بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام
في هذا المقام معناه اللغوي وهو الاعلام مطلقا لا خصوص ما يرد عن ارادة معناه العرفي
اعني القاء الخير في قلب الغير بلا استفاضة فكره منه الى مكلف وبحقائق المعاني سايل
الفن الاول اما بالحمل الحقيقي على المعنى اللغوي الذي تذكره واما بالحمل عليها ما به الشيء هو
هو بناء على تقرر سنخ ان حقيقة كل شيء مسايله وعدة الموضوع وسايل المبادي جزو منه
سايحة جميع الحقائق لابعاده لان حقيقة العلم جميع مسايله لاجمع منها والبناء على
جواز تبدل علم المعلم بحسب الازمان مع تعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعض مسايل
اذا لم يستنبط بعد فالظان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعلم على ان المعلم عبارة عن
المايل فائدة الاستنباط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعلم او على تعدد حقيقته
باعتبار المحال المتصفة وبدقائق البيان مسايل الكتاب وهي دقائق الشيء صار دقيقا اي
غامضا واصل الدقة ضد الغلظ وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان
لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يحمل على حذف مضاف اي الاصل لحقائق رمضان

رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه التخصيص اي تخصيص الدقائق بالبيان ما سياتي
في منتهج النوع الاول من ان في البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وانه منه بمنزلة
المركب من المفرد وكان احق باسم الدقة منه ان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكره الغنيمي
الاخير اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد بها لان كونه خارجا عن افادة البلاغة
على انه سيجيء ان بعضهم سمى البيان والبديع علم البلاغة فيجوز ان تكون دقائق البيان
اشاره اليهما معا وايثار الدقائق بالاضافة الى البديع اما لحب التغليب اولان
وجوه تحسين الكلام المذكوره فيها غالبا قد تحسنه بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
فكان فيه زيادة اعتبار ليست في المعاني ويحتمل ان يراد بحقائق المعاني الامور الثابتة
او الثابتة التي هي الصور الذهنية مطلقا من حيث الشيء او حقيقته وبالبيان بان يظهر
ملكة التصور اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر بمعنى
الشيء اي ظهر ولهذا افرده مع ان اضافة الدقائق اليه بيانية ثم اجعل اسما لالة تبيين
كالنطق ما يتلفظ فعلى هذا يكون الهام حقائق المعاني اشارة الى استفاضته من الله تعالى
والهام دقائق البيان الى اقاضة الطالبين فيناسب صيغة التاليف اشد المناسبة
ثم وجه التخصيص في الاعتبارين جعل الدقة صفة الالفاظ المختلفة لوضوح الدلالة
وخفائها منه حيث دلالتها على معانيها اظهر منه جعلها صفة للصور الذهنية من حيث
هي هي وان كان موهما ايضا وذلك واضح وحققنا بدايع الايادي وروايع الاحسان
الاصل لخلط المخصوص وما يقرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه
اعني ما له الخاصة فيقال خص المال بزيد اي المال له دون غيره لكن التابع في
الاستعمال اراد خلافها على المقصور اعني الخاصة وهو المراد هنا كما في قوله تعالى يختص
برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التميز والافراد او على جعل التخصيص
مجازا عن التميز مشهورا في العرف والبدايع جمع بديع وهو بمعنى المبدع والايادي جمع اليد

الايدى جمع اليد وهى الجارحة المخصوصة يستعمل فى النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم
بمنزلة العلة القابلية والصورية على المعلول كما سيجئ فى البيان وقيل بينهما فرق
من ان اليد بمعنى الجارحة تجمع على الايدى وبمعنى النعمة على الايادى يرد عليه ان
يد بيضاء وما كانت على وزن فعل ثم جمع على افاعل ثم التابع استعمال الايادى فى
النعم والايدى فى الاعضاء وبه قطع ابو عمرو والعلاء وقال الاخفش قد يعكس وفى
شرح التسريف للصباح ان الايادى جمعته عرفية فى النعم وان كانت فى الاصل مجازا
فيها والروايع اما جمع رايعة من الروح بمعنى الاعجاب اى راعنى الشئ اى اعجبنى او من الريع
وهو النماء والزيادة فلا نه بمعنى عطاء وتأويل الاحسان بالعطية لما سنذكر من ان الاضافة
بيانية واما جمع رايع اجراء له مجرى الاسماء كعاذة قد ذكر الادباء فى الضاع المصدوم
الخامسة للامام المرزوقى ان فاعلا صفة اذا كان فى غير ذوى العقول يجمع على فواعل
الا ملة احرف جاءت نوادر وهى فارس وفوارس وفالك وهو الك وناكس وفواكس
فانها للعقلاء وجمعت هذا الجمع والاضافة بيانية فى الموضعين يعنى من كان فى حيز قطعه
وخلع نفسه وافراده الاحسان رعاية للسجع مع وقوعها المصدر على التقبيل والكبير التفت
بحكمة نظام العالم على وفق ما اقتضته العالى الاتقان الاحكام والحكمة على الاشياء على
ما هى عليه فى نفس الامر والعمل على وفق القواعد والبناء للمبتدء والنظام فى الاصل ما
سظم به اللولو والمراد به هنا امور العالم والوفق مساعدة الموافقة يقال جاء بوفق وفق عياله
اى لما يليق قدر كفايتهم لا فضل فيه والحال هو الامر والشان او الى حزمة الزمان
واللام فيه بمعنى عن الاضافية او عوض عن المضاف اليه على اختلاف الرواية ثم هذه الجملة
اعنى اتقن بحكمته اما استيناف جواب عما يختلج فى نفس السامع من الكلام السابق كانه قيل
لم الهمنا حقايق الاشياء وتوصيله الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمته وذلك الاتقان يقتضى
الالهام حقايق الاشياء ودقايق البيان كما لا يخفى او بدل من الهمنا بدل الاشتمال

الاشتمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى فى حكم السقوط كما سيأتى
انت والله تترك العطف على الاول لكونها كالمتصل بما قبلها فصلت فصل
الجواب عن السؤال وعلى الثانى لكمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى العاطف
لاقتضاء المقابلة المقصودة الى الربط لكن يجئ هذا الوجه ما سد كره فى آخر اول
معلقات النحل من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم الدال على العطف بالحرف هذا
ولك ان تجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة وترك العطف لما سيأتى من التبعية المخلة بالمقصد
اعنى كون كل واحد من الامرين محمودا عليه بالاستقلال كل ذلك بسماتى ان شاء الله
واورد بين فرق الامام فى طرق الانعام والافضال الايراد الايحاء اورده
فوردا ذا دخل فرضل وفى القاموس الورود الاشراف على الماء سواء دخل او لم يدخل
والرافة الرحمة كذا فى المجمل وفى الصحاح الرفة الرحمة واجتماع الروف مع الرحيم
فى مواضع كثيرة من القرآن المجيد مع اطراد تقديم الاول على الثانى سيجئ فى الاسباب
لنظم القرآن لعل الرازى عنى الغفار من ان الرافة مبالغة فى رحمة مخصوصة وفى دفع المكروه
وازالة الضرر فذكر الرحمة بعده للكون اعم وشمل والعرف جمع فرقة وهى الجماعة والانام اسم
جمع يعم الانس والجن قال الامام الزبيدى الانام الخلق ويجوز الانيم وقال الامام الواحدى
قال الليث الانام ما على الوجه الارض من جميع الخلق والافضال الاحسان واصاف الطرق
الى الانام من قبيل اضافة المسبب الى السبب كالمطر والماء او لما فيه شبه الالتباس المستدعى
لحل الطرق والصلوة على نبيه محمد النبى فعيل بمعنى فاعل من النباء وهو الاخبار بنبأ
نباءً والنباء اى اجزء وجمعه انباء كعلماء كما فى قوله ياخاتم النباء انك مرسل وجمع
الصحاح الانبياء وتصغيره على بنيئ على وزن فليع ذكره الجوهرى وبنبى ايضا
لغة على ما سيجئ وافتقدت التاءة او يكون مقلوبا من البنوة بمعنى الارتفاع وهى
ما ارتفع من الارض كذا فى الصحاح ومنه يقال فلان اذا ارتفع وعلا وقيل

من النبي وهو الطريق ثم قوله ومحمد عطف بيان لنبيه لاصفة له لتصريحهم بيعت ولاينعت به
وماذكره صاحب الكشف في سورة الملائكة في قوله تعالى ادخلوا الله ربكم من انه يجوز في حكم
الاعراب الوجوه اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان او ربكم خبرا اذا يصح بناء
على تأويله بالمعرف باللام كالمسمى بالعبادة والافيجوز نعت اسم الاشارة كما لس
معرفا باللام وما لبيد عموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو انصاما متناع كل
منه الامرين في المفصل والصاحب صرح في اوائل الكشف بان هذا الاسم لايوصف به
واستدل بذلك على علميته واما ماذكره في تفسير سورة ص حيث قال في توجيه مواه
نصب نخاصم في قوله تعوان ذلك نحو لخاصم اهل النار انه صفة له لك وهو مخالف
لذلك الاجماع قطعا واما هو محمد وعباس بان تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه
عند الجمهور فرفع الابهام كارفعه ذو واللام مع ان العباس مع الفارق لان الحق
بالحكم ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف
الذي لكتب التعريف منه معرف غيره ثم لكتب المبهم بعد فقد اقتصر
على المعرف باللام والموصول الحق به بشهادة النقل والاستعمال لانه مع صلته
بمعناه على ان فيما ذكره الفصل بالاجنبي بين اسم الاشارة وصفته وقد
صرحوا بامتناعه بخصوصه وبابين صفة المبهم معه من شدة الاتصال وشبه الاتحاد
وهذا ثم البدلية وان جوزوه في قوله بعد ذكر ربكم عبد زكريا لكن الاظهر
ان المقصود الاصلي هناك ايضاح الصفة السابقة وبعد بالنسبة تبع والبدل البعض
العكس خبر منبع صفة محمد لا لنبيه ولا لعلم على عطف البيان كما هو القانون
والنبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء والدموع الثلث في عين المضارع
بنوعا اي خرج والينبوع عين الماء والصنبور الاصل وكذا الفوضوة و
البؤبؤ وعن بعضهم صنبور على وزن قنديل والكرم ايثار الخير والسماحة الجود
الغير

الجود والينبوع بالعين المعجمة الظهور والدوح الشجرة العظيمة منه اي شجرة كانت
والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر لسنا كذا في الصحاح
وفي شرح المقامات لابن الانباري اللسن الفصاحة في الشر ولاق ذلك في الخير
والله اعلم ثم الاضافة في ضفني الكرم ودوحة اللسن لامية اذا اريد ما تضافين ادم
او ابراهيم او اسمعيل عليهم السلام بيانية ان قصد المبالغة تلاء لاء اي ملء والغره
بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير للكل واضح معروف والمعنى على انه صفة
مشبهة كل كلام اذا عمقد طابقة الواقع والصدق على ذلك ايضا لكن اذا نسب
الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت حقه
ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد طبق في ثبوت ذلك الشيء
بحمله اصلا في الحق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان
يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع واما الخصوص الصدق بالاعتبار الثاني فلا
المقصود اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتضمنه المعنى الاصلي للصدق وهو الانباء
عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة استعارة بان ظهور دين الاسلام اعاد حضرة
الرسول صلى كما كان وضوئه اعاد منيره وايات الال والاصحاب وارائهم واجاعاهم
ثم لايخفى ما في هذا الكلام من الاستعارات المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه
دين الاسلام بعطية يوصل راكبها في المرام واثبت له لازم المشبه به اعني العوده واثبت
للعوده ما يلائم معناه المحقق اعني التلاؤ والاشراق للاصاءة والدين وضع الحق
سابق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات ويضاف الى الله لصدوره
عنه ثم والى النبي صلى الله عليه واله لظهوره منه والى الامة لتفهيمهم به وانقيادهم
له كذا ذكره الشارح في شرح لمحص الجامع والاضمحلال الزوال والانكشاف والدجى
جمع دجية وهي الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به المكذب المشبه بالليل واللعان

الاضاءة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه ولهذا اضيف الى الشمس في قوله تعالى والذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والمضيء والنور ضوء عارض وقد يقال يمكن ان يكون النور اقوى على الاطلاق لقوله تعالى نور السموات والارض الآية وانت خبير بان هذا انما يتجه اذا لم يكن معنى النور في الآية الكريمة المنورة وقد حمل اهل التفسير على ذلك واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به الباري تعالى وفي تفسير القاضي ان اليقين العلم بنفي الشك والشبهة عنه بالاستدلال وفيه بحث اذ يكفي قوله تعالى لقوم يوقنون ما عين اليقين وبالجملة المشاهدة اعم من رأيت اليقين ثم لا يخفى ما في هذه العبارة ايضا من الغلط المذكور في الاولى فتامل واستخرج وبعد طرف من الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة لفظا ومنويا حذف منه اما وجعل لواو ومكانه رويدا للاختصار مع الربط الصوري ولزم الفاء بعده والعامل حينئذ في الظرف اما المقدرة او الفاء على توهم اما والعامل فيه ما يلزم من السياق مثل اقول او اعلم او اتحقق معنى اليقين والاتيان بالاستحقاق والتعلق التنزيني والاتصاف والمراد بالعلوم والمعارف التصورات والتصدقات او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات والبسائط والعطف تفسيري والتصدي التعرض للشيء بالاقبال عليه والظلال المراد بالتصدي للاظلال يتبعها اعني تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام فان قلت كيف جاز عطف والتصدي وهو جزئي اللهم عن المعطوف وحده اعني واسبقها على التخلي وهو جزء المعطوف عليه اعني اخلق الفضائل بل جلت بل كل من الجزئين المتعاطفين جزء من كل منه الذين اخبر عنهما ولو سلم فورد العطف فان كان على التوزيع الآتي القصدي فظاهر لانه لا يشكل الى ربط الجمع بالجمع ولا بجزء اداه الجمع فان الكل الذي يترتب الكل فيه هو نظير قولك زيد وعمرو

قام ابوه ودخل اخوه على ان العرفي ابوه لزيد وما اخوه لعمرو والابدال في مثله اعتبار التقديم والتاخير ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يتم للواو في خبر المعطوف عليه وجه وجعل لتاكيد لصوق الجزاء المخبر عنه قصور وحجر وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنظر الى التوزيع الذي هو مال المعنى الآتي في القصد فالنظر الى ربط المجموع بالمجموع ومراده الجليل الاعتبار المذكور بالنظر البعيد فلا تغفل بقي انه على هذا يكون ذكر الاضاءة والصناعة في عرض الخاصة تامل سنتبين كيفية العمل ويكون المقصود من ذلك العمل سواء حصل من اولها الى الآخر او الاول فقط موكلا بالصناعة فتدرب لغته وقد يتفق كل تمام ما رأيت الرجل حتى صار كالمولود يسبق صناعه

والكتابة جمع الكتبة وهي الوقت سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من كتبت في الارض اذا اثرت فاثر فيها بضرب او نحوه او لضمها الحاجات المذكرة سميت بها الكتب او مقارنة له غالبا وقيل انها اللطيف اذا كان تاثيره في النفس كحب تورث نوعا من الانبساط لا سيما على الكتب الالفي الجنسي وسمي مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصلها سوي وسيو والواقع بعدها اذا كان مؤولا بمجرور على انه مضاف اليه ما زايدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان عليّ وما هي نكرة غير موصوفة اي لاصل معنى علم البيان او مرفوع جزء مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والجزاء على هذا الوجه لفعل صدر بالجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي على ان المدح في اطراد لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم يابونه وعلى الوجهين فتحتي اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على ان يتميز ان كان نكرة للزوم ما بعد رب التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين فعدم تحول المضيف اذا كان معرفة وهم من لا نه لبسي في العدد اذ يجر الجزء المحذوف عند عدم الاحتياج الى الاصل على البيان موجود من العلوم فان التعلق بحقايقه اعني بالتقديم من التعلق بحقايق غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه ان تعدد خبر ما كرره

موصوفه واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في الرجل قائم من ان ارتفاع الخبر بما كان من تعلقه به لا طلاقه فيه فلا يفيد فحاصل فيه كالاسمي وقد كشف عنه كلامه لا تخفى مع انه اراد ذه والمذا الا يتقاعدت المعنى كما في قوله تعالى تفتؤ تذكرا في لا تفتؤ لكن ذكر البلياني في شرح تخليص الجامع الكبير ان استعمال سيتما بلا لا نظير له في كلام العرب وقد يخفف اليا مع وجود لا وحذفها وقد يقرن لا سيما وسيما وسواء سيما والواو التي يدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتر الحميد وكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عد ذا من الكلمات الاستثنائية لكون ما بعده مخرجا عما قبلها من حيث او لويته بالحكم المتقدم وآلافليس منها حقيقة خرج به الرض وقد يجذف ما بعد لا سيما ويجعل منه معناها الاعط الى معنى خصوصها فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فمعنى خصوصها راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التي بعدها للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو قليل كثير ثم المراد بعلم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل من الاطلاع وظم القرآن على ما سيأتي تاليف كلماته مرتبة المتناسقة الدلالات حسب ما تقتضيه العقل فانه كان يحتمل ان يكون تفصلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على نظم القرآن والمحقق ان يكون تعليلا اعتر عن عليه بانه لا فرق بين التعليل والعلل الاتي العبارة وكانه قال ربنا العالم اكرم من فلان لانه عارف حقه ولا يخفى ركاكته واصيبان المقام المرجع ما عتبار الصفة والاستدلال بها فالحاصل ان علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لذلك الصفة رايق معجب وهو صفة الكشاف وكونه خبرا بعد خبر على تقدير كون قوله فانه كشاف تعليلا ما قبله بعيد من جهة المعنى او لا يظهر كون قوله فانه راعى علة لما قبله والتاويل في اللغة من الاول وهو الاخراف فالتضعيف للتعدية او من الايالة و

وهو التعرف والتضعيف للكثرة والمراد به ههنا صرف اللفظ الى مآله واما التفسير فهو مقلوب من التسفير وهو الكشف وقال الراغب الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الرازي في شرح الكشاف بيان معاني القرآن اما بالنقل عن النبي صلى الله عليه وآله او مع الصحابة او مع التفسير وما يحسب قواعد العربية وهو التاويل وفيه بحث لان نفس التفسير احد المحتملات بالادلة العقلية خارج عن القسمين اذ لا يكون ذلك بالنقل ولا بحسب قواعد العربية كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير ان المراد على كل شيء ممكن فلا يدخل تحته المحالات وقال في الكواشي التاويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وعليه اكثر كلام الرازي والشارح في شرحيهما للكشاف وفيه بحث لانه يلزم ان التفسير قد يكون اصل اذ الرواية غالبا بالاحاد والتاويل بالصرف الى المحكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاصطلاح وكان لي ان يقال انه لما كانت الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم اي المراد سميت تفسيرا لانها طريق كشف المعلوم وسببه فان لم تحصل العلم للمروي له واما الصرف عن الظاهر فليس من حيث هو طريق العلم كذا في تفسير الفائق للجد وحاصله ان التسمية بالتفسير والتاويل نظرة الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير انزل من التاويل وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا والتاويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا فوجه اضافة الوقائق الى التاويل على هذا اظهر واعتر عن عليه على الذي قيد بان اللفظ الذي له معنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج عن القسمين والجواب ان المنفي اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبين تحصيل الحاصل وذلك مفقود في القسمين فاتى عال ببيان مصدر رس على النسخ واداء القياس فتح التاء ولم لحي بالكسر الاتيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين البيان فان البيان يجيء على اكثر في الخاطر واعال القلب وقريب منه قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة المبنى لزيادة المعنى وهذا الكلام اكثري لا كلي او هو فيما بين لفظين من جنس واحد فلا ينقض بالصفة المشبهة التي يدل على زيادة المعنى وهو

الثبوت والجليلة مع انه اخص من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن ثم موصولي العاقل
اى المبين وكذا نظايره واما اختيار صيغ المصدر استارة الى اسماء الكتب المصنفة في التوحيد
او على تقدير مضاف اى ذوو تبيان وكذا نظايره بل هي باقية على مصدريه مبالغة كما في قول
عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الى جعله من غير اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف
بين الوزين لتجريهما على المعدد والمراد بدلايل الاعجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة
الموصوفة في نظم القرآن والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح
وقيل هو الموضع الذي ينصب فيه العلامة على الشيء وكونه ايضا حاملا لمعالم الاولى لزمانه النكت
الكثيرة التي تشمل عليها النظم الجليل كقوله تعالى القصاص حيوة وامثاله والمراد باثار الخطاب
الاطناب والمساواة وما يعمهما وغيرهما مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون
من عطف العام على الخاص لخفي لخواص مشكل كتاب الله تعالى قال الجوهري التلخيص التبيين والتخليص
وفي النهاية يقال لخصت القول اذا اختصرته واقتصرت على ما تحتاج اليه وهذا التفسير اجب كذا
في القاموز فلو قال سبحان لعوامض للكان اوقع واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف اى كتاب الله نفسه المشكل ولهذا اضاف اليه العوامض فكيف اتى بها
في الهوى وهو عدم الوضوح اويق هذه الاضافة بتقدير على المبالغة في الاشكال كما ان في اضافة
من خيار الخيار وعيون العيون مبالغة في اختياره واعضل من اعضل الامر اذا كان
مغلقا لا يهتدى لوجهه او اعضلني فلان اعياني امره يقتدى ولا يقتدى والغوص
النزول تحت الطرق خاص في الماء واما عداه ههنا بعلى لتضمينه معنى الاطلاع والوايد
جمع فريده وهي الدرة الكبيرة وفي تشييد الاطلاع شيئا ما في كتاب اعني من الاسرار والدقايق
باستخراج الدرر من قعر البحر استصعاب له ولايخ لفظ التعريب عن الاشارة الى ان ذلك
قواعده كالبيه تاكيد لما سبق او استيناف والضوء الضياء وكذا الضوء بالضم يقال
ضاءت النار ضوءا وضوءا واضاءت مثله واضاء لغة يعدى ولا يتعدى والمصباح

والمصباح في الاصل السراج والمراد ههنا القوة العاقلة والحركات الفكرية الشبيهة بالمصباح
وقوله الى انوار التاويل متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادي والافضاء او بقدر
اى المصباح الموصل اذا حوز حذف الموصول مع بعض صلته كما قيل وموصلا وحذف طريق
الوصول الى انوار التاويل مطلقا محتاجا الى مصباح مضئ يهتدي به الهما مناسب للاضافة
الدقايق اليه فيما سبق لاستعارة الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد وهو موضع الورود
الى الماء والتباب الخسران والاكباد جمع الكبد كالكذب والكذاب وقد يقال كبد بالتخفيف
الى الحكيم والاسرار متعلق بالاكتساب لتضمينه معنى الاستنباط واللباب جمع اللب وهو خلاصة كل
شيء وصفي اى كثروتم والاظهران المراد بالاثار تراكيب التنزيل ما يتناول خواصها ومزاياها
لان الكلام الوصف مع وضع الاصل بقايا سائر رسم الشيء وكثر بها عهد العلم بالنظر اليها عند
اى طالب العباب بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه واساليب التنزيل انواعه كالحكم والمعاني
والنظم واللفظ والنحو والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها وفي الاساليب للتبيين الماء والصفاء
بالمد خلاف الكدر والعطر المستفاد من تقديم الظرف في القصر من اضافي بالعباس كما سايره
العلوم لادراك الوصف المطري المدت اعتذار عن الاقتصار على مدح الفن على هذا القدر
والمطري اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة في المدح واصله من الطراوة لان المدح يهتز
الممدوح فيطرب في وجهه طراوة واقتضاض جمع خصصه بمزيد الفضيلة والسبق التقدم وما
وما وصف مصدرية وما زائدة للتسهيل من ان الفعل بعد ما مهزة لا يكون خاصا فتقول
اعجبني يفعل ولا تقول اعجبني يخرج غلط ينبه به على موارد الكتاب المجيد او موصولة
مصدرية ولا عدول في الاول لان ما المصدرية حرف عند الاخفش والوبكر لا يكون ان
يعود اليها ضمير واما كونه لصاحب الكشاف مصدرية ما في قوله واتبع الذين ظلموا ما اترفوا
فيه فليس على تعدد مرجع الضمير المجرور اليها كما زعمه ان هشام واعترض به عليه بل مبني على
ان عايد الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي للمصاحبة مثل قوله ادخلوا في امم قد خلت في رتبته

اوالكبد م

اذ ظهر الرد من اللفظ كما ان المسبح مسبح
والاقتضاض كما يدل عليه كلام الاساس
سبق الاصل او تقلل تحمل

والمعنى واسع الدين ظلوا اثر افهم مع ظلمهم والالف في وصفا للاشياء والمعنى ان الوا
المطرين المبالغ لا يدرك فضايله وان كان متر قبا عن كل وصف الى اخر اي وان
وصفا الى غير النهاية لا يخفى ما في هذه القرائن الصامتة اللطايف البيانية ثم انه قد وقع
قيل هو معطوف على قوله فانه كتاب ولم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية اعني وقوع
هذا الغبن في الندى هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو اتصافهم وعادوكرم
والشرف كما في قوله ثم انشاءناه خلقا آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه قليل طالسبق
والمعطوف لا يصح لذلك فالحق انه من عطف العصة على القصة والمعطوف عليه محكي بقول المسبوق
لمدح الغبن من قوله لا سيما الخ وذكر لا يرى تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسراء جمع اسير
على التشبيه وذلان فعيلا بمعنى المفعول ما به ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ قتلاء
واسراء حرج به في المفصل والاسير من الاسار وهو القد سمي الاسير بذلك لانهم كانوا
يشدونه بالقد فتى اسيرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير وماسور والجمع اسرى واساري
وتق هذا ذلك ما بره اي لعده ثم استعمل في معنى بكلا لظهور الملازمة والعلاقة اعتقاد
جانم عربات وطفق يفعل الفاء وكره من افعال المقاربة يقال طفق يطفق طفقا كفرق
يفرق فرقا وحكى الاصمعي طفوقا وقد تطفق يطفق كجلس يجلس كذا في شرح الرضي والتعاطي
التناول اعني الاخذ باليد ضمن معنى لوله في ايدي جماعة وفيه تاكيد لما تقدم والتوثيق
الاحكام والتسديد التوفيق للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة
بعصل لحديث الوقوع في ايدي اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء لانه موضع التفصيل
بعد الاجمال كما قيل في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الآية يحمون اي يدورون وترك العطف
لانه اما جزء لمضمون او صفة لجماعة او تاكيد لما سبق او استيناف كانه قيل كيف
يتعاطونه من غير توثيق فاجاب به فان الاستيناف الشائع لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال
عن العلة كما سيتضح في بحث الفصل والوصل وبهذا يتبين ان لا يسمعون من قوله لم

تقرر حفظهم من كل شيطان مارد لا يستمعون كون ان يكون استينافا جوابا عن السؤال
عن حال الشيطان بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشف القول بعدم صحة الاستيناف البتة
بناء على ان سائلا لو سال لم يحفظ الشياطين فاحسنت بانهم لا يسمعون لم يستقم
عربيته والتحرير تهذيب الكلام وتقريبه على ما ينبغي بالكتابة كان التقرير بمعنى العبارة
ومقاصد الفن اصوله وقواعده والفصل والمقال اسمان من فصل وفي الحديث من نهى عن
فصل وقال وعن القراء انهما فعلان استعملا استعمال الاسماء غلبة كما كانا عليه
من البناء ومعنى الحديث نهى عن قول فصل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلمات ومعنى دوران
حول القيل والقال تعلم الاقوال المحدثة من غير استناد الى الحصول المرام والمقام اصطلاحان
لاهل هذا الفن وسنعرف معناهما والفرق بينهما والرتوع على ما في شرح المفتاح للسنوسي
وغيره صل مهمله عند عري وفيه بطلان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة
الرتقة الواحدة من الرتوع وفي الحديث جلع رتقة الاسلام من عنقه والجمع رتق ورتاق
ورباق واما الحبل المذكور ورتوا الرتق على وزن الدفق ثم رتقة التقليد كلبن الماء او مكينه
او كليبان شبه التقليد لمن يحكم ربقة شبه بها بجامع شرح اي يرعى ويصير السرح بها مثلا
بالاسامة والاطلاق ليكل سنعي بل الاولى تغيير ما بصوم في النص سامت الماشية تسوم
سوما اي رعت واسمتها اي اخرجتها الى الرعي ثم دخلي السرح متقدما لكن الاظهر ان المذكور
ههنا لازم كالاخفى والرياض جمع روضة وهي موضع فيه البقل والعشب واصله روايض قلبت
الواو ياء لكسرة ما قبلها وريا من العمق كالمي الماء وذكر السرح ترشيح او مكينه وتخييله والاحداق
جمع حدقة وهي السواد الاعظم للعين قيل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على بعد من حروجهم
عن حد التقليد بحيث ترون على اطوار الاشياء ولا تجاوزون الى محل الحقايق فيناسب
المقصود وهو المبالغة في الحرمان ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى يطمع دقايق العقل في
محايره مقتضى المقصود ان عند اداء لا يخفى ان مآل الفرق مع ربقة التقليد وارتفاع غلمانه

10

التعصب واحد بل في الاستاد المذكور رمز الى انهم على حد رجوعهم واستغنائهم بالتدبر والفكر يعلمون الحق فوق علم المقلدين كانهم يعاينونها بابصارهم ولا سعد ان يكون هذا ادخل في الرمز مما ذكره ذلك القائل فتامل والغاوة بالحركات الثلث في الغين المعجمة الغطاء وفتح العين العين المهملة من العمى بالقصر وموداه في العين منع الابصار بالليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية ودراية والتعصيب من العصبة بمعنى الحماة و غاوه التعصيب كرتبة التقليد في الاضافة والتصاير جمع البصيرة وهي في الاصل عضو البصر في الراس سميت بها لرؤيا او بابصار حال بها وبين مدركاتها حايل فانبت له الغاوة والانطماع الانتعاش والصرف في الاصل ما لحقه الرجل في نفسه ثم اطلق محله و هو القلب كل ما غلبهم بيان ما ضلوا البضاعة ما يؤتى من مال ليتجر فيه والمراجع التجارى في الصحوة وتفتح بالكسر يلي الحاضرة وجاجا والعناد الكابرة في الصحاح عانده معانده و عناد اعارضه وجل التفي معظمه والعشاء الخرق والانحراف الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد خلاف الغي فيهيات اى اذا كان حالهم ما ذكر بعد تنبيههم وهو اسم فعل كحوز في آخره الفتح والضم والكسر كلها بتوين وبلا توين لتسعمل مكررا ومفردا فجمعها قوله فيهيات فيهيات العقيق واهله وفيهيات حل بالعقيق هواصل وما نقله صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعماله الا مكررا معقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصارم صدينبوا قالوا المقصورة الاخر مفرده وتاءها للتانيث كعروة ولوتك تقلبها الواقف كمو صفول فيها وهو معلوم عن باء لان اصلها فيهيهة من الضعف كرتزدوا ما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها فيهيات فحذف اللام والوقف عليها بالياء مكملات والرمزة في الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن وصفه بالدقة والاثنين في الاصل مصدر بمعنى الطلب والمقصد قد شان شانه اى قصد قصده سمي به الامر الذي هو واحد الامور تسمية للمفعول به بالمصدر لكونه مما تطلب كما ان تسميته بالامر كذلك

كذلك فانه مما يومر به والتفطن التفهم واللمحة الابصار بنظر خفيف من غير امعان والمراد بها ههنا الفهم لنكته اللطيف وخفاء مكانها كناية عن غموضها واستلزامه اياه ثم ايثار او على الواو في قوله والتفطن لبعد عموم النفي كما ذكر في مواقعه ولا تطع منهم اثما او كفورا والى بعد ما قضيت سرعة في سبب تصنيف في الفن والانتقال من الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بالكمال للغاية بمضمونها والوطر الحاجة و قضاؤه والاستيفاء حتى حلت من الاجالة ومن الاداره واستودعته وديعة اذا استحفظته اياها والعداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله واثباره على السهام مناسب لما سلف من تمثيل الفن لاستعاره باب التمام لهذا الفن او محمول على التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف اليه المشبه به واشبهه بذي سهام فانبثها له واثبت لها الاجالة كنايه وتخيلا وريشها والهمة تسمى لعقد العلب اذا وصل الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهي في الاصل مرجع المشي ثم استعيرت للقصد يه وفي الارتقاء متعلق بها والمدارج جمع المدرجة وهي المذهب والمسلك شبه الكمال بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتقاء والفرط التجاوز عن الحد والتسعف من تسعف الجبل اذا اخرق فلم يرده صاحب الايضاح في باب فعل بفتح العين فيهما فقيل مزايدل على ان العبارة التسعف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب للفعل بالسكون والفعول لحكم الاستقراء لكل المشهور فتح العين ثم المراد به ههنا سلوك الوصول الاسقال وكذا الرحلة والارتحال وصوارزم في الاصل مملكة معروفة على صحون فرهاند كبيرة وخيوب ولخوها والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة فيما وراء النهر اركينة وهي التي قد استهرت الان كجوارزم وفي خراسان بلده اسمه ايضا جرجان بناه يزيد مهلب بن ابي صفره فاضاف الجرجانية الى خوارزم لزيادة و رفع الاشتباه والخط المنزل من الخط من الالقاء والرحال جمع الرحل وهي مسكن الرحل وما يستصحبه من الاثاث ولا يخفى ما في الرحل والرحال من صيغة سهم الاستحقاق

والمخيم موضع الاقامة وقد خيم بالمكان اى اقام به والبوارق جمع بارقة وهى الرايات والمراكب
الخفاق والطوارق الطوارق الجائية فى الليل من طرق يطرق اذا جاء بالليل خص الطوارق
بالذكر لان اكثر النوازل انما تحدث بالليل والتحرز منها اصعب لهذا قيل الطيف
اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحادث وليس بتثنية الحدث بمعنى الليل والنهار
كما يتوهم ولهذا لم يقل لطوارق الحدثين بعم وقد يطلق عليهما فشمرت معطوف على مقدر
اى نزلت بهما فشمرت فوق شمر ازاره اى رفع والى الاجتهاد فى الامور يعود منه
جد فى الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثل وساق الجد بكسره وكسلة وشمرت
تشمير وقيل اراد بالجد نفس عاطف رجل عدل والى اقتناء متعلق بشمرت بتضمينه معنى الميل
اى شمرت عن ساق الجد مائلا الى اقتناء اولمت مشمرا عن ساق الجد الى اقتناء
وتعلقه بالجد جائز ايضا بالصبين الميل والاعساء الاكتساب والذخائر جمع ذخيرة وهى
ما يذخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والاهتذاذ الاقتطاع والاناسى
جمع انسان وانسان العين مؤنث سماعى يراعى سواده واصل اناسين قلبت النون
ياء على خلاف القياس حرصت اى بذلت والسنطر النصف وجمد اشطر وقوله على
الحايض يتعقد سنطر عمر بالى تسميه البعض شطرا لتوسعا فى الكلام كذا فى الرامز وفى الراجع
اشارة الى ان الرجوع من الطرفين وفصله مما قبله كونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ
ناصر الدين الدرمكى وعلاء الدين السفيانى وبهاء الدين الحلوانى والحوز الجمع
والعصب جمع القصبة والسبق التقدم والمضمار الميدان وكانت عادة العرب فى
سباق الخيل ان يعروا الخيل فى آخر الميدان ثم اخذه بعد وضعه يعد سباقا
وكان له الفضل والنقل فاستعمل كناية عن الكمال فى فن من الفنون والحذاق جمع
حاذق وموالاة صنعة وكيرا ما نصب على الظرف والتاكيد مع الكثرة والعامل
فيه ما بعده واسم كان ضمير الانسان والجملة جزاء او على المصدر اى يجالج حينا كثيرا او مخالجة

فالجذ كثرة مخالج مفاعلة بمعنى الفعل كساورت من ضلع كلوه فلجا اذا جزه وامرعه كان الملائم
على حقائق المختصر مع احتياجه الى الشرح يصيره كبيت لا يقدر على امساك نفسه واو على
معناه الظاهر يتابع كان ما ذكره كبيره وما عناه من شدايد الزمان يشيطه فى المرامز
فالجملة حالية اى نازعنى منازعة بذين الوجهين ان اشرح فاعل مخالج وقلبى مفعوله
وقد يقال الجملة بالتوكيد والاضطراب مخ فلبى فاعل مخالج وان اشرح ظرف بتقدير فى
او بالكسر اذا جوز حذف فى فى الظرف المجازى او تكون احداهما مفعول مخالج بالطرق
حذف فى واليها الفعل توسعا والمنسوب صفة الكتاب او صفة الشيوخ والامام
الذى تقتدى به والجمع الذى امام ايضا ذكره فى القاموس نظره بجان فعلم بهذا ان ما ذكره
الجوهرى والقاضى ومن تبعهما فى قوله ولا هلها للتعين اما مما تحمل لا ضروره اليه وكثيرا
يجمع على ائمة والاصل ايمة على وزن افعلة والعمدة ما اعتمد عليه والعدده بضم القاف
وكسره من تعدى به والتبحر فى العلم وغيره التعمق فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم
وسكون الشين معجمة الشام وقد تكسر الميم ايضا قال البكرى سميت بدمشاق بن قرود
بن كنعان وانه هو الذى بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل عليه وكان حبشيا وبه لم يقرد
من كنعان حين خرج من الشام وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غرز فيها وقيل اسمها الشام سميت
بشام بن نوح وهو الذى غرس بها الكروم والشام جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران والمغفرة التغطية والستر وعفرانك نصب
ان مفعول العبد منه العذاب كانه قال اغفر عفرانك او حفظا له منه والفراديس جمع الفردوس وهى
الحديقة وقيل الفردوس الاصل هو البستان الذى يجمع الكرم والنخل والمراد هنا اعلى درجات
الجنان والجنان جمع الجنة وهى البستان ومنه الجنات والعرب تسمى النخيل حينه قيل المراد بالاصول
الدلايل على ان الاصل معنى يابتنى عليه الشى وما بقواعد المسائل والتراديف ظاهريا جامعا
جامعا والعوايد جمع عايدة وهى المنفعة محمولا يا قال الجوهرى جواه كموه اى جموه واصوغ تقديره
كلوه سهلى لتفهيم معنى الاحتمال والاطواء مطاوع طوى نقى طواه بطويه طيا فانطوا وتعديته

قال الصبان الرفع على الابتداء والخبر محذوف والتقدير الواقع ما ذكر والنصب على المصدر والتقدير اذكر ما ذكر

كعد به الاحتواء المنصوبات بعد قوله مختصرا اما اوصاف متوالية او احوال مترادفة
او متداخلة والخايل جمع خيلة وهي ما توقع في الخيال لغني به الامارات والسمة الاخذة
وكل لطف ودق ماخوذ من سحر والبيت للوطواط اوله كتاب صدر الدين محكي حديقة
محكمة الاطراف باللطف والبر والروض جمع روضة وقد سبق بيانها والمنى جمع منية
وهي المطلوب العقد بالكسر القلادة والدرر جمع درة وهي اللولو وقد يجمع على درر ودرات
وكان لعوفي معطوف على كان يحاكي والعوق المنع وذلك اشارة الى ان الشرح والتفصيل
التفريغ والمتعهد جمع متعهد بمعنى المحفر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهده به
شيأ اي تعرفه والمراد بها العلماء والمدارس والكتب والمصادر جمع مصدر بمعنيين
هو الوجوه وقيل المراد بالمصادر الموارد والمعلمون والمتعلمون ومراسم الشيء
محال اثاره عفت اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من اثار الدار اشفت
اي اشرفت وقربت وشموس الفضل العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العلوم الدينية
التي كانت كالشمس ظهوره وفيه بعد والاستيطان اتخاذ الوطن والحمول ضد الشهرة تلهف على
الشيء اذا تحسر والاندراس الامحاء والتاسف اظهار الحزن والاسى جمع الذكي من الذكاء
وهو حدة الفؤاد وهذا يذهب الزمن بريد ان ما ذكره منها كاس احوال الفضل الفضلاء
ليس مخصوصا بهذا الزمن بل هو امر مستمر بل مفترق ودروس الاثار الجاهلية واضح في درس
الرسم ودرست الريح بعدي ولا بعدي وفي اكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب الزمان
وهو مفتح العين جمع العبرة بفتح الدمع وبكسره جمع عبيرة وهي اسم من الاعتبار والمفتح الكلي الفاظ
انه ليس من عباره الكتاب بل هو الحاق مقصد به موافقة الاثر ورده لان المذكور ربما يتبع من
ابيات المحاسن من قصيدة لوصل بن بني السديري بها اخاه مطلوبها انبعدت عن يومك الزوار فما
جاوزت حيث انتهى بك البعد وبعده لو كان نجي من الردى حذر نجا كذا كما اصابك الحذر
يرحمك الله من اخي ثقة ليس بصفو وده كدر فهكذا اذهب الزمن ويقفي العلم فيه

الفاء الاولى

فيه ويه بسين الاثر حافظا ان الشيء فقد الفضيل لكن لما رايت استدراك ما سبق لاشعاره
بعدم الاقدام على الشرح واورد عليه انه مناف لما سبق من تعطيل الجاهد والمعاهد
والمصادر والموارد والجواب مستفتح عن البيان والتوفر التمام والتكسر والرغبة الاراده
المقارنة للرضا منه رغب في الشيء بالكسر لا يرغب رغبت عن الشيء اذا لم يرده وزهدت
فيه كان عديته بعلى لما فيه من معنى الاستعلاء واستدراء اعتراضهم بطلانها وهو كناية عن كمال
الميل وفيه استعاره مكنيه مع التخييل والاظهر انه عمل من قشعيد الهيئة بالهيئة والنحو على الجهة
والجمل جمع جملة من الاجمال وهو ضد التفصيل وانما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع المفردات
وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قال تحلة وتفصيلا لكان اسلب لقوله وتحصيله
حرصا على البناء للمفعول اي منعوا والتوفيق تهيئة اسباب الخير وتيسير اسباب الشر والامتراء
وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم والمراد بالرموز والاسرار المطويه الكلمات المنظومه
فيها ثم يقع على اللحوم والخرايد جمع خريده وهي البيضة من الدر وهي الكاس انما العذارى عقيلات الحي
ولؤلؤة خريدة لم يثقب منها الملبل للسكة في الاستتار والتركيب في احتمال الوجهين
مثل قول الحكم فما بعد عرضه الاعجاز استعاره وسبحي سبحانك مع ما يليه تزري استباق
وجمع الفضل المتدانى ضمير البعض في المواضع يميل الى المعنى كما في قوله تقول خلي في فلك
يسبحون المقال مصدر من قال والمقال والمقالة واحده احوال الشيء وحالاته طرائقه الطرايق
جمع طريقة ولها معان كثيره والظاهر انها هنا عبارة عن المذهب ولو قال طرقه حتى يكون جمع طريق
اي السبيل يذكر ويونث لكان اظهر كما لا يخفى وبالجملة المراد بطرائقه الفاظه وعباراته
الموصلة الى المعاني وسلوكها حلها والدليل المرشد فاصلوا كثيرا او صلوا الاظهر ان يقول
فصلوا واصلوا الا ان قصد موافقة البعض من قوله تقه ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا
من قبل واضلوا كثيرا او ضلوا عن سواء السبيل استلبت اي استلبت جواب لما والانباء
جمع ثنى وانثناء الثنى تضاعيف وثنى الجبل والوادي منعطفها وقول العبد

النقض الاول

الكتب سواد الحواشي ببرعة ١٢

مذ اذا في تنى كتاك اي في طيرة العوض جمع فرضه وهي النوتح وما في ما التوجح مصدر به وتجح
الماء مثلا تمرية شيئا فشيئا وكونوا التفهم واستاذ لما ما هو من باب التفعل للعمل اي للميل على
ان اصل الفعل حصل مرة بعد اخرى لعمر في كل منها التدريج وهي المصادر التجيح مرو خرد حشم
واتجه بران ما نو والتقصص جمع غصه وهي التنجح اعي كل شئ سوقف في الحلق ولا ينحدر و
الاعتمام الدخول والتستهر الارف وهو ضد النوم وموار والسهر مواضع سمي ان يسهر الطالب
فيها ليفوز بالمقصد وله الغار بالفم مظلم وجمع الاغار كلهن الماء والالتقاط اخذ الملقى من الارض
وقرايم الفكر بتاء الجمع شبهه بالدره الكبيره والمطارح جمع المطرح وهو الموى والنظر في المشهور
مرادف للفكر وقيل الفكر حركة من الانسان نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر
ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة في مطارح الانظار لامية والبذل
الاعطاء والتجهد بالفتح والعين الاجتهاد وعن الغزالي الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والعناء
اطراف الاصابع بنانة والمحارسة المزاولة واللام في فلقد تنايت موطئة للقسم والتناهي
البلوغ الى النهاية حرد ههنا لجزء ومعناه اعني البلوغ مجازا لقربه غاية الوسع او الكلام
من باب التفريع لجزء الطمع لزيادة التاكيد كما في قولهم البحر تعني واصغت اليه باذني و
امتاهها والتصفح النظر في الصفحات والغاية مدى الشئ وجمع غاي والطاقة التوسع ثم
جمعت عطف على اصلت وثم لاستبعاد جمع مثل هذا السعي الحق الى فرنة البال اي حسه
الفوايح عن اصلاس الفرض والجمع الغصص ويجوز ان يكون الترافي بالنظر الى تمام الجميع كما
جاز في مثله الفاء والنظر الى تعقيب اول اجزائه كقولك نعم المرات اله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدي بعد نزول المطر لكن يتم في مدة فالنظر
الى الابتداء وبيحي الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم يذل اي يلين من الذل بالكسر وهو اللين
والصعاب جمع صعب وهو نقيض الذلول والعويصات جمع عويصة وهو ما يصعب
والاية فعلية من الاباء بمعنى مجتنبة والاضافة في ذخاير كنوزه بيانية والكنز المال المدفون

في الخفيه صفة كاشفة والمراد بذخاير كنوزه معانيه كان المراد بطريق الوصول اللفظ
وفي قليل الرغبة فيه وفي نفس نفيسة اصبار مرغوبا فيه ظرف والتوجح في الاصل
الماء الوشاح وهو شئ تخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تحمل المرارة بين عاتقها و
كشحها يستعمل في الترس مطلق سيح جاد والفقر جمع فقره بالكسر وهي خرزات الظهر المتصله
المتصل بها الضلوع من الجانبين وهي ايضا حلى يصاغ على هيئة خرزات الظهر يطلق على
اجود بيت في القصيدة واحد قريبه في الطيب يشبهها بها بفقرة الظهر في حسن الانتظام
ومن عين التحقيق اي نفس التحقيق او من ذهب التحقيق او من خيار التحقيق ومحضه او من
يتنوعه ونهو خاطره الوقاد والسيال او من ذهب التحقيق تمسكت اعتصمت والعدل خلاف
الظلم وكذا الانصاف كانه التسويه واعطاء النصف والتجنب التباعد ومفعوله
مذهب والبغي التعدي والاعتساف المشي على غير الطريق والايماء الاشارة الخفيفة واصله
الاشاره بالشفه والحاجب زل في الطين اي زلق الاقذين اي الناريين والتاتي
الاقتداء خطر داعل بناء المفعول اي منعوا او لحمق الواجبات من قبيل الحذف والايصال
اي من تحقيقها او على البناء للفاعل اي حرموا لحمق الواجبات على انفسهم وما فرضت
اي ما اوجبت والسنة الطريقة والمضاف محذوف اي سلوك سنتهم والمراد من عدم
فرض سلوك سنتهم على نفسه تحريه بشهادة العرف كما في قولهم فلان لا يكذب فلانا اي بعضه
ولا اعلم في البلد من فلان اي مواضع من كل من فيه ثم في الجمع بين الفرض والسنة والجماعة
والفرض والواجب والخط صنعة مراعات النظير مع الاتهام وحين ظرف مضاف الى
ما بعده عامله ذكرني والجد عطف على جعلت فان قلت اين العايد الى حين في المضاف
اليها قلت هي لا تحتاج الى الرابط لكونها ماولة بالمصدر صرح به في شرح الرضي واما قوله
مضت سنة لام ولدت فيه وعمر بعد ذلك وجمان فقد قدر بعضهم ان هذا الحكم ضعفي على اكثر
النحاة فالصواب هي مثل ذكرني اعجبني يوم ولدت فيه يسوي اليوم وجعل الجملة بعده صفة

تضمين اذ البيت لعمرو بن الحارث الجرهمي كما قاله تخريجا بعد ما نفى مع عشيرته من مكة شرفها الله
الى اليمن كما اشار اليه في قوله وكنا ولاة البيت من بعد نابت نطوف بذاك البيت
والخير ظاهر فاخرجنا منها الملوك بقدرة كذلك بالانسان تجري المقادر
بلى نحن كنا اهلها فابادنا صروف الليالي والجدود العواثر والجون يعني الى اصيل يكنى
حضيضها مقبر تياه الصفا معروف معنى البيت كان لم يكن من اجزاء الحجون متهبط
الى الصفا ما نوس به ولم تحدث بالليل قد تحدث وكان من عادة العرب السمر اي
الحديث بالليل ولذا خص السامر بالذكر والهجران ضد الوصل نفى مجره هجرا وهجرانا
من باب نصر ونسجت من نسج الثوب ينسج نسجا من باب ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت
حذف التاء كما هو القاعدة في جمع الحماسي على فعالل كما نق في جمع العرزدق فرازدق على
راي وقوله نسجت على صفة المبني للمفعول لان العنكبوت ناسجها والمفعول كما قال الشارح
في اواخر مباحث التشبيه ولا منسوجة عليه العناكب ودك سقوط المضاف اي بيوت
العناكب او على الجعل على المبالغة ثم نسج العناكب على الشئ كناية عن الهجر به حجابا مستورا
اي ذا ستر كما ق سبيل مقيم اي ذو اقامة ولحوزان مما يراد مما نوازه حجاب من نوزه
حجاب او محجوب مستور بغيره او حجاب يستر ان يبصر فكنف ببصر المحجب به والمنكا
المنكايه وتقديم الى الله للحصر او اختاري جانب الاساءة اذا وفي جانب الاحسان
ان اياما الى ان الاولى مقطوعة والثاني مشكوك فيه ثم الجاني معطوف على رماني
او على طرحت ثم للتراخي والالجاء الاضطرار فرط الملال كثرة السامة والبال القلب
وضيقه كناية عن سوء الحال واللفظ الرمي رفع اي مكان مرفوع الى خفض اي مكان
منخفض مطمئن في الكلام ايماء الى ان انتقاله من ارض الى ارض اضطراري ثم لا يخفى
حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض الخت من الخت الجمل فاستئناف اي تركته
فتبرك فالمفعول اما محذوف او متروك مراد به مجرد الاقامة والمحذوف المخصوص والمراد

بقاع الهاء مدينة مشهورة بخراسان حماها اي حفظها والافات جمع آفة وهي الداهية
عيني على لفظ المفرد والمثنى ومن في منها تجريدية كاف رايت من زيد اسدا او المراد
من جهتها او فيها وفي الكلام استعارة وبلدة عطف بيان لجنة النعيم حي به للمدح لا للايضاح
المتبوع ان لم يشترط في عطف البيان التعريف كما فهم من كلام الزمخشري قوله منها اي صيد
وقوله فقد كانت طعام ساكنين بدل منها ان اشترط تعريفه كذلك عند البصريين كما نص عليه ابن هشام
وضعف قول الزمخشري في الايتين والحق انه ليس بشرط صرح به الثقات والطيب خلاف الخبث
وكريم صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم وهو تعيض اللوم ووصف المقام به مجازي اي
كريم اهله كما في الكتاب الكريم او من كرمت الارض اذا زكى زرعها والصفة المشبهة تجيء ابدا
من اللازم واذا اريد اشتقاقها من المتعدي يحمل لازما بالنقل الى فعل بالضم كما في رحم ورحيم
والحسن جمع حسنى على خلاف القياس كانه جمع محسن والايمن البركة سطعت اي ارتفعت
حمدت النار من باب فهم ودخل سكن لهبها ولم يطفأ جمرها والايزات جمع نار كالنور ونور
واصله نوران لان النار واويه بدليل تصغيرها على نويرة والغوار سلوك طريق لا يوصل
الى الغاية ويزان الجبل كلوين الماء ووجه الشبه الاهلاك فعل اي صار والظل معروف والملك
بالضم الملك وقيل السلطنة ومعنى الاستيلاء مع ضبط وعكن من التصرف شبه الملك بشئ ثابت
واثبت له الظل وللظل الامتداد تمكينه وترشيحا وتخييلا واللواء الراية والشرع والشرع
في اللغة الاظهار والمراد به ههنا الطريقة المخصوصة المشروعة عن لسان النبي ﷺ وبالعراى الغلبة
اما حال عن لواء او متعلق بمعقود اي مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع
العود بالضم الخشب وجمعه عيدان والاعواد والعود ايضا الذي تخرز به الكعكة والنوى
يزرب به والعظم في اصل اللسان والرواء بالضم المنظر الحسن والاكم اي عاد ومنه ايضا
ونظم على البناء للمفعول اي جمع والنشم ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا من الاضداد
وكل من معينيه جايز الارادة لكن الاظهر كما لا يخفى والشتات التفرق ووصل من

الوصل لا الوصول والبتات القطع وارتبعوا بالعين المهملة اى اخذوا ربعهم اى متاعهم
ودوابهم او الطوا الربيع او اقاموا فى الربيع ويروى ارتتعوا بتاءين مثناتين من فوق
اى الطوا ما شاءوا وان قولهم رتعت لما كنيه اى الكلت ما شاءت قال الدابة تخاطب
ذئب اغبر اى تركته كذى الغفر يكرى غيره ويروى ويروى الخ العبارة فى النسخة
المقروءة عليه الطعام ارتبعوا بالعين المعجمة من اربع فلان ابله اذا تركها ترد الماء كيف
شاءت والمياه جمع ميمون والدولة اسم لما يتداول بين الناس يكون مرة لهذا و
مرة لذاك والسلطان الوالى من السلاطة وهى التقهر طال الله ذيل وجاه السلطان ظل الله
ما ينكر فى الجملة وكل عزة السلطان كذلك فانه بتنظيم امور مملكته كما سنظم سلسلة
الحكمات بوجود الحق سبحانه وتعالى ان الفل يتنعم به ويلتجئ اليه عند اصطدام الحرب كذلك السلطان
يتنعم به ويلتجئ اليه عند اصطدام شرر الشر والرقاب جمع رقبة وهو موضع اصل العنق وقد
يجمع على رقب ورقبات ورقاب وارقب وقد يطلق الرقبة على ذات المملوك والغنم
والاماء جمع امة وهى الجارية مفرد لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان امة الحامى قدم تغيير
والحامى المزيل ولا يخفى ما فيه من حبس التقدم والتوبيخ على المستعبد والبائط من البسط
وهو التمهيد والتوطيه والمهاد الفراش وجمعه لسهده ومهد بضمتين والاساس اصل البناء
والجور الميل عن الحق والوالى الحاكم من باب ضرب والولاية بالكسر اسم لما توليت به
وما يتعلق مصدره والاحاق جمع احق بالضم والسكون وهو الناقية والنصب للاقامة والسرادق
واحد السرادقات وهى التى تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق واستثل
امره اقتداء وعمل على مثاله ونص القرآن والسنة ما دل ظاهر لفظها عليه من الاحكام وقد
يطلق على النظم فالاضافة على الاول لامية وعلى الثانى بيانية والطوية الضمير والكلم منتق
من الكلم وهو التاثير سمى اللفظ به لانه يوثر فى النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا
وبهتا وانقباضا ان لم يكن قال امرؤ القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل جراحات

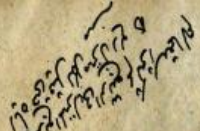

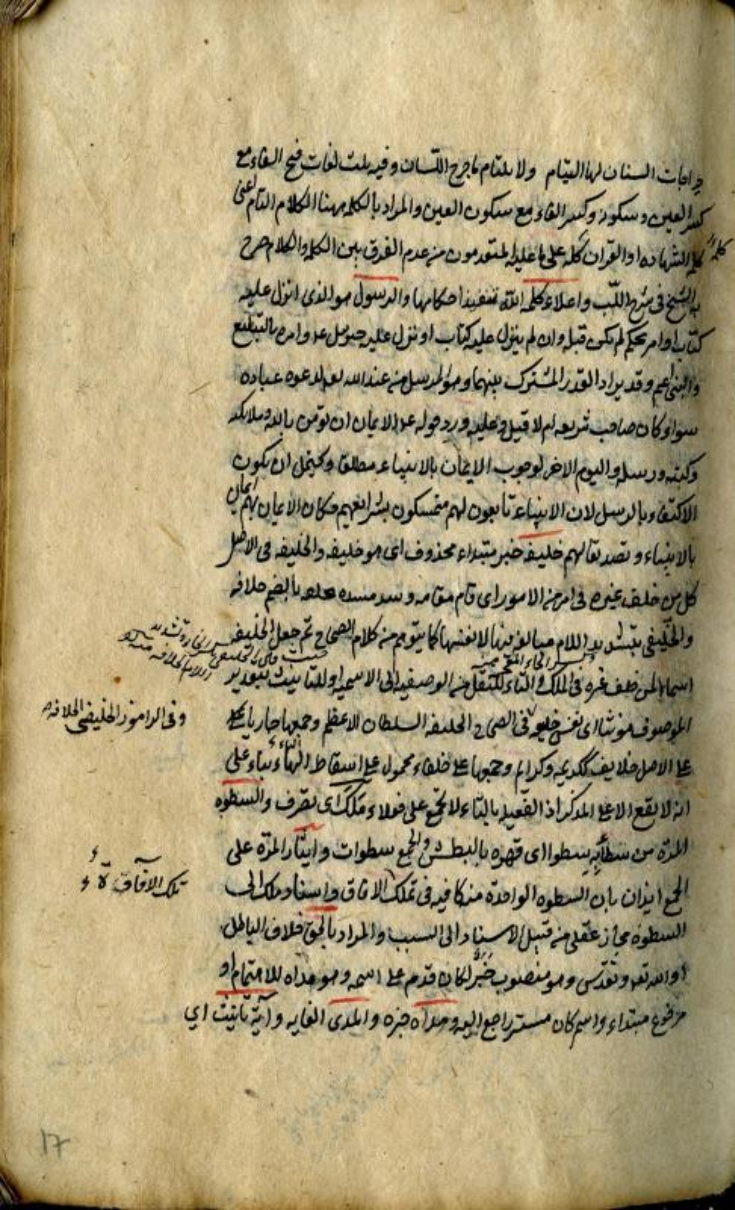

جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه لغات فتح الفاء مع
كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلمة ههنا الكلام التام لغوى
كلمة الشهادة او القرآن كلمة على ما عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام خرج
به الشيخ فى شرح اللب واعلاء كلمة الله تستفاد احكامها والرسول هو الذى انزل عليه
كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل عليه جبريل عموما من التبليغ
والنبى اعم وقد يراد الامر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله لعباده عموما
سواء كان صاحب شريعة لهم لا قبله او عليه ورد حوله عن الاعيان ان تؤمن بالله وملائكته
وكتبه ورسله واليوم الاخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا وكيفيل ان يكون
الاكتفاء بالرسل لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرائعهم وكان الاعيان لائم الايمان
بالانبياء وتصدقا لهم خليفة خبر مبتداء محذوف اى هو خليفة والخليفة فى الاصل
كل من خلف غيره فى امر من الامور اى قام مقامه وسد مسده عليه بالضم خلافة
والخليفى بتشديد اللام صيغ النسبة الافنهما كما يقوم من كلام الصحاح ثم جعل الخليفة
اسما للملك خلف غيره فى الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للمبالغة بتقدير
الموصوف مؤنثا اى نفس خليفة فى الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجمعها خلايف
على الاصل خلائف كقديمة وكرائم وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء وعلى
انه لا يقع الا على المذكر اذا الغيت بالتاء على الجمع على خلفاء وملك اى تصرف والسطوة
الدولة من سطا به سطوا اى قهره بالبطش والجمع سطوات واثبات المرة على
الجمع ايذان بان السطوة الواحدة منكافية فى تملك الاقاق واسناد ملك الى
السطوة مجاز عقلى من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف الباطل
او الله تعالى وتقدس وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مداه للاهتمام او
مرفوع مبتداء واسم كان مستتر راجع اليه ومداه خبره والمدى الغاية والاية بالتحريك اى

والتنوين عوض عما اضاف اليه والمعنى اي طريق سلكا اي ذهب كان غاية مسلوكه الاظهار
الحق واعلاء كلمة الله والالف في سلكا للاشباع والذري بالفتح كل ما استترت به يقال فلان
ظل فلان وفي ذراه اي في كنفه وستره والرواية في الماطون كسر اللام لا محو كما ترى
الحج في موضع المصدر اي حوما مثل ما ترى فان قلت لا يصح ظاهرا شديد حومان العالمين
حول ذرى الخليفة بدور الحج معتركا لعدم الجامع فما وجه هذا التشبيه قلت قد تقدم عند
ان المشبه به لا يلزم ان يكون اتم في الكيف بل يكفي ان يستفاد مما ذكر في حرفا المعنى ههنا مثل حومان
الحاج حول البيت وقت رؤيتهم معتركين ثم الخطاب في قوله كما ترى عام لكل من يتاتى منه
الرويه كما ذكرنا في قوله تعالى واذا رايت ثم رايت نعما وملكا كبيرا والحج جمع الحاج كالحج بالضم
والحج والحج في اللغة القصد وفي العرف قصد مكة للنسك معتركا اي مزدحما مفعول ثان
لترى ان كان من الرويه بمعنى العلم وحال منه مفعول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان
يقول معتركة او معتركين لاسناده الى ضمير الحج فالوجه ان تقدر الموصوف اي قوما معتركا
ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا من
بيت الله والرويه بمعنى الابصار او مصدرا بمعنى ترى اعتراكا ثم يخ الى ما ذكر والنسيم الريح
الطيبة وقد تسمى نسمة الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك هبت ونسيم رضى كالجبل الجاد
وضمير منه راجع الى الخليفة لانه مذكر في المعنى والمراد ما حياه والزمه اعطاه ونضارته بالفاضة
الخيرات الى اهله وكم خبريه معيده للتكثير ومحلها رفع على الابتداء وخبره هلك والمحاج
في الاصل المستقبل الحرب لوجه ليس دونه ترس والمراد به المعارض واللظى النار والباء
سببيه ومتعلقه بهلك ومن سخطه اى عدم رضاه مستقر في موضع الصفة للظى الفعل
متعلق بها والالف في ملكا الفي سلكا والمشهور ان هلك يهلك من باب ضرب
يضرب لكن صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى وهلك الحرث والنسل في سورة البقرة
انه قرئ الحرث وهلك بفتح اللام منهما للفاعل ثم قال وهي لغة نخعي يا بي ودكر فراء
في آخر الاحقاف انه قرئ فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من
هلك وهلك كطار من اطار المحصود من الزرع والصاعقة نار يسقط من السماء في
رعد شديد كذا في الصحاح وفي الكشاف الصاعقة عند معض مما يسقط من نار لا تمضي
الا اهلكته والاول هو الاصل مهما الى سبب ههنا والسماك اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى سماك
الاعزل والآخر ليس من منازله وسمي سماك الرامح والظرف متعلق بسمك اي ارتفع وقد
يجيء عن رفع كما في قوله فلان الذي سمك للسماء بنى لها البيت فعلى الاول سمكا مبنى للفاعل
وعلى الثاني مبنى للمفعول او للفاعل بان يكون لازما والسمك مفعول به على المفعولية وصاف
الرشد اي وجد الطرق المستقيم والغي خلاف الرشد والاتهاك الجد والتجاج في الامر المجلة
في محل الجر صفة لمتعسف تقدير البعير اي ذات قرة والغرة بالضم الماء وبرودتها البرودة تقول
منه قررت به عينا بالفتح والكسر قرة وقرورا فيهما وقر قرير العين وقد قررت عينه بقر
وقر بالفتح والكسر بعض سخنت قيل ومن كناية عن الراحة عند الموت لان بلادهم كانت حارة
جدا فالراحة عندهم في البرودة وفيه ان في اضافة القرة الى العين غنى عن ذكر البرودة جدا
والاظهر انه كناية عن السرور فان دموع السرور باردة ودموع الحزن حارة ولذلك تقر قرة العين
وسخنتها بالمحبوب والمكروه ذكره القاضي وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى وفتر عينا و
قيل معناه صارت عينه ذات قرار اي مستقرة لا تضطرب بالنظر الى الجوانب رجاء من محبته
ونعم معناه بفعل والابتئام كالتبسم اول مراتب الضحك وقد يتبسم كفرح والمبشم كالمجلس
الشعر واقبل بعضي اذبر والاقبال الدولة والعزة والظرف متعلق بمحسكا اي متشبثا
والضمير في ظلاه راجع الى الخليفة اي ارتقى الخليفة في المجد والشرف وارجاء الى الدين يملك
لمعين رجوع الضمير في المعطوف اعني قاصيه الى الخليفة وهو مما ليس من العلو لانه في المكان
بل من العلاء وهو في الشرف قال الخطيئة يمدح عيينة بن حصين حيث عزا بني عامر فادرك
عامر رابية ما لك الذي قتلوه او بانيه بنيه بعضهم بحشاده لذبيان العلاء مما لك ابن

وقعت اي استرتبت

ع

ع قبله

ع الجبيه ار

ع بنيه ار

ع بنيه ار

ولو نث وقد جاء الله الذي هديه هدى و هداياً و هُدًى بكسر ها فهدى وامتدى
و هدانى سواء الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم تحول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد
هدى فى الكتاب العزيز على ملة اوجه معدى بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد
لله الذى هدانا لهذا وبالى نحو يهدينا الى سواء الصراط والطريق الذى ذكره السايح والحسنى
فى حاشيتهما بين المعدى بنفسه والمتعدى بواسطة الحرف من ان معنى الاول الانابة
الى المقصد والايصال ولهذا اسند الى الله تعالى خاصة لنهديهم سبلنا ومعنى الثانى الدلالة
واراءة الطريق ينسبه الى النبى صلعم مثل انك لتهدى الى صراط مستقيم والى القرآن مثل
ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم مع انه لا يساعده كتب اللغة مقروض نحو حكاية عن ابراهيم
عليه السلام يا ابت انى قد جاءنى من العلم ما لم يأتك فاتبعنى اهدك صراطا سويا وقوله
مومن ال فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون وما اهديكم الا
سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما لا تقبل سبحانه علم للتسبيح مصدر سبح
يعنى تنزهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك اذا بعدت من سخط عما نزه عنه
او من السبح يعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه وما قصد ان يكون للتنزيه
تعظيم لله مخصوص جعل معنى التنزيه البليغ من جميع القبايح لازم الاضافة اليه
بحيث لا تقطع عنها فى اللفظ فصيح وقد يستعمل سبحان الله عند التعجب والسر فيه ان التنزيه
البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعد من هذا فتاه يعقد
به التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتاره يكسى ما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه اذا جا
بفعل مضمر متروك اظهاره قد برع سبحان الله سبحان ثم نزل منزل الفعل وسد مسده ودل
على التنزيه البليغ من جميع القبايح التى يضيفها اليه اعداوه وهو منها جلد معتزه لكونه
بعد بالفعل لا محل لها من الاعراب وقعت فى اثناء الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح
به الشيخ فى اواخر الباب الثامن والسوءة الوسط والسبحان كالسبن وتخفيف اللام جمع

جمع سجل بمعنى الستبن وهو الدلو اذا كان فيه ماء البتة والاستهزاء لشئ الامر بالهزء
الى القيام لذلك الشئ والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان اعلى الراكبين
على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه او هو استعاره لينتفع الكتاب بكل ما يمكن ان
يستعان منه بحال من استعان بحنده من الخيالة والرجاله على اعدائه فى مطلق الاستعانة
وذلك اشارة الى الرجوع وكونه اشاره الطرح الاوراق يا ماه السياق كما لا يخفى على
المنصف والفاتر المنكسر فتر يفتر فتورا والسنوح الظهور فجاء بحمد الله اى اتى ما
جمعت عقيب رجوعى واصافتى الدعا ذكرت تمثلا بسم الله مجراها ومرساها منصوب بجاء مضمنة
معنى الصيرورة مدفونا وهو صفة لكنز لان الكنز المال المدفون ومن فى من
جواهر الفوايد بيانيه وليست فى مثل هذا المقام زايده للتوكيد كما توهمه الجوهرى اذ لا يجوز
اسقاطها نحو ما فى ما جاءنى من احد والظرف مستقر متعلق بالكون التام لا الناقص لانه
التقدير اى وهو صفة لكنز المحمول والتحف ما خف به الرجل من البر واللطف والجمع
تحف وحفزه الرجل قربه وفاتوه وكنايه عن فضل الرجل والعليه فعيله من العلو وهو
الارتفاع والخدمه مصدر من خدمه كنصره بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدده
باب الدار جمعه سدد كقرد وقرده والسنيه فعيله من السناء بالمد وهو الرفعه والعلى والملاذ
واحد وهو المعاذ وحصن حصين بين الحصانه والباء فى بالنبى صلعم للتعدى والخلان جمع
خليل وهو الصديق من الخلة بالضم وهى الصداقه والملص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد
يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها والنسبة الى الاخ اخوى بحذف الهاء والى الاخوة اخوى
بضمها والكثير استعمال الاخوان فى الاصدقاء والاخوة فى الولاده وقد يجمع بالواو
والنون والاخوان الملص الذين خلاو دهم عن شوب النفاق لتسمعونى اى تجعلونى
مصاحبا لصالح الدعا من التشييع او من الاستماع بمعنى اسمعك السلام اى جعله مصاحبا
لكم وتابعا غالبا وفى اصالح الدعا زياده او على تضمين الاشاعة معنى الذكر والنشر

كذا فى
كذا فى
كذا فى
كذا فى

الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف لقى مشكرته وشكرت له واللام فيه كذا في الصحاح والاتيان
الى المفعول الثاني للتصريح به للثقات فلا استقامة لما حوزه الشراح والمخصاص في شرحيهما
للمتنبي في قوله الشاعر ٭ سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت ٭
من كون ايادي مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على السلب عن هذا والباء في بما عانيت
على ما في بعض النسخ للمقابلة اي مقابلا ما عانيت والكد البسده في العمل والعناء بالمد المشقة
ومعنى المعاناة ربح كشيدن فعانيت العناء على ما موصولا المعنى مثل تناميت عالة الوسع
في اعتمال الوجهين ولو قرات عانيت من المعاينة لكان اظهر لكن الرواية لا تساعده
وتضرع الى الله اذا استكان وتذلل اليه طلبا لمعروفه وكذا تعرض وفي المصادر التضرع
زاري كردن والكاسب من يكسب عن الطرق اي عدل كمذهب ودخل والمبين من الانباء وهي
الظهور هذا اي المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة لعمري اللام للابتداء
وعمري مبتداء حذف خبره وجوبا لسد جواب القسم مسده لعدم قسمي والعمر بفتح العين
وضمها البقاء والاستعمال في القسم الا بالفتح تم قوله لعمري عكس ان يحمل على حذف المضاف
اي لوامهب عمري وكذا امثاله مما اقسم به فيه غير الله كقوله والشمس والليل والقمر ونظائرها
اي ورب الشمس ويمكن ان يكون المراد لعمري واسأله ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون
الكلام وبروحه فقط لانه اقوى من سائر المؤكدات واسلم من التاكيد بالقسم بالله
لوجوب البر به وليس الغرض اليمين الشرعي وتسميته غير الله به في التعليم حتى يرد عليه ان
الحلف بغير اسمه او وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووي في شرح مسلم الى اخر
ما في كلام مشايخنا انه كفران كان معتقدا انه حلف بحق البر به وحرام ان كان يدري
كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عليه السلام الا ان الله ينهاكم ان تحلفوا بامهاتكم فمن كان حالفا
فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس لان احلف بالله تعالى فاثم خير من ان احلف
بغيره فتم فابر وعن ابن مسعود مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا يناسب

به ولهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال عمر قد افلح وابيه وقال عمر من قبل لعمرك
انهم لفي سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امتالة والعز
خلاف الذل والمراد به العلة لان العزة تعصي الفل غالبا والمرام مصدر ميمي من رام يروم
رومها وهو ههنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث
انه مطلوب في الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة انه لو كان
الحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا كان الطالب له ايضا كثيرا ففيه نفي للملزوم بنفي لازمه
وقد يحمل هذا الاشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعزة اما على المعنى
المذكور او عن الغلبة اي الحق المبين قليل الطالب اوغالب طالبه لان الحق يعلو ولا يعلى
او الاسم المصدر على بنائها للمفعول لكان اظهر اي الحق المبين قليل طلبه والطباع والطبع
والطبيعة السجية التي جبل عليها الانسان والكد المخصومة فالاضافة في قوله تم وبوالدها
اريد بها الخصام الخاصة عمن في اي شديد الخصومة في الخاصة وكفى ان يجعل الخصام الدائم العالمة وما
علله القاضي من ان الاية نزلت في الاخنس بن شريف المنافق مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن
اسلامه رواه ابن الجوزي وغيره واحتمال اسلامه بعد نزول الاية بوضعه قوله تم في حقه
فحسبه جهنم والبئس المهاد ولئن قامي ح فان قلت المذكور في كتب النحو ان اللام الداخلة
على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم سميت اللام
المؤذنة وسميت الموطئة ايضا لانها وطئت للقسم اي مهدته قلت ان صح جعل الجواب ههنا للشرط
بقرينة الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يتبنى على مذهب الفراء قلت ان اللام ههنا
زائدة لتوطئة القسم كما قيل لمن كانت الدنيا على كما ترى بتاريخ من ليلى فثلثوت اروح والتاء
الذكر بالجزء والمراد بالعاجل الدنيا والمحسب عيني المحسب ليل انك تقول هذا رجل حسبك ووصف
النكرة به لان الاضافة لكونه بمعنى المحسوب غير حصته كذا في الكشاف فتم احسبت الشيء اذا اكفاه
وفي الصحاح حسبك درهم كفاك والثواب والمثوبة يطلق الجزاء كما في الازهري ويعضده

الجواب م

ايك اضافه ل

قوله ثم على توب الكفار ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما في الصحاح من انه جزاء الطاعم الا ان
الكرم استعمل في الخير كما صرح به ابن الاثير في النهاية والجزيل العظيم والاجل الاجره والتوكل
الاعتماد على الغير والانابة الرجوع **قوله** اتبع كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون
الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في موقع المال منه فاعل اتبع لاصله للاتباع ومعنى
الكلام اتبع كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن متلبسا بحمد الله فلا تقاوت ح بين
التحميد والتسمية في المتعلق بالاتباع سوى انه اورد لفظ التيمن بعبارة مزالا الى ان ابا
بسم الله للابتداء ظرف مستقر فالمناسب ان يجعله فاعل عامله المقدر وان جعله التلبس هو التيمن يكره
ودلالة على تيمن عليه والمناسب لما ذكره الشيخ في شرح الكشف وحواشي الملوي ان
يجعل قوله هنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن المتعلق كما يكون
بالقبول وعليه الفحول ان تعدد الفعل المخصوص اعني اؤلف ههنا والجملة خصوصيته كل
فعل شرع في مدلوله متبركا بابدا ولذا الترم حذفه في كلام الحكيم عبد القدوس لكون مستلفظ كل
من شرع في فعل متبركا بالتسمية عن ما في القران اذ لم يذكر الفعل لوافق به لخالف
بسم الله مشروع في غير القراءة او للاستعانة بانه موضع ينبغي ان لا يطلق فيه غير ذكر الله او لو
ذكر الفعل المسند الى المتكلم فمشكل لان الطريقة لغات ذلك المقصد ولهذا قال بعضهم التقدير
بسم الله ابتدأ او اؤلف تجد الفعل الخاص لدلالة على تلبس كل المشروع فيه ابتداء به وانتهاء
بالسعادة حسن بالمقام واو في بتاءه للمرام من غير سر ابتدائي اذ عرفي الموجب تلبس
جميع اجزاء الفعل بالمركب بالتسمية وكذا ما استحب الشارع كون ما لعذر ذلك تحقيقا
ولا مرج في الشرع جعل طريقه كون المشروع فيه ملصقا بها كما في النية حيث اعتبر تحققها
في ابتداء العبادة تحققا في جميعها تقديرا ولذا ذكر الابتداء في حديث الشباره لان
المقدر فعل البداءة وقد يستشهد على تقدير الفعل الخاص لمولد على خطبة النكاح من لم يزج
فليتزوج باسم الله وقوله عز باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وقوله عز باسمك

باسمك احيى وباسمك اموت فانه يدل على اوحدية بعد تدرالافعال الخاصة وفيه انه مبني على
تقدير تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو في حيز المنع فلسلم ان يكون
الظرف المذكور لغوا منسبة ح الى الحمد فقط مع تاخره عن التسمية استعمالا بافادة
الحق واعراض عن ذكر الاول ملوح الى ان تاخر الحمد عن التسمية لابائي ورقوع الافتتاح
به فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية والابتداء بالحمد صحة لان الباء فيهما
للاستعانة ولا استعانة فيها في الاستعانة باجزاء كما طرح اذ جعل باء البسملة الاستعانة
لا يليق بحسن الادب لانه يقتضي ان اصل اسم الله والالم لا يكون مقصودة بذاتها وجعل
بالحمد وقد ورد عليه ما يقتضي خروج الحمد عن الكتاب مع مناف للعرف بل لان الابتداء امر عرفي
يعتد محمدا من حسن الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل اولان الاول محمول على المتعلق
والثاني على الاضافي اقتداء بالكتاب والاجماع الوارد بن على تعديم التسمية واحتياطا في
العمل بالاثرين في التسمية جمعا بالحمد لانهم لم يكتفوا بها لان مراقي بالتسمية لا يقوم الحامد وبهذا
يثبت التعارض المطلوب بين الحديثين واصح الى التوفيق ولان المناسب مقام التعظيم
التقديم بالجمد وحصره عليه تم **قوله** اداء بعد مالوح الى تعليل الاصلح بها بجعل موجب
الحديثين الشارالى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه اخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح واورد عليه
ان اداء حق الشكر يحصل بحمد الحمد ولو في اخر الكتاب فكيف تعلل الافتتاح به على ان
قوله الحمد له اخبار بثبوت الحمد له والاخبار عن ثبوت شئ لشئ يجب عن الاول باب الزامي
الاصلح منه الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط القيد الذي هو ذلك النعماء وجلب المزيد
الذي هو التاليف وبهما حاصلان بالاداء المذكور فهو في حيز منع مقدم في ضمن قصد بهما
ولعدم قال منه شكر نعمائه مع تقدم الحمد نعماء الى قوله تم لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى
انه اذا كان القصد ذكر الربط والجلب كان تعديم الحمد على المطلوب الذي هو التاليف
واصبا معلل الافتتاح بالحمد لاداء المذكور ايا ما نذه الكلية على انه يصح ان الاطراد

الخ

والانعكاس غير لازم في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالحمد بالاداء لا يقدح في حصول الغرض بالطريقة وقد يجاب بانه تعليل للافتتاح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لان الحمد مخصوص ويرده الفرق الظاهر بين تقديم الحمد والتحميد المعدم ﷺ وبانه تعليل بحكم الله لا الافتتاح وفيه ان المقصد بالبيان الافتتاح بالحمد فابقاؤه بلا علة وجعل العلة للتقييد باب الذوق وبان الشكر وان كان يحصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تاليف الكتاب حتى شكر النعماء مستبعد ثم يجب تقديم الحمد الشكر عند قصد الربط والجمع لا لاجل كونه حق الشكر على ما مر ان الحق ههنا مثله فيما شكرنا حق شكر كما سنذكره الآن وعن الثالث بان الاخبار يثبوت جميع المحامد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القايل الله واحد عين التوحيد وبان القول المذكور ولنا له اخبار واقع موقع الانشاء مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم ليس في صدد الاخبار وان الاعلام لان المخاطب به هو الله تعالى وفيه ان وضع لفظ موضع المضمر وعكسه سهو الحمد الكلي ارتكب لمقصود الملفوظ به انشاء تعظيم نعم بوصف الجميل واياه اراده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الانشاء والاخبار كصيغ العقود لا يليق اليه لان الصيغ المذكورة اخبارات في اللغة نقل بالشرع الى الانشاء والمصلي الاحكام واثبات النقل في امثال هذه المواضع ضرورة داعية مشكل جدا قوله ويحتمل ان يكون من الاول بتعميمه والثاني بناءه على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله به الى ما خلق لاجله فيدخل الشكر القولي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان الى اظهار تعظيم الله تعالى بعض منه وكمثل الشكر والمعنى شتى مواجب عليه بعض شكر نعماء اداء وجوب القولي بمفهوم وجوب اللغوي لكن الانسب لهذين الوجهين التعويض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون بيانية على الموضعين فالاول بيان للشيء والثاني حاجب

الافتتاح

نقلها الشارح

والمراد بالشكر الكيفوي الذي يقتضيه الحمد ههنا لا انهما متحدان ذاتا كما ستطلع عليه والمقصد على التفاويدان المصدر الذي سيأتي منه الشكر كما هو حقه بصفاء واعتقاده وخلوص طويته وهو المراد بحق الشكر وفيه مزالق ان قوة الحامد تفي بحق شتى من الشكر وان لم تقدر على ان يشكره حق شكره قوله هو الثناء بالتكلم على ما اورد عليه ان صيد باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا باللسان واما قوله عد الاحصى ثناء وعليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد الصدق كما مر واجيب بانه بيان للواقع ولو طيه للعرف بينه وبين الشكر في مقابلة قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان او بغيره فرفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ يدفع احتمال التجوز منه الذي قبله سواء سمي في الاصطلاح بيان التقدير فلا يرد ان صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان مفهوم به بل المفهوم في الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب الثناء هو الاتيان بما يفيد التعظيم مطابقا لهم وذكر في المجمل ان الثناء والكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي لم يكون محمولا على الاستعارة الكنائية فان قلت كيف يحصل الحمد اللغوي باللسان وقد قال عز من قايل وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن علماء اللغات مع ارباب اللغات يحمل امثال هذا ذكر عندهم على المجاز قوله على الجميل المعروف للمحمود به لانه الثناء عليه دون المحمود عليه وانما تركه لكثرة ذكر المحمود عليه اللازم في اكثر الاقتناء بقوله سواء تعلق بالنعم وتركه هنا لقيد مقصد التعظيم اتصالا ذكر في دلالة الثناء عليه فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس يغرق على قصد التعظيم قلنا انه حمد ولذا يذم هذا الحامد لان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند

الاصوليين

والمراد

او عند المثنى والطاف الحامد في الصورة المذكورة لعدم الجمود عليه جميلا او ليصير بصورة
فان قلت انهم قد صرحوا بوجوب كون المحمود عليه في الحمد اختياريا وان عم المحمود به
على الاشهر ووجهوا اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى
في اصول الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ على صفائها المذكور فقال عن التقييد
به قليس بمطرد قلت اجاب الخبيصي في شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اي الفعل الجميل
المختار من الفعل بالكون بالاختيار على ما حرروا به ان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء
على الصفات القديمة حمدا اذ استناد تلك الصفات على الذات ليس بالاختيار والا
لزم حدوثها على ما هو المشهور المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال
اللهم الا ان يصرف الحمد عليها الى ايجادها قلت لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك
الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها ولان تلك الصفات مبدأ
لافعال اختيارية الحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في الحقيقة
والمال وقد تقدم الحمد فيما ذكر مجازا عن المدح كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما
محمودا واما المصير الى ما ذهب اليه الآمدي من جواز استناد البديع الى المختار دون تجويز
ان يحمد على تلك الصفات فضعيف هذا الاعتبار كما زعمه الخطائي فما لا يقبل الفاعل هذا المقام اذ لا
يفيد التفعيل كما عرفت على ان لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة
والارسال ونحوها التي هي نفسها ممكن رفع اعتراض التفعيل بان اهل اللغة يطلقون
الفعل على الصفة ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فتامل سواء قوله سواء
تعلق بالفضائل او بما هو اعم سواء اسم بمعنى الاستواء او صفة به كما هو صفة بالمصادر
ومنه قوله تعالى الآية سواء بيننا وبينكم وهو هنا خبر والفعل بعده اعني تعلق في تاويل المصدر
مبتدأ كما صرح به المحشي في قولك سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم والمعنى يستوي تعلقه
بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجار اما ان يستقر

والتعريف لم

تعلقا

اما مستقر او حال بلا واو او اعترض بقي ههنا شبهة وهو ان ام لا حد المتعادلين
والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احد فالصواب الواو بدل ام او لفظ او يعني
الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد استدل الرضي الى بقبح التركيب بالمتصلات
سواء في مثل خبر مستداء محذوف في الامران سواء ثم الجملة الاسمية الواقعة على جواب الشرط
المقدران لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا او الهمزة مجردة ان عن معنى الاستفهام
مستعملان بمعنى النسبة لعلاقة ان ان والهمزة تستعملان فيما لا يتيقن حصول نسبة
المسند او وام لاحد الشيئين او الاشياء والعقد ههنا مثلا ان متعلق بالفضائل
او الفواضل فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ
ثم الظاهر في قوله تعلق راجعا الى الثناء وبواسطته الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى
نفس الجميل موجب ركاكة في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء
تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فبعيد جدا والفضائل جمع الفضيلة
وهي كل فضلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية والمراد بالتعدي ههنا
التعلق بالغير المفتقد وجودا كالانعام اعني اعطاء النعمة لا الانعام كالتعليم والا
لم يجمع الحمد والشكر اصلا لان الحمد عليه فعل اختياري التبه كالمر والفعل لا يقبل الاتصال ام
قوله والشكر فعل الخ ان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع
انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قد سامح الحمد وقد فسره كان مظنة ان يقع
لذهن السامع ان الشكر هل هو بهذا المعنى ايضا فبين الفرق تحقيقا للسامع بحيث وراءه
الخبرة وليس المراد ان الحمدي هذا المقام في من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع
لان الشرح يابى الكلام تنزيها على تحقق الاستحقاق بين وبين الاستحقاق الذاتي
الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكشف
يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ ههنا حمد ان الحمد

تصحيح

واو ص

احدهما بازاء الصفة الدائمة المستفادة من التعلق باسم الله والآخر من التعلق بالانعام
وبعد كل منهما على حاله ولعمل الشكر متحد مع الثناء ولا يخفى ما فيه من التكلف **قوله** بمنع
عن تعظيم المنعم اى يمنعه فى حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه على بعظمته ولا ريب فى تحقق
هذا المعنى فى الشكر الحقيقى اذ لا يقع فيه الجهل بالمنعى كما لا يخفى فى دلالة اللفظ الموضوع
على الجهل الموضوع وعدم استعماله فيما انه كما جاز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار
الغير او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله او يكون المنعى بلا واسطة عن تعظيم المنعم
بالنظر الى الغير على كل من التقادير مما لا عتقاد لا غير ومن هنا كث وهو ان الانباء عن
الشئ والاستدلال كحفظ فضلا عن قصده والاشك ان قصد التعظيم معتبر فى الشكر فالاحسن
ان يدل قوله بمنعى عنه ايما بقوله بقصد به تعظيمه **قوله** سبب الانعام متعلق بالفعل ولم يعد
الانعام كعود على الشكر لعدم سهولة بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام فى الانعام تحتمل
العلية اى الفاعية **قوله** او اعتقاد او محبة بالجر عطفا على سابقيه او بالرفع عطف على الاضافة
بما يدل على ان مجرد الذكر باللسان والعمل الاركانى شكر ولا واقعة ما اشير اليه فى حواشى
المطالع من ان ذكر اللسان والعمل الاركانى شكر اما لمطابقة الاعتقاد ومخالفة افعال
الجوارح فى الاول لان ذلك لمطابقة وعدم المخالفة شرط جايز ثم المراد منه الاعتقاد القصدى
حازما او راجحا ثابتا تاما لا وجيل المراد به الجزم واعلم انه صرح ابان الشكر بالجنان اعتقاد
اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولى النعم فى مقابلة
انعامه لا مجرد المحبة ولا المجموع الاعتقاد والمحبة وان لزمته لا لعطف المحبة على الاعتقاد
ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر فى الانباء ووسط الاعتقاد الذى هو اشرف
الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها **قوله** او عملا وحرفة بالاركان اما عطف
الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بلا اجرة
فلا **قوله** وحده حال من اللسان على تاويله بالمفرد عند سيبويه اى منفردا ودمت الاصفهانى

الاصفهانى الى ان التعريف فيه وفى نظايره للعهد الذهنى لا الخارجى والمعهود الذهنى نكره
فى المعنى ولهذا يعامل معاملتها كما سجئ فلا احتياج الى التاويل وقال ابو على الفارسى انه موصوف
على انه مفعول مطلق للمحامد المقيدة اى سوحد الله ان يكون مورد الحمد توحيدا اعنى هذا
يكون هذا للنسبة الحصرية المستفادة من خبر الفصل اى موفوله هو الله ان وعند الكوفيين
نصب على الظرفية بمعنى فى جانب وجهته لا مع غيره **قوله** مع النعم اى الانعام بها اذ الفواضل
هى المزايا الغايبة بالبعض حتى يستدعى الغير **قوله** على الوصف بالعلم والشجاعة ليست
الجملة صلة للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه ان الوصف بهما كيف يجوز ان
يكون فى مقابلة الانعام فلا يتجه عدم صدق الشكر فى هذا الصورة على ما سيجئ والمعنى
على الوصف بايراء العلم والشجاعة عنه فان قلت التى عرفت بانه غير اختيارية كيف
يكون الوصف بايرائها حمدا وقد اشترط اختيارية المتعلق قلت الشجاعة تطلق على
اثار تلك الملكة ايضا كالخوض فى المهالك والاقدام فى المعارك فى المراد ههنا **قوله**
والاسم للذات المراد بالاسم ههنا ما فوق بل الصفة او اللقب والكنية فان قلت
وضع العلم بازاء ذات بوصف ما وحين يعلم حقيقته بعلم بتصور ذلك فبطل
الانزاع فى وضع علم بصفة الحقيقة والاضافية والسلبية للفعلية على قدر ظهور
منها بالنقض الاتى والمعنى العلمى بعقل بكنه حقيقته وذا غير لازم فى وضع العلم لان فى
العام الغير الخاص علما اذا غايتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق
اما اذا كان وضع فعل غيره بالالهام او الوحى فلا وذات الشئ قد يتعلق على حقيقته
وقد يتعلق على هويته الخارجية وقد يتعلق على ما قابل الوصف والمراد ههنا هو الثانى وهو مستعمل
فيه استعمال المعنى واستعمال الشئ ولذا يجوز تانيثه وتذكيره وخص بالذكر من بين
الذات من صفاته العلى الوجوب الذاتى الذى يعرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به
ولانظوائه على سايرصفاته لانه معرف لكل كمال وبعد عن كل نقصان ثم تذكر

استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال للجناب به تقدست لما ذكر من وجه
تعلق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمدة بكسر الميم مصدر بمعنى الحمد قوله ولذا لم يأت
الى قوله على استحقاق بين اى لكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا صفة لم يجز
ان صفات الله هو علق الحمد عليه بتنها على استحقاق الذات من حيث هو اى من غير ملاحظة
خصوصية وصف واعترض عليه بانه لا استعارة فى الكلام بالاستحقاق الذاتى اذ لم يعهد
منه تواعدهم ان تعلق امر باسم غير صفة يدل على منشائيه مدلوله على انه لو سلم ذلك فانما
هو اذا لم يصرح بانه جىء للاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا قوله على ما اتى والجواب
ان هذا انما يتم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم لامتناع تعلق امر باسم يدل على منشائيه
مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتى لا يفيده والغرض
منه ان لفظ الله تدل دلالة التضمن على مجموع صفات الكمال واشتهار اتصاف تلك
الذات بهذه الصفات فى ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل المعلق به فى حكم المتعلق
بالمشتق الدال على تلبس جميع الصفات وقوله بل انما يعرض اجزاء غير المقدر
كان سائلا سال بان هذا الايهام لا يضر اذا لاختصاص ثابت فى نفس الامر ولهذا
يعرض لمن لم يعرف الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض الى وههنا بحث آخر وهو
ان الاستحقاق الذاتى هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد فى حواشى
شرح المطالع فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان
ذلك للتصريح بانه ادى الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا
او شرعا فتامل وعكس الجواب بان الاستحقاق الذاتى هو الاستحقاق بجميع الاوصاف
الذاتية فانها لما لم تكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة
الانعام بخلاف الاستحقاق بجميع الاوصاف لانه يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر
الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفى ايماء الى ان كل صفة من صفاته تعد مستقلا بافادة

باقادة الاستحقاق هذا وقد يراد بالاستحقاق الذاتى انه اذا قطع النظر عن غير الذات
كان مستحقا لجميع المحامد ولا شك ان الله تعالى مستحق العظيم بذاته لان المعبودية
وصف مقتضى ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل والفضائل لا يقتضى
استحقاق المعبود لذاته اذ لجواز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله
فتدبر قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام بيانه فى كتب تعلم المسند اليه
انك تعدل الى اسم مقدم تارة وتجعله مسندا اليه واخرى فتجعله فاعلا لكل
سد على مكنته ولا حاجة فى ذلك الى اعتبار انه موخر فى الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا
فى الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمدا الله تستقيم
بيان الكلية فلا وجه للاستصعاب بان الكلية انما هى للدال على الموضوع للافتقار والحمد
ههنا قارن لانه مبتدا اعلم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح فى هذا الفن اذ الاهتمام
ليس بمقتض للحال بل موجبا لمقتضى تقديم الحمد وهو التقديم بل ارادان هذا المقام
الذى هو موضع تاليف يقتضى اهتماما بالشان المحمود اراد بقوله مزيد اهتمام به لان الاهتمام
العارض للحمد بمعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الزائد على اهتمام غيره
فى نفسه لان البلاغة فى الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى الحال المقام مع فصاحته بكل
فريحت وهو انه ليشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات الآية وقوله تعالى وله الحمد فى السموات
والارض وقوله تعالى فى سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد
فى هذه الايات مع ان المقام مقام الحمد والجواب منع ان المقام فى الآى المذكورة مقام
الحمد بل مقام بيان استحقاق قوله تعالى واختصاصه بالحمد كما اشير اليه فى الكشاف وهذا ينفى
تعدم الطرف كما لا يخفى قوله على ان صاحب الكشاف اشارة الى دفع ما يتوهم من ان
فى تعدم الحمد فوات التخصيص المقتضى فى هذا المقام ولو سلم يصرح صاحب الكشاف
فى سورة التغابن بانه قدم الظرفان فى قوله له الحمد وله الملك للدلالة على الاختصاص

مما ذكره من اقتضاء المقام تعديم المحمد معارض لفوات المحمد المطلوب فيه وحاصل الدفع
ان اقتضاء المقام منضم مع تقديم صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في المحمد
كاف في سد المحمد فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضى لعكس المقام ان قلت فما وجه ما
ذكره في سورة التغابن قلت عبارته هناك يقدمها فان قلت لا وجه للاعتبار
التخصيص فيما نحن فيه بل ما سيجيء من ان المخاطب بالحمد المقدر كيلا يكون حامدا على مشوب
بصواب وخطاء والمخاطب هنا هو الله تقدس كما ذكرت فيما سبق قلت الوصوف
المذكور في المقر الاصلي دون الحقيقي والمقر فيما نحن فيه حقيقي ولواه عاينا وتظهر
اباك لعبد قوله بان فيه اي في الحمد لله سوى الحمد ايضا اي كما في تاخره وهذا اولى
ارجاع الضمير الى ما ذكره هو المناسب لكلام العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية
والانعام مجلبة للنعم ودفاعية الملك عن العبد للدلالة على اختصاص الحمد به وان
به حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان من به صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء
عليه عما والله قوله وبالجملة اظهر اي مما صرح به صاحب الكشاف فان في الحمد لله دلالة
على اختصاص جنس الحمد به بعد يظهر ان ليس لغيره الاستغراق بناء على ان مناط مذهب
الاعتزال كما ذهب اليه الكثير من شراحه اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد
فلا فرق بينهما في انهما نفيان بحسب اللفظ قاعدة خلق الاعمال وكل منهما قبل تاويل
يندفع به تلك المناقشة كما ذكره الفاضل المحشي فلا يرجع لاحتيار احدهما على الاخر من
هذا الوجه نعم يظهر فرق من حيث ان مناط اختصاص الافراد للكل القاعدة ذاتية
ومناط اختصاص الجنس لو اسقط استلزامه لاختصاص الافراد لكن بهذا القدر من الفرق
لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الاخر وهم كما لا يخفى على المطن فان قلت ليس كثير من
الناس الذين عللوا اختيار الجنس في الاستغراق بما ذكر جعلوا التعريف الجنس المذكور في الكشاف
على العهد الذهني الذي هو سخيف فوعه كما هو الظاهر في المنسبة به اخ العراقي في ارسال العراقي

عللوا

فان قلت

المخصوص

الطبعة

العراقي وما ذكره من ابطال المعلل السابق اما يتوجه اذا حمل التعريف الجنسي على التعريف التبعيضي
قلت هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا دخل الاستغراق فمراده بالعهد الذهني فاختصاص
فرد ما ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما سواه نعم وانتفاؤه عن
غيره مستلزم لثبوت جميع الافراد والمراد ان المعهود الذهني بكونه في المعنى ومعنى التقصير
سخيف معنى المعنى فتكون في المعنى كالمكرر الواقعة في سياق النفي فيعم ثم الحق ان صاحب الكشاف
كما منع كون الاستغراق معنى اللام جميع كونه مرادا في المقام اما المنع الاول فلظاهر كلامه
مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به في شرح الكشاف يدل ايضا على ذلك
ولانه حصر في المنفصل فاما اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما المنع الثاني
فلانه مفهوم من كلامه ضمنا كما يستطلع عليه في الخاطر ان هذا الكثير من الناس عللوا ما ذكروا
كون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المعنى المضمني او
بان حملوا قول صاحب الكشاف ما معنى التعريف في الحمد على معنى المراد بالتعريف اللامي
في الحمد لطلب بيان مدلول الوضعي ونظيره قولك اولئك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون
الدلالة على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون في الاخرة او على انهم الذين
ان حصلت صفة المفلحين لهم فانما اراد بمعنى التعريف مهما احد صوره حيث
ردوه بين العهد وغيره وسيجيء تصريح الفاضل المحشي بان معنى الثاني الذي ذكره من
فروع التعريف الجنسي وحمل كلام الكشاف على ما ذكروه خلاف الظاهر كما لا يخفى
والفاضل المحشي في حاشيته له لكنه مواطن مناسب لكونه بيان مراد المقام لا بيان مجرد
مرادي اللام وانما قلت الظاهر هذا اذ لو حمل على انهم عللوا بذلك كون مدلول اللام بحسب
الوضع الجنس دون الاستغراق لزعم حمل كلام الكشاف على اثبات اللغة بالراي
وهو مستبعد جدا منه لملك المحول على ان على كون الاستغراق مدلول اللام ساء على مجرد
مناقشة لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ المناقشة له ارادة الاستغراق ولا اشك

ان وضع لفظ لمعنى لا بقيد ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام واذا ثبت التعليل الذي
ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق
ظهر ان ما في الوجوه المذكورة مهما حققها ان لم يساق الكلام لسلايم سابق اللام
ولا حقه على ان الشارح رد في شرح الكشاف على الوجهين الاولين باستعارة ما لكون
اللام للاستغراق في الحمد عند الزمخشري مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك
ولم يرد عليها مهما عاد كره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه
ورود اتم اما اورده هناك على الوجهين الاولين فلو كان الكلام مسوقا لبيان
ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق كما ينبئ عنه ظاهر قوله من ان اللام
في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس
دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية البعد على ما بنى الشرحين
كلامه واورد على الشارح ما اورد فان قلت من اين لهم منع صاحب الكشاف
كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق قلت قبل من قوله وهو تعريف الجنس
لان اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح
منعقد على خصوص اسم تعريف الجنس في تعريف الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة من حيث هي
هي من غير وصف الكشاف جاء مهنا على الاصطلاح المذكور لتعريفه ذكر الاستغراق
هنا في مقابلته والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة بذلك وهو المذكور بخط
في التلويح وفي كتب تعريفات السيد له باللام منها سبب الفاضل الخبيصي واما ما ذكره الفاضل
الخبيصي من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس في سورة الحشر ولم يتعرض للانعام الاستغراق
فغير لصا تعسف اما اولا فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يعرض للانعام الاستغراق
اصلا مع انه لم يجعل دليلا على نفي الاستغراق بل صرح بان المراد الاستغراق فان
قلت الاستثناء قرينة قوله ظاهرة على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض للانعام

لانضمام الاستغراق ولا كذلك سيوع اراده الاستغراق في المقامات الخطابية قلت
ادعاء كون قرينة الاستغراق كذا يرد على عدم دفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان
المراد من القرينة المدعى كونها كذا على عدم القرينة المحوجة للاستغراق والاستثناء
في الآية الكريمة قرينة موجبة لها فلعرف ظ ولما ثانيا فلان تقريره بالجنس وعدم التعرض
لانضمام الاستغراق او لابدال على اقتصاره في معنى الحد على الجنس من حيث هو اذ كون
ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده
في ضمن جميع افراده وكما المال في قوله اختصاص الحمد دون ان تقول اختصاص الجماعة
في ضمن مثالث وذكره جد ناسمي الملة والدين الفناري في تغيير الفاتحة حاصله ان الحمل
على اختصاص الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه
ذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب الكشاف مستفاد من لام الله على ما هو المختار
وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرف واثبات الجنس المذكور لا ينافي
ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال الحاكي وقد يكون الجزء عام النسبة والمراد
كخصصه بعين كخوريد جاءني وعمرو وذهب وهذا بخلاف اثبات جميع الافراد المذكور
فانه ينافي ثبوت شئ منها لغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب
الكشاف قال بالاختصاص المبتوتي في سورة التغابن وغيره بل الظاهر اده بالاختصاص
في قوله ههنا بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه يضيق المبتوتي فلا يبقى الاستغراق
سواء حمل الاختصاص على المبتوتي او الاثباتي لما فات مذهبه الا ان يقال مراده باختصاص
المبتوتي مبني على التاويل ولا ضرورة مهنا مع ان اظهار مذهبه وارادة التعليق
فيه مناسب لاوائل الكتاب الا ترى انه صدر فيما نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القرآن
ثم غيره الى انزل لوجوه ذكرها الفاضل الخبيصي والله اعلم قوله بل على ان الحمد الخ كلام على
متعلق بمجرور مبتداء محذوف اي بل هو مبني على كذا والواو عطف على جملة وهذا اندفع ما

مايرد على ظاهر كلامه من عطف بل على ان الخ قوله على ان اعمال العباد الخ يدل على ان
هذا ايضا يظهر مما اشير اليه من ان مع ان وجهه لان القول بالتخصيص في الحمد لله لا دخل
له في هذا البناء ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احد اعتقدان جهة الوجوب الى ان
تعريف الحمد للجنس اما مسند خلق الاعمال واما انه سادمسد الفعل خلافا لمن قال بالتخصيص
على ان طريقة الاولى منتفيه وان الجهة الثانية قوله والعدول الى الرفع للدلالة على
الدوام والثبات اورد عليه ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان التي جزء طرف
غير ظاهره الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فظ لتقريرهم بدلالة اسمية جزء فعليه
كقوله تعالى يستهزئ بهم على الاستمرار التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فلا
يعين الدوام لعروضه عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والجواب ان المفيد ههنا
للثبات مولا اسمية تقدير العدول والاسمية التي جزء فعليه انما يفيد التجدد اذا لم يوجد
داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل و نمنع كونه
للحدوث والعمل ولكفي للعمل في الظرف رايحة الفعل فيعمل نيابة الفاعل عن الثبوت ايضا
كما مالك العبيد امس وقد نص الشيخ في اوائل الباب الثالث على ان زيدا في الدار يحتمل
الثبوت والتجدد لا بحسب تقدير حاصل او حصل وهو عنوان التصريح فيما ذكرته هذا
والقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على النعم الدقة المتجددة علينا دوما فنقول نحمد الله
ليتجدد صدور الحمد منا ونعلقه بالله على استغراق الازمنة عموما على ان فيه تنبيها
اتعاب النفس دون الشوق لانها اذا اعتادت الشيء الفته ولا شك ان افضل العبادات اشقها
والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريق الحمد وترجيحها وجانب البلاغة ملاحظة المحمود عليه
فان كان من امور التابعة فالمناسب ان يختار الاسمية كما في صورة الفاتحة فان الربوبية
صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل قوله
والفعل الجاري على المتصف دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه اي لايدل على الاستغراق

لعدم جواز زياده النايب على المنوب عنه في الدلالة وان جاز تصوره عنه فلا يرد
عدم دلالة المصدر على السنة والزمان ومنها نحسنه وهوان المحققين جوزوا ان قد
يقصد في المقامات الخطابية بمثل قولنا جلان يعطي الى الاستغراق كما سيجي في احوال
متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب عنه المصدر حتى ذلك القبيل والجواب
ان ذلك في الفعل منزله اللازم اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور
في فعل الحمد مما لا يحسن بل لا يصح وهو ظ قوله وفيه نظر لان النايب مناب الفعل
يريد ان المصدر المنكر كاف في نيابة الفعل نعم يجوز ان يكون تعريف الجزئية مع مو
الاستغراق في العبارة مساهلة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى
يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما في قراءة الحمد لله بالنصب واصيب عن هذا النظر بان
في الاستدلال لعدم نيابة قائله واللام وضع للاشارة الى مدلول مدخوله كما
ذكرت في الوجه الاول احتمال وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى بما
ذكرت في الاستدلال فانيا به سعسر الوليد وهم مقدمة اخرى تسليم لا عترا صرفي التحقيق
قوله وعند فقهاء العربية الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا التوسعة
المجوزة له لا المرجحة والا للكان المنع اظهر ليس مراد ان يبين في الاستعمال مطلقا اي سواء
وجد القرينة المرجحة للاستغراق او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى
عدم استقامة قال فاضل المحشي اما بدعي كفى القرينة المجوزة وكونها كذا رعلى
علم واعلم ان مبنى الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف ان النفي بعد دلو ضعيف كلامه
وقد صرح في المفصل فايدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس فلا يخالفه
ما ذكره في التلويح من عدم الاستغراق في الجنس عند المحققين فلا تغتر فيه ما ذكره الاصوليون
من ان الحمد في الجنسي كقولك الله لا اتزوج النساء مبني على امتناع الحمد على الكل
وانه لو صح الكل بصدق قضاء لانه لو نوى صحت كلامه ولما ذكره صاحب الانتصاف

من ان اللام ط في العموم بدليل استعارة فيه من عرفية ويوقف العهد والجنس عليها
قوله او على ان اللام لافيد سوى التعريف الى خلاصته ان الاستغراق لا يستفاد من
نفس اللفظ وهذا كما يصرح بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالقرائن فليس من هذا الوجه
وبين ما ذكره الفاضل المحشي بقوله والسبب في اختياره الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس
وعلى اختصاصه بالجنس بتأتيه لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام كثيرا تفاوت
فلا وجه لاختيار احدهما ورد الآخر فان قلت قد ضم الفاضل المحشي الى هذا الوجه قوله
مع ان اختصاص الجنس بعموم مقام اختصاص جميع الافراد وكلام الشيخ خلو عن ذلك فلهذا
رده قلت هذا ساقط ربما سبق بقوله وهذا يظهر بالى هذا المقام فلعله التفت عن ذكره
هنا بما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة لتعدد بما في ذكر قوله وعلى اختصاصه بالجنس
لان المفيد لذلك الاختصاص هو المقام لا غير وتلك الافادة لا تتفاوت كما في الجنس والاستغراق فتأمل
المروي عن صاحب الكشاف الذي نقله الشيخ بقوله او على ان اللام منقوض اجمالا بآية
لتحقق الكل منه في صورة العهد الذهني مع ازوم معنى اللام عنده كما صرح به في المختصر
اوفق اللام لابد الاعلى التعريف والاسم لابد له من مسماه وهو بنفس الحقيقة او
العهد المشترك فاذا لا يكون ثم عهد فارجع الى ما لا يمنع وضع اسم للجمع باداء المعهود
لانا نقول فلا يتم بالدليل المذكور وجوه عدم كون اللام للجنس على معنى ان يتفرض لعدم الوضع
في الجمع باداء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت هكذا المقدمة
المطوية في التعليل الثاني التي اشرت اليها بقولك الحق الثاني فان المفهوم من
كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضاء المقام
لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصة منها ماهية معهودة فان لم يكن هناك
ما دال على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد حمل على الحقيقة ولن

الذي ذكره المحشي بحيث المحسنة من اللام في الجملة بدليل ان كلمات للاستغراق اني المعهد للخصوص ولن كلمات للجنس فالمعهد

فاعله

كان حمل على الاستغراق او العهد الذهني فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما تجوز اذا لم يكن
المقام مقام ارادة الحصة من حيث الوجود فمقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم
الحمل على الجنس لما علمت هذا او لا يكون امرا اعتباريا على الاستغراق وان كان خلاف الحق
الجنس مصلا عن ان يرجع لعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام ولكن ان يوجه اعتبار
الجنس بان المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد الجنس
على خلاف مقتضى الظاهر لان الثبوت على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد لا الانام
وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد قوله عما الم الظاهر ظرف
مستقر خبر مقدم لحق الاستحقاقين لا لغو متعلق بالحمد فصل بينه وبين عامله بتنبيها
على ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوصفي كما قيل متدبر قوله مع تعسف وجه التعسف
اما ان الكتاب مالا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل منه
لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصد اعني التوطئة
والتمهيد واما ان ركاب لا يكبن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان
كان لطيفين في نفسهما لكنه لا لطف لبيان ما علم مما لا يعلم مدحا وههنا وجوه اخر الاول
ان ينزل الفعل اعني علم منزلة المصدر عطف على الموصول وذلك لان الفعل يدل على
الحدث والزمان وقد يجرد في بعض المواضع لاحد مدلوليه مجازا الثاني ان يكون ما علم
تفسير الضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون منصوبا على وضع الظاهر موضع المضمر العائد الى
الموصول كل ذلك تعسف اما الاول فلقرينة نذرته والصاد الاصل الحقيقة فلا يتعذر
لاحد الى المجاز واما الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم المنصوب اذا كان مرفوعا
عنده كما دل عليه تعريفه واما الحمد على نفس النعمة فعلى سبيل التهكم (التوهم) بناء على انها اشر

شعره

قوله

امكن

مكن بالضم مكانة اخذ مكانا يريد ان الحمد على صفة المنع اشد تمكنا في القلب وقبولا

اي عمل الجميل

ملك المنعم قوله لقصور العبارة عن الاحاطة ولما يلزم من اختصاصه بشئ دون شئ مجموع
الامرين على واحدة لحذف مفعول الانعام ولقد يرد ان التعرض للمفعول اما على سبيل
الشمول تفصيلا او اجمالا او اما بطريق التعرض للبعض فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول
والثانى الى الثانى ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم بكل انعام من ان يكون جنسه كالغنى
والتفصيل وان تعدد وتعذر الاحصاء او ادعاء كالغنى الاجمالى واما الفتح فى المختصر لفظ
الابهام المراد به الاستعارة اذ الوهم احد اقسام مطلق الشعور والادراك ايضا الى
اعتبار القصد فى العوارض والمزايا على ما تقرر عندهم كما فى الشرحين واحد وتوهم
المغايرة وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان اى اختصاص الانعام بشئ دون آخر او اختصاص
الحمد على الانعام دون الاخر ولا قدح فى حق التوهم افاده لتعلق الحمد على اسم الذات
الاسماء تاق لجميع الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شئ سهو او زائد اخره كتبه
فى بحث القصر قوله والتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن الظاهر ان المكون هذه العلة ايضا
مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون هذا ايضا علة عدم
التعرض للبعض واما جعله علة مستقلة له فغير وجيه لان ذهاب نفس السامع الى ما ذكر يحصل
فى صورة ذكره بلفظ العموم وكون ان يحمل الحذف لمجرد الاختصار بعيدا ولك ان تقول
نزل العام منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد بواسطة خطابه المقام
انتساب فعل الانعام الى الله تعالى وجه العموم فى افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا على
جميع الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح من هذا قصد بر قوله ثم انه صرح ببعض النعم
شروع فى شرح قول المصنف وعلم الى قوله فصل الخطاب فبين اولا علة الاجمال ثم تنزل الى بيان
علة التفصيل حيث قال قوله وعلم اى وعلم للترتيب فى الاصابة كما يلوح بلغتى ما صنعت
اليوم ثم ما صنعت امس يريد ثم اجرك الان الذى صنعت امس اعجب او للتراخى فى الرتبة
فان رتبة تفصيل ملك النعم متباعدة عن رتبة اجمال مطلقا وسيجئ فى مباحث العصر والوصل

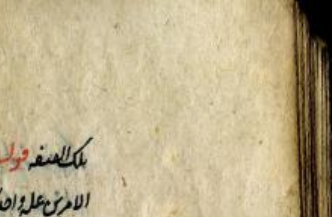

زيادة كعمق لهذا ثم ان المراد بالتعرض التعرض مطلق لتقييده ذكره فى مقابلة عدم
التعرض بالمنع به وعطفى الاشارة فى الموضعين فيما بعد وبعض النعم لعمة البيان
وعلة القوانين الشرعية ونعمة بعثت الرسول المتقدم لها وغير المخوة المصدقة لدعواه و
تلك النعم بعينها هى الاصول فلا يرد على هذا الوجه ان الصرح لم يقع فى غير البيان
والمراد بالايماء الى الاصول الايماء اليها من حيث انها اصول او الى الايماء الى مجموع
النعم المذكورة لبعض الايماء الى كل واحد منها فانه اذا كان لبعض تلك النعم مدخل
والبعض موهى اليه يصدق على المجموع من حيث هو مجموع انه موهى اليه وليس ذلك باعتبار
التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم
ثم المكلف فى لوح التصرح وحده ايماء الى تلك الاصول مما لا يلتفت اليه الان تبين
الى اصالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المصنف عليه واحد واحد منتهيا الى الاشعار بالمعاد
الرسول ثم تغيير الاسلوب فيه بتنبيهه على ان اصالة معاد وتهم لنسبة كاصالة تلك النعم صرح
فى خلافه وانا نبيا فلان عظم نعمة البيان لا توقف على ملاحظ تلك النعم ولا يتنقل
منه اليها الا بتكلف قوله بتعا ونون استيناف جوابا لسؤال مقدر وهو ان يقال
ما يفعلون فى هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا منه خير اجتماعه مع بينى نعمة والاول اقرب
قوله وفى الكتابة مسئ يعنى يمكن ان يتفق الله عليه حاضر وريا فى كل احد بحيث يعلم
دلالة كل نقش على معناه من غير توسط الالفاظ الان فى الكتابة مسئ لاحتياجها الى ادوات
غير حضورية فى جميع الاوقات وايضا الكتابة ما قيد بعد القضاء حاجة الاعلام فقد يلزم
ان تطلع على المراد من الاعلام عليه قوله وهو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير
الفصيح احترز عن الناطق فلا معنى له او عن المظهر فالمعرب مغن عنه او عن الفاعل من الكتبة فالظهر
تركه ايضا اذ المراد بالبيان ههنا ما يتميز به نوع الانسان ورجحانه بنوع فصيح يعنى المذكور
والعلة اراد بمعنى المظهر وحمل المعرب بتفسيره له قوله ثم ان الاجتماع شروع فى بيان اصلية

غم القوافين ونفحة البعثة والمعجزات المنزل عليه وذكر في الصلوة وليس من المناسب بين ما ذكر في الصلوة وبين ما ذكر في الحمد **قوله** يتفق الجميع عليه كميل صح عليه راجع الى المعاملة والعدل باعتبار ما ذكرا والى العدل فقط **قوله** لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة انما قال لا يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل اما باعتبار ما ذكرا واما باعتبار كل واحد وكذا اللام في قوله بل لا بد لها حاجة لم يقل لهما وقيل في الافراد ملاحظة تقييد المعاملة بالعدل ثم ان الفاء قد منعوا من تعريف غير بالام مع كونه مضافا وان كان مضافا الى نكرة ولم يوجد ذلك الا شاذا في كلام العرب بل في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه من المعايير **قوله** بل لا بد لها من قوافين كلية اي لا تفرق منها من قولهم بدّه يبدّه بدا اي فرقه والتبديد التفريق وتبدد اي تفرق اولا عوض عنها فان البدّ بمعنى العوض للصائم للطبار والمحرور اعني لها سعلق بالمنفي اعني بدّ على قول البغداديين حيث اجازوا الالغاء حينئذ بتركيب قوين الاسم المنون اجراء لها مجرى المضاف كما اجراه في الاعراب وخرجوا عن ذلك قوله لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم المكون مضافا للمضاف معربا مثل لما جر امرئ زيد وجعلوا متعلق الظرف بمحذوف اي لا مانع كائن فيه مخبر عنه وقد هو خبر المبتدا اي محذوف في البيت المنفي من قوافين كلية بدّ هذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها من الاعراب لانها مستأنفة لغطا وكونها يكون من قوافين متعلق بما دل عليه لا بد اي لا بد من قوافين وقد اشار الشريف في حواشي المفتاح الى ان الظرف في مثله جر للحاجة قال في قوله تلقى لاشاريه ان لا اشاريه ليس معمولا للالقى والا وجب نصبه تشبيها على التشبيه بالمضاف بل هو جر لا قائم وقس على ما ذكر نظاير هذا التركيب **قوله** ومن المعجزات المعجزة اما خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة تصديقا لدعواه ومن كالسيف معجزة باعتبار اخباره بسبي الآية باعتبار كونه علامة دالة على صدق الدعوى **قوله** واعلم ان معجزات نبينا صلى الله عليه وآله هو القرآن اما انه معجزة فلما ذكر في الكتب

الكلامية واما انه على فلانه مفتاح يفتح به باب السعادة المشتمل على السعادة في الدنيا والاخرة باق على كل وجه زمان دايرين الكتب على كل لسان كل مكان وفي بعض النسخ وفي بعض معجزات النبي صلعم على ان يكون اللام للعهد او الاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل اياما الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعنى **قوله** من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلال قدر البيان البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شي فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصد وهو في المعنى سبب لتفوق الابتداء لكنه سمي باسم المسبب بنبها على كمالية في السببية ثم البراعة ههنا باعتبار ان الفنون المشروع فيها يتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا او بالمنطق الفصيح المعرب عما في الضمير او باعتبار ان تاركه البيان المذكور ههنا الى آخر كما سيجي وان اصل البيان في المعنى وهذا المقدار يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام ليستقل بالحكم امرين احدهما بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمنبئة على جلالة شعن البيان هو الامر الثاني كما ذكرات رح في اواسط الباب القاسم ما ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون لتنبيهها على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مستقلا بالحكم انما يعتبر اذا لم يوجب الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث يرفع عن الادخال تحت العام **قوله** كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علم البيان حيث خصه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه والبيان ذكر في اوايل السورة المشتملة على تعديد النعم وقدم تعليم القرآن وخلق الانسان وهما نعمتان جليلتان والضمير في اليه راجع الى البيان باعتبار ما في بعض النسخ اشرف او انه مؤول بان مع الفعل بالمصدر فهو في حكم البيان لعلم والاول بحذوف اي علمنا والاخير في ذلك اذ ليس من علم

افعال القلوب حتى لا تجوز الاقتصار على احد معمولية كيف وقد وقع الاقتصار
عليه في قوله تعالى الا اعلمنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين
الثاني اذ هي من دواخل المبتدا والخبر فظهر ان القول بان الاقتصار وقع على كلا
المفعولين وان علم من المعرف اللازم ومن البيان متعلق به وعالم نعلم بدل منه بدل
البعض من الكل سكت مستغنى عنه ثم ان البعض عالم بعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا
بغير المعلوم تنصيص على ان الله كما تعلقت مشيته بظلم الجهل الى نوادر العلم ولده الملة ولرسوله
ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكر ما نسي تجوزا كما سبق مثله وعن الشارح ان المراد
ما لم يكن نعلم باجتهاد نا وقرانا قوله رعاية للسجع قيل عليه كصدر عاتيه بان بق وما
لم نعلم من البيان علم وردبانه تركيب آخر والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب
الذي قدم فيه وعلى ان فيه ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو تقديم المفعول قوله جزء
نطق انما اختار جزء من نطق على سائر الصفات الماضرة لعليه السلام لينا سب ما ذكر
في الجواب من التعرض لنفع المبلغ واختار النطق على القول لما يحتاج ان يقال ان نطق زيد عام خاص
منه البعض هو الله تعالى وفيه اياء الى ان قوله تعالى وما ينطق عن الهوى قوله للشروع
المتقنين للقوانين اشارة توضيح الشارح بما ذكر الى سبب الارعاء له وايضا لما كان عدم
الاستطراق وحصول العلم الاسلام البنا مع ما في الدعاء له من الملتمسات الموجودة كان الدعاء
له جعلا للثناء على الله تعالى قوله على ما فسترى للكشاف اجاء الى ان جهة معنى افرد وقد
مر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد عن نطق بالصواب الانبياء وعليهم السلام
وعبر بالحكمة وخص الخطاب لرسل صلوات الله عليهم اجمعين فان النبي صلى الله عليه
واله هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما وخصوصا فلا حاجة معه الانباء عن الله والظاهر
ان الرسول هو الانسان المبعوث لحفظ شرائع اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل
على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وذكر صاحب الكشف

وان رد عليه بان عد الرسل مزيد على عدد الكتب فتامل قوله والعطاوتي اه اما
دلالة على ان لبس من عند نفسه فظ واما دلالة على انه من عند ربه فمما خطان ايتاء الحكمة
لا يليق الا من الله تعالى فكان قوله وتركه الفاعل لان هذا الفعل لا يصح الا لله مستغن
عنه اللهم الا ان يقال تو ضيح للسابقة قوله اشاره الى المعجزة اراد بالمعجزة المائدة البيضا
القرآن فاللام للعهد وللاستغراق اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدره عليه
وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهم من سياق الدليل لان
المراد به هنا الكتب المنزلة على الرسل عموما الاظهر والقول بالاجمال في غير القرآن منا
عن التقريب بان ما في الكتب ليست منزلة للاعجاز اما ما يجاز بها وسنذكر القولية فالاظهر
قوله فصل الخطاب البين من الكلام اتم من قل الكلام البين كما قال في المختصر الخطاب
المفصول من الخطاب الصفة الى الموصوف عن من البيانية يتبين منه خاطب به ولا يلتبس عليه قوله
اي يعلم لانه روعي فيه جميع ما لابد في الافهام فالتبين مهنا عن العلم والفهم ولهذا عدى
بنفسه والذي عن الظهور فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب هذا الملفوظ كيف
يتناول القرآن وفيه ما لا يتبين بها من كاطب بها ولا يلتبس عليه واجيب
بان معناه ان خطابه خالص عما توجب الابهام وصعوبة فهم المرام مما يخل بفصاحة الكلم
والكلام والاقرب ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتاخرين من ان الراسخين
في العلم يعلمون تاويل المتشابهات وهم الحق طبق ما بان الخطاب توجيه الكلام لغرض للافهام
لمخاطب الباري كيف لا يفهم ما خوطب به وهم يتبينونه نا والله اعلم قوله او عني فاصل
قيل اقتا والتفصيل على معناه الحقيقي الذي هو التمييز او التبيين ووصف الخطاب به على طريق
المبالغة كما في رجل عدل انسب لما عليه لا لما قيل عليه الشيخ عبد القاهر في قوله
اما على اقبال واما بار وفيه بحث لان الفصل اذا اتى على معناه الحقيقي كان معنا قال
معموله الذي هو فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما سيقل عن الشيخ

ولا يلتبس عليه او ان الخاطب بها هو الرسول
عليه السلام وهو يتبين بها ص ص ص

فى نسبته المصدر الى ما بعده مما هو له فيما اضيف اليه الا ترى انك لو قلت انجانى عدل السلطان
ولم ترد بالعدل العادل بل اثبتته على معناه كان منسوبا الى ما هو له نسبة حقيقة والا لم
يحصل تلك النسبة مجازا بل الى زيد نسبة الاتجاء اليه واما اذا قلت انجانى سلطان عدله
فاعتبار التجوز عن [illegible] فى نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين التلطف ثم ان اثبات
العلامة الفضل على جعفر على ان لا يرتكب تجوز اصلا ليس ببعيد فتدبر قوله اصله ابل فابدل
الهاء همزة قوصلا الى الالف ثم ادخلت الهمزة الفاء بين قلب الهاء ابتداء الكلمة بحيث
اخر واما قلبها همزة فمتفق كماء اصله ماه بدليل مياه واما قلب الهمزة الفا فشاذ ابو قوله
ان التصغير بدليل ابيل وجه استدلال البصرية ترد الاشياء الى اصولها وما يسمع فى تصغير آل الا ابيل
ولو كان اصله غير ابل سمع تصغيره فى الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف يستدعى
اختصاص استعماله بالشريف ومحذور قصد تحقيره لا خطر او تقليله على ان الخطر فى نحو لا يبنانى التصغير
بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة واما القول بان التصغير لجواز ان يكون للتعظيم فلا يتم مقتضاه
بالاشراف ذلك فحذر يا قلس ثابتان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما مر جوابه قوله حقق
استعماله بالاشراف ومن لم خطر بريدان فيه تخصيصا لان الاصل انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا
يقال الاسلام وال مصر وامثالها والثانى انه لا اضافة من العقلاء الا الى من له خطر فلم لم يكتفوا
فى ال التعريف اللفظى بتغيير لها أو يكتفوا التخصص الاول توفيقا للملايين اللفظ والمعنى ولما
كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق يطرق الى الكلمة بسببه قلبها الى الالف الذى هو حرف
خفيف ثقل قوى ان يكتفوا التخصص الثانى جبرا لهذا النقص قوله اطهار جمع طاهر كصاحب و
اصحاب اورد عليه انه صرح فى شرح الكافى بان اطهارا جمع ظهر على ظاهر كسدر عن عادل وقال
الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهرى حتى قيل ان جمع صاحب صوب وصوب
وصحبة اصحاب جمع صحب بالكسر كخشب صاحب كمزو انما رواما المثل المشهور اعنى ابناء ابناء
ابناء اى الذين جنوا على هذا الديار هم الذين بنوها قوله قال الجوهرى اظن ان المثل جنانا

بيانا الا ان يكون هذا من قبيل التوارد على ما سيجئ فى الامثال وتدقيق مراده كون الاظهار
جمع ظاهر بحسب المعنى الا ان جمع حقه ان لم ما لا فرق بين كلاميه قوله وصحابته الاخيار الصحابة
فى الاصل مصدر ثم صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليهم السلام ولكنها اختص
بالاصحاب لكونها علما بالاستعمال فى اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا اسند الصحابى الى الجمع
بخلاف الاصحاب ثم المختار عند الجمهور اهل الحديث ان الصحابى من لقى النبى صلعم رأى الرسول صلعم وقيل
وكثر صحبته وقيل ورووا عنه صلعم وقيل او راه الرسول والاصح ان اللغوى لا يحتاج الى ما
عدا الرؤية مجاهد كره والعرفى بحسب العرف والطائفة المراد منها كل مسلم يميز صحب النبى صلعم
ولو ساعة واما الطائفة المعدودة منهم كنحو اصحاب الجمعة واصحاب النار بغرف متجددة هذا قيل
كان اهل الرواية عند وفاته صلعم الف ومائة الف واربعة عشر الفا قوله جمع جر بالتشديد
اى صوره او لغة ما ان يكون جمع جر مخفف جرة صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو
احق زعنه جرا بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه لا يبنى ولا يجمع ولا تونث لكونه مخفف
اجر منه وافعل منه لا يصرف فيه لكونه مشبها بالعظا ومعنى لافعل التعجب غير المنصرف فيه
كما ترى فى النحو قوله اصله مهما لكن منع مهما مبتدا او قال فى مغنى اللبيب ومعناها
ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وجزمه فعل الشرط وحده او الجواب وحدها او
مجموعهما على الاختلاف ويكون تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شئ بيان له
وفائدته زيادة البيان والتعميم لان من زائدة وشئ فاعل بكن لبقاء المبتدا بلا عايد
اذ المقدر مع الاستغناء بالكلام لا يصار اليه وقد يقال مهما جر بكن على انه ناقصة وشئ
اسمها ومن زيادة لان الشرط غير موجب عند ابى على والوجه الاول اولى ولذا قال اليه
الشيخ ثم ان ما ذكره من ان اصل مهما لكن الخ مبنى على ان يكون مراد سيبويه بقوله ما مارند
فى الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت
والتصور ان اما يفيد لزوم ما بعد ما لما قبلها لا انه كان فى الاصل كذلك بل الاصل

ان يكن في الدنيا شئ فحذف الشرط وزيدت ما وادغمت النون في الميم وضمت همزة حرف الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضي قوله بعد الحمد والثنا ولمنع ان يريد بالثناء الثناء على الرسول لذكر الصفات الماضية في ضمن الصلوة والا للان الظاهر ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر قوله موقع اسم هو المبتدا ويريد به مهما والضمير على التسمية عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشف في قوله تعالى مهما تأتنا به من اية وقال كور تذكير الضمير الراجع اليه وثانية حملا على اللفظ والمعنى ونحو ابو علي والتسهيلي وابن مسعود انها تأتي حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور في كتب النحو واعلم ان ما ذكره ههنا من كون اما واقعا موقع المبتدا وفعل الشرط مخالف لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في بحث قوله تعالى واما ثمود فهديناهم الآية حيث قال ثم اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شئ فزيد قائم الخ وهو يدل على ان اما لم تقع الا موقع اداة الشرط ويمكن دفعه بنا على كلام المدققين فيما سبق آنفا وهو انهم من كلامه ههنا ان كلمة بعد منع تمام الشرط ويدل عليه ايضا قولهم في المختصر والعامل اما الكلية نائبة عن الفعل والاداة متعلقة بالجزاء لان المعنى الاصلي من مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى ههنا ان التاليف بعد الحمد لازم لوقوع شئ لان التاليف لازم لوقوع شئ بعد الحمد اذ لا يخفى ان المعنى المذكور انما يلايم تمام الشرط واطلاقه لا تقييده وتقييده فاضل قوله لزومها الخ واللازم هنا للشرط غالبا المشهور ان لزوم الشئ لا ما لكل لا يحذف جوابها الا في ضرورة الشعر فاما القتال لا قتال لديكم فمؤول عالما قيد لقوله اللازمة للشرط واما كان لزومها لما طلبا وان كان للشرط اكثريا ليدل على تقضيها معنى الشرط بخلاف الشرط الصرف فانه لا قطع الى دليل فهذا اللزوم الكلي في اما كمعنى فرعيتها لان في الشرطية والاستلزام مزيتها على الاصل وقد تفك لزومها لما ايضا كقوله قوله لزومها للصوف الاسم اللازم للمبتدا

فزيد قائم محذوف اللازم الذي هو الشرط اعني لكن صح

اللزوم ما ول بالالزام اي الزموا الصوف الاسم فلو ابقى على ظاهره لزم ان لا يحذف اللام من المفعول له اعني قضاءً لان اللزوم صيغة للصوف والقضاء من قضيت حقه اي ادّيته صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو من جملة الشرط فلا يحذف هذا هو المشهور ثم الظاهر ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدا لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلايم هذا التوضيح قوله والقائل بتقدير الامكان فان اللازم للمبتدا عما كان لفظ كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لغايته ايضا وذلك مما لم يكن للعين حرفه اما جعل الصوف للاسم اي وقوعه بعده بلا فصل بالاجنبة اذ ما بعد كلمة لا يترك كلمة وقد يروى مرفوعا صفة للصوف وللصوف الاسم له معنيان احدهما هذا الذي ذكره وثانيهما الصوف مصوم الاسم فاريد بلفظ المعنى الاول وبضميره المستتر في اللازم المعنى الثاني على طريق الاستخدام واعترض على لزوم الصوف للاسم لما سيقوله ثم فاما ان كان مبنيا على ما تقرر من روح وريحان واجاب السيد في الحواشي بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاحق له تقديرا واما المعاصر الرضي فلم يلزمه شئ اذ انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا قوله لما ظرف عند اذا الا ظهر ان تقول معنى اذا كما كان ابن مالك انما اختصاصا بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوله بليه فعل ماض الخ ان قلت هاهنا بين ذلك الفعل في قول الاعرابي اقول لعله لما سيقا وانا وكنى بواديي عبد شمس فثم قلت سقيا فانا على فعل محذوف يفسره وقعا عن سقط والجواب محذوف لعدم ره قلت بدليل القول وقوله ثم امرئ شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقيا وانا قلت لعبد الله ثم قوله والوجه ما تقدم وهو ان ظرف مستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه عمم الاسم كان هو ايضا اسما كان الاسمية الحرفية امران يدوران على المعنى واعترض ابن هرون على الاسمية لجواز ما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه ظرف كان عامله الجواب والواقع فاليوم لا يكون واقعا في امس واجيب بان المعنى لما ثبت اكرامك في امس اكرمتك في اليوم ومماثل قوله ان كنت قلته فقد

مدعي م

قوله علة فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان بنت الى كنت قلت قوله
وعم توابعها لم يرد بان المضاف مهما تقدم عطف على المضاف التابق اعنى علم اللغة
بان يكون لفظ توابعها مرفوعا اما قائما مقام المضاف فى الاعراب كما هو المشهور او مجرورا
على تجويز مسيبويه اتفاقا وعلى اعرابه لان توحيد الضمير فى يعرف لا يلائم ارادة ان
توابعها معطوف على المضاف اليه السابق اعنى البلاغة بان يكون على اللفين المخصوصين
كالعربية بجميع العلوم الادبية والمعانى والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة
العام الى الخاص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام فى ضمير توابعها وان يكون
الاضافة فى المعطوف عليه بيانية وفى المعطوف لامية على ان المشهور وسيذكره
فى آخر المقدمة ان علم اللفين علم البلاغة والتوضيح الى غير ذلك يلزم التعسف ان يراد
بعلم البلاغة علم لزيادة اختصاص البلاغة وهو المعانى والبيان كما يفهم من قول السيد فى آخر
المقدمة وسموا علم المعانى والبيان علم البلاغة لكون موضوعا لاختصاص لهما بها ولكن توابعها
مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف اليها يكفى فى افراد ضميره وههنا
بحث وهو ان الزمخشرى حصر علم الادب فى كتابه المسمى بمقتاس العروض فى اثنى عشر
فصلا على ما اشار اليه السيد فى مفتتح شرحه للمفتاح ولم يعد البديع فصلا برأسه بل جعله فى
تعلق البلاغة وكذا التسكاكى فلم يعده مقصودا برأسه وجعل مع اللفين اللذين هما
الغاية المقصودة من العلوم الادبية فى قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلاثة
من اصلى العلوم معللا بان كشف الاستاد من وجوه الاعجاز بما مع انه لا دخل لعلم
توابع البلاغة فى الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القرآن لكونه
فى اعلا طبقات البلاغة وايضا لم وضع البديع فى معرفة وقائق اللغة العربية
بل النحو اقرب فى ذلك منه اذ به يعرف ما لابد منه فى الافادة والتوابع من الاول
ان الحق فى البدء الحصر اذ لا يخفى ان البديع لم موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالجملة

المعتبرة فى موضوعات العلوم ولم غاية متميزة بالصناعة على مستقل من العلوم الادبية او حرى
وعن الاخرين ان البديع لما كان تابعا للمعانى والبيان غالبا عليه فى الحكم بالاولية
والادبية واجرى المعللان على ذلك قوله لانه لم يجعل اجل جميع العلوم اذ
التعليل بحصر الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا بحصر معرفة دقائق العربية فى هذا الفن
يقتضى اجليته من العلوم العربية التى يتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا فى افادة البلاغة
فى الجملة قوله بل جعلى طائفة من العلوم اجل ما سواها الظاهر ان افعل التفضيل على اصل
ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه فان
قلت يشترط فى هذا القسم دخول المضاف فى المضاف اليه كما تقدم فى النوع الاضافة
سوى الى ضمير المضاف مانع منه اذ الدخول قلت الاظهر انه لا وجه للاشتراط الدخول الا
على ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولى وابى على حيث يجعلون الاضافة
لفظية بمعنى من الابتدائية اذ الجميع فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما وجب
على مذهب سيبويه وموافقيه ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما فى القسم الاول المتفق
على كونه الاضافة فيه مختصة بمعناها ولهذا يتعرف المضاف من المضاف اليه فيه بالاتفاق
وفى القسم الثانى بالاختلاف وان ابيت الا ان تجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة
المطلقة فاول الطايفة بالجمع حتى لا يفوت المطابقة لخبر قوله الواجب فى هذا المبتدء
وجعل من هذه الطايفة وفى بعض النسخ وجعلها على تاويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم
المعللة قوله ادبية يعرف وقائق العربية اى اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف لتعميم
ان وقائق الفنون الادبية بانسبة يعرف بهذا العلم فيفيد هذا الاهمام تفخيما لشانه
قوله واسرارها قيل الضمير راجع الى الوقائق لان الاصل رجوعه الى المضاف ضمائم كل
لفظ الكل واسناد المقصود الا لذكر وذكر المضاف اليه بطرق التبعية والتسرى الدقيق
الصفاى سرار الدقائق جمع دقيقة كجياد الجياد وعيون العيون ولا شك

غلبا له

المعتبره

ان دقائق الدقائق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون بدر الكلام اذ به يعرف المعلومات
الاصعب والمعلومات التي هي ادق وما كانت ادق يحتاج العلوم مستدرة لادق يحتاج الطرق الموصل
اليه كان علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى
التزام على مقدمة هي مناط التفريع ومصححه وهي ان دقائق العربية ادق الدقائق قوله
وبه يكشف قد مرت اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم الثلثة لكنه بطريق التغليب اذ
لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور نعم ان المصنف قدم في التلخيص
ما ان اجاد فيه هذه العلوم على بيان ادق فيها لكونه ادخل في مدحها واحرى للسبق الى دقيق هذه
المعجزة المعدودة اعني قوله وبه يكشف عن دقيق المعجزة الاخرى اعني قوله اذ به يعرف
المكون معرفة دقائق التوحيد واسراره وسبيله الى ذلك الكشف معدوم عليه في الوجود قوله
في نظم القرآن قال من وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصواقعة المضاف اليه مقام المضاف قوله
بان يق وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن استاره فيكون من قبيل قوله تعالى واتبعوا
ملة ابراهيم حنيفا قال السيد في حاشيته الكشاف عند الكلام في هذه الآية حنيفا حال من المضاف
اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث
يصح قيام معاني مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هذا الفراريت وجهها بخلاف
رايت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة للاشارة من معنى
الفعل المشوبة حرف الجر كانه قيل بلى بثبت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف
اليه للابتداء بالاتحاد بالوصف المذكور واما اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه ولكون
عامله مواما المضاف فقد جزم العلامة وقد اشار اليه قوله والصحيح اه الى بطلان القول الاول
اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن للتخصيص الجوازي اذا كان المضاف
جزءا او كجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال 2 من كل مضاف اليه وهو باطل اما تجويز
في الصور الثلث التي ذكرها ابن مالك في الخلاصة حيث قال ويلي المضاف ايا المضاف

الحيف الميل

الا اذا اقتضى المضاف عملا او كان جزءا مالا اضافيا او مثل جزئه فلا تحيفا قوله
لان المراد بكشف الاستار معرفة ان معرفة قبل ذكر التسبب وارادة المسبب واعلم
ان الدليل قد يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او
سلبه عنه فقط وقد يكون قيدا مع التصديق المذكور سببية المحمول للموضوع بالثبوت
او السلب في نفس الامر فالاستدلال بالمعنى على تحقق الانطباق اني وعكسه لمي ولا شك
ان العلم الاولي واقيد ومعرفة اعجاز القرآن بالبرهان اللمي على الوجه المختار وهو ان سبب
اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة اغا يحصل على التعمق والتفصيل بمعرفة قواعد علم
البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الاني حاصلة من علم الكلام فلا غبار
في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كانت اللام في قوله لكونه
في اعلى مراتب البلاغة متعلقا بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعي وهو
مرتبة من البلاغة تعجز المخلوق عن الاتيان بعشر اقصر سورة منه في تلك المرتبة ضيا ول
الظرف الاعلى والمرتب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في طرف الاعلى قوله
ليقتفي اثره اي متبع النبي صلى الله عليه وآله وفي طريقه فيكون من اجل العلوم لكون معلومه
من اجل المعلوم اورد عليه ان الغاية فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا كون الاشتغال
بهذا العلم ذا الاسند الى كون معلومه الذي موسلة من اجل
المعلوم اذ لقائل ان يقول في هذا العلم حكم مرعاة الى القرآن بخصوصه بعرض ذاتي بل اقصى ما يثبت
ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات مسائله وهذا لا يفيد شرفه بشرف الموضوع و
بالجملة لعليل ترتيب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل
المعلوم مشكل جدا فلو اكتفى على ما اكتفى عليه الغاية بحسن ولو ادعى ان معلوماته
في انفسها من اجل المعلومات لكان كلاما اقرب لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا
في تعليل ترتيب المذكور على ما قبله بما ذكره والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب

سئلة

او يتبع طريقه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيقتفي اثره
نصب عطف على ليقتفي او رفع
اي فهو يتبع بجاز قوله

وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرآن اعني
اعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند فقد الذوق الفطري
الا بمعرفة مسايل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله وذا الا يسند الى كون
معلومه اتم والحصر المستفاد من قوله وهذا انما يفيد سمو شرف الموضوع تم ايضا اذ
جلالة المسايل اما بوثاقة دلايلها او بتعلقها بعوارض احوال اشرف الاشياء والثاني
موجود هنا تم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم بهذا العلم لا المسايل كما توهم فتدبر
افراده على الاتم الكلام 2 ايضا قوله وجلالة العلم كجلالة المعلوم وغايته الحصر
المستفاد من اضافة المصدر على ما سيصرح به الشارح في قوله لمقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب اضافي بالقياس الى المبادي فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلايل كما
توهموا به على ان افادة اضافة المصدر الحصر ليس بكلي وسيجي الكلام عليه ان شاء الله قوله
فان قيل التوفيق مع ما ذكرتم يرد ان كلام المصنف يخالف كلام المفتاح من وجهين لتوزر الاول
ان الحصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم لان المراد الحراد بكشف الاستار عن
وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكي حصره في الذوق
اذ لا يخفى ان استناد الادراك الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس
الا استناد الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه
والادراك هو النفس لا التوبير الثاني ان المصنف بين كشف القناع عن وجوه
الاعجاز بعد العلم والسكاكي نفاه عن اصله فرفع الوجه الثاني واورد فيه رفع الاول
واما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان
الحصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق
ولا مخالفة بينهما ظاهر الا ترى انه لو حصر احد مدرك الكليات في النفس الناطقة وحصر
سبب ادراكها في العقل لا سقام لهذا الحصر واما يظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد

الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشير اليه قوله ولو بالذوق المكتسب منه
الذوق على ما ذكره الشيخ في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطايف
الكلام ووجوه محاسنه المخفية فان قلت صرح السيد في تذنيب الباب السابع بان لو
هذه يفيد كون الشرط المذكور اولى بالملزومية للكلام السابق الذي هو كالعوض
عن المراء كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم هنا قلت بعد تسليم لزوم
هذا المعنى في جميع اسمعا لانها مضمون الكلام السابق منها انحصار سببية الادراك
في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق
المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا بلا تخلل الذوق اولى كما لا يخفى قوله
وقد اشير الى هذا الى آخر وجه الاعجاز مدرك بفتح العين لا غير مخالف العلوم
قوله لا علم بعد علم الاصول للمفتاح عن وجه الاعجاز من بين العلوم المراد من علم الاصول
اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء على انه لا بد منه في المتشابهات او ورد بها الاحكام
وهو بعيد الكثير في معرفة معنى القرآن كما ذكره الفاضل الشيخ في شرحه للمفتاح فالبعدية
على الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبية شرفية ثم
ان قوله اكشف روى مرفوعا ومنصوبا وجه الاعراب ظاهر مما سبق واعرض عن الشيخ
بان ما نقل قوله لا علم بعد علم الاصول انما اضلا او في المنقول اشكالا اما الاول فلان
عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اعراء منها علم المرأ اعراد
الله تعالى بكلامه ولا اعون على تناول تاويل مشتبهاته ولا انفع في درك لطايف
نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكر ان الظرفين اعني في
باب التفسير وعلم الاصول متعلقان باقرأ اي اعون وانفع على الاعلم الشرعي منها
في التفسير بعد علم الاصول وجوز ان يتعلقا بمحذوف هو صفة لعلم فاذا تعلقا
باقرأ لا يكون قوله اكشف مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشيخ

عبارة المفتاح على ما هو الوجه انتهى فعلى ما ذكرت ليس كذلك واما الثاني فلان هذا المستفاد
من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل انه اكشف منها وان غيرها كاشف ايضا لكنها
اكشف فكلاهما نهايا في حصر الكشف في العلمين وليس لمدعي التزوم العقلي جل الموهوم
الذوقي الذي هو المبين في علمنا هذا فان الملزوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد الا علم
منه الكل كيف ولو اجرى الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العلمين اصلا
اذ انتفاء اعلم من زيد في البلد تحقق انتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز تزيد الكشف عن
التفضيل لكان الاقتران لمن في عبارة الشارح وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح
والجواب عن الاول ان الشيخ المحقق لفرض شرح الكشف عنه الكلام في قوله ثم وما عداهما
معزون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلم ينفعون على ان العدد اذا كان معدودا على المعطوف
عليه فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف به لا يجوز الاستعمال كما فيه ولا يلزم من الكلام سواه
والشيخ ايضا قريب القول بذلك في دلايل الاعجاز في قوله تعالى يستبشرون وفي العطف في قوله
تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا ليس من عطف المفرد على المفرد ولو سلم
فالتقييد ملاحظ بتعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه وعن
الثاني ان افعل التفضيل قد يجرد به عن مجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى
تفضيله بالنسبة اليه بعد الترك في اصل المعنى بل بمعنى ان صاحبه مبتاعد في الاصل
الفعل متزايد الى الغاية قصدا الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في الصفة بحيث يفيد
عدم وجود اصل الفعل في الغير وجوده الى الغاية فيه على وجه الاختصار فتحصيل الكلام
التفضيل وموالمعنى الاوضح في الافاعل في صفاته تعالى وتقدس اعم في اصلها حتى
يعتبر التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قيل وجه هذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف
عليه السلام رب السجن احب الي مما يدعونني وقول علي عليه السلام لان اصوم يوما من شعبان
احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم من ان يستقصى

التعلم يعني الاكشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدان في الكشف من كل
علم متزايد فيه الى الغاية قوله نعم لا يمكن الخ يعني تصديق للمجيب السابق وهو انه الاكشف
من العلمين وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سوال ينشأ من الكلام السابق فانه
غايته ان يسابق ان كان الكشف بحسب وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال
هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حصته لممارسته
في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم وتكثره واسراره مادة
منها وما لم يدون سواء كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب ام لا فلا يدخل تحت
بلاغة القرآن تحت علم عالم بقواعد الفن الا تحت علم ابن الاثير مثلا فالحصر في قوله الا
تحت علم الخ بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين لارباب السليقة حتى لا يستقيم
تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله الا لتعذيب له وان كان الحق عدم دخوله تحت علمهم ايضا
وكذلك تجعل بناء السؤال المقدر بمجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت
لهذا العلم وان العدو يعرف ذلك بالسليقة فتقدير من اهل يمكن لواحد من البلغاء
باكتساب او دونه ان يدرك وجه الاعجاز كحصته لممارسته في علم البلاغة او لسليقته
ويحمل الجواب بمنع الامكان العادي مطلقا والتعليل بحوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا
اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقية يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا
العلم اجمالا ويقوتها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات
وقد حقيقها كما صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة
واعني بهم الصناديد الذين مطبقون على ان الجزالة مع الحقيقة وان قدرت في قوله
لامتناع الاحاطة بهذا العلم مصداق اي لطايف هذا العلم اي اللطايف والفوايد المستفادة
منه الا من اظهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل الخ حصرا حقيقيا كما هو
الحق الا اضافيا فان قلت ما رعيت فيما سبق عدم التعريض في التعرض لاحوال ارباب

السنة قلت وذلك على تقدير ان يجعل سنا والسوال المقرر الامر الاول فقط كما
ذهب اليه المحشون ثم اعلم ان الاول ان المعلوم من كلامه انه لو حصل الاحاطة بهذا
العلم لغير علام الغيوب لدخل كسره بلاغة القرآن لكنت عليه وفيه منع لان الذي يعرف
بهذا العلم هو ان الى الكلام بحسب الاعتبار المذكور ويجرد ذلك لا يعرف ان القرآن
معجز بل لابد مع ذلك ان يعرف ان ما لابد منه في كسق الاعجاز متحقق في القرآن والامور
التي يجب رعايتها غير حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كنه حال المخاطبين وكيفيتها
واستعمال القرآن على اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي وهو لا يعرف بهذا العلم الذي
انه اذا اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان يعرف لمن المخاطبون خواص
تراكيب التنزيل قوله لا ينبغي كنه بلاغة القرآن الا لمن له تامل قوله

ووجه التشبيه واداته كوى الشبه صه

وشبهه وجه الاعجاز في النص آية الاستعارة بالكناية عند المصنف لتشبيه شيء بشيء في النفس
فيسكت عن اركان التشبيه وهي المشبه به والمستعار منه ان يثبت للمشبه
شيء من لوازم المشبه به ويدل على ذلك التشبيه المضمر في النفس الايهام ان يذكر لفظ له معنيان
قريب وبعيد ويراد البعيد كما كان الوجوه معينين قريب وهو المعنى المخصوص وبعيد وهو الطرق
المراده بها ههنا على الوجيه الاول والترشيح ان يذكر شيء من ملايمات المشبه به ان كان
في الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل
كما في قوله عليه السلام اعرف عكن الحوقي الطوكلي يراد من الطوكلي يراد الترشيح للبيد وهو مجاز
عن النعم ويقرر كون الاستدراك على الوجه الذي ذكر من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه
هو المعنى المخصوص فانه لا يجاز عقلي على كل استعاره تخييليه كرر كذا عند المصنف
وفيه تامل اذا الظاهر من منع الشريف للمصلح ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوي لا العقلي
هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي ههنا واما التفصيل الوافي بالمقصد الاقصى المشار اليه
بقوله وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف وما يتفرع على ذلك من الابحاث فسيجيء في البيان

ان ساعد التوفيق الآتي قوله والقرآن فعلان من قرأت الشيء اذا جمعته وضممت
واثبات الاستدلال هذا استعارة تخييلية وذكر الكشف ترشيح قوله والقرآن فعلان بمعنى
المفعول الخ قيل القرآن اسم لما تقرا كالقربان لما يتقرب به الى الله تعالى وقيل هو في
الاصل مصدر استعمل في المفعول اما مهموز من القرء بمعنى الجمع لان الآيات او الاوامر
جمع المقاصد والاحكام واما غير مهموز من قريت الماء في الحوض جمعته او من القرى بمعنى
الضيافة والقرآن قارئة الله تعالى للمؤمنين وقيل فعلان من المقارنة لما قرن فيه اللفظ بالمعنى
بالمعنى الصحيح ثم الظاهر من كلامه ههنا ان المصدر اعني القرآن جعل ولا علم المفعول اي المقروء
ثم نقل الى المجموع المدلول اعني الكلام المنزل على نبينا صلعم ويمكن ان يكون فعلان حال كونه تاليا
على معناه المصدري ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبي عليه بيان الشخص
الذي جعل لفظ القرآن علما بالغلبة كما سنذكره ويكون في تعيينه العهد في لام الكلام والنبي كونها
معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف ماهية القرآن حتى يجب ان يزيد قوله المنقول
عند التواتر المكتوب في المصاحف كما في شرح الكشاف وقوله ونظم تاليف كلماته في
النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مرتبة المعاني
متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة المتيسرة
دلالتها على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولهذا اختاره الشارح وقد يطلق
على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ
قوله على حسب ما يقتضيه العقل في الصريح ليمكن عليك بحسب ذلك اي على قدره وعدده
وكلمة حسب في الكلام مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما يسكن في
ضرورة الشعر قوله الوجه الاول فلهذا اختار المنظم على اللفظ اي لكونه جانبي اللفظ
والمعنى ملحوظين في النظم وفي الاعجاز الصناعي وقد مر ايضا اختياره عليه اصرارا منه على سمو الادب
اذ المعنى الاصلي للفظ هو الرمي والاسقاط وتاليفا ليس معنى اصليا للنظم حتى يوجد

مع ما بين ان النظم يطلق
على ما يقابل الشعر وهو الصنا
سمو الادب فاجاب

قوله ان القرآن مشتق من قرأت الشيء اذا جمعته وضممت
الكلمات قرآنا وقرانا بالهمزة وتركها

الكلمات

قوله
على الله بالذكر يا بالقلب

قوله ونظم تاليف الكلمات في النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مرتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة المتيسرة دلالتها على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولهذا اختاره الشارح وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ

فيه ايضا ذلك بل متفرع عليه بكمعنى النكم للفظ قوله ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلمانة كالدرر يحتمل الاستعاره ان تكون مكنيه بان شبه الكلمات في النفس بالدرر وبيبت النظم لها تخييلا وان تكون مصرحه بان شبه بدرر الكلمات في النظم بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافه اما اقتضاء المقام للوجهين على ان يكون قوله لطيفه وصفا مقيدا او مما في الاستعارة مطلقا من افاده المبالغه بادعاء ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها تشبيه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون قوله واشارة الخ بيانا لوجه اللطافه لا اشارة الى فايدة زايدة كما في الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور مؤيدا كما في الاول قوله معده الله بعفوه ارتق بعد السيف اي جعله في غمده اي في علافه و حاصل المعنى ستره الله بنوره وحفظه عما يكدره كما يحط السيف بالغمد قوله من الكتب المشهوره بيان للاحاد قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون موالفها كذلك لان افعل التفضيل من المضاف اعني اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عباره عن القسم الثالث قلت الكتاب بمعنى الجمع وهو مما يصدق عليه بعض المصنف يرشدك اليه قولهم الكتاب الاول في الحكمات الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك ولو سلم فهو من قبيل عموم المجاز بان يراد بالكتاب ما يعم المعنى المصدقي اعني الكل والمعنى الحاوي اعني البعض قوله تمييز اعظم لان المشهوره وان كان قيدا لما علم ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتوفر لدى الخواص والعوام لا لانه يكون حينئذ نصا في المقصد وهو ان الاعظمية باعتبار النفع الجواز ان تكون باعتبار اخر قوله من حيث الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على الغير والجهة وتستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد هنا وقد تستعمل بمعنى الطريقة والطرز كما سيأتي قوله فلكل مسئله مراتب الخ دفع ما قيل من ان الترتيب وضع كل شئ في مرتبته

واذا كانت الكتب المشهورة مستمدة عليه كما تفيده اجعل التفضيل على حسب ما تصور ان يكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا ووجه الوقوع فاضل كلامه ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيجئ به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان نفع المسند موقوفا على اللايق بها ويكون ما ذكر مستمدا على زيادة حضوصا اذا كان الحشو المذكور بالقياس الى الكتب الاخر قوله فعليك كمتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كان بمعنى استمسك لان الباء زايدة في المفعول فتوهم لبعد كما ظنه الرضي ثم كون كتب الشيخ مصدرا قالما ذكره سواء كان هذا المقال من قوله وان شئت ان تعرف صدق صدق هذا المقال الاشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر الى قوله القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشئ بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشياء لتصريحه بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها بعقد انقطع فتناثرت لآليه قوله وهو مذهب الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس لي هنا كبير معنى فلهذا لم يلتفت اليه ثم لقايل ان يقول مذهب الكلام تنقيحه وتظهيره من المعايب والزوايد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى باقي الكتب المشهوره قوله متعلق بمحذوف بقرينة جمعا القايدة العامة في حذف الشئ مع تقديره زيادة تمكن في الطلب لان الشئ اذا بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها قوله ما وقل بان مع الفعل فان قلت لم اشتهر المصدر بتجرد ان المصدريه مع الفعل دون ما المصدرية معه قلت لانا ان حرف عريق في المصدريه اعرق في ذلك منه ما ولان الاخفش ذهب الى انها اسم بمعنى غاية اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدريه فانها يختص بالفعل الذي تقع المصدر عليه في العمل وان كان متاصلا عليه في الاشتقاق قوله وهو موصول الموصول اسمي وهو ما لا يتم جزءا الا بصله وعايد كالذي واخواته وصلته جملة جزئه وهي

وهو ما أوّل مع ما يليه بالجمل بمصدر كأنّ وما المصدريين واختلف في لزوم كون
صلته جملة خبرية والأكثرون على جوازه كونها أمرا ونهيا قال القاضي الرضي الأصح عدم
جواز ذلك قيل ولعلّ وجهه أن وضع أن المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر
والمصدر لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهي الموصولين بان المصدرية انما يؤولان
بمصدر مأخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان
لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه واعانات الدلالة بالصيغة فقط
على ان قوات الامرية في الموصول بالامر عند التقدير بالمصدر كقوات معنى المضي
والاستقبال في الموصول بالماضي والموصول بالمضارع عند التقدير المذكور ثم ان
مصدرية ان المخففة من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والى مستقر
ان قضيت له عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا لحرف نهي او
رعيا لكلام الموصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود اليه ضمير فيه كما سبق نعم كون
الصلة مبنية للموصول وعدم امكان جعله جزء الكلام الا بها مقتضيان كونها كشيء
واحد مرتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كما بعضها بحيث لا يجوز
تقدم كل الصلة عليه ولا جزء لا يتبين اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها على بعض
الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز عجبني ان زيدا ضربت
لانه مع ما بعده في تاويل المصدر فيطلب اتصاله ما يتضمن المصدر ويجوز اعجبني ان
اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز عدم تعلق الصلة على الموصول لا يجوز عدم معمولها لان
مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم
على الشيء متقدم على ذلك الشيء قوله كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه قيل فيه نظر
لان الجزء لم يتقدم في المعروض على الشيء المرتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء المرتبة على
البعض الآخر فالوجه ان يقال على ما قيل وانت بانه اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذي حيزه بعد

فهاله هذا عن ان في

بعد طايفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدم عليه وعلم لزوم ذلك الجزء على
نفسه وعلى ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا التقدم على جميع اجزائه
وههنا كذلك كما لخفت ونظيره الدور المسلم للعدم التي على نفسه فتوصيف الشيء
بالمرتب للاجزاء بيان للواقع واشارة الى مناط لزوم الفساد وبهذا التوجيه يتبين
جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا قوله اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف
ههنا اسم الزمان والمكان وبشبهه الجار والمجرور لانه يحتاج الى الفعل او معناه اصالة
الظرفا لتبعيه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور ولكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا
اصطلاحا اولان اكثر امثلة المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على مجموع
المجرورات اطلاق الاسم الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاق اسم الاخص
على الاعم قوله قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة وجه الاستدلال بالاية
الثانية ان المقصود انهي اخذ الرحمة بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرحمة وهذا المقصود انما
يظهر لو جعل الظرف معمولا للرافة مقدما عليه واما وجه الاستدلال بالاية الاولى فلان الظرف
اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا للسوال كانه لما قال فلما بلغ الغلام
الحليم اعني اسمعيل الحد الذي قدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور
وعرف ذكر الجواب قبل ذكر منشا السوال حالا وجوبا او جوازا او ان يكون حالا من السعي
متقدما عليه كما ذكره صاحب الفرايد اي بلغ السعي كائنا معه وفيه ان المعنى لا يساعده
فتدبر الا ان يراد انه بلغ حد ان يسعى مع ابيه في استغاثة وجوابا بحيث كان
الصحبة بينهما في السعي لا انه بلغ سعيا يصاحب اباه اي سعى ابيه على تقدير المضاف
فتامله كالا يخفى على الذوق السليم وما اورد على هذا التاويل من ان المال المتوسط
بين العامل والمفعول انما هو عن المقدم عند عدم القرينة المعينة فلا يرد عليه
لان زعم القايل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية عن فاعل بلغ لا فايدة يعتد بها

في قوله معرج كما اعرف به المرور واما ان يكون ظرفا لغو امعمولا للبلغ وفيه انه يقتضي
ان يكون بلوغ الولد والد مرتبة السعي معًا والقول بان المراد من السعي المسعى هو
المحل المعد اليه بالمشي فلا محذور في اللغوية يكلف لا يصار اليه ثم في الاستدلال على تقدم
معمول المصدر بقوله فلما بلغ معه السعي لو نظر ان الكلام في تقدم معمول المصدر المنكر والسعي
مصدر معرف والفرق ظاهر ان سر عدم جواز التقديم على ما ذكروا تاول المصدر بان
مع الفعل وهذا التاويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلا تقريب لما ذكره قوله
والصدر تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الاية المذكورة بان يتبلغ ان
يسعى معه السعي وان كان كذلك لكن تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور مفسرا
لم يضمون البلاغة لما ان بيان كمال السعي في المصاحبة مع ابيه في حداثة سنه امر مقصود
وفي الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا للبلغ
بان يراد بمع على ما ذكر في معنى اللبث بمجرد الصحبة على ان يكون مرادفا عند بلا ملاحظة
المعنى المتعلق في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان اي يتغنى عند السلطان ولم
يرد ذلك المجنوده ان التغني صادر من السلطان ايضا فح لا يرد ذلك المحذور الذي
ذكر في اللغو بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه متخلقا خصاله ملاحظا منه اول وجوده
الى اوان حد السعي بحيث كان مستكملا في اخلاقه ومنه امعنى مقبول قال بعض الفضلاء
الحق ان الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف
لاحتفاء صورة ان والتوسع فيه مع ان الغراء جوز تقدم صلات المصدر عليها
مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه تقدم في علم البلاغة ملا يكاد
لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى تعوان كان لما ان تكسوه وجه مسلغ في العين
وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر فان رايناه فيه نكتة التقديم صح
تحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معموله والا حملناه على وجه اخر بحسب اقتضاء الاحوال

فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف يفسره جميعا ادلس فيه
بمد العديم سوى السجع قوله وليس اكل اول الخ دفع لما يتوهم ان التقدير ضروري
لان المصدر ما دل بان مع الفعل واذا كانت مصرحا بها لا يجوز تقديم ما هي جزء عليها
عند الجمهور فكذا ما هو في حكمه فاجاب بانه ليس كل ما دل بتبني حكمه بحكم ذلك الشيء الا ترى ان
الدال به ههنا هو ان مع الفعل بدلالة على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب
ان يقال الماول بشيء بحكم حكم ذلك الشيء فيما اول به لا جله وتاويل المصدر عند العمل لاجله
لان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهته الفعل فنبهت بدلالة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو قوله
مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل ولذا يعمل فيما هو ابعد عن العمل كمدلول اسم الاشارة
في قولك فاذا انت في الدار وغيرذلك يومئذ يوم عسير وغيرذلك واراد بالظرف ههنا المعنى
الاعم من الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم
فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصيتهما
وانما لم يتعرض لشبه الظرف غير الزمان والمجرور لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل في العمل في
الظرف الحقيقي في منبهه المعمول لواسطة الحرف اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهر في موضع
الاضمار في قوله ولهذا التبع في الظروف ليشمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف
على شبهه ومر الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة ربك عنك الجنون ومدلول الفعل كقول الشاعر
وما الدهر الا ما علمتم وذقتم ... وما حدثتي عنهم ثم ترجم اي وما حدثتي عنهما ثم
المراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة الفعل عدم لزوم تاويل المصدر العامل
في الظرف بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذلك التاويل لاجل العمل ولما ثبت
الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل ملا احتياج الى تاويله
بالفعل الظرفي فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله

منع لزوم التاويل وحاصل الاول تسليم فلم عكس قلت لان التاويل هو المشهور ظلا
فلذلك قدم تسليم عكم هذا وقد عجل مولم مع ان الظرف الى اشارة الى جواز تقديم مول
الظرف على ان المصدر به اذا كانت مصرحا بها وليس منها اذ لا تعريب ح لقوله مما يكون
رابحة تم الفعل لان عدم تجويز تقدم ما فى حيزان عليها ليس مبنيا على الضعف فى
العمل حتى يصار الى الجواز فى الظرف لكفاية رائحة الفعل بل مبناه لزوم تقدم جزء من
المثنى المريب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود فى الصورة المذكورة نفس الفعل لا
رائحته قوله ولهذا التبع فى الظروف مالم تتبع فى غيرها اما ان يكون مالم يتبع قائما
مقام فاعل اتسع بتضمينه معنى الفعل المتعدى اى اعتبر فيها مالم يعتبر فى غيرها واما ان يكون
فى صوح المصدر اى اتسع فيها اتساعا لم يعتبر فى غيرها قوله وهو الزايد المستغنى
عنه فى العبارة مسامحة اذ قد ذكر فى الباب الثانى ان الحشو هو الزيادة لا لفايدة
بحيث يكون الزايد متعينا كما فى قوله قاورنى تكلم صداع الرأس والقلقاء خرب
فان الراس زايد اذ الصداع مغن عنه والطول ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد
لا لفايدة ولا يكون اللفظ الزايد متعينا كما فى قوله والغى قولها كذبا ومينا فان
الكذب واللين مع واحد منهما لا على التعيين زايد فتغير ما بالزايد ليس بمناسب
ظاهر المناسبة الا ان يقال الزيادة فيما سياتى عنى الزايد كما يشعر به تمثيل المصنف
للحشو المغتفر بالذى فى قوله ولا افضل فيها للشيء الذى كما هو الظاهر وان كان فى
عبارة الشيء مناك بعض تسوية عنه قوله وينبغى الفرق بينها فى باب الاطناب
اللام فى الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحى المتعارف بين ارباب المعانى
وهو الذى ذكرناه الآن وما ذكره بعض انما يفيد الفرق بحسب المفهوم لا الصدق
فان المودى واحد وقد منع بان التطويل على ما ذكره بعض من الحشو اذ قد
اعتبرى الاول لكون الزيادة على اصل المراد دون الثانى فالكلام لا فى محل حشو
الا تطويل

وليس

قدمت الاديم لراسه
اى قطعت

وجود الفتى لولا لقاء منعوت
منعوت

وليس يتطول اذ لابد فيه ان يكون اصل الكلام فى محله وخصوصه لا فيه وانت خبير
بان المراد بالزايد بان المراد بالزايد فى الحشو ايضا هو الزايد على اصل المراد وهو المعتبر
فى الفن فتامل قوله يقتضى عراى يتعصب وفى تفسير العقيد بكون الكلام لا تنبيه
على ان المصدر راعى العقيد منه المبنى للمفعول قوله قابلا للاختصار لما فيه التطويل
مفتقر الى الايضاح والتجريد واختار فى الاول لفظ القابل وفى الاخرين لفظ الاقتصار
ايما والى ان الاحتراز عن الاخرين اهم من الاحتراز عن الاول والراد بالاختصار ما يقابل
التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم فى اللف المطلوب على التطويل
لكونه اقوى فى مقام سان موجب تغيير النظم الثالث وعكس ناظر بهما فى النشر امتثالا بذكر
الاختصار لان مولفه محصره وليخلصه وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع
قوله النعت مختارا اى افتراء الف على احترت مع ان مولفه اختصاره استعار ابان
لسان مطلوبه اختصار مصنف السكاكى من تاليف مختصر مضمن ما فيه قوله مضمن ما فيه حصل
القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعانى والتضمن باعتباره ايضا
او باعتبار استعماله على الامثلة والشواهد ايضا والمراد بتضمن فى القسم الثالث للقواعد
تضمن معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة فى علم البدل والاستدلال وعلم
العروض والقوافى ونحو ذلك مما عن القرآن لان هذه المباحث لو الحق لعلى الالتفات والايجاز
لا ينبغى عليه كلام السكاكى عند شروعه فى هذه المباحث قوله وهى حكم كلى ينطبق على جزئياته والمراد
باحكم العقيم قبيل الطلاق اسم الجزء الذى يدور عليه الكل وجودا وعدما والاطناب والاعمال
وفى قوله على جزئيات حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفى قوله
لتستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام العلة فمعنى التعريف
المفيد كلية يشتمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها بالقوة القريبة و
معنى اشتمال العقيد على احكام جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة البعيدة

بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها على مفهوم موضوعها على واحد من جزئياته وذلك
الاحكام المستحصة يسمى نتائج وفروعا وتلك القضية يسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال
ما ذكره الخ وممكن ان يجعل الانطباق عين الصدق فليس في الكلام حذف بل في تحرير المنطق
على حرفيات نتائج استخدام الا ترى الى الحكم على المحكوم عليه لا على القضية وان كان المراد
ما طابق تلك القضية الا ان قول النتائج فانه ينطبق على ان زيدا الخ يلائم التوجيه الاول
ولا بعد ان لا يرتكب في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يكون الفروع التي هي النتائج
جزئيات الاصلي في الذهن اجمالا تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها تم يطبق عليها
الجزئيات مضافا الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد بها حكمها الاحكام
التي هي محل الانطباق الاستدلال قوله كقولنا كل حكم القضية الى المنكر يحب توكيده قال
الشيخ في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غريبة مولدة واعترض عليه بان عباره
ديوان اللغة هكذا وكده واكده بمعنى وهذا عن غريبة مولده يه والظاهر ان قوله هذه غير غريبة
مولدة اسداء كلام في بيان لغة وكد لا تتمة بيان لغة التوكيد والقرينة عليه على ان صاحب
الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع واقول ذكر في المغرب الوكاده بمعنى التوكيد
ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الخ قوله فانه ينطبق على
ان زيدا قائم اي ذلك القول يستدل على حكم ان زيدا قائم او يصدق مفهوم موضوع عليه
قوله بان يقال هذا كلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر اي الملقى لزيد ان كان مجردا
عن التاكيد فالضعيري لم وان كان موكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل
الحاصل قلت يختار الثاني ويمنع لزوم تحصيل الحاصل المحال بناء على ان معنى الكبرى وكل
كلام الملقى الى المنكر يحب ان يحمل موكدا اي مستدلا على التاكيد حين الالقاء فلا يفيد وجوب
لحوق التاكيد الى الملقى حتى يتفرع عليه ولزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتامل
قوله فهي اخص من الامثلة تفريع على ما قدم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها

من التنزيل او كلام البلغاء نقل عن الرضي انه قال الاخصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد
ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد
للاثبات فغير خارج عرضي حتى لو عتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاخصية
منها باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بالعكس بخلاف الجواز ان لا يكون المثال
من كلام من يوثق به واما قال لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في
كل منهما ان لا يقصد به الغرض المقصود من الاخر مع ما قصد به تحقق التباين الكلي
في الصدق ايضا لكن يكون الجزئي الذي قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة
وان لم يشترط كما هو الظاهر تحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله يذكر
كذا الصلوح لان يذكر ليخ يكون الشواهد احص ايضا ولذلك قال ربما لكن تلك
الارادة بعيدة يبقى في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فام خارج
بحث اذ لو اراد به خارج عن مفهومي الامثلة والشواهد فلا دخل له في الاخصية نعم
وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد في عدم دخلها في الاخصية لان هذين المفهومين
ايضا صدقا ان بالعرض على ما فهمتها الا ترى انه لو قيل الماشي الضاحك بالعكس الضاحك الماشي اذ
مدار جزئي الاول قيد زايد على ما يتوجه ان يقال ذلك الصدق عما صدق عليه فلا دخل له في
الخصوص فتدبر قوله ولم لا عطف على الف وجوز ان يكون بها لا منه فاعله قوله
منه الاولى هو التقصير يجوز ان يكون لم لا في كلام المصنف على معناه الحقيقي اعني لم التقصير
منه عن اصلاح الى تضمينه معنى المنع كما في المتعدي الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول
الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدر الفعل المقدر اي لم
مجتهدا او مجهدا جهدا اذ يفهم منها عدم التقصير في الاجتهاد على انه يجوز ارتكاب مثلها في
نحو صوم والعامل هو الاول او يكون متعلقا بالا لو بحذف الجار اي لم اقصر في جهدي
في تحقيق قال الاسناد ولا يجوز ان يكون غير الا ترى كيف يكون في المنع فاعلا او مفعولا
ولا يجوز ان يكون تمييزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا حالا من الفاعل اي لم اقصر

ومولا يصح منفيا ومنهما وفيه نظر لانهم صرحوا بتعميم النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فعلا في المعنى اى لم اقصر الاجتهاد في كمعقد بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى الخبر في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل مايلاقيه في الاشتقاق نحو الفارسي الفقري كما ان اليد السخاء في قولهم معنى طاب عمرو فرحا بكر الفرح عمرو او مثل ما قيل في قولهم ثوب فخرت الارض عيونا فان عيونا فاعلا للتفجير لا للتفجر اذ الفعل المذكور اعني لم يقصر انما يلاقي في الاشتقاق للقصير الذي هو الالو لا للنفي الالو وهو المقتضى تلك القاعدة تأمل هذا وكحوزان يضمن الالو معنى الترك فيكون جهدا مفعولا اي لم اترك جهدا وعدل عن الى البغداد ان لم الى من افعال الناقصة عينا ازل فيكون جهد امنصوبا على الخبرية عيني جاهدا او اعالم يحمل السابع عبارة الجمع على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المعمولين بتضمينه معنى المنع في غاية السقوط فلا فانه رجع الى المجاز المشهور قوله وحذف منها المعمول الاول وهو اما كاف الخطاب اى لا امنعك او الامر العام اى لا امنع احد اسئلا قوله في كمعقد اى المختصر كمحتمل ان يكون الضمير للقسم الثالث دلالة وترتب فتامل قوله اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول رفع على انه خبر مبتداء محذوف او نصب على المصدرية او الحالية من الفاعل او المفعول اى هذه اضافة المصدر الى افي او اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر الى او اراد المصدر بترتيب السكاكي اي مضيفا الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافة الى الفاعل على اضافة الى المفعول لما تقرر في كتب النحو من ان الاول اكثر واولى قوله تعريبا مفعول له لما سمعته معنى لم اباليغ ذكر فعلين اعني رتبته و لم اباليغ ثم ذكر منصوبين اعني تدريبا وطلبا وجعل كلا منهما مفعولا له للفعل الثاني كما هو الظاهر لكونهما في المعنى واحدا اذ المراد تعوله لمعاطيه تسهيل اخذ المسايل من عبارته و كذا المراد بالكتاب فلا وجه لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين على نشر الكف كما لا يخفى قوله ولو لم يأول الفعل المنفي الى قوله بل لا مر اقر قيل في العبارة ادنى مساهلة اذ الفعل المنفي

ابالبغ وهو ليس بمعمول عاذكر بل المأول المجموع كما صرح به في شرحه للمفتاح فالاظهر ان يقال ولو لم يأول لم اباليغ واجيب بان الاصطلاح على تسميته لم يقرب ولا يقرب معللا منفيا فلا بد حينئذ من النظر اليه واما ما ذهب اليه المحشي اللبيب من ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يأول ح خفي حتى ان الاستاذ المطلع عليه قاصر عن ادراكه على ان الشيخ بان اللزوم المستفاد من عبارته هم اذ قد ذكر الشيخ نفسه في شرح المفتاح وغيره ذلك في كتبه الشريفة ان القيد في مثله قد يتوجه الى النفي فيحوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التأويل بالمثبت كما في لم استفهم اعتزازا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله اذا كان فعلا له على الفعل المعلل ومقارنا له فيهما من فاعل الفعل وفاعل المعلل يجب ان يكون واحدا فلو لم يأول الفعل المنفي ههنا بالمثبت كرتكت او نفيت او ما ورد مرة ما قد يتوهم كان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التعريب فلا يصح نصب تعريبا لانه فعل المتكلم والانتفاء ليس بفعله فتعين اعتبار كونه قد للمبالغة اولا لعدم دخول النفي عليه ثانيا ويلزم المحذور المذكور وهذا الجواب بمعزل عن التحقيق لابتنائه على كون القيد مفعولا له منصوبا وقد ارتضاه الشارح في شرح المفتاح في كتب تعريف المسند اليه الى ان هذا التأويل جار في كل مقام توجه القيد فيه الى النفي فالمحقق الذي لا محيد عنه ان يقال معنى توجه النفي لا يكون صالحا لان القيد يبقى بمضمونه ملاحظا المقيد من حيث كونه موصوفا بتقييده بهذا القيد وقد صرح الشيخ في كتب الاستعارة التبعية بان الحروف لا تصلح للموصوفية بل جميع امثلة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان عود حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا في الظروف عند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث في مغني اللبيب فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التأويل يتركب لا كيدي نقلا فالاقتضاء ان يتوجه الترك الى وكل القيد الزايد كما نقل الشيخ عن الشيخ في كتب العطف على المسند اليه ووجه الاندفاع ان

ان توجه النفي والاثبات الى القيد الزائد وعكسه بقرائن مقصوصة الى المقام عمران الواو
اذا لم يأت بالفعل الحقت تعين توجه النفي الى القيد كما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتغيير
واذا اريد العمل او على جميع القيد الى الاثبات لاقتضاء صدارة المعنى ذلك ثم ان اللزوم
الذي ذكره الخ بالنظر الى المتبادر السابق والا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد
جميعا كما في قولهم وما الظالمون من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة وعند ذلك
وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار لنفي القيد واثباته كقولهم لم اصبر ولم اجزع اعتمادا على
فهم المعلوم اي لم اصبر ولا جزع لعلمي ان عدم الاضرار بمحق البر مع قطع النظر عن الاضافة
بالعلم وعدمه فظهر لك مما ذكرنا ان القيد اذا لم يكن قيد النفي سيعمل على معان ملائمة وهذا
محاذكره الشارح في شرح الكشاف قوله اذا دخل على الكلام فيه بعد ما هذه العبارة من الشرح
مشكوك بان توجه النفي الى القيد يفيد اعتبار القيد اولا لم النفي ولا حقا وفي كلية هذه القاعدة
نعم لو اعتبر النفي اولا لم القيد لكان الامر بالعكس قوله وان يقع لم خصوصا يحتمل ان
يكون الظرف عائدا الى لم جزم البيع على ان يكون من الاضافة الى الفاعل اي لم يقع بيعه
الفاصل الرضى في اسئلته وخصوصا من حاضا حالا من مجرور لقع الراجع الى الحكم النفي اي يصير
حكم النفي ثابتا للقيد حاصلا به وكما لعكس لجوزان يكون على الاول خصوصا نفيا على
على المصدر بالمعنى اسما معناه اي يخص حكم النفي بالقيد خصوصا قوله مثلا اذا قيل
لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع الطارئ للسجيين على الجايزين العموم عن
مجموعين لو كان مرفوعا كما في اكثر النسخ التي رايناها لكان تاكيدا للاول على الاجتماع
في زمان كما سيصرح به الى كشف الحمد اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع في اصل
الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفي الى القيد اذ المنفي الماخوذ في القيد
حاصل من نفس المقيد والاكان المجموعون تاسيسا لا تاكيدا فلا تدبر وتامل في المورد
سواء رجع النفي الى القيد ام الى المقيد فتدبر قوله بعد افراط المعه الافراط التجاوز

على الحد ويقابله التفريط وفي المثل الجايل اما مفرط او مفرط قوله وثلوجيا ثانيا و
مفرضا ثانيا ذكر الشارح في البيان ناقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان يذكر شيا
يدل به على شيء لم يذكره كما تقول المحتاج للمحتاج اليه حبشك لا اسلم عليك فكانه اماله الكلام الى
غرض يدل به على المقصد وسمي التلويح لانه يلوح منه ما يريد فذكر الثاني والتعريض في الثالث
يفهم منهم التلويح حيث قال قال عامة اللاحقين معتقرا الى الايضاح والتجريد كما
استشار اليه الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها اول القواعد والشواهد
فانها مشتملة على الكثير ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره قوله ولهذا عجيب
اي اتى بامر عجيب اي حسن ووجه الاستحسان كافيه من خفض الجناح حيث نسب الزيادة
الى خصائصه وشان الزايدان يحذف قوله وتسميته تلخيص المفتاح لانه تلخيص
لمفتاح اعظم اجزايه قوله او لا معنى للتخصيص قال بعض العلماء لجوزان يكون العموم
للتخصيص المعنوي بان يكون معناه ثابتا اسال الله معه لا غيره لان ما الف لا يصح الا ان يلحق
اليه غيره فضلا عن ان يسال الا تبع به فيكون المراد استحقار مولفه ويجوز ان يكون
القصر اضافيا اي لا يسال لا معارضي ولا احسادي من علماء الزمان وكلاهما ليس بشيء اما الاول
فلان استحقار مولفه بحيث يدعي عدم صلاحيته لان يلحقت اليه غير مناسب لما اشتهر
من هضمه نفسه وترجيحه على المفتاح الا بتكلف واما الثاني فلانه ليس بمهتاس يعتد
بشركة معارضيه وحساده لم في السوال حتى يحتاج الى التخصيص ولو جد حمله الحسن وذلك
ايضا خلاف الظاهر قوله ولا للتقوى قيل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه
على رجاء الاجابة نعم الله اذن يرجو ان يثمر عمله ولا يعبث سعيه فهو يجتهد باقصى
وسعه مع خايفة من الايا الى ان لا يعتمد على ما بلغ في وقصد بقوله سل الله الانتفاع به
قوله فكانه مصدر جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجد قيدا
جميع الافعال من التاليف وما عطف عليه قوله فاتى بالاسمية والواو في تاليفه

لكان العطف اظهر وان اختلفت الجملتان في المعنى والمتعارف عند الاستئناف النحوي
في المعطوف غير المناسب في المعطوف عليه واعترض عليه بان مال جعل الواو للحال جعل الجملة
حالية لا حاجة الى الواو ولا الى السند اليه المقدم لم يكن فرق اصلا اللهم الا ان يقصد الاستيناف
ان قصد الاستيناف اقرب فلا يحصل الغرض المذكور لكن لقائل ان يمنع توهم العطف في الآية
كما لا يخفى لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لما مر قولا وقوعه واجزاء الكلام مذهب ضعيف
فان قيل لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص انتفاء وجه حسن العدم مطلقا
لجواز ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه بعنوان الجزء دون وصفيته الجزئية قيل في
الفرق بين الوجهين بعد تسليم ان لكل منهما وجها فيه نظر لان الاصل انشاء السؤال لا الاخبار
عن القائم به ولو سلم فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال المعبر بل في بيان
افعاله مثل التاليف والترتيب والمسند السؤال **قوله** حال من ان ينفع اي من الجمع و
التقدير اسال الله الانتفاع بسكاياه مضيفا الى اسمين لهيه للمفعول والعامل فيها اسال
وليس فيه تقديم ما في حيز المصدر عليه **قوله** اي محسبي وكافي تريد ان الحسب بمعنى
المحسب وسبق بيانه هذا واخر سبع البرياجم المراد من قوله حسبي الله الكفاية في جميع المهمات
حتى في اجابة هذا السؤال وفيه المبالغة او الكفاية في ذلك وفي ابطام الجمل كما ذكر العلامة
في ايا كما نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بوفق الله كما على اداء العبادة
لعلاقم الكلام **قوله** فمع هذا كان للاسب لتناسب التعليل الذي يتضمنه بوجبي يسبب
عطف على الجملة المستانفة المحكوية بان المعلل الذي هو سوال النفع من ربه **قوله** كما صرح به
صاحب المفتاح وغيره اي في قسم الجوع الجموع الى النقل بما لفوا ذكره المشهور ان
الخصوص امامبتدا والالائية خبر المقدم عليه او خبر محذوف **قوله** ثم عطف الجملة على
المفردة وان صح ما عتبار المعنى قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار تقدير
الكلام على ما اشار اليه الشريف في اوايل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقول

ثم عطف الجملة على المفرد وان صح ما عتبار كما لا يخفى هنا اولا يحسن
اذا لم يكن في الجملة عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الجملة ومثل هذا التركيب كثير
الوقوع وقد يقع الا موقع لكن كما يقال زيد ان كان غنيا الا انه بخيل فالا ولكن ليسا
بخبرين بل احدهما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الجزء والجزء مقدر حسب ما يقتضيه المقام
وان لم يكن المقدر عين المذكور كما يقال في المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا غناء
عنده وانما يكون عنده غناء لو لم يكن بخيلا الا انه بخيل وقس على هذا ثم قد يجاب
عن اعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة
على القصة دون ملاحظة الاخبار به والانشائية وفيه نظر لبعد ارتكاب هذا التعسف
والوصل بالواو المشعر بالتشاكل لا سيما ما ذكر بل هو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب
الكشاف في قوله تعالى فلم يفعلوا ولن يفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات
والمقدر ان معطوف عليه انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشيخ بما ذكر وليس مراد الشارح
من ظرف المصاحبة ما ذكر المحشي حتى يسئل هذا التركيب مطلق كيف وقد اشار اليه في شرح الكشاف
عند الكلام على قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب باليات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الانشاء
باقتضاء المقام وفي المباحث الفصل والوصل باعتبار عطف القصة على القصة احسن
وفق في اوايل احوال المسند الى جواز ليت زيدا قائم وعمرو منطلق لعطف الجملة الثانية على مجموع
الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده مطلقا وانما مقصوده الاعتراض على المصنف بهذا
التوجيه اندفع ما اورد على الشيخ من ان رد هذا التركيب مطلق غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره
في القرآن حسب قال الله تعالى وما ادراك ما هيه نار حامية وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحشي عنه
قوله الا انه لكنه في الحقيقة الخ بان ذلك كثير في الجمل التي لها محل من الاعراب وقال وكذلك حجه
قاطعة على جوازه فورد قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الكتابة لا من المحكي
اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكي بعد القول

والاعلم يكن المقدر عين المذكور

وذلك لان المصرف قال في اوائل الايضاح بعد ذكر المستهزا ما يتيسر لي بيانه الله يوجوه وكثيره
من اصول الفن الثالث وتبعيت اكثرها وذكرتها في البديع بعض المتقدمين منها ما يتعين
اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونها راجعة الى تحسين الكلام البليغ و
اما لعدم جدواه لكونه واضحا فيعاد كرناه مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل
حسن البيان ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق فتوسيطا
فعقدنا فيها فصلين فختمنا بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه بعضا على دخول الخاتمة
في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسيما لما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فتبين
بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام البليغ
والا يتعين اهماله وليس اهماله من المحسنات الذاتية بل الى العرضية فهو من البديع قوله

صار كل منها كليا معهودا فتعرفه لا يخفى ان اللام في الفن الاول مثلا لا يفيد اشارة الى علم
علم الجنس والا للفن الحملي على الفنون كلها بل الى ما حرر به المراد مثلا ولما كان الحمل منبئا
عن الفن الثاني والثالث لبعد العهد اجرى الفن الاول محرر اعاسوقا للفنون الثلثة على نسق
واحد ولو لم يذكر التعيين في الاول لتوجب العهد كما فعله صاحب الفتاح لكان اظهر مع ينبئ
الكلام على كفاية الاتحاد الذاتي في العهد والاحالة المذكور فيما سبق احد الامرين المذكورين
لا الفن الاول مثلا وتحقيق بناء على كفاية الذكر التقديري في العهد الخارجي ما لا يخفى كلام
في اوائل المقدمة الى اخصار المقصد في العلوم الثلثة انهم لم يسمع احالا بقرينة التعارف
بين ارباب التصانيف من ان هناك فنونا ثلثة او اخرى محررها البقية كل منها بازاء
علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع اولا بالضرورة الا اعلم بعلم
يتعين ان ذكر بازاء علم المعاني وغيره اذ التقسيم الذكري في نباية الاخصار لا يفيد التقدم
في الترتيب الا ترى ان الكرخي في باب وجه الحظر ما كان حين قاصدا على المقدمة مع تاخره
في الترتيب فافاده الملخص ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني فعلم بهذا التقرير ان كلا من

طرفي الجملة معلوم واما المجهول الاثبات كما في زيد قائم فكذا في ان قلت فالمعهود لازمة
في الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بالاشهد قلت ممنوعة والسند بعد العهد
قوله في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد بالمعدودة الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في
شرح المفتاح قوله والحضار علم البلاغة اي المسمى بعلم البلاغة او العلم الذي لم زيادة
اختصاص البلاغة وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى العقيدة والبلاغة و
ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان البلاغة ماذا
او غيرها قوله ماخوذة من مودعة الجيش اي منقولة عنها او مستعارة ويمكن ان يكون
كلاهما منقولا من قدم والتاء عوض عن احد الحرفين المحذوفين منها ثالثة اصلية
وظاهر كلام المحشي في الفائق مشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجماعة التي
تقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء قبيل مقدم الكتاب وفتح الدال خلف
وكلام المغرب يشعر بالاول حيث قال قدم وتقدم مخ ومنه مقدمة الجيش ومقدمة
الكتاب بالكسر وكلام الشيخ محمول على احد الاحتمالين الاولين فتدبر ثم المقدمة قد يجعل
من قدم المتعدي لان هذه الطائفة لاشتمالها على سبب التقديم كانها تقدم غيرها
اولا فاقادتها البصيرة يقدم من عرفها على لم يعرفها قوله لما سوقف عليه مسائله
اي شروعا كما صرح به في المختصر والا لبطل طرده في المبادي قوله كمعرفة حده
وغايته وموضوعه المراد من المعرفة مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق
فيكون في الراي التعريف بمعنى التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق قال
بعض الافاضل التمثيل على راي القوم فانهم جعلوا مقدمة العلم بالنسبة المذكورة
ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم ولنا في التوقف
عليها واما على راية فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما
ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ما هو عنده وهو الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة

مرجع ص

فی کذا و کذا الی تکلف و لم یطعن بلزوم التناقض بین کلامیه کما وقع للبعض و اما ما ذکره
منه لا یثبت عنده الا مقدمة الکتاب فما هو بالنظر الی قولهم المقدمة فی کذا و کذا و الا
فلا و جه لمنع کون التصور لوجه جامع قریب مقدمة العلم عنده فما یتوقف علیه الشروع
مطلقا قوله لبطلان الوجه کلامه مع قال صاحب الکشف فی اوایل سوره النور الطائفة الوقت
التی یمکن ان یکون جماعة و اقلها ثلثة او اربعة و هی صیغة غالبة کانها الجماعة التی فوق الطائفة
و ذکر فی اوائل سوره البراءة ان الطایفة اسم لجماعة تطوف بالنبی و یحفظه و اقلها اثنان
او ثلثة و عن مجاهد الواحد فما فوقه و بهذا فسر ابن عباس قوله فلولا نفر من کل فرقة
منهم طایفة لان اسم الفرقة منه الشئ واحدا او اکثر و قیل انه مفرد الفت الیه علامة الجمع
اعنی التاء فروعی المعنیان و اطلقت علی الواحد و علی ما فوقه و هذا المعنی الثانی هو الاسب
بالاراده ههنا و المراد من الکلام اللفظی لا العقلی علی ما عرفت و اما قوله فی شرح الرساله و
هی ههنا امور ثلثة کما فی بعض النسخ فاما بتقدیر مضاف ای ذوات امور ثلثة او باطلاق
ما هو اسم اللفظ علی المعنی لتجوزا لکمال العلاقة بینهما مع ان نصب ثلثة یکفیک دفع اشکال التوقف
فقط لا الظرفیة ایضا و ما ذکره کاف فی دفعه او باطلاق اسم المؤنث علی اللفظ اعنی الحلق
الامور المذکوره و اراد و الباء و العوسه فی الحلق کما سبق من الشارح ههنا و یقرب ما فی شرح
المفتاح بانا الالفاظ قالت اذا جعل مقدمة الکتاب عبارة عما الالفاظ یلزم
الحذف فی قوله لارتباط له بما ای بمعانیها اذا المعاصد انما یرتبط بمعانی تلک الطایفة
لا بانفسها و فی قوله سواء توقف علیه ای علی معانی تلک الطایفة و فی قوله و انتفاع
بها ای بمعانیها و معلوم ان ارتکاب الحذف فی موضع واحد اعنی قوله لطایفة ای لمعانی
طایفة اولی قلت نعم ما عرفت ان الشارح نص علی ان مقدمة الکتاب عبارة عن الالفاظ
و طریق الافاده و الاستفاده لما کانت هی الالفاظ لم یحج الی ان تقدر مضاف فی المواضع
المذکوره هذا ثم اطلاق المقدمة علی الطایفة المذکوره لا لحاظ الی اصطلاح جدید

لعدم توقف ما قصده من رفع الاشکال عما وقع فی اوایل الکتب علی ذلک و الا فالی تامل
علیه کلامهم مما لا یحتاج الطلاق الفن مثلا علی حرف من الکتاب الیهما جمیع و وقوف علی ما
ینبغی علیه من نقل الکتابین و الله اعلم و القول بان تسمیة الالفاظ مقدمة الکتاب انما یصح
اذا کانت دالة علی مقدمة العلم حتی یکون منه قبیل تسمیة الدال باسم المدلول ربما یمنع بانه
قد یطلق مولانا عضد الدین الموقف الاول فی المقدمات و الکرماسی کر فیه مما لا یتوقف علیه الشروع فی
المسایل بل المسایل فاذا جاز اطلاق المقدمة علی ما لیس مقدمة العلم فلا محذور فی اطلاق
مقدمة الکتاب علی ما لیس مقدمة العلم هذا و ان تحققت ما تلوا علیک تبقیت اندفاع اعتراض بعض
الافاضل بان تعریف مقدمة الکتاب یستلزم ان یکون کل مسئلة من مسایل الکتاب اذا وقعت
امام المقصد مقدمة الکتاب و لک ان تقول بعد تسلیم بطلان اللازم علی تحقیق الارتباط المبتدر
منه التعریف ان لا یکون ذلک الطایفة من مقاصد العلم فلا یصدق علی المسئلة قوله
و لعدم فرق البعض ع ان قلت فما حاصل الفرق بینهما قلت المبادئ الکلیة لان مقدمة
الکتاب علی ما سبق مجموع الطایفة التی قدمها المولف امام المقصد فما لم یقدمه و ان حصل
فیه الارتباط و الانتفاع بالصدق علیه التعریف و مقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت
فهل یجوز استعمال مدلول مقدمة الکتاب علی مقدمة العلم کلا او بعضا قلت نعم کما هو الظاهر
من قول الشارح سواء توقف اه ثم وجه الاندفاع الاستکمال بالفرق اما اندفاع الثانی فلان
الظرف بیان لکلا و المظروف الالفاظ کما اشار الیه سابقا و اما اندفاع الاول فلان
المقدمة المذکوره مقدمة الکتاب فلا یجب ان یکون مدلولها موقوف علیه الشروع فیجوز
تاخره فان قلت هذا الدفع انما یتصور فی الغایة مما یتوقف علیه الشروع فان هذه
المقدمة مشتملة علی بیان غایة العلوم المدونة کما سبق قلت ما یتوقف علیه الشروع
التصدیق بان له فایدة مخصوصة یترتب علیه اجمالا و اما الاعتقاد بما هو غایته و
فایدته فی الواقع فلا کما صرح به المحشی الصغری ان قلت فی التکلف الذی

اجاب الله في التفصي عن الاشكالين قلت اما الاول فلان في دفع اشكال الموقف
فالقول بان المراد بالشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على نعم وكيف لا والشروع بالبصيرة
لما كان يحصل بايدي مما ذكر في اوايل الكتب وما نقص منه كما عرف به الفاضل المحشي
لم يصدق على الامور المذكوره انه يتوقف الشروع بالبصيره عليها اللهم الا ان يقال
المراد توقف البصيرة على نوع بحيث يحصل به في ضمن اي فرد كان اوفق المراد توقف
حدة من حدود البصيره ولا شك ان الحد الى الحاصل بالاربعه لا يحصل بالثلثه والاثنين
وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنين قلت ان تضمن الاثنان ذلك
الواحد فلا ضرر بحصول الموقوف عليه والاتمام الحصول فتامل واما في دفع اشكال
الطرفية فلعله اراد به ما ذكره المازني في شرح المفتاح من ان في تجريديه والمعنى
ان هذه معدة تجرد منها هذه الثلثة وستنبط منها او اراد به ما اراده الشريف و
لرفع اشكال الظرفيه في قولهم المعدة في كذا وجه آخر وهو تعبير المضاف اي وضع المعدة
في كذا فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه قوله لا فائده في ذكره الا الاطناب معناه اللغوي
اعني التطويل والكلام من قبيل المتعلق بالحال كما قيل في قوله تعالى لا اذبحنه قوله من حمار
الا الموتة الاولى قوله سمي عنه الابانة والظهور العطف تفسيري وفي العبارة
استعارة بان مدار تركب الفصاحة على الظهور كما ذكر صاحب الكشاف في المفرد واما ان
معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من الصحاح عدم الفرق في ذلك حيث قال فصح
العجمي بالضم فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن وافصح العجمي اذا تكلم بالعربيه وافصحت الشاة
اذا انقطع لبنها وخلص لبنها وقد افصح اللبن اذا ذهب اللباء عنه وافصح الصبح ان
اذا بدا ضوءه وكل واضح منفتح وافصح الرجل عن كذا اذا اوضح منه علامه وقول ان يبين
وافصح به اي صرح بدل على ان المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور وفي التعبير الاول اشاره
الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان واخر العدم اللازم له

فاراد الفاضل المحشي هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوي للامر العدمي محل نظر
الان يحمل وخصت عطف تفسير على الانطلاق بعد سبقه السابق وكلام التي لم يتضح
المقتاح الشعر بان معناه الامر العدمي حيث قال في شرح الفصاحه موضوعهم خلو الكلام فصح
العجمي اذا خلصت لغته من اللكنه فجاءت ولم يلكن واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته
فذهب لباؤه قوله يوصف بها المفرد وذكرى المختصر المراد بالمفرد ما يقابل الكلام
وقد تامل لان المفرد صحيح حال البلاغه لوصفهما بالاخيرين فقط وعدم اتصاف المركب
المفيدي بالبلاغه محل تردد ثم ان الفاضل المحشي ردد اتا وبل قوله جانب المفرد يلزم
الاجتماع في تعريف فصاحة المفرد والى متعود اخذ يحتمل بعد ونها فاحتاج الى التاويل
في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد بقيدنا ولي الاعلام المركبه مع جواز اتصافها بما
تنافر الكلمات كامدح امدح اذا سمي به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لام
ان امدح امدح اذا سمي به كان من قبل جزئيه كلمة حتى توجد فيه تنافر الكلمات بل كل
منهما عند المحققين اذا لم يقصد به في هذا الموضع معنى اصلا قوله
وقصده جعلي في النظم المقصده، فاخذه من القصد لان الشاعر يقصد بجوده، و
تجويده، والتاء على ما عرفت في نظائره من الوجهين او من التقصيد وهو المخ المتين
الذي لا مشك اي مشك اوراخ قصيدة لينه فشبه به كالسيقاء السجين للكلام الجزل
والفصيح والفحل للذي والتاء للوحده وقيل القصيده من قصيت الكلام اي
اقتطعته وقيل لاشتمالها على الابيات مخصوصة حتى لا يكون عشر بما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة
وما دون ذلك قطعه قوله كالكتاب به نوعي العرف لانشاد الشعر
للنظم قوله ولم يسمع كلهم بليغه قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من عدم
وصف الكل عدم وصف المركب المفيدي واجيب بان المراد بالكلام ما قابل الكلام و
لو مجازا لقرينة السياق فيتناول المركبات المفيديه قوله واعلم انه لما كانت

السياق

الفصاحة اه توطيد لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله وح لا يتوجه الاعتراض الا ان
الاسب ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان من الفصاحة والبلاغة
في خبر الشرط قريبا للشرط الاول ويقول في الجواب جزم المصنف بان الفصيح كذا والبليغ كذا
كما لا يخفى ثم هذه الحدمة هي التي ينبغي عليها الحكم بالتتابع في تفسير الفصاحة بالخلوص
وهو المناسب للمعنى اللغوي الذي ذكره الخ فان تم تم الدست ثم المراد بالقوانين الاولين
اللغة والصرف والنحو والمراد بالجريان على القوانين الجريان عليها
افرادا او تركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف ولو ادرج الجريان
على القوانين في كثرة الاستعمال لكان انسب لقوله وقد علموا الخ وقد علموا صحة اختصار فيه على كثرة
الاستعمال قوله وقد علموا ان الافعال اه ولا بد ان يضم الى قوله وقد علموا وعلم
المصنف ايضا لان علمهم لا يكون سببا لجزم المصنف ولا احتياج الى ذلك لدخول المصدر المؤول
قوله وقد تتابع في تفسير الفصاحة بالخلوص الخ وجهه ان وجه كون الخلوص لازما غير
محمول لكون الفصاحة وجوديه والخلوص عدميا فلا يصح ان يقال الفصاحة هي الخلوص وان صح
ان الفصيح موالي المصدر اما باستعمال الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص ورده
الشريف بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين عاما مو المشهور
والدعوى المذكورة لا يلمعة اليها في التعريفات واجاز عدة التعريف بالوجودي والعدمي
العاري للاسواد وعدم وجود الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص الخ بالمعنى اللغوي صحيح
يقال صح اللبن اذا اخذ غرته وذهب لبأوه وصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت
لغته عن اللكنة واجيب عن الاول بان كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالمباين لاغراض منها
معرفة على المشهور بالتتابع كما في المفتاح والمعيار وغيرهما من اكابر المتقدمين على جوازه وعن الثاني
بان مراد الشيخ في محل التفسير حتى لا يلزم عدم جواز حمل العدمي على الوجودي بطريق
التفسير وبان التتابع ان قولي اني اردت بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم لا امثل

السلب جزءا من مفهومه والاستلزام ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء الحمل
الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره الفاضل المحشي من المثال منا قشة لانا ان اردنا بالاسواد
عدم السواد لم يحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا للمعدوم وان اردنا به معنى
غير تعريس بعد حتى قطعا وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ
اذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة بر او ان فيه سلاسة وجزالة ومالورد كذا
معناه لا يحمد انه ليست فيه فصاحة كيت وكيت وان كان المعنى لازما للاول ويرد على
الاول ان المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الشيخ
والمسئ في الموضع المذكور من شرحها للمفتاح والامر هنا ليس كذلك لعدم الظهور
ان الفصاحة ماذا صحت منهي على ذلك لساعي في التقرير بالخلوص كيف والمدعى انما هو عين
الخلوص وبالجملة لا يخفى على المنصف عدم جواز مثل هذا المجاز لاخلاله بما تقتضيه من التعريف
وعلى اكتفاء ان قوله وان صح ان الفصيح موالي الخ بالغ في غير حمل الجمل على ما ذكر كما لا يخفى
على الكامل ان لا خلاف في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اقتصروا
في تعريف الحمل كونه المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا بحيث ان ما صدق عليه ذات
واحدة وجواز صدق المفهوم العدمية على الموجودات الى رصيه مما لا شبهة فيه قوله
لكونه لازما تعليل للتفسير قوله تسهيلا للامر تعليل للتتابع وقيل العلة الاولى تعليل
للتتابع والثانية تعليل له ايضا فلا حظ التعليل الاول والمعنى ان التتابع المبني على التفسير
باللازم سهيته لتسهيل الامر وذلك لان قبول العلة الاولى على الحكم بالتتابع والثانية بعض
التتابع تم وجه التسهيل في التفسير باللازم المذكور ان معرفة المخلوص عن الغرابة تحصيل
عطالو باب من ابواب الضائع ومعرفة المخلوص عن مخالفة القياس تحصيل عطالو محصر
من مختصرات الصرف واما معرفة كثرة الدور بين العرب العربا فتحتاج الى تتبع
تراكيب احاد الاعراب الخلص المنتشرة جدا ولا كذلك ان الشق قوله ثم لما كانت

المخالفة في المؤدى راجعة الى اللغة المراد منها اللغة الصرف اذ قد يطلق عليه ايضا كما سطر ويحتمل ان يراد برجوعها الى اللغة رجوعها الى القياس المستنبط من استقراء مفردات اللغة المذكورة في علم الصرف كما سنذكره فيما بعد وانما لم يقل عرج التنافي لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المؤدى والكلام واحدا وهو كلام المحسن **قوله** كما انهما خصمان تحمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الخصومة مجوزا به وهي الكون المذكور كما هو الظاهر من كلامه مهنا او نفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون قوله دائم قوله للعذر جمع المخالف المختلف لانه في ما ذكرناه لان معناه ان جمع المخالفين المختلفة متعذر فكذا ما هو في حكمها اولان الكلام هناك في مضاهاة المؤدى ومضاهاة الكلام ومهنا في المضاهاة باقسامها التسعة والبلاغة بقسميها **قوله** لطالما محصولها في اصل اللغة ان يقول لطالما يحصل اذ لا تقدد للبلاغة باللفظ اللهم الا ان يراد جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لطالما ويفسر بتفسيرات ان يكون محصول الكل هو هو شيء واحدا **قوله** ولا يوجد مؤدى مشترك هذا عند عدم تفسير متعلق المضاهاة ايضا ومعناه انه لا يوجد مؤدى مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان المشترك لفظيا الا يوجد بين معنييه مؤدى مشترك كالجنبة والمؤمر في العين مثلا **قوله** لان اطلاق المضاهاة لتعليل لقوله ولا يوجد مؤدى مشترك دفع لتوهم كون المضاهاة قدرا مشتركا وقوله ولا يخفى توضيح لتقدير تعريف المطلق في المشترك اللفظي بمثال فتفى لا استدلال على الدعوى الكلية او لا احتياج الى الاستدلال وكيف يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه فتامل **قوله** نظرا الى اللفظ يحتمل ان يكون تردد في ذكر ويحتمل ان يكون جزئيا بديهيا وان كونه مشتركا لفظيا مبني على اللفظ واعلم انما المراد بتعدد جمع المخالفة المختلفة في تعريف واحد على ~~[illegible]~~ هو تعريف منه عام جميع

كل من يصلح للخالق المذكور بخلاف المضاهاة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس والتي اراد يعذر مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد مؤدى مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحمل العذر للجمع على الوجه الاول كما يناسبه قوله على وجه يخصه ويليق به لكان اظهر فتامل **قوله** مطلق العين في اطلاق اطلاق المطلق على المشترك اللفظي بالنسبة الى معانيه لا على غير تامل **قوله** وح لا يتوجه الاعتراض قيل فيه بحث لان الاعتراض على قوله ومقبول بكل واحد منهما فتع صعوبة بملاحظة قوله لم احد بما يحط هذا القول وهذا الاعتراض اورده جليب اليمني على المصنف في حال الصياغة والجواب المصنف تفنن فان قلت عبارة الايضاح المذكور للناس في غير المضاهاة والبلاغة اقول مصلحة لم احد فيما يعني منهما ما يوجب تصحيح التعريف بهما ولا كالمشير الى الفرق بين كون المصنوع به هذا المتكلم هذا كلامه ومعنى هذه العبارة كما ترى ان تعريف اقسامها بهذا الوجه لم يكن منهيا من كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا كان التغيير مما فوض امر اطلاقاتهم واعتباراتهم كان منهيا من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب المصير الى جواب المصنف ان المراد من الناس المعهودون طلت المسافة بين عبارة الايضاح ان الامور التي ذكرها الناس في تعريفها وبلغت المصلا يصلح التعريف بها ولا يشير الى الفرق بين كون الموصوف به هذا المتكلم وبين ما يصح التعريف من اطلاقاتهم واستفاده الفرق من اعتباراتهم وان لم يفده عباراتهم المذكورة في صدد التعريف فلا اشكال **قوله** في المضاهاة الكائنة في المؤدى اشارة الى ان الظرف اعني في المؤدى مستقر صفة المضاهاة واعلم ان قدرا المتعلق بكثره مع تصريحهم في شرح المفتاح بان المعرف بلام الجنس كالعهد الذهني في حكم النكرة لان العكس وان اقتضى ذلك لكن الاستقراء لا يساعده بخلاف العهد الذهني ثم ان تقدير المعرف بالكسر من كلام الفاضل المحشي لما يدل عليه الظرف وتعيينه في مباحث الحمد على ان اسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت واللام

الموصوف صح

فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت
الفصاحة وان لم يكن لمعنى المصدر الا ان معناه الاصطلاحى هو المنوض فليكن
بهام في المؤنث فلم لم تلحقه التاء كذلك الاعتبار قلت ليس لكل معناه مطلقا بل باعتبار
اضافتها الى المؤنث فلا وجه لملاحظة كونها بمعنى المنوض قبل تعلق الظرف به كما لا يخفى و
اما ما ذكره الفاضل المحشى من تجويز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون كما
جوز عمل البناء فى قوله تعالى ابنك بنو الهم اذ تصور المحراب والحديث فى قوله تعالى
هل اتيك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ فلو اعليه ففيه ان المراد من تضمن معنى
الحصول والكون ان كان مجرد الاتصاف به ولو فى نفس الامر لم يكف فى العمل والا
جاز اعمال زيد ورجل فى الظرف وان كان الفهم من اعتبار نسبته الى محل موصوفه
فتلك النسبة امر لا له اللفظ بنفسه ولا بحالة واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية الثانى
ممنوعة كما سبق عليه والاول مسلم كما فى الامثلة المذكورة حيث نسب البناء الى
الهم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية عن النسبة الى الموصوف
لا بنفس اللفظ ولا بحالة مثل الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة المذكورة فليتامل
قوله ومحالها العيانى اللغوى اعالم بقبل ومحالها العيانى العرفى وان كان المراد ذلك ايضا
الى ان منشاء العيانى العرفى انسواء اللغة قوله حتى لو وجد فى الكلام شئ
اشارة الى ان المنع على السبب الكلى لاعلى رفع الاكاب الكلى ولهذا انتقل عن الشيخ
ازلوا عاد من قوله والعزابة ومحالها العيانى للان احسن قوله يوجب تقليما على
اللسان السهل بكسر الهاء وفتح الميم على صيغة المفعول وبتكسيته الى اصل المصدر
والاول هو المراد هنا قوله اللهيم بكسر الهاء وفتح الجاء المهملة وكسرها بنبت اسود
وفى تكملة الصحاح ان الرواية تركها بالعين المهملة بدل الهاء والجيم والحاء المهملة
والجيم وقيل انها فى الحميم بجاءين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين وانا لم

يذكر المصنف فى مثال التنافر ما هو فى النهاية لانه اذا ذكر الاد فى للاحتراز عنه فاموفى
النهاية يسعى ان يحترز عنه بالطريق الاولى بخلاف ما لو عكس وكذا فى العزابة قوله جمع
عذيره فى التخليص العذيرة اللفيفة من الشعر وقال اللحم الذى يقع على وجه الجراة
من معدم راسها عذيرة لانها عوذت اى تركت فطالت قوله والضمير عائد الى
الفرع فى البيت السابق وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو
النخلة المتعثكل وقد يروى عذاريا فالضمير راجع الى المحبوبة ثم الفرع الشعر التام السوادم
والمتن الظهر واسود صفة الفرع وكذا فاحم وهو شديد السواد كالفحم والاثيث الطويل
الكثير الاصول كذا فى الصحاح المتعثكل من آثت النبات باث اثالة اى كثر والتف
والقنو بكسر القاف وهى فيها تمتر العنقود فى الكرم والمتعثكل بمعنى كثير العثاكيل
بكسر العين صفة للقنو والعثكول بضم العين الشمراخ وهو ما عليه البسر
من عثيذ ان تعنو تعال تعثكل القنو اذا كثر شماريخه قوله الى العلى جمع العليا
بضم العين والقصر تانيث الاعلى قوله جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقيصة
بكسر العين وسكون القاف كريم ورحام صرح به فى الصحاح وقد يروى بدل الضمير
العقاص المذكور المذارى وهى جمع مذرى وهى خشبة ذات اطراف تذرى بها
الطعام وينقى الكدس والمراد بها فى البيت المشط وفى التعبير بالمذارى مبالغة لاخفى
قوله وهى الخصلة المجموعة من الشعر الخصل بالضم فالتخفيف وفى اساس البلاغة ومجمل
اللغة ان العقيصة خصلة تاخذ المراة من شعرها فتلويها ثم تعقدها حتى سمى اللواء
ثم ترسلها ثم سكون العين وفتحها لغة فى الشعر لكن الفتح اجود كذا فى التخليص قوله
يعنى ان ذوابه مسدوده على الراس بخيوط قال قلت يرد هذا ان نظم هذا البيت
قلت نظمهم فى الجامع مستشرات حضوصا واذا قراء على صيغة المفعول ونظم ايضا
من العقاص لان العقيصة شعرات عقاص وهو الخيط الذى يعقص به اطراف

الذوائب كذا في محل اللغو وقول الس المجموعة دون المجتمعة وشيوعا ما ذكر وما الجل العقاص
ان شعره على تغيير الى معى الغدائر للجدان سكت لاغير مظهر ان المراد الس غير محدود وصه سبعة
الى ملة اف م لا الى اربعة كما توهم قوله والغرض بيان كره السكوت ولهذا جمع الضمير
مع افراد الملبي والمرسل تنبيها على ان العقاص مع كثرتها كالشيء الواحد لتقارب بعضها
واحد من جهة كثرتها قوله وزعم بعضهم الى قوله لزال ذلك المعلل الزاع وهو الحلبي ي غ
حروف صح المشهور ان الحروف المهموسة عشرة يجمعها حثه شخص فسكت والمجهورة ما عداها وجمعها ظل قوم
رضن اذ غزا جند مطيع والشديدة ادك طبت والرخوة ما عدا ها وما بينهما
عدا حروف لم يرد عنا وهذه الحروف يسمى حروف المتوسط بين الرخوة والشديدة و
اقتضى صاحب المفتاح ان المجموعة هي الحروف المجموعة في قولك لما ذدك اترجم وظايب
ووجه الضبط مذكور في اول كتب المجاز في شرح المفتاح للشريف قوله وهو سهو
لان الواو المهملة في نحو لو كان منشأ النقل ما ذكرت لكان مستشرف الجيد فصلا
مع انك معترف بعدم نقله ولو منع عدم النقل فرضا مستشرف لكان ما ذكره الى الابطال
لاحرى كما يؤيد هذا في شرح الايضاح للشيخ اليمن الكفسارى اما لوجود النقل في مستشرف لان الواو
المهملة وان كانت مع المجهورة الان مجاورة القاف التي هي من حروف الزلاقة ازالت
النقل الى صوت توسط السين بين ما ذكر هذا وقد اجيب عن النظم بان مراد هذا القائل
ان النقل ناش من اجتماع الشين مع التاء والراء غير ان منشأ النقل هو اجتماع
هذه الحروف المخصوصة والحاكم انما ذلك هو الذوق لرشدك اليه قولا ولو فاك مستشرف لزال
ذلك النقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الواو الحروف المذكورة
بيان الواجب لا توصيف 2 كما لا يخفى على الذوق السليم واما المستفاد من ما ذكره السيد
المحقق قوله وحمل البعيد ما هو كخلاف الاضافة البعيد الى الضمير الراجع الى الملخرج
لعقيله ولهذا ادخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي عامل واحد لان
الطريق ان يقال كما في قولك رايت زيدا في المسجد وفي السوق عمرا الا ان قوله ومن
البعيدة عطف على قوله من العريب المجرح وما هو بخلاف قوله غير متناف ومثله
تتابع متابع ثم ان الضمير في قوله لخلاف راجع الى غير المتنافر ودليل ان قوله بلغ وفصل
مثال للتنافر لكن لا يكون هذا دليلا على الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس التنافر بسبب
تعذر المشي بل يكون دليلا على الجزء الثاني وهو ان ليس ذلك بسبب قرب المخرج بل دليل
الاول يستفاد من قوله بخلاف علم ليت وصرفيه بلا تنافر وهذا لكن القول بان كون اللام للعهد
وضيع غير متنافر قوله بلغ وقوله متناف وما لاح على السكاكي كمع اي اسرع في السير لا قوله
لانوصف انتفاء الكل هكذا وجدنا عباره الشرح في اكثر النسخ وفي بعضها انتفاء وصف
الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في النسخة الاولى عن قلم الناسخ للشرح او عن قلم
الشارح في النسخة التي وقعت في نظر الناسخ لكن يمكن ان يحمل الموصوف على ما ذكر بتقدير المضاف
اذ لا يلتزم عاقل كون فصاحة الكلم وصفا لجزء فصاحة الكلام فان قلت قوله في
الرد لا وصف لجزئها لو ان النسخة الاولى وان الشرح حمل كلام المؤيد على ما يبادر منها
ليس كلام على ما يتبادر منها اذ ليس كلام المؤيد على النسخة الاخرى ان فصاحة الكلمات
وصف لجزء فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام واما هو على النسخة الاولى حيث
اراد بها بالجزء نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام فانه لا يلزم من انتفاء فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة
الكلام صح ان يريد بالكل ملكة الفصاحة ليتم التعريب قلت مع قوله لا وصف لجزئها ان
ما ذكر من انه سيدا غايتما اذا كانت فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام خارجا عنه
التعريف ليست كذلك لان المؤيد ادعاه وبنى عليه العامل فتامل قوله لانه تم اي وقوع
متوحشا غير عربي في الكلام العربي واما تومم من ان الاستبرق فارسي والقسطاس
رومي والسكك هندية مع وقوع هذه الكلمات في القرآن ثم لجواز توافق اللغتين
كالصابون والتنور فعلم مما ذكر في هذا الموضع المنع من ضعف ما يفهم النقل عنه لجواز الاتفاق

والّا بعين لوقوع العجمي فيه والفق النماه على وجود العجمي في ابراهيم وفوح بادر الى التسليم
واشار الى ان عدم خروج الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية مع والى ان معنى
قولنا انزلناه قرانا عربيا عرف الاسلوب والنظم على ان الضمير في انا انزلناه قد رجع
الى السوره باعتبار كونها قرانا واطلاق القران على بعضه شايع ثم تنزل وسلم ان معنى
الاية عرفي المتن لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى ان ذلك باعتبار الاكثر الاغلب
فانه يجوز ان يوصف الكلام مجموعه بوصف اغلب اجزائه ولما كان مظنة ان يقال
توصيف الكلام بالفصاحة وصفه بذلك الاعتبار اردف دفعه بان العرف ظاهر الان الفصاحة
الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها في عدته ولما استشعر ان قوله
انما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام يعم المركب التام والمركب مطلقا واما
اشتراط فصاحتها في فصاحة عده من افراد الكلام مسماه باسم خاص كالسوره مثلا
فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليم آه وبهذا الاخير تم الكلام وسقط الاحتياج الى بيان خروج
السوره عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة في البطال الى بعض الاوهام وربما يتوهم
انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة منه كلمة فصيحة والكلام يشمل السوره بتمامها
بل القران فتوهم في توجيه المنع الاخير واما اشتراطهم الى قوله غير ثابت تم لكن الترجيح
على سبيل التنزل قوله مما يعود الى بشاعة الجهل او العجز لانه ان كان عالما بعدم
فصاحتها الى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم النقص وان لم يعلم او علم وقدر على ايراد
الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول والسفه في الثاني وهو ينافي الجهل ضد الجهل
على التقديرين واعترض عليه السوني بانا نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز ان
يختار غير الفصيح لكلمة لكون دلالته على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما
يطلع عليه قال وعورضته على انه فاسد لجواز ان يكون الفصيح اوعر فذلك مما
وتصديق للرسول عليه السلام والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود

كلمة غير فصيحة موجب لعدم البلاغة فلا يكون معجزا وهذا الجواب ليس بتمام لانه مبني على
ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا ورعايتها اه مع
ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة كلمة منها قوله
غير ظاهرة المتن تفسير للوحشية كما سيصرح به الشارح وغيره معنى لا ولهذا اتى بظاهرة
قوله ولان مألوفية الاستعمال اعاد النفي المستفاد من غير كما في قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين منبها على ان النفي متعلق بكل من المعطوف عليه لا بالمجموع من حيث
هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مألوفية الاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب
الخاص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين قوله على ذي حبة الحبة الجنون
كقوله تهام يا حبة والحبة الحبوب ايضا كما في قوله تعالى من الحبة والناس اجمعين وكلا المعنيين
جايز الارادة ههنا وفي بعض الروايات ذي حبة وهو المحفوظ في نسخ الصحاح وتصحيحها تصحيح
والمعنى اجتمعتم على اصحاكم بما فيه لدغة الحية قوله لحبت به مرة في الصحاح لحج الشي
بكسر الحاء ومعناه اي لزم وما في غيره يتعدى ولا يتعدى فالظرف على الاول اما
لغو والباء للتعدية او بمعنى في او مستقر حال من فاعل لحبت وعلى في الكاف زايدة في
المفعول ثم ان المراد بهجان المرة كونه مغيا عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب قوله
فوقت عليه الوتوب الطفرة وتعلق عليه بضمن معنى الاجتماع قوله فالفت من
الافلات وهو الزوج قوله ومعلة وصاحبا مرفوعا عطف على واضعا في البيت السابق
وهو ازمان ابدت واضعا مغبا اغبرا فاطرقا وطرقا ابرجا قيل ازمان اسم
امراة والفج بناء عدد ما بين الثنايا والرباعيات والاغر البهض والبرق
اللمعان والطرف العين والابرج بين الدرماء والحوريك وهو عظم العين وحسنها
منباطن والمقلة ماض العين مع سوادها وقد يستعمل في الحدقة قوله اي موافقا
اشارة الى تغيير مرجحا وهذا التغيير موافق لما في الصحاح واعتبر في الاساس

في غير المزج الاستقواس ايضا وربما يؤيد ذلك ما قال حسان بن ثابت في مدح رسول الله صلى الله عليه وآله يبعثون وعجاوس من بحت حاجب أزج مكسى النون من خط كاتب فان الشبيه بالنون المشوقة اي المكتوبة انما يحسن باعتبار الاستقواس وانت خبير بان هذا التاسداعي اجعل مكسى النون صفة كاشفة لا مقيدة للازج وللاصف للحاجب وما لجملة قوله فان الشبيه بالنون المشوقة انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس فتسلم الان اعتباره في الحاجب كاف ولا حاجة الى اعتباره في الازج كما لا يخفى

قوله اي كالسيف السرحي او كالسراج بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة ان قالوا ان باب فعل قد يحكى النسبة الشيء الى اصله كوتمته اي نسبته الى تيم فسرح يحتمل ان يكون منسوبا الى السرحي او السراج اي بالمد بدون التخريج بهذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على الشبه فاخذه منها بعيد وقد يخرج على ان فعل قد يحكى عن صيرورة فاعله كاصله كتوتس اي صار كالتوتس وعن صيرورة فاعل اصله كتوجرت المراة اي صارت عجوزة او عن صيرورة فاعله الاصلة كورق الشجر اي صار ذا ورق فسرح على الوجه الاول بمعنى الصار مثل السرحي او السراج وعلى الثاني الصار او هما على الشبه اي مثل احدهما وعلى الثالث الصار ذا سراج فهو محتمل للوجه الثاني ويرد على الوجوه الثلثة انه ينبغي ان يكون العبارة مسرحا على صيغة اسم الفاعل لان سرح على الثلثة لازم لا ينتقل منه اسم المفعول قوله وهذا اقرب من قولهم سرح وجهه الاستانة الى المعنى الثاني اي قوله كالسراج في البريق ووجه القرب ظاهر

قوله واما لم يجعل اسم مفعول منه حاصل السوال انهم لم يجعلوا مسرحا اسم مفعول من سرح الله وجهه لئلا يكون مما احتاج الى تخريج بعيد لم حتى يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعتبروا استعمال سرح على بهجة الاصل لكونه مولدا مستحدثا من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصلية لا المولدات

قوله لاحتمال انهم لم يعتبروا وقوله وان يكون هذا مولدا وجه واحد والثاني في موقع للاول ويؤيده انه رقم في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل الجواب الثاني اعني قوله على انه لا يبعد الخ ان سرح الله وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة بقيد اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد بان يكون معناه جعله كالسراج فلا يبعد جعل مسرح من عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد وقوله واما صاحب مجمل اللغة فراده على الجواب الثاني كما يدل عليه قوله الخ الا انهم المتمم قوله لان الغرابة حاصل الاعتراض ان الوحشية الخاصة من الغرابة لجواز ان يوجد لفظ غير عام المعنى والاستعمال عاريا عن تركيب يتنافى الطبع عنه فتعريف الغرابة بما ذكر تعريف بالاخص وهو غير جيد وان جوزه بعضهم واما عذره في قوله فان العرب يجوز ان يكون عدم عذره لكون العرب عبارة عن الكلام الصحيح فيتيسره راجع الى الغرابة بضم العرب بالتاويل المشهور واما قوله وهي بحسب قوم دون قوم فهو على الجواز اي بحسب اعتبار قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوحشية لانه قد يكون لفظ بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم آخر كما لا يخفى ولا كذلك الوحشية بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى كل ذوق سليم قوله بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد لتقرير وتاكيد لما سبق من عدم حسن التفسير المذكور وقوله الفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سابقا زايدا على الغرابة ليس عينها ولا داخلا فيها فلا يحسن تفسيرها بغاية ان الغرابة يلزم منها سلبها سلبه وليس المراد انه ينبغي ان يزاد في تعريف فصاحة المفرد قيد آخر وهو الخلوص عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا وبتكلف في الجواب بانه مبني على الاعراض عن الخصوص واداء العبارة او بان مراد المعترض انه كان هذا القيد غير داخل في القيود الثلثة ولا عينها والخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا يدخل ذكره في تعريفها حتى يرد عليه منع اعتباره فيه وان

وجوب ذكره انما لزم لو التزم كونه التعريف صداتاما او بانه لا يلزم مما ذكر المخصوص
المطلق لجواز ان يكون المذكور من وجه دون وجه تتحقق به المناسبة وهو ان قوله الوحشي لا يدل
على ان الغرابة اذا لم يكن بحيث الوحشية بالغير المذكور كانت محذرا بالفصاحة وقوله ان اريد
لا يدل على خلاف ذلك فليتامل قوله لان قوله آه حاصل الجواب اصح الشق الثاني
وهو ان المراد بالوحشي غير ما ذكره المعترض والبطال لادعاء عدم كونه مخلا بالفصاحة
قوله والتقارح جمع تقرح وهو الموضع الخالي عن الماء والكلاء قوله استعرت للالفاظ
التي لم يؤنس استعمالها بالوصف فانها في حكم مستعار بالوليد كما تقدم عدم فيستفاد من التعليق
هذا الكلام ان استعارة الوحشي لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الجنسية فيتم المقصود من العبارة
في الشرح التي رايتها استعرت والاظهر استعير بلفظ الذكر كما يدل عليه قوله منسوب
الى مهملات وهو ان المستعار هو الفاظ الشارح ليدل على اعتبار عدم الانس في الوحشية
واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزء المتبادر الوحشي والا لعند لزوم
عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار الملزوم في نفي لا يستلزم اعتبار اللازم فيه
والجواب ان اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس مستفادا من هذا الكلام المنقول بل من
كلامهم في موضع آخر كما مر ذكره لان ما ذكره مهملا كاف فيما قصد من ان الوحشي يطلق على
غير ما ذكره المعترض قوله والوحشي قسمان آه هذا يدل على ان الوحشي يطلق على
غير ما ذكر المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المقسم في الاقسام
فيلزم تداخل القسمين وان يقال سمعا لا يضر بقسم قوله وهو ان يكون مما يكون
غريب الاستعمال آه اما على حذف المضاف اي ذو ان يكون او قوله ان يكون تاول
بالمصدر والمصدر بمعنى الفاعل اي الكائن كذا قرروا به في قوله نعم وما كان هذا
القوان ان يغتر وقد تقدم لنا تتمة على هذه القاعدة في آخر المتنبي فليكن على ذكر منك
واعلم ان مورد القسمة في قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح

المتنبي

وهو غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال والوحشي الذي ذكره المعترض لان كلا من هذين القسمين
محل مع ان احد القسمين المذكورين قبيح وهو الغريب بل اعم منهما ولو قال الوحشي
قسمان ولم يقل هو قسمان لسلم ان مورد القسم المعنى الذي ذكر سابقا وهذا المعنى
الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال مطلق سواء بالنظر الى الاعراب المخلص
او بالنظر الى غير المخلص في مواضع عما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره حكم بانه محل بالفصاحة
مطلقا سواء يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب المخلص لان
المعترض حال الكلام فيما ينافيهم والدليل على عموم مورد القسمة ما ذكر جعل الغريب الحسن قسما
منه مع تصريحه بانه ليس بوحشي عندهم ثم ان المعنى العام غير مخل بالفصاحة على اطلاقه بل المخل
منه قسمان احدهما ما ذكر في التفصيل الذي نقله الشارح من القوم وهو القبيح في السمع
والثاني هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس المعنى من قوله والوحشي قسمان المخل

الشرنبث

فتدبر قوله فيما سبق وليس مثل شرنبث الغليظ البدين والرجلين ورعا
يوصف الاسد به وكذلك الشرنبث بضم الشين قال سيبويه الالف والنون تتعاوران
الاسم في نحو شرنبث وشرابث واسحنجر اي ارتفع والمحطرب مشاي استند
قال الوعبيده المحطرب المجتمع والقمطرت العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها قوله
وهي في النظم احسن منها الشرنبث قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب الحسن
والذي الغير ظاهر ان يقال يلزم ان يكون عرب القوان والحديث احسن في السمع المخل الجهل
اي افحم حججت اي قوت وكثرت قوله وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال
تفسير للوحشية شروع في المقصود ومورد قوله وان اريد بالوحشية وما ذكره سابقا كان توضيحا
لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير الوحشية فما فايدة توسيطها بين قلتم فايدة
التقسيم على تراد ف الغرابة والوحشية قوله فالم الف ودلان الفصاحة اما في باعتبار تركه
الدوران والدوران كما سبق وكره الدوران لا كما مع عدم الانس في الاستعمال قوله

وما موى حكمها اى حكم المودات وهذا القيد لادراج نحو سلوى بفتح الاول وعدم الادغام فى تفسير الخالص
اذ لولم يزد هذا القيد يلزم ان يكون سلوى فصيحا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط من
تتبع مفردات القاموس ولا صحاحى لعدم مضاعفته **قوله** كوجوب الاعلال فى نحو
قام عيسى للقانون على حذف المضاف اى كقانون وجوب الاعلال فى نحو قام وهو
ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا فى غير نحو غور وعور من العور للحسن
وهو ذهاب احدى العينين والاستحواذ الظفر والاقتدار وفى الصحاح استحوذ الشيطان
اى غلب قال الوزير هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصاب واستصوب
واما الهما وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعره من باب علم وجعد قطط اى شديد الجعودة
ورجل قطط الشعر بحذف ومثل قطط سرس فى قوله تعالى سررٍ موضونة وشرر فى قوله تعالى ترمى
بشررٍ كالقصر فكل الادغام فيهما لا يخل بالفصاحة والصابط الا يتم مما لو انعكس ان كانت
لعلة كرفع اللبس كما فى فك الادغام من ظلل وشبره واما الهما فهو غير مخل بالفصاحة وان كانت
مجرد التبوت عن الواضع كما فى ياجى فكه لك الا انى مخله كما فى اجلل ومثله **قوله** وال
وماء يعنى ان اصلهما اءل وماه بدليل اميل ومياه قلبت الهاء الفا على خلاف القياس
قوله وما شبهه ذلك من الشواذ فيقل لكن هذه الامثلة من الشواذ والشاذ يأتى على القياس
بالنظر الى السابق فى الاعتبار فلا يناقى جعلها مندرجة تحت القانون المتأخر فتدبر **قوله**
على الحق لغة لا يكون مصدرا به ولهذا اوقعه تفسيرا للحق لغة واغا احترز عن الغير الاول
لانه الاحتياج فيه الى الاستثناء المنسوخ الثانية فى اللغة **قوله** الحمد لله العلى الاجل البيت
للاجر عامة الواحد الفرد القديم الاول والمدبر دى غرد ذلك **قوله** القياس الاجل اورد
عليه ان عدم الادغام لا يكون ان يكون لضرورة الشعر واجيب بان اقصى ما يثبت به الجواز
وهو لا ينافى انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم لزوم الكلية الكثيرة الدور على السنة
العرب العربا لامن عدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا ترى ان استعمال الجر شئ جايز فقط

الا انه قليل الفصاحة فكذا الاستعمال الاجلل جايز فى الشعر كما ذكره سيبويه فى الكتاب الا ان
الاعراب الخلص يتحاشون منه استعمال امثاله كما تحاشون منه استعمال نكاء كاثم وافرنقعوا
قوله على فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر من الكراهة فى السمع من اشكال وهو ان كلام وكره
المصنف الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة الكلام
خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجى فغيه بصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره
وجده فى كلام الناس وبطل ما ذكره الشيخ فى وضع اعرف من عطلب العين وتقيس جواب المصنف
بان المراد بالناس المعهود ون فان اجيب بان التعريف على الوجه المذكور لم كره فى كلام
الناس بل وجده مع قيد مستدرك قلت لو سلم صحته فلا اقل من وجدان الكراهة كما لا يخفى
وقد نفاه ايضا والجواب انه لا يقطع من هذا الكلام ان المصنف وجد تعريفها فى كلام العرب
بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقاتهم واعتبارا تهم كما عرضه على علمى وزمانه او على تلامذته
بعد ما بين لهم ماخذه وهو قولنا الفصاحة عندهم لكون اللفظ جاريا على اقرما ذكر
فيما سبق وما ورد واعلم انه يمكن ان يراد قيد اخر فى التعريف وهو المخلوص عن الكراهة
فى السمع ومن كراهة التكرار لانها لجلان تكثره الدور فيما بينهم فيقبل ايرادهم فى كتابه وورده
تتميما للفايدة **قوله** على انه رجما يمنع مراد السكاكى بعدم الاحتياج الى ما ذكره المصنى ورفع اعرف من
حطب اليمن كما يشهد به السوق لاعدم الاحتياج الى ذلك مطلقا **قوله** لموافقة اسم السم
لغير الموضوع بعد اللام الاظهر فى العبارة ان يقال فوافقته لان الموضع موضع الاضمار والاظهر
لوضع المظهر موضعه فايده تعديد بانم كون الاسم مبارك الحوران يكون لا شتقاقه من العلو
والشرف على ما يشعر مدح اوذم والكينونة ما صدر باب لوم مثلا والاسم اللام **قوله** لانها
داخلة على المبتدا المفيد بالوضعية لم يرد به ما تحت مفهوم العزيز به اذ لم يذكر فى
تفسير الوضعية ما يدل عليه بل اراد صدق التعريف على الكرسى فى السمع لان البلغاء
حتى شون عن استعمال صدق عليه انه غير مانوس الاستعمال فيخرج عن تعريف

الفصاحة بعد الخلوص عن الغرابة لان فكذا الميتة فرد داخل تحت الغريب فلم يذكر الخلوص عنه
لانا نقول لكون ذكره لكونه داخلا في مفهوم فصاحة المفرد ودالتا لها كخلاف الخلوص
عن الكراهة في السمع وقد يقال لو سلم ان الخلوص عنهما معتبر في مفهومها فانما يلزم ذكره في
التعريف اذا كان حدا تاما واما اذا كان رسما ناقصا وذكر بعض الذاتيات دون بعض
ان قلت ينبغي ان يتعرض الى مهيئين الامرين حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور فساد
ارادة الدخول في مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر عند عدم الدخول فيه فاكتفى عنه عن
وانت خبير بان الثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة المفرد دون الآخر مشكل قوله لظهور
ان الوحشي اما ان يقبل تكلفا ما يريدان الذوق السليم كما مثل الوحشي وهو الذي يدعي استكراه
على الكراهة في السمع من شواهد القبيلين اي اما مشتمل على عدم طهور المعنى وعدم انس الاستعمال
فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة على الذوق ثم المقصود مهما كان كما يدل الدخول والافادة
امتنع الخلو وان جزم بعضهم بان الوحشي مثلا من قبيل الثاني وكيف لا وهو يفيد دد
بيان دخول الكراهة في السمع لمت الغريب وتسليم دخول الوحشي في القسم الاول لا يلائم قال
قلت كلام الخ يدل على ان الكراهة في السمع مخل بالفصاحة على تقدير دخولها في كلا القبيلين
والحال ان مقابل ما كان للمخل يدل على ان ما كان ليس من قبيل الوحشي غير الغليظ و
قد قال الوحشي قسمان والقسم المعاب باستعماله وهو الوحشي الغليظ علمت قد بهنا لك
ان الوحشي لمة اقسام قسم منها معاب باستعماله وان ليس المراد حصر الوحشي في
القسمين قوله الاول لان ان ادت الى النقل قد يناقش فيه بان الكراهة في السمع ليست
مؤدية الى النقل بل الامر بالعكس فحق العبارة ان يقول انها تنافي عن النقل قوله
وضعف هذين الوجهين ظاما الاول فلان عدم التأدي الى النقل لا يوجب عدم الاخلال
بالفصاحة لجواز ان يكون العضي كما احترز واعن الالفاظ المتنافرة عن
التنافر احترزوا عن الالفاظ الكريهة عن السمع وهذا في مناسب للاخلال والاظهر

فلان

فلانه قد اورد النظر في المتن ينبغي ان يكون على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ
من الاصوات ولو تم فالقول بان اللفظ صوت بعد عد مخرج من مخارج الحروف مشهور
بين الادباء ولا يلتفتون الى التدقيق الفلسفي قوله راجعة الى النغم المعبر بفتحتين
جمع نغمة وهو الصوت لذ فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في
الصحاح قوله فلم من لفظ فصيح الخ فيلزم من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون التعريف جامعا
لافراد هذا اللفظ مع كونه فصيحا قوله كلفظ ضئيل من ضأر يضئر ضئرا اي ظلم واصله
ضئيل كطويل ان كسر الهاء لسلم الياء كما فصل في بيض فاعرفه على بالكسر لم يأت وصفا
قوله ودشر هي ضبوطة شدها الواح السفينة وقيل هي المسامير واحدها دسار
الدسر الدفع وانما سميت المسامير دسرا لانه يدفع بها ما قد السفينة قوله وفيه
بحث لانه قد يعرض الخ والجواب ان هذا القائل يقصد الفرار عن استعمال القرآن على غير الفصيح
والا فحق انه كما يجب تنزيه القرآن عن غير الفصيح يجب تنزيه عن الكراهة في السمع كما لا يخفى
على المنصف هذا وقد تدقق لسعد من البحث الذي اورده الخ اعترض على المصنف بانه يلزم
ان لا يكون تعريف الفصاحة جامعا لان ما لا يكون خاليا عن الغرابة مثلا لكن عرض لها
منع اخلال غرابته بفصاحة فصيح مع عدم صدق الفصيح عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف
خلوه عن الغرابة التي تكون سببا للعي وبهذا سائر القيود فح يندفع الاعتراض بهذا وقد
اورد على الخ اورد فيما سبق ان قرب المخرج ليس سببا للتنافر لوقوعه في القرآن
وفيما سيأتي ان مجرد الجمع بين الهاء والهاء في احد وكراهة التكرار وتتابع الاضافات
لا يخلان بالفصاحة لوقوعها في القرآن مثل فسبحه وسل ونفسه وسل ونفس وما سواها فالجواب
ان هذه الامور ليست مخلة بالفصاحة لوقوعها في القرآن لانا نقول لا نسلم وقوعها في القرآن لاجل هذه الامور من
اسباب الاخلال ويستطلع على جوابه [illegible] قوله كما سبجي في الحاشية من ان كل
مقام مقال لا يحسن فيه غيره ومصداقه ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية من ان

التي قد تكون غير فصيحة صلة امر مجعلة فصيحة كقولهم الم تر الى كيف فعل سدى الله الخلق ثم
يعيده فان العصيح بدأ أبيد أبل لا يكاد يسمع ابدا قال الله تعالى كما بدأكم تعودون لكن
العصيح يبدأ ومنا لا حاجة من التناسب مع قوله يعيده قوله حال من الضمير في خلوصه
فصيح
فتكون مبينة لهيئة العامل وقد النفس الخلوص ههنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد فان
قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في
الحال وذيها واحد فكيف ظرفا لنوامع تقريرهم بان اللغو لا تقع حالا ولا خبرا والجملة
قلت اطلاق الحال على لفظ مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان
الحال في الحقيقة متعلقة معه قوله واخر به عن كون زيد اجمل مع اعترض عليه بانه يصدق
على مثل صمم صمم حيدري وهذه دسر وكيف بيدي الله الخلق انه خالص عن الامور المذلة حاكم
كون كلماته فصيحة لان كل واحد من هذه المذلة كلام لا حالات حال فصاحة لكلماته كما
اذا عرض مانع السببية مثلا اذا ضم الى الاجزاء بعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم
يعرض فان ذات الكلام واحدة في الحالين فيصدق على حاله تعريف فصاحة الكلام
على لفظ وبعد قولهم الكريم من يسخو في حال مكنته فانه صادق على الفقير الذي لا مكنة له لكن
لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يسخو وجوابه ان مبنى توجيه الشرح على رجوع القيد الى النفي
كما اشير اليه فيما سبق وطريقه كما خرج به في شرحه للمفتاح ان تعتبر النفي اولا ثم يقيد
ههنا بعبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة اولا ثم تعتبر بالظرف فيكون المعنى فصاحة
الكلام ان ينتفي الامور المذلة والحال ان فصاحة كلماته يقارن ذلك الانتفاء ويحصل
ذلك الانتفاء البتة بها وهذا لا يصدق على قولك كيف بيدي الله الخلق قطعا اذ ليس
فيه فصاحة كلماته لانتفاء الامور المذلة عنه لتحقق القيد الذي فيه دون الاول وبالجملة
منشأ الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد كما في قولك يسخو مع المكنة ومنشاء الارجاء
عكسه وصرح الشيخ المحقق في شرح المفتاح بالتعويل في ذلك على القرائن قوله ولا يجوز

ان يكون حالا من الكلمات لما لا ظهر في الرد ان نفي القيد مع اعني فصاحتها قيد للنفي
وهو التنافر لانه العامل في ذي الحال وهو الكلمات فيلزم من قبيل ما دخل النفي
على الكلام فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة ولم اجد لها تقريبا و
يلزم المغايرة في فصاحة الكلمات انتفاء وفصاحة الكلمات مع وجود التنافر لانتفاء
التنافر مع وجوده وهو عكس كلي للمقصد ولما سيتنزل عن ذلك قلا اقل من ان تصدق التعريف
على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات فما ذكره ههنا من انه يلزم ان
يكون الكلام الغير الفصيح بشاذة كانت ام لا فصيحا مبني على النزل او على ان ثبوت
اصل الفعل فيما لتوجه النفي الى القيد اكثري كما نبهت عليه فيما سبق ثم ما ذكره من
انه لا يلزم من التعويل على التنافر مع فصاحة الكلمات مخل بفصاحة الكلام على الاطلاق
التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة
فرد وجود لما ذكره الشيخ في الحواشي من ان الاولوية على الاطلاق ممنوعة اذ في كل من الاول
والثالث وجود مشترط وفقد مشترط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعا
هذا وكيف قوله مع فصاحتها صفة لمصدر محذوف عليه المخلوص اي فصاحة الكلام خلوصه
عن الامور المذلة خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته وهو قريب من الاول المختار والله اعلم
قوله المشتهر فعال من مضعف اصحاله الاشتهار كجبي لازما ومتعديا في الصحاح والديوان
لفلان فضيلة اشتهر بها الناس فالمشتهر على وزن الفاعل او المفعول قوله لفظا ومعنى
اراد بالمعنى ما قابل اللفظ كالكاف او غيره فيتناول الاضمار قبل الذكر معنى وحكما
وكما يراد بالمعنى ما قابل اللفظ والحكم ومنه قال في المختصر لفظا ومعنى وحكما قوله
لئلا يفصل بان على المراد بالعامل هو المقدم على المفعول به لقرينة السوق فالام
للعهد وابن حي بسكون الياء وتحقيقها كما في الامام ابو الفتح عثمان بن جني ونقل عن
سيبويه ان حي معرب كقي وليس الياء فيه للنسبة كما ذكره الدماميني في شرح المغني

واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب الاخفش فى المسئلة وواققه ابن مالك فى شرح التسهيل ومن ههنا ذهب بعضهم الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفهم مستندا بان الشيخ قدوة فى هذا الفن وهو المرجع فى امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا قوله جزى ربه عنى عمرا ههنا للبدل كما ذكره ابن مسلم فى قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا والعاديات جمع عاد من غوى الكلب يغوى غواء اى صاح وقد يروى العاديات وهى ايضا جمع العادى وهو العدو قوله وقد فعل اى فعل ما ذكر واجاب عما قيل المقصد منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا تمامت رغبته فى حصول امر مكن تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا قوله اتى اليد للكيل صاعا بصاع قيل الضمير فى ادى راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفى اليد راجع الى المصنف وقيل الضمير فى ادى راجع الى مصنف فى اليد راجع الى كل واحد منهم ونظيره قوله تعالى وان لكم فى الانعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه راجع الى الانعام او نقول لما سمى لفظ افعال للمفرد ولهذا يحمى فى كثير من المواضع وصف المفرد به بحوبرمه اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ويقبل التكسير انا عيم والتصغير نحو انيعام هذا وقوله صاعا بصاع كطحن حال من حمير ادى والاصل مقابلا صاعا بصاع ثم طرح مقابلا واقيم صاعا مقامه ثم الحال لست هى صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع لان معنى المنوب عنه كيل هذا المجموع كما ذكره صاحب الافليد فى كلمته فاه الى فى وفى مجمع الامثال جزاه كيل الصاع بالصاع اى كافاه احسانه بمثله واساءته بمثلها قوله اى رب الجزاء ليس الرد مبنيا على تقدير المصدر كما ظنه الشيخ فى شرح اللب ورده بل على ان المصدر موجود فى ضمن الفعل هذا ويمكن ان يقال الضمير فى ربه راجع الى المتكلم على طريقة الالتفات عند السكاكى كما فى قول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد قوله عن كبر عمرا ههنا بعيد عن كون ما بعد عن سببا لما قبلها كما

فى نحو

فى قولك

فى قولك عدلت هذا عن امرك وكقوله ان يكن عنى بعد كما قيل فى قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اى جزى بنوه ابا الغيلان بعد كبره والغرض ذم ابناء الى الغيلان لعدم رعايتهم حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى سوء الجزاء كان الوقت والبوا لفصل واستدلالها عينى ملابسة وملازمة وما فى قوله تعالى وما يجزى مصدر ربه وسنمار رجل رومى بنى الخورنق التى نظير الكوفة لنعمان بن امرء القيس فلما اتمها القاها من اعلاها فخر ميتا فلا يبنى مثلها بالغرة وفى مجمع الامثال هو الذى بنى لهم الحجر بن الحلاج فلما اتمه قال له اجمع لنورا حكمته قال انى لا عرف حجرا لو نزع لانقض الكل فسأله عن الحجر فاراه فدفعه اجمع من الاطم فخر ميتا والعدول الى صيغة المضارع فى كما يجزى السمار لذلك الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة ويجوز انه من قبيل المجاز قوله الا البيت شعرى المبتدء خبر لبيت محذوف وجوبا لوجود شرط الحذف وهو قيام الجملة الاستفهامية التى هى مسند مقول شعرى مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت على حاصل محاورة هذا السؤال واما الجملة فى قولك شككت بل رينة قائم فقيل منصوب بنزع الخافض اى شككت فيه اى فى جواب هذا السؤال قوله على ما جر بالجيم والراء المهملة قيل من الجريرة وهى الجناية ولكن ان يكون من الجر وقد يروى بالخاء المهملة والزاى المعجمة من الحز وهو القطع قوله فى ذلك اى على ما ذكر والضمير يجوز ههنا رجوعه الى الضمير المصدر المدلول عليه وهو اللوم او الى الثلاث عن على سنن الاستقامة لان مقتال عمرو قوم زهير فكان الذوق السليم يلوم من هذا البيت كونه ناصرا لقومه ولومهم على ادراك ثورة ولعل زهيرا عنى عمرو الشاعر والله اعلم قوله وليس قريب قبر حرب ذكر فى عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على قبر حرب امية فمات فقال ذلك الجن هذا البيت والواو فى وليس يحتمل ان يكون للحال والا يكون للعطف ثم ان الترتيب بحسب التاريخ والاضافة لفظية ولكن اضافة المصدر

معنوه فما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او يقول قرب ظرف خبر ليس كما يأتي قريبا
او الكلام محمول على الغلط كما صرح به السكاكي في قوله يكون مزاجها عسل وماء وعلى التقادير
لا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني خبر ليس معرفا بلام الجنس
الى المضاف الى العلم وهو حرب المسند اليه اعني اسمه نكره ثم ظاهر البيت جزء معناه يا سعد
وتحسن على ان يجعل قبره كذلك ووضع المظاهر في قوله قرب قبر مع ان الاظهر ان يقول قبره
لزيادة التمكن ولا يقتدر ص
ولا اي قول ابي تمام من قصيدة منها الى ممدوحه وهو ابو الغيث
موسى بن ابراهيم الرافعي اذ قد انتهى جماعة بانه قد مجاه قعابته بذلك فقال الوتمام
القصده معتذرا ومتبرما لنسب اليه وما قبل البيت المذكور اعندك يا ابن حمدان ان
تطرد الكرى لعسك عن طرف امرء صادق الود ابلس بجن القول من لو مجونه اذن
لمجانى عنه معروفه عندي **ولا** والواو لحال الظاهر الاولى ان يجعل للعطف على
المستكن في امدحه اتى لوجود الفصل على غط قوله لقد اسكن بانت وزوجك الجنة وذلك
لان حاليه وحدي وان اقتضى في الجملة ان يكون مقابله كذلك الا ان الدلالة على مشاركة
الورى في المدح مقصد في المقام وعلى الحالية لا يفهم ذلك فلا يخفى ولو يدبره رواية نهاية
الايجاز جميعا بل معنى فان قلت العطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر محمودا وسببا لمدح
الورى اياه وفيه من القصور في شكر المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسبب في باب الشرط
عند النحاة الاقتضاء في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مقتضيا الى مدح الورى بان يشرع
في عد الاوصاف الجميلة ويوافقه في ذلك الوجه صار المجلس ولا يلزم من هذا الوقف
اشاره ص مدح الورى على مدوحه ليست يلزم من انتفائه لجواز ان يكون لسبب اخر كما يشير اليه
في كتب لو فلا يلزم محذور فان قلت فما فائدة في معنى على تعبير العطف قلت الدلالة
على عدم تراقي مدحهم عن مدوحه وانه معنى مقصود في المقام فان قلت الا لو دى
العطف على اتحاد الشرط والجزاء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزاء على

فيما قلت بعتبر العطف اولا تم التعليق بالشرط **ولا** وفي اذا استعمال ص ردعلى الزوزني
حيث رجح ان الواو لا على الشك ووجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الابهام المذكور
انما يكون باعتباره في جانب المدح ثم في اختيار شيء في جانب المدح وهو سور للاتصال
الكلي واختيار اذا المفيد للاتصال الجزئي في جانب اللوم لطافة لا تخفى **ولا** مما عابه
الصاحب وابو اسمعيل بن عباد وصحب بن العبيدي وزارته وتوفي لاثنا عشر بقين من
الاول ابن لوبه ولعمت الصاحب الكافي وقد كان هو ستاذ الشيخ عبد القاهر وكتب
الشيخ سحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما اقرانه الا انه فاق عليه
الصابي في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كاتب وابن العميد والصابي كالوزير ويراد
وبين الثلثين لون بعيد هذا وقد اجيب عن تعييبه بانه اذا اجاز استعمال اذا
في موضع ان للغرض المذكور علم لا يجوز استعمال اللوم في مقام المجون اشاره الى
ان المدح لا يتصور فيه المجون واللوم ولا يسخف قطعا حتى اذا تركت مدحه فغايته ما
يتصور في ستار اللوم واذا لمته لا يسار كني احد في لومه ففيه من المبالغة ورعاية
الادب ما لا يخفى **ولا** لابن الماء والهاء من التنافر بين خصوصيه مذهب الرضي
والمنفي فيما سبق حصول التنافر من نفس المجرح لا وجوده في صوره قرب المجرح حتى
يتأتى كلامه كيف وقد صرح هناك بان ما عده الذوق الصحيح سببا متعسر النطق
لو متنافرا سواء كان من قرب المجرح او بعده او غير ذلك وصرح بان المجرح من التنافر
مع ان فيه قرب المجرح على ان المذكور فيما سبق ليس علة مستلزمة للتنافر والمخل بالفصاحة
ترسك الية استدلاله على هذا المعنى المدعى لوجوب الغوب مع عدم التنافر في الجملة
وفي لم اعهد ونحوها فانه انما تفيد عدم كونه علة تامة له لا عدم دخله فافهم **ولا**
ولم يرد ان محمدا ممدوح عرضي فان مثله واقع في التنزيل فان قلت كون ان بطرو
هناك يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا اعتراف بان العلة المستلزمة لعدم الفصاحة
التامة ص
اي الوزير
في مصل سببا وبعيد ١٢

بالمعنى المذكور ص
غير فصيح ان حصل عدم الفصاحة
من تكريره كما جاز حصوله من
لفظ مدحه ص

هو الجمع بين الحاء والهاء مع عدم ما يمنع السببية للحد الجمع بينهما وهو الذي استدل الشيخ
على انه غير محل بالفصاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون محدد امدحة مع انعدام مانع
السببية قلت لم يدع الشيخ اللزوم المذكور بل ان الامر كذلك في نفس الامر والحاكم هو الذوق

قوله نافر كل الحاء فراورد عليه انه مثال لما هو دون المتنافر في التنافر على ما سبق
فكيف يقال انه نافر كل التنافر واجيب بانه كلام وقع في المحاورة فحمل على المبالغة ويجاز ان
المراد به التنافر الكامل كما في قولك زيد هو الرجل ولا يلزم ان لا يكون فوقه متناهر
وقد يقال المراد بالتنافر ههنا هو النفرة اللغوي الاصطلاحي والتعبير عنها للدلالة
على الكمال لان الفعل اذا اشتارك فيه الفاعلان يحمل كاملا قوله وفي الكاف حروف
منها الا انه لم يحصل التنافر من حروف كلمة واحدة ولهذا لم يعده في تنافر الحروف ثم المراد
من الحروف مجموع الحائين والهاءين وفي عد الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب
قوله مجموع مستعمل هكذا في اصل هذا نظير لتنافر الالفاظ وتنابيها لتنافر المعاني وتنابيها لا تشكل
ولا يخفى بعده قوله اعلم كل ما بالبلاغة ليس المراد انه محل بالبلاغة البتة كيف ولو جعلت
تلك الامور في مقام مقتضيه لم يمكن محلا بها قطعا مثل اذا ذكرت في مقام لا يقتضيها
والبادي اسنادا ولا قوله ما نسبه الى الخاص قوله اي كون الكلام معقدا دفع لما يورد
على الحصر من ان التعريف المذكور يعرف للمعقد لا للتعقيد وهذا الدفع اقرب
من القول بان الاطلاق اصطلاحي لا لغوي بان هذا من باب الميل الى المعنى المقتضى حمل
الكلام كحيث لا يكون كذا واعا تسامح بناء على ظهور المراد قوله على ان المصدر من المبني
للمفعول مما بحث شريف ذكره السيد المحقق في تغيير الفاتحة بسبق ان بينه وبين
صيغ المصادر تسبعمل اما في اصل النسبة ويسمى مصدرا واما في الهيئة الى صلة
منها للمتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة المتحرك الى صلة من الحركة ويسمى الى هذا
بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقاعدية من الحركة والقيام

والمدلول على والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم وما عتباره يناسب
اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول
يعنون بهما البيتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا لكان كل مصدر متعد
ضرورة ولا قائل بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في
لازم معناه قوله او تاخير فعل المراد تعديم اللفظ عن محله الاصلي الذي تقتضيه تركيب
المعاني وتاخيره عن ذلك المحل وحالا يجتمعان قطعا فلذا صح جعلهما مغنيا عن الاخر بناء على
ان التاخير من لوازم التقديم قوله فان سبب التعقيد كون الكلام اصيغ به
الامور سبب التعقيد اطلق الحال عليه مع شيوع كل منها واطلاق الحال على ما يشبه
عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله الحال جاريا على التعريف بيانا للسبب الغالب
فوجه بالكلام المتم فيوظيه لا سيجيء من قوله فهذا التقديم شايع في الاستعمال لكنه اوجب
زيادة في المحسنات التعقيد وفيه رد لما عترض الزوزني حيث قال الافضل في تقديم
المستثنى منه اذ جوزه النحويون بلا خلاف منهم ووجه الرد قوله ويكون ان يكون
التعقيد معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يكون ان يكون حاصلا من
اجتماع امور ويكون ان يكون حاصلا ببعض منها قوله فذكر ضعف التاليف لما وقع في
الخاص الى بان ذكره احد الامرين من ضعف التاليف والتعقيد اللفظي يغني عن الاخر وما سبق
كان قوطيه لهذا الدفع واعلم ان يعترض لعدم اقتداء وذكر التعقيد اللفظي عند ذكر ضعف التاليف
لتوضيح فساده وضوحا اغنى عن التعرض لكن فان قولك حاوي احد الامرين مشتمل على
التاكيد وهو الاول قوله والا فالحاء البدل لا لما ذكره ابن الحاجب في الايضاح من انه
لو نصب على الاستثناء يلزم الاشكال في عامله بخلاف ما لو جعل بدلا لان الاشكال
والاضطراب في عامله لنا لا نسلم ذلك بل لقصد التطابق بينه وبين
المستثنى منه في الاعراب مع امكانه ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه ولان البدل

متعه في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضله **قوله** لوجب قلعاني المعنى
اي اصطبارا على عنى الخ انه قال لان الغرض بني ان غايته احد وتقاربه وهذا الغير
بغي ان يكون الحمائل لم حيا تقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر مدافع لاقتضائه وجود
الحمائل والمعارب مع عدمه وبصير الى ان نقول هذا السبب بناء على عدم الحكوم عليه
وكفى بهذا قتعام كلامه وهذا مبني على ان المقاربة عين الحمائل كما لا يخفى ورعايتا فتش
فيه بان المعاربة عين التي ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا فلق في التوجيهين لصحة نفي
المقاربة عن الحمائل وعكسه وكجاب بان الاستثناء لا يصح لاقتضائه ان يكون الحمائل مقاربا
ومقاربا وعورضا على انه لا استبعاد في ان المقصد نفي الحمائل للممدوح ونفي الحمائل عن المعاربة
وعكسه لا يفيد من هذا المقصد شيئا هذا وقد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة عين الحمائل
بان انتفاء وصف المحمول ههنا اعني الحمي المعارب يستلزم لانتفاء الموضوع وهو الحمائل
ففيه نفي للملزوم بنفي لازمه وهو بالغ كما اشير اليه في قوله تعالى ما كان لله ان يتخذ من ولد
فتفكر فانه من باب المبالغة فتدبر **قوله** ففيه فصل بين البدل والمبدل منه يعني فيه
سببا آخر للتعقيد غير ما ذكر **قوله** تخلل في النقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن المتكلم
ليناسب قوله تخلل في النظم للتعليل بقوله وذلك التخلل يكون لايراد اللوازم مع ان الامر
بالعكس باعتبار معنى الظهور اي بظهور ذلك التخلل لا يراد المذكور وكحور ان يراد ذهن السامع
فتعليل عدم ظهور الدلالة مع ان الامر ايضا بالعكس باعتبار المذكور بعيد وان يراد الاعم
من كل منهما ذلك كان محل قوله في النقال الذهن على حاصل المضاف اي في طريق انتقال ذهن
واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون الخلل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهذا
مما لا يجوز ان يكون تاليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة على التاليف على وجه لا تعقيد فيه
ولا خلل لاغراض تعلق بذلك كما تمتاز الافهام والتعمية على العوام وكخو ذلك والجواب ان
قصد التعقيد والالغاز بالكلام الموضوع للافادة بعد تسليمه في عرف الذهن عند البلغاء و

ولهذا صرحوا بان شيئا من المعميات ليس بفصيح واقتصروا في تعريف البيان على ذكر الوضوح
بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فتامل **قوله** لارادة اللوازم
البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام في الموضعين
بحمولا على ما ذهب اليه الائمة الاصول حيث لا يفيد الاستغراق ولا اقل يلزم تعدد اللوازم بتعدد
والوسايط في كل مادة ووصف الوسايط بالكثرة بالنظر الى المواد وان يكون
باقيا على معناه بان يراد بعض الجمع بالجمع الذي هو غير الآحاد فان جوز ان لا يكون
ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع
القوم دوابهم يكون المراد منه ان كل واحد منهم باع ما في الدابة سواء كانت واحدة
او متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن المحذور بالكلية اذ لا يلزم ان يوجد اللازم
والواسط في كل مادة وان لم يجز فكذلك لانه ح يكون اخذا بالاقل كما في قولهم الكلام
ما لفظ كلتين بالاسناد على انه اذا علم من البيان المذكور وجود التعقيد في ايراد لازم واحد
مفتقر الى واسط واحدة مع خفاء القرينة بلان نوصد في ايراد اكثر من ذلك مع
خفائها اولى وكذا فيما قصد باللفظ ليس من لوازم معناه في الكلام تنبيه بالاولى
على الاعلى وان قلت اذا اورد لازم واحد غير مختص مفتقر الى واسط مع خفاء
العلاقة بينه وبين الملزوم ليحصل التعقيد ولا تعقيد في الكلام قلت عدم العرض
للذرة مثلا بني في قولهم وذلك لارادة اللوازم البعيدة كحت وهو ان هذا الا
بلا يريد مبالغة فان الانتقال في المجاز والكناية عنده انما هو من الملزوم الى اللازم
والعرف باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي دون النية فلا يلتفت لمذهبه
ان قول لارادة الملزومات البعيدة فليتامل **قوله** سأطلب بعد الدار عنكم لتعلموا
في اختيار العارة الدالة على الاستقبال وضعفا في السين لانه على ان البعد وان
كان كميلا الى القرب الذي هو المقصد الاقصى للعاشق الا انه من حيث انه بعد في نفسه

عمم
اقسام الاحاد بالاحاد

في الاول ص

خليق بان يسوق طليه ولمثل هذه الكلمة اضافة البعد الى الدار والثوب الى ذات الحلى طلبه
قوله وهو الرواية الصحيح لثبوته بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت
هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع قوله مما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن الكآبة
سوء الحال من الاسف على الحزن وتركيب الرحل بكاب البعير كعلم كآبة وكآبة مثل أرآمه
ورآمة قوله ابكاني الدهر ويارب مما يمر بي البيت ابكاني الدهر مما يسخطني وما هو
قلما تشرفني مايرضني والباء في قوله بما يرضني بمعنى الكلام لاما والمتكلم بان يكون قبلها نون
الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو انزلني الدهر على حكم من شاء عالي الى فخفض
قوله لكنه اصطلى الكآبة لحسبه ان كل حسبة جرت عاده البلغاء في التجوز منها
دايما كاعن الجود الى بخلها بالدموع اوان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع
علاقة مصححة كاعتنائي بعدم البكاء مطلقا وعنائي بالسرور محل ليس بمعمول للاول غير معمول
حتى يرد عليه انه لاستراط النقل في احاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه
يمنع الاذهان عن الانتقال لغت هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبروا المانع في جنسهم
ما لم مطلق واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فجوز الانتقال عنه الى مجاز فيه المجوز المعتبر
ايا ما كان كذا في فصول البدايع وبهذا يتحقق ظهور وجه كلمة ان شاء وان جعل من
استعمال المقيد في المطلق لا لقصد قوله حالي اراده البكاء هذا مفهوم منها اراده النحل
و المذكور في الصحاح ان العبس الجود حالا دمع لها مطلق قوله قال الحماسي البيت الحماسي
منسوب الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد هنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام
ابي تمام حبيب ابن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين استشهدوا باكلامهم فاذا
قيل هذا البيت حماسي يراد انه مذكور في الحماسة ولكل الكتب واذا اطلق الحماسي فالمراد
به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لابي عطاء السندي من
ابن بيكره وهو الذي اجرا بانه على ان يكون خاتمة شعره ولا سعد له كتاب ولا لخرج

الندى

شيء من مت المال الا باذنه فاستنع الامام فامر بحلقه وضربه فقال دعوني حتى اشار
اخواني فامر بتخليته فركب بطيه وهرب الى مكة قوله مجاري دمعها اي مدمعها الجاري
واضافة اليوم الى واسط وهو بلد للسوء ضيع وباقي المعنى ظ قوله منها باستعمال
المقيد محل عليه فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد اللازم البعيد وارادة الملزوم الا
مرتبة الاولى ايراد الملزوم وهو المقيد وارادة اللازم وهو المطلق وقد يجاب بحمل
اللوازم فيما مر على التغليب وبان البيت مثال لمطلق الحمل في الانتقال لا للحمل في
الانتقال من اللازم الى الملزوم قوله ثم كنى به عن المرة او ورد عليه ان الصواب
بدل المرة بالسرور لان المسرة مصدر فتعدية البيت بقي سره مسره واما المسرور
فقد يحمل لانا نجد كما يشهد به منع كتب اللغة واصيب بان المرة ههنا مصدر
سر مبنيا للمفعول وبان المعنى ان الجود كناية عن مسرة شخص قام به هذا الجود وبان
المراد بالمسرة اثره مجازا عن الفرح والسرور قوله لظهور ان الذهن لا ينتقل الى
هذا السهولة وهذا بخلاف الايهام الذي عد من المحسنات المندرجة للكلام البليغ لانه انما
يعد محسنا عند وصوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت لان المراجع الاول
وان دل على ان المراد بالجود السرور لكن شهرة استعماله في الحزن يعارضها كما سبق
بخصصه والاعتراض بان سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والا لم يجز في
اكثر الكنايات المعتبرة عند القوم مع جواز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار لان صعوبة
الانتقال في تلك الكنايات ان ادرت الى المعضد فلا يتم اعتبارها عند هم كيف و
قد صرحوا بان الملحوظ عندهم معتبر عندهم لاستلزامها عندهم التعقيد ولهذا لم
يذكروا مثل الكنايات والمعاريض مما يحمل الى السامع انه فهم من سياق اللفظ قبل ان يحمل
اليه كذا اعلم صنعة علم البيان فاغتنم في تحصيله ودعه والكثر ما يتعلق في الاطلال
قال ابن سعد فاحبالهم وعصيتهم يحيل اليه من سحر هم انها تسعى اي تحيل الى المرء

صح جميع ما في الحاشية من قوله ومن ثم قال الى قوله ومن ثم قال
وزيد بعد قوله ومن ثم قال الى قوله ومن ثم قال
ان الكلام في الكناية لا في التعريض
عند قوله ومن ثم قال الى قوله ومن ثم قال
ان الكلام في الكناية لا في التعريض
منه لزيد بخط والده
والاصيب بان جميع ما ذكر من الاستعارة ونحوها
لا يسلم ان جميع طرق الانتقال بالالتزام
ما لم تكن اوضح من الكناية
66

منه بكايدهم اشارة الى سرور مضطرب وقوله الحال مع ان جعل ظرفا لغوا للتخيل
كما هو الظاهر وصح ان يرجع الى المغنى الكنائى كما فى قمه ووجه مصدر من المبنى للمفعول ويدل
منه الخبر فانه بدل اشتمال وقوله حاق اللفظ جزاء وان مع ساعده محذوف محل
الرفع اقحمت مقام المسند اليه للتخييل وان جعل مستقرا فى موضع الحالى فالضمران
للسامع وفيه فعل وفعل وتعدد الكلام الى المتكلم حال كون كلامه ماضيا الى السامع
كما ان فهم المعنى من حاق اللفظ اى وسطه والمراد انه فهم قبل تمام الكلام قوله
واما الكلام الذى لم اجد جوابه فالحق ان هذا انما يتم اذا كان الكلام معنى بان واما
اذا لم يكن فلا قوله فبعد هذا الطلب بعد اورد عليه ان البعد والعراق ان كانا
حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا فالوصال حاصل فلا وجه
لطلب البعد لحصوله للزوم طلب الحاصل واجيب باختيار ان البعد حاصل دون الاخبار
لكن المظ استمراره ليتيسر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون فى الاستقبال كما
يدل عليه قوله فبعد هذا الطلب ع وزمن الاستقبال مبهم لا يدرى انه زمان القرب
او البعد فيطلب فيه ما يوجبه ويوصل الى النجاح عنده قوله وان رفعته كما هو الصواب
يدل على ان رواية النصب خطاء وقد بينا وجهه وقد يوجه بان سكب الدموع حينئذ
تحت الطلب فى الاستقبال ولكن المعنى انى لست اطلب البكاء الان واما اطلبه فى
الاستقبال ولا اكتفى ان البكاء والحزن ينبغى ان يكونا شعارى الفاسق المجور غير منفك
عنه فى حال من الاحوال فلا ملتفت لحال عدم طلبه الحالى فيكون خطاء فى نظر البلغاء وانت
خبير بانه لا يعنى اطلب الحزن فى الحال للزوم تحصيل الحاصل بناء على وجوده فيه قوله
لكنه اكب عليه اى اقبل عليه غاية الاقبال من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب
والملازمة على الكتب مستفاد من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار المعنوى المطلوب
ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف قيل لان عادة الزنكى الاتيان بنقيض المطلوب

فالاولى الاتيان بنقيض ما يظهر المراء انه مطلوبه وردبان من نظرات الشعراء
انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه بناء على ذلك الامر المحسنى فلا معنى للاعتراض
عليه بذلك ابو الحسن الباخرزى ع ولكم تمنيت الغراف مغالطا ع واحتلت فى استنفار
غرس وادى ع وطبعت منه فى الوصال لانها ع تبغى الامور على خلاف مرادى ع
وقيل لان التبين الاستقبالى معتبر فى تشكك اراده الحال من تشكيك مع وجود علامة
الاستقبال فيه وارادة الاستقبال من التجدد مع عدمها فيه جامع غير التانون وفيه
نظر لان ارادة الحال من تشكيك غير بديع كما صرح به الى روح كون ان يكون على مجموع
ما طلبت ويراد الحال من تشكك اما اراده الاستقبال من لبحد محمد فبعد لحظ اقتضاء
سكب الدموع اليه فالاضافان ما ذكره القوم فى معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الى
وان امكن فى جعله الحال موقف على امكك فحال الشاعر كما صرح به الفاضل الحشى
وقد تقدم مراد الشاعر بترك مراد غيره بصوبه لان مراد الحب الوصال وما يلزمه
ومراد المحبوب الهجران والعذال وما يتبعه كما ذاك ع اريد وصاله ويريد هجرى ع
فاترك ما اريد لاريده ع والمتعلق من ذلك الترك ان يترحم له الحبيب فيتسبب به لكمال الوصال
وبعد اليظر معنى قوله التقديم والله اعلم قوله ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون
ذلك فوق الواحد رفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين فلا يتعقد بذكر الشيء
ثلث مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد ليست من كثرة التكرار وجه الدفع ان التكرار
مولد كرار لا آخر لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما قابل الواحدة فحصل التكرار وكثرته
بتقليب الذكر وحد كما يجاب بانه اذا ذكر الشيء ثلث مرات فقد كرر التكرار وان كان
المراد بالكثرة معناها العرفى بناء على ان ذكر الشيء مكررا بالنسبة الى الاول وتكرارا آخر
بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام فى ذكر الاول والثالث وبان الاضافة فى كثرة التكرار
من قبيل اضافة المسبب الى السبب اى كثرة الذكر الى صدر من التكرار فحصل التكرار وكثرته

على كلا الوجهين بتلك الذكر قطعا قوله تسعد في ج الاسعاد الاعانة ولعونث النقل
لان المراد بالسبوح القدوس هو مونث سماعي كما اومى اليه الخ بقوله ليستوي فيه كما في السبوح
المذكر والمونث فصل المراد بقوله السعد في اسعد تفي لانه اراد الاضمار عما صدر عنها في بعض
الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا للصورة الاسعاد والاقرب ان يراد الاستمرار
التجددي نويسنه المقام قوله والمراد السدة من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم قوله
وهو سده عد والقوس قيل هذا تفسير بمعلوم اللفظ مالنظر الى المراد لانا بالنظر الى اصل
اللغة فان الصلوح في السبوح اصل اللغة من السباحة في الماء واطلاقها على القوس نظر لوجاز
كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز قوس سباح وسبوح واسار اليه الخفاجي بقوله
لكانا ماجري في الماء وفيه تامل لان المفهوم من كلامهم ان المراد بالسبح في هذا المقام
حسن الجري لاسدة العدو والحق ان الكلام كلامها لاغ عن الكذب ولو اكتفى بقوله
واراده سباح ولم يتعرض للسدة كما في المختصر لكان اولى قوله وعليها متعلق بباي
بنوا او لكن بتضمينها معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعدة لعلم يرد الا في الفرد
قوله فاعلا لطرف وكونه ان يكون مسندا والطرف خبره مقدما عليه قوله حمامه جرى
منصب حمامه لانها منادى مضاف قوله وبي ارض ذات رمل كذا في الاساس واما
في الصحاح فوقال الجرجاء نقيض الرمل المستوية التي لا سهل فيها قوله قصر للضروره اي
لضرورة الوزن والا فالاصل حمراء مالمد كحمراء وبيضاء قوله وبي ارض ذات حجارة
الحندل بكسر النون وفتح الدال الفسل الحجارة كما صرح به في الصحاح واما الارض ذات الحجارة
الحندل بفتح النون وكسر الدال كما حمل الجرجاني عليه فلا يرد ايضا بطريق اطلاق اسم
الحال على المحل فالتغيير بالنظر الى المراد قوله كما في الصحاح اشارة الى الرد على الزوزني حيث
قال صوابه فانت بحيث مرين سعاد ونسمع من كلامها وقد صرح في المختصر بانه مخالف
للعقل ايضا وجد كما قيل انه لا معنى لطلب السكلم من السكلم لكونه بحيث يرى الخ طيب وسمع

كلامه واحبب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسمع الطهارة النشاط كالابل تترنم عند مشاهدة
الاوراد فالمعنى ع ما ذكره الزوزني وما ذكره الشراح اذا كان الغرض من الامر بالسمع اسماع
الصوت وانا حدث المخالف بكلام الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح
معناه اللغوي وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقام وهو المعنى الكنائي لان جعل فلان
كاباء المجاورة فلان كناية عن كونه رئيسا له قوله لان كلا منهما ذكره المكرار الى قوله فلا يحمل
بالفصاحة اعترض عليه بانه قد استضعف قوله من وجه نظر الهم عليه من يشترط في فصاحة
المفرد الخلوص عن الكراهة في السمع بمثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا مما لا وجه له وصوب
بان الكراهة في السمع مغنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما يتجنبون عن استعمال
ما يثقل على اللسان يتجنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة
في السمع الى الثقل عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف سايع الاضافات والتكرار
فانهما صرح بما مما لا جدوى اخلالهما بها واغا اخلالهما لا فضائهما الى الثقل بشهادة
الذوق لان التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يحب الاحتراز عن الاصوات المكلم
الفصحاء عن اللغو والعبث فكذا التكرار من حيث انه تكرار من ايضا لان قول ليس المراد
منه التكرار الذي ندعي اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضا ليفاد من الاول
ما يفاد منه كما يشهد به امثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلزمه الفصيح
لكنه لا يخل بفصاحته بخلاف الكراهة في السمع بقي بحث وهو انه لجواز ان يكون كثرة
التكرار مؤديا الى الكراهة في السمع الى الثقل عد الله ان فيخل بالفصاحة وبه يندفع قول
الشيخ لكن اذا سلم منه الاستكراه الخ فتامل قوله ان الكرم ابن الكرم قال صاحب النهاية
الكريم هو الجامع للانواع الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف عليه به لانه اجمع
لشرف النبوة والعلم والعدل ورياسة الدنيا والدين قوله قال الشيخ الغرض من
ايراد الكلام الشيخ تقوية بما ذكره في وجه النظر وتوطيه لقوله وما اورده المصنف الايضاح

قوله ياعلى بن حمزة البيت عماده بضم العين المهملة عمل الشخص والخيار العناد و
ليس بعرفي في اصيل غ الاظهار المغني عن الغلب اي حضاره في لجة والمفضل وصفه بالبرودة
لان الخيار يارد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج تضاعف البرده واما ازدياد
برودة الثلج بالوضع على وسط الخيار حتى لا يحمل على القلب فغير ظاهر الان يجعل الخيار في
عمق مع وفي بعض النسخ خياره بالخاء المعجمة المثناة والماء الموحده وهي ارض رخوة
فالمفضل وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض اللينه اسرع في الاضمحلال
قوله غ قال السكاكي قال الشيخ لا الصاحب صرح به في الايضاح قوله كقوله فطلت
البيت لابي الطيب من قصيدة مطلعها ذهبنا الى الخمار والنجم عاير غلالا ليل
طرزت بصباح غارا ي غارب والغلالة ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وكنت الورع
ايضا استعيرت ههنا لبقية الليل وانتصابه على الظرفيه والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار
والحال ان النجم يقصد الغروب وكان ذلك بناء وقت بقي من الليل بعده وقيل كالغلالة
لاحت فيها بياض يصير كالطرارات طلت بما راح امت وبوسع تذهب تنار عليها
في الدجى جاذره والجاذر جمع جوذر بفتح الذال وضمها وهو ولد البقره الوحشيه والعتاق
جمع عتيق صفة مشبهة بمعنى الجميل واضافه دنانير الوجه من قبيل اضافة المشبه بالى
المشبه اي وجوه كالدنانير في الصفاء واللمعان وملاح جمع ملیح صفه بعد صفة للجاذر
للعتاق اصرارا على وقوع الصفة المشبهة موصوفه كما مر وابرة في قولهم شجاع باسل
وجواد فياض قوله ومنه الاطراد هو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى اباء واجداده
على ترتيب وجودهم وولادتهم من غير تكلف وانسبك حتى يكون الاسماء في تحدرها
كالماء الجاري في الهادة وسهولة المنسجام اي سيلانه نحو الجانب المنخفض كوا في الايضاح
والبيت لربيعة بن ابي وداب قائل عتبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثلمت
عروشهم اي هدمت في الصحاح ثل الله عز وجل عروشهم اي هدم ملكهم وثلمت

بتأثير

بصيغة

بصيغة الحكاية او الخطاب قوله وما اورده المصنف في الايضاح ما ذكره الشيخ ههنا من قوله
وفيه نظر الى قوله ملاح هو الذي اورده المصنف في الايضاح والضمير في باء جعل ونظائره
للمصنف ووجه الاستغراب الاول انه اورد كلام الشيخ مستشهدا به لمدعاه وقد جعل قوله
ياعلى بن حمزة بن عماره البيت من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول
صفة لعلي والثاني صفة لحمزة ووجه الاستغراب الثاني تناول تتابع الاضافات الغير المرتب
اياه على ما يراد كلام الشيخ مستشهدا به فعلى ما يراد ذلك التناول على ان المصراع اورد الحديث
بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات طاسا لها جميعا ووجه الاستغراب الثالث انه جعل
قوله ياعلى بن حمزة البيت وقوله فظلت تدير الكاس من قبيل تتابع الاضافات مع انها ليست
كذلك وقد يدفع الاخيرة بتاويل في حمل كلام المصنف على انه اراد بتتابع الاضافات ما ذكر قبل
اراد بتتابع صورة الاضافة سواء كان في ضمن جميع الاضافات او لا كما في البيت او لا كما في
الحديث فانه في صورة اضافات مترتبة اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع
وبين كونه مضافا اليه له في الذهن والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو عليه
الان فتم الاستغراب الثالث سلم لكن لا ناخذ بما رجعل قوله ياعلى بن حمزة من تتابع
الاضافات اذ الاضافة الصوريه فيه مثل كما لا يخفى على ناعتبار رجعل قوله عتاق دنانير
الوجوه ملاح منه فان صوره الاضافة الصفة فيه ممتنعة اذ لو اضيف الوجه الى ملاح
لسقط اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث في البيت
لكونه في صورة اسم الفاعل فتامل قوله لانه ان من اشترط ذلك في القائل هو الكلام
وذكر اساتذة الى الخلوص عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقد كان بان افضال
تتابع الاضافات انما يلزم من تتالي الاسماء المجرورة مثلا وهو حاصل في الموضعين
كما نبهت عليه فالفرق بين المرسة وغيرها في الافضال بالفصاحة محكم قوله وبساعة شئ
بسيع اي كرة القطع قوله والا ملاجهة لافضالها بالفصاحة كيف وقد وقعا في

الوصفية

التنزيل يعني ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات اغا تجلات بالمضافة للاجل ما يوديان اليه من النقل للاجل شئ فاذا لم يوجد النقل فلا وجه لاعتبار كونها علة تامة للانحلال والا لما وقعا في التنزيل وفيه نظر قوله وبرسم الوقوع الكيف بانها مهيئة اراءة الرسم الناقص لانه الغاية في الاجناس العالية فانها لبساطتها على القول بامتناع تركيبها من امور متباينة لا تحد اصلا ولا يرسم رسما تاما نعم تابيف الضمير في بانها مع رجوعها الى الكيف باعتبار الجزء باعتبار انه مقول والهيئة في اللغة الشان والصورة كذا في الصحاح ولما كان شان الصورة ان يكون حاصلا لذي الصورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة فاطلق على العرض قوله ولاسلوانه اي لماهيته فلا يناني اقتضاؤه اياها بوسط الغير اذ ما من عرض الا وهو منتسب بحسب الوجود وهي الحصول في الموضوع وهذا بخلاف الاعراض النسبية فانها منتفية للنسبة من حيث ماهياتها سواء كانت النسبة جنسا لها او خارجة لازمة لماهياتها قوله لان العرض في الذوق السليم يقتضي ان نقول بدل قوله الا ان لان لانه على التقارب او نقول بدل قوله متقاربا المفهوم من حيث مظهر وجه الاستثناء قوله قاره فيه ان كم الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف قوله والفعل والانفعال ان الفعل عبارة عن تاثير الفاعل ما دام موثرا والانفعال عن تاثر الشئ ما دام متاثرا او حاليتان تقارنان كما ذكر في الكتاب الكلامية قوله باقي الاعراض اما ان كانت النسبة خارجة عن ماهياتها لازمة لها فظاهر واما ان كانت داخلة فيها فلان كلا منها نسبة خاصة والحاصل لسلوم العام ومقتضيه قوله لسد خل فيه الكيفيات المقتضية للقسم قلن فيه نظر اذ * لاقتضاء مناك ان معاية ما في الباب ان تلك الكيفيات منتسبة بواسطة محلها وجوازه اذ اصل الاقتضاء على الاستلزام مطلقا فتامل قوله والاحسن ما ذكره المتاخرون نقل عن الى ان وجه الحسن في لفظ الهيئة والقارة هو الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف العدد اه وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لافرادها اه

وان جعلت من الاين فقد صرحت بقولهم لا بعضي نسبة وكذا الفعل والانفعال والمضاف يجيء الزمان بقولهم لا بعضي نسبة لانه نوع من الكم كما علمت والظاهر ان كرد افعل التفضيل لبعض احس عن معنى البعضية لكن قد تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يكن مستعملا مع الامور المنتهية عرض لا سوقف تصوره رد عليه الاعراض النسبية على المذهب المشهور وصوان النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتيته لها اذ يتوقف تصور تلك الاعراض على تصور غيرها ويستلزمه ولا سوقف عليه يدخل في تعريف الكيف والمائم على المذهب الغير المشهور وايضا يجيء الكيفيات المركبة عن التعريف لسوقف تصورها على تصور اجزائها وايضا يجيء الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم الان يقال الغرض بالتعريف تصورها بتصور كنهها حينئذ يدفع الاشكالان الان مقام التعريف بابي عن مثله وعكن ان يجاب عن الاخيرين لتوقف النظري على الضروري في حد ذاته والا لما جاز انفكاكه مع انه ليس كذلك الا ترى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص آخر قوله واللاقسة احتراز عن الوحدة والنقطة على ما راى من جعلها من الاعراض وكم جمهور من الكيف على ما من المعلومات التسع قايلا انا لا نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وما لبساطتها بحسب ما يتحتها قوله اقتضاء اوليا هذا متعلق في التحقيق بما اقتضاء اللاقسة لسدرج الكيفيات التي اقتضت اللاقسة بالواسطة وقد سوهم معلوما لاقتضاء مطلقا وجعل فايدته في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسم بسبب حلولها في الكميات او في محالها فانها بعض العسر في محالها الكمي لواسطة الكميات لا اولا وبالذات وموهم فوع باله لاقتضاء مناك اصلا علاحاجة الى العقد فتطا قوله ان اختص بذوات الانفس فيدل المراد الانفس الجوهرية والاختصاص اضافي اي بالنظر الى الجماد والنبات فلا يجيء ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان القايل بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولاني الاعراض وقيل المراد ما يتناول النفوس البشرية انصالان مجرد الكيفيات

النفاية بالضم ومقابلها وهما لوصفان في النبات ايضا لحب قوة التغذية والتضمير
قوله ان كانت راسخة اى مستحكمة فيه بحيث لا يزول عنا صلا او يعسر زوالها قوله استعار
بان الفضاضة بمعنى لو لم تقل ملكة لم توجد في اللفظ استعارة باعتبار الرسوخ في تعريفها
مع انه مقصود فلا تصح فيه ان تستقل ومنها للام الاستغراقية الخاصة في المقام على الامور
تسليمه قوله حالتي النطق وعدمها هذه عبارة الايضاح ولما كان مظنة ان يتوهم من
ظاهرها انه لو قال بعبر لزم عدم تسمية المتكلم فصيحا حالة السكوت مع ظهور فساده بقوله اى فصيحا
سواء كان ذلك لانه لم يوجد منه النطق او لوجود منه المراد من عدم النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة انما
تحصل بكثرة الممارسة واعلم ان قوله اولا ينطق به قط فيما سمعت المصنفين لان قط انما
تستعمل في الماضي واستثنا قوله فقط اى قطعة ومعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع
من عمري واستعماله في المضارع صرح به ابن هشام في مغني اللبيب وابن السيد في كتاب
المسائل لكن ملازمة النفي ليس امرا مستمرا واغلب ذلك هو الغالب قال في التسهيل وربما استعمل
دونه لفظا ومعنى بريد دون النفي ومنه قول بعض الصحابة فصرنا مع رسول الله صلعم
اكثر ما كنا قط وامنه واما ملازمة للماضي فلم اطلع على خلاف فيه قوله وذلك لان اللام
في المقام للاستغراق اى كل ما وقع عليه قصد المتكلم اما الاستغراق الحقيقي بان يعبر بها
اولا عند المقام عقيب ما لم تلك الملكة اى بما يقصد في زمان ما لا زمنه او في الماضي
بالنسبة الى الحال التعبير او الاستغراق العرفي اذا لم يعتد تركه وفي عدم جواز ارادة الاستغراق
الحقيقي اذا لم يعتبر القصد المذكور تأمل فان قلت اي حاجة الى حمل اللام على الاستغراق
مع ان لفظ الملكة يغني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده
بلفظ فصيح قلت الاستلزام لم يجوز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح
او الذم او غيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق استفادة صريح بان الاقتدار على التعبير
عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا قوله فلو قيل بكلام فصيح اه

لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال

الاسلوب للسياق ان يقول عرفت بعدك فصيح وكذا الاسلوب له ان تقول فيما سياتي دون
بعدك فصيح قوله ان يلتفت على الحاسب ايضا ساختلفه فانه لا يكون حينئذ الا التعبير بالمفرد
اذ لو قيل مثلا الاول دار والثاني غلام او قيل اكتب دارا لم يكن الملتفت نفس الاجناس
فقط كما لا يخفى على المنصف ثم الحساب في قوله ليرفع حسبانا مصدر حسبته بالضم
حسبا وحسابا وحسبانا وحسبانة اى عددته وسيرفع راجع الى صيغة الخطاب اى ان ترفع
ايها الملتفت وسلع عدد ذلك الاجناس عليه اى على الحاسب فوله كرفع فلان على العامل
رفيعه وهو ما يرفع من قضبانها وسلعها او على صيغة الغائب اى سترفع وسلع ذلك
الحاسب عددا الى حاصل الحاسب مثلا قوله سيهبط وجه فيما تقدم عنه بان ليس سبب
العدول عن لفظ البليغ هو مجرد ارادة الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به قولهم مثلا
فلان كزيد فاضل كذا وكريم كذا الا ان نوقضنا بعدم الشمول لما صح ايضا ان يقال بلفظ
فصيح لان الاعتبار بلفظ البليغ يستلزم اشتراط في الفصاحة قراءة واحدة عن طرق تلك
البعض بانه يجوز ان يكون لحكم واحد على متعدده وبعضهم عد ذكر بعضها فقد ذكر
لفظ البليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكره الشيخ في الجواب وقد يرجح
بان العرف والذوق يقتضيان بان العدول عن قصد في التعريف الى اثر الافادة الشمول
انما هو حيث يصح وقوعه الا ان يفوت مزية الشمول قوله فان قلت هذا التعريف
غير مانع لخروج ما اراده بتعريف الفصاحة الآن صدقه على الادراك ونحوه مما يتوقف
على الاقتدار ثم طرده بتعديد الملكة اولا شيء من الملكة كذلك وان اراد به تعريف الملكة
على ان قوله تعدد ربما يعبر عن المقصد صعوبة شأنه وصعت في موضع التقرير
للملكة فلام الى تعريف بحسب الواقع كونه جامعا مانعا وما بحثه السوال والجواب غير مقتضى
موضعها وغايته ما يقال الجواب على تقدير فرض صدقه على ما ذكرنا تأمل قوله قلنا لا نم
ان هذه اسباب بل شروط السبب هو المؤثر والشرط ما توقف عليه تاثير المؤثر قوله

فلا يصح اصلا بل موضوعه متعدد
للملكة المتعددة وهو جدا بحث
قوله

من تقوية يقتضي الحال المراد بها المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة

قوله الحال هو الامر الداعي الخ معرفة المركب الاضافي مما لا يحتاج الى معرفة الاضافة لانها تفيد الجزء الصوري والى معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة الشيء وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف مثلا معنى الحال ما يختص بها باعتبار كونه معنى لها ويتعذر من تعريف المضاف الوالد معرفة المضاف من حيث انه كذلك بتوقف على معرفة المضاف اليه ان قلت معرفة المضاف اليه ليست انه كذلك بتوقف على معرفة المضاف عليه لان قلت لا نسلم لتقييد المضاف لا المضاف اليه ثم انه تسامح في تفسير الكلام الذي هو فعل اللسان بالاقتران الذي هو فعل القلب مسامحة في التنبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا اقترن بالقصد والاعتبار حتى اذا قصد المتكلم التأكيد وقع ذلك في الكلام طريق الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية المعنى اذ حقيقة الخصوص صفة ولما كان المنبع لفظ المصدرية الخواليا المصدرية للذكر والتاء للمبالغة كما في علامة ولغوية واذا تم الخاء المعجمة فيحتاج الى ان يجعل المصدر عين الصفة او الى ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كما في الحمري والتاء للمبالغة فافهم قوله وهو معنى الحال ليس جزء من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تفسير للمضاف بعد تغيير المضاف اليه ثم الضمير لما راجع الى الخصوصية باعتبار الجزء ويؤيده قوله والتأكيد معتضداً والى نفي الاعتبار مبالغة قوله مع فصاحته حيث لو قال الا اذا اقتضى الحال خلاف ذلك لكان احسن لان الحال قد يقتضي ما ينافي الفصاحة كالتعقيد في المعميات رعاية المطابقة اولى من رعاية الفصاحة اذا ارتفع شأن الكلام بالمطابقة لكن بنى الكلام على الكثير الشائع ولم يعتد بالنادر القليل والجواب مبني على ان الكلام المذكور قوله الحال والمقام متغايران بالاعتبار المفهوم في الغرض من هذا الكلام ربط الدليل بالمدعى قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالمدعى وهو اختلاف مقتضى الحال

بل نبهنا على ان مراد القوم بالمتكلم في هذا المقام سببه وهو الاعتبار المذكور مجازا بناء على ان الداعي الذي يكون بصدده انما يدعو في الحقيقة الى اعتبار ذلك الوجه واما الداعي الى مجرد الكلام فهو افادة الجزاء ولازمه كما سيأتي ص

ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان اما باعتبار ان المقام من قيام الشوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي سمي المقام التأكيدي اي محل رواجه او على التشبيه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه من قيامهم العود بمعنى استقامته وانتصابه او لانه كان من عادتهم القيام في تشاور الاشعار وامتاله فاطلاق المقام على الامر الداعي لانهم لاحظوه في محل قيامهم عبارة الشيء منها فلوحظ في افادة هذا المعنى كما لا يخفى قوله وايضا المقام بعد ما افيد الى المقتضى حكم اكثري والا فقد يضاف الى المقتضى بالكسر قوله وايضا سياق فصار المقام مقام ان تردد الخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضى بالفتح لاميه واضافة الحال الى المقتضى بالكسر بيانية قوله فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات الكلام قيل هذا ايضا حكم اكثري اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضى كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير وقد يتفق التنكير لهما فلا يختلفان بالاعتبار فان معنى الاول نوع الشيء في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف معنى الثاني عكسه والمراد بالاعتبار المعنى المصدري ويكون تقييدا لاختلاف المعبر باختلاف الاعتبار فلا دور قوله ثم شرع معطوف على مقدم اي قال كذا ثم شرع وقيل بتقدير سابق صانع قوله باجزاء الجملة فيجب لان الاجزاء ان اريد بالاجزاء المصطلح عليها وهي التي يعتبر في انعقاد اصل الجزء منها المفعول ونحوه وان اريد اعم منها لم ينحصر في الاسناد والمسند اليه والمسند كما ذكره قوله اما الى نفس الاسناد الخ قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزءا صوريا لحصول الجملة وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى لكن فيه بحث هو ان الجملة في اصطلاحهم منقسمة باللفظ بحيث ان بعد الاسناد منها جزءا لانه ليس بلفظ فلا تكون المركب منه ومن اللفظ لعدم اللام الا ان يقال عدم اتيانه مناقض اللفظ باعتبار اكثر اجزائها والتغليب باب واسع قوله تأكيدا للفعل لعوده وجوبا قوله يكون محذوفا او ثابتا فيه نظر لان من الاحوال ليست محتضرة ما جزاء الجملة الخبرية في غيره

ويمكن ان يقال انه على حذف المضاف اى
مكمل ما ذكر من هذا المعنى سيفاد من
بعض المحشين فتامل ص

وان لوحظ فى الحكم بالاختصاص المذكور اضافته الكونه الى ضمير المسند اليه استقام قوله او الى المسند كما ذكر فتامل **قوله** او غير مخصوص كالمبتداء فى الدار رجل وكالفاعل و ما ذكره ابن الحاجب من ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فرد ودليل الحكم المحكوم عليه اذا اختص بمتعلق الحكم كان الحكم على غير المختص كما قلت فالفرق بين الفاعل والمبتداء حيث جوز سكر الاول بلا تخصيص دون الثانى فى مثل رجل فى الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان فى تنكير المبتداء اخلالا بالغرض منه الكلام وهو الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو مستلزم على الخبر منكرا لتسلسل عن استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل على بعض الامور تم فلا يمكن ان يقع بعد ذلك ان السامع لا يصغى الى كلام المتكلم **قوله** على المسند اليه اى الذى اسند اليه وهو المسند فالصفة مسندة الى الضمير المستتر الراجع الى الموصول الى الظرف الذى بعده حتى يلزم قصر الشئ على نفسه **قوله** مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيرها اورد عليه ان الكون مفردا اعم فعل موجود فى المسند اليه ايضا فلا معنى لجعله زيادة على اعتباراته واجيب بانه لم يذكر فيما سبق فصح جعله زيادة وان وجد فى المسند اليه ايضا وفيه نظر لانه وان لم يذكر صريحا لكنه ذكر ضمنا بقوله الى غير ذلك على ان المفهوم من السوق الاختصاص لان الضمير فى كونه راجع الى المسند لا الى مطلق اللفظ فلا شبهة فى الزيادة والاختصاص لانا نقول موجب سياق العبارة والحديث لا يقال ما ذكر على الصواب فى اصل الجواب ان المعتبر فى الزيادة والاختصاص هو الكون مفردا او موصوفا بالانضمام الى التعيين وهذا لا يوجد فى المسند اليه فقط ولذا جعل زايدا على اعتباراته فلا يرد ان الكون مفردا غير فعل موجود فى المسند اليه وقد اشير بقوله الى غير ذلك فلا معنى لجعله زيادة على اعتباراته وفيه بحث لانا نمنع عدم الانضمام المذكور بمعنى الحاق كما يقتضيه السياق بل المقتضى هو الالصاق والاقرب فى الجواب ان الكون مفردا غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات المناسبة للمقام ولذا لم يتعرض له فى النفى والا فما يجوز

ان صدر بغيره ما حاصله لعل وجه اسميته وفعليته ولا شك ان الغير هنا المعنى مختص بالمسند فلا اشكال انه فتامل **قوله** بمعدد المتعلق المراد بالمتعلق ما يعم ذا المتعلق بالفعل بكسر اللام فى المتعلقات على الاظهر والا قيد كل سنذكره فى موضعه ان شاء الله تم

ولا يرد ان قد يكون للمسند اليه متعلقات نحو ضارب زيدا فى الدار بالسوط ضربا شديدا عمرو لان المتعلق فى الحقيقة هو الحدث الذى يضمنه الصفة وهو مسند لا المسند اليه فتامل وذلك الى احوال المسند والمسند اليه **قوله** على الاعم الاغلب **قوله** على الوجوه المذكورة فى باب الطلب انه قيد للايجاز والاطناب لا المساواة اذ لا اقسام لها **قوله** فتامل اشارة الى القسم الاول وهو المحتمل لاجزاء جمله وقوله ومقام الايجاز الفصل اشارة الى القسم الثانى وهو المحتمل لجملتين فصاعدا وقوله ومقام الاطناب اشارة الى القسم الثالث وهو ما لا يكون محتملا بنحو ما ذكر تم تم المفهوم من قول الشيخ تم شرع الى النهاية فى قوله فتامل للتفصيل ولا يخفى ان يجعل للتعليل **قوله** اى خلاف كل منهما ظاهر العبارة مستفاد من الضمير فى عدا فانه راجع الى كل المذكور سابقا الا انه يستثنى الكون مقام التنكير مطلقا خلاف المتبادر وفائدته ظاهرا الصواب ان يقال اى خلاف مقتضى الاطناب فى العبارة فيخرج خلاف الايجاز فانه يكون كلا منهما اشارة الى ان الضمير راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل ولاحظ الخصوصية واعتمد فيها على ظهور المراد **قوله** وقد يستدل فى المفتاح على الغرض فى مثل كلام المفتاح المسند على مراده فانه قد يقضى على بعض شروحه قيل الضمير فى قوله لكونها تخييلية راجع الى اللفظ كما يفهم من قوله فان لكل من الايجاز والاطناب ولكن الاظهر ان يقال لكونه ما اورده الضمير راجع الى الايجاز والاطناب **قوله** وكذا والغرض فى قوله لكن لكونها راجع الى الايجاز والاطناب اولى لعدم احتياج الى المنع كما فى قوله تتم كلى فى ذلك يسجدون **قوله** وكون خطاب الذكى مخصوصا بالذكى ممنوع لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد من الخطاب ما خوطب به لا المعنى المصدرى ليكون مقتضى وضع اللام المذكورة التى هو مقتضى الحال

فالاضافة لادنى ملابسة اى الخطاب الذى له تعلق بالمخاطب الذى يتعلق بالمخاطب بسببه الامور المذكورة فى ان مقام مقام الاول يباين مقام الثانى قوله وكان الاسب الخ اتم قيل وكان الصواب لان الظاهر ان الذكاء على ما ذكره اخص من العطانة فيجوز ان يريد به ذلك اطلاق الاسم الخاص على العام بقرينة المقابلة وفيه نظر واعلم قبل ان يذكر مع الآخر البليد لان العطانة انسب بالمخاطب لانه قد اعتبر فى مفهومها ورود الكلام من الغير وذكاء عاد كره الى بانه اما موجب اللغة ولما حسب الاصطلاح فقد يستعمل الذكاء فى العطانة يقال رجل ذكى وفلان من الاذكياء يريدون المبالغة فى عطانته مع ان فيها اشاره الى رعاية حسن السبك ثم هذا ليس من مسد عاه بل مبنى صاحب المفتاح قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مع متعلق بمضاف محذوف اى الموضع كل كلمة كذا اى مكان كل كلمة من الكلام او حال من كل كلمة او صوبها اى مع كلها اخرى الاظهر ان يقول وما فى حكمها واما ترك اعتماد على كلامه الآتى وبناء على ان الاكثر قوله صوجبت معها او صوجبت بدون معها لان صوجبت ان جعل من قولهم صاحبت زيدا مع عمرو فالعبارة على الاول على ان يكون الفعل مسندا الى الظرف كما فى قولك مشى معه ومر بها وان جعل من صاحب زيد عمرو افالمعنى واجب بان المصير الى تضمين صوجبت معنى الجعل والتصيير اى صيرت مصاحبته مع تلك الكلمة وبان صوجبت مسندا الى مصدره بالتاويل المشهور اى اوقعت المصاحبة مع تلك الكلمة المتعلقة على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة الحقيقية الحاصلة بسبب التاليف لا المصاحبة الكائنة بحسب الاصل من جهة الاستحقاق او غيره قوله ليس لها مع مايلائمها تقاوت المقامات فى هذه القسمة بدل على تقاوتها فيما لا يستوى فيه الطرق الاولى ولهذا لم يتعرض له اقتصارا على الشرط اى باداته وحقه المراد بالفصل موالجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداه الا ان السوق يوبد الاول قوله واذ المراد بالمصاحبة ما يقع لما تسوم من ان التعبير بالجملة غير مطابق للغرض لان الكلام فى الكلم مع مصاحبتها والطان المصاحبة ايضا فى الكلم

قوله صوجبت اورد عليه ان حق العبارة معها

قوله بكذا مبنى ان يفهم هذا المقام اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون واو الكل كلمة مع صاحبتها فاعاده لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضى لهذا المسند اليه المعرف تباين المقام المقتضى لمع المسند اليه المنكر وعكه هذا ولما كان الافادة خير من الاعادة كان الصواب ان يجعل القول المذكور اشارة الى مباحث البديع نظرا الى ان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس غير اغراض بانية بجعل كل منها صاحبة لاخرى وان يجعل قوله وكذا خطاب الذكى اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان متعلق باحوال الاسناد من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب والحاصل ان قوله فمقام التنكير الى قوله وكذا خطاب الذكى اشارة الى مسائل الثلثة اعنى المسند والمسند اليه والمتعلقات وحاصل الاشارة الى الفنون الثلثة على الترتيب لا يخفى هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البديعية واحلالى البلاغة موصيا بين الذاتى وموصلاف المشهور فيما بين علماء المعانى فيقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضى المحسنات البديعية وغيرها فمباحث تلك المحسنات من حيث ايجابها الحسن الوجهى الزائد على اصل المعنى الملتفت من البديع ومن حيث ايجابها الحسن الذاتى باعتبار وقوعها مطابقة مقتضى الحال من حيث المطابقة لما كان اقتضاء الاحوال اياها لا يخلو عن ندرة لم تشتهر عند هم القول بايجابها الحسن الذاتى اسقاطها للناظر عن درجة الاعتبار مع انهم نبهوا بذكرهم فى المقاصد المحسنات ما يكثر اقتضاء الاحوال اياه كالالتفات والاعتراض والتجاهل على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها فى البلاغة اصيب بان ذكرها لتناول ما لا عظم العظم الساتى مثل ان مع المضارع معنا ما ليس لها مع الماضى وللفعل الواقع شرطا معنا ما ليس له مع اذا الى غير ذلك مما لا يخفى فغيه تعميم فلا يسعى فى عزهم اعاده على ان جعلها اشاره الى مباحث البديع لا يخلو عن بعد لعدم ظهور اطراده فى اكثر من المحسنات مثل التورية والمبالغة ونحوها مما لا يكون على الكليتين وعليه قوله واذ تقاوت شان الكلام اعتبر على الوجه الاولى بان يقال المطابقة للاعتبار المناسب يسمى الحسن الذاتى وقوله

الخاطب للارتفاع شان الكلام فربما واما هو بزيادة المطابقة وهي المقترنة الثانية بيان
انتفاء المطابقة سبب لانتفاء الحسن راسا لا الاعتاط في الحسن المستلزم لثبوت اصل
ولذا قال السكاكي واذا تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى
الحال ولا على الظباوة اصبت بذلك اصل الحسن لا تحصل عند المصاحبة فيرتفع شان
الكلام فيه بالمطابقة وتحط بعدمها وقد يجاب بان المراد تقويه في الحسن بحسبه وبالقياس
اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في الاعتاط فيما فرضوا
هذا المقام بعبارة تكلف واقرب منه في الجواب على الاول ان يصار الى حذف المضاف
في قوله بحط بلاغته اي بحسب مطابقته فكلما ازداد المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع
في الحسن في اول مرتبة المطابقة وعلى الثاني ان المراد باعتاط الحسن العدم الى المطابقة الجنس الصادق
الاضافي للمعنى التمامي لها باللام كما سياتي فيكون على الاعتاط جنس عدم المطابقة لا عدم جنس
المطابقة وهذا الجنس يتحقق بفرد من بان يترك مطابقة واصلة فليتامل **قوله** اولا وبالذات
اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو من صرف لاوصفيته ولذا دخله التنوين مع ان
افعل التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوايل كالافضل والافاضل وهذا معنى ما قال في
الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفه تقول لقيته
عاما اولا معناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والباء في بالذات بمعنى
في وهو معطوف على اولا اي في ذات المعنى لا واسطة **قوله** لكونه اشارة الى ما سبق
المراد بما سبق هو الكلام المعد بالفصاحة في قوله والبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته
والدليل على ان الاشارة هذه التقييد وان كان الكلام حينئذ ما ذكر مشاركا مطلقا انه لا ارتفاع
لغير الفصيح فان قلت لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لانه قوله واعتاط بعدمها
بمنعه اذ لا معنى لان يقال انحط شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا **قوله** الحسن الذاتي
الداخل في البلاغة اراد بالحسن الذاتي ما هو ذات البلاغة لان الحسن داخل في

ماهيته البلاغة واما وصفه بالاتحول في البلاغة مجازا عن ان مناطه اعني المطابقة داخل فيها
لان البلاغة هي المطابقة مع الفصاحة **قوله** ويصح لفظ المفتاح ان يكون مصفى الحال
التاكيد والاطلاق مثلا الكلام المؤكد والمطلق ويسمى تمام البحث في تعريف علم المعاني
قوله لان اضافة المصدر بفعله الحصر لما ذكره الرضي من ان اسم الجنس اذا استعمل ولم تقم قرينة
بخصصه ببعض ما تقع عليه نحو في الظاهر استغراق الجنس افرادا مثل استغراقا كلاهما صادق المعنى
بهذا ان مجمع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام لاعتبار المناسب البتة فيستفاد الحصر
اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغير لم يكن هذا ارتفاع حاصلا بذلك المطابقة فلم يجمع تلك
الكلية اياه وانت لم يجعل كلا من المتعددين قرينة على عدم ارادة الاستغراق في الاخرى فلا
يحمل الحصر لما يقضي الى التناقض والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم حملها على ظاهرها وهو
كون مصفى الحال هو الاعتبار المناسب محذورا **قوله** سمي لان يكون هو المراد بالاعتبار المناسب
ومصفى الحال واحدا لتعدد ما منه الكلام والمنقول عنه في الحواشي ان المراد هو الاتحادي
المفهوم اعني كسب عدم لاكسب اللغة في تلك قوله المصفى الحال هو الاعتبار المناسب
سيقبل هو البطلان الحامي وسيجي تفصيله وغيره الفصل في قوله هو الاعتبار المناسب للدلالة على
ان الوارد بعده خبرا صفة وتاكيد الحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد بكون المراد منها واحدا
ما يتبادل الى الفهم واته **قوله** والا لبطل احد الحصرين او كلاهما لانه لما استحال اجتماع الحصرين
صدقا فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل الحسني بطلانها على تقدير التباين بين الاعتبار
المناسب ومصفى الحال اما العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر
في الاخص وفيه كذب لان مبنى الكلام على ان الحصر المستفاد من هو المقصور في جميع
افراده واشتماله في غيرها ولذا اورد عليه النظر فلا شك ان بين الحصر في الاعم والحصر الاخص
تنافيا تاما لكن ان احد الحصرين ليس هو الحصر الاخر في الصدق والا يلزم بطلانها على التقديرين
الاولين ايضا فتامل انه لا فرق بين التقادير الثلث في كون اللازم بطلان احد الحصرين

ويمكن ان يجاب بانه لاشكال ان بطلان الحصر في العام باعتبار حصره الايجابي وبطلانه في الخاص باعتبار حصره السلبي في قولنا اذا بطل الجزء الايجابي منه الحصر في العام لم يمكن ان يبطل الحصر في الخاص لواسطة لان بطلان الخاص هنا لواسطة ثبوت الحكم في جزئه وحينئذ لم يتحقق ذلك اذا بطل الجزء السلبي من الحصر في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من الحصر في العام لواسطة بخلاف العموم من وجه فان بطلان الحصرين فيه باعتبار الجزء السلبي وبطلانه بهذا الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزء السلبي للحصر الآخر لواسطة حقيقة حصره الايجابي وانما عمم بينهما في ان المدار الثالث لسلزم وجود المحصور في جميع افراد احد المحصورين منهما وهو الخاص عدد وصدق الحصر في الآخر وهو العام وان كان ذلك الوجود لا عينا وبالحصر كخلاف التقديرين الاولين لكن لا فضل لهذا الفرق في البطلان لان عدم انتباع الحصر ثابت في حيث هو حصر ولا يرفع الا ما ثبات اولوية احد الحصرين بالصدق في الصورة العموم المطلق دون التباين والعموم من وجه فتامل **قوله** وتنبيه نظر وجهه على تعبير ان يكون المراد بكونها واحدا ما يتناول المساواة اذ الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يوجب تناول جميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد ما لمنع التباين بطلان احد الحصرين او كلاهما ووجهه على تعبير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعى انا لم نسلم في الدليل نفي المساواة ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد وقد يجاب عن النظر على التقدير الاول بان منع الحصرين لان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب الارتفاع ومطابقة معنى الحال كذلك فيلزم التساوي بينهما او الاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني معناها سببية مطابقة الاعتبار وهي حيث هي مطابقة للاعتبار وسببيته مطابقة المقتضى من حيث مطابقة المقتضى فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا تمام الكلام على ان المنع المذكور منهم من الحصرين **قوله** هو الذي سميه التنبيه عند القائم حيث قوله في حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر منع النظم في مواضع كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو والعمل بموجب تلك المواضع بينه وهو من التطبيق المذكور فظهر ان مراده من النظم المعتبر

بالتوفي هو ذلك التطبيق ايضا ان قلت التوفي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت لما به السبب ستام المسبب كما في تعريف علم المعاني بالتتبع تم المراد به وضع الكلام الموضوع الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام كما به عليه **قوله** لم ليس هذا المذكور تاليا ويدل عليه ايضا صريح بذلك في التفسير الآخر وايضا ما كان تمام علم النحو بمعنى الملكة والباقي كما ذكره الشريف في متتبع شرح المفتاح يمكن ان يراد بالشيخ علم النحو تمامه ثم لا يخفى ان معرفة تلك الامور الاصوفية على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم مما ذكر عدم تراكيب البلغاء التي يقف عن جليه النظم وهذا ظاهر **قوله** فما يترجح بين ان يكون ان لا يكون الظان بين طرفي هو معلوم يترجح عنده يتردد ولو مجازا كما نقل عن الشيخ وجعل ظرفا مستقرا اي دائرا بين كما قيل بحمل الى عدم الا في يترجح والا فالاستقيم اذا استعمال ان فالسكوت هو الراجح وفي بعض النسخ يتردد بدل يترجح ثم لا يخفى ان بين الثلاثة متحدا ذا الدور بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما **قوله** وبادا اصحابها عدا اذا من الحروف على سبيل التغليب ثم رقع في كلام قزا الاسلام ومحاصلهم ان اذا قد استعمل في ما خطر الوجود كقولنا واذا تصبك خصاصة فجعل ان يكون حرفا لا اسما لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم باتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شايع في عبارات المتقدمين **قوله** في الجمل التي تسردابي تنسيق وتناسق منتظمة بعضها مع بعض بان فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق لروايته سرد الدرع نسجها **قوله** بل من مدة اللفظ معطوف على قوله وهو في لفظ اخر في غاية البعد وانما انتبت الواو بعد بل لما يتوهم ان المراد ابطال الكلام السابق كما هو الشايع او انها بمعنى الفاء كما في قوله تعالى هذا ان الاسود المذكوره ليست تابعة للالفاظ انفسها منتبعة هي بل بعوض لها بسبب اشتمالها والاغراض التي يصاغ لها الكلام **قوله** ما لم تكن ذهب الاشكال الى ان الافادة في المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب تاكيدا لمفهوم الافادة وذكر بعضهم ان وجه رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الكامن فرعها على

تعريفها السابق قوله او غير مطابق اراد به عدم المطابقة كما مر شانه ذلك وهو المفهوم في عرفهم من الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقا لدخل ارتفاع النقيضين اعني المطابقة وسلبها قوله على ما ذكره في الكشاف مرتبط بكونه ما لتأكيد مع الكثرة وهي العامل ما يليه لا ما لانتصاب على الظرفية فان صاحب الكشاف جعل قليلا في الاية المذكورة صفة مصدر محذوف اي شكرا قليلا ولم يذكر الشيخ ذلك لاحتمال ههنا مع ان وصف التعميم بالكثرة على معنى الاطلاق كما في زيد نسي اناسا يحتاج تذكير الوصف اعني كثيرا حيث لم يقل نسي كثيرة الى تاويل ملاحظة ولهذا احوج فيما سياتي منه قول الحصر وكثيرا ما يجري الكلام على خلاف كلا الامرين على ان الانتصاب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج الى التعرض ولهذا اثر الى وجه اخر منه الاعراب قوله وفي هذا اشارة اي في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى المركب مع قوله وسيجيء ذلك مصرحا به ايضا

قوله الاعجمي والعربي الاعجمي منسوب الى العجم وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب والمراد به العربي خلافه وفي شرح الكشاف للمطرزي العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية والموافق لكتب اللغة ان العرب هو مولاد والصنف المقابل للعجم والاعراب بهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابي لا واحد له فلو اسقط الواو منه والقروي لكان احسن كما لا يخفى قوله وح لانتقاض لتقارنها على النفي والاثبات حاصل توفيق المصنف على ما ذكره في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله وحصله الكلام للفظ لا لمعنى ان البلاغة بالنظر لمعنى اللفظ باعتبار افادته المعنى عند التركيب لا من حيث انه لفظ موضوع من غير اعتبار التركيب وبهذا ظهر التوفيق بين ما ذكرناه من صفات الالفاظ واثباته وبين ما ذكرناه من صفات المعنى واثباته فان كلام الشيخ لو سلم التناقض من وجهين وقد يقال في وجه التوفيق بين كلام الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة ان اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى السابق المشهور واراد بها حينئذ

المعنى

ذكرناها راجعة الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فصاحة الكلام للفظ لا للمعنى حتى ان المعاظرة وصف له باعتبار معنى حمل الفصاحة على المعنى المشهور تامل قوله ولا نسلم ايضا قيل ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ فان قلت لما كان محل تلك الفضيلة هو الاول كما سيصرح به فكيف يوصف بها اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ بها كوصف الرجل بحسن غلامه على معنى كون اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة كقولهم الرجل بحيث بحسن غلامه لا يخفى فليحمل كلام المصنف على هذا المعنى حتى يستقيم جعله وصفا للالفاظ المنطوقة لا نقول هذا وان صح في نفسه لكن لا يصح توفيقا لكلام الشيخ فان مراده ليس الا بيان محل الفضيلة قوله والشيخ يكفر على كلا التقديرين اي يكفر على اطلاق كل منهما ويفصل قوله على معناه اللغوي قيل عليه يلزم منه ان لا يكفر كثير من الاقوال البليغ المشتمل على المعاني الثواني المحتوية على المعاني الاول السرية والعرفية مثلا بليغا واصيب بان مبنى التقييد باللغوي على ان هذا القسم اكثر فلا ياتي في وقوع المجازات والكنايات والمعاني السرية والعرفية معان اول قوله دلالة تابعة اي واقعة في المرتبة التابعة بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعنى الاول لان للمعنى الاول دلالتين وقيل معنى قوله لتوقف المعنى لاجله ولو سطه فالدال على المعنى المقصد هو اللفظ بالذات لكن بواسطة المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بالثانوية نظرا لدلالة المعنى الاول على الكناية قطعا كما صرح به الامام في نهاية الايجاز والشيخ في دلايل الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد يكون وضعية وقد يكون عقلية كما نبهت عليه الان ومعنى حكما بانها وضعية بلا شك كما انه اراد بالوضعية الوضع فدخل فيها في الجملة فاهم والمراد بالمعنى المقصد هو الذي يريد المتكلم اثباته او نفيه ويستوي في مقصد البليغ وغيره كالمعاني التي تجيء مثلا قوله بل على ترتيبها اي ترتيب الالفاظ في النطق على حسب ترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي المكسية للمعاني والمقام ان الشيخ انما اطلق على ترتيب المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على حذو ترتيب اسم النظم اشارة الى ان العمدة في باب

البلاغة انما هي القصد والاعتبار دون اللفظ والاخبار كما يطلق معنى الحال على اعتبار
الخصوصية مع ان نفس الخصوصية المعتبرة فلا يخفى ما سبق من كون النظم توخي معاني النحو بحيث
دل على كونه من عوارض اللفظ قوله والخواص والمزايا والكيفيات المشهورات الخواص
عبارة عن الامور المستفادة من التركيب لا المجرد الوضع وان المزايا والكيفيات عبارة عن
الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق بعض الامور على المعاني الاول من قبيل المجاز او
اصطلاح للشيخ كما يشعر به قوله والشيخ يطلق فانهم قوله منها الاوصاف الراجعة اليها قيل
عليه كيف يكون الفصاحة والبلاغة ونحوهما من الاوصاف الراجعة الى المعاني الاول وهي المعاني
اللغوية والافضل لها ان يصاحب بتسليم ان المعاني الاول هي اللغوية بان المعاني الاول
محل الفضيلة لاثر تبها في النفس من ترتب الالفاظ في النطق على حاضر وفي وجه يثقل منها
الذهن توسلا الى الخواص في الافادة مثلا افضل والتقييد بهو البلاغة ملكون ترتب المعاني
الاول على الوجه المخصوص منشأ الفضيلة ومناط البراعة لذلك قوله لان الالفاظ المنطوق
التي هي الاصوات والحروف مبنى على ان اللفظ صوت معتمد على مخارج الحروف والمخارج
انما يكيفه عارض للصوت الذي هو كيفية تحدث في الهواء من توجيه ولا يلزم قيام العرض
بالعرض المجموع عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف امورا موجودة قوله وحيث ثبت
انها من صفات الالفاظ او المعاني ولا وجه لحمل التفويض المصنف هذا ان يريد بالفظ في
قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ المعنى الاول وبكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول
باعتبار افادته المعنى الثاني ولا لحمل المعنى في قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول حتى
يكون المعنى فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول لان نوع قوله فالبلاغة
راجعة يأبى عنه البلاغة يأباه فان البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني
لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثاني كذا في الكشف
ورد الانكار قوله المعاني الثواني التي جعلت مطروقة في الطرق توضيح ان المخاطب اذا

كان منكرا للمعنى وغيره يشتركان في ان كل واحد منهما خطر بباله رد انكاره لكن البليغ
يعرف كيفية ترتب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يرد على انكاره كخلاف غير البليغ
في ترتيب المعاني الاول هو الفاء للتفصيل بلا ريب قوله والسبب انهم لو جعلوها بمعنى ان
السبب في ارتكاب التجوز انهم لو جعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك
اوصافا للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان يراد المعاني الثواني فجعلوها
نعوتا للالفاظ واراد وابها المعاني الاول واعترض عليه بان المعنى كما يحتمل الثواني
حين الطلاقها كذلك للالفاظ يحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فلا يدمن
بيان سبب الترجيح لاطلاق المعنى مشتركا بين المعنى الاول والثاني واللفظ عار في المعنى
الاول وقد تعذر ان المجاز خير من الاشتراك مظهر فائدة العدول لانا نقول معنى ذلك
ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دائرا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره
وكونه مجازا في ذلك المعنى حسنه في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لان التعبير
عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام
القرينة المعينة للمراد في كلا الاستعمالين ويمكن ان يقال مراده انهم لو جعلوها صفات
للمعاني لم يفهم انفهاما ظاهرا انها صفات المعاني الاول لان المعاني الثواني دخلا تاما في
البلاغة حتى ان الكلام الذي ليس له معنى ثاني ساقط عنه مرتبة الاعتبار عند البلغاء
لما سبق فتميز دهن المعاني الاول والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات للفظ
او عدم كونه اللفظ المنطوق منشأ للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن الى ان ليس المراد
اللفظ بقيد لما كان العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما عند حذف فيها اقوى واظهر
يتبادر الذهن وهذا القدر يكفي في الترجيح قوله فجعلوا كالمواضعة الى قوله والى خصه
التي حدثت بعد قبيل عليه المفهوم مما سبق من استعمال الالفاظ في نفس المعاني الاول والمعنى
من هذا استعمالها في الصورة الحادثة فيها وبهذا ائتلف فكيف يجعل هذا الكلام

نتج لما سبق على ما يشعر به الفاء ومن جعلوا اجيب بان الشيخ يطلق على المتن الاول
الخصوصات والصور وتظاير جماعة تنبيها على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ
على النفس تلك المعاني الصور ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما شاكلها الان
مدار توصيفها على ما في تلك المقامات الصور والخواص فكان المقام الاول لعين الخصوصات
وبعد امعان التفريع وفيه نظر لان هذا الجواب يشعر بان المراد مهنا بالصوره والخاصه
نفس المقام الاول وقوله وحدثت في المتن وتحدث فيه مانع من الحمل على ذلك والاظهر في
الجواب المصير الى حذف المضاف اى محل الصوره والى خصيته قوله وقولنا صوره اه
دفع لما سيوهم من ان المتن ليس صورة فكيف يصح قولكم وهم يريدون الصوره التي حدثت
في المتن قوله هذا بعد ما ذكره الشيخ اى قيل واعلم ان الكلام الذي ذكره نقله الشيخ عن
دلايل الاعجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه مذكور في اوايله وبعضه في اواخره
ولهذا حكم البعض بان في نقل الشيخ اضطلاعا ولا يسعني ان يقول هذا عندي قوله هذا ما اورد
وسلامتها من اضافتها ملاءمتها للطبع وسلاستها سهولة النطق بها قوله والغضاضة
عبارة عن كون اللفظ على هذا الاعتبار الذي حدث في المتن الثاني للغضاضة امر وهي
علاوه والاظهر جعل معنى الثاني للغضاضة بطل الحر الذي يتبادر من كلام الشيخ فتامل
قوله كما ليتبع ان يوصف بانه دال اراد امتناع الوصف بالدلالة على ملكة الفضيلة
كما دل عليه السياق واراد بالدلالة الدلالة مطلقا لكن بالمعنى المشهور الذي ابنت
للفظ الفصيح اعني الدلالة اللفظية وهو من المعنى من اللفظ فلا ينافي ما سبق من قوله
ثم عمد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود قوله اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح
مستندا الى الايضاح لتوطيد لدفع ما يوهم قول المصنف لكن قوله وما يقرب منه عطف
على حد الاعجاز كما ستاتي قوله وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته اه يشير الى ان اعجاز كلام
الله تارة يكون في بلاغته الى حد خرج عن طوق البشر عطما هو الراي الصحيح لاخباره

عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفه العقول عن المعارضة وافراد البسمله
بالذكر بناء على ان المشهور بالبلاغة والمقتدى للمعارضة والاخلق بالاعجاز خاصا
عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك فان قيل ليست البلاغة كذلك فان قلت ان حمل السؤال
على منع كون الاعجاز في كلام الله فقد كما يشعر به قوله لم يكونوا يكون الجواب خارجا عن التاويل
لان منع السند لا سيما اذا كان اخص لا يفيد اصلا وان حمل على المعارضة بحيث ان لم يذكر دليل
على كون الاعجاز حتى قلت اشتهاره دليل يتحقق فيه الغنى عن ذكره فهو ملحوظ واعلم انه لابد
ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كافل تاما تمام هذين الامرين على المتن العام لان
المتن المشهور وهو علم لزيادة اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان غير كافل
باتمام الغضاضة بل يقول الكلام بعد الحمل على المتن العام تعليمي لان الكافل باتمام هذين الامرين
هو العلوم المخصوصة مع الحدس التام كما سياتي انشاء الله تعالى قوله وكثير منهم الخ الظاهر
ان يتعلق بالجواب الاول الذي هو منع كون علم البلاغة كافلا تاما تمام البلاغة فالاولى ان يذكر
على قوله ولو سلم ولو صح المهارة اعم من الاحاطة ولا باس في تعلقه بالجواب الثاني قوله
فشي لا يتم منه اللفظ فيه بحث وهو انه ان اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ انه لا يستفاد
منه صريحا فلم قلت ان ارادته لا يحتمل ثم قوله واما الثاني فلان رفع الفاد اما اذا
اخذ على الاعلى حقيقيا فظاهر واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقدح بعض زنانه الاعجاز لا يتناول
المرتبة الاولى بل لا يتناول الا المراتب التي تبعد المرتبة الوسطى لان القدح بعض زنانه النهاية بما
يكون اقرب الى نهاية الوسط كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع بما فوقه
لا يستقيم اما اولا فلان ذلك انما هو في الاحكام التي لا يختلف طبيعة النوع اذ لا يصح زيد
وعمرو وبكر الى اخر افراد الانسان نوع والكفر طرفا اعلا نوعيا انما هو لطبيعة الاعجاز
لان عدم المجاوزة ماخوذ في مفهومه وكل فرد من طبيعة الاعجاز سوى نهاية يتجاوز
عنه فرد اخر واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بما فوقه ان صح فجميعه لا بعضها ومن

مما ظهران قوله على ان الحق ان وجه آخر لا تطال الجواب الكتاب كما هو المتبادر لا يناسب للعناد
المذكور بناء على ان الحق على خلاف الاستاد قوله ويؤيده قول صاحب الكتاب في
وجه التاييد ان الضمير راجع الضمير الى المضاف لانه المتقدم بالذكر كما سبق تصريح عنه في
قوله وبعضه فاحر اعنه راجع الى حد الاعجاز ولا يخفى ان الانسب حمل قوله على معارضته
على الصف الكاشف حتى يحتاج استقصاء مراتب الاختلاف فقد ابنت مجرد التصور
عن حد الاعجاز امكان المعارضة والسبق لا ان يحمل الحد بمعنى المرتبة ثم ما الحاجة في الجملة
ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحمل الصف على المخصص لم يحمل قول صاحب الكتاف دليلا
على المدعى بل مؤيدا له هذا واعلم ان في كون الكتاف محققا لكون الكثير منه مختلفا
بان ظاهر النظم ان الكثير صف الاختلاف وقد صيرها صف للمخصص غير ضرورة فان
كون البعض منه مخالفا للبعض صفة للكل ولا مين تخصيصه بالكثير منه قوله وكان بعضه
بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيجب اما اولا فلان الاختلاف يكون البعض وافيا
في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه لوجد في القرآن ايضا ان مقدار اية واثنتين لا يجب
ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بالمتفاوت على ان المتفاوت عند الله على ما هو المتفاوت
منا الاية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز لعينه ثبوت قدرة غير الله
على الكلام المعجز وهو فاسد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدي
واقله ثلث آيات وذلك لان المتقدم الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض قليل
من غير معجز مسلم كعشر سور متوالية تعتد البعض بالزايد عليه وعن الثاني بانه مبني
على التنزل وارخاء العنان على عاط قوله وان لك صيادا يصيد بعض الذي عدم كما قيل
وبان المقصد نفي كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا والمفروض كون القرآن من عند غير الله
كلا اعلى ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلافات المذكورة اي لكون بعضه الذي من الله بالغا
حد الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه قوله وما المستلزم لا يخفى ان المراد بالاعلى

القرآن ص

على قوله الى الاعلى الحقيق وحد الاعجاز مرتبة والاقرب ان يجعل ما يقرب منه مبتدا
محذوف الخبر اي وما يقرب منه كذلك اي هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة
وهذا اولى مما ذكره الشارح لان الفظ الموذي لسلامته عن العطف على المبتداء
بعد مضي الخبر والعطف على احد المذكورين واحد خبر بعد قيام القرينة فاشتمع
منه اولا وقد يعترض على توصيفه الى بوجهين احدهما ان سوق كلام المصنف يدل على ان مراده
بقوله وهو حد الاعجاز نهاية الطرف الاعلى كما ان قوله الى الطرف الاسفل وهو ما اذا اخبر
لبيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصد لا يتعين حد الاعجاز نهاية الطرف
الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان الاتفاوت في البلاغة القرآنية وسره ان الله تعالى علم
بكيفيات الاحوال وكيفيات ما يلزم ان يكون كلامه المشتمل عليها في اعلى المراتب الان بعضا منه
تقتضي عكس ما يقتضيه الايتان عندنا وان لم يقع فان قلت لا يمكن انكار تفاوت في البلاغة
كما اشار اليه قال سعد الدين وان در بيان و در فصاحت كي بود كيسان نمي نمايد كه كوسفند
بود چون حافظ وچون ناصحي و در كلام ايزد يكسان كه وحي منزلست كه كي بود ثبت
برايا ماننده يا رضي الله عني قلت التفاوت الحاصل في الايات بالنظر الى الاحوال المقتضية
للاعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات المرعية فيها وفي المقتضيات المرعية في الاخرى
وذلك لا يقتضي ان يكون كل منها في الطرف الاعلى في مرتبة من البلاغة لا تلاقيه فوقها
بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كلا منها على جميع مقتضيات احوال التي هي بعض الامر
بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتامل وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه
من خبر عطف على الاعجاز والمراد بحد البلاغة في مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة
في مقدار اية او اثنتين فكانه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية فيما
فيما ذكر سعد الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المتبادر قوله ولا يخفى ان
بعض الايات مما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الايات

واقعة في مرتبة الاعجاز زعم ان بعضها اعجاز المراد ببعض الايات التي حكم عليها بما ينافي
ما يكون معدا راقصر سورة والسكوت عن التقييد لشهرته كما بهنت عليه فيما سبق قوله
اي البلاغة نقل عن الرضي ان صرح بذلك اي بالطرف بتبعها على ان الطرف الاسفل ليس من
البلاغة اقول ما وقع في نهاية الايجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شيء
هذه عبارته لان طرف الشيء بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخلا فيه لانا نقول
الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل تحكمي ان قول المص
اذ اعتبر الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح في الدخول لا الاول على
ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملتحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير
ملتحق بها فهو عندهم البلغاء وليس المراد بقولنا الى ما دونه كل مرتبة كانت مع المراتب
التي دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه الميتادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين
لا يصدق ما ذكر في تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى والاعلى المراتب المذكورة على
قوله باصوات الحيوانات عرف الحيوانات استادة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع
في عبارة المفتاح منكرا والانسب حملها على ما ذكرنا بجعل التنكير للتحقير او النوعية وليعلم
اقرب مما ذكره الشريف من ان التنكير للقصد الى غير معين وقوله يصدق بحمل الباء على
الاصوات لا على يلتحق لاختلاف العامل في الحال وذيها لان العامل في الاول هو
الفعل وفي الثاني الحال لكونها قيدا لعامل فيها هو الفعل لان صرف الجزاة توصل معنى
الفعل الى المجرور والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع حالا
ويلتحق في امثالها ان الجار والمجرور في محل النصب مماثلة في العبارة الكلام على ما تواتر
في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف وما في بحسب ما يتفق كما مصدرية اي
بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا عدة مقتضية لها قاصدة اياها او موصولة اي
بحسب ما يتفق منها في الامور التي لا يقتضيها قوله سوى المطابقة والفصاحة وموجز

تاكيد الكلام وجوبا واستحسانا وتجريده عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الى حالة المقتضي
للذكر الحذف للتعريف للتنكير الى غير ذلك مما حكم في ان المقتضي لتلك الاحوال والمحل
يحمل على الحكم سيما ان كان اغلب على ان اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة
الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف
بان بعض مقتضيات الموكدات واداة التعريف مما يذكر هو حسب حمل الذكر على التغليب
رعاية للاصح به في الاجمال والتفصيل والعزل بان المقتضي هو التاكيد والتعريف
لا ذا تهما فهو ممنوع بان مرجع اقتضائهما اقتضاء ذاتهما وبانه كما حصل الالتفات
مسموعا لتعلقه بالمسموع حصل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور
حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلام الكلي الذي جعل مقتضى الحال فلا حيث الى الثاني
على التقديرين كان اختيار التاويل الموافق للمفتاح في معظم المواضع وان وجد المعاند
من الثانويين بان في احدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي الذي هو عينه وفي التحقيق وفي
الاخر اعطاء السبب حكم المسبب الذي هو غيره ورد على الاول بعد تسليم ان المقتضي
اذ ا تهما انه ينافي ان يكون المقتضي محصورا بزيادة كثرة او كثرة او نحوها وليس
بشيء والاظهر حمله على عدم الحصر او التجوز في النسبة الايقاعية او حمل الذكر
على ارادة الاعم من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق بعد بنية ما ذكره في الاجمال و
التفصيل وعلى اشتماله منقوض بنحو الحذف والطي ونحو ذلك فان الاصح انه متعلق
بالمذكور فحمله مذكورا الا ان يحمل على ان الحذف مثلا متعلق بالملفظ وهو بهذا المعنى
ان يكون مذكورا في هذه الحالة ولا يخفى بعد قوله انه كلام مؤكد قيل اتمام بقل كلام مؤكد
حكم فيها بثبوت التمام لزيادة استناد الحال الى ما لا تعلق خصوصيته في الكلام المشتمل
على الحكم الذي يقتضيه شيء آخر ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا ان حصل المقتضي
للمؤكد لا يقتضي التاكيد لامر دعاه الله على ما سبق قوله واحوال الاسناد ايضا

جواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد غير مندرجة فيما سبق لعدم كونه لفظا مع ان الباب
من ابواب هذا الفن وضمير النهار راجع الى احوال اللفظ قوله تتبع خواص تراكيب ع تحقيق معنى
التعريف وفوائد قيوده ليستدرج نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف
قوله لوجهين لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار اليه في الايضاح وهو ان قوله وغيره
مبهم والكتب ميانة الحدود عن الالفاظ المبهمة لان المعلم لا يذكره استقلالا بل يوديه
الوجهين السابقين حيث قال على ان قوله وغيره مبهم لم يتبين مراده به فكانه لم
يعتد به وقد صرح الشريف في شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستحسان قوله
والثاني انه فسر التراكيب ع حاصله لزوم تعريف المعلوم بالمجهول لانه اخذ فيه تراكيب
البلغاء ومعرفتها يتوقف على معرفة البلاغة المأخوذة في تعريفها التراكيب
فان اراد بها تراكيب البلغاء فهو جار والدور في تعريف البلاغة وتعريف البلاغة
بمجهول لان التعريف الدوري لا يفيد معرفة المعرف واذا جهلت البلاغة
جهلت تراكيب البلغاء المذكورة في تعريف المعاني فيتوقف معرفتها على معرفة البلاغة
وان اراد غيرها ولم يتبين كانت الجهالة بحالها وعلى هذا التقدير لا يرد ان يق لزوم
الدور اذ كر المجهول في تعريف البلاغة لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعاني بما ذكر
ولا احتياج الى ما يجاب لزوم الدور في تعريف المعاني مع ورود قوله وقد عرفت ما في كتابه
ع يشير الى ان لزوم المحذور الزامي مبني على تعريف المعاني بما ذكر لعدم تعريف البلاغة
بما عرفها به السكاكي وقد يوجه بانه لما كان لزوم المحذور في تعريف المعاني على تقدير
معتد به وهو عدم تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح في حد الهرب عن
الدور فقد اعتد به قوله كما صرح به في كتابه حيث قال في آخر القسم الثالث واذا
قد تحققت ان علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صناعة
المعاني الخ فهو تعريف المعاني بالمعرفة المذكورة في قبيل المعلومات التي لا تخلي

بالفقه لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد وادراكها والمعرفة
المذكورة تستتبعها والغرض ان الملكة معينة لملكة المعرفة واصول وقواعد مفيدة
اياها ولو اريد بالتتبع الملكة المبنية عليه لكان اظهر قوله تشبيها على انه معرفة حاصلة بالمعنى
اصل المذهبين وهو انا اذا استعمل السبب في المسبب بالكسر فالمراد المسبب الخصوص او السبب
الخصوص فلا اذا قيل عينا الغيث بكسر المراد النبات الحاصل بالغيث لا مطلق النبات
قوله حتى ان معرفة العرب ع وكذا علم الله وعلم الملكة ثم هذه العلوم وان كان تحوي عن
التعريف لقوله لتميز زاد اجعل جزءه لان المراد الاشارة الى المرجع من اول الامر على
ان في ذكر التتبع فوائد اخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب والحث على طريق العمل قوله
بعد تسليم كلام السكاكي الى منع ذلك بان يق قوله وهي تراكيب البلغاء ليس صريحا في التفسير
لان التفسير قوله الصادرة عنهم ليتفصل تميز وهذا اجمله معرضه لبيان ان هذه التراكيب في
الواقع تراكيب البلغاء وللايلزم منه اخذ البلغاء في تفسير التراكيب قوله واقول
لا يلزم من قوله بوصه خواص ع حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من التردد المذكور ومنع
لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب
تراكيب ذلك المتكلم وهو هم فان المفهوم من التأدية وكذا الايراد حيث كانت مضافة
الى المتكلم ان يكون التراكيب ايضا صادرة عنه بان اذا قيل متعلق البلاغة هي بلوغ المتكلم
في تأدية المقاصد الى اخصاص بحمل كلام غيره عما ينبغي على ما هو صريح التوضيح بالنظر الى
تراكيب الغير لكان ركيكا اللام الا ان يحمل التأدية على تقديرها وكشفها على الغير سواء كانت
مقاصد او لا على ان التي تصدد دفع اعتراض المصنف فيكون الاشارة تراكيب المتكلم
منها التراكيب المذكورة في التعريف ولا اخال ان ينفي الافهام بخبر مطلق فقوله
لا يلزم ع محمول على المبالغة في مقام المحاورة كما سبق مثله والمطابقة في العبارة بعد وضع
للمقصد ليس من دأب المصنفين قوله ان يكون لنفي شك الاظهر في الجملة ان حمول نفي شك

اراد به معنى تطبق كلامه له والافقد ذكر فى شرح المفتاح فى تطبق الكلام على ما يقتضى الحال صح

بتركه ان يكون لكن ما ذكره ملايم لما فى المفتاح حيث قال ويمكن ان يكون مقصوده ايراد لكن بتركه قوله معنى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال تذكيره ان الكلام اعم من الذى يوافق ويطبق ان اورده على ما ينبغى ومن الكلام الذى يسمعه ويطبقه ان عمل على ما ينبغى فكيف يتصور تطبيق الكلام على الاطلاق معنى التوفيه وقد صرح بان المراد توفيه خواص تراكيبه نفسه قيل تأمل قوله تراكيبه اى المتكلم قال السيد فى شرح المفتاح وليس يعنى ادام الجزء لما خواص حتى يضاف اليها وقد يجاب بانه الاصل فى التعريف الاضافة وان كان هو المقصد لكنه يستعمل فى غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجىء احوال المسند منه هذا الكتاب قوله وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء وقيل لا محذور فى هذا المعنى اصلا واما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات ونحوها انواعا فظ واما اذا اريد اشخاصها فعلى المعنى يكون ايرادا مثال التشبيهات والمجازات وامثال الكناية مستدرك فعلت ما علمت وقلت ما قلت ولا يتجه المراد منها على احد له سكة من الادراك صحيح زاده ته فى التعريف فكذا الحال فى توفيه خواص التراكيب فانها عين توفيه انواعها او امثالها نعم تراكيب المتكلم مفهومه من قوله نادية المتكلم اذ المعنى يقوم المتكلم فى تاديه المعانى بتركيبه حواله اختصاصى بتوفيه خواص التراكيب المذكوره فى علم المعانى حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومه فى علم البيان حقها وجهها قوله كيفيه يطبق اللفظ اى كيف يوافق الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى الحال قوله وبحسبه وبحضر المقصد لا يخفى ان ضمير فى عبارة المتن راجع الى علم المعانى لكن لما قال المصنف فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب ويحضر المقصد ما اورد الذى لفظ المتن تاسيا به وتنبيها على ان المحضر هو علم المعانى باعتبار كونه متعلقا اصليا وبهذا ظهر خروج الاسيا والثلثة والاعدت مندرجة فى علم المعانى تعليميا لبسه الشارح به حيث دونت مع ملفظ من بيانيه فى المحقق وبهذا التوجيه ظهر ان الكلام من قبيل الحصار الكل فى الاخر

اعنى م

علم فى بعض الاعتبار لا يخرج عن الاحتمال من حيث هو وهو فعيل صرف الشئ عليه الخط لعدم استقامته ان المدعى احتمال النسب المعتبره لها من حيث ذاتها وماهيتها ومعلوميتها للمخاطب وكذا كون تلك المعلوميه مستفاده من اللفظ لا يخرج فى ذلك الاحتمال كما ان الاخبار البديهيه يحتمل الجهل مع كونها معلومه وان كانت تلك المعلوميه مستفاده من خارج اللفظ وقيل حاصل ان العلم بالنسبه الى المرد داخل فى ماهيه النسبه التقييديه بحسب الوضع خارج عن الجزء فعدم احتمالها للسكوت عنها امر خارج عن ماهياتها الوضعيه بخلاف الاخبار البديهيه فالنسبه المعتبره من حيث هى هى اى من حيث مفهوماتها وماهياتها الوضعيه لا يحتملها والجزء من حيث هى هى يحتملها بخروج المانع المذكور اعنى المعلوميه عن ماهياتها بحسب الوضع فتامل قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيه بحثان وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح فى بحث اعتبار التقديم والتاخير بخلافه ان المثل المشهور اتعلى يغضب انا مرشه من قبيل القصر افراد او قلبا فعلم ان الاوصاف قبل العلم بها قد يكون اوصافا لان قوله انا مرشه صفه مميزة لضب فلو كانت معلومه للمخاطب لم يقصد ان يزعم ان عمره مقيد بالقيد او مشاركه فيه وجوابه ان المثل يجوز ان يكون كلاما منزلا بان ينزل المخاطب العالم منزله الجاهل لوجود مخايل الجهل الثانى ان صاحب الكشاف اشار فى قوله تعالى هدى للمتقين الذين يومنون بالغيب الى ان المتقين ان حمل على معناه الشرعى فان جعل خطابا لمن عرف تقصيد كانت التقيه ملاحظه والا كانت كاشفه وقد صرح به الشريف فى حاشيته له فيفهم منه ان الاوصاف قبل العلم قد يكون اوصافا كاشفه اللهم الا ان تخفى الاوصاف عن غيرهم بغير الكاشفه وجوابه ان عدم معرفه التفصيل لا ينافى معرفه الاجمال فليتامل قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيه بحث لان الاخبار بعد العلم قد يكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فايدة الخبر انت حافظ للتوراه ويمكن ان يقال مراده بها الاخبار بعد العلم

قد يكون اوصافا لا انها كذلك دايما بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة الخبرية السيرالى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب عدمه والعقول الاول يحكم بالعلم بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى فيه انها اخبار بالنسبة لا اوصاف **قوله** احوال الاسناد الخبري وموضع كلمة ايا الضم مصدر مبني للمفعول كالانضمام فيكون صفة للفظ ملاحظ المراد بما يجري مجرى الكلم المركبات التقييدية والاضافية والجمل لوقوعها موقع المفردات وبالحكم المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي المغاير للاسناد حتى يتوهم الدور وهذا العدد يخرج النسب التي بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرها وبالمفهوم في قولهم المفهوم الاخص ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد منه طرفا الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو طرفا المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب زيد ثم الظاهر ان التعريف مبني على ما سيذكره الشيخ من ان الجملة الشرطية عند المحقق جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر في المحتمل **قوله** للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ هذا القطع بحسب متعارف النحاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما النظر الى الغرض الاصلي والمقصود الاولى وما يراه ارباب المعاني من الخواص والمزايا بعبارة اولا وبالذات في المعاني بتبعيتها في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه من اوصاف المعاني باعتبارات الاسناد يجري في كلا معنييه واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ فهذا الوصف وجها للاولوية المذكورة كما لا يخفى **قوله** هو الذي يتصور على البناء للفاعل من تصور الشيء اي صار ذا صورة **قوله** مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين على ما هو القضية مشهورة فيما بينهم يدعون فيها الكلية وفيه بحث لان مجموع النسب نسبة الى كل منها بالكلية وهو ليست

ولو قال هم لفظ لكان اخصر

متاخرة عنه بهذا الوجه وحينها فيجوز ان يكون مجموع النسب متقدما على الكل وعكس ان يجاب بان مجموع النسب من حيث هو امر اعتباري لا وجود له الا في الذهن فلا يعرض له نسبة الى واحد منها الا بعد ولا اضعف في ان العقل عالم بملاحظ المجموع لم يعتبر له نسبة الى شيء فهذه النسبة من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متأخرة عنها ومن حيث انها نسبة مابهون ملاحظ خصوصيه المنتسبين داخلة في المجموع فان العقل اذا اعتبر المجموع فقد لاحظ افراده من حيث انها نسب خصوصيات المنتسبين لا يمكنه ذلك الا اذا عرفت هذا فمعنى الكلية التي ادعوها ان كل نسبة هي من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متأخرة عنها وذلك لا ينافي تقدمها على احد هذين الوجهين آخر **قوله** اظهار للتحسر على استعمال الكلام المذكور في اظهار المحزون والتحسر بطريق المجاز المرسل وتحقيقه ان الهيئة التركيبية مثلا موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فان كانت العلاقة المشابهة فاستعاره والا فمجاز مرسل والآية المذكورة من قبيل الاول لان الشخص اذا اخبر غيره بوقوع ضد ما يريد وجوده علم اظهار التحسر والتحزن وهو من قبيل ذكر الملزوم وهو ارادة اللازم والى هذا اشار الشيخ بقوله الاستعارة التهكمية ثم قوله اظهار اقليل بالنظر الى ما ذكرت ذلك اظهار **قوله** لا يستوي القاعدون من المؤمنين عدم كون هذه الآية للاخبار بذلك على ان الحكم كان معلوما للرسول الله صلى الله عليه وآله والمؤمنين والتأنف الاستئناف والمراد هنا التقرير اي برفع نفسه **قوله** ومثل هؤلاء المستوين الذين يعلمون استواءه بالتنصيص على المثلية الى آخر الاستفهام الانكاري الذي في حكم الاخبار بالنفي متضمن في سلك المذكور **قوله** واستثنى هذا اكثر من ان يحصى يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس من شأنه ان يفاضل في اصل الفعل اعني الكثرة واجاب الشيخ بان كلمة من متعلقة بفعل يعطي معنى اسم التفضيل اي متأخرة في الكثرة عن الاحصاء ونحوه

الفاضل المحشي بان منه اذا لم يكن تفصيلية فعند استعمال افعل التفضيل يدون الاشتراك
الثلثة ولا شك ان التفضيل مراد ثم اجاب عنه اصل الاعتراض بان المعنى اكثر ما يمكن
ان يحمل الاية موجع في العبارة اعتمادا على ظهور المراد وعلى ان يوجه جواب السائل
ايضا بان منه التفضيلية محذوف كقوله تعم يعلم السر واخفى والجنى منه خلافا لمن قال قوله
موسى ثم قتلوا المصرع لفارس بن دعلج الا قبيلي اخره ٥ فاذا رميت يصيبني سهمي
وبعدا البيت ٥ فلن عفوت لا عفوت جللا ٥ ولن طولت لاوبن عظمي
اصله اسم امراه كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه وقيل اسم رجل وحرف النداء
محذوف اى يا امة واخى مفعول قتلوا ورميت مع يصيبني تنازعا فى سهمي
واللام الاول فى كلام مصراعي البيت لتاكيد موطئة للقسم والاخيرة جيء بها اخذا على جواب
القسم والجلل من الاضداد يقع على الصغرى والكبرى والتاجو المراد فى البيت
والسطو الاخذ بعنف كما مر وحاصل الجواب ظ قوله اما الحكم او كونه عاما بانه اورد عليه
ان افادة الحكم ملزوم وافادة كونه الخبر عاما بانه لازم ولا يصدق الانفصال منهما
حقيقيا ولا مانع جمع وخلو لانهم صرحوا بان نقيض كل شيء الطرف الاخر
ان استلزم نفيه عين الاخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقصه نعم لو كانت
اداة الانفصال داخلة على القصد كان في الثابت في الخبر اما قصدا فاده الحكم
او قصدا فاده لازمه لم يرد ان اللازم بين القصدين ولا يجوز انفكاكهما ممن يكون
قصده الاخبار لكن العبارة لا تساعده واصيب بان ما ذكر من وجوب الاستدراك
المذكور في المنفصلة اللزومية التقصيرية فيما نحن فيه اتفاقية وبان المنع انما يتم على
تقدير ان الثابت منطوق الاستثناء الى ان المنفصلة غير الحقيقي اعم مما غير فيه
الجمع وما فيه الجمع المحكوم لكن ليت اما يرضيا والمعترض العالم اما يعيد ايده او ينفع
الناس فليكن بما نحن فيه من هذا القبيل قوله لانتفاء ان ليس ان لم يقع النسبة فيه

ان مع المكنى بان تامله او تدع عنك انكاره يتضح لك انه اذا تعتضى هذه الملاحظة ترك
التاكيد كان ملاحظة انكاره يقتضي التاكيد وعدم معرفة الملاحظة والاعتبار الا
بالتاكيد لا يخفى فى ذلك على ان ملاحظة واعتباره يحوز ان يعلم باجتنابه قوله
فيجعل غير السائل كالسائل اى يجعل الخالي كالسائل لان تعديم الملقوح انما اعتبر بالقياس
اليه وعدم ذكر التاكيد ووجوبا لتنزيل الخالي المذكور وان لم يحتج السائل
ابتداء واما عكسه اعني جعل السائل كالخالي فلا وجه له وان اعتبره الفاضل المحشي فى الضابط
التي ذكرها لان ترك التاكيد كثير فى السائل فلا يخفى بالبلاغة فلا يعلم به فلا يلزم من تنزيله
منزلة الخالي فتامل قوله مستمر اى الحجر فعل هذا الملوح اللائم زايدة كما فى ردف لكم او على بعض
الاستشراف مع التهمة او لا كحوزا وحال لام التقوية فى المفعول به اذا قدم عليه العامل
والراجع ضمير له الى الملوح ثم كمع الى هذا التوجيه قوله لانه اشير الى صحة الجزم وخصوصيته
الظان هذا النفي بالنسبة الى الملوح مطلق لا بالنسبة الى جميع صوره فلا يخفى ان كون الاشارة
فى بعضها الى خصوصية الجزم والظان الاية الكريمة من هذا القبيل اذ الامر بصنع الفلك
بعد دعاء نوح عليه السلام قومه ربت لا تذر على الارض من الكافرين ديارا من شانه ان يحمل
المخاطب مترددا فى خصوصية الاغراق فصل لقابل ان يقول قوله تعالى انهم مغرقون من قومك
الا من قد آمن مع قوله واصنع الفلك باعيننا وقوله تعم ولا تخاطبني فى الذين ظلموا
بعد دعاء نوح عليه السلام ربت لا تذر على الارض من الكافرين ديارا يدل على انهم محكوم
عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب كذلك بل فان قلت المذكور الادل على سبيل القطع
انهم مستحقون العقاب لانه يحوز ان يكون على سبيل التهديد قلت ذلك موهوم فلا
اعتبار به فالادلي فائدة ان قيد الى المتكلم بان يدل على عظم سخط عليهم فتامل قوله
وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله ونعني عبارة الفاضل ما ذكره الشريف فى اواخر
القول الاول فى شرح المفتاح من ان الادلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين

يق استتبه عليهم المكسوره الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقرونة باللام الدالة
على التعليل محل بحث فليتامل قوله منع عرفي للعود على الاباء وقد يحمل منع عرفي
الجاريه على البيع فيكون الغرور على هذا بمعنى ووجه التاكيد انه وان عرض الربح
مقتضيا للوجوب الان معه رجاء واحد فكانه اعتقدان مع نفي عارضها واحدا
وانكر بقدر ربح رجاءهم حتى صار مغرورا وجاء بهذه الضعيف والفضل للمستقيم كما
لايخفى قوله امارة انه يعتقد ان لاربح فيهم اعترافا عليهم بان دلالته على الانكار غير
متعينة لجواز ان يكون اماة خلود منه بل هو النسب بفراغ باله واوفق بظاهر حاله و
مثل هذا يورد على قوله لان عاديهم في الغفلة والاعراض عن العمل ما بعده من امارات
الانكار والجواب ان عرض الربح كما يكون اثرا للغفلة مقررها عليه يكون اثرا للانكار
ايضا تم المقام خطابي لايطلب فيه التعيين فكما يجوز ان يكون عارض الربح مع سلامة
الحال يجوز ان تنزل منزلة المنكر لكن الاول انسب لزيادة مغفرة فلهذا سبك حمل البيت
عليها وكذا الكلام في الاية الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك لميتون والحمل الاية على تنزيل
غير المنكر منزلته وجه احتراز وهو تقدم الموكدة فان قلت لم لم يعد اسمية الجملة الاولى
من الموكدات قلت لما تحققت من ان موكدا ما في مقام العدول عن الفعلية والاخرى
في حمل الاية عليه قوله وجعل المنكر كغير المنكر لاشتراكهما في شموله لتنزيل المنكر منزلة الخالي لكن
الظاهر ان ترك المؤكد لايدل على هذا الاحتمال تنزيل منزلة السائل فان المؤكد موجب غير واجب
نعم يدل على مطلق التنزيل بخلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لايعم فيه اصل التنزيل
فضلا عن وصفه اللهم الا ان يقال اذا نزل المنكر منزلة السائل يجب توكيد الكلام الملقى
اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وفيه ان الظاهر لزوم الكلام خارجا عن مقتضى الظاهر
هو التاكيد مع المخاطب المنكر ويحمل تنزيل الاشد الانكار منزلة اضعفه فليتامل قوله
ان يكون معلوما له ومحسوسا عنده واراد بالدليل مصداق الاصول وهو ما يمكن التوصل

صحيح النظر فيه الى مطلوب خبري لاصطلاح المعقول وما هو ما يلزم من العلم به العلم بشئ
اخر فظهر به توقف الارتداع على التامل وتجويز كون الدليل محسوسا ولم يكتف في
المعية بوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم تكن معلومة للمنكر ولو كانت
يجب ان تامله ارتدع عنه لكن لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل انما يحقق بعد
كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلومية خصوصيته او تعذر تحقق وجود الدليل
معه لذلك المعنى ويحقق الشرطية اعني ان تامله ارتدع عن انكاره اذ لا يقتضي تحقق المقتضى
مع ان جعله كغير المنكر ليس بحسن بلا شبهة فاعتبار الملزومية هو الوجه كما لايخفى مافي
هذا التقرير قوله مما لايصح ان يحكم به لا يخفى ما في هذا التقرير من سوء الادب حالا ومقالا
ان يورد السوال هكذا فان قيل كيف يصح به التمثيل والحكم المذكور معارض بكثير
الحرمانيين قوله فيكون نظير التنزيل وجود الشئ منزلا عدمه باللام في التنزيل ليس صلة للنظير
حتى يرد ان الاية ح مثال لذلك التنزيل لا نظير له ولا يحتاج الى الجواب بان المراد النظير
المناسب مع ان المقام يمنعه بل لام الاجل فالمعنى فيكون نظير الماخوذ عليه بصدده
لاتنزيل وجود الشئ منزلا عدمه فتامل قوله احد هما ما ذكره في السوال والى ذكر هذا الوجه
بهذا استطرادي قصد به بيان وجه الحكم في الاية ولم يقصد به دفع اصل السوال فان
فيه اعترافا بعدم كونه الاية تمثيلا وهو مراد المعترض سيما اذا حمل على المنع والسند
قوله مع لايخفى مما لا يخفى فيه قبيل اي لجواز الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود الريب
منزلة العدم والما اذ هم اليه اعتبار افرمثل ان يقال وجود الريب منزل عدمه لوجود
ما يزيله وقيل لاريب فيه تاكيد مع ان هذا الحكم مما يكون المرتابون لانكارهم وجود
التنزيل لكونه مسالا لما لكن فيه ورد بانه اذا تنزل وجود ريبهم منزلة العدم صار معدوما
راسا لاعتبار ولا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار قوله وهو انه
ما نفي الريب عنه الا اذا عدته اكمل فهذا قلت ما نفي ان احد الامرتاب فيه

واما المنع كونه متعلق للريب ومتعلقا له ولما كان المفهوم من ظاهره نفي عدم الارتياب
والمقصود نفي الارتياب اشار الى توجيهه بان فاعل نفي مستتر فيه عايد الى الريب والجار
محذوف هيهات كما هو الشايع والمعنى مرتفع الريب بان احد الامرتاب فيه فيصير المعنى
الا وكرر وقد يوجه بان المحذوف هي اللام الجاره والمعنى مرتفع الريب لان احدا لا يرتاب
فيه ورد الفاضل المحشي حاشيه الكشاف على الوجهين بان عبارة الكشاف في آب
عنه وذلك لان النفي متوجه الى التغيير او العلة فلا يقابل قوله واما المنفي كونه اهل
الواهب لان في واما نفي لكذا ابو علي ومع كذا ثم ذكر لوجه الزيادة ايراده هنا قوله وقيل النفي
الخ وحكمه بان المقابلة يصح الا ان الكلام في استحقاق النفي بهذا النفي وفيه بحث لان النفي في
قوله اما المنفي الخ ليس نفي لكن المنفي فلا يصح المقابلة ظاهرا والتكليف في نصح الاولين اهل من
التكليف في هذا فليتامل قوله لكن سكره كثيرا منهم لا يشكون وقيل الطان الاية ليست
للحكم فيه لان مقاله ارباب الفن صريحه في ان الاعتبارات المذكوره بالنسبه الى
المخاطب السامع مطلقا والطان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي صلى الله
عليه وآله بقرينه سياق الاية حيث قال صلى الله عليه وآله في قبايل واليهود الموصوفين بالارتياب
الك وهذا امر اخر فبذلك على انه لو وصل الخطاب الاول لكل من يتاتى الكلام لاحتمل تغليب
غير المرتابين وهم المومنون على المرتابين قوله لكن ترك التاكيد لانهم جعلوا كونه مذكرا لان
ان لا الى تنفي الجنس واسم الجنس يفيد ان الحكم عام فوايه فكيف يستقيم ما ذكره لا يقول
ان لا المذكوره تفيد تاكيد استغراق النفي واثره راجع الى المحكوم عليه يعني ان الحكم
شيء من افراده ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسميه الجمله فقد عرفت انها انما تكون موكده
في مقام العدول والاصرح في الايه فحكم بالمتيقن وقد يجاب بان تاكيد ليس على سبيل
الاستقلال بل على سبيل التبعيه فانه ان كان هناك موكد اخر كجعل اسميه الجمله من
الموكدات والا فلا وبان الكلام ليس لمجرد التاكيد فلو لم يجعل كذلك انكار لكان

منفيا

الموكده

بذكره

منفي

ينبغي ان يوكد نفيه ذلك ايضا غايته انه كالمتردد والسايل وهذا لا ينافي جعل الانكار
كالانكار فتامل قوله وهو انه كلام معجز فعل الغير ليس راجع الى ما يلزم حتى يتوهم عليه
ان المفهوم من كلام السابق حمل الدليل على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمل على
مصطلح اهل النظر بل راجع الى مصدر تاملوه اي تاملها والنظر فيها وتدبيرها بهذا الطريق
قوله انه بمنزله التاكيد المعنوي يعني فالعمل صحيح لان التاكيد المعنوي لا يوكد
الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل السهو والتجوز وقد ورد عما نقله من الشيخ واشار
الى ان مدفع الانكار كالتاكيد اللفظي بجنبه قوله دفعا لتوهم السهو والتجوز قال
الفاضل المحشي هذا سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد
فلا يدفع ما هو بمنزلته حتى يجب كونه كذلك والجواب انا لا نم نصريح الشيخ بذلك على اطلاقه بل
انما صرح في بحث تاكيد المسند اليه بان التاكيد في مثل جاءني زيد نفسه لا يدفع توهم الخصوص
وهو ان الجائي زيد واما ذكره عما على سبيل السهو وقد كان راجعا لما لحظ هذا احتمل بعد
تصوير التوهم المذكور ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي والاشك ان التاكيد ينفع
وكذا تاكيد الجنس واسميه الجمله يفيدان الحكم عام فوايه فكيف يستقيم ما ذكره لا يقول
ان لا المذكوره تفيد تاكيد استغراق النفي واثره راجع الى المحكوم عليه يعني ان الحكم
شيء من افراده ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسميه الجمله فقد عرفت انها انما تكون موكده
في مقام العدول والاصرح في الايه فحكم بالمتيقن وقد يجاب بان تاكيد ليس على سبيل
الاستقلال بل على سبيل التبعيه فانه ان كان هناك موكد اخر كجعل اسميه الجمله من
الموكدات والا فلا وبان الكلام ليس لمجرد التاكيد فلو لم يجعل كذلك انكار لكان

قال الاستاذ

ردد

من يجعل الاريب فيه حجة لذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف وما في الفصل والوصل
مبني على محتمل ولا يخفى ان ظاهر عبارة المصاب عن هذا الجواب صيت عبر الجاحظ الملقاه
نفس الاريب فيه فان المناسب لهذا الجواب ان يقول لعل ذلك الكتاب لا ريب فيه
وقد يجاب عن اصل السؤال بانه لا شك في تغاير فرع مفهوم ذلك الكتاب والاريب فيه
لكن ثبوت احدهما يستلزم الآخر فبالنظر الى هذا المعنى جعل الشيخ من قبيل الاعادة
للتثبيت والتعميم انما عد وامن المؤكدات الاعادة الصريحة فلا اشكال فتامل قوله
قلت لعل وجهه ان مراد الكلام انه يمكن ان يقال هذا التوجيه كلام السكاكي على معنى تعريف
الكتابة وهو ان يذكر اللازم ويريد الملزوم ولما حمل الكناية على الاعم اراد الملزوم
اعني ذكر الكلام الدال على اللازم مراده ابه الملزوم ولما حمل الكناية على الاعم وعلى
توجيه على حد سواء ان يحمل الكناية عبارة عن نفس اللفظ على ما هو المشهور بان الكلام
عن التاكيد في مقام الانكار المخاطب كما استعمل فيما يستلزم معناه فان من هذا الكلام
في عرف البلغاء هو عدم الانكار واذا استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى
بل يستلزمه وهو سوء الانكار منزلا غيره فانه يستلزم ما ذكره اسكاكا واعني ولواد عاء
وعلى هذا القياس الكلام المؤكد الوارد في مقام خلو ذهن المخاطب بعض الكلام المؤكد
كناية على تقدير كونه لمعنى اللفظ وذكره على تقدير كونه كما عرفنا السكاكي ثم
قوله يلزمه ايراد الكلام معناه يلزمه معنى الكلام المورد قيد الان سوق الكلام مع المنكر
على معنى ان معنى الكلام المسوق مع المنكر فعلى هذا لم يرد ان يقيد الكناية في الاصطلاح
ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم وليس كما ذكره الشيخ الا الانتقال من
نفس اللازم الى الايراد المذكور الى الملزوم الذي هو الدليل ولا كان الانسب ان
يدل على اما هو المقصد الاصلي للمتكلم وكان مقصد الغرض من ايراد لفظ يدل على عدم
انكار المخاطب فضلا متنبها على ان معه ما ان تامل يزيل انكاره لان المتكلم نزل منزله

الكناية مر

خلو المنكر فان الغرض من هذا التنزيل ايضا دلك التنبيه مع ان في تقدير الشيء نوع قصور
كما تعلم ملتمس الايراد الحاصل المحشي على ما يشير الى ان كلام الشيخ ايضا لا يخلو عن تقويه و
الاولى ان تقول الجاحظ عنى الموكد مثلا ادخل في عرف البلغاء ودلالته واضحة على عدم
انكار المخاطب فاذا الغى الى المنكر واريد ان معه ما يستلزم ذلك العدم ولواد عاء فعدم الطلق
ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه اداتامل وعلى هذا القياس نظايره
هذا غاية توجيه كلام الفاضل المحشي وفيه اولا ان الاول ان عدم انكار المطلق لازم طاهر
مدلول عرفي للجاحظ بالقرائن والامكان القاؤه الى العالم على معنى انظر عدم واغا المدلول
العرفي خلو ذهن المخاطب عن تلك الحكم والسبب بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم بعلومية ان
ما يدل ارتفع عنه انكاره لشرط التامل بل صاف لها فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانتفاء
تحقق اطلق ما يدل على تلك المعنى العرفي واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في العاء
الجزء الى المتردد فانه ربما يقال في ان ما ذكر من قبيل مستتبعات التراكيب لا يستعمل
فيه اللفظ ويمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولا مطابقا الثاني انه يجب
في الكناية على مذهب السكاكي ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع وغاية اللوازم المكنى بها
على تقرير مستتبعات ملزوماتها الاترى ان الملزوم المكنى عنه في صورة القاء
الجزء الى العالم هو عدم حبه على موجب علمه والمكنى به اللازم خلو ذهنه فالاول تابع
والثاني متبوع لان عدم العمل يتبع عدم العلم وانما الملزوم في القاء الملفوظ الى العالم
ملابسة لامارات الانكار الظاهرة واللازم انكار المخاطب الاول تابع والثاني متبوع
كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شروح التلخيص من ان اللازم في الكناية يعتبر كونه
مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال عن الملزوم ويكون متبوعا عند الاخبار
اللهم الا ان يقال بهذا الاتيان في القاء الجزء الى العالم مرادا به عدم العمل لان الجاهل
بمدلول الجزء الجزء داعي خلو الاخير اخص من عدم العمل به حلا كما في ما يجعله

مشروعا للمحلوف عليه الثالث ان جواز ارادة المعنى الحقيقى مشروط فى الكناية وذكر
الاباسناء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة المانعة موجوده فيما نحن فيه لان
علم المتكلم بانتفاء المحلوف عليه قرينة لنا على انه لم يرد بالبقاء الخبر المجرد الذى خلو عنه
مكتف بكونه كناية اصطلاحية والجواب عنه بان الكاره كسب الحنث لا ينافى الحلو بحسب
التنزيل والاعتبار وبهذا التقرير يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقى الذى هو شرط فى
الكناية والبقاء العام الذى يلقى اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالى الذهن فى الجملة فيصح
ارادة معناه الظن وان كانت متنفية بشرط اضافة البقاء بالعلم على ان المعتبر عند السكاكى
جواز ايراد المعنى الحقيقى والجد ولو فى محل آخر لا باستعمال آخر لا يفيد عدم جواز ارادته
فى المحل الذى استعملت فيه كما فى قولك الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك
مع امتناع معناه الحقيقى وهو القعود عن سرير بوهم ان لا يكون ما استعمل فيه قرينة
لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان قيل ايها العالم الصلوة واجبة قوله فى المبدء
متعلق على البيت وبعده ان الهلال اذا رايت غرته اليقينت بدرا منه فى الطمان
الجدع الجيم النجيب النجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
اى البرهان الواضح من سطع الصبح يسطع سطوعا اذا ارتفع ثم قوله الله الذى هو مبتداء
خبره ساطع البرهان قوله المشرئبة فى القاموس اشرأبت له الشئ اشرئبابا مد عنقه
لينظر اليه قوله دفعا للوهم التخصيص قال قلت فتخصيص قال لا ريب فيه من قبيل
الاستثناء دون التظير ولو لك صح الاستثناء وهو ضعيف من قبيل التقى فوق حصل دفع الوهم
جزما بلا شبهة قلت انما يحصل اذا حصل الجزم بلا شبهة كون لا ريب فيه من الاستثناء وهيهات
اذ ظاهر التعليل والاستثناء يدل كالاعتبار على ان فيه توهم التخصيص باق بلا شبهة قوله
وكون المجرد عن التاكيد اى لا يجب ان يكون كما تقدم من كونه الملقى طلب غير منكر ولا
متردد قوله كان من المتكلم فى الذى كان ان لا يكون كان الاولى ما قصته خبرا له لا يكون

الظان م

فوق ار

سطع ر

دفع التوهم جزما بلا شبهة ص

بشمل ر

سدر البناء او سعد بن ذوان جعل الظن بمعنى المصدر وبلا تعدية ان كان بمعنى
المظنون وهى مع اسمها وخبرها جزاء الشرطين والاخريان تاسان وقد يجعل الاولى ايضا
تامة ومن يجعل بنا يدعى انه لا يكون جزاء قوله بل لا يصح بدونها معطوف على ما قبله
من جعله جزاء ان كان قيل لا يحسن جزاء ان بدونها بل لا يصح تم هذا الحكم مختص بالجملة الشرطية كما اشار
اليه الشيخ فى دلايل الاعجاز ودليله الاستقراء فلا يرد عليه قوله تعالى موالله احراى على ان
من جعله جزاء ان كما توهم قوله لان يصح مبتدا وكونه لشواء البيت اراد بالمحدث المبتدء
المحدث عنه بطريق ذكر الخاص واراده العام تعريضا ان النكرة مهما امكن وليس مبتداء
اصطلاحى والمحدث اسم المفعول من التحديث والشواء اسم من شويت اللحم شيا والشوه
السكر والخبب ضرب من العدو والبازل مهنا البعير الذى انشق نابه ذكرا كان
او انثى وذلك فى السنة التاسعة وربما كان فى السادسة والجمع بزل كحمر وبزل كحمل والاسون
الموتة التى انست من نفسها بالموت قوله ان كان ضعيفا وجزان قوله اعدار بعد ايات من لذة العيش
والعيش للدهر والدهر ذو فنون يريد ان كل ما ذكره وان كان يلتذ به المعاش لكن الفنى
معذب بالدهر والدهر ذو ضروب فى تارات كما يب يرجع وكما يسر يقلق وكما يصفو يكدر
قوله ان دمر اليف الشمل المتعرف الملتئم ولغة جبو وسعدى اسم حبيبة الشاعر
وقيل اسم موضع فى الشام على الاول سببيه متعلقة بيلتف اى بسبب وصالها او بيشمل
اى بسبب فراقها على الثانى لمعنى فى والتعليق كما له اى يجمع فى هذا الموضع التفرقة اللائقة
او يجمع التفرقة الكائنة فيه قوله وقد يذكر تاكيدا لحكم المكرر لا لانفى ان الحاجة الى الجواب
المثال المذكور عن الضابط السابق وان قولهم مع الموسنين امنا من قبيل جعل المكرر
كغير المكرر لما مر من نزيل الانكار على زعم المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغى
ان ينكر فيه للشهرة بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقوله مع شياطينهم انا معكم
من باب جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال الحال على ما يوجب الانكار وهو ترك مجانستهم والتزام

احكام الشرع النبوى فكان مظنة لعدم تصديق سامعيهم اياهم قوله وليس جديرا بالمؤكد
الكلامين واوكدهما وعباره الكشاف هكذا فان قلت لم كان مخاطبتهم الموصوفين بالجمله
الفعليه مخاطبتهم بالجمله الاسميه محققه بان ملت ليس مخاطبوا به المومنين ومن نظر
لان السوق يدل على ان ما خاطبوا به شياطينهم جديرا بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما
ضدل على ثبوت التقوى والوكاده للكلام الذى خاطبوا به المومنين مع انه لا تاكيد فيه
قطعا وتجريد افعل التفضيل عن المعنى المصحح انما يجوز فى المشهور اذا لم يستعمل ما فيه الامور
المذكوره وقد استعمل هنا بالاضافه اللام الان ثم لدليل اد بالوكاده هو التاكيد الاصطلاحى
بل معناه اللغوى ولا شك ان الكلام الصادر عن العاقل الغير الالغى قوة ووكاده فى الجمله
قوله او خذتون جمع او حدى ما لحق ياء النسب للتاكيد كالاحمرى كانه منسوب الى الاوحد
تنبيها على عراقته فى معنى الواحد واستحقاقه ان يعبر عنه بالاوحدى ونسب اليه قوله
اما لان النفس الخ التعليل المتقدم اى فتركوا التاكيد اما لكذا واما لكذا او اما للنفى
المستفاد من قوله لا اى ادعاء الخ والاول اظهر بحسب المعنى والثانى هو الملائم لما بعد الكشاف
حيث قال وذلك اما لان النفس اشاره الى انهم ليسوا فى ادعاء انهم اوحديون
قوله متنته للتاكيد اى موضع الذى يتمحق بتونه ثم فعله من معنى ان التاكيد به لا
من لفظها لان الحرف لا يكون الا مشتقا منه قال ابو زيد انه متنته ذكر اى مختبره و
مجربه وفى الاساس فلانه متنته للخير ومعساة اى موضع لان يوثق به لخير وعسى
ان يفعل خيرا قوله لانه لدفع الايهام اى ايهام رجوع التاكيد التكذيب الى كونه صلى
عليه واله رسول الله لكن فيه بحث وهو ان هذا الايهام انما يندفع عاذكره لو كان فى الآيه
الكريمه ما يشعر بكون قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله من مقول الله تعالى لا بطريق الحكايه
ولا مستبعد يجوز ان يكون هذا من مقول المنافقين بان يكون جاريا مجرى القسم
كما قيل فى ربنا انكم لمرسلون ويكون فائدته بالنظر الى لازم فائدة الخبر كما فى ما فى المؤكدات

المذكوره فى الآيه اذا قيل يدا رسل عبدى الى فلان وهو يعلم انه ارسله اليه
كان لغوا منه الحديث غير مستعمل فى العرف اصلا واما اذا قيل آخر رسل عبدى الى فلان
وغيره يعلم ايضا انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا فى مقام تاكيد الحكم عرفا وقوله
تعالى والله يعلم انك لرسوله اذا جعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بالخلاف بخلاف ربنا
انكم لمرسلون فانه من قبيل الثانى لان معنى مرسلون من رسوله والعرق فى مثل التفعل
قوله واما ذكره بالاسم ثانيا دون وضع المظهر موضع المضمر بعصى يكنه ومن هنا التنبيه على
ان مورد القسم هو المذكور اولا وقد سلك هذه الوتيره فى عنوان الكشف التنبيه
ايضا حيث قال التنبيه النشيه الدال على الخ وحرف الى هناك ان المراد بالاول التشبيه
الاصطلاحى وبالثانى اللغوى فلذا اعاد اسم المظهر وان ما بين المعرف اذا اعيدت كانت
غير الاول ليس على اطلاقه وسيذا التحرير يسقط ما يقال الاصل فى المعرفه اذا اعيدت ان يكون عين
الاول فكان الاصل الاقتران بعود الى غير ما سبق ثم ان الاصل انما يحور مخالفته كالاصل
الاول بان يعود الى ما فى ضمن المذكور من المطلق فلا يحتاج الى اعتبار المظهر بل الظاهر ان
قول المصنف فما بعد وهو يعنى الخ غير مختص بالخبر بل على ان مورد التنبيه هنا هو الاسناد
الخبرى المطلق الاسناد والا ما وقع الاحتياج الى بيانه عدم الاختصاص لانا نقول
لا جواز له لما عسى ان يتوهم من كون المراد ان المعاده عين الاول غفولا عما استحكم
عليه باب المضى فى مثله فليفهم قوله فكانه قال بعضه جمعته وبعضه وحاذ اسناد ما على ما اختاره
فى شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله الآيه من ان مضمون
الجار والمجرور فى مثله مبتدأ وما بعده خبرا بالعكس وقد سبق تذكار كانه هناك فلا يرد
ان يقال حمل الثانى على الاول مع الاحتمال ثم الاسناد الحقيقه
العقليه منه والمجاز العقلى منه لكان كلاما مجملا لا يفيد الذوق ولا يفيد معنى متفهما من مثل هذا
التركيب كما لا يخفى قوله كما جعله عبد القاهر حيث قال وهو دليل الاعجاز وهو الحقيقه

العقليه كل جد وضعها على ان الحكم المعاد بها على ما هو عليه في العقل فواقع موقعه
وقد جد الجاز العقل كل جد اخرجت الحكم المعاد بها عن موضعه في العقل بضرب من التاويل

قوله وفيه نظر لان علم المتكلم الخ حاصلان مجرد كون الحقيقه والمجاز العقليين صادقه
لتعقيد الحال لا يقتضي دخولها في تعريف علم المتكلم والا لكان اللغويان ايضا داخلين
فيه وقد يقتضيها الحال بل يجب ان يكون البحث عنها من حيث انه يطابق به اللفظ مقتضى
الحال وليس كذلك وقد يوجه النظر بمنع كونه من الاحوال المذكوره فانه من احوال الاسناد
خصوصا عند المصنف وليس كذلك احوال الاسناد مثل التاكيد والتجريد حتى يدخل
الى اللفظ كالكنى وفيه نظر لان الخصوصيه مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من
احوال اللفظ كان ما هو قسم من احواله ايضا واليه نظر المصنف واما اللغويان فهما ليس
للفظ لامن احواله وكان هذا هو مناط الفرق عند المصنف فتامل قوله متعلق بالظرف
لنيابته عن عامله وقد يعتبرون العامل في مثله عامل الظرف والمآل واحد قوله
لكن تتوقف خارجا عنه لا مطابق للاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل الخبيصي ان نسبة بقاء
الخروج الى ما لا يطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تعليب ما لا يطابق شانا منها
عليه والا فهو ما كان خارجا عن الحد بقوله ما مولد حتى يكون باقيا على الخروج بعد زواله
قوله عند المتكلم وقيل لحاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل بقي ضمير التعريف وقوله
ما لا مطابق فاعل خارجا اى في التعريف على هذه الحاله وهي ان لا مطابق الاعتقاد
خارج عنه وانت خبير بان المفهوم الظني بقاء التعريف على حاله مخصوصه بثبوت
تلك الحاله في زمانين اعني قبل التقييد بقوله عند المتكلم وبعده وليس الامر كذلك بالنسبه
الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التغليب لازم كما لا يخفى قوله وذلك
بان لا يتصب قرينه اذ كانه المراد بنصب قرينه ملاحظه دلالتها على المراد ليتناول
مثل قرائن الاحوال فافهم قوله سواء كان مخلوقا لله او لغيره اذ الطاعه مبنيه على امتثال

المامور به من افعال العباد مخلوقه لهم والمراد بالصدور عنه الظهور منه فتحقق
الصدور بهذا المعنى في الموت ونظيره وسئال كون المسند مصدرا اعجبني ضرب
اللص اليوم الجلاد برفع الجلاد قوله كقول المؤمن انبت الله البقل وقول الجاهل
انبت الربيع البقل بسعى ان يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من
المخاطب كيلا يحمل على المجاز فليتامل قوله لما لا يعرفها منه لا
يبعد ان القصد انما يكون في غير الكلام المذكور حصقه لان المعتزله اذا اخفى حاله من
المخاطب وقال خلق الله الافعال كلها لا ينصب قرينه على عدم ارادته الظاهر فيكون
حصقه سواء عرف المخاطب في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده منه لا يعرف حاله
في اعتقاده لا تعرف حاله في نفس الامر تبين مما مر وهو ان المعتبر ارادة المتكلم الخ قوله خلق الله
الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حصقه وعجاجا في حالة
واحدة اللهم الا ان يمنع استواء النسبة بالنظر الى تخصيص قوله والاول لا يكون اسنادا الخ
فيه نظر لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس بحصقه قطعا وليس كذلك لان المعتبر السابق
قوله عند المتكلم في الظرف قد يتناول هذه الصوره اذ لا نصب للمتبع منه قبل المتكلم في بعض
صور هذا القسم فينبغي ان يكون حصقه قوله ما ينبغي قائلا الى ما ذكره ابو الحاجب والبيان
قوله بناء على السهو والنسيان الفرق بينهما التنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصوره
عن المدركه مع حفظه دون النسيان فانه زوالها عن المدركه والحافظه معا صحتاج الى تحصيلها
ابتداء والمفهوم مما سيجيء من كلام العلامه في توجيه قول الكافي عنه مشوب بتجوز و
سهو ونسبة ان السهو يطلق على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي وسياتي جواب
عنها قوله الفاضل الخبيصي بالباء الموحده وكان قول الخبيصي المشهور اشاره اليه قوله اعتمادا
على انه فهم مما ذكر في تعريف المجاز فانه لا يفهم منه ذكر قيد التاول فيه انه لا تاول في تعريف
الحصقه لسقوط ما يحتاج الى التاول ونصب قرينه على ان المراد خلاف ظاهره ليفهم منه

ان ما ذكره على وفق اعتقاده قوله على الجول فولها فاتاها اقبال وادبار المعراء الخشنا
منه قصيدة تزني بها فاتاها صخر احبت فاتاها ثم يجول على البيوت بتطيف به لها صغيرنا
اصغار واكبارنا لاستسلام الدهر منه كلما ذكرت فاتاها اقبال وادبار نوما بارضنا
مني حين فارقني صخر والدهر اقلاع وامرار وان صخرا لتأتم الهداة به كانه
علم في رأسه نار العجول الناقة الولية التي قعدت ولدها والبيوت جلد فصيل يحشى تبنا
لتدر الناقة عليه تسليما منها به وتطيف منه الاطافة في الصياح اطاف به اي صاح به
وضمير تطيف راجع الى العجول والمجرور في به الى البيوت والاصغار والاكبار حمل الشيء
صغيرا او كبيرا وما مهنا على المفعول بيان للمبين واطلاقه الذي جعلوه حلوا وامراره
جعله مرا والايتمام الاقتداء قوله الى شيء مغسول اي خال عن الطرايا والخصومات
كالشيء المنقوش الذي غسل فذهب نقوشه المستحسنة والتاء للمبالغة قوله وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس والقرينة
عليه قوله فيما بعد وله ملابسات شتى بلابس الفاعل والمفعول به فانه اشارة
الى تغيير التعريفين كما يدل عليه قوله فيما بعد فاسناده الى الفاعل او المفعول آداب كان
مبنيا له حسنة قوله والاسناد الى الجنة اعتذر لمن لم يحقق ولا مجاز فيه كتب
من وجهين احدهما ان المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللغويان
ولذا قالوا في عيشة راضية مسلالان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول مع ان صحة العيشة
فاعل لفظي وفي جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة انه اسند فيها الى الملابس
الذي هو المكان والزمان والسبب معلوم انا مكان وزمان وسبب تحب الحسنة لا
تحب لفظ ل فاعل لحسبه ولاشكال الناقة فاعل صحق للاقبال صيد فعل قولها ما اجمالا
ثم تعرف الحسنة ولا مدفع تحمل ما عدا بعض الملابس المذكور والا وكان يصار في اجوابه
الى ما ذكره الفاضل الحلبي وتنبيها ان المفهوم من قوله سابقا في صدد دفع اعتراض المصنف

عن الكاف وكذا قول الشيخ عبد القاهر ان كلامه محمول على المصدر ويعترض عليه بان الفتنة
ممكن الاسناد الى المبتدأ خارجا عند المعتمين عند الحصلا فرفع الاعتراض بتصريح
الشيخ بكون المثال ممن قبيل المجاز العقلي وقد يجاب عن الاول بان المراد بالفاعل هو
الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحسي الذي يقابل الاصطلاحي وبالمفعول ما وقع عليه
هل الفاعل وكذا الكلام وكم للمتكلم في البواقي والاسناد الى المبتدأ ليس من هذا القبيل
فلا تشكل التعريف به وعن الثاني بان قول الشيخ لا يكون حجة على المصنف واعلم ذكر فيما
سبق سند المنع ان لا الاثبات حجة لا سيما حجة في الاصطلاح قوله فيت وما
ليل المطي بنائم صدره لقد لمتني يا ام غيلان في السرى ونمت وما ليل المطي نيام
ومعنى البيت ظ قوله وجوابه ان معناه يرد عليه انه يصح ان يكون ما صام النهار
ولا الاثبات فيه مجازا لانه لو اتى بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد
الى غير ما هو له قطعا مع انه حقيقة فالصواب في الجواب على ما نقل عن ان لو مجاز
السبق الى الذهن من السؤال وقوله فقد دخل في التعريف ما هو العقلي لعدم اذ لو
اريد بما صام نهاري افطر نهاري لم يكن اسناد الى ما هو له فلا يدخل في تعريف الحسنة
فتدبر وان اريد نفي الصوم عنه النهار حقيقة فهو داخل في تعريفها فلا ضير واما انا راكب
صايم فان اريد به الاستغراق عن ثبوت الصوم للمخاطب في النهار فمجاز وان اريد الاتصاف
عن ثبوت الصوم في النهار حقيقة كما في قولك انا راكب صايم ام انت وكون الصوم المسند
الى النهار عينه واحد في الصورتين لمسي تعارض في المقصد قوله وبسببي مجازا حكميا واما عينه
مجازا حكميا وان كان الملابس نفع في الاضافة والايقاع فلمتعلق بالحكم اما ظاهرا او مقدرا
اولان الحكم الظرف واما السببية مجازا في الاثبات وان كان الملابس نفع في النفي ايضا
فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشيخ اولان النفي لم يحصل
بمعنى الاثبات لا يكون مجازا عما نقل عنه واما السببية اسنادا مجازيا فاما باعتبار

الاشرف اولان الاسناد يطلق البه ثم ان المجاز خص توكيده الاسناد وان لم يكن
امتناعا في الحقيقة اعتناء بشانه لكثرة فوايده قوله اي غير الملابس الاولى بغير
ما هو له بالملابس بيان للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو له وهو مسند و ملابس غير ما هو
له وانما عدل عن قوله الى ملابس للمسند لرعاية ان لا يلزم في المجاز العقلي منه فاعلا او مفعولا
او المسند اليه يكون الاسناد حقيقة كما سيجيء ولو قال اسناده الى ملابس لا يكون لهم
يفهم هذا المعنى قوله تاول لا يخفى ان قيد التاول يغني عن قيد غير ما هو له اذ لا تاول
فيما هو له وكان انما لم يكتف به لان دلالته على المعنى المذكور التزامية مهجورة في التعاريف
قوله تعلقت ما يول اليه معنى العقل يريد ان طلب المآل وما مآل انا مصدر
ميمي بمعنى المفعول اي المرجوع عنى المرجوع اليه على الحذف والايصال او اسم موضع
ومعنى من الحقيقة بيانية ومن في العقل ابتدائية ومن العقل حالية والمعنى تعلقت الموضع كائنا
من حيث العقل وقضاوا ان لم يكن تحقق في نفس الامر ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة
الموجودة ان كانت موجودة او الموضع العقلي اي ان موضوعها هو وكيف ينفي
ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل ان لم يكن موجودة على ما هو زعم الشيخ وبعبارتي
فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون الكل مجازا حقيقة في نفس
الامر لان تطلب الحقيقة لا تستلزم وجودها لجواز ان يطلب فلا يظفر بها فالى اجاب الى
الشق الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني تنبيه على ان المال قد يكون معقولا صرفا
لا تحقق له في الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل السامع عنه قوله وحاصله ان
نصب قرينة المجاز اسناده الى ان تطلب القرينة ليس معنى التاول ظاهر الا تطلب
الحقيقة كما حققه وموليس على نهجها لكنه تطلبها بعد الاسناد الى ملابس غير ما هو له
ليدل النصب قرينة انه غير اراد بها وفيه بحث اما اولا فلانا كنا اقمنا حجرا على انهم
واردت ابيات الحجر له حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له تاول بما صدق

لان قرينة المجاز منصوبة به وهي استحالة قيام المزيج بالمفرد مع ان حصته وان كان كلاما
كاذبا والما تاما فلانه اذا حمل التاول على نصب القرينة لم يكن لقوله ولا بد للمجاز من
قرينة فايدة يعتد بها فلا بد ان يحمل حاصل التاول ملاحظة ملابسة ما اسند اليه بما هو
له في الحقيقة ومناسبته اياه كما يشعر به قوله فيما بعد كقول المعتزلي خلق الله الاعمال
كلاما بالتاء وح القصد الى انه اسناد الى السبب فظهر ان قوله والقصد بيان للتاول
وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعلقت المجازية كما لا يخفى واما ما قيل
نصب القرينة انما يحتاج اليه من حيث الطلب لعلا يتسلسل فمختص بالكلام عليه التاول
انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون احد محاصل
الآخر وكيف يجاب عنه بما سبق من ان المراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد
وهذا متصور في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك لقول ذكر لتوطيد التقديم الى
لفظه وغيره وعن الثالث بان علما هذا النص صرحوا بان وجود القرينة شرط مفهوم
المجاز اللغوي وان كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر الاكتفاء بذلك في المجاز العقلي
فيجب حمل التاول على نصب القرينة على الوجه الذي ذكر ولا قبح في هذا كون القرينة
لاصل المخاطب قوله اي للفعل اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق به
معنى الفعل ورد ان التعميل بعيد جدا فيه واجوبته لا يناسبه وان اراد الاكتفاء عليه
كونه اصلا ويكون المراد اي للفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل تناول المصدر
والمعنى لجعله ملابسا للفعل على ان معنى الفعل تناول اسم التفضيل والظرف وما
لا يصلان المفعول به اذ هما لا ينصبانه وعلى ان يكتفى بالاصل يلزم منه القول بجعل الشيء
الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة لكل منها لكن تحقيق التفضيل فيه موكول
الى السامع العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكون
متغايرين وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني قتل الضرب فليتفهم قوله لان الفعل

لايسند اليها وذلك لان المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو عينه مع فبعد اسناد
الفعل اليه لايبقى هذا المعنى قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل
وبعد اسناد الفعل اليه لايتغير منه الحق اصلا وانما يتغير نصبه وهو ليس بمأخوذ فى مفهوم
ولو سلم انه ماخوذ فيه فالمتغير بعد الاسناد مهنا ليس الا النصب واما المفعول به فموضع
تغير نصبه باسناد الفعل اليه يتغير حتى آخر معتبر فى مفهومه فكذا القياس فى البواقى
وبهذا القدر يكفى جهة لتمييز الاسناد الى احدهما دون الآخر قوله اسناده الى الفاعل
اذا كان مبنيا لما صنعه اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم وبالطلب فلا يرد
ان قول القائل انبت امير البقل مجاز مع ان اسناد الفعل المبنى للفاعل اليه قوله
وغير المفعول اى المبنى للمفعول ح فان قلت قولنا ضرب فى يوم الجمعة فى الدار للتاديب
صدقة مع انه اسناد الفعل المبنى للمفعول الى غير المفعول به فيشكل التعريف طردا وعكسا
قلت بل هو اسناد الفعل المذكور الى المفعول به بواسطة قوله واسناده الى غيرها
للملابسة مجاز يرد عليه ان قولنا ضرب فى يوم الجمعة فى الدار وللتاديب صدقة
مع انه يصدق عليه الاسناد فيه اسناد الى غير ما هو بمكن ان يقال المراد من غيرها هو الزمان
والمكان والسبب تعريضا لسياق وفرقا بينها وبين ظرف الزمان والمكان و
الظرف والمجرور التى اسند اليها الفعل فيخلف كر ح ان قيد الملابسة بالمعنى الذى ذكره يدفع
الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاصل المشابهة وانت خبير بان هذا الجواب
يدفع دخوله فى المجاز ولا يدفع خروجه عن الحقيقة فلا بعد ان يحمل قوله فاسناده
الى الفاعل ح على التمثيل وبناؤه على الاغلب الاعم الاغلب قوله نعم لا يجوز ان ذلك
الغير شيء انما فسر الملابسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسره بملابسة الفعل لغيرما
هو له مع انه يكفى لاسناده اليه لان المصاحبة تقتضى اثر صاحب الكشاف فى جعل هذا
هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال ح الايضاح واسناده الى غيرها لمضاهاته

لما هو له فى طلبته مجاز وطريق الاستعارة ان يكون علاقة المشابهة وبعد الباعث
على احتيار المجاز ملاحظة المشابهة المذكورة فدخل واقع فى حرف الاسناد الذى هو فى
ما هو له الى غيره وان كان فيه جهة الملابسة المذكورة قوله واما الغرض فتشبيه الحال فيه
استعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمل فى غير الموضوع له لعلاقة المشابهة والاسناد ليس
بلفظ قوله كعوام عيسه راجعة ح الى سبب الطيلة انه لا مجاز فيه بل الراجعة بمعنى ذات رضى
حتى يكون بمعنى مرضية فمونظير لابن وتامر وهو شيء كل يرضول التاء لان هذا البناء يستوى
فيه المذكر والمونث ويمكن ان يجاب بجواز كونها للمبالغة كالثابتة كعلامه قوله
وهو بمعنى المفعول اى بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى
التاديب ولهذا لم يقل والصواب ان يمثل قوله ودامية دمياء الراميه الامر العظيم
ودامى الدمع ما يصيب الانسان من عظيم نوبه قال ابن السكيت دميه دامية ودمياء
ودمواء وهو تاكيد لها قوله احدهما وصف الفاعل ح السوال الاول مع جوابه قد
اشير اليها فيما سبق وانما اعاده مهنا لان الغرض الاصلى فيما سبق كان بيان عدم اطراد
تعريف الحقيقة والمصنف اصاله مهنا سان عدم انعكاس تعريف المجاز وكم بينهما قوله
والاليم هو المؤلم فوصف به فعل الالم الموجع فان جعل الاليم بمعنى الالم على صيغة الفاعل
اى المتوجع والمعذب على صيغة المفعول واطلاق فعل المعذب على العذاب مع انه
فعل المعذب على صيغة الفاعل على سبيل التوسع ح ويحتمل ان يراد فعل الفاعل وان جعل
بمعنى الموجع اى الموجع مثل السميع بمعنى المسمع كما اشار اليه فى الصحاح فالمعذب على صيغة
الفاعل لكن صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى ربنا اتنا ضعفا من العذاب الاية الى ان الضعف بمعنى
المضعف ليس بثبت قوله واسنده الى المفعول بواسطة فيكتب وهو لو جعل المفعول
الذى ذكره المصنف فى الملابسات شاملا للمفعول بواسطة لاندرج فيه الزمان والمكان والسبب
لان الكل مفعول بواسطة وصلابة الفعل بواسطة الحرف فاى حاجة الى افراد هذه الاشياء

بالذكر اللهم الا ان يقال المكنى في الصرح ازالة الغفلة والاولى ان يجعل ذكر الصرح بيانا على اخذه اعم من المعنى وغيره قوله المعتبر عند صاحب الكشاف يدل على ان الامر عنده هو تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي بطريق ما ذكر في توجيه الصلات البعيد والعذاب الاليم على ما نقل اليه عنه وهذا اظهر ان الاقرب من الاحتمالين الذين ذكرهما الفاضل المحشي هو الثاني كما لا يخفى قوله يا سارق الليل اهل الدار الظاهر الطان انتصاب اهل الدار على تقدير اعني اخذ اهل الدار وقد يجعل مفعولا اول لا سارق على سرقوا مالا قوله او لظنه ما باعتبار ان جعل الاسناد المذكور مع حاصل هذا الوجه ان المجاز عقلي وان كان يوجد في النسب الاضافية ولا يتم عليه الان التعريف المذكور يتناوله ايضا باعتبار تعميم الاسناد المذكور فيه بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه بصرح الكلام والمستدرك له و بحمله مع اطلاق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف وبهذا التوجيه يندفع ما اورد عليه من ان تعميم الاسناد للصرح واللازم يأبى كون التعريف للمطلق لانه حينئذ يكون المجاز العقلي في الاسناد خاصة نعم يتاح الى جعل الضمير في قوله وهو اسناده راجعا الى المجاز العقلي المذكور في ضمن المجاز في الاسناد السابق حيث قال ومن الاسناد مجاز عقلي الا ان في نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه المتبادر الذي يطلق على النسبة وان التعميم بالنظر الى ما يشمل كان قلت كيف يوجد الاسناد الضمني المجازي في مثل قوله كوكب الخرقاء فانه مجاز عقلي عند السكاكي قلت باعتبار ما تقرر من ان في النسب الاضافية اشارة الى نسب خبرية فالاسناد الضمني المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بتوالي الكوكب الخرقاء او معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر بالمضاف بانه للمضاف اليه قوله وقد يكون الا يخفى ان قوله سئل الهموم من قبيل الانتطيعوا المسرفين وكذا في الكلام اشارة الى تحقق المجاز في سند باعتبار ما جعل الامر مطاعا

وجعل امرا فالاول صرح التوابع والثاني مكنى استادي وربما يدعى ان ليس فيه الا مجازا واحدا وهو المكنى الاستادي لان التوابع التسلية على الهموم مثلا يكون بيانا يكون مجاز التضمنه كونها محزونة قوله على ما يفهم من ظاهر الكلام السكاكي فلانه فسر الحجاز بالكلام المفاد به ما وانط حمل الكلام على المصطلح دون اللغوي قوله اعادة الخلاف الى بوسط وضع اما اعاد لفظ الخلاف لنظهر تعلق باء لو سط به ولا يبعد عن متعلق وذكر المصدر اعني اداة لتتعلق به اللام في الخلاف والمعنى افاده ما هو مخالف ما عند المتكلم لو اسط العقل لا لو اسط الوضع قوله ولقائل ان يقول ع اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكي لان كقول الدهري انبت الربيع البقل يندرج ح فيما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا سط طرد التعريف به لو قال خلافا ما عند العقل كان عمم لخروج بلفظ الخلاف لا يق كون يندرج قول الدهري فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب هو الموجود وفي عقله اثبات الله البقل لانا نقول كوكسلي الخفيف الكعبة يندرج ح في خلاف ما عند العقل بمثل الاعتبار المذكور فان الظ بالنظر الى المتعارف لكن الحاصل في ذهن المخاطب كسار سله مع ان السكاكي جعله مما لا يندرج فيه فلذا حكم ببطلان الكلام وتصور الكلام في صورة تصور السامع مجرد كسلط الخليفة من غير ان تخطر بباله كسار سله تكلف اليه بلبعد اليه وقد تشكل ولكاب عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله لتطابق عند طرده وعكسه ان وجد الدول عن خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم الذي يترتب عليه ما ان الفائدة تتابع عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس ولا كذلك الحد ولا عند اعني قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احد هما وهو عدم امتناع الطرد لا كصل منه الاخر قوله وعلى هذا كان الانسب في اشارته الى ان عبارة المفتاح الصالح عنه مناسبة وذلك بان يكون المراد عدم امتناع الطرد

والمعنى اي من اختصاص المجاز العقلي بالاسناد الخ ما نفهمه من ظاهر كلام المصنف فتدبر اما الفهامه من ظاهر كلام المصنف

بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف الظاهر كان الانسب بسياق الكلام ان يقول
نحو قول الى اهل وعكسه وانما يتعرض
لم الشيخ لظهوره مع عدم تعلق
الاعتراض به كما لا يخفى قوله ص

ليصح كقول العامل ولعمل سوال قوله وعكسه ليلا يمنع عكسه اذ لا يصح ان يقع في كلام
من تعرض لكلام المصنف آخر عبارته في ان المتبادر عما ذكره الشيخ عما ذكره الشيخ في
المطول لا كلام المصنف فالمتعرض الشيخ في اثناء التقرير كلامه بل كقول قول العامل ايضا
فلا يبطل طرده تعريفنا بنحو قول العامل فتامل قوله وقد اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة
ذكره في مقابلة المحققة اي بقرينة ان الغير في تعريف المجاز واقع في موقع ما مولاه في تعريف
المحققة فتقييد ما مولاه في تعريف المحققة لمولاه عند المتكلم في اللفظ قرينة على تقييد
غير ما مولاه في تعريف المجاز بذلك وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم قوله فقد خرج كقول
العامل الى قوله واسناد اخراج نحو قول العامل اليه فاسد فيكتب لان قول الفلسفي
ملعون عالم العالم حادث قصد الى الكذب لتصدق على الاسناد الذي فيه الاسناد
الى ملابس غير ما مولاه عند المتكلم في الظاهر انه ليس بمجاز فلا يتضيع قيد التاول و
يصح اسناد اخراج قول العامل اليه لاشتراكهما في افراده مع انفراد كل منهما بفوائد
خاصة غاية ما في الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولى وبهذا القدر
لا يتاتى في الحكم بضياع القيد الثاني وفساد اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام
في الاسناد المقيد به ومثل ما ذكر غير معتد به قوله قلت اراد بالاسناد ما قال الفاضل
الحلبي رد عليه ان قولنا ما مولاه اذا اطلق يتبادر منه ما مولاه في نفس الامر كما اشرنا اليه
لا ما مواقع منه ومتناول للاقسام المذكورة وان صح تقييده اليها فلا يصح ان يراد في التعريف
قبل الحق او غيره اذ لا يدان غير ما مولاه لانه سلبه وتقييده وحده تورث ان بعض الاخص
اعم منه لتعلق الاخص وحده بنظر الان تغيير الغير ما لمغايرة حسب قال في المغايرة في الواقع
او عند المتكلم عرفا ان الشيء لم يحمل الغير على معنى النفي كما في قولك صرفني ما غير ذيب
الا فلا دليل على حمله على شيء مغاير لمعنى مولاه فقوله الشيء بان غير ما مولاه سلبه ما مولاه

تيامي

غير ما مولاه ص

فتدبره ل

وتقيضه نظره عالا يرتضيه المنصور نعم كان الظاهر ان تقول الفاضل الحلبي يرد عليه
ان قولنا غير ما مولاه يتبادر منه غير ما مولاه في نفس الامر غير ما مولاه موالدى اعتبر الشيخ
العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني المغايرة الواقع او عند المتكلم في المحققة او في الظاهر
فكانه اراد كان المتبادر هو ما هو في نفس الامر كذلك المتبادر من غير ما مولاه
الغير في نفس الامر قوله وح يدخل نحو قول العامل اراد به ما هو المفهوم عند اطلاقه وهو
اثبت الربع البقل قوله عالم بعلم او لم يظن لم يعد المصنف صرف النفي الى الركب
حتى قبل عطف المنفي على المنفي اذ المنفي عام نفي العلم والظن وهذا العموم لا يتحقق
بذلك كما في قوله تعم ولا تطع منهم اثما او كفورا ولو اعاد لربما توهم ان مجموع الجازم والمجزوم
معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد كمل او يعني
الى كما في قولك لالزمنك او تعطيني حقي او الا كما في قولهم لاقتلنك او تسلم فالمعنى
ان الحمل ينتفي ما دام انتفى العلم الا ان يتحقق ظن او الى ان يتحقق ظن الحمل بوضع الحمل

على مثله وان الطبع على احد النقيضين
واعاد النفي اشارة الى ان الظن
مجزوم معطوف عطف ص

قوله يعني لم يعلم ولم يستدل وفيه بحث لان قوله بعد عده ابيات الم تر لعان اوصى
بنيه واوصيت عمرا وبعم الوصي يدل على ان الصلتان العبدي موصوم بعقيدة باسناد
الاشياء والافشاء الى كراهة ومراد العيني ظاهر بل دلالة اظهر من دلالة قول الاخر
افشاه قيل اسر اليه يحتمل ان ابا النجم يريد ظاهر ما ذكره او قد يناقش فيه بانه انما يصح لو
لم يكن اسناد الافشاء الى قيل الله مالجاز بناء على انه السبب بجذب الله تعالى وان
كان سندا فانما يسند كره الان قوله وانه العبدي والعبد بالوجه الدلالة منه قال
بامراته واراد ته وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره تعم وبعدس يكون سلما
والمسلم قائل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء منه الله تعم فان قلت
لم لم يحكم بان محل قوله قيل الله على الجاز قلت حمل كلام العاقل على الصلاح وما تقتضيه
النظر الصحيح ما امكن قوله وتصحيحان عبده لان الامثلة التي ذكرها المصنف هنا
وضعيتان

القبيل والافحوذان يكونا حقيقتين عقليتين لجواز ان يكون مخلقين بخوابث الدهر فصل الربيع و مجازيين عقليين اجرى النهر اطاعة امر فلان و مخلقين اجرى النهر اطاعة فلان واجرى اطاعة امره بطاعة امره **قوله** وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواه النامية قبل شباب الزمان ما يقوم به وازدياد القوى انما يقوم بها لا بالزمان فلا يصح ارادته منه واجيب بالتزام حذف المضاف وقت ازدياد قوة الارض وليس بشئ اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان بل بنفسه فالجواب ان محل الازدياد على المتعدى فانه قد يكون متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان القوى التى فى كلام الشيخ بحث و صوان تفسير الاصباء بتهيج القوى النامية فى الارض لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواه النامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قوة النامية تهيج القوى النامية فتامل ذلك الازدياد على هذا التهيج والاولى ان يعترض فى تفسير الاصباء على احداث النظارة وما يناسبه مجاريا اثر الشباب الزمان بالمعنى المذكور **قوله** والحصار الاقام فى الاربعة على مذهب المصنف يكتب لجواز طرفى المجاز العقلى او احدهما كناية والكناية عند المصنف قسم الحقيقة والمجاز وان كانت فى عداد المقتضى عند السكاكى فلا يصح قول المصنف واقامه اربعة على قصد الحصر فان قلت مراده حصر اقامه باعتبار وصف الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت فح لا اشكال على مذهب السكاكى ايضا ولا يدفع اشكال المجاز على عرف مصطفاه و هو المستعمل فى غير الموضوع له لاندفاع الاشكال عند السكاكى مطلقا ايضا فتامل **قوله** واما على مذهب السكاكى فبيان اشكال وجه الاشكال انه كما يصح عنده كون المسند فى المجاز العقلى حملا كقولك زيد صام نهاره او نهاره صيام والحمل انما يكون مجازا لغويا و لا حقيقة لغوية عنده لانه صرح فى تلويحه بانه كلام فلا يتحقق الاقسام عنده فى الاربعة وحمل الكلام على مطلق اللفظ ينبو عنه مقام التعريف اذ محل على اشتباه و يمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلام اعم من المتم الخاص اعنى المفيد

والمجاز المخترعين بناء على انهما اكثر دورانا والشهر استعمالا على ما قال الشيخ فى تعريف المجاز العقلى مسامحة تعريف للمجاز العقلى فى الاسناد خاصا و قول المراد بالكلمة اللفظ الواحد وما فى حكمها والقرينة على كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوى الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع انه منقسم للتحصيلية بما هو مركب قطعا يسئل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز الكون القسم اعم من المقسم وجه كلام طاهرى كما تقدم عند هم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال فى غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال فى الموضوع له وقد يجاب بان الضمائر الحكم الذى يرجع اليه المجاز العقلى هو اسناد دصام الى نهاره واسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الفعلية والاسمية الى زيد وانهم **قوله** نصب على انه مفعول به لتتقون او لكم تفلحون على تاويل جحد تم او على الظرفية اى وكيف لكم بالتقوى فى يوم القيمان كفرتم فى الدنيا واغا قال ان تقيم على الكفر لان الخاطب بالآية هو الكفر فالمخبر عليه بقاء الكفر و قولهم يوما كجعل الولدان شيبا يوم القيمان او نصب بمضمر اعنى واذكره تاييا بتفخيم شان ذلك اليوم و هوله **قوله** ومنه اجرى النهر فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجودين فى الاولين الواقع امر و نهى على غيرا حقيقان يوقعا عليه الاسناد هما كما مر فى السوابق وفى الاخيرين انشاء ينافيان للامر والنهى **قوله** اى من جهة العقل او من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز من نسبة الاستحالة الى القيام وكذا سقانى بحسب قوله ولم الاجد انهم حرموا بان الفعل المسند الى الخير فى الاصل قد يكون مايلا فى الفعل المذكور فى الاستحقاق لانفسه ولكن فيه من هذا القبيل فان العقل والعادة هو المحمل وبهذا يندفع كلام الفاضل المحشى فلك ان تقول ايضا المراد بهذا باستحالة الشئ هو الحكم بكونه محالا و عدة كذلك ثم ان المصدر اعنى الاستحالة مضاف الى المفعول

والفاعل محذوف وهو الموت مع بقرينة ان قرينة المجاز عند السامع مع تمام الكلام محالا
فقوله عقلا او عادة تميز من هذه النسبة عن النسبة الى الفاعل المحذوف اى عند عقلهم
او عادتهم تامل قوله لان العقل اذا خلى وطبعه في بعض النسخ لان العقل اذا خلى
وطبعه وهو سهو من قلم الناسخ لان الشئ الذى اذا خلى العقل ونفسه يعين محالا قد يكون
بحيث يدركه جماعة فلا يصلح مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على
الدعوى الا تحلى قوله ليست مما يستحيل العقل اى بالبديهة على ما هو شان الاستحالة
العقلية بتغيير منا وان كان قول الآمدى مما يستحيل العقل بالنظر الجلى قوله
لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا قيل عليه يلزم خلو الوضع عن الغاية وكان عبثا وانه يخل
والجواب منع انحصار الغاية في الاستعمال فربما كانت صحة التجوز او منع بطلان اللازم
اذ العبث مراد به ما لا يقصد به غاية غير لازمه وما لا تربت عليه غير محال قوله
فمعرفة فاعله او مفعوله اما اول معرفة المعنى معرفة الفاعل او المفعول المسند
استدلال الى ان ليس المراد معرفة نفس الحقيقة اعنى الاسناد الى ما هو له لان مفاده
اعم ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء وقيل لانه لا يلزم ان يكون لكل مجاز
علة حقيقة عليه كما ان الامر كذلك في الموضعين ورد بان الكلام في المعرفة لا
في الوجود ومعرفة الشئ لا يتوقف على وجوده قوله اى قول ابن المعتزلى اشار
الى ان ما في الايضاح من انه قول ابي نواس كمينه لابن المعتز فلا يخلو عن سهو قوله اى يزيدك
الدجنا في وجهه قيل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى للاتباع زيادة البعض على
حسن كالبين في وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر اى يزيدك اتباع حسنه قوله
سوى الحق قيل صح بر الشئ المحيط بخط بناء على ان المراد بما على الفعل الحقيقى بدليل
الحصر فلا يصح استثناء الحق منه وانت خبير بان الحمل على الانقطاع مما لا يساعد قوله
فالاعتبار اذن قيل المراد بالفعل في قوله يرجع الى الفعل العقلى المسند في اللغة

كالاقدام وما لهم لازمه الذى يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر
الى المقصود ه

ليس كالبيتين وقيل
لابي نواس ه

كالقدوم ولا يلزم منه انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ
والخصوص ان الاقدام مستعمل في معناه الموضوع له لكن لا لانه مناط النفى والاثبات بل
لينتقل منه الى القدوم الذى هو المقصود الاصلى فيكون الاقدام مجازا مرسلا علاقته كناية
والكناية من قبيل الحقيقة دون المجاز كما ذكره السكاكى لقوله والحقيقة والمتعذر والكناية هى
والحقيقة يشتركان في كونهما حقيقتين وقد يفترقان في التصريح وعدمه وبهذا
التقرير سقط ما قال ان اراد بعدم اللفظ في قوله متى جعله قائما مقامه انه موجود على الحقيقة
وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن الخ سلمنا وجوده لكن لا يستلزم
انتفاء المجاز في اللفظ وانما يلزم اذا كان المعنى الحقيقى للاقدام والجواب ان قول الشئ
واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لكن مجازا في فيه بدل على ان مراد المصنف
مراده ما هو الذى يرجع اليه الفعل سواء كان القدوم موجودا حقيقة
لانطباق المعلل الا اذا رجع الى ما نقل عنه من ان الاقدام المسند الى الحق مجاز اصل
معناه القدوم لاجل الحق فالقدوم مهما من حقه للاقدام المسند الى الحق مجازا ولا
يخفى ما فيه من التعسف والاوضح ان يقال المراد بعدم اللفظ المعنى الذى يرجع اليه اللفظ
اعنى القدمى وهو المعدوم بقرينة ما سبق فتامل قوله او لا معنى لقولنا خلق من تخلص
الماء فيل لانم ولكن يجوز ان يقال خلق الابن لابيه كقولهم من نفسى واحده حب
بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه الا انه مما لا يفهم من الحمل عليه وهو وصف الملائمة بكونه
من الصلب والترائب او لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشيخ من قوله اذ
لا معنى لقولنا الخ اى لا معنى لذلك القول في الآية المذكورة لوجود ما يمنعه والعالم يعرف
ذلك اكتفاء بالظهور قوله ولو سئل عن قوله قام لعلى الخ اورد بان ضربت عنى
عمرا والسيف بتسكين العين المعجمة تجهيز السيف والاوفق شغب بمعنى كما لا يخفى قوله
كما هو حكم الاستخدام وهو ان لا اصطلاح ان يراد بلفظ له معنيان احدهما بضميره الآخر

او مراد ما عدا ضمير هو احد حاتم بالآخر الآخر فعل عالم لكن للنهار معينان لان النهار لا
ادعى كونه صالحا للسير شبه النهار بحيث شبيها بالاستذام لامنه وقيل اللاف غير ليست
للتشبيه بل هي كالتي تولهم الاسم كريد وفيها بحث اما في الاول فلان سوق الكلام
على ان المراد بالنهار الزمان المعين وتغيير صاحبه وتعيين الاستذام واما في الثاني فلان
اللاف في الاسم كريد للتشبيه وهو بالحقيقة تعريف بالسابقة التي هي ذكر المرفق
وبين المثالين كما ذكره المواقف فالاولى في الجواب الحمل على حذف المضاف اي
كسائر الاستذام مالك والحجر والدال المهملة من الخذمة كانه جعل الحق المذكور او لا تابعا
وحاديا للحق المراد وجوز ان يكون بالزاي المعجمة مع الحاء المعجمة او المهملة وكلاهما عن
القطع كان الحق قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور قوله وسنذكر ان لا يكون
الامر بالبناء واما ما كان يمكن ان يجيب السكاكي عنه وعن بطلان تحمل المسند على الحالة
اي بالامكان مرادي بالبناء مثلا فتح الدال واللام والخطاب معه لوالما فهم من كلامه بعضهم الاستعارة
بالكناية الى هذه الصورة ايضا قوله وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات كون
مذهب السكاكي ما ذكره الى المحقق ط لم نظر في المفتاح ويدفع اعتراضه المصنف لو لم يفهم
على السكاكي ان الاثبات المحقق يمتنع قيامه بالقادر الاوعاني ضعيفه فيضطر الى
القول بالمجاز العقلي بالاولى ويصير سعيه في المجاز العقلي بنظيره في سلك الاستعارة
بالكناية ضايعا قوله اعتراض قوي هو انه قسم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة
وقسمها الى المفردة والمكنية فيكون المكنية مجازا مع ان المنية في قول الهذلي واذا
المنية انشبت اظفارها مستعملة في الموت بادعاء السبعية له فيكون مستعملة فيما
وضع له بالتحقيق وفي غيرما وضع له بالتاويل والمجاز عنده ما استعمل في غير الموضوع له
بالتحقيق وربما يجاب عنه بان ذلك ان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذ لا اعتبر فيه
امر خارج صار خارجا عنه وفي العكس فلفظ المنية مستعملا في غيرما وضع له

على صحة تشبيه المنية بالسبعية كما يستفاد من صحة شعر العكس على ما سيأتي من المشهور في العبارة الآتية ح

من

وفيه نظر لان المنية جعلت فردا من السبع لا انها اخذت مع السبعية حتى يكون مركبة وههنا
بحث وهو انه لم لم تعتبر نظر المصنف وجه بنى عن الاعتراض المقوى المذكور في علم
البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة بالكناية لستلزم عند السكاكي
ان يراد بالمذكور المشبه به لان لو اريد المشبه لزم كون ما اقام المعتقد عليه هو
المذكور في علم البيان لكنه قابل بانا نمنع الملازمة فلا يراد المشبه به بل المشبه به واذا اريد المشبه به
صح ما ذكره المصنف هنا مع ان مبنى النظر المذكور في هذا المقام على الاعتراض المقوى المعهود
بيانه في علم البيان قوله اولا كولي بمعنى الحاء وجه ابتنائه عن السبعية ظاهر اذ لا معنى لاعتبار
الاستعارة فيه فقط فتعين ان المقصد من التشبيه كخلاف قولنا ناره صاع فاندفع
ما يقال ضمان ناره صاع ولعل الحاء كلاهما يشتركان في التركيب الاضافي والاشتمال
عاد كر طرفي التشبيه عاريه الامران الاول من باب اضافة المشبه الى المشبه به والثاني عكسه فالفرق
بالبناء واحد هما عاد المشبه دون الاول تكلم قوله قد زر ازراره على الامر او له لا تجعوا
من بلا غلالة البلا بكسر الباء والقصر مصدر بلى الثوب يبلى بلى اى صار خلقا واذا
فتحت يأتي المصدر مدودا قال العجاج والمرء يبليه بكاء السربال اكرا الليالي واختلاف
الاحوال والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزر مخفف من زررت
القميص ازره بالضم اذا اشددت ازراره عليه والازار جمع زر بالفتح كالثواب جمع ثوب بالضم
كما تراجع قره وزر القميص معروف قوله مع اشتماله على ذكر الطرفين اما اذا رجع ضمير ازراره
الى المدوح فظاهر واما اذا رجع الى الغلالة بتاويل القميص كما قيل فلان ضمير غلالته راجع
الى المدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره قوله اما على ضمير راضية فمن لان
الاستعارة اذا كانت في ضمير لم يصح جعل صفة لغيره الا بعد جعل الغير عين المضاف
اذ التغاير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل فيعود المحذور قوله فمن اضافة المسمى
الى الاسم وقيل بالعكس ورد على الاول بان المضاف اليه ضمير والضمير قد لا يرجع الا الاسم

بلا زر

ثوب او جمع ص

وعلى الثاني فالصوم يمتنع ان يسند الى اللفظ قوله لوجه ذلك لوجب عند القائلين بـ
منع الملازمة كما جاز ان يقولوا بصحة لاحتمال وجه آخر يجوزه كالمجاز العقلي واجيب بان مبنى
الكلام على انكار السكاكي المجاز بحيث اعتقدان ماصدر عن البلغاء مما يرى من المجاز
العقلي ليس فيه التجوز في الاسناد بل في المسند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكاره المجاز العقلي
ان احدا لم يسمع ان ما وقع مما تركيب البلغاء منه مثلا من قبيل المجاز العقلي بل ان البلغاء لم يقصدوا
بل قصدوا الاستعارة وان محل البعض كلامهم على المجاز العقلي فمراد المانع انه كما يجوز ان لا يكون
عدم توقف صحة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوقيف على السماع لاعتبار كونه من المجاز
العقلي وان كان هذا الاعتبار مردودا عند السكاكي تأمل قوله اعني الامور العارضة
من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
اي يكون سببا قريبا لتلك المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق في تعريف المعاني فلا يرد ان
الغرض من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يحث عنه في هذا الباب
قوله لذاته اي لذات المسند اليه من حيث انه مسند اليه قرينة السياق وقوله لا بواسطة
لا لتوضيح وتبيين لان قيد الحيثية احتراز عن الامور العارضة بالواسطة المذكورة قوله
معرف او منكر قيل هذا منقوض بالعلم من ان المسند اذا كان معرفة لا يدان يكون المسند اليه
ايضا معرفة فان التعريف مهما عارض المسند اليه للذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه
مسند معرف والجواب انه لم يقع في الباب اثناء هذا الكتاب ما ذكرته من النحو ولو
كان كذلك متعلق بعلم المعاني وليس غرض الشيخ الا ان مراده اعلم بالاحوال التي عقد الباب
الثاني من هذا الكتاب ليبحث عنها واورد في الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك
نعم يرد هذا على ما ستر اليه في شرح المفتاح من ان العنوان الثالث بحث فيه عن الاعتبار
الراجح في المسند لذاته لا بواسطة كونه مسندا اليه معرفا او منكرا وكذلك على
قياس ما ذكرهنا مع ان السكاكي ذكر في النوع الثالث من متعلقات تنكير المسند اليه

الاصل

اي عم

احوال المسند اليه

وفي المسند نكرة فقد كنت عن الاعتبار الراجع الى المسند لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا
لمسند اليه منكرا اللهم الا ان يحمل على الاستطراد قوله لتاخر وجود الحادث عن عدم
ارادته عدم ما لم يعتبر عدمه للاحق المتاخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط
فناسبته للعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا في نفس الامر هو العدم السابق اذ المحقق
انه لم يوت بالمسند اليه اصلا لانه انما يؤتى به ثم اسقط ثم في لفظ الحذف استعارة بالكناية
كما سيأتي لكن اختيار هذا اللفظ اعار الى ان المسند اليه لكونه عمدة الركن الاعظم كانه
اتى به ثم حذف لانه كذلك في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى تعديم الحذف على الذكر
اقتضى تقديم على باقي الاحوال لكونه متفرعا على الذكر اعتبارا قوله وهو ان
يكون السامع عارفا به لوجود القرائن قيل فيه نظر هو راجع الى قابلية المقام باعتبار انه
احد الامرين او باعتبار انه عبارة عن كون المقام قابلا وضمير به راجع الى الحذف بقطع
هذا الاحتمال الى ان قوله اقتضاء الحذف الى قابلية المقام ما لم يفد كون الاكثر اذ قد يترك
القرينة الدالة على المحذوف لتذهب نفس السامع الى اشياء وبالاولى ان قرائن حذف
ما سوى الفاعل في المبني للمفعول كما سيذكر انه لا يحتاج الى القرينة بل الى العرض الواقع
فقط ذلك لان قرينة الحذف متحققة في الصور بل من غاية ما في الباب ان القرينة الدالة على
تعيين المحذوف مفقودة ويرد عليه بعد ما في اطلاق القرينة بالبنسبة الى الحذف المعلوم
بالقواعد من الركاكة ان تلك القرينة لا تكون بالنسبة الى عامة المواضع بل لا بد من قرينة
مدلا على خصوص المحذوف فلا وجه للسكوت عنها قوله مع اشارته ما ضمنه الى الاول
اذ قرر للاقتراز عن العبث مستفاد لوجود القرينة وقد يقال الاشارة الضمنية اعتبار
بملاحظة عموم من النكتة يعني الاحتراز عن العبث والاولى في الايضاح عبارة المجرد
حيث قال الحاذفة فالمجرد والاقتصار والاحتراز عن العبث وهذا مبني على ان قوله
والاحتراز معطوف على المضاف اليه الحق ان عموم النكتة المذكورة عرفا كما لا يخفى

وان تحقق استاره ما يكفف بحقها في اولى الكتب فتامل قوله والا فقوله في الحقيقة
الركن الاعظم فكيف يكون ذكره عبثا فيجب اذ لا مناقاة بين كونه الركن الاعظم من
الكلام وكون ذكره عبثا بحسب القرينة المعينة اياه واعلم المناقاة بينه وبين عدم الاحتياج
اليه بقيد والجواب ظاهر للمتامل قوله وصيل سعداه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة اى الظاهر
الذى هو القرينة والعدول بين التوجيهين ان نفى العبث في التوجيه الاول بناء على كون
الركن الاعظم وفي اثباته على جواز تعلق الغرض به وان في التوجيه الاول جزم بانتفاء
العبث نظرا الى انه الركن الاعظم وفي الثاني جواز انتفائه نظرا الى جواز تعلق الغرض به
قوله واما في الحصفة فيجوز ان تتعلق به غرض؟ فيه بحث لان الكلام في مقام الحذف وعلى
ما ذكره من تعلق غرض المتكلم به لكونه المقام مقتضيا لذكر اللام الا ان يراد بالغرض معنى العلة
فقط وبالعبث ما لا يترتب عليه غاية قوله من حيث الظ اما قال من حيث الظ لان
التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الكرماني ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا
امارات نصبها الواضع كسائر اصناف الاوضاع لاشتهاده لها في نفسها ولا دلالة
بحسب ذواتها كما ذكرنا في شرح المفتاح واعلم بذكر هذا القيد اعني من حيث الظ في قوله وعند
الحذف على دلالة العقل ايماء الى كثرة مدخلية العقل فكانه مستقل بها قوله لاستقلاله
بالدلالة اي في الجملة كما العقلات الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا فلا يناقض قوله فيما
سياتي ولا عند الحذف على العقل قوله لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ الا ترى
عليه بالقرائن الحمر المستفادة من خير الفصل اضافي اى بمعنى الدال عند الحذف مجرد العقل
ولا يناقض هذا الحمر ما ذكر انه سابقا بقوله من حيث الظ من عدم استقلال اللفظ بالدلالة
وان قلت الحمر غير صحيح في نفسه لجواز ان يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر
عن الالفاظ قلت ممنوع وان كان امرا ممكنا في نفسه الا ان ما ذكرنا بناء على ما كثر في العادة
من ان فهم المقاصد انما يكون بتخيل الالفاظ حتى كان المتكلم يتكلم بها في نفسه بالفاظ مخيلة

قلت

اخيرا

ايثارا

فالقرائن انما تدل بحسب العادة على لفظ المسند اليه ولو استطرد في ذاته فافهم قوله
بالاخرة على وزن التمرة بمعنى الاخير يقال ما عرفت الا بالاخرة اي اخيرا كذا في الصحاح
وغيره قوله اخرى وهو الاخر بضمتين قوله قال لي كيف انت قلت علل اوره سهرا دايم
وحزن طويل اي حالي سهر دايم قوله للاحتراز او التمثيل المذكورين او للحث اضطر على الحزن
او للتنبيه على ان سناد اليه الركن ومصاب الهوى جعلته بحيث لا تقدر على الكلام بازيد
مما افاده الغرض قوله هل يتنبه ام لا ليس فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف
جزء المعطوف لا نفسه وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة ان اخر حرف الجواب
يحذف الجمل جوازا كثيرا وتقوم ما في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمل المذكورة
لوجود ما يغني عنها كذا في معنى اللبيب واما حذف اتيان المعادل الام المتصلة فقد
سبق الكلام عليه فلا نعيده قوله او لا يام صونه عن لسانك قال الشارح في شرح المفتاح
الايام الاتيان في اليوم وهذا مجرد اختلاف في العبارة الان الاول من الصور التي ليه
والثاني من اختلاف الوهمية وقد يق اراد بقوله لا يام ان الصوره المذكوره امر وهمي محض
لا تحقق لها اصلا لخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان لم تساعده ثبوت في الخارج وهما
يمنع ان يقال انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايام صونه عن لسانك
او عكسه يجوز ان يعتبر ايام صونه عن سمع المخاطب او عكسه قوله او تعينه قال قلت
اذا قيل المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث فكان ذكر عبث قلت لا شك
ان القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل
منهما فالمراد بالمذهول عنه الاول وان قصدا معا فوض على ذكر سار الكنة التي يمكن
اعتبارها قوله عن غير السامع من اتى ضربين لاحتفاء الطان تقول من غير المخاطب
قوله رميه من غير رام في مستقصى الامثال لجار الله ان الاول من قاله الحكم
ابن عبد يغوث فكان حيا وهي الناس وذلك انه نذر ليقتلن مهاة على العقيب
فجزه دبره

اسم جبل فرام صيدا اتيانا ما يمكنه وكان يرجع مختفيا للصيد وكان يقتل نفسه فسمته
ابنه مطيع فرجعا الى الصيد فرمى الحكم مرة بين فاخطأها فلما عرضت التالية رماه
مطيع فاصابها فعند ذلك قال الحكم ذلك قضاء مثل الصيد ورد الفضل من غراله قوله
ستشنشنة اعرفها من اخزم الى اخزم الثانى الستشنشنة الخلق والطبيعة وابو اخزم
جد حاتم الطائى او جد جده مات وترك بنين فوثبوا كيوما على جدهم ابى اخزم اذ هموا
فقال ان بنى تزلوفى بدم ستشنشنة اعرفها من اخزم فيه الى ان اخزم ايضا كان عاقا وقوله
التفريل التفييف بالثياب قوله او على ترك نظائرها الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد
على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره ان الاول لا يتصور مع تكلم
بذلك الكلام اولا بخلاف الثانى ايضا الاول يتناول العباسى وغيره فانك اذا سمعت
من العرب بطلا بين صرف المسند اليه فى احدهما قياسا وفى الآخر من عرفها سماعا وعلمت بها
فى مرامك على سبيلها فقد اتبعت الاستعمال الوارد على ترك واما اذا سمعت العباسى
قوله فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا او خبرها اشار اليه الشريف فى شرح المفتاح
من ان الموضوع بالمدح او الذم مثلا وصف لما قبل فى الملحق خولف فيه الاعراب الاقتران
والغرض من هذا الاقتران اظهار الاهتمام بالمذكور من حيث ان فيه زيادة ايقاظ للسامع
وتحريك رغبة فى الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون بمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه
المقام والمباينة بين ما قبله وبين مسئلة الاتصال التزموا حذف المبتدا الذى هو فى صورة
معلوم من متعلقات ما قبله وايضا هذا الحذف عوّرة للاقتران فى الدلالة على ما ذكر من
الاهتمام قوله اى المدلول عليه الاستدراك بان الموصول لكونه اسما لا صفة
لا يقتضى ذكر موصوف قبله بخلاف ذلك والاشعار المذكور انما هو فى ايهام الموصول دون
الحذف وعدل الى بيان الحذف على قسمين احدهما حذف ما لا يجب تضمنه فى صحيح اللفظ
والآخر ما يجب تضمنه فى صحيح كحذف العامل على ما يجئ للمفعول مطلقا وقولى بيدى للتى

راعيت

الاسماع

فى ضمن

فلا حذف هم

من قبل الثانى ونظيره مع بيانه النكت كثير فى الموارد قوله ولا معتقى العدول عنه فان قلت
سبق ان هذا كلام مع تمام القرينة فى الاحتراز عن العبث بقى لفظ معتقى العدول قلت
المعتقى قصد الاحتراز بالفعل الاجود صحة ذلك القصد ولا يخفى ان غرض لازم قوله ومنه او لئك
هم المفلحون اى منه ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير قوله ثم او لئك هم المفلحون
حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعنى اسم الاشارة الثانية جاء على هم المفلحون خبرا عن اسم
الاشارة الاول وقد اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء
كان المسند عند حذفه مسندا اليه اهتمام لا قوله كما نبهت لهم الاخرة قال الشيخ فى شرح
المفتاح وكما تثبت فى موضع المصدر لقوله تابته والفاء فى فهى زايدة والانثره
بفتح الهمزة والثاء المثلثة والتقدم والاستبداد اسم منا استأثر بالشئ استبد به وقوله
ان يحرم متعلق بجعلت او بانظر الواقع موقع المفعول اعنى بالمثابة وهى فى الاصل
الموضع الذى يثاب اليه اى يرجع اليه مره بعد اخرى ووقع للمزلى المثابة لان اهله
يعرفون فى امرهم ثم يثوبون اليه ومعنى على حيالها على التوالى واستقلالها واصله
قولهم جعل الشئ على حياله اى بازائه اتضح لم يعرض لمتعلق بالفلاح فقبل
او بجيازه
هو مبتداء اعنى فى رجوعه الى الاخرة التى يصلح ان يكون عاملا ولك ان تقول الاولى
ان يتعلق بالضمير المستكن فى الجار اعنى تابته باعتبار رجوعه الى الاخرة ايضا للالتزام
الفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبى الذى هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مقدرا
مؤخرا وقيل الخبر كما قيل وحاصل المعنى ان تقرر اولئك واختصاصهم بكل واحد منهما
على حدة فيكون كل منهما موجبا لهم عظيم عند الله ولو لم يكن ذكرهما لهم اختصاصهم بالمجموع
فيكون المراد الخبر الكل واحد قوله حيث الاصغاء مطلوب لو بدل الاصغاء بالسماع
لكان احسن اذ الاصغاء الاستماع فى حق البارى فلا يلايم التمثيل بقوله ربى عصانى
كما مر لفظ قوله هذا الكلام مع قيام القرينة اذ لو فقدت فى شئ من الصور المذكورة

لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف للملكة المذكورة كما سنذكره مثله الآن

قوله ان يكون الخ مراده النسبة الى كل مسند اليه المراد بعموم النسبة الخ الى كل مسند اليه

الخزم ان يكون بحيث المذكور في ذلك المقام صالحا الان بسبب المتعدد واما العدم فمرتبة معينة

واما التعارض فالقرائن واما حمله على ظاهره ففيه ان عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص

بعيد كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم الا ان يقال ما

ذكره حاله منافي الحالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يجوز العموم لبعض ما يصح له من المتعدد

واراده التخصيص من هذا البعض حاله مقتضية اخرى لم يذكرها قوله نحو طالق كل شيء

قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكره وقد دل عبارته في شرح

المفتاح على ذلك واما ما استشعره بقيله ههنا مما لا يجوز عام النسبة لقوله طالق ما شاء

من ان المراد بعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص الخبر

في نفسه فالمناسب للاحتراز عنه المخصوص في نفسه هو العموم بنوعيه فضيعني ان وجه بان المثال

المذكور كما هو خاص النسبة في نفسه خاص المتعلق في هذا المقام فالاحتراز عنه ليس على ظاهره

خصوصيه في نفسه بل بملاحظة خصوصيته في هذا المقام فضيه ما ذكره السيد في الجواب والدفع

الفاضل المحشي قوله والجواب ان المعترض الخ اورد عليه ان ذكر المسند اليه حيث يكون

لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زايد عليه وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الوجوه

الزايدة على اصل المراد وسيجيء لهذا مزيد بحث قوله وصفة التعريف اصل الذات

مثاله ابو الخارج وقد تعود الى الخارج بالمخصص وتحمل عليه الاخبار عن الضمائر العايدة

الى العالم كما ينص عليه قبيل خوارزمي قام ابوه وانطبق كان امكم حمار وخوربه رجلا ونعم

وبالجملة قصته ورب رجل واخيه فان هذه العبارة تكررت آدم ليسوق اقتضاء الخ الوجوه

اليه الحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة سوداء وسخلتها لم يجز

لان الغير معرفة لرجوعه الى امر حكم يكون مختصا بنصفه هذا هو المذكور في شرح الرضي

على ما نقله

الفاضل المحشي وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى ان معنى التعريف هو التعيين الى الاشارة

الى الخارج في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى

موجود في ضمير الغايد الى النكرة فلا وجه للحكم بكون نكرة الحاق اذ المعتبر مجرد الاشارة

الى الخارج فاعتبار التخصيص في غير الواصل الى حد التعيين مستبعد جدا على ان الفرق بين

رب شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه بحكم بحت اذ لا اعتبار بالتخصيص اللفظي

الحالي ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة المعرى عن الخصوص وفي الخصوص فيما

تحلف الرتبع انه كثيرا ما يعتقد في المؤدى ما لا يعتقد في الاوايل نحو لك ان تجوز كل شيء

وسخلتها بدرهم واي فتى فيها انت وجارها ولا تجوز كل سخلتها ولا اتى جارها اذ لا

يضاف كل واي الى معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام في

القاعدة الثانية من الباب السادس من كتاب المغني فلا يصح رب رجل واخيه على كون

الضمير نكرة على ما يشير اليه سوق الكلام على ان لام صاحب رب رجل واخيه عند الجمهور واضافة

رب رجل كريم واخيه اما الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرور رب

ان كان اسما ظاهرا قال الدماميني وهذا مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتاخرين

وفي البسيط ان مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر

وفروخ واما الثاني فلما اشير اليه من القاعدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال

قوله اشارة وصفيه قيل هذا اعتراض على المكررات المتعينة عند المخاطب نحو فوك حاجبي

رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص وفيه نظر لان الاشارة

فيما ذكر بالوصف اعني تعرفه او هو اخوك والكلام في الاشارة باللفظ اللهم الا ان

يقال الاشارة باللفظ والوصف لم يدخل في تلك الاشارة قوله ينعقد للافادة

المخاطب جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكر فمقول تعريف المسند اليه الخ

قوله وكلما ازداد المسند اليه والمسند اليه تخصيصا ازداد الكلام بعدا عن الخ

المعنى من ذلك الى نفس الحكم وفيما سبق الى كعقد تقدمت في العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة من لفظ كلما انما هي باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من الاحكام البينة للمسند اليه فلا يكون مفيدا بعد الحكم كقولك الانسان هو الناطق واعلم ان المراد بالحكم في قولنا زاد الحكم بعد ما يشمل لازم افادة الجزافانه حكم ايضا كما صرح به الا انه حكم الزم من ذلك المسند اليه او المسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند والمسند اليه كما يفيد بعد تحقق الحكم الذي هو غاية الجهد كذلك يفيد بعد احتمال تحقق لازمها فوجب لكونها فائدة اتم فان لازم الغاية في قولنا زيد حافظ للتورية البعد في احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الغاية في شيء ما موجود والغاية في افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني قوله لانه وضع كلاف تخصيص الحكم يريد ان التخصيص والتعيين في المعرفة كالوضع لانها موضوعة للعين من حيث هو معين كلاف النكرة فان مدلولها وان كان معينا في نفسه الا ان التعيين ليس معتبرا في وضعها قوله او قد يترك اي الخطاب مع معين الى غير او اشار الى ان ضمير ترك راجع الى الخطاب وكيف ان يرجع الى الاصل اي يترك الاصل ذكرا بالكلية ثم ان حق العبارة على ما ذكره في شرح المفتاح ان يقال بمعين اذ يقال خاطبه وهذا لخطاب به ولا يقال خاطب معه اللهم ان يجعل الظرف مستقرا اي كائنا مع معين او الكاف بمعنى ان يجعل الكاف بمعنى ما من شأنه ان يكون كالا كاف على الذوق السليم وقوله الى غيره اي لا موجها الى غيره قوله على سبيل البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى فلكون العموم على سبيل البدل ظاهر واما اذا كان جمعا فلانه اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير المتكلم قد يوضع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين اراده تنبيها على ما هو المقدار او موضوع لمعين كالمتكلم لكن شرط استعماله في حقيقته المعنية فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على

كلا التقديرين قوله تمامت حالهم القطيعة الشنيعة السديدة من قطع الامر بالضم قطاعة وقطيع اي شنيع سديد جاوز المقدار ورمى اراد المضي الحال في قوله تمامت حالهم قطاعة امرهم وقطاعة شأنهم ووصف الى اياي بالقطاعة بناء على ما نقل عن الزوزني في شاعر امثاله التمثيل للجاز العقلي من ان العرب اذا اراد وا المبالغة في وصف الشيء يستعيرون من لفظ ما يتبعونه به تأكيدا وتبنيها على تناهيه كشعر شاعر وامثاله وكون ان يعتبر حذف المضاف او حيثية اي قطاعة حالهم القطيعة او حالهم القطيعة من حيث قطاعتها وعلى كل من التوجيهات لا يرد ان يق صدق الشرطية لا يتوقف على صدق المقدم فيصدق قوله ولو ترى مع جواز ان يقال ان في رأيت تقطيعا ولكن لا يتبعه وقوع مثله وهو رؤية كل احد على غاية ظهور حالهم بل غاية ظهور حالهم بل غاية ظهور كل مكان التصد كقولك ترى العجم يرى الناس فيضحك من حماقتهم ان كان ظهور شناعة حالهم لا لانهم لا يختص برؤية احد بل كل من يرى فيضحك قوله لعدم ارادة العموم في المعدول عنه اعني ان الكم او احد الامرين اظهر فان الاخراج في صورة الخطاب بنا على العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل العدول بعدم ارادة العموم يفيد ان لفظ المعدول عنه اظهر في افادة المعدول اليه الذي هو خلاف الظاهر فاسد محض كما ترى فلا يرد ما قيل ويرد على تعليل العدول بعدم ارادة العموم ان يقال ان هذا يوجب تعلق الظرفين بالاخراج في صورة الخطاب بان المتبادر منه تحقق صورة الخطاب من غير تحقق معناه المعنى ولكنه قيل الكتفي بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد العموم يعني انا نعتبر هذه الصورة على وجه المعنى ليتحقق لنا قصد العموم او لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما تأتى ان هذا قوله يشعر بوجوب لفظ الملك حيث قال فلا يرد مخاطبا بعينه كأنت او افعلت ان اكرم او احسن اليه قصد الى شيوع من ذلك لا يختص واحدا دون واحد فان قوله قصد اعتراض قول المصنف لعدم العموم ولا احتمال لتعلقه بغير لا يريد قوله ما وضع لمعنى مع صح موضعه تو ذلك بانهم لاحظوا المستعملات بما يعتبر في تقصود الشخص عرفا وفي الشرع

مثلا فوضعوا العلم لكل اسم يملك النسبة التي يحصل بها الكلي مرآة ملاحظتها فلا تفاوت الشخصات زيادة ونقصانا بحسب الازمنة على عديد سليم والا يلزم تعدد الاوضاع ولا كلية الموضوع له كما توهم بعض محشي الحواشي قوله لاحضاره اي المسند اليه قد يسبق ان المسند والمسند اليه متناسبان اوقف الاسناد لان الحضور هو المنع قوله احضاره محمول على الاستلزام او على حذف المضاف والمراد باحضار المسند اليه ما يكون شيئا سببا للالتفات اليه في الجملة والمراد باسمعت اللفظ الدال على المعنى ان كان حاضرا فيها كما صرح به في حاشية المطالع فلا يرد انه اذا قيل جاءني زيد حال حضور المسند اليه في ذهن السامع لم يوجد باحضاره والان المسند اليه في قولك جاءني زيد ومورد كلامك ان كان حاضرا في ذهنه فلا احضار بانيا لغير الغائب والا فالاحضار في الاتيان بالغير ملفوظا ولو قال به الاحضاره للاخبار عنه بعينه بانه مختص بهذا الكلام اظهر قوله بعينه حال من مفعول المصدر اي متلبسا بعينه وشخصه قوله فانه يكفي احضاره بعينه ابتداء للكل واحضر كما يقبل المعرف المسند اليه بلام العهد الذهني وكذا الموصول المعرف بالاضافة اذا اريد بها المعهود الخارجي محتاج الى العلم بالمعهود والا سلم انه لا يحتاج الى تعدد الذكر فالاحضار في هذه الثلاثة يكون بانيا لا ابتداءً كما تحكم واعتذر بان الاحضار بانيا انما يحتاج اليه اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي كونه بعد الحضور في الجملة قوله هذا التقييد منقول عن الاولين فيكتب لانه اذا ذكر كما تقدم ان الاولان يكون الكلام حكما او بالعلية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص به اي بالمسند اليه كلام ان قولك باسم مختص به منقول عن قولهم بعينه وابتدائيته كليف واحضار معنى الرجل في قولنا رجل جاءني لا دردر باسم مختص به لان لفظ رجل مختص بغير لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص بغير بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين مرادا فراده من حيث هو معين وح يكون مجازا او مجتثا على المعتمد وكذا المعرف بلام الجنس في قولك الرجل خير من المرأة

مثلا مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد فلا يحتاج بعد التقييد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه واما ما اجاب به الشريف في حواشي شرح المفتاح عن الكاشاني المعرف بلام الجنس فهو بتقديره فرد منه لاعتبار التعيين بوضع واحد صحيح لا يفيد اختصاص الصكاك المعارف والنكرات فقد بطلان المعرف بلام الجنس بتقدير الفرد المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والعهد في الفرد انما يتوهم من القرائن الخارجية على ما سياتي كحضرة لا تطلق فليكن الكلام عند ترك القيدين الاولين مكررا اولا لعلة احضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالعين المشخص المتباين تقدره عن وقوع الشركة فيتنفع البحث لان قول سيبويه الاعناء اعاية وجه اذا كان قيد من قيود المسند اليه وذكر فيه اعناء عن قيد الاخر مذكور فيه لا اذا امكن ان تقيد على وجه يسقط الاحتياج الى اخر وانت قد سمعت من كلام ابن الحاجب في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث هو معين على ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين محقق فلا اعناء اصلا وبهذا التقرير ظهر ان قوله ان ح في تقرير السؤال لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم فيه سماحة واما مقتضى الصواب ان يقول لان الاسم المختص باسم المسند اليه قوله قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود لتوجيه الجواب لان الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص الحملي والترجيح يختص به تعم طرق الغلبة والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا لذات ما الترجيح الكامل مطلقا مع انه ليس بعام لوقوعه صفة مثل الترجيح لا يحتاج بقوله باسم مختص بل يجوز بعينه ان نظر الى ان مفعوله كلي في الاصل وبقوله ابتداء ان نظر الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الواقع ولو سلم ان الاسم المختص شيء ليس الا العلم بها على ان يراد ما هو مختص بالاختصاص بحسب الوضع حتى لا يرد ما ذكر القيدين السابقين كما يتم العلم عامة ما في الباب انه حينئذ ما ذكر لذلك الغرض المسند اليها المذكورة ساكتين في الذكر اخراج بعض ما يحتاج بالقيد الاخير ليس بمحذور فيه وبما ذكرنا في تقرير

من توجيه الجواب المنفي اندفع لزوم استدراك احد القيدين الاوليين اعني بعينه وابتداء
بخلاف ما وجهه به الفاضل الخبيصي فانه لا يندفع استدراك قيد الابتداء اصلا قوله الا ان يقال
هذا موقوف الخ اي خروج الامور المذكوره بقيد الابتداء موقوف الخ وقيل بجار الى البعد
التقدير المذكور لانا لا بد من اعتبار الاولية في معنى الابتداء وقد قيد لكن هذا موقوف
على ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فالحصر بالتحريف بالحصار
باسم مخصص وليس بمراد لفوات وقف على ملاحظة التعليقية وخصوص الاستعمال وقد يقال
خروج الامور المذكوره عن غير الابتداء عاد كره انه لو فسر باول مرة كما ذكره الشارح
صح لما تحقق في الاعتذار السابق قوله وبعد التيا والتي اللتيا تصغير التي على طريق
العكس لان قياس التصغير ان يقع اول المصغر وهذا التي على فتحته لاصليه لكنهم عوضوا
عن تلو آخره بزيادة الالف في آخره كما علوا ذلك في نظائره من اللذيا وذيا وذياك
والمعنى بعد الخطب الصغيره والكبيره التي هي فظاعة ستأتي اكيت وكيت صرف الصلة
ايهاما لعصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذي كني بها عنه وفي ذلك من تفخيم امره
ما لا يخفى قوله وما سواه اما وضع لمستعمل في شيء بعينه فان قلت تعريف مطلق المعرفه
سابقا بقوله ما وضع لمستعمل في شيء بعينه لدلال على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه
اما وضع يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلامه قلت المراد من التعريف السابق
ان المعرفه ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له كليا او جزئيا وما ذكره ههنا
وما سواه اما وضع للمفهوم كلي يستعمل في تعريفه المقام فلا تناقض نعم كلامه مبني على
مذهب مرجوح والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو المعينات التي حصل
المفهوم الكلي مرآة ملاحظتها عند الوضع فليفهم قوله ولا يخفى على المنصف ان
الوجه ما ذكرنا اولا واو ذكر ان قيد الابتداء على ما ذكره هذا القائل لخرج به سائر العلمات
ولا يكون لقوله باسم مختص فائده سوى تحقيق المقام واما ما ذكره الشيخ فالاسم المختص

وان كان مخرجا لما لكن لكلامه المتقدمين السابقين بعد تحقق المقام مقابل لسيد الفاضل
لتقدمه في الذكر على ان الاحصار في العلم ليس في اول زمان كل بذكر الوضع لانه مسبوق ذكره م
بتقدم العلم والمن اغمض عن ذلك فالاحتمال اول زمان الذكر سمعي في حضرة المتكلم
والمخاطب لا لانهم منها فيه الا المعين فليتامل قوله لم كقول هو الله احد يحتمل ان يكون
هو مبتدأ والله خبره واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على ان دال الكلام قد يوصف
منه المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون
خبر الثاني والجملة خبره ويفيد الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل
الوجوب وسمات العبادة ونظائرها او بحسب الذات اي لانه تركيب فيه صلاو
على الوجهين فيظهر فائدة حمل الاحد عليه ثم ولا يكون مثل زيد احد قوله فالله اصله
الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف قيل عليه لما كان الاصل هو الالاه
معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعهما معا في الاصل
وجوابه بعد تسليم عدم تواجد العوض والمعوض عنه ان حرف التعريف في الاله من قوله
اصله الاله من المكابرة لامن الممكن ومراده ان الله اصله الاله منكرا كما ذكره في تفسير الوهاب
واعاد فعل حرف التعريف في جزء المسند اليه مع ان الاصل عدم تكراره الى
عدم ارتضاء ما قول المسهر بانه يجوز ان يكون الاله صفة مشبهة لا ليه يليه اذا تحير واضطرب ووجه
عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشاف من ان كثره دوران الذي الكلام وا
الى المعبود دليل الطلاقه على الذات بحيث لا يسبق غالب الاله ولو سلم ان حرف التعريف
هو الكل فيصير المضاف محذوف اي عوضت منها لازمته حرف التعريف او الحاق
الله كما صرح به القطب في شرح اللمع الا ان في على سبيل السند وذ والاول هو الاظهر
وفي هذا التوجيه تنبيه على ان حذف الهمزة على غير قياس اذ قياس حذف الهمزة نقل
حركتها الى ما قبلها وهنا الحركة سوقف على وجود اللام الموقف على حذف الهمزة

ووصف كونه جزئيا هو المتبادر الاصلي ونقائض النفي والاثبات بعيد جدا واجيب
بان لزوم البعد انما يتأتى مع التقيد على كون العود الى الاسم الى الكنية فلا حاجة الى
ان يقال الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستتبعات التراكيب واطلاق
الكناية عليه على سبيل التنبيه واستعمال الكنية في مجرد معنى الخفاء مما لا يرضى به
عجب وسوان قوله وكذا بعيد الخ مناقض لما مر في البيت في اثناء تحقيق مواد القيود
المذكورة في تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية لم تستعمل
في الموضوع له والجواب ان الذي ذكر في شرح المفتاح في مفتتح الاصل الثالث من علم البيان
ان لهم في تعريف الكناية تعيين احدهما ان استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز
ارادة الموضوع له وثانيهما ان استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا
بل يستعمل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود مما ذكر الخ في الباب مبني على القول
المرجوب الاحتراز عن الكنايات رديئة الخ في كتب الكناية من هذا الكتاب
وما ذكر في قوله وما كنى به مبني على المذهب الثاني قوله او ايهام استلزامه ذكر
الخ في شرح المفتاح ان الاحسن ترك الايهام الى الاعلام ونحوه وعليه الطيبي حيث قال
وفيه بحث اذ في لفظ الايهام نكتة سرية مفقودة في لفظ الاعلام وهي الايحاء الى
ان الترك والاستلزام مع كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المقتضية
لم يحسن ذكرهما في اقتضاء الانكار ايهاما حاصل معنى الحكم في الاعلام ونحوه بالطريق
الاولى ولو تدل لفظ الايهام بالاعلام لفات هذا الايهام قوله وعزوه الخ عطف تفسير
اعتباره مثل التنبيه على غباوة المخاطب بانه لا يعرف عنه المسند اليه الا باسم
الذي يخصه قوله لان المخاطب يعرف مدلوله بالعلم والعين بمنزلة الى ان التعريف
انما هو بحسب معرفة المخاطب ولذا قال الابهام الموجب ما يعرفه مخاطبك قوله
ثم الموصول وذو واللام سواء خلافا لابي علي الشلوبين وابن السراج فان ذو واللام اعرف

الايحاء

من الموصول عندهما وللكوفيين فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام قوله ولذا يجمع
فعل الذي لو سوس بها هذا انما يدل على ان الموصول ليس بأعرف من ذي اللام فانا
نحكم بتقدم ان الموصوف لا يدان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها ولا يمتنع
ان تكون ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابي السراج وكانه بني الكلام على ان
اصل ما اعرفية ذي اللام من الموصول ظ ولو لم يقل بها غير هما بخلاف الكيسان فانهما لا
يقولان باعرفية ذي اللام من الموصول فافهم قوله ولتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه خلافا للمبرد فان
تعريف المضاف انما هو من تعريف المضاف اليه عندنا لانه يكتسي منه ولذا الوصف
المضاف الى المضمر والوصف المضمر فانه وان تخصص بكونه معرفا بالاضافة
الى انه لا يلزم في التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا ثم يحصل متعلق الشيوع قوله
لان موضوع لان لا تخصيص فيه اي لم يعتبر في اصل وضعه التخصيص وان عارضه
تخصص بحسب العارض كما في الصورة المذكورة قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختلفة
سوى الصلة الكلام على تقدير احتمال المتكلم كون المسند اليه معرفة والمقام يقتضي وجوه
التعريف كما استاد اليه التي في مفتتح البحث فلا يرد ان قولهم ان كمل لك المجمل صفة
للنكرة فلا يتعرض الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في المقتضى فلا يتوجه ان ما ذكر
لا يصلح كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما جرى عليه الموصول نحو الرجل الذي
قام عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لارتفاع الاشتراك عليه مع ان مقتضى المقام
ترجح على ان اخر او الموصول لاحواله اما ما يكون عاما صيغ من اقسام المعرفة غير الموصول
فقد اعاتيم اذا اقتضى المقام خصوصيته وذلك القسم والمفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر
قوله الذي كان مقام امس رجل عالم بمنتفي بمثل قولنا مصاحبنا امس رجل عالم فقلنا
مقام آخر يرجح طرق الموصولية اذ الظن ان المقتضى انما هو جهالة المخاطب مرجح ولا يكفي مجرد
الملابسة والمناسبة قوله الذي في دار لا اعرفهم او لا اعرفهم هذا المثال فاسد

في عدم علمها معا وان جاز ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمها
كما مشى عنه الجزء الاول ان عمل عدم علم المتكلم لعوك الذين كانوا معك لا اعرفهم
قوله لقد حدوني بالعين ان مثل هذا الكلام تارة يكون خليقا الحدوى بالنظر الى الافادة
وتارة قليلا في نفسه يكون ملحقا بالعدم واعلم ان تعليل عدم التعرض لما ذكر يأبى اذا لم
يكن للمتكلم علم بغير القصد الاتي منه الحكم على الموصوف والا كان الشيء معلوما للثبوت
لان المراد بالاحوال التي تفرض انتفاء علم المتكلم بها التي يصح اعتبارها في جانب
المسند اليه لتعيينه عند افاده الحكم للطرف مفهوم الجزء لا يجوز ان يكون عنوانا للموضوع
والا لغى الحمل فتدبر قوله او استهجان التصريح بالاسم فيه بحث لان المراد ان المراد
بالغرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول سواء كان عائدا بقصد حصولها وفائدة
يترتب عليه كزيادة التقرير او لم يكن كذا وههنا كذلك وبهذا ايضا يندفع ما يورد استهجان التصريح
بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعتبر عنه بطرق اخر لان استهجان فيه فلا
منه لانضمام شيء الى الاستهجان ليترجح الموصولية على ما سواها من الطرق ثم قد ذكر رضي الله
في شرح المفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملابسة والمناسبة فلا تزاحم في المعنى والمبنى
لكن لا يخفى ان المناسبات لا يطلق الاقتضاء الا اذا ايهم للمعنى رجحان في الجملة كما
يشير اليه قوله في مفتاح الكلام المسند اليه ان المعنى ثم من الموجب المرجح اللهم الا ان
يكتفى بالرجحان بالاضافة فكل كان الرجحان اكثر كان الاقتضاء اتم وافير قوله اي التقرير
الغرض الذي اوجب العدول عن الاولين الاخرين اي المقصد من الكلام هو الغرض الذي قلته
وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصد محل للتقرير على تقديرين اولى قلت
واورد عليه بشرح ومن ان رجلا اتى عند شريح بمتنبي ثم انكر فقال له شريح سند عليك
اني اراك قائلك آنفا شريح الطويل ليعدل عن التصريح بنسبته لحماقة الى المتكلم بذكر
الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب فهذه الحكاية مستعلة استهجان

متعلقة

ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم ... واسمت سمح اللحظ حيث استام
ركبت ... جمع غاو بمعنى ... الامر في النظر

قوله التصريح ان جعلت الآية مثالا لزيادة التقرير والاستهجان مما كان نظم الكلام
رشيقا ولا مقتضيت بزيادة التقرير كما توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل
اقتضى ان قلت ليس في لفظ زيادة استهجان فكيف يصح جعل الآية مثالا قلت
المستهجن يصرح اسم المرأة في الحكم بالمداومة والاحتيال في طلب المواقعة قوله
ولقد نهزت عليها مع الغواة الخ نهزت بالدال اي ضربت بها الماري البئر وحركتها
ليملأ والغواة جمع غاو وهو الضال والاساءة اخراج الماشية الى المرعى والمسح
الحال السيام واللحظ النظر السريع الى ما وقع القصد عليه من قولهم امر سريع اي
سريع كذا في الديوان وفي الصحاح وناقة سرحة اي سريعة والعصا رهم العين
والصاد والهملة ما سيل من عصر العنب وكوه والمراد الماصل والخلاصة والانام
رثة الاثر الاثم كذا في الديوان وفي الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل المعنى صاحبت
مع الغواة وسعيت في تحصيل لذات هوى النفس حتى بلغت اقصى غاية الانسان
في شبابه فحاجات ووقعت ان حاصل ما يجني سعيت كان اثما وضلالا وذنبا
وويلا قوله ان الذين تريدهم التي تزدهم بضم الخطاب من الارادة التي تتعدى
الى ملائة مفاعيل وهو الرؤية وهو الانسب برؤية ايضا وان جاز الفتح بان يكون
من الورود بمعنى الاعتماد والقليل ما يجدي الانسان شدة الغيظ وحرارة الغضب
والفتح في اللغة الالقاء على الورد للاهلاك ويجاء فيه ما حتى او عبارة عن هلاك
الاثم اي اورد اعراض النفس كالامراض على سبيل المجاز فاستار الى الاول بقوله اي
تهلكوا الى النار وتصابوا قوله وجواب ان العرف والذوق لا وقد اجيب بان
التنبيه على الخطأ الذي ذكره هو الامان يحصل من ذكر النقض المشعر بالخطأ اقتضاهم
الغرض فقط الخ طابع هذا النقض من مثل هذا الكلام وعاكلا التقديرين لا اضافي الى قدم
كفى الايماء وفيه انه مع اثبات التنبيه المذكور متدافع وامان يحصل من مجموع

الكلام فيرد عليه ان الكلام في معنى الموصولية ومعنى اتحاد الكلام الى آخره
الموصول **قوله** الى وجه بناء الخبر ظاهر قوله فيما سبق فان فيه ايماء الى الخبر المبني عليه ام
من حبس العقاب ونظايره يرد عليه ان المراد ههنا الى وجه بناء الخبر المبني والا فالكلام
البناء اشارة الى ان ايراد الموصول الى الخبر حيث ايراد المتكلم وبناءه رياه
عليه كما قيل مسلم في تعريف العلم بحصول صورة الشيء **قوله** كالارصاد في علم البديع
وهو ان يجعل قبل الفرج الفقرة او البيت او نصف بيت يدل عليه اذا عرفت الروي
نحو قوله تعالى وما طلعناهم ولكن كانوا انفسهم ظالمين **قوله** الى التعريض بالتعظيم الخ
عليه فاضل الحسني بان حصول هذه المكانة التي حصل الايماء ذريعة اليها لحصول بلاغة المعنى
المذكور كما اذا اخبر الموصول ويؤيد الجواب الاسمية بالفعلية فلا يستقيم صلة ذريعة اليها يجب
بان هذه المكانة مما يحكم لحصولها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغنى
عنه اعتبار الايماء والمانع الثاني موقوف على اعتبار الايماء وقطع مثله بعظم كعيب
عليه السلام على وجه التعريض يحصل من مجموع الكلام اعني من نسبة الخبر الى ما كذب به
ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الايماء ومن نفس الموصول ليرد بان يعتبر ايماؤه الى ان
الخبر من حبس الجنة والخسران فيوصل بذلك الى التعريض بتعظيم ولوم بعيد بهذا الايماء
لم يمكن لك ان تصل الى نفس الموصول كما لا يخفى ولا يمكن ان الكلام في الحكم الذي يتضمنه
لا مجموع الكلام الذي يكون الموصول جزء جملته فاندفع الاعتراض **قوله** فلا يمكن عليه
الامر في كون الذي سمكا اجاب عنه الفاضل المحشي بان مراده منع العلة عليه الاستناد
الخبر الى المسند اليه او بناءه عليه لا علة متونة فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اولا فلان
ان اريد بالايماء الى علة بناء الخبر الايماء الى ذات العلة ففيه انها مصرح بها فلا
يحسن الايماء وان اريد الايماء الى علية ما من جهة ترتيب الحكم على الشق وما في حكمه بفهم
عليته للاخذ ففيه ان ذلك الترتيب انما يدل على عليته للاخذ لثبوت الخبر للاثنانية

واسناده على انه نفوت ح حمل الايماء فذريعة الى التعظيم لما لان التعظيم انما يتوسل
اليه مذكورا بعد كما اعترف به نفسه سواء اومئ الى العلية ام لا واما ثانيا فلان الطاهر
ان العاقبة في نفس الامر ربط الخبر في قوله ان الذين يستكبرون الآية بيان سوء عاقبة
المستكبرين وهي قول الشاعر الذي سمك السماء البيت بيان رفعة شان الشاعر وهو
بكذا في البواقي لانا لا نحفظ الحكم باستكبار الكفار بعبادة محمد وذلك على ربط دخول
جهنم بهم ولا نحفظ سمك الشاعر حتى يحمل مجد ذلك على ربط بناء بيت الشرف لزمان مديد
بعد كما لا يخفى على المنصف فتامل **قوله** ومنها ان اسم الاشارة الخ اراد به العلامة
الزندي وقد نبهناك في اوايل بحث الاشارة الى ضعفه والجاز ان الى آخره
هذا التركيب مضمون الجار والمجرور مبتدا وما بعده خبرا اي بعض الناس يقول كذا او
بالعكس حتى لا يتصور عمل هذا الاخبار رفاية ويمكن ان يجاب بان هذا الحمل
هو الاخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب والاستعظام لان كثيرا من بعض الناس ما يتبع غيره
في مثل هذا الكلام فذكر في الاثنين بحيث كان معنى ان لا يبعد منها تصيف
جميع جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع المواضع كما لا يخفى بخلاف
التوجيه الذي ذكره الخ **قوله** وسوق الكلام ينادي على ضعف وهذا الراي اذا ينادي
لعظم وهم الاشارة التقريبية في قوله ثم يتفرع عن هذا بعد الاشارة البعيدة
في نحوه وان يوجه بان المجعل المسند اليه موصولا ايجاد يصح ما اشاره الى الايجاد
قوله الى المحسوس غير مشاهد فيه اشاره الى ان حق الترتيب تقديم المحسوس على الشاهد
وان تابع القوم في العكس صح قال الشاهد محسوس وقد تحقق به تقديم الشاهد
على الزيكن وحده لاستشاهد على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس وهذا توهم ان يراد
بالمحسوس المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجازا **قوله** واما الغرض الموجب
لهذا الطرح فقد اشار اورد عليه ان كل ما اشار اليه لا يصلح غرضا مرجحا لا موجب

نعم قد يشار الى نفسه في آخر البحث حيث قال اولا انه لا يكون طريقا الى احضاره كما الاشارة الى الغرض الموجب وعلى ان يقصد الكل التعميم فرض موجب فتامل

قوله من نسل شيبان شيبان بن ثعلبة بن ذهل كذا في القاموس والذي في الصحاح وشيبان هو بكره حاشيبانان شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة الاخير اي هنا في التثنية على الحاء ان بكره وزن شيبان فعلان من شاب يشيب وان يكون فيعلان من شاب يشوب بحذف الواو ونقل حركتها ياما كما هيت وميت كم فوائد من نسل شيبان اما جزاء او حال على سبيل التداخل والترادف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا بغرد اي ممتازا منهم عليهن لان مقام المدح يقتضي ان يتبت للمدوح التفرد في الخلاص بالتعيين الى كافة الناس لا بالتعيين الى نسل شيبان قوله فقط كما لا يخفى الان معنى الكلام على ادعاء اشتهار ان نسل شيبان مجازا عن سوام بالخلاص فتصير وما شجرتان بالبادية يمكن ان يقال اعالم يقل شجران مع ان الفصال بتضعيف اللام والسلم نوعان من الشجر والمورد الضال والسلم اياما كان المراد بالضال والسلم اللذين حكم على نسل شيبان بانهم مقيمون عندهما فردان من ذينك النوعين بعينهما كما توهم كون الكلام على نفس الامر ويكون اذا كما تقول رايت رجلا اذا رايت زيدا قوله وعلم المعاني حيث انه يبحث فيه عن البعد والتوسط ان حملت واخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا كما لغويا وان ذكر توطيه لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها يقصد بها الى لما يحسب مناسبه الالفاظ في قلة الحروف والكثرة والتوسط كان من علم علما قوله وعلم المعاني من حيث ان ح قيل هذا هو الحق واما ذكره الفاضل المحشي من ان ذكر جار في الالفاظ كلها فجوابه التزام ولا ضير لانه يرى انهم يجتنون عن علم المعاني عند اليه وتعريفه بغيره و تنكيره وجميع ذلك يدل على معانيه بطريق الوضع الا ان اذا عتبرها ما ذكره الشارح

التوجيه

من الاعتبار حصل امر زايد على الوضع يتعلق به نظر علم المعاني فتامل قوله عتب التعطف قيل عليه ان الذي يوسنون

المتاليه هو الدين يوسنون حتى جعله دليلا على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل شارا اليه لعدم صحة التعريف بل الاناسب ان يقول وهم المتقون اجيب بانه المراد ذات الموصوف بغير ملاحظتها معه في الصلة بعرينة عد الاعيان من جملة الاوصاف التي عتب بها الشارح اليه واعلم ان يعبر عن تلك الذوات بطريق الموصول ليقع ذكر بعد دون الصلة

واما على جعل المشار اليه هو المتقين فبناء على ان الذين يوسنون يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتداء مجرا عنه فاو لك على ما مر وان يجعل خبرا عليه كما ذكر في الكشاف في التقدير الثاني ان يجعل الاشارة الى احد مما الاشارة الى الاوصاف غير مكلف لان القيف والموصوف في حكم واحد والاشارة الى الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة الى الخط كما سبق عنه قوله عتب بالمشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يوسنون لا معنى المتقين وان الخبر الواقع ذا تامل قوله او لنحو ذلك مثل ان يقيد به سدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسئلة تميز فيها العقول هذه المسئلة محققة عندك بشيرا الى ان المسئلة التي يتميز فيها العقول كالمحسوس المشاهد عندك وكذلك قال الشيخ في شرح المفتاح وعما يجب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الايات والابيات امثلة لاشواهد حتى يتوهم ما جمال الغرض انه لا امتناع في جمع مثال واحد بين كثير من اللطايف والاغراض فان معنى تلك الاقتضاآت وكون التراكيب عليه كثيرا من الاغراض على حد المناسبات والاقتضاآت بين للبراز متصور المتكلم بانسب الدين من الاعتبارات فليحفظ على هذه النكت فلها مواضع تقع قوله واحدا كان او اثنين الظاهر انه اراد فردا او اثنين او فردين او افرادا كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما على حصة معينة من المبتدء فردا او فردين او اكثر ففيه

مساحة اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينظم اليها من التشخص الذي هو الحصة المقرونة له الان يحمل الحصة فيما سبق على الكلي المركب كما ان من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد يقدر ان المعهود في الفرد المعارفي هي الحصة مع العوارض المشخصة لا مسماة في قوله واحدا كان كتابة هذا من باب اقتسام الكناية للتصريح وهو الكناية المطلوبة بها غير الصفة والنسبة وهو ان يتعين في صفة من الصفات اختصاص الموصوف معين عند المتكلم بتلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان التعريف في المثال المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التعريف انما كان للمذكور يعني لما كان التعريف مختصا بالمذكور علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحا بل ذكر ملزومه وهو التحرر قوله او الاشارة الى المعنى الحقيقة ومفهوم المعنى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او بيانية اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى المعنى الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوضع علم الجنس الا فقيد بعض اشارة الى المعنى الحقيقة لكن بحسب اللفظ لا الاداة قوله يعني يطلق المعرف باللام ويراد بها ما يتبادر من ظواهر الالفاظ وتارة يراد بها واحد ما من ان المعرف باللام الجنسية في العهد الذهني مستعمل في مجموع الماهية والعوارض نحو من قبيل اطلاق المطلق واراده المقيد ووجه الدفع ظاهر من كلامه قوله والمتحد اما مع صفة اسم الفاعل من الاتحاد بالفاعل المختار كما ينبئ عنه قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود او مع صفة المفعول منه الاتحاد بالمجتنى والمغني واضح بقي شيء وهو ان مدلول اللام لما كان هو المجرد المنتشر عند الكل كما سيصرح به ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدخولها صح الاشارة بنفس الكلمة الى المجرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاي حاجة الى ما ذكره من القرينة فتامل قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود انما جاء التعدد باعتبار ان المراد المجرد المنتشر الذي يصح ان يكون هذا وذاك لا المعين

والمعرف
كالمحلى به لعط الاضافة حيث قال
باللام عند بان لواحد باعتبار عهديته
اى الذهن بعد ان قال وان كان باللام
ما بالذات نزع الى المعهود بذلك وفي
حواشيك والا لارادة معنى تخصيصه

المتخصص قوله حتى تكلفوا بما تكلفوا حيث قالوا الحضور الذهني معتبر في المعرف دون المنكر وقيل حيث اولوا المعارف ما وقع صفة لما مر الجمل قوله بعامل معامل الكثرة كثيرا واعلم ان المصادر التي فيها شائبة الوحدة كذكرى ورجعى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي لا فرق بين معرفها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرف استثارة الى حضور ما سبق من المنكر على قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوز ان ياتي المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الان ورود في الاستعمال غير معتد كخلاف الاول فانه مشهور قوله ولعدا مر على البين يستثنى اوتي فمضيت ثم قلت لا اليقين ثم حرف عطف اذا الحق بها علامة التانيث كبيض ببطن الجبل وقوله لا اليقين عني لا يريد في بل يريد غيري منه اي قصده واراده او لا يعني الاشتغال به والاهتمام منه عناني الامر اي اهمني وعانيه ثم بني البيت بيان تفاصيل الامرين اعني الدور وبعلا والا مضاء كان الثاني اعظم من الاول لشبه البعد بالبعد في الفضل بتباعد ما بين الحادثين والوقت قوله لا توقيت فيه اي لا تعيين محال وقت اورد حدد وعين فان تعيين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوما باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله في الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على استثار المنع عليه بجعاريته للمغضوب عليهم ضعيف ح كما في قولك عندك بالجر على الكسر في هذا الوقت يصح جعله وصفا للوصول سواء كان فيه توقيت ام لا قوله ملك صفة صفة جرت على ذي صفة اي موصوف والجار عطف على مقدر اي ليس هو كما زكا قيل بل هو صفيقة واعترض عليه بان الموضوع للماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك في تغاير هما ينبغي ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع له هو الماهية المطلقة لا بشرط شيء وهي معنى في ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الا الماهية

لا بشرط شئ والفرد المنتشر اخذهم من القرينة واما سمي معهودا باعتبار مطابقته لعلم
المعهودة فلم عهديه بهذا الاعتبار فسمي معهودا ذهنيا هذا قوله وسئل كل منهما قال
نكره مضافا حال من كل لانه فاعله في المعنى اي عائلا كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا
جوزنا الحال من جزء المبتدا فالامر ظاهر وفائدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الطالب
كونه لاحظ الاجزاء لا الافراد كما سياتي انشاء الله تعالى قوله وجوابه ان لام كان
الاظهر ان يقال في جواب التسكاكي ان اردت بعدم التميز عن تعريف العهد عدم الامتياز
مطلقا فملازمه ممنوعة كيف والمشار اليه فاحد هما هو الحقيقة وفي الاخر الحصة وان اردت
عدم الامتياز في معنى التعريف فانتفاؤه التالي ثم وكيف الامتياز في معنى التعريف
ولا معنى للتعريف الا التعيين والاشارة الى ان المحقق سلك جادة التحقيق
وسكت عن الترديد اعتمادا على ظهورها مما ذهبوا اليه الفرق بينهما الاكثر حيث
قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبنوا الحصر فيهما مان المشار اليه
ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة بتمامها فتعريف الجنس فمكانه حصل عدم
بطلان التالي على الشيخ الثاني ظاهر اصفر وغامنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض
الفاضل المحشي ليس بقوي فتامل قوله وبهذا الطف غير معتبر او ورد الفرق بين المعرفة
والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى سؤال جواب مقدر وهو
انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبرا في المعرف بلام الجنس
لم تحز فال لام الجنس عليه بانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم
اعتبار الحضور واعتبار عدمه لغير قوله واستغراق المفرد اشمل قد سبق تصريح
الشيخ بان اضافة المصدر يفيد الحصر وحق مناك ان مبناه كون المصدر المضاف في
صيغ العموم نحو القضية كلية لا مهملة كما توهم وبذلك تبين وجه الاعتراض الاتي تم عبارة
المفتاح مشوشة تحرسه الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الشيخ مثلا ك

ليس اعتبار عدمه واعتبار
الماهية من حيث هي

ومنهم من يفرق العبارتين فقد قال ما قال قوله بدليل صحة الرجال في الدار اقتصر في البيان
على الجمع لانفهام حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل وقد
صغت قلوبكما بخلاف العكس قوله يا اهل ذا المعنى وقيتم شر الاخ ولا تقيم ما
يعلم هذا المعنى المنزل ووقيتم على صيغة المجهول حيث حذفتم والمعنى يا اهل ذا المنزل وقيتم
الله من جميع الشرور وعمم الشر بناء على تاويله بالنفي اي لا اصابكم والويه
المشورة بدليل اعادة النفي في قوله ولا يقيم قوله او معدية نحو الرجل في الدار
اشارة الى ما ذكره النحاة بناء واسم لانه اذا كان مفردا منيا متضمنا لمعنى الحرف اعني
منذ وبهذا ظهر ان لا حاجة بدليل ليس بنفيه الاستغراق كما تقدم في الكشاف وان يقيد
لانا نقول نفي الجنس هي قوله واعاد وارد البيان للاخر عنها قوله ولقائل ان يقول لو كان كذلك
قد كفتك ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه وفي قوله لكونه
اشارة الى منع كفانا الفاضل المحشي مؤنة تقدير وحد بعد ما منع المشار اليه بوجه
آخر وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عاما فسقوط الالف والالكان لا رجل ولا
رجال لنفي العام وان اريد ان نفي رجل ورجال عاما فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد
اشمل من نفي الجمع وعلى كون جواب ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا المنتفيين عاما
في حكم النفي والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع فيه بادر
الاستسلام ولم يعرج بالنفي قوله ولهذا صح بلا خلاف حاء بني القوم الى قوله مع امتناع
حاني كل جاءني فديكت لان المجموعين منهم النحاة جعلوا قولهم عشرة الا واحدا وقولهم
ضربت زيدا الا راسه منه الاستثناء المتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل
كون المستثنى منه افراد المستثنى منه مثل ما كون منه اجزائه فلا يدل صحة استثناء الوجه
عن الجمع المعرف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد واحد بهذا ظهر ان امتناع المثال
المذكور ممنوع والاقلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين اللذين جوزهما الاستثناء

وهو لا يستلزم ان يكون المفرد
اشمل من الجمع ص

في توجيه ص

المتصل مع ان المستثنى امر من افراد المستثنى منه فى شئ منهما وغايته ما يقال ووجه الفرق
اما الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثناء المتصل فى الاول
بالنسبة الى الكل المستثنى جزءا وفى الثانى بالنسبة الى كونه جزئيا فوقولك له على عشرة الا
الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحدا الا الاستثناء المتصل لان وقولك جاءنى كل القوم
بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا ريدا الا الاستثناء المنفصل لان جرى الجاء جماعة
فليتامل قوله قلنا لوكم الخ اشارة الى منع ما سبق من ان الجمع لا ينتفى الا باستيعاب
المجموع حتى ان من جاءنى من الرجال جاءنى كل جمع ولعل وجهه ما مر اليه الشريف
حيث قال هذا الجمع يستدعى تكرارا فى مفهوم الجمع المستغرق قالان الكلمة ملاحظة
فيندرج فيه بنفسها وجزءى من الاربعة والخمسة وما فوقها فيندرج فيها ايضا فى ضمنها لان
الكل من حيث هو كل جماعة فيلزمه معتبرا فى الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد واحد منها
ايضا لكان تكرارا محضا ولذلك ترى الاعلم يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد
واحد واما بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل الحسنى وفيه بحث لان مثل هذا
واقع فى التنزيل نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكلها اتى فيها فارج وكلا وعدنا له
نعت اختها الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان اريد بلزوم التكرار
فى مفهوم الجمع المستغرق لزومه فى اللفظ الحاضر وفى ذهن الحاكم عند منع ان يلزم ان يلاحظ
الحاكم ثبوت الحكم للكل لانه مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع وان اريد لزوم ثبوت
الحكم فى نفس الحكم الامر للكل لانه مرارا متعددة بحسب متعلق اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا
ممنوع ولان اراد ان لذا ان يعتبر دخول الكل فى الحكم باعتبارات فلا يضر ولا يكون
باعتبار العدول عما هو ظاهر حاله فى الاستغراق عند قياس حال المفرد على ان له ان يختار
ان يشترط عدم تداخل الجماعات واجزائها لئلا يلزم التكرار الذى ذكره فان قلت
لو كان مع الجمع المستغرق كل جماعة جماعة فما معنى ان يقال جاء الرجل عندنا فى الحصار
الرجال

الافراد فى الكلمة وليست لوسلمنا فى حمل الجمع على الاستغراق فى الصورة المذكورة
لكان ما ذكرنا منافيا فى العبارة بتدفع بان لفظ الافراد جماعة لا جماعة خارجة عنها كما
صرحوا بمثله فى تعريف العلم التام لجمع ما سوقف عليه الشئ مع جواز كونها بسيطة و
هذا الفرد لا يعدل عن الظ قوله حتى يصح جاءنى كل جمع من الرجال بنصب كل
على الاضافة لدخول كل جمع فى الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد قوله فظهر بطلان
ما ذكره صاحب المفتاح حيث قد كتب بان مراده انه لم يقل ومن العظام لئلا يتوهم
ان من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز على نحو فلان ترك الجميل وهو
فلان قليل وان فلانا مجاز مشهور وتوسع شايع والاظهر فى الجواب ان
مراد السكاكى ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل فى الكل من حيث هو كل ثم من
الجمع عبارة عن زوال قوة الجموع ولا شك انه يمكن بزوال قوة البعض فليتامل
ومن العظام لم يحمل المشمول الوهمى لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول
فى قوله لطلب شمول الوهمى الا شمول الحسى القطعى قوله غير مناسب للمقام لان
السامع مواله تم قوله انه جمع ليتناول كل محسن اعترض عليه بان هذا التعليل
غير صحيح لان هذا التناول غير موجود فى المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد
ليتناول تناولا مثل تناول الظاهر الباقى صيغة الجمع من الاستغراق الى العموم قوله لاحد جلعه
اى من اجناس خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد او نقول هذا المنع انما استفيد
من خصوص الموضوع لان العالم الملقى على كل فرد دليل على عدم التحسى ستلزم
عدم الظلم لشئ من احاده قوله وبالجملة فالقول بان الجمع اذا قيل عليه ان اراد ان
كل جمع كذلك فلم كيف وقد عرفت انه انما استقيم فى الجموع التى ستلزم ثبوت الحكم
لها ثبوت لكل من احاد مفرده وان اراد الجزئية فسلم لكنها ليست مدعى صاحب
المفتاح فانه لا يدعى الا الجزئية والجواب انا نختار الثانى ونقول ليس الكلام ناظرا

الخالد رد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضي الا استيعاب الجموع
ولا يافيه خروج الواحد والاثنين قوله نعم فرق بين المفرد ٤ لا يخفى ان الكلام
في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق الذي ابداه في
حاشية القطب بينهما فان اللام في الذئب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة
الواحد من المفرد المستغرق فكان التقريب مجرد الطلاق لام الجنس على لام
الاستغراق والعهد فتامل قوله مجردا عن الدلالة ٤ اعترض عليه بان دلالة المفرد
على وحدة معناه كحيث الوضع ظاهر اذا قيل لوصف المفرد الملتبس فانه قال الذئب
من الفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة الى العالم بالوضع فامعنى تجريد الفرد عن
الدلالة على معنى الوحدة واجيب بان معناه عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة
ولا اضرار في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة بل في الدلالة
والاستحالة فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا
عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتباره ٤ الخ وعنها قوله للحفظ على
التناكل اللفظي المراد من التناكل اللفظي الواجب محافظته في الصورة المذكورة
دلالة كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء الجموع كالقوم والرهط بالجمع
الصيغي قوله ولهذا امتنع وصف بنعت الجمع اي الجمع المفرد المستغرق بمعنى
كل فرد لا مجموع الافراد عم الظاهر ان هذا الامتناع بالنظر الى مفهوم ما يستفاد من
اللفظ واما بالنظر الى تفسير كل مفرد في الدلالة على كل الافراد فالقياس جواز وصف
بنعت الجمع مبنيا الى المعنى كما في الاخبار مثل هو لكم كل فتى وهلك بنو اللعم الاقل
يفرق بين الصفة والخبر فتامل قوله وان حكاه الاخفش نحو الدينار القيراط الدينار
اصله الدنار بالتضعيف لدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج اصله الدباج
ولذا جمع على دبابيج وعد اسناده اليه في الصحاح ومن قواعد علم قلب احد حرفي

المضعف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء محمد وهذا ظهران التسمية
في قول عمر بن عبد العزيز لكاتبه ودعه كما صاحب الكشاف طول الياء واظهر السبات
ودور الميم جمع سنة السين بناء على القاعدة المحدثة ولما لم يتبين شاهده المكنة
الدفتصاره الى المجاز وانت خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن المعنى
والاد ارتفع الوثوق قوله فلان الثوب ٤ الاسمال جمع سمل بالتحريك وهو الخلق
ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار ممكن في الدينار الصفر والدرهم البيض الصافان
كل دينار مثلا مستتم على اجزاء وجوانب كل منهما اصفر قوله لانها اظهر طرق اما
ان لا يكون السامع عارفا باسم العلم او يكون طرق الاضافة اخصر بالنسبة اليه ايضا
فان هواي اخصر من عبد الله ونحو مثلا قوله كحو حول جعون عليه الى آخره
هو من شعر الحماسة قيل الابيات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم وقوله مهوى
بليت يا آت لان اصله مهو وى فبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة
اضيف الى ياء المتكلم والركب اسم جمع للراكب والجانبين مع يمان بمعنى يمني حذفت
احدى الياءين وعوضت عنها الالف المحفوظ وقد يبقى الهوى على معناه الحقيقي
ولا يأول بالمهوى ويراد ان العرض سائر العرض حيث يسير محمل القائم اي به
وهو الطلب بسير متوقعة وهو الحبيبة فكانه قال روحي مع الركب اليماني ذاهب وجسمي
بمكة موثق قوله لشان المضاف اليه والمضاف يقدم المضاف اليه على المضاف
لكونه مقدما بالذات لا بالاعتبار وان كان متاخرا في الذكر الا يخفى ان هذا التعليل
في غير صورة الاضافة كما في قولك الذي هو عبد السلطان عندي وكذا في نظيره
فالوجه ان يقال لا يترجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه وانما اعتبر المصنف في جانب
التخصير خاصة لتخصير المضاف لانه مع ما سبق يستعمل بان تخصير المضاف اليه وغرضها
ولذا اطلق التخصير ولم يقيده بشيء منهما فتامل قوله ومنه قوله لان الانصار والده بلوغ

تعريف المسند اليه بالاضافة
طريقها

فصله عما قبله لان المضاف ليس بمسند اليه ثم قوله لافتقاره ان كان في الاصل بفتح الراء
على البناء للفاعل معنى تضر والباء من صلته اى لا يضر الوالدان بالولد بان يفرط في
تعهده ما ويقصر فيما ينبغي له قوله قوله فانه لما نهيت المراة عن ظاهر وكان
الباء للسببية ولكن بضم الراء على البناء للمفعول اى لا تضار زوجة زوجها بسبب ولدها
بان تطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولا يضار زوج زوجة
بسبب ولدها بان يمنعها ما وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبالجملة
المعنى على كون البناء للمفعول نهي كل من الزوج والزوجة او بالعكس عن سعي الوالد
الى الاضرار بالولد قوله نحو لكم كوكبا الذي ما سمل اليكم مجنون الاستهزاء يحصل من
الاضافة لعدم قبول العاقل ما بالكلام المذكور بر سالته وجعل الموصول مع صلته موكوزة
كما لا يخفى قوله نحو كوكب الخرقاء يتبع الى قول الشارح اذا كوكب الخرقاء لان شجة سهيل
اذا عبت غربا في الغرائب الخرقاء المراة التي في عقلها خفة وبها حماقة وكانت من
الخرقاء امراة تضيع او قالها طول الضيف واذا طلع سهيل وهو كوكب لقرب نصف
الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تنتهي الحر في الشتاء وفرقت قطنها الذي يصير
عند لا يمانا ليوك اليه في قرائيها استعداد المراة الشرة بالضم السحر سهيل رفع بدل
من كوكبا او عطف بيان واذا عت عني فرقت قوله اولانه لا طريق الى احضاره سوى
الاضافة قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضرا عندهم في ذلك الوقت سواه
ولا يلزم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن فاسد فلم اعرض
المؤذن في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي هنا وانت خبير بان البحث
في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة كذا وان لم يكن حاضرا عندهم دون
طريق الموصولية محالا يلايبي قوله وليس لعم طالب العرف حاجة الى القاء عن معنى
النظام فالمضاف محذوف اى عز اصحاب طالب العرف او لا من للجنس عز ذات

حضور م
المؤذن

الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى في اى انسان طالب العرف ثم وجه جعل التنكير في الثاني للتعظيم
سلوك طريقة البرهان في اداء بعض المقصد مع حسن مراعاة تنوين التعظيم بتنوين التعظيم
وهو معنى كلا وجه لما ذكره بعض الامائل من ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون
منطوقه الصح الاضافي والواجب مطلقا عظيما كان او حقيرا لوقوع النكرة في سياق
النفي قوله او التقليل نحو رضوان من الله اكبر قيل الاولى ان التنكير في رضوان للتعظيم
وهو مبتدأ والخبر لفت له والجار محذوف اى رضوان لهم والجملة عطف على جملة
وعد الله المؤمنين والمؤمنات وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا لكن
ما ذهبوا اليه لان المقام مقام تقدير النعم وبيان عظم الجزء وجوده اما كونها
فرع شيء من الاشياء عليها بطريق القصد لانها سبب المقام وان كان رضوان قليل
من الله اكبر من ذلك كله في نفس الامر والمرجح المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعيه
فلا تنافي قوله وكما للتعظيم والتقليل الى التنكير مطلق فتح العيون قوله اعطاني كثيرا
مع ان المنكر ليس مسندا اليه قوله لعدم علم المتكلم بخصوصيات التعريف عدم
علم المخاطب بخصوصيات التعريف كعدم علم المتكلم بها في كونه جهة للتنكير بخصوص
المتكلم ليس له كبير فائدة قوله احترازعن التصريح بنسبة السامة الى عين الممدوح وهذا
التصريح كما يوجد في صورة الاضافة يوجد في غيرها من طرق التعريف اذ مفاده
تعيين العين التي نسب اليها السامة من المهندي اى السيف المنسوب الى الهند
وقوله لم يقل بمعينة ذكر الاحد اقسام المعرف بطريق العهد علما بان الكلام في وجود
المانع عن مطلق التعريف وما ذكر انما يدل على وجود المانع عن التعريف بالاضافة
قوله من بداية المرة ولفظ الكل اى من مجموعها او من كل منها لوقوعه في سياق
ان الوحدة المستفادة من بداية المرة لا ينافي في التعظيم لجواز اتصاف الواحد بالعظم
فكيف يدل على التحقير وتلخيصه ان لفظ الكل ما دلت على التحقير حتى الوحدة المستفادة

من ساء المدة عليه ايضا على ان مجرد الاحتمال واقتضاء المقام كاف في الحمل قوله
وجوابه ان اراد ان لسا المدح ؟ اعترض عليه بان التنكير ليس علة تامة للتحقير والا
لم يكن حمله على العظيم في موضع ما بل شرط افادته للتحقير اقتضاء المقام له واذا دل
المقام حقه بسبب الكلمة او الصيغة او بسببهما معا انتفى الشرط وانتفى المشروط و
جوابه ان المقام بلايم المبالغة في التحقير كما لا يخفى فايفاد حقه انما يحصل بحمل التنكير
الصائع التحقير وهذا مرادهم صاحب المصباح وحاصل جواب الشيخ عبد القاهر فاضل قوله
اي كل فرد من افراد الدوابات من قبيل ادم وحوا وعيسى عليهم السلام وكذا الغراب
والفاره والعقرب والقنفذ على ما صرح به في حكم المستثنى سكت عنه الاستثناء
لشهرته لهم وقيل المراد بالدابة معناها العرفي والضمير في فمنهم ما يمشي عائد الى
الدابة بالمعنى اللغوي على طريقة الاستخدام وقيل مبني الآية على تنزيل الاكثر منزلة
الكل قوله اذ التقدير كل دابة خلقنا ايه من ماء فبيان المبتدا من كلام السكاكي
اعتبار التنكير بالتنوين ومصدر الافراد في المسند اليه في نحو في هذا التقدير اما
اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتي بين
المضاف والمضاف اليه لا كما مر تعسف قوله بل قصد صاحب المفتاح ؟ مبني على
ما سبق اليه الوهم من توجيه كلام السكاكي واتباعه له والا فقد صرح في شرحه للمفتاح
بان الافراد المستفاد للايام التعميم بقوله فمنهم من يمشي على بطنه الخ فان عبارة المفتاح
ظاهرة في اعتبار النوعية ومما ينبغي ان ينتبه له ان مبنى اعتبار الافراد او النوعية
في الطرفين هو الملاءمة بينهما والاصل وجوب اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية
في جانب الما بحيث ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من انواع الما المختص بنوع
وكل فرد يحتمل من حيث نوعه المخاطبة فبيان الاستثناء بعض المشمول
المحقق والا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم قوله والتعليل فيه ما يجعل ؟

لا يخفى ان ؟ حمل تنوين الجمل على التقليل عند حاله بالشجاعة ومواضع للملوك من
الجمع بسيط الملك وكثرة الجنود المستفادة من حمله على التنكير الذي ربما لا يكون
مناسبا للمقام كما لا يخفى و اما حمل تنوين الجود على التقليل ضوامع من حمله على
التعظيم بلا شبهة ففيه حفاء على ارباب الذوق السليم قوله مثل قولهم او يربط
يعني النفوس حامرها هذا اخرجت للبيد صدره ؟ تراك مكنة اذا لم ارضها اي
التي اترك مكنة وقوله او يربط مجزوم معطوف على الفعل الواقع صفة لعدم قوله
نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات اخر غير الفصل مع توقف المسند اليه
لا يخرج مذهب الجمهور وهو مذهب المصنف واجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من
الكوفيين متبعية للمسند اليه المنكر والمسئلة مبسوطة في مغني اللبيب ؟ واراد بالكثير
من اعتبارات التوابع مثل كون الوصف للمدح او الذم والترحم على ما اعرفه بعلم
والتاكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند اكتنافه بشيء لا يكون
عددا قوله لكثرته وقوعه واعتباراته قيل عليه العطف الحرف اكثر واعتباراته
اوفر فلا يقتضي ما ذكر سببا للتعديم ذكر الوصف على ما ذكر قوله لبناء سبب قوله
واما بقيته فان اعتبار من هذه العبارة المفيد للحصر بن واما التابع المخصوص بالشياع
فيه عطف البيان لا غيره قوله كتوسط الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله
قال الشيخ في شرح المفتاح والمراد بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض
اولا وبالعرض اقصاهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما بقي فهما وفيه نظر لان الاول
من تعريفي الطول والعرض مستدرك على ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته
الثلث جسما قابل قال ان اصل المحشي وهذا المثال على راي المعتزلي والحكماء فان
ذكر الوصف حد للجزء في تعريفه على رايهم وفيه مع ذكر اشارة الى علة الاحتياج
الى الفراغ يشغله لان المتحد في الجهات الثلث لا يتصور الا في مكان انتهى وهذا انما

يصح اذا جوز التعريف بالاعم او بالمساوي والطول وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور
الجوهر بيع الاجسام التعليمية وخصوص بزيد على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان
للتعليمي عند من يثبته وبهذا ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج
فشيأ لا يقتضي عدم مذهب الحكما وقطعا واما على مذهب المعتزلة فتمشيتها غير ظاهرة ايضا لانهم
قائلون بالجوهر الفرد بخيزه ويكون الجيز عبارة عن الفراغ المتوهم مع انه لا امتداد
له اللهم الا ان يصار الى تعدد العلل او يقال ان قيد هو على الاحتياج الى الفراغ
الممتد لا مطلق الفراغ فافهم قوله الا الذي يظن بك الظن كان قد راى
وقد سمعا قيل معنى لا الظن محذوف اى يظنك منصفا بصفة وقيل هو منزل
منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكان قد راى وقد سمعا حال من فاعل
اي يظن يظن شبيها بالرائي والسامع وهو اولى من جعله حالا من الظن اى يظن الظن شبيها
بالمرائي والمسموع كما لا يخفى قوله او دى هلا نفع الاستفهام او دى اى ملك و
الاستفاضة الخ ذهب امكان لا محالة قوله وعند النحاة جميع ما ذكر من ان يجوز ان ينظر
في علم النحو وتكلم فيه قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
قال الفاضل المحشي ليست احتمال النكرات هو الذي يصح ان يطلق على
معنى كلي هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين وذكر المعنى كما يحتمل ان يحمل
في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف فاعلم انه
من اللفظ وفي هذا الاطلاق نظر لان الاستغراق لاحد الاعلام الجنسية والعلمية فاعلم
الجنس على سائر المعارف عند قصد الجنس الخالي عن اللبس كما صرح النكرات واعلم
ان الفاضل المحشي صرح في اثناء البحث مع كون الوضع عاما والموضوع له خاصا او فوائد
التعدد والاخفاء وفي شيء من الاقسام التي ذكرها الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله
واذا تصور الواضع معنى كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع

عاما

عاما كان اللفظ الا يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة
فيفيد اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع خاصا اذ لم يتعدد الموضوع له
واحد
بهذا الوضع فلكون الوضع والموضوع له عاما بين غير متصور الا في لفظ وضع
لمعان كليا باعتبار معنى عام منها هذا هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل المحشي مراجع
الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر في الوضع اذا كان عاما سمي الوضع عاما اصطلاحا
سواء كان ذلك المعتبر الملاحظ شيئا فردا ام لم يكن كذلك بل كان بنفسه قوله ملحوظا خاص
فلا يغير الوضع مخصصا قيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن التكمل على اللدح
والذم ونحوهما اذ الظاهر ان لا مانع في امثال هذه الاعتبارات بل اراد انه اذا لم
يكن الوصف مخصصا اتضح ان المراد المعنى المذكور لبيان ان القصد الى الجنس
دون الفرد كما لم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس محتملا هنا
اصلا لما سبق في بحث الاستغراق ان النكرة المنفية مع من نص في الاستغراق
بل اراد مطلق الفرد الذي يقارن الاستغراق العرفي ويؤيده ما سيذكره
الشارح في بحث عطف البيان من ان الوصفين في الآية ليدل بهما على ان القصد الى
الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح هنا في هذه الآية كان قلت
كما ان اراده فرد واحد ينافي الاستغراق كذلك اراده الجنس دون العدد ينافيه
اذ الاستغراق المستفاد لا يتاتى الا بالقصد الى العدد قلت الاستغراق يتحقق
بالنظر الى الاجناس كما في قوله لقته وما احسن بريرا طلعا للعالمين والمراد بعدم القصد
الى العدد عدم القصد الى الاحاد ولا وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس بالذات
او يقال المراد بكونه منافيا في الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذي
اجري عليها في الآية وان اريد نفس الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق
الاستغراق بذلك المعنى هذا ما قيد به اجتهاد مولوي كلامي المشيخي وان الغرض

منه وكذا الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فملخص الكلام ان زيادة العموم والاحاطة باعتبار الجنسية وهي باعتبار الوصف الشامل للجنس والعموم الناشئ من الجنس سار في عموم الارض والجو بظهور زيادة العموم ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل عبارة الكشاف على الجنس يقتضي ان قوله يجب صحة وقوع المؤكد منافيا لقصد الجنس هذا ما سنح لي في حل هذا المقام والله اعلم بحقيقة الحال

ودفع توهم التجوز او السهو او النسيان لتعين تاكيد المسند اليه كما يطلع عليه ذو الفضل فافهم ذكر مناك ان قولك سعد الحق يعتقد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان قوله وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه اى كلام المصنف كما يدل عليه كلامه فى المختصر لا كلام السكاكى قوله او دفع توهم التجوز الخ كان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظره مقابلا للتقرير يوهم ان لا تقرير فى حالة التجوز مع ان التاكيد مايع تقرير امر المتبوع فى السببية والنسبة قلت التقرير وان كان لازما فى التاكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير مفارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقرير القصد الى مجرد التقرير كما سبق مما يشير الى اثارة الدفع فلا اشكال قوله ولا يدفع هذا التوهم الخ اشارة الى ان التوهم المخصوص لا يتاتى وهو ان السهو فى الاصل كان توهم السهو فى الوصف مثل الاثنينية فى الرجلان والعينية فى زيد سوغ به كما اشير اليه فى الشرح قوله ومهما يكن الخ اجيب بان كونه مجازا محل نظر فانه بعضهم كحلة صنعة وتسمية صنعة قاصرة فعلى المصنف منهم وليس بشئ لان الصنعة بهذا المعنى لا تعابل المجاز المطلق كما ذكره فى التلويح واما ما اشار اليه الشريف من حمل التجوز المذكور فى التجوز العقلى فبعيد ايضا لان التعرض لنوع المجاز العقلى مع بعض المجاز اللغوى وعدم التعرض للبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا هذا تمام الكلام المستفاد من قوله لان كلام اما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع الخ ثم لجواز ان يكون احتمال عدم السهو بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكره فى حاشية الرجلان كلاما تم بين المتضيفين فرق بان المثنى نفس مدلوله لا بطريق عاعزه لا حقيقة ولا مجازا بخلاف القوم وغيره لكن هذا الفرق انما يفيد تعين دفع السهو فى كلامها لا تعين دفع المجاز فى كلامه وعبارة الفاضل المحشى لما امتنع المذكور نقول على ان يقع هذا الخ فلا تغفل قوله لان المثنى نفس مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا مع ذكر مستندا بقول ان ع

التقرير

فصل

فصل فى ذكر العاملين اما مستا وجعلى موترا متين شمالا حيث اطلق عاد قلين وراتين على اجل عامل وراث وجعل الزاء قوله تعد ولمن خاف مقام ربه جنتان منى هذا القبيل وقوله عد اذا سافر غادا ونتا فليمو مكا اكبر كما فان غير يومكا للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالموم واحد وقد يستانس له بقوله هو كبير منها الذبو والمرجان اذ لا يخرج الامن البحر المالح وقوله تعد فى جهنم كل كفار عنيد اذ ليس المخاطب الا ثنين كما ذكرنى التفسير وسيجى منا كعسيها النشاء الذى وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكثير وان كان فوق الاثنين كما هو جوابه فى قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين قوله فاما مدفع ذلك بتاكيد المسند فيكيف اذا التجوز فى مثله قد يكون فى الهيئة التركيبية للمسند كما اشار اليه الفاضل المحشى فالحق المستفاد من قوله فاما مدفع الخ قوله وفائدة ان كان البيان حاصلا بدونه قال الفاضل المحشى ذكر لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ابهام محقق حتى يحتاج فى دفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكشاف فى تفسير سورة النجم هكذا اهلك عادا وهو لقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عاد كما تعالى لبنى تميم سموا باسم ابيهم الاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم وهى بعدهم عاد الاخرى فارم فى قوله بعاد ارم عطف بيان لعاد وايذان بانهم هم عاد القديمة انتهى كلامه وسئله فى التفسير الكبير تظهر بهذا ان المصير الى ان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم يعف والاجمل قول صاحب الكشاف فى تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل بسياق الآية حيث قال عقيب قايل واذكروا اذ جعلكم خلفاء من بعد قوم نوح وزادكم فى الخلق بصطة فاذكروا الاء الله لعلكم تفلحون وقال ايضا فى سورة هود بعد ذكر ما قلت ما الفايدة فى ذكر البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفايدة فيه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ولا يحمل فيهم ما احتمالا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عاد ان الاولى

بيان المسند اليه

تفسير

القياس

التقديم

لم يكن الجواب انما هو بالان مدعى التي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم فلو حمل قوله وان كان البيان بالصلة
اب بل حصول البيان من السياق بدونه على ان البيان لخصوص السياق فلا يفيد اشتراك لفظ عاد في نحو فلان
بني السوال على اقتضاء ان لفظ عاد والجواب الاول على التنزل فتامل قوله في
كلام الكشاف في محله وهو ان ما ذكره في سورة والنجم مخالف لما ذكره في سورة
هود وفي سورة والنجم حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم
قال المستفاد مما ذكره في سورة والنجم ان ارم هو عاد الاولى ومما ذكره في
السورتين انه عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل على اصلاف الدولة قوله ومما
يدل على ان عطف البيان ليس على ان اراد به الاعتراض على المصنف حيث توهم كلامه
لزوم اختصاص عطف البيان بالمتبوع فجوابه بعد تسليم لزوم مراده الاختصاص على
على الاطلاق انما هو بناء على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ان الحاجبية ان قولهم
عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب وان اراد تحقق المقام وازالة
ما عسى يتوهم من ظاهر كلام المصنف فليتدبر قوله والمؤمن العائذات الطير بسكونها
جمع ركبان مكة بين الفيل والسند والواوي والمؤمن للقمر والمؤمن اسماء
الله تعالى ماخوذ من الامن والعائذات جمع العائذ من العوذ وهو التجاء والطير مخصوص
على انه عطف بيان او بدل ان جعل صيل العائذات منصوبا بانها مفعول المؤمن او
مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها والفيل السند
موضعان قوله ملت ليس في كلام السكاكي كيف وقد عد في عطف البيان في قسم
النحو عايد كر بعد الشيء من الوال عليه لا بعض احواله بيانا له لكون اعرف ولا شك
في ان هذا الحد لا يتناول واحدا من المثالين قوله على الجنية والعدد
المخصوص ان فسر العدد بما تتوقع العداد عليه والا فالامر واضح وان فسر بمنضم
مجموع خاصية فالكلام مبني على التغليب اذ الاكم الى حاصل عند الافراد فيحمل على
الحال

والعدد بالمعنى المذكور قوله مثال للوصف المركب جعله مثالا للوصف المركب باعتبار
صلاحيته له في المقام الصالح لان له مضمونين لو لك لجوز ان يجعل وصفا موضحا كما مر
الى في الواحد قوله لانه لا يقام المبدل منه لان الغرض السوق لها له الكلام
في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الآلة وفي الثاني اثبات الواحد صنما ولا يلزم
الاثنان والواحد مقصودين منه بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين اعاما واحدا
لا دخل بذلك الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر لانا لم نسلم ان المعدود المستفاد
الفاعلية ان المبدل منه في حكم الساقط بكليته على ما يتبادر منا قال الفاضل
الرضي والكلام في ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في نحو
البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر معنى الاول في اللفظ دون
وبهذا تبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تقم ما قلت لهم الا امرتني
بان احدوا الله بعني ان قوله ان عدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور
في به لما تبين ان المبدل منه في حكم الساقط فيبقى الصلة بلا عايد على انه لو سلم
كلية المبدر المذكور لم يضر لان العايد موجود حسا فلا مانع والعجب ان قال
في المفصل قولهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم بانه مستقل بنفسه ومفارقته
عن التاكيد والصفة كونها تتميما لما يتعانه لان معنى الابدار الاول واطراح
واجبا لاتراك لقول رند رايت غلاما رجلا صالحا فلو ذهب بعد الاول
لم يستقم الكلام قوله بل لا يبعد ان يقال انه بدل لا نسلم ان هذا بناء على انه لا يجب صحة
حلول البدل مقام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل منه ايضا حيث قال على اتخاذ
الاثنين من الآلة فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم ابداره بالكلية ولا يمكن اعتباره
مع البدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض مولانا يوسف الاوبهي رحمه الله
ما ذكره ان لم يعتبر بعد الاثنين كونه من الآلة لم يحصل المقصد الذي هو النهي عن اتخاذ

الاشئ من الاشياء وان قيد فليقيد الجزء في قوله تعالى وجعلوا لله الجن شركاء حتى يطهر له معنى فليتامل قوله نحو خاصم اخوك زيد في بدل الكل الا ان مسمى هذا النوع من البدل يبدل المطابق كما سماه مالك ابن مالك في الالفية لابدال الكل لوقوعه في اسم الله كما في الاحاطة العزيز الحميد الله فيغفر فتراه بالجر فان المبتدا من الكل البعض والنحوي وهذا ممنوع ههنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان حمل الكل على معنى آخر قوله وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام الاشارة في بدل الغلط لاولى التلبس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سبب الغلط وقد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه مدارك الغلط وازالة في الفصاحة بالمعنى السابق كما في قولك جاءني زيد بل عمرو ولم لا يقع في كلام الله تعالى لا يستلزم عدم الفصاحة على العموم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وتعالى قوله فلت قد افاد هذا الا على ان كلا يضمان في البدل غير المتبوع وهو المبدل منه وغير الحكم المذكور في حكم تكرير العامل وانما في التاكيد فيه غير المتبوع وهو المذكور لا غير نعم في البدل زيادة غير تلك التاكيد قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح وان الاظهر المختار احسن منه لان يشار مع ذلك الى ما يتفرع على اختلاف العبارة وهو ان الاستدراك الجامع بين التقرير والايضاح ابتدائي في التمثيل ببدل الاشتمال وارد فيه بدل البعض وغيرها بدل الكل بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في مختصر المسند اليه والتخصيص في الاولين اظهر والمقصود هو ما اقتضى التقرير ابتدائي التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب الى ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه بان هذه الاحسنية انما تتم لو ذكر الايضاح وحده في عبارة المفتاح

واما ازاحة بينهما فاذ لا يتبع للايضاح على التقرير والجواب ان قوله مع ان الكلام في مختصر المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع في العلية بشهادة مع بخلاف فلا معارضة الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم قوله لجمع المطلق والمقيد في الغرض من هذا الوصف سد باب الجمع بوجه من الوجوه لانتفاء تقيد الاطلاق كما قيل في قولهم للامير حيثما مر والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكر ان هشاما في مغني اللبيب عن ان قول بعضهم ان مع الواو والجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بتقيد الاطلاق واعلم ان الجمع بالتقييد قوله اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع في هذا التغاير انما يظهر في عطف المفرد واما في عطف الجملة مثل قام زيد وقعد عمرو فلا وجه له ولعل التغاير بالنظر الى المثال المذكور في المتن فالمراد بالجملة المضمون صريحا في علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى تشترك في افادة الجمع في ذات مثل قام وقعد زيد او في حكم مثل جاءني زيد وعمرو او في الوجود مثل جاءني زيد وركب عمرو وفي نظر لان المثال الاول اعني قام وقعد زيد ينفي ان يعد من قبيل الجمع في الوجود بناء على انه من عطف الجملة على الجملة فانه من باب المنازع وفاعل احد الفعلين محذوف فان قيل لعله من قبيل عطف المفرد على المفرد فلزم ان يكون قبيل الاشتراك في الذات مع جهة الاطلاق فلم يلزم ان يكون كل زيد وعمرو مشتركين في الذات لان الموجود هو الاتصاف بما هو المحقق قوله من غير تعرض للتقدم او تاخر او معيه وفيه تامل بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند وما ذكره الفاضل المحشي والمشتغل به كلام لا طائل تحته على ما بعد من ان المعتبر في العطف هو التعدد والتغاير بحسب الوقوع في الاذهان مع ان المعتبر في العطف هو التعدد والتغاير بحسب الوقوع في الاذهان على سبيل التعاقب او التراخي بدل على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل وكذا ان قول المدقق سلمنا ان ذكر المعية ليس على سبيل الاستطراد لا نسلم بان المعتبر التفصيل في باب العطف هو التعدد بحسب الوقوع فلا ازمنه عما احد الوجهين بالنظر الى الواقع

بناء على ان الالف حرف عطف يدل بحسب الوضع على المغايرة في الذكر المستلزم للتعدد المسند لا انها لو وجدت لم يكن المذكوم منها من التفصيل المعتبر في شئ يوم قول الشريف المعتبر في باب العطف ناقص يحتاج الى المنع المذكور غير معتبر فيما هو على ما حققه الشيخ فالحاصل ان قال بصدد المحشي بيانه الامتناع بحسب الخارج ليناسب عليه الحمل الذهني الذي هو المعتبر في حتى او تعالى ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن واما حال المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع يراعى في بعض موارد في بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتامل قوله واحترز بقوله مع اختصاره عما قال الشيخ في شرحه للمفتاح وقد يهمل فيما مضى انه لو لم يتقيد في الصورتين يعني في تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه وقد اشار به الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من ذلك الشرح من ان المناسب في المعتبرة في هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية والا ان يحفظ المقتضى لها فيما ذكر من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا يلتفت الى الاعتراض بان المقتضى قد يكون امرا آخر سوى ما ذكروا وان ذلك المقتضى قد يترتب على حاله اخرى قوله واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة سواء في ان فيه تفصيل المسند مع ان منشاه ليس العطف على المسند اليه بل على الجملة بقوله مع اختصار لتوهم ورود ان يقول او العطف على المسند اليه ليكون مفاد التفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس بشيء لتحقق ذلك التفصيل من غير ان يكون العطف مفاد "ثم" فلا يكون هذا التفصيل حالا منتظرة لتكميم العطف لحصوله بدونه ولك ان تقول في توجيه الاحتراز بناء على ان الضابط الغائر عنايط للعطف بغير الواو كما لا يخفى ما لك ان العطف بغير الواو والتفصيل المسند ملزوم بد كر الاختصار لتوهم ورود ان يقول ذكر التفصيل حاصل في المثال المذكور

مع انتفاء العطف بغير الواو كما في غاية الاختصار الاول ولو قال واحترز به عن نحو جاءني زيد وحالي عمرو بعده بيوم او سنة كما في المختصر لكان اظهر قوله ترتب اخبار ما فلعل اخذ هنا التعرض للاخبار بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر في حتى كما صرح به في مغني اللبيب وغيره ان يكون معطوفا بها بعضا من جميع ما قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل كاكلت السمكة حتى رأسها وكالجزء هو المعنى الجاري هنا حتى حد بها وما الجدار ان يكون مبتدءا بها فقد في الجملة حتى يتحقق فيها البعض ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتيج الى تاويل المثال المذكور اعني مات كل اهل بلدي ادم بان المراد مات اباي حتى انا قوله وكان الاثبات اذا دخل على كلام فيه قيد توجه ما متوجها الى ذلك القيد المراد من الدخول المذكور التاخر في الاعتبار والملحوظ لانه وجد القيد او لا ودخل الاثبات ثانيا كما لو قلت حتى يرد عدم تاخيره في مثل قولك جاءني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة حتى من انه كان ذلك ثم جاءني قوله من غير تفصيل للمسند لان اسمار الفاعل مسندة الى الظاهر المستتر العائد الى اسم الموصول ففيه تفصيل المسند لانا نقول مع تفصيل المسند ان نشير الى تعدد المسند الواحد وترتب افراده لا الى ما صدقات افراد المسند قوله لانه في المثل الذي ياكل فيشرب فينام فيلزم من عطف الجملة على الجملة عطف المسند اليه قوله فلو سلم دلالته فيما ذكره قيل غير تعسف لان هذه ضوابط والطالبها ساوية بشهادة العقود والاحتراز عما يلزم في مثله واضح وقد اشار الى فيما فاتت عنه في غاية قيد الاختصار الى اخره امثال هذه الاعتراضات فليتامل على ذكر مكرر واعترض ايضا بان التتبع السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل المسند يجب ان يكون لتفصيل المسند اليه فمع تعدد يسلم ان المثال من قبيل العطف على

على المسند اليه وانه ليس بتفصيل المسند وجب التزام ان التفصيل المسند اليه هو ان المسند اليه ههنا واحد لان التفصيل واجب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف ههنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير بالوصف منزلة التغاير بالذات على ما تقرر في مثله يتأمل **قوله** او انهما واذا جاز كونهما فلكونه قصر افراد كما ان الاول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى يرد عنه الخطاء فيه الا الصواب كما سيطهر انشاء الله تعالى ثم انه جوز استعمال لا في قصر القلب والافراد وفي دلائل الاعجاز انه لا يستعمل للقلب فحوط **قوله** لما اعتقدان المجيء منتف عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يشمل الظن الضعيف الذي هو الوهم الكاسد **قوله** لانه اعتقد ان زيدا خارج دون عمرو عالما وقع في المفتاح فان قلت لا محل لهذه الجملة بين الجملتين لان مراد المفتاح من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء المجيء عنهما المعبر عنه بنفيه عن زيد ومراد المفتاح اعتقاد مجيء زيد دون عمرو في صدر الكلام والاعتقاد الذي على الوجه المذكور يمكن اجتماعه مما قلت لما كان المذموم في اعتقاد المخاطب الملابسة بين المعاطفين كيف يتوهم انتفاء المجيء عن احدهما انتفاءه عن الاخر فما ان يعتقد مجيئهما او عدم مجيئهما فلا يتمشى التصوير المذكور قلت لا يخفى **قوله** فلم يقل به احد اي لم يذهب اليه ذاهب لانه لم يطلع به في الاستعمال ويمكن ان يوجه عدم القول بما ذكر بلزوم استدراك الاثبات الذي بعد لكن المكونة معلومة بما ذكر في حد ما ذكره الفاضل المحشي من انه مشروط بقولنا جاءني زيد لا عمرو وفي قصر الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فقط لكن عمرو لغو ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءني زيد لغوا ولما صح ان يتوهم اول الامر ما جاءني عمرو فلا يضر لانه يمحى بالطريق في تأدية المعنى

المراد لا استدراك جزء من الكلام لصحة الاكتفاء بالاول والاخر ولعل المتكلم انما لم يخبر بذلك الطريق لان متعلق المخاطب بصورة النفي او بغيره من الاعتبارات المناسبة فان للمتكلم المخاطب ان اعتقد الملابسة بين المتعاطفين ونفى المتكلم المجيء عن احدهما توهم المخاطب عموم النفي فالاولى بالذي بعد لكن دفع ذلك التوهم ضمنا له فائدة معتدا بها قلت عرض الشيء على العقول بقصد الاوراد نظرا الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين ام لا **قوله** وبعبارة الاضراب ان يكون المتبوع في حكم المسكوت عنه فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه بما ذكره ان الجائي والمعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهم الرضي لان التابع والمتبوع كلاهما مقصود بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفي **قوله** وفي كلام ابن الحاجب ما قال بعض اصحاب الحواشي صح بدلك في الامثلة ومن لم يتفطن لذلك الحد عجز عن تحصيل الملكة والله اعلم **قوله** واما على مذهب الجمهور فمحصل الاشكال وكلام المحكم المذكور في الكلام هو المنفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع فقط فالمنفي على مذهب الجمهور صرف ذلك من الاول الى الكل وصارت الاولى مسكوتا عنه **قوله** او للايام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين المراد من الايام ترك التعيين للمتبوع بل هو على الاكثر ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين لعلمه بزيغهم وليس المراد به انتفاع الى سمع في الشك في اصل الحكم وهو نوع من المذكور في معنى التعريض الذي هو في الاول وجه التخصيص عن قوله ومنا كنت ارجو ان السلوكي صاحبه الآية من حيث ان سماع المخاطب الحق على وجه لا يرتد عقيبه وهو يركن بخصوص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال ليتفكروا الى الفهم فيعودوا بالنظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الخاطئون في ضلال مبين فالمناسب لهذا المقام هو الترديد لا الايهام لان المراد بالمجهول المركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم النفيس

لا يتأتى

صرح به فی المواقف وغیره حتی جعل بعضهم الشک من شرائط النظر علما اراد النبی علیه السلام
انجاعهم عنه ورطة الجهل المرکب یعنی ان الطرق الشک لیتاتی منهم النظر الصحیح الموصل الی
الحق قوله والفرق بینهما ان التخییر بعد ثبوت الحکم لاحدهما فقط فان قلت فما الفرق بین
التخییر بالعطف بین الکفارة والفدیة مع امکان الجمع قلت لایجتمع الاطعام والکسوة والتحریر
اللائی کل منها کفارة بل یقع واحد منها کفارة والباقی فدیة مستقلة وخارجة عن ذلک
وکذا الکلام فی ایا الفدیة قوله عطف بیان لما قبلها وقیل بدل قوله لانه تعرض به قد
او لانه تعالی دخول لام الابتداء علیه کما فی قولک ان زیدا لهو العالم یدل علی ان ما حوال
المسند وقائم مقامه وبین فی بابه بناء علی کونه توطیة وتمهید الخبر لانه قائم مقامه قوله
مخصصا بالذکر لفظ مختصا ههنا وفی قوله مختصا مان یثبت للمسند لیس بصریح فی المقصو
وهو دخول الباء علی المقصور والاولی تبدیله بالمنفی قوله بان یثبت للمسند الیه یثبت
علی صیغة المعلوم من الثبوت لا علی صیغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من خبر الفصل
هو القصر فی الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وسیذکره الفاضل المحشی حیث قال
کانه قیل واما الفصل للتخییر المسند الیه بین الاستناد العدم لکونه مسندا الیها وبذا
هو معنی قصر المسند علی المسند الیه علی نظر کما صرح به یعنی ان تخلف بعید والثواب ثبوت المسند
فتامل قوله بل صرح فی هذه الآیة بان فائدة الفصل ههنا کذلک وهو ان الفصل
فی مثل هذا المقام وان لم یحتمل نفید التقوی لحکم الثبوت والصدق لکن یفید ان یفیده
بحسب الاصل العینیة مثلا اذا اعتقد السامع ان المتکلم یحسب الظن الحاصل هو عمرو لا زید
فقلت زید هو البطل الحامی لکونه خبرا قلب باعتبار العینیة وعلی هذا فالمناسب هو الحکم
والمسند فی کلام الفاضل المحشی لغرض ان خبر الفصل فی مثل لا تفید القصر اصلا بل افادته
لقصر الافراد لیس بلازم فتامل قوله وقد یجرد لمجرد التاکید اذا کان التخصیص فی اصل الکلام
سوق الکلام یدل علی ان المراد بالتاکید تاکید ثبوت المسند للمسند الیه لکی لا یظن العباد
یشعر بان کون مجرد التاکید مشروطا بکون الکلام مستغنیا عن التخصیص حاصل بدونه وانت خبیر
بانه لا مانع من کونه للتاکید وان لم یوجد فی الکلام اثر التخصیص اصلا اللهم الا ان یقال المراد
انه قد یکون مجرد التاکید فی صورة لو وجد فیها التخصیص اذا کان التخصیص حاصلا بدونه
او جعل التاکید عبارة عن تاکید اصل التخصیص وفیه بعد قوله او قصر المسند الیه سیاتی فی الکلام
یشعر بان هذا القصر لم یحصل من غیر الفصل لامکن جعل الفصل مع انه قد انکر سابقا
زعم من یدعی ذلک فاصبح بانه مبنی الانکار فیما سبق تقلیدا لصاحب الکشاف لا افادة
اصلا الا ان فی جعل قول المصنف فلتخصیصه بالمسند علة قصر المسند علی المسند الیه ثم رده
علی من زعم ان الفصل لمجرد التاکید بعض ما فی عنه وبالجملة جعل الفصل فی مثل الکریم هو التقوی
علی التاکید لیس بمتعین لجواز جعله علی افادة قصر المسند علی المسند الیه اذا لمانع من قصد
الاختصاص فیما سیقیم فیه ذلک تامل قوله ای لتقدیم المسند الیه سواء کان
مقدما علی المسند علی ما هو اصله کما فی ضیق فم الرکیة ای اجعله اول الامر ضیقا
او اوسع الا انه یکون واسعا ثم ضیق قوله ومراد صاحب الکشاف بنحو ای ضیق فم الرکیة
مقدم ونحو الغزال للاقتدار قوله ولعرف فیه بمعنی ای یعرف فی ذلک الشیء معنی یناسب
الاقتضاء الغایة والحاصل انه لابد من اسناد الغایة الی شیء یکون ذلک الشیء مقتضیا
للغایة وحاملا له بحسب المناسبات قوله ولابد من کونه قبل الحکم الاقرب ان المراد
بقوله لابد الاولویة التی فی حکم الواجب فی نظر البلغاء بقرینة ان الغرض اثبات
الاحوال التی عدی الرجحان ووجه الاولویة لیشعر العبارة لان المسند الیه ما کان محکوما
علیه کان المسند مطلوبا لاجله فالاولی ان یلاحظ قیدا فی الحکم فی الموضع الذی یعنی المحکوم به
والغرض دفع ما اورده الفاضل المحشی فتامل قوله عن تحیرت للشرط اعترض علیه
بان البعض قابل بالبعث والبعض منکره وکل من الفریقین طایح حائر فی مذهبه
فکیف الحیرة الحیرة اجیب بان الحیرة فی کیفیته لا فی اصله کما دل علیه قوله وفی ان

ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات على ان الاختلاف الصادر من الجمعي من جهتين مجموع اثر حيرة وان كان كل من الفريقين جازم في مذهبه فليتامل قوله منه الروايه على ورن الغرات الحطام وهو السقط ما يكسر من اليبس قوله وكذا في هزام السقط في الاصل ما يسقط من الزند عند الاقتداح سمي ديوان الحوري به الفرار بالكسر في الاصل استعمال النار ودقاق الحطب الذي يسرع استعمالا للنار فيه ايضا سمي به هذا الديوان المذكور لصدر الافاضل قو يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع ان الاصل هو النفي والسر الجواب اجمالا ان مراد الشاعر بالداعي الى الضلال هو القايل بالمعاد بناء على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ ان ابا العلاء ملحد منكر للحشر ويومي اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله قد كنت ما بين عشية وضحاها اوردت بابا لها قطعت في ربع دينار والدرز عليه يقوله على الامانة اغلاما وارخصها ذل الخيانة فاذهم حكم الباري قوله ولا التفات الى ما قيل طاير في بلاد الهند ضرب به المثل في البياض له منقار طويل وهو حي الى الان يعيش المئة ثم يلقيه الله بعد بانه يموت فيحمل الحطب حواليه فيحرق بضاعيه على الحطب الى ان كبر منقاره فيشتعل الحطب فيحرق هو ويحلق الله تعالى من رماده بعد مدة وقيل بعد مئة ايام مثل قوله لانه لا يناسب السياق السباق بالباء الموحدة ما قبل النحو والسياق ما تشتاه التميمة اعم واسهل العباره منها قوله واما التعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل والتطير كحمل ان يكون قوله للتفاؤل او النظير على المسرة والمساءة ساريا على انهما لا نفسهما سببان على التفاؤل والتطير كحسن الامر واما تعجيلهما فلا تعلق بهذا باصل التفاؤل والتطير عندهم وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الى اصله من التفاؤل او تعجيل المساءة الى اصله من التطير ولما كان تعجيل ما من شانه التعجيل سببا لما لم يتعرض له المصنف ويحتمل ان يكون

عدة التعجيل نفسه وايا ما كان ففي اقحام لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة المطلع حيث قال واما لان اسم المسند اليه يصح للتفاؤل فتقدمه الى التسامع لسره او لنسوءه وتوجيه القصور على الاحتمال الاخير ان التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر بويد قول الحوري سالني قلت مقصدنا سعيد فكان اسم الامير لمن قال اجيب جعل اسم السعيد تفاؤلا للسفرق مع تاخره فكذا المسرة المسببة عنه فالمعنى لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل التفاؤل مثلا والجواب ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي تقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون لمضمون الكلام كايق سعيد في داركم فانه قد يتيقنا وان لم يكن سعيد في داره وتقدم التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند تسببه عليه الفرق بين التفاؤلين وعلى الاحتمال الثاني ان المسرة فلا ينفك عنه التفاؤل اذ قد يحصل بذكر الاسم في اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المذكورة من الاطلاق فتامل قوله والسفاح في دار كم صدد تفكك السفاح في الاصل بمعنى التفكك ثم لقب به اول خليفة من العباسيين رضي الله عنه قوله سئل اظهر بتعظيمه بناء على ان التعديم في الذكر الاتي يشعر بالتعديم بالشرف والرتبة العقلية ثم ان الاسم ربما يشمل على التعظيم بنفسه لا بسبب وصفه فاذا قدم لينبئ تقديمه بحسب المقام على ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيم ورضل فاضل من هذا القبيل وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة قوله او كقوله كمورجل جاهل في الدار فيه بحث لانا لا نسلم ان التحقير في رجل جاهل يستفاد من التقديم بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه كجهل التحقير ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا وعلى ان بقي اصل التحقير مستفادا من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه ليتمام الاخبار بعيد

فالمقتضي للتقديم تعجيل المسرة التي هي من التفاؤل الا نفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم في اثناء الكلام ص

زيادة تحقيقه فتدبر قوله وبذا ظهر قول صاحب المفتاح اولا ان كونه متقدما يفيد
مضمونا مستحقا عليه كبيع المتصفين المسمين بهم قوله هم لو قيل عليه
ان هذا انما يرد ان كان مراد السكاكي ما ذكره واما اذا كان مراده اولا ان موضوع
المسند اليه بحسب الخبر هو المطلوب دون وصفيته للخبر وانما اعتبار ان متقدما
لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه ممن يتصف بالشرب
وقد تقصد الثانية كما اذا كان الكلام في الشرب وانه ممن يتبع وصف الزاهد فيقال
يشرب الزاهد لم يرد قوله متى تهزني تعطني ع التهزز التحرك والبعث وبوقظ
قبله والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكب وزران جمع زين
كقرام جمع كريم من زرن الرجل بالضم تموزرين اى وقورين والاقدام النزول والمضي
بالمضي في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يعارفوا السلاح وبالسكون
والوقار في المجالس بالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقولهم قوله
اى كقول الاستشهاد وهو قولهم لهم خفوف لا قوله جلوس لاحتمال تعدد المسند اليه
فيه موفرا ولا قوله ضيف آه لان ضيف فاعل لغير ما يعود قوله واجيب عن
الاشتراك ط قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لان
في المنع منع سند المنع وذلك لان حاصل الاعتراض ان لام ان التعدم في البيت
يفيد التخصيص وانما يكون كذلك لو كان الخبر فعليا وهو ممنوع والاولى الاستدلال
بقوله لتفرع ان التقييد دون التوقف للمنع قوله وما انت عليا يعزز رضي في
المفتاح بوجود الحرف منه وان المعنى ان العزيز عليا رضاك لانهم من اهل ديننا
لا انت يا شعيب والدليل على ارادة هذا المعنى مبسوط في شرح المفتاح لكن فيه
بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر ان المقدم كان في الاصل موقوفا
على انه فاعل معنوي وان تدعو الى هذا الاعتبار ضرورة في المحل ولذا لم يقل ما احد

فيقال الزاهد يشرب هم

الهمز

في رد عرف كما سيأتي والظاهر ان انت على تقدير تاخره مان من ما اخر انت فاعل
الصفة والاضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعني ان يعتبر ان انت تاكيد للمستتر في
عارف هذا ثم قوله عليا متعلق بعزيز لان الجار تاعني الباء زايدة ضعيف تقديم كما في
رجع عليه وان ابيت فقدر يعزيز بعزيز قوله وما انت عليهم بوكيل اي
يجعل لحفظ اعمالهم قوله غير شاك للمتمام بل المناسب له السوي والتقدير بالتحقق
انهم خفوف اذا نزل بهم الضيف واعترض عليه بانا لم نعدم مناسبة الحصر للمتمام فان
المتمام بما يشرون امر الضيف في بانفسهم ولا كلونة الى خدمتهم كما هو الواجب
فاكرام الضيف وتعظيمه اصول لعل وجه عدم المناسبة ان كان اكرام الضيف ان يباشروا
امر الضيافة بانفسهم ويخدمهم لان يستريح خدمهم ويباشروا بانفسهم مع ان العادة
بادية عنه كما لا يخفى على المنصف على انه يفوت حسن التقابل مع قوله جلوس لان بقاء
الحصر فيه ولو التزم تقدير المسند اليه بعد ما نبهنا عليه كان ارتكابه مع انه ركيك لا يسلم
كما لا يخفى قوله على التخصيص بالذكر بعد ارتكاب لا تعرض في كلام المفتاح للتخصيص
كما سمعت انا سمعت كما ذكره في مقتضيات تقدم المسند وانت خبير بان حمل التخصيص
هناك على التصريح بعدم الظهور في المثال المتقدم بكلفة ودعوى كونه مستدركا على تقدير
استواء المثالين في ورود التصريح الخ التقرير جواز تخصيصه بالجزء الفعلي اي بنفي الخبر الفعلي
عن حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المقدم في المثال الذي ذكره نفي القول
كما في ما قلت لكن هذا الكلام منه الحمد فرية على عبد القاهر كما ستراه البتة في اثناء البحث
ثم المراد بالخبر الفعلي الخبر الذي اوله فعل وفاعله خبر المبتدا لا المقصور على الفعل لتصريح بان
الصفة المشبهة قوله نعم وما انت عليا تعزز خبرا مقدما قوله وصاحب المفتاح ع قال الفاضل
الحبي هذا مما لا حق وذلك لان التقديم ع وانت خبير بان ما ذكره بعض جواز التخصيص
فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا عن نحو جوازه في غيره والسكاكي لا يقول به على ما سبق

ضعيف

تكلونه

يسرع

خبر

قوله لان المخصص اما هو بالنسبة الى العصر المستعان به من قوله اما هو اصالة فاحترز عليه
قوله لانا نسلم الى جميع من في العالم فلا نسلم جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من
في البلد كافيا في قصر التعيين ثم لم يتعرض له مهنا و فيما سياتي في مواضع لعدم
الى معاينته وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما نبهت عليه في بحث العطف على المنزل
قوله ولما انا رايت احدا اي لا يصح هذا المثال ايضا بناء على ما يتبادر منه و هو المعنى
المعنوي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي و لم اذكر
في المفتاح ملفظ الاستبحان قوله لانه قد نفى عنه المتكلم الرؤية على وجه العموم لفظا على متعلقه
سعى لانا نرى به يدل عليه قوله الذي فيما سبق فالمتقدم بعيد تنفي الفعل عن المذكور و بثبوته
نفيوع الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص قوله وفيه نظر لانا لم اجب بان كلام الكم
بيان لي اصل المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد بعد تسليط
النفي و ملاحظته بعكس من قبيل عموم النفي لا نفي العموم وان كان المتبادر منه ذلك فكانه
قال المنفي هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على عمرو وهكذا فتامل قوله اذا
لم يكن لعطف بدلا عن الواو بان يكون مرادهم الفاء هذا اقرار منه احد في قوله لعدم حمل الواو
احد فان اصله وحد عينه احد ولم استعمل في الاحاب بدونه و قد تبين ما هو مزيته اصلية
لا يستعمل في الاحاب اصلا كلفظ اريم وارم بل المستعمل فيه ما هو مزيته منتقلية قوله رد
عامة زعم انك اثبت كل احد واذا كان رد اعليه ينبغي ان يقدر في المثال المذكور لفظ كل
ليطابق المقدر و صحيح قوله لعدم المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد هذا توجيه
ما ذكره وانك المعتذر و فيه نظر اما اولا فلانك كنت ان مراد الملخص تخصيص نفي الفعل
والالم يستقم كلامه اصلا صح ان يكون المثال المذكور عندما زعم رد اعتقد ان
غيرك وجه ما راى احدا او شارك في عدم رويه احدا فلا نفي ان خطاب المخاطب في
مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيا او اثباتا و لهذا قال الفاضل الخبيصي فكانه لم يتوجه

بين ما انا قلت هذا لم لم يحمل لفظ احد في المثال المذكور وان عاد بدون كل الا اية
في الاثبات للنفي تخصيصا لعمم الاقتضاء لا يكون الا مع معه ملكوف من المثال المذكور
يدرك راي كل احد لم يبعد و اما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم بعضهن يكون الزاعم قد
ملفظ بالتقييد الا انه غاير حتى يكون استعمال احد في كلامه بلا كل غير صحيح لانم وجوب
التطابق فانك اذا قلت لمن طلب رايت شخصا ما فقال لك ما رايت احدا يكون
جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعي التطابق التقديري فتامل قوله لان هذا الامتناع
خارج هذا راد للوجهين معا و قوله ايضا مخصوص بالوجه الاول و قوله وان لا يكون
بالوجه الذاتي مهنا مخالفة و مني ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون
وجها بفساد ما ذكره المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا احتملنا
واما ما يظهر الفساد اجراء الوجه المذكور في صوره و لم اكد فيها الفساد كالا يخفى وقد
يجاب بان المراد بعد قول كلام الشيخ و عدد كر الشيخ ما انا قلت سنشير مع قوله ما انا رايت
احدا في قرن واحد و فرع عدم الصحة في الجمع على كونه المنفي عاما كما سبق لكن التخصيص
خلاف ظاهر عند المصنف فتامل قوله لان جمع الناس وان نفي الامر عن كل فرد فرد لكن
في سياق النفي يكون توسط كل احد بين الجميع لغوا كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع
جمع مخصوص هو الكل وعلت للام يكن الامتناع مختصا بتلك الارادة مع كونه خلاف الظاهر
لم يلتفت اليه الشيخ قوله بل يكفينا ان يكون راي احد هذا الكلام مردودا عند الشيخ كما يفهمه
واما اوردوه مهنا من طرف القوم والمراد اتاهم فيما بعد هذه على الكلمات الاربع في هذا
المقام على الستوم قوله وهي مقاربة ما نقله عن بعض المحشين معترضا على الفاضل
العلامة ما ذكره فيما سبق بقوله قال في اصل حيث قال في قولنا ما رايت احدا او رجلا
يفيد عموم النفي ما معتدان في المعنى و مرادفان للوجه لف و المثال المذكور مختلفان في التقدير
متقاربان في قبح الا يخفى قوله فزعم انه غيرك او انت غيرك الغير المتبادر من المشاركة

شركاء المصنف في الكلام بهذا اذن اشارة الى قصر التعيين وسلك سبيله في كلام الم
ايضا ووجه ما نبهت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد من الشركاء ما يعم شركاء
المصنف والدليل فليتأمل اشارة الى انواع القصر لكنه تكلف كالا يخفى قوله فنوع انه انت
وحدك او انت بل زيد الخ يريد بانه اما قصر قلب او قصر افراد عم ان الاهمام المفيد
من التقديم يتبين بنحو ذو طبع سليم ويتفهم ان تقديم المسند اليه يومي الى ان المعنى
اصاب في اصل الكم واخطأ في هذا القيد فكان اهم عند المتكلم فقدمه والاهمام يصير
النفي لانفي التخصيص هذا توكلت انا سعيت كالنوم بستمرار الامتناع لا امساء الاستمرار
من المضارع الداخل عليه كالنوم دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخل
عليها لو كما حققه السيد في حاشية لو قوله وفي هذا اشارة الى الرد على من قال الم
لم يصح ما ان ضربت الا زيدا فان تقديم لعطا يفيد القصر عرفا ان علة الامتناع ما ذكره
لا ما ذكره الشيخان وما كان دالا بالتقديم على هذا المعنى بالنحوي لا بالوضعي لم يتوقف وفي هذا
تصريح بالرد على السيد من انه يكون وجه الاستاذ عدم التصريح بالاستثنى فليتأمل
قوله وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا رد شارح الايضاح بان الفعل المتناول عنده بالمعنى
فاعله مهما وقوع الضرب على كل واحد غير زيد واما في زيد فمشكوك عنده لان الاصل
ان يكون للاستثناء والعدم صحة الاستثناء والوقوع في الاثبات كما عرف في النحو فيكون
عمرو غير واقع اكد لكن لم يكن في الكلام اشعار بانه ربما وقع اولم يقع فلا يناقض
اصلا وفيه نظر اما اولا فلان الا انما يحمل على غير اذا كان الموصوف مما يذكر وانما
يتم حال في الا زيدا على غير زيد صريح به في كتب النحو والموصوف ههنا غير مذكور كما لا يخفى
من كلامه فلا كون احد عديله واما ثانيا فلان الا اذا لم تكن للاستثناء لم يتعين عموم المقدر
فلا يتم ما ذكره المصنف في وجه فساد المثال فتبصر كلام الزما عليه قوله وهو نفي
الضرب الذي وقعت الملابسة في فاعل هذا هو مبنى التناقض فان تم لم يرد نقض وان لم

الشريف في شرح المفتاح وحدة الضرب فمبنى التناقض على ذلك المعترض لكن ظاهر كلامهم
يدل على ان الامتناع كلي و مطلق والنقض المذكور يأتي فيه قوله عندي ان قولهم
ان نفض النفي ما لا يليق اراد ان هذا اعتراض حق حتى سوجه الفرزادي كما اشار وره
كما ذكره الفاضل المحشي بل ان هذه المقدمة احق بان يعترض عليها مما اعترض
عليها المصنف مستدلا بدليل السبح لان تلك المقدمة ظاهرة الفقه وظاهر اندفاع ما اورد
عليها واما هذه المقدمة فمنعها موجه ظاهر الجيت كما لا يخفى ودفعه الى اعمال رويته ولو تم
فمبنى تصانيفه فيما سبق اطلاعه على مراد الشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم تفحصهم كسيبويه
لاكفهم كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتامل قوله فالاستثناء انما هو من الايجاب
الاسنادي والمنفي هو المنع من الايجاب والم يجز فيما الاستثناء فليتأمل المعنى الا ان مراد الشيخ لزوم
ذلك لا لجواز ان يكون النفي لرجوعه الى القاعدة الا الفعل بمقتضى القاعدة السابقة
ولا يجوز ان يحمل على الاتي غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كونه الاستثناء من الايجاب
والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء مفرغ على ما عرف ضربه الا زيدا قوله وكذا
اذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر والمعنى وقد يأتي بكذا وكذا اذا كان مثبتا
وكذا اذا كان منفيا قوله وليس اذا قلت سمعت بها انسان ليس صحيح الان وجزء الجملة
الشرطية او قوله لكن واذا طرف لغو متعلق بليس وما عاد كب ان يكون وما عاد
يكون وهي تامة ان اتى بسمعه وهو وجود سمعي وجزء وهو عند السامع وقد وقع في موقع
الجزء صفة سمعي والواو في قد وقع عاما في بعض النسخ من تعرف الملاك لقدرها وهي عبارة
المفتاح فيه فيتصد بالنصب معطوف على ان يكون اي السكاكي اعاما لوجوب
مهما اشار الى وجوبه حيثما اذ قدم لا لتحتم الجواز قوله غير مسوب حال من السعي
قيل فيه مسامحة لان السعاة الشوب بهذه الامور منه للعاقل الذي هو المدرك
لا للسعي كذا في شرح المفتاح للشريف ولكن تحمله حالا لا كاف منكر اي مقيدا

وجود السعي منكر حال كونه غير مطلوب في افادته وادائه للمحمول به فيدخل عدم الكلام
تحت الافادة قوله والسابع العلامة قد اورد في فصل عدم السعي رحمه الله اذ قال
فلا شك ان هذا الكلام سهو منه الشارح العلامة الا انه رد ده بمنع التجوز والسهو
والنسيان باعتبار مستلزم سوق البيان قوله انما استعمل لرد الخطاء في الفاعل
هذا الفصل صاف كما سيعرفه قوله لافادة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب
كما يأتي التخصيص بالمنفي للنفي فلا وجه للتخصيص قوله فاما ان يكون
باعتبار انه لازم معناه الغير في انه راجع الى وجود السعي لا الى الافادة ولا اذكر
والمراد منه معنى اما سعيت تقرر السعي على المتكلم واستعمال تحصيل رد الخطاء في الفاعل
لان معناه رد الخطاء ابتداء وبذاته فالمذكور اعم مو بين من وجود السعي وبين
تقرر السعي على المتكلم لامن رد الخطاء في الفاعل وافادة وجود السعي لانهما لا يجتمعان
اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما وبهذا ظهر ان قول الفاضل المحشي اللازم لزوم رد
الخطاء في الفاعل لافادة وجود السعي غير ظاهر وعكسه كذلك فلا محل بحث ولا يحتاج
الى توجيه على ان اللزوم بين الرد والافادة ان سلم في الجملة فانما يسلم لزوم افادة
السعي كرد الخطاء واما عكسه فلا وجه له في اعتبار تقرر الافراد اصلا فان اثبات الكلم
لاحد الشيئين لا يعتبر في طلب لا ينفيه عن الآخر عليه فتدبر واعلم ان الشارح العلامة
قال في شرحه ويجب ان يعلم مما قد علمت ان استعمال يعني سعيت وسعيت انما
لم يجب ان يكون في صورة علم السامع كاستعمال الثالث يعني انما سعيت بل جاز
ان يكون في صورة جهله ويجوز ايضا ان يكون الاستعمال في صورة علمه ويكون حكمها حكم
الثالث في الدوران في كون السعي فيها مشوبا بالتجوز او السهو او النسيان هذا كلامه صلى
هذا قول الفاضل المحشي وسكت عن بيان حال سعيت في محل بحث لانا لا نسلم ان الكلام
في حال المخاطبين لانا في الابتداء بل قد نعرض لها العلم بقوله ويجب ان يعلم قوله

الاولين هم

فيكون مما قد يناقش فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له
لا عما هو المعنى عند ارباب المعاني اذ لم يوضع اللفظ بازائه بل انما يفيده حسب المقام
كما مر جوابه والجواب ما ذكره الشريف في توضيحه لكون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر
مبنيا في علم البيان بالكناية تعيين الحقيقة والمجاز والكناية يكون اوصافا للالفاظ
بالنظر الى الاغراض الاصلية في عرف البلغاء اضافا وكلام العلامة مبني على عرفهم
فلا اشكال قوله او باعتبار انه معناه صلة سهوا في الظاهر ان السهو هو ان يعتقد
معنى اللفظ كما يستعمل في غير معناه عمدا والنسيان العدم الطاري على الموجود فلا
ما ذكره العلامة منه معنى اما قوله فان كان فنسبته الى الغير لساهد كان تجوزا
سواء كان اعتقاد المتكلم طلب انتساب الفعل الى الغير باعتبار مجازي فنسبته الى الغير
كذلك لاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان المخاطب اذا كان ينسب الفعل الى
الغير باعتقاد حقيقي لجاهد لم يكن مخطيا اذ لا خطاء في المجاز وقد ذكروا
ان هذا التركيب انما يستعمل عند خطاء المخاطب في الفاعل فما معنى هذا الابهام
قائل وبالجملة هذا التركيب انما يستعمل عند خطاء المخاطب في الفاعل وبالجملة هذا
التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب اخطاء في الفاعل واما اذا اعتقد
انه نسب الى الغير ما له فلا قوله اذ ابنى الفعل على معرف اشاره الى ان العين
عليه تجوز وان بني على منكر ولما سبق امثلة البناء على المعرف دون البناء على
المنكر اختار في الاول لفظ اذا الدالة على التحقق والثبوت وفي الثاني ان لم تر
في لفظ البناء اشارة الى تقدم المسند اليه لان البناء يقتضي تقديم المبني عليه الذي
هو كالكاسل لتخصص الجنس المراد بالجنس ما يشمل الكثير على ما هو ملحوظ الكل الطبيعي
سواء كان جنسا حقيقيا او منطقيا او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة فاذا اسند
الى الكثير بحسب ما في رجل طويل صار نوعا ثم ان المراد بقوله او الواحد منه

المفرد لا الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان النكرة له دون الجنس فقط والواحد فقط تحمله ما نقله عن الشيخ لكن قوله فيما سيأتي وقد يأتي للنفي الكلي يشترط ان يقصد الجنس او الواحد كما في التخصيص تعريض في مثل الارادة حلبتا طاهنة

قوله رجل جاريني الجمهور لو قوع النكرة مبتدأ كونها في معنى المعرفة لان المعنى جاريني الا رجل كما مر في كتب النحو قوله بهذا الكلام الجار على منهاج الظ ومتعلق بالمحذوف اي لنوى خوطب بهذا الكلام قوله او اعتقد انه امرأة ان اراد اعتقاد انه امرأة فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد انه امرأة سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا فهي الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلث وهو الاوجه ان كان الاول اظهر ثم ما في قصر الافراد لا يظهر في صورة وفي القصد الى الوصفية لان اعتقاد ان الجاني رجلان لا يجامع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يكون اعتقاد المخاطب به قوله ولعلنا نورد هنا ما لو كان الاسناد غير مسلم على عمومه كشبه حال المستقبل فعل مضارع وعزم على الفعل في المستقبل وارده صيغة الترجي الدالة على ترجيه من نفسه على سبيل التجريد قوله فلا يكون للتخصيص الذي ظاهر عبارته يشعر بعدم احتمال المظاهر للتخصيص عنده قطعا وقد صار في شرحه للمفتاح الى احتماله عنده مرجوحا وان في عبارته المفتاح اشارة الى ذلك وقد رشحنا لحن فيما سبق الى ان على افادة التخصيص التي ذكرها جار في المظاهر القدم ايضا فمذهب السيد الجرجاني هو المحقق كما يقتضيه قوله بين الصور الثلث يعني مو عرف وريد عرف ورجل عرف والواو ما قبل الكل هو ان الاول يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوي على السواء وحق الاول الحمل على التقوي والواجب في الثاني الحمل على التخصيص وجه الاقربية عنده لان لوط امر في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدأ خبره محذوف اي امر لوط امر عجيب او نحو ذلك ويحتمل ان يكون خبرا مقدما ولوط مبتدأ مؤخرا والتقدير امر لوط امر عجيب او نحو ذلك وعلى التقديرين فالجملة الاسمية في محل الرفع على الخبرية وعلى الاول فقط على الوصفية وفي الثاني لا محل لها من الاعراب لانها مستأنفة استئنافا بيانيا كما في قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون الحق من ربك فلا تكن من الممترين فان قوله الحق من ربك الخ مستأنف استئنافا بيانيا كأنه قيل ما شأن عيسى فقيل الحق من ربك الخ وقوله فلا تكن من الممترين خطاب لكل من يتأتى منه الخطاب فيدخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم دخولا اوليا وقوله فيكون الحق من ربك الخ اي فيكون ما ذكر من قصة عيسى الحق من ربك الخ وقوله فلا تكن من الممترين اي فلا تكن من الشاكين في ان عيسى خلق من غير اب وقوله فان قيل الخ اعتراض على قوله فلا تكن من الممترين وقوله فلا يفيد التخصيص على العموم اي فلا يفيد ان لوطا مختص بالامرية العجيبة دون غيره من الناس وقوله فلا يحسن الاستدراك اي لان الاستدراك انما يحسن اذا كان ما بعده مخالفا لما قبله

من الضمير المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلا يصح الحمل عليه قوله اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اعترض عليه بان صاحب المصباح قال بالقصر العرفي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل مخصوص لا رجال والجواب ان قوله بذلك مبني على اعتبار التعريم والتاخير كما يدل عليه سياق الكلام في المغني ويشعر به قوله الآتي فيما بعد قوله لان المهر لا يكون الا نثرا ظاهره ان الامتناع مبني على ان الاهرار مختص في العرف بالنثر لا بما وزاني غيره واعترض عليه بان السكاكي اشار في مباحث القصر الى انه يجوز مجامعة لام التعريم الدال على القصر مع كون الصفة في نفسها مما لا اختصاص لها بالموصوف معهم ان مراده الاختصاص الناشئ القصر فكيف منع مهما ان يراد ان المهر نثر لاجل بنائه على الاختصاص المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد الاختصاص بل بنى على ان ذلك الاختصاص معلوم للكل عاقل كامل عليه كلام الفاضل المحشي قوله ولا سعه اي من الافراد او من التعريم ومعاني الاضواء على ما يجيء الاضافة والاعانة كما وضعت اليه يا فرغني اي كما باب اليه من التعريم واغاثني ووضعه اي اضافه وفرغ عنه اي كشف عنه الخوف وفي الليل حتى اذا فرغ عن قلوبهم اي كشف عنها النوم قوله واذ قد صح متعلق بمحذوف اي لزم طلب وجه له فاقول فالوجه تقريع عليه وربما يجوز نصب الهاء جوابا لاذ تشبيها بالربان في الحركة والسكون وعدد المحذوف على ما صرح به بعض النحاة قوله بل امتناع تقديم التابع اولى لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم تقديم على المتبوع والثاني لزوم تقديمه على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم العامل فانما هو من جهة واحدة قوله واقيم معامه ضميري متعارن لاعتبار التصريح فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين فسخ التابع والفاعل بان في الاول لا يحتاج الا الى اذن واحد بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه الى الاتيان بالضمير الذي هو اصلي لا كذي في

هذا التمام قوله سمي بها قيل الملك بلغة قبل الست للغالبي في قصيدة يهجو بها من
عجوز اتزوجها لما رأيتها محالة ثم انكشفت سريعا بعد التزوج واول القصيدة ر
عجوز شهى ان يكون فتية وقد يبس الحنبان واحدوب الظهر تزوجت الى العطار لمنت
بتقي بشبابها وهل يصلح العطار ما فسد الدهر وما غرني الا اخضاب بكفها
وكحل بعينيها وابهاء الصفر سمي بها الست العجوز المرأة الكبيرة السن ولا يلتفت
عجوزة والعامة تقولها وجمعها عجز بضمتين والاحديداب اعوجاج الظهر والصفر
في نهار صوالي العجوز وفي الصحاح بنى فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو خطاء
وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان تقرب عليه قبة تظله فدخوله بها قيل لكل داخل
باهل سمي هذا كلامه فظهر ان حق الكلام ان تقول سمي عليها والملق بالضم
ابو الشهر ومحاق القمر محلوه وجهه المواجه لنا عند النور عن الضوء الوارد عليه الشمس
سمي قمرا في ظل الارض والشهر واحد الشهور وهو ماخوذ من الشهرة سمي به
لشهرة امره لحاجات الناس اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وغيرها والمراد من قوله
فكان محاق كله اظلام الشهر كله عليه من كمال القوة قوله عليك ورحمة الله السلام لولم
الا لاحقة من ذات عرق ذات عرق اسم موضع وقوله على وجه الاشارة الى وجه الخبر
وهو صل ورحمة الله معطوفا على المستكن في عليك قيل وفيه بعد للزوم العطف
على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل على المعطوف فيه وفي اولا ذا الباب ما يمكن
من مذهب اللبيب الا عدم الفصل سهل من تقدم المعطوف عليه على المعطوف لوروده
في النثر كمررت برجل سواه والعوم ضي قيل انه قياسي انتهى كلامه واما ذكره
الاتقاني من ان لام عدم الفصل فان عليك فصل في الجملة لان الضمير مقدم رتبته
من الظرف فالظرف فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون قوله على
وجه الاشارة الى الكل فانه جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان السلام اسم مشترك
بينهم

وان يكون اشاره الى الكفور ورحمه الله جمله معترضه على حذف المضاف اى عليك ورحمه الله عليك السلام والوجه الاول هو الوجه الذى ذكره فى شرح المفتاح قوله لو كان السكاكى الخ الاموات اسم كان خبرستان وجمله الجمله التى بعده والى متعلق تسكى اعنى السكاكى الى فلان وفى التنزيل اعا اشكو بثى وحزنى الى الله وما فى ما التى موصوله او تامه فعل فاعل تسكى وجمله بيانيه له والكمد الحزن المكتوم ثم اشتكيت عطف على كان ولا اشكال جواب لو والنهر للسبب اى زال شكايتى وسكارى وخمد اسمان للوضعى والعلم ان كون قوله وساكنى عطفا على قبر مبنى على ما هو الظاهر ويمكن ان يقال ان قوله فعل محمد وف يدل عليه المذكور اعنى عطف الجد على الجد والتدبير والسكانى ساكنه او يكون وساكنى بالجر على القسم والضمير للقبر فافهم قوله وكذا رجل جاءنى بدل اضطرابى فالسكاكى خالف علماء العربيه فى تجويز تقديم التوابع فى السعه كما خالف علماء المعانى فى اشاره الى الجواز العقلى ويرد على هذا القايل ان السكاكى صرح بان ارتكاب الوجه البعيد فى رجل جاءنى لقوات شرط الابتداء فكيف تواتى ان يدل اضطرابى عنده وكذا الكلام فى غيره حيث بنى الكلام فيه على ان الاول مبتدا والثانى مسندا اليه على ان كلام السكاكى فى اوايل الفن الرابع حيث قال قوله عليك ورحمه الله السلام يلزم ان يكون عديم النظير وان لا يسوغ الا بنيه التقديم والتاخير بدل على امتناع تقديم التوابع فى السعه ويدل كلامه الصافى اوايل الحاله المعتضده لتقديم المسند على ان النعت لا يجوز تقديمه والذلك بعين الظرف فى مثل قولك الدار رجل الجزيره وتعين نصب اكبا فى قولك جاءنى راكبا رجل قوله ثم لام الانتفاء التخصص معطوف على ما تقدم بحسب المعنى كانه قيل وفيه نظر اذ لا يلام جواز تعدد الفاعل المعنوى ثم لام انتفاءه قوله لا يليق التنكير جواب عما منع الملخص بقوله ثم لام ولو قيل انه كلام السند قلنا هو سواء للمنع فى زعمه قوله لانا نقول قد ذكرنا يعنى ان تقديم التاخير على الوجه

المستفاد فى المظهر لتحصيل الحظ انما يجوز عنده فيما فيه ضروره ولا ضروره فى النكره المخصصه بالوصف الصحيح وقوعه مبتدا كالمظهر المعرف والحصر فيها يستفاد من الوصف بانه م كما سبق فالاعتراض بعضى ان يتبع تقدير التاخير فى انا قلت ايضا الصحيح وقوعه مبتدا كالمعرف وهم قوله والا فلا وجه لكلامه اى وان لم يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف بل يكون فى تقدير التاخير فلا وجه لقول السكاكى اذ ذاك الوجه البعيد لا يرتكب الا عند الضروره ولا ضروره فى حصول المنكر لعموم اصلاحيه الابتداء بالمخصص بالوصف قوله اذا لم يعتصد بالتخصص النوعى قد سبق ان قصد التخصيص الفردى الصنفى محتاج الى اعتبار التاخير فلا يعتصد قوله ثم لام امتناع ان يراد الحصر لاخير فى اجاب التفاصل المحتى لقوله اذا قيل لكن يمكن ان يناقش فى الجواب بان ما ذكره منع مبالغه الحصر بناء على قرينه اعا هو اذا اجرى الكلام على ظاهره واما اذا كان طريق التنزيل لاعتبارات خطابيه فلا خفاء فى امكان اعتبار الحصر وحسنه ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب يجزم عند سماعه بان سببه الشر فالفار ما نفهمه اليه يسعى ان يجعل طريق التنزيل لاعتبار آخر مناسبه وهذا القدر كاف فى تصحيح كلام السكاكى قوله ثم قال وتقريب ما ذكره نا فى اوايل الكتاب الى ان ام اذا دخل على الجزء الحكمى الغريب فى الاخبار والمراد بهذا والمضى بعدها اخبرك عن قول السكاكى التقديم يفيد الاختصاص ليس طرفى اخبرك عن قوله وتقريبه منه هو قايم يفيد ان ضرب التقديم فى كلام السكاكى المعتاد متقدم على حدث الاختصاص فلا وجه لكلامه قوله لعالم صفاوت فى المخاطب يحتمل السرى عدم التفاوت ان المضى على تقدير موصوف اى انا رجل قايم وانت رجل جايم وهو رجل قايم قوله ولا كلى ما فيه من التعسف وجه التعسف ان المعمول معه مقصور على السماع عند سيبويه وهو الحارس قصبات السبق فى مضمار التقديم خلافا للاخفش والى على والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب

هو العطف بالاتباع حملا على الاصل فمن جعله معمولا مع مصير الى المذهب المختار
وترك الراجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساعده لان اية النصوص حوابان المفعول كم
هو المتقدم بالنسبة في جملة قال الشيخ في شرح اللب واعلم ان كعمق معنى المفعول كم
على حرفين معتدين اذ معا كما واوكرا والتكان المعمول معنى في جملة متقدم بالنسبة
الاول الذي يقاصه هو عن متقدم بالنسبة الى تابع له فمثلا اذا قلت جئت وزيدا
بالنصب كان معناه ان زيدا في المعنى اصل فيما تابع له فيه واذا اريد التسوية في المعنى
قلت اما وزيد بالرفع كما مر واذا تقرر هذا فقول الاصل في المعمول فيما نحن فيه
وهو التقدم في التقوي بثبوت التقوي وعدم الكمال تتمة له والاصل في العلة هو تقرير
وشهد له بالي تتمة له كما مر بذلك الفاضل المحشي فاجاد اصل وشهد معمول لا معه يستفاد منه
ان الاصل في العلة هو المشبه وهو خلاف الواقع حظهر وجه التعسف وارفع توهم الفاضل
المحشي قوله لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم فان قلت اسم الفاعل في صلة
ولا اعراب للصلة بل لما مع الموصول فما وجه الاعراب الجاري عليه قلت لما كانت
الصلة في صورة الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف اجري الاعراب
على الاسم المركب قوله ولا عوامل معاملتها في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم
او رد عليه انه ان اراد ما الذي لم يحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملتها في البناء و
قائم مقام الضمير كما صرح به الرضي فالاعراب في مثل رجل قائم ورجلا قائما لا يدل على اعراب
بل الحال الاعراب انما هو لقائم الذي هو اسم لا للمركب الذي هو موضع الضمير ويمنع ذلك
غاية الوضوح في نحو مررت برجل قائم ابوه قاعد ورب ما لو وصفيه موقائم فقط وان
اراد بجر قائم به دون الضمير نحو مررت برجل لا تجده فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث
المشابهة وترك الحكم واجب اما على طلان الجزء مثل زيد قائم موقائم مع الضمير
وان الاعراب الجاري على قائم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه جزء الكن لما اتبع

البيه

اراده على الجزء الاخير على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي
استحقه لاكونه مبنيا وليس بقائم وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى
لا يلزم من الاعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا والوصف في رجل قائم ابوه
هو المجموع بالمركب كما سبق اسم الفاعل وقد علمت الان ان اجري الاعراب على الجزء الاول لما ذكره
قوله واما الثانية فان لم يحمل جملة رد عليه ابن هشام في شرحه للمغني وان استغنى بانتفاء
عدم كونه محمولا على مجرد تشبهه بالحرف في المعنى غير ان ذلك معنى مجرد عن الكلام خارج عن
القانون النحوي والتحقيق ان قولك الكلام ما استقل على اسناد اصلية متصودة بالذات
والجملة ما استقل على اسناد اصلية مطلق فاسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة الا اذا وقع
صلة اللام فانه حينئذ مقدر بالفعل فيكون اسنادا اصليا ووقع في مثل اقائم الزيدان مبتدأ
فانه مع كونه جملة كلام واما عداهما فليست اسنادا اصلية بل يسمى التشبيه بالفعل استخدام
مع ضناه وقد يجاب على الرد بانه حجر في التعريفات فانه يجوز تنزيل حكم واحد بعلل
مختلفة واسباب متفرقة وفيه ما فيه قوله واتبعه في حكم الافراد كقولنا زيد عارف ابوه مفعولا بفعل
الآية نشأ فقال كقولنا زيد عارف ابوه بايراد المبتدأ ثم ان القطع يكون المفعول عارف المسند الى الضمير وعامله كقو
الاول للاتباع نا سيأتي من حصر هذه المقام وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله تعالى واتبعوا عارف ابوه ص
في هذه القرية لعنة فان اللعنة وهي المفعول الثاني ما بعد هذا وفي قولك اي جعل تابعا للعارف
المسند الى الضمير العارف المسند الى الظاهر ما ذا المراد على قياس ما سبق لعارف
المسند الى الضمير من ضمة عارف المسند الى الاسم وكل الطلا لا يخفى قوله ولعله سهو
اذ الكلام في ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل موضع مفرد يشبهه بالذي عنه
فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع فكذا عارف اذا اسند اليه
كذا افر لم يقع فيه الكلام ولا ساعده المقام وان كان صحيحا في نفسه على ان العارف
اذا اسند الى الظاهر فلا امتناع لتثنيته وجمعه كما لا يخفى فلا معنى لجعل افراده بطريق التبعية

قوله لعط مثل وغيره والمعنى نظير وشبيه ونحوه مما قبل الاستعمال في المعنى المذكور
ولذا لم يذكرها هم ثم المعنى لوقوع مثل وغيره مبتدأ بخصصهما بالاضافة والاشارة
بها للتوغل في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان الاصل المحتمل حصل كسب
مثل وغيرها لا مزيد عليه الا ان قوله في آخر البحث والبيان مغن للتعريف بنفي
الغيرية ولا بابتاتا تأمل كيف اذ قد يكون التعريف بها معنى معقول اذا اضيف
غير الى ما يحتمل التعدد مثلا اذا ادعى متعلق معتبر انه غير قدري هو بالاضافة
تحت قوله عليه السلام القدرية مجوس هذه الامة فقلت له غير القدري لا تقول سعد الخالق
مريدا بالغير مطلقا حصل التعريض لذلك المدعي بنفي الغيرية وحصل الكناية في اثبات
القول سعد الخ فلما اضيف الى غير واداه انه ليس غير سني مع بعض الملك
فقلت لغير السني ببعض ابابكر حصل التعريض لكل من اثبات الغيرية والكناية في اثبات
عدم البعض لمن اضيف اليه غير وهذا التقرير يكفي لدفع اصل كلام الزاعم قوله
لزم الثبوت لذاته او التوغد بالطريق الاولى فان قلت اذا كان المراد ان من
كان على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته او لا انتفاء عنه بالطريق
الاولى غاية الامر انه قد يقال المراد بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاتصاف
في اصل الصفة فان من اضيف اليه المثل اعم لا في معنى الاتصاف كونه قائما لانه
الفعل مثلا لمن شارك في اصل الصفة بقوته مع كون تلك الصفة فيه اقوى في معنى
بالطريق الاولى ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل عط مثل حيث
كان المبتاء ركن وجانب الشبه في المشبه به اقوى ولكن نقول وجه الاولوية ان الثبوت
له او الانتفاء عنه بهذا الطريق البرهاني كما هو حكم الكنايات قوله من غير قصد الى ان
انسانا ما هذا القيد معتبر في جميع صور الكنايات لغير فانك اذا قصدت بقولك
غيرك لا يجود سلب الاتصاف بالجود عن غيرك بمعنى لا يلزم اتصاف المخاطب به لجواز

ان يكون المتصف به اغيارك او اخر فلكان الاحسن الاكتفاء بذكره في الصورة الاولى
قوله بان يراد عندك وغيرك ان ان غير المخاطب محالة او غير محالة يعني ليوجد
في هذه الارادة المعرض لمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء واما اذا اريد
به ان معنى لفظ ان ذلك المعين كعمل ان يكون زيدا وعمرا واما اذا اريد به
المطلق فصوحا المعرض في مثلك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم
في هذا الوجه حصل فيه خفاء واما في الغير فغير ظاهر قوله اي لم ينبأ ما منع اراد المعرض
حاصله انها ليقصد بغير ههنا امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد به معنى الاولم يرد بذكر
ذلك القول ناشيا من عدم ارادة التعريض الا انه ليس ناشيا من التعريض على سبيل الكناية
كما في ضربني وضربت زيدا وتوجيه الكناية فيه ان قولك ان هذا القول ليس مما يليق (من كلي
ما في الوجود الا بعض الاشياء مما ليس من شأنه فلما اجعل عن ارادة التعريض منتفيا
لم تتعين الارادة ليمتنع له وعلى هذا القياس توجيه الكناية في قولك ضربني ومن
غير ذنب قوله لا يخامره الكناية المطلبية فلم يحكم بسببي ان الكناية على بابها اقسام
ما تطلب باصغى القلقات كقولك طويل النجاد فان المطلوب ها هنا طول القامة وما تطلب
بواسطة اثبات امر لامر كثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لعط غير ومثل
في غيرك لا يجود ومثلك لا يبخل وما يطلب بها غير صوره ولا نسبة كما في قولك في مسعود بكل
الفاضل عرض الاظفار في الكناية عن الاسد قوله قيل وقد تقدم المسند اليه المسبوق بكل
قوله يؤيد لانه دال على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد تقدم ليفيد تخصيص الحكم
بالعقل واما لو تسلطها على الايجاب فهو من تتمة المعطوف عليه فان قلت المعطوف عليه
مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول الزمخشري ما كان من تتمة فكيف يعطف احدهما
على الآخر قلت هو من قبيل عطف المعلل على المعلل كما يقال تسامر بكر فتقول وزيد اي قيل

وربما استشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى حاعلك اماما قال ومن ذريتي ثم ان الظ
في قوله وقد تقدم كتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام
كما هو المتبادر من كلام الشيخ وكتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان لفظ
قد ملما افاد تصريح حرير الحكم وكان ما يكون تعديه لافادة العموم هو المسور بكل صريحا
الشيخ بيانا لما في المقنوح الواقع قوله فالتقديم سند عموم السلب لم يلزم مهنا افاده لهم
كما ذكرى معناه التاخر لان عموم السلب مستلزم سلب العموم كلاف العكس قوله
يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ظاهر العبارة ان قول يكون معناه بثوت
انتفاء القيام لكنه راى كلام المصنف حيث قال المستلزم نفي الحكم عن الجملة فاعتبر النفي
اللازم قوله فتحكم سلبي القيام اى بانتفائه على ان يكون مصدرا مبنيا للمفعول
او نقول معناه فتحكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات قليس
مدلول الباء محكوما به قوله المستلزم نفي الحكم عن الجملة يكفي ارفع الايجاب الكلي
كما يشير اليه قوله الاتي لانفي الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينافي صدق
مثل لا يحل هذا الحساب الكل مع صدق انه يحل البعض فالى اصل ان التقديم هل كلما
قد يكون وموان قولك الانسان لم يقم لم ينف العموم القيام بطريق الاحتمال فلو حمل على نفي
العموم بطريق الخصوص بالبعض بعد دخول الكل لم يلزم مرجح التاكيد على التاسيس
على ما ذكره الخالد بل السابق لا يجيء به الحمل على عموم النفي ولا على عدم الحمل على نفي
العموم وان قولك لم يقم انسان نفي عام فلو حمل على نفي العموم بترك الطريق لم يلزم ترجح
التاكيد على التاسيس فيصح عدم الحمل على عموم النفي ولا يتم الحمل على نفي العموم بطريق الضمار
وممكن ان يجاب بان المحتمل كسب اللغة اعتباران اذ هما ان جعل كل داخلة على النقيض
المنفية والتاء جعلها مدخول النفي والمدلول الفرع في الاول عموم النفي وفي الثاني
نفي العموم بطريق الاحتمال اذ لا دلالة في اللفظ على الخصوص بالبعض في الاثبات

فكلا النفي احدهما تعين الاخر فليتامل قوله واما تفيد نفي العموم لا عموم النفي هذا
كما صرح به بناء على الاعم الاغلب والا فقد سبق التفيد في النفي صفيد
عموم النفي وان كنت فاعتبر والله الهادي كما مر محورو نظائره قوله وقد اهمل
فيما بيان كيفية افراد الموضوع فيقيد ما قبله واشاره الى الحكم في الجملة على الافراد
او المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم يحكم عنها صحيح الغفلة الطبيعة وهي التي
حكم فيها على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع قوله ومهنا تحوز ان يكون منه الغفلة
فعلى هذا يكون قيد الغفلة بسور الكلية اما استغراقي لوم تقيد الجزئية وهو ممنوع
للامر من الفرق بين لا رجل عالم وهو بينة بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف
الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب واصب
بان المدعى ان كلا يفيد العموم هو سور الكلية سواء كانت تلك الافادة في جميع الصور
او بعضها كما سيتضح ومهنا لما عرف الفاضل المذكور ان النكرة في سياق النفي
مفيدة للعموم ثبت كلية القضية ولا يضر عدم افادته ذلك في صورة اخرى قوله
كما ان في الموجبة سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان النكرة المنونة
قد تعم في الاثبات كقولهم تمرة خير من جرادة وقوله علمت نفسي اذا قدمت وافدت

قوله على ما قال في الاتقان اى عدم انحصار السور فيما ذكره القوم وكون التنوين
سور الجزئية في الجد بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم يلزم بوقوع معدوم السور عليه
كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه وان كان في لفظ العرب بدل الالف
واللام على العموم فانه يدل به على نفس الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موضع الالف واللام
موضع كل لكن تم موقع الشائع حيث فهم من الالف واللام سور الكلية على تقدير
افادتها العموم والتنوين سور الجزئية على تقدير افادتها الخصوص اذ لا مدخل للاعتبار
العميم التفصيل على جميع الاحوال في نقل السور بل في نقل الاحوال مطلقا كما لا يخفى

قوله وان كانت كلية كل استرباحا فاقام لفظ كلية الى ان التابعيث في قوله ان كانت
كل واحد ما عتبارا و بل كل بالكلية والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل في كل ان
الضمير الراجع اليه وتذكيره وان كان معناه كسب ما يضاف اليه نحو وكل شئ فعلوه في
الزبر وكل نفس ذائقة الموت وامثالها قوله كما اذا فقد تهما على الفعل المنفي جاز بنى
على ما وقع الاصطلاح من انه تستعمل مثل لم يضرب ولا تضرب فعلا منفيا فلا يلزم
نظرا الى ان المراد فقد تهما على مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا على الثاني فقط قوله
فالاقرب ان يجعل ما فيه نظرا لانه ينتفي بمثل ما اذا اخذ كل الدراهم لا يصح مجموع الفعل
المنفي مع انه داخل في السوق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفي هو الذي
يدخل عليه حرف النفي بصريح وهذا ليس كذلك قوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه صدر بيت
عجزه تجري الرياح على لا تشتهي السفن والمروي رفع كل وجوز ابن جني نصبها باضمار
فعل يفسره ما بعده والسفن بضمتين جمع سفينة قال في الصحاح سفينة معروفة
والسفان صاحبها وفي القاموس سفنه يسفنه اي قشره ومنه السفينة لغير ما
وجه الماء والجمع سفائن وسفن وصاحبها سفانه وحرفته السفانه وبهذا انظر
ان ما توهم بعض الطلبة من ان العباره في البيت السفن بضم السين وكسر الفاء
وصواب السفينة ليكون الاستناد الاستثناء اليه صحيحة ليس بشئ لان صاحبها السفانة
كما عرفت مخالف للدور بزعم ان الجار اسلم من الحذف قوله وقدم التاكيد لان كلا
اصل فيه الحاق ان الاصالة في التاكيد به لسلامة كثرة الاستعمال فيها وهو ضعيف في
اوايل الحجج حيث قال ان عوض ما ان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه
ارجح فتامل ولو سلم قوله فجعل الفعل منفيا لم اجد به مصرحا في الصوره
المذكوره اعني تقدم العموم على مجموع حرف النفي والفعل الداخل عليه كما
دل عليه قوله لان المنفي حالا سعدم محمولة عليه ثم انه لا وجه في عدم جواز التقديم المذكور

المقبول

في ص

التسليس

فيما قبلها ص

الاول ص

136

انما وما النافيه صدر الكلام بسبب ما تضمنها حرف الاستفهام من حيث دخولها
على الاسم والفعل كتهى بعينها كما في لم ولن فانها لا تختصان بالفعل صارا
كالجزء منه بحيث لو قدم ما في حيزها عليها جاز تقديم معمول الفعل المثبت عليه واما
لا فانها وان كانت كما في الدخول على الفعلين الا انها حرف كثر تصرفهم فيها فجاز
جعل ما قبلها فيما بعدها في قولك حتى بلا ذنب وقولك عدمت عليك ان لا تقربني
يجعل ما بعدها واعلم ان الوجه الذي ذكره الشيخ انما يستقيض وجها لعدم ايراد مثل
كل الدراهم ما اخذت في الامثله لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم اخذت كما يتوهمه
عليه وذلك لان المقرر في النحو اشتراط لا الناتج لا الناتج المثال المذكور من القسم
الاول لان حرف النفي داخل حكما على الفعل العامل في كل فلا سامل قوله وفيه
نظر لما مجده حيث لا يصح ان النظر مبني على ان قوله لا يصح الاجتماع يراد بقيد الكليه
لا يشهد به الطبع السليم والحق ما ذكره في معنى اللبيب من ان دلاله الصوره المذكوره
على نفي العموم وثبوت البعض من قبيل دلاله المفهوم وهي ايضا انما تعتبر عند عدم
المعارض والمعارض موجود في الصوره المذكوره اذ قد دل الدليل على كرم مطلق
الاختيال اي التكبر والفخر على الناس بغيرحق الكبرياء على ان الله تعالى لا يحب مطلق الكفار
الاثيم الجاحد بحريم الربا وينهى عن اطاعه مطلق الحلاف المهين اي الذي هو كثير
الحلف في الحق والباطل قليل في الراي والتميز او حقير عند الناس لاجل كونه كذوبا
من المهانه وهي القله والحقارة فمراد الشيخ انا اذا تاملنا في معنى الكلام حيث يكون
عن الدلائل الى خارجه وجدنا الامر على ما ذكر وهذا الحق نضيفه لفظ اذا الدالة على
تعليق مضمون الجمله لجزئه الحكم في بعض الصور على وجه لا لفظ قد فتامل
قوله لان قدمت على النفي لفظا استرزه الى ان النفي المستفاد من لفظ الامتوجه
الى القيد اعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام اصلا فلا يصح

مع تقدم كل على الا يرد ان النفي والدخول
لغير النفي فتدبر تامل في معاني اللام اصلاح

قوله عم النفي على الاطلاق قوله لما قال ذو اليدين ما وقع ولا وقع عبد ود وسمي بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى احدى صلاتي العشي اما الظهر واما العصر فسلم في الركعتين فقام ذو اليدين فقال اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي صلى الله عليه وآله على القوم وقال اصدق ذو اليدين فقالوا نعم فقام عليه السلام واتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو وسيأتي تمام الحديث قوله جوابين الاول ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف حمله صلى الله عليه وآله والثاني الكلام مسوق لاجله فلم يستفتاه والجواب عن الاول ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشيء منها لان عدم الشيء لازم عدم الشعور فعلى هذا يقبل كما الملزوم واردته اللازم كما ذكر الشيخ الكلايني في شرح المشارق وفيه بحث ذكره بعض السادة وهو ان جواب ذي اليدين بقوله بعض ذلك قد كان ذلك صريح في ان الحديث محمول على معناه الحقيقي فانه من اهل اللسان عارف بمراد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلو كان مراده المعنى المجازي لما اجاب عاموجوابه عن المعنى الحقيقي لان قال لعله قصد بكلامه المعنى المجازي ايضا لانا نقول مدفوعة سواله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة بقوله اصدق ذو اليدين اذ لا معنى لان قال اسعرت فالحق هو الجواب الذي ذكره الشريف في شرح المشارق وهو ان المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا اكذب في هذا وهو يكن ان يقع الجمع ما بين حاصل كلام ذي اليدين انكم وان كنتم لا شعور لي بشيء منها لكن بعض ذلك قد كان مطلقا وهذا متعارف كما لا يخفى على المنصف وعن هذا انه اذا كان قبل نسخ الكلام في الصلوة توفيقا بين الدلايل نعم اوضح بالحديث مالك والشافعي واحمد على ان الكلام العمدي في الصلوة سهوه نظن انه ليس فيها لا بطلانا لكن تاويله عند

العنقه ما ذكرنا وان كان هذا التاويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في الصلوة كان بمكة وصدوت هذا الامر اما كان بالمدينة لان راوية ابو هريرة وهو متاخر الاسلام وقد رواه عمران الحصين بطريق ومجرته متاخره بل ذكر النووي في التهذيب انه اسلم في عام اسلم ابو هريرة قوله عما ذهب اليه اشارة الى ان المراد من الذهب في قوله قد يدعى على ذهبا هو الذهب لغوية المقام بعد ما ثبت ان ذهبا اسم جنس يقع على الكثير والقليل كذا ذكره السيرافي قوله قال المصلح المعتمد في اثبات الحديث وشعاري الخ فيه نظر لان الحط هو الفاعة الكلية كما لا يخفى فالمثال الجزئي لا ينبغي ان يمثل قوله وان يبع فيها اذا لم يكن الفعل آلة لحط الثمن بدل على جواز الرجم في مثله والمذكور في متن اللبيب وغيره اشتريت زيدا ضربت بالرفع لانه من تمة العامل المعلق وقطع عنه وذلك غير جايز عند هم الان ما تعلق الا عن سيبويه في قوله لكنت كهلن صلت غدا بدل على جواز التركيب المذكور قوله فلو كان النصب معينا لرفع العموم والرفع غير معين اشاره الى ان الاحتجاج بقوله اي لم على كلا جزئي المدعى اعني افادة كل نفي الشمول او ادخلت في خبر النفي وشمول النفي ان لم يكن واجبا فيه واما الاحتجاج بالحديث فمبني على انه خاص فيه بحث اذ لقايل ان يقول كما ان يفيد النصب لم لا يفيد الرفع على سبيل الاستمرار والرفع على سبيل القطع ضعيف والاضافة القطع بالمقصد او لا يفيد النصب اصلا وبعده الرفع على الاحتمال فلا يثبت شيء من جزئي المدعى الا ان المعتبر فيها الكلية والقطع كما لا يخفى قوله ولقايل ان يقول انه مضطر الى الرفع اجيب بان ما ذكره محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلي لادليل قول قول على عليه السلام فلما تبينا الهدى كان كذلك على طائفة الرجم والبر والتقي الاحتمال ان يكون كان شانية والجملة من الجزل بدليل قوله حصدر حذ بكلها وهو تامل

كما صرح به في معنى اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جار كونه معمولا للعامل
لفظي ايضا
لفظي فلو لم يكن الرفع مفيدا لما قصده الشارح من معمول النفي كما دل عليه سياق الكلام
لما اختاره وانت خبير بانه لو تم لدل على الجزء الثاني من المدعى لا على الاول لجواز ان يكون
النصب ايضا مفيدا لشمول النفي والعدول الى الرفع لغاية نزرة وهو عمل العامل
لفظي قوله واعترض عليه اي الماتن بما حاصله بيان سببويه اعم من الضرورة والشعر
لا مطلقا فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة من وجه اخر وليس بشيء لان قوله وحذف الخبر
من الجائز الخ على التعميم على الضرورة المطلقة وهي قوله الا تاكيدا اي لمعموله عند
البصريين ولو اجمل سببويه كلامه في البيت المذكور مبتدا لا تاكيدا وخبرا لا محذوف
والكوفيون كونها تاكيدا لكان محمودا قوله في اجراء ما اضيف اليه عدم ابراز
الضمير حيث لم يعد اضيف هي اليه مع ان الفعل جار على غير من هو له ما تقدم في النحو
من عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس في الافعال وان لزم في الصفات مطلقا فانه
كان المراد بالجواز استمرت على الاجراء اذ لا يوكد بكل الا ما استعمل على اجراء بعض
افرادها صفة او حكما كما صرح به في كتب النحو قوله او في حكم المتقدم كما اذا حذف المؤكد
وبقي التاكيد على ما جوزه سببويه والخليل او قدم التاكيد على المؤكد ان جوز
في جوزه الشلوبين كما سبق حان في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكره اما لانه لم يذكر
او ذكرت متاخرة لكن في حكم المتقدم قوله عما هي عليه وهو كونها غير معمول العامل
لفظي ظاهر قوله هذا الذي ذكر تنبيه على ان لفظ هذا اشارة الى الحالات المتبقية
على تاويل ما ذكر قوله الحلة مستفاد الط مبني على التغليب والا فتركيب الحالات من معين
الى غيره الذي ذكر في مباحث الاضمار من خلاف معين الط قوله لقولهم الخ اي
اي كقول العرب ابتدا من غير حرى ذكر لفظا او تقديرا اصليا او وضع المظهر
موضع المضمر بناء على وضع الامر والكاف اسم بمعنى المثل في موضع المصدر

اي وضع مثل الوضع في قولهم وقد تقدر عندهم ان المثل به لا يلزم ان يكون مذكورا
الكاف بل يكفي ان يستفاد مما ذكر قوله ليحصل الابهام ثم التفسير المناسب
لوضع هذا الباب اي جاء ثم الحاجة الى التفسير بما عدده في الرتبة عن الابهام هذا او
لما ان المعدد المذكوره هو ان المراد بالمدح والذم العامتين في هذا الباب هو
المبالغة فلما اراد ازيادة المبالغة والتفخيم ابهموا العامل اولا للتشوق الى المفسر
الذي هو مدحت فوطنه قوله والتزم تغييره بنكرة الخ فان قلت في صحيح مسلم
من حديث جابر رضي الله عنه ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه ويلقى
الفتن الى ان قال ثم يجيء احدهم فيقول ما زلت حتى فرقت بينه وبين امراته قال فيدنيه
منه ويقول نعم انت فاين ذلك التمييز المستلزم التخصيص واين المخصوص
قلت يرجح الحديث على ان يكون فاعل نعم ضمير استتر فيها تمييزا لنكرة محذوفة يدل
عليها السياق اي نعم فاتنا او نعم شيطان وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره في
حذف المميز قولهم تصوما يوم الجمعة ونعمت اي شيء صمته افذ ونعمت رخصة
كما ذكره في مغني اللبيب ان حذف التمييز شائع في باب نعم قوله ثم رجلا السلطان فانه
لو قيل نعم السلطان حسن لاقتضى ان السلطان بالفاعل يتحقق شرط الفاعلية
وهو التعريف الذي يكون الكلام المفيد للمدح او الذم العامين معه مصوغا في
الظاهر على وجه لا يكون اول الامر لان مدح شخص غير مذكور من الاشخاص او ذمه فيه
فائدة فان قلت هذا الالتباس في قولنا نعم العبد حسب لا يعلم ان العبد جاعل
او مخصوص بالمدح قلت لان سوق الآية يدل على ان المخصوص محذوف وهو ايوب
عليه السلام وفي مثله يكون حذفه كما هو جوابه قوله خبر مبتدا محذوف لانه لما تقدم
ذكر الفاعل مبهما قدر سوال عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه اخر ذكره
الشارح المحقق وهو ان يكون المخصوص مبتدا خبره محذوف اي زيد ممدوح ونحو ذلك

ان الحذف باجزاء الجملة السب لكن المناسب للتغيير هو الاول لانه اذا الغرض
تخصيص المخبر باسم في جواب السؤال عنه مع ان معارض بان الجزء محط الفايدة
فلا يناسب الحذف وايضا الجزء لا يحذف وجوبا الا اذا اسد شئ مسده صرح به
ابن هشام في الباب الثاني في معنى التبيين قوله لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى
الخصوص اقول ذكر الاحتمال لان الضمير قد يعاد الى متعقل معهود عند اكثر النحاة كما
صرح به في شرح المفتاح فيكون مما نحن فيه قوله ذرعا سبعون ذراعا اي ذرعها
اذا المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع سيبويه كونه التمييز للتاكيد بناء
على ان وضع التمييز لرفع الابهام وحكم بان ذرعا مصدر بمعنى المفعول اي قدرها
مذروعا بمعنى طولها سبعون ذراعا قوله وقولهم هو ابو من زيد عالم طال قلت
كيف يصح هو عالم وابو الثاني عمرو وقاعدة مثل هذا يجيء في الجملة الواقعة جزاء قلت
لان هذه الجملة في حكم المفرد اي الثاني هذا الحكم اولان فايدة العايد ان يربط
الخبر بالمبتدا لان الجملة حيث هي جملة مستقلة بالافادة فاذا لم يوجد فيها رابط لم ترتبط
بالمبتدا وخبر ان المبتدا على حضور الجملة فلا تحتاج الى الرابط وكذا الكلام
الى الضمير كل جملة ملفوظة عبارة عن المبتدا نحو قولي زيد منطلق وقوله عليه السلام
افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله قوله مكان الثاني او القصة
يشير الى الذكر باعتبار اللسان والتانيث باعتبار القصة قوله وتذكر تانيث
هذا الضمير قول صاحب الكشاف ان الضمير المذكر في قولك نعم ان تكلم هند
والتقدير انه تكلم الجملة كما ينبغي قوله وما سمع هو زيد عالم بتعرض للاعتراض
قال او هي زيد عالم وقد يجاب عن هذا بان التذكير والتانيث امر صناعي سيبويه
ما استثنى من السماع وقوله ليس بحجة على احد فاعل قوله فمقتضى سبع سموات
في بوسبين ٧ اي خلقهن خلقا ابداعيا واتقن اوحكم والضمير في مقتضاهن

هم يعيده سبع سموات وقيل الضمير للسماء والسابق ذكره عم المفرد وسبع سموات حال
وقيل التمييز وجمع سماءة والوجه الاول هو العربي الفصيح قوله لكن ما يعقبه في
ذهن السامع ان قلت هل لا يكفي التمكن الحاصل من جعل الانسان في قولك الانسان زيد
عالم اثره عن التزام خلاف الظاهر قلت لا لان السامع لهم ما لفت من مفهومه المطلق
كخلاف الضمير الغايب فانه لا يفهم الا ان له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع
هو الحكم او غيره فلا يفهم منه نفس هذا الضمير بحسب الوضع فلكونه اعم تناولا لامر الانسان
وابهم منه يحصل فيه غرض لكن لا يحصل من الانسان قوله ابو موسى فجدك البيت
ابو موسى هو المخصوص بالمدح على ما زعمه وقوله فجدك بدل منه والفاء زايدة والاحرب
ان ابو موسى مبتدا او فجدك خبره والفاء زايدة في الخبر على صورة الاخفش مطلقا
وعلى اخرى في موجد اما زيادته فلجواز زيادة تاتي البدل فلم الطرد على شاهد والمخصوص
بالمدح محذوف على نمط قوله تعم العبد اي نعم جدا هو وهذا اولى لشيوعه بخلاف
تقديم المخصوص مع التردد في موقع الفاء قوله اما تصح في خبر ان قبل لا تصح ايضا
في خبر ان نحو سيما اذا لم تكن في مستهل الكلام لان السامع اذا سمع ضمير ان يتهم
الرجوع الى ما تقدم تحققا او تقديرا ولا ينظر ما تعقب الضمير واعلم ان قوله لا تكفي انما
يرد اذا جعل التعليل اعني ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ما ذكره وهذا
هو الظاهر ان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا كلف وجعل تعليلا
لقوله وقولهم هو ابو من زيد عالم فلا يرد قوله اذ السامع عالم بسبع
المقدرة قبل لام ذلك لجواز ان يعلم بعد بنا اخرى والغرض فيما نحن فيه خبرا
ولم يعلم انه لاي شئ يستشهد ووضوح امره حققه واد عاء قوله كقوله في المطلع
زارت صدر بيت عجزه ومنه الجوم قلايد ونطاف وبيده ه والطوق ما ليس
الحمام عمدته وظباؤه جبر ما الطواف ومنه العجايب ان فلانا شغل قلبك

من شرف الحديد لفاق والقداستار لوله في المطلع الى الحمق كونه من قبيل وسع المكان
مقام المظهر والرواق ستر يمتد فوق السقف وهو مبتداء عليها خبره كقولك
في الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله للظلام حال من الرواق فلا يرد ما قد يقال
وهي معدوفه والنطاق سقف ليس لها حجزه ولا يليق ولا ساقان تاز را لمرئة
بها فتشد وسطها ويرسل اعلاها على اسفلها الى الركبه والاسفل ينحدر على الارض
وقد يراد بالنطاق المنطقة التي تشد على الحاصره وهي تناسب بالوضع لكن السقف اليق
بالمرأة فشبهها في خلاء تمامها ونطاقها من اللآلي بالنجوم والمعنى زارت الحبيبه وسقوت
بوصالها والحال ان عليها رواق كاليا من الظلام اي كانت مستره بالظلام
من الايام وقلايد ونطاق من النجوم والسرف السقف من الحرير واللفاق ثوب يلفق
من ثوبين قوله كم عاقل كم الخ به اضافي الى مميزه المقدر في موضع الرفع على الابتداء
والجملة اعني عيت جزه قوله زنديقا قيل معنى الزنديق الذندي والزند اسم كتاب
مردكش الذي ظهر في زمن قباد واباح الفروج وقتل النوشروان قوله كاخر انا فيا للعقل
او قابلا بالنهي خالق الشر وخالق الخير منصب مثل هذه الامور الى خالق الشر والقد
رد ابن راوندي حيث قال وخير المقال تكذا لاديب وطيب عيش الى هل قد ارشدك
الى حكيم كامل قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المفهوم من اختصاص شيء بشيء هو
المغايرة بين الشيئين عما ان تغيير البديع عما ذكره لا يخرج البعد ايضا لان السجع
هو المتزع لا يخلو من تمثال قال الجوهري اسجعت الشيء اخترعته لا على مثال والتدبيج
التمويه او الارض اي مخترعها كذلك وكون الفاعل حمد وما والى اجعل مرتوقا كثير في الكلام
والشاهد في كل زمانه وايضا البديع هو الامر الغريب سواء كان عند ما يسمى ام لا قوله عطف على كال العنايه كان الظ ان يكون معطوفا على تال لصحة صدره ويكون
كل من التهكم والاخصاص سببا لكمال العنايه كما صرح به في المفتاح حيث قال

وذلك اذا كملت العنايه بتميزه لانه اخص لحكم بديع عجيب الشكه والما لانه قصد
التهكم بالسامع الا انه لما كان مورد عليه ان قصد التهكم بالسامع لا تقتضي كمال
العنايه بالتميز بل بعض اسم الاستارة سواء قصد كمال العنايه بالتميز اما لجله
عطف على كمال العنايه على حتى لا يتوهم ورود السوال المذكور فلا يحتاج الى الجواب
بان اسم الاستارة عند اكمل تميز ولا شك ان التهكم يزيد زيادة التميز فاذا
قصد التهكم اعني بالتميز فقصد اكمل التميز واورد اسم الاستارة فسقط هذا البعض
اعني بالحمولة التي هي ان هذا البيت بيت بديل موصوف على الاحصاص قوله تعالت
كي سجي البحر وما قبل هذا البيت قوله قفي قبل نسك البين يا بنة مالك ولا تركني
نظرة من جمالك وما بعده فان سألتي ذكر اكب لي عساة قد سترتي اي خطرت
ببالك قوله قفي للتي طريقة الوقوف و وشك البين قرب البعد والواو في جمالك
علة ثانية وتديرين قلبي في موضع الحال او الاستيناف او البدل وقد ظرف استيناف
جواب ان ظرفت بهذا المراد قوله قال ابو الله الصمد لم يورد العطف بين
الخليتين لكمال الاتحاد بينهما فان الثانية كالتتميم للاولى ويعرف الصمد مع تنكير
احد لعلهم بصمد الله بخلاف احد بنية قوله اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضيه
لانزاله وما نزل الا بالحكم وفيه استارة الى ان تقديم المجرور في الموضعين يعني بالحق
يفيد الحصر لكنه المتمال من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذ اصل الحق التاجا فصيرة
الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرفة معرفا واما اذا اضمر بالاوامر والنواهي
علما تيل فلا يكون حالكي فيه لان كلام الخصمين لدرج من على ما ذكرنا في مبدء المفتاح
مثل ان قال انا لا احتياج الى هذا الاشتراط لانا اذا اصلف صفا بما كان العباس
الاتيان بالضمير ايضا بدلك من باب الاستخدام وانت خبير انه مردود لان الاستخدام
خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظ والكلام فيه قوله ممن يرجم سوالكا

موبالجزم مع ان منه استفهامية اجراء للوصل مجرى الوقف كزاى شرهم للصيقل وآ
انا العاصى انا ك اورد عليه فى حق العبارة ان يقول انا ك لان العاصى لا كان
بدلا كان هو المتصف بالنسبة فيكون هو مرجع الضمير اجيب بان المقصد الاخبار عن نفسه
ولما كان العاصى عبارة عن المتكلم أورد ضمير المتكلم ميلا الى المعنى قوله على ان يكون
العاصى بدلا اذ مذهب الاخفش والجمهور يابون ابدال الاظهر من ضمير المتكلم والمخاطب
مستدلين بلزوم انتصبة البدل من المبدل منه كما صرح الفاضل الحلبى لكن دليلهم
منقوض بما جاء عنهم مما جوازا بدل المعرف باللام من ضمير الغائب وكذا المعرف
باللام الخاص من الضمير مطلق انتدبر قوله وفيه ايضا عكس منه وصفه قد يناقش هذا
بان المقصد فى هذا المقام الوصف المعنوى لا النعت النحوى ففى قولك انا العاصى
ايضا عكس منه الوصف المقصد منه الاظهر ان يقول وفيه عكس منه وصفه ايضا قوله
كابيا بكاف انا او غيرى كانا حال من الرسول ومن موصوفة فى محل النصب
خبر الكابيا والعامل مجذوف اى كانه اعرض عن ابتداء حذف جزء كان نفى عليه ابن هشام
وصاحب اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعى ثبت على القياس ولو قيل كان تامة
وفاعله راجع الى من لم يحتج الى ما ذكر وانا جزء مبتدأ محذوف اى هوانا او غيرى او
مبتدأ محذوف اى هو انا او غيرى قوله دلالة على ان يكون من قبيل الاستعارة بالكناية
فى ما ان كانت قوله والنصف اسم من الانصاف قوله هذا اعنى بحمل الكلام على هذا
التغيير صرح به فى كلام السكاكى ولولاه لامكن حمل الكلام على مطلق النقل دفعا
للتناقض قوله فى العبارة ادنى تسامح لان معناه الطاهر ان النقل عنا الى الكاتبة
لا يختص بهذا القدر اعنى النقل عنا الى الكاتبة فى القبيه وفى ذهنه بين قوله من جهته
الى شماله وقيل ما خوذ من التفات انسان بمنة بسرة وهو الالف والراق
ظ قوله وهذا ليس كلام المصنف فى الايضاح اى بالنظر المذكور ووجه الاشعار

انتبك

خلاف

بحث الالتفات

انه قال فى جواب سوال اورده لما تمنع انحصار الالتفات عنده فى خلاف
مقتضى الظاهر لتغييب قوله عند وشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح به فيما
بعد قوله بطريق لب ط النظرية بالهمزة الايراد والاحداث من طرء عليه اذا اورد
وبالباء التعدية طرئت الثوب اذا عملت فيه بالجد طريا كانه وانت طرا لغتى جديد
وكالسرور قوله منها انا زيد وانت عمرو ولحق رجال مثل قد نظر لعدم الجاد المعنى
فيه وهو شرط فى التعبير لانه اخبار شئ عن شئ لا تعبير عن معنى واحد بلفظين مختلفين
قال قوله لحق اللذون صحبوا الضباحا الخ ولوم التخيل غارة ملحاحا البيت
للعقيلى قال ابن مالك فى شرح التسهيل اعراب الذين فى لغة طى مشهور يقولون
فى اللذون امثلوا على الذين كعرفوا واولى لغة هذيل ايضا قال قلت ما استقرى
ان اللذون على هذه اللغة يكتب بلا ياء بخلاف فى لغة من الزمه الياء فى جميع الحالات
قلت قول المصنف فيه هو ان عائد بناء يشبه بالحروف واللام المتعرف على قول
وقت بنقلها على القول بان تعريفه بالعهد الذى فى الصلة فائدة عدم ظهوره
حقا وحالة البناء ليكلا يرى حرف التعريف او شبهها فيما هو شبهه بالحرف و
المراد فى حالة الاعراب لان شبه الحرف حرف التى ثم الظاهر ان الصباحا تصريح بجزء
مدلول الصباح وتخصيص بعد التعميم كما فى قوله تعالى وملائكته والروح
من قبيل ابنت نباتا وبقل بقيلا ومفعول فصبحوا محذوف اى صبحوهم و
الغارة نصب على الحال اى مغيرين او على التعليل اى لاجل الاغارة وحاصل
المعنى لحق اللذون اغاروا صباحا فى ذلك اليوم على العدى والملحاح صيغة المبالغة
اى كثير الالحاح كالملكار حاى على التراوف او التداخل قوله بعد التعبير عنه بطريق
الغرابة الى النسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق قوله وما سبق الى بعض

الاوهام ٤ قد سبق ان الاسم المظهر لرق الغيبة فلا يعتبر في التعبير حتى يحقق الالتفات
في الآية ولعل المتوهم بني كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان هذا الظاهر
تامل قوله انا الذي سمتني امي حيدرة البيت لعلي عليه السلام والحيدرة الاسد
وكانت فاطمة بنت اسد ما ولدته والوطاب غايب سمته اسدا باسم ابيها
فلما قدم الوطاب كره هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا المراع الكيل بالسين
كيل سندره والسندره صاع كبير قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحويين
قال الملا في ٤ فيه بحث لان الالتفات من اتم وجوه تحسين الكلام فلا وجه للتقبيح
لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب والباب الملتفت عن جانب اللفظ كما
سيجيء في قوله تعالى انتم تجهلون على انه يجوز ان يكون المعنى بل انتم قوم تجهلون لان القصر
كالصلة في وجوب العايد والاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة
او موصوفة صرح به في شرح التلخيص فلو كان في استدلاله ما ذكر فيه ما وقع في كلا
مواضع طبقات البلاغة قوله تقاول ليلك الابيات لامرأ القيس مرثيته ابيه
والليل الخالي منه الهم والحزن والرقاد والنوم وكل حال منه ليله او لا تعني بيات
والبيات الذي جاء فيتبيت اهله وابيوا الاسود كتيبته كذا في شرح الشريف للمفتاح وفيه
سمع ذلك الخبر منه فصل قوله ليلك تجربة فلا يكون البيتان واحد بمان لانقطاع
بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف وردان كتبي التجريد على مقابلة الجمع
للجمع منه يترتب عليه ما قصد من المبالغة في الوصف وعدار الالتفات
على اتحاد المخبر ليحصل ما اريد من ارادة الجمع في صوره اخرى غير ما استعمل فيه
ويرد ذلك ما علمه الفاضل اليمني من ان ايا على وابن حيي وابي الاشرف حكموا بان
ليلك تجربة وليس بالتفات فالصواب ان ليلك ان جعل من الالتفات لم يكن تجريدا
وان عد تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره الفاضل الحلبي في حواشي الكشاف وفي

تاييد المذكور شك لاحتمال ان يكون منعهم الالتفات لاستلزامهم فيه سوء التعبير
بطريق افركاهو مذهب الجمهور ومع وضوح ظهور هذا الاحتمال كيف تاييدهم كما لا يخفى
على المنصف قوله او يكون الكاف في ذلك اي في لفظ ذلك يرد على الوجهين ان
المتبادر من كلام الكشاف توزيع الالتفات على الاياب قوله بل هو عطف لمن
يتلقى الكلام ٤ فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله لقد كان لكل الذي لتثنية فيه ان
يقال لكما الذي قلت ما ذكرناه في الجواب على سبيل الاحتمال وتكفي ذلك شبهة فلا
يرد ما ذكره قوله حيث لم يقل بعد ذلكم لا يخفى انه في موقع الاستدلال على كون
الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام لا في خطاب الاول والا قال ذلكم وفيه بحث اذ يلزم
منه خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنيته او جمع او عطف وسيصرح في بحث التغليب
سطلانه على انه يابى قضية ظاهر ما ذكره في التلويح من ان افراد الكاف في اولئك من اولئك ص
هم الفاسقون لا يمنع عطفها على جملة فاجلده وان كان المخاطب بها الامة
لان افراد الكاف للخطاب المتصل باسم الاشارة جايز في خطاب الجماعة كقوله
ثم عفونا عنكم من بعد ذلك تم كلامه قوله قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد
المخاطبون لا كفى ان المتكلم بهذا الكلام اعني ومالي لا اعبد وموجب بين
اسرائل التي روكان من اولياء الله نعم فليس المراد بومالي لا اعبد الا نفي موجبه قوله ص
الطريق المراد وما لكم لا تقبلون لكن ابراز الكلام في معرض المناصحة لنفسه
وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف لهم ويداريهم والفائدة المخصوصة
بوقوع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام الى طوعا
قوله وهذا الخطاب مثل الحكم في قوله بناجاز في نعم ان فلا منهما تعبير موافق
لاصل المقصد من جاره الجر المذكور هو المتكلم وقوله حار بن يواقعه والذي
قصد به رجوعه الى الله تعالى طوعا حتى الهم على عبارة غالقهم وقوله و

واليه رجعون لوافق هذا المقصد لكن مع حيث كون كل منهما تغيرا لاسلوب الذي قبله
يكون مخالفا لمقتضى الظاهر فتحقق قوله وقد قطع الحصر بانه وارد الضمير راجع الى
قوله اخبر بناء على الخ قوله فصل لربك مكان لنا فاية اللغات في الآية ان في العبارة
حذفا على فصل الامر به لان من يربك يستحق العبادة وفيه از الة الاحتمال الضال
قوله انا اعطيناك الكوثر حصرها اخذه الاعطاء منه تعالى وايضا كل
انا لم نحتمل الجمع كما يحتمل الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان
الاحتمالان قوله ولم يحك للغائب والمخاطب في الكلام القديم فعل امر في الغير والاتي
من الاسم الخ قد جاء في القرآن للواحد اياة في قوله تعالى فنادته الملائكة مع ان
المنادي كان جبريل وهو واحد وقد نظر لان الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الوجه
معنى الجمعية ويكون مفردا في المعنى فلا كلام فيه نعم الكلام القديم كلام البتة تأمل
المتدوين لا القرآن المجيد بدليل ما بعده قوله واما هو استعمال المولدين قال
قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد صح قال وزمن قائل ما ايها النبي اذا طلقتم النساء
فكيف نسلم هذا الحصر فنقول واما هو استعمال المولدين وحمد على الاضافي لا يدفع
لزوم كون القرآن وارد اعلى اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يلزمه
منه بادنى مسكة قلت هو من باب التغليب المخاطب على الغايب اي اذا طلقت انت
وامتك واما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداؤه كندائهم او
لان الكلام معه والحكم تعميم تتمة مناسبة وهو ان صاحب الكشاف والقاضي قررا
في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر
القاضي في قوله تعدون النعم وما يطرون ان ضمير بسيطرون راجع الى النعم والجمع للتعظيم
ان اردت بالعلم العلم الذي خط اللوح فقد وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وحمد على اسلوب

المولدين بعيد كل البعد لا يلزمه عاقل على ان الطان البيت الذي ذكره العلامة
في موضع الاستشهاد من كلام القدماء وكيف يصح قوله الخ ولم يحك تأمل قوله
طي بكسر البيت يقال طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شئ والباء للتعدية والطرب خفة
تعتري الانسان لشدة سرور او حزن بعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف وقوب
اولى وعصران اوجين على الترادف من بعيد واشار بتغيير بعيد الى الباب
وعصران مشيب الى انه لا منافاة بين كونه بعيد الشباب وبين كونه عصران
مشيب ظرفين لشئ واحد على الابدال واتمام كمل الخطاب في طي لك الحبيب اعني ليلى
اي اذهب بك قلبي حتى يكون في قوله تكلفني ليلى التفات من الطرب الى الغيبة لا يخالف
الاستعمال الشايع وهو طحا به قلبه ثم الطان يكون الكاف في طي لك متعلقة لانه بمعنى
كان خطابا للنفس لان الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلوله والحاصل انها هو في
اللفظ ويويد ان العلامة صرح في قول الشارح وتذكرت والذكرى تهيج كرة تنيرة
بان التاء مضمومة خطابا للنفس فقول القاضي في قوله ثم فلما راى الشعر بارعة قال هذا
رجع ان ذكر المبتدا اعني ها عتبا الخبر يعني رجع على خلاف ما اذا لم يقتض المقام تاخير
المبتدا حتى يحتاج الى جعل المذكر بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشعر
والتانيث انما هو في لفظه ولذا تعالى لها صوت لفظي والجواب ان يقال اذا اشتهر
المسمى في عرف اطلاق لفظ صوت عليه بلاحظة ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فيعتبر الاعتبار
تعتبر التانيث في الالات ويرجع الضمير وله هذا قال الله تعالى في الآية المذكورة
قلت قلت واضح صاحب الكشاف الى توجيه تذكير اسم الاشارة في قوله حوله بتقدير
ذلك الكتاب مع كونه اشارة الى ذات السورة بانه باعتبار الكتاب والى ما ذكر
اشار الشريف في شرح الكشاف فاندفع الايراد المذكور على القاضي ظهر انه يجوز
التانيث في طحا بك قوله او على انه خطاب للمتدبر قيل باعتبار اللفتات في

يكلفني بالنظر الى طلاقك لا كما مع اعتباره بالنظر الى العيب المذكور اذ من شرط الاول
صحة ارادته على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفي لم يكن هذا
هذا الكلام على اسلوب طلاقك اذ ملخص التقدير صيغة تكلفك على ان يكون الخطاب في
للقلب تكلف وفي الكاف التفات وهو ممتنع واجيب بان الشرط صحة اجراء على الاصل في الخبر
وههنا يمكن ذلك على تقدير رجوع التفات القلب الى اصله وان لم يمكن بعد وقوعه
قوله وقد شرط وليها جعل عالمه والمعنى تكلفني وصلها والحال انه بعد قريبا او ايام
قريبا على حذف المضاف والمخاطب جمع المخاطب يعني الامر العظيم قوله حتى اذا كنتم في
الفلك الآية غاية الالتفات في قوله وجرين بهم الملابسة كان الله يعدد على الناس حالهم
غيرهم وتعجبهم منها وتطلب الانكار عليهم قوله والله الذي ارسل الرياح الآية قيده
الالتفات في فحواه بالعظيم لان فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة البالغة
اذ لم يستعمل في كلام البلغاء صيغة الجمع في الجواب للعظيم حتى يتاتى هذا المطلوب
من غير الالتفات بان يقول فسقوه قوله ان يكون الخ طلب بالكلام اي من يلي الله الكلام
حتى يتلقاه منه المتكلم سواء كان في الكلام حرف خطاب ام لا واعلم انه يلخص مما ذكره
الشارح في ان الالتفات اربعة مذاهب وقد اشير الضبط الى حق لا يحاد ان يشترط
فيه سبق التعبير بطريق آخر لا الثامنة مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما
الاول لا يحاد ان يشترط ان يكون التعبيران في كلام واحد او لا الاول مذهب بعض
الناس ومنع الكتاب لا يحاد ان يشترط ان يكون التعبيران في طبقين في التعبيرين واحدا ام لا الاول
مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور قوله ومن عند الخليفة بالنجاح الى متعلق
بالنجاح والمعنى المفسر ما بعده او بمنتهى لكون الباء زايدة كما بنت عليه قوله تعد
وما انت علينا بمنزاى شق بالفوز بالمقصد من عند الخليفة والمنادى في قولك
يا فلان حذف اي يا خليفة والسيد العطاء والارتياح السرور وكانه اراد

اك ذوات طوى في العطاء قوله فهذا اخص من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره
الجمهور قيدا آخر اعني وحدة المخاطب والغاية العامة التي ذكرها الجمهور لاجل على
اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن سامعا للمتكلم طلب الالتفات المتوجه
الى غيره كما لم يوجد الالتفات وان كان سامعا لحق تلك الغاية لوحدة التابع
الكائنة فيها واما قول الذي فيما سبق غير ما يترقبه المخاطب ليفيد لتنظره ليساطه فبالنظر
الى الاعم الاغلب قوله هل يزجرنكم البيت اولا ابني كنانة ان حشوا كنانتي نبل
بها نبل الرجال هلوك مثل سرحة نكرة الكنانة هي التي توضع فيها النبال ويسمى
الاثفن على وسط يوضع له بالفارسية ترکش والنبل الاول السهام والثاني جمع من
النبل او التنابلة بمعنى الفضل وقد نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبل والهلوك مصدر
هلك كالدخول بمعنى الفاعل والالوك بمعنى النهمة الرسالة قوله وذهق الباطل اي
ذهب يقال زهقت نفسه اي ذهبت وخرجت قوله صرف الله قلوبهم الآية واردة في
حق المنافقين وقد كانوا صرف الله قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله تعد صرف الله
قلوبهم بتنبيهها على الصرف ومثل يشابع فلا تحصيل للحاصل قوله قصم الفقار العصم بالقاف
كسر الشيء بين والفصم بالفاء كسره من غير بين قوله مني كان الحمام الدت المراد
الحمام المحتم بحلوف ذلك اليوم والقضاء الحتمي تعقل اي تحبل والمراد بالعارض السحاب
ما بعد الثنايا والتنا بالبت من العارض قاله البوهري وقال ابن السكيت العارض
الناب الفرس الذي يليه وقال بعضهم ما بين الثنايا الى الضرس قوله والثاني ان
ذكره في الفرق بين المعنيين ان يكون المذكور احد مسندة ليس بشرط في الكلام
الاول وان ازالة توهم لعله ناشئ من كلام سابق شرط في الثاني دون الاول قوله
فلا حرمه بيد والبت حرمت الشيء حرما اذا قطعته وحرمت الرجل اذا قطعت
كلامه والاسم الحرم بالضم ايضا قوله اي لجديد او احداثا قد سبق ان النظر اذا كان

مهموزة اللام يكون عن الاحداث واذا كانت ناقصة يكون عن التجدد صعاد كرضا
تخلط بين قوله للاصفاء اليه متعلق بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتخصيص علة للنهي
الاصغاء بالتاء وانبات الايقاظ له استعارة مكنية وتخييلية ويجوز ان يكون على
حذف المضاف اى لصاحب الاصغاء ويجوز ان يكون اللام لام الاجل اى لاجل القاء السمع
لاجل الاصغاء اليه تم هذه الغاية العامة التي ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان
عادة حب السكاكي او الجمهور لا يطلق عليها مادة بكون السامع فيها حضرت الباري
جل وعلا تعالى عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر سبحانه ما يجوز في حقه تعالى
على ايضا لكان النسب وتدقيق المرادان الكلام الالتفاتي انما وقع هنا لان يتقدم
هذه الاية بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليتنبه قوله ويخص
موافقة على راي الجمهور لانه متعدد وقد للتحقيق والباري بلطائف واحد على المختار
قوله على طريق الاتساع وهو ان يجري الظرف مجرى المفعول به كقولهم يوما
شهدناه سليما وعلما اوفي شرح الكشاف للمطول ليت شعري لم يحمل
هذه الاضافة حقيقية يعني في كمر اليوم قلت لتحصل غرض المثالين لان قولك فلان
مالك الدرهم وصاحب الزمان ليلة من قولك مالك في الدرهم وصاحب في الزمان وهذا
ظ قوله والمفعول محذوف دلالة على التعميم فتدبر عليه لو كان قال مالك الامر كله يحصل
الدلالة على العموم اجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الامر على المعهود والتاكيد كل
ما نسبة الى ذلك المعهود على ان فيه قوت الاختصار المط قوله بانواع النعم
الدنيوية والاخروية الظاهر حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم على المنعم
بالنعم الاخروية ووجه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء كقطع وقطع
فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل ارحم الدنيا ورحيم الاخرة لانه يعم المؤمن والكافر
وبارحيم الاخرة لانه يخص المؤمن وقد يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيجعل الرحمن

على المنعم بالنعم الاخروية لانها كلها جسام واما النعم الاخروية فمحققة بالبتة
اليها قوله اي غير ذلك الغير الطائفة ان يقال اي خلاف مراده الا انه مال الجواب المغني
اذ يصدق على خلاف مراده الغير يعني انه غير ما اراده قوله كقول القبعثري
انشاء اصل القصيدة ان القبعثري الشاعر كان جالسا في بستان مع جماعة الاذكياء
من الادباء وكان الاوان اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال القبعثري اللهم سود
وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبعثري وهدده
فقال القبعثري اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك الى اضرب القبعثري فانظر
الى ذكاء القبعثري فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى كاد ان يزعزع عزيمته واحسن
البداهة ايضا فان قلت كان المناسب لغرض الحجاج ان يقول لاحملنك الادهم
عليك لان العقد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتقدير
امر وضعي يقال حمل على الادهم اي قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه
او لشبه القيد بالمركب على طريق الاستعارة قوله من الاصفاد وهو من
الصفد بالتحريك وهو العطاء قوله صفعده اي قيده من الصفاد بالكسر
وهو ما توثق به قوله الاولى بحاله اما لعدم اهلية جواب ما يسال او لعدم العناية
فيه بالنسبة اليه قوله سالوا عن السبب روى في الكشاف وغيره ان السائل
اثنان وهما معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري والاثنان اهل ما يطلق
عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلذا قال سالوا بلفظ الجمع قوله حيث قالوا اما بال
الهلال الخ دلالة هذا القول على انه سوال عن السبب دون الحكمة خفي جدا كما اشار
اليه في شرح الكشاف قوله فاجيبوا ببيان الغرض اطلاق الغرض على حكمة فعله
تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على الطرف العقل والا فافعال الله
تعالى معللة بالاغراض عندنا قوله والصواب ففرع واما الاية التي

وقع فيها فصفق فلم يذكر فيها اليوم بل نظم ذلك الآية ونفخ في الصور فصعق
وقد تعالى مراده محمد التمثيل لا على انه من القرآن ولذا لم يقل كقوله تعالى قوله
كقوله ان الذين لواقع اي الجزاء الحاصل قوله وهو يكون معنى لواقع ليقع قبل
بهذا غير مستقيم لان اللام تخلص المضارع للحال والمفروض هنا كونه للاستقبال
والجواب بعد تسليم ان التخلص المذكور هو مذهب البصريين ما ذكره في كتب النحو من
ان اللام ربما يكون لمجرد التاكيد كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم قوله
قلت نعم ولكن فيها من الدلالة على تمكن الوصف ما ليس في غيرها من صيغ الجواب في اصل النفي
هكذا وما نتوجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال مسلم
مجيئها مع الاستقبال بقوله نعم فيجرد التفاوت بينهما وبين الفعل في الدلالة
على تمكن الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظها مما ينافي معنى الخ
كما لا يخفى بديهة قوله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول الخ واعترض اولا
على النسخ المغيرة لها بانها تشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا للزمان
الحال مدلوم للدلالة تعريفي الفعل طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال
جارية مجرى الوضع كجامع الشواذ وغيره من المتبادر وغيره بالمجاز تجوزا او
اخرى بان زمانه الحال مالنسبة الحالا استعماليا طاريا على اصل الوضع لا الذي نفسه
لكن بعض ائمة الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا حينما مضى والقضى وعينما لم يقع بعد مجاز
لغوي فهذا شيء باعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا مخلص الا بان يكون اعتباره
بالقيد به ولكن يفرق بين مذهب اهل العربية والاصول وثانيا بانه قد صرح صاحب
المفتاح بكونه الاخراج لا على مقتضى الظاهر قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله
اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز والمراد فتسليم الكناية اجيب بعد تسليم حصره
فيها بان المقصد محذوف لكونه ما لم يقع فيه موضوع له فتصوره فيما اريد هو بهما

يخلص

معتبر على التقييد للموضوع له
لا الجزئية ولا الكلي ما فيه من
التكلف وقد يقال اعتبار
زمان الحال ص

جاز وظهر منه الحال في الذي اريد بهما كما انه لتشارك الملغى الجاري والكتابي في
كونهما عن موضوع لهما بقي ههنا تامل وهو ان غاية ما لزم من جواب الشق الاول كون اسم
الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت بهذا التقدير كون الاستعمال المذكور
من خلاف مقتضى الظاهر على الملغى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس كذلك قوله
وكذا الماضي عند الاكثرين وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز في الماضي عند الاكثرين
وقيل صفة والذهب الشافعية واختاره عبد القاهر والبوعلي ثم وقيل ان
كان الفعل مما لكن باعتبار فمجاز للمتكلم كما للمؤمن ولكونه تحصيلا والا فمجاز قوله الغلب
من قلبت الجرا اذا صعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا قوله ما هو في موقع
المبتدا مكرة سواء كانت محضة او مخصصة فان كون المبتدا مكرة او مخصصة سواء
كان قبل دخول النواسخ او بعده مع ان كون الخبر معرفة لم يقع في الجملة الخبرية في كلام
العرب واما في الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من في البوك
وكم في كم مالك مبتدا ما بعدها خبرها وان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعمه
الشيخ في شرح المفتاح من انهم اتفقوا على ان من في من البوك مبتدا والبوك خبره
سهو بين فان قلت قد ورد ذلك في الجزاء ايضا كقوله تعالى ان اول بيت وضع للناس
للذي ببكة وكقولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتدا
ابوه جوزه قلت لنا ان نجعلها ايضا من باب التعبد الكلام فيما هو جار على الاصل لتي
مناكحيث وصوا ذا جوز كون المبتدا مكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح
به الشيخ في شرح المفتاح وفي بحث سكير المسند من هذا الكتاب على ما سياتي لم يوجد
داع من جهة اللفظ الى اعتبار التعبد في قوله الغلبي كان اكمل يكون احد استفهامية مع
انه صرح كلا فه اللهم الا ان يقال المراد انه واقع في الجملة الاستفهامية في الجملة وهو
في جملة يكون المبتدا نفس الاسم المتضمن للاستفهام بشرط لا في كل جملة استفهامية فتدبر

صفة
والمعنى
الظاهر ان مراده الاكثرين وذهب
مجاز والذهب المنقية وقيل ص

محضة ص

قوله قفى قبل التفرق البيت للعطاء بن يسار بن سليم التغلبي من قصيده يمدح بها الحارث الكلابي وقد كان يسير اليه فاطلقه واعطاه ماله وزاده مائة من الابل والالف في ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صعيرة للمدوح وقوله الوداعا بعد بر مضاف اى موقع الوداع في الصحيح التوديع عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق قوله لان المعروض عليه مهنا اما قائم مشاهد له الى ان المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك اذا كان بالعرض على المغني المجازي اعني مجرد الاتيان بالمعروض اي المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان الاكثر عرضت الناقة على الحوض من قبيل الثلب قول جاءت منهم الجوهري والكسائي والزمخشري وفي كتاب التنبيه ليعقوب بن اسحق السكيت العكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال ابن قتيبة لا قلب واليه ذهب ابو حيان قوله مالك لا تعالى بعد حول البيت الحول السنة ويوبده ابو عبيدة اوله فالك لا تدرك بعد عام وقيل حول اسم رجل لشاعر كانه يقول لمن رجاه فالك لا تاتي بعد موت حول ما اراه عيت لمنسبك من شريف او وضيع لان هذا هو الذي كان يجمع الادعياء ما يدعونه وقد ذهب قادح ما شيت وفي حواشي المفصل للزمخشري الظبي مثل في الضعيف والحمار مثل في القوة ويدل على ضعف ما في الحواشي ما بعد هذا البيت وهو لقد كان اسائل بالاعالي وماج اللوم واختلط الغبار وعاد العبد مثل ابي قيس وسيق مع المغلبين الغبار ماج اللوم يستعمله في قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه والغبار بكسر النون وكعضد الجيم الاصل وعاد عني صار وابو قيس قيل اراد به اباقابوس وهو نعمان المنذر ملك الحيرة لكن صغر المضاف اليه تصغير التحقير وقيل اراد الجبل الذي عكه سرفها الله تعالى والمغلبون وهو المهين من الرجال وغيرهم تقول رجل مجبين الى الوجه غير مهموز وبرذون تابين للمغلب

وذلك ص المراد

هجين اي غير عتيق والغفار بكسر العين المهملة جمع عشر بالضم العين والمد وهي الناقة التي انت على حملها عشرة اشهر من يوم ارسل عليها الفحل وحاصل المعنى ظاهر قوله لان اسم كان ضمير والضمير معرفة فسبق بحسب ان الضمير معرفة وان كان عايدا الى النكرة ولذا جرى عليه احكام المعارف وتق في تفسير الضمير العايد الى شيء ما في قولك اعطي شيئا ما ذكرت الشيء لا شيئا قوله والجزء معرفة فان قلت الخبر الجزء الاعم والجزء الاخص لا يكون معرفة قلت كان لكن يحمل اذ لا ضير في كون هذا التقدير لان المقدر والاضمر منه فكذا في مفسر لكان المقدر

قوله وهي معرفة والمغني اطبق كان اكثر حتى العمانة ان تق كانت اكثر لان الفعل مسند الى مونث حقيقي من الاربعين بلا فصل لكنه نظر الى عدم الجزء المذكور فجعله كالضمير الواقع قبل المذكر والمونث لوانت واحدة نحو زيد ثابت وبذكره ثم اضاروا في نظم البيت قوله وفي التنزيل كونه وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اذا ملوى جاءها باسنا فاهلكناها لان الباس يكون سببا للاهلاك فيصح عليه لكنه قلب الكلام مبالغة في تعلق الاهلاك بهم كانهم اهلكوا لقبل مجيء الباس اي العذاب اليهم قوله غير محرم علينا من القلب عد بعض العلب لطيفة ينبغي ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير معقول الا بتكلف تعسفا لازم من الملاءة اينما وقوله يصف ناقته وقيل قصيدة محلوه بالرشيد البرمكي كثيرا في شرح الافصاح للاعرابي وهو غلط فاحش نشا من تصحيف الشين بكسر السين وفتح الميم بالسين مع السين وسكون الميم كان بعض ابيات القصيدة صرح في ازيف ناقته كما مر فلما ان مضت شتان عنها وصارت حقيقة تعلوا الفداء عرفنا ما يرى البحراء فيها وما لينا عليها ان نباعا وظنا مهلوا التشبيها لكن يزداد للسفر الملاعا على الاخرى البيت قوله كما طبت وفي الصحاح طبنت بدل طنيت والمغني اصاد واضح لكن لحق البيت من باب القلب لان القصر بطاء السياع لا

بالكسر قوله اى الطين المخلوط بالتبن كذا فى الصحاح وفى الاساس السياع بالكسر
ما يطين به ويقال له بالفارسية كل مالة وبالفتح الطين وفى الديوان السياع بالكسر الطين
والطين ايضا قوله ولقائل ان يقول انه متفهم من هذا الايهام مع ان فيه لطفا يجوز
لهذه المبالغة فى التشبيه به اذ ليس المفهم منه التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستغنيا
بل التمليس ورفع الخشونات فالحق ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تفهم
التطيين بمعنى الالصاق والملغ كالصقت السياع بالفرن على طريق التطيين فلا تغفل
اصلا قوله على انه حال من الضمير فى انصرفت لكون الاضافة فيها لفظية فلا تتعرف
المضاف بها قوله اقدام غرو راى غير محروب حال عرماكا اى غير محروب والحرب مثل
الجرس والجرس الذى قد جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء صغته شاعلا
الا ان العرب تكلمت به بالفتح قوله لان ما قبله من الابيات يدل ع البيت لعقرى كان
الفحاء وما قبله لا يركن احد الى الاتهام متخوفا يوم الوغى لحام والوغا الى الرجل
درية من غير بعيرة واما فى حتى حضضت عاتحدرت دمى اكناف سرجى وعنان لجامى
ثم انصرفت البيت الركون الميل والاتهام بالجيم فصل الحاء والمهملة والمكر المتاخر
عن الحرب والجام بالكسر الموت وارانى صيغة المتكلم من الرؤية والوريه على وزن
الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعى يهمز ولا يهمز عنى اسم عنى الجانب يؤنث
ويذكر ومن عليها ومن هذه اعنى الدلالة على عند ابن مالك والابتداء
الغاية عند غيره فالواو اذا قلت قعدت عن يمينه فالملغ فى جانب عينه وذلك يحتمل
للملاصقة ومحلا ما فاذا جئت بمن تعين كون المقصود ملاصقا لاول الداخيه
ومعنى فى البيت متعلق بفعل دل عليه الكلام اى اتانى الرمح من جانب اليمين واليسرى
لليسار والظهر تعود للاعلم به بالمقاتلة وفى قوله او عنان لجامى عطف الواو
قوله يصح قرينة على ان لم اصب عمى لم اجرح فيه نظر اذ لا يتعين كون قد اصبت عمى حتى

والوغى الحرب ع

حتى يصح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون عمى الغيت على ما صرح به فى الجواب المرضى المنقول
عن الامام المرزوقى والملغ وقد نلت مما اعداء ما اردت ولم يأتوا منى ما ارادوا
فحذف المفعول قصدا الى التعميم مع كان الانسب ان يقول ولم يصب الى اينه
يكون متى قبل الاسناد المجازى فليتأمل قوله والجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقى
فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذى اشار اليه فى الثناء البحت غير
مرضى مع انه لا يلزم الفصل فيه بين الحال وذيها لما الشرفية ذلك قلت الشرفية
هو انه اذا جعل جزع البصيرة مقدما لا من الضمير فى لم اصب او مفعولا ثانيا له
يوهم ضمنا انه لم يكن جزع البصيرة قارح الاقدام حال كونه مجروحا او حين القائهم
اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد الالقاء بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام
فاقدا عن افادة المقصد واذا اصل حالا من الضمير انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذه
القصود فلذا اضطر جواب المدرنى فى الكل لا يخفى ما فيه من التعسف لان كون بصيرته
التى كان عليها اثناء سب وصفها بالقرح لا بالجراحة وهذا واظ والاحسن فى الجواب
عما هو الملايم لقولهم اقدام غرو راى مجرب بالاضافة فى كليهما ان نق وصف
الاقدام بالقروح اشارة الى ان اقدامه ما كان له حال كونه غرا او وصف بصيرته
بالجراحة اشارة الى ان رائه وبصيرته امرحدث له وحصل بعد التجربة لما ما كان له
قبل تدربه الامور والتمرن بها قوله اى ضبابى من قولهم ارث البرق اذا لمع قال العاصمى
الحسى تقول ضبابات فى الارض ضباء وضبوا اذا اقتبأت فيها وقد يرد اسمال هذا
التركيب مكان المناسب اما يقول بدل تقال او اى اصاب بدل اذا او وجه
ما ذكره ظاهر لكن اى بحيث اذا لم يعرأ ضبابات مثلا على صيغة المتكلم فتأمل قوله
ومن مكة امسى بالمدينة رحله البيت مثل طيرة حذف خبره واقيم غيره مقامه
اى من مكة امسى بالمدينة فلعمى فانى لا امسى لا تخى عرب والغرب عازم على الارتحال

احوال المتن

عليها

الاعلال وكان اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الى اصل من سقوط احدهما
النون بحذف الشرطية وحذف الكوفيين ايضا تخفيفا لكثرة استعمال هذه الكلمة وقيل
بالتنوين وفاعل سبق ضمير راجع الى من والجملة الاسمية اعني ما المدينة حال منه اورطة
وما المدينة متعلق باسبق قوله لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر هذا
عند البصريين لان العامل في خبر المبتدا عندهم هو الابتداء وفي خبر ان ان عطف
قبل مضي الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء ولزم اجتماع العاملين
على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفيين فالعامل في خبر ان هو الابتداء الزائل
كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف السابق المحذور المذكور قوله او على
على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم ومنهم صاحب الكشاف في المعطوف
عليه في مثل هذا محل ان واسمها واستدل الفريق الاول بان الاسم هو الذي كان مرفوعا
قبل دخولها كما دخول واما اسمعيل لعطه بالنصب على كونه مرفوعا كان
محلا واستدل الفريق الثاني ان اسمها وحده لو كان مرفوع المحل لكان وحده
مبتدا وليس مبتدا لعدم تجرده عن العوامل اللفظية فيه نظر لانه باعتبار الرفع
مجرد لان اعتباره كالعدم كذا في شرح اللباب للمتقدمكاري قوله ولا يلزم ارتفاع
الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث لان الخبر المقدر ملحوظ على خبر ان ملزم كونه خبرا لان
ضرورته افادة العطف التشريك في حكم الاعراب كما صرح به في مباحث الوصل والفصل
فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض انه خبر للمبتدا الذي هو المعطوف على محل اسم ان
باق بحاله وغايته ما يقال ان المعطوف على خبر ان في التصوير المذكور معطوف
باعتبار محله وهو الرفع ايضا لان الرفعين محتلفان بالاعتبار كالنصب في ذلك
مفردا او محوعا فيكون المعطوف خبر المبتدا لا خبر ان ولو سلم ان ما ذكر يحصل
على هذا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين قوله والمحذوف خبره لا خبر ان لان

قوله لا يجوز ان يكون خبر المبتدا اذ لا تدخل اللام على خبره الا ان يقال اللام
زائدة كما في قوله نعم ان هذان لساحران الا ان الحق ان زيادة اللام في الخبر مختص
بالشعر صرح به في معنى اللبيب وجعل منه قبل ام المخطن العجوز شهرته اعني
خبر المبتدا اذ وقع المعنى وصار كالمعهود ويكون في المعنى داخلا على المبتدا
لكنه كل منها خلاف الظاهر فلا يرتكب الا لضرورة قوله وهذا هو الذي قطع به صاحب
الكشاف اي الوجه الثاني حيث ارتفاع فيار هو الذي قطع به وفي الابهري اشارة
الى الوجهين المذكورين في ارتفاع فيار وهو ان الخبر المذكور للصاسون وخبر
ان محذوف بعد قبل الصاسون او اعاد حذف لدلالة خبر الصاسون عليه وربما
رجح هذا على ما قطع به صاحب الكشاف فان فيه مخالفة الظاهر وهو حذف الخبر وفي
ذلك الوجه مخالفة امرين هذا وبعد الموضوع وبان مذهب سيبويه في قولك
زيد وعمرو قائم ان الخبر للثاني وخبر الاول محذوف وممكن ان يقال في الوجه الاول
الترجيح بان بعد الموضع لكمة تشريعه فيرجح احتياط جانب البلاغة قوله مع كونهم
اي الثلاثة المذكورين ضلالا الصاسون على الوجه الاول بالهمزة وبدونها الاعلال
اي الى رجوعه صبا، اذا مرح وهم قوم خرجوا عن دين اليهود والنصرانية وعبدوا
الملائكة صح انهم مشركون وكذلك كانوا فالثلاثة المذكورون ضلالا وفيها اقوال
اخر واصح ان المراد بمن آمن في الآية من صح منهم الايمان فالاشارة الى المذكور
في صدر الآية الذين امنوا فكيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد بما في الصدر
المتأخر قبل المذكور في الصدر المؤمن على التحقيق وعن آمن منهم ثبت
على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف للصاسون كذلك والمراد بالتثبيت في خبر
وغاية لعدم الصاسون التثبيت من اول الوهلة قوله وخبر الاول محذوف مبني على
ان تعدد الموصوف خلاف الظاهر والاصح جوز كون خبر الاول هو المجموع من غير تقدير

الى حذف الخبر بعد ذكر الموصوف اى هوم راض كما صرح محمد فى شرح المعلقات وقوله
وقليل عاب وقد تكلف بعضهم فى البيت فزعم ان محل للعظم نفسه وان راض خبره
وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل هذا فى قايم بالكعب فى الجر المطابقة نحو انا الذى نحن نحنى وضعيت
ونحن الوارثون واما قول الشاعر والمستحدان ومتت كل عامره لنا ورحربو
الاركان والستر محمول على الحذف والاصل عامر وهو فحذف الواو اقراء عنها بالضم
كقوله اذا ما شاء ضر وجوههم سوايم ولا يلوهم احد ضرارا قوله وكذا قوله رمانى
بامر البيت الخ وقيل للازرق بن طرف الباء على يتارع بموضع فسترى فى طوى
عند الحاكم فقال الغنيرى مولص بن لص لتعرى عليه الحاكم فقال قصده منها
البيتان ويروى ومن حول الطوى رمانى والى الال والحول ناحية البئر سميت بذلك
الى اعلاها وقيل معنى البيت على هذين الروايتين رمانى ناس رجع عليه بكلامه
فكانه رماه بقوس البرد وجعلت عيبته والمكنة وكيل ان يريد بالطوى
ما طوى فى القلب من الحقد قوله وخبر كنت محذوف اعترض عليه ابن الحاجب
فى الايضاح المفصل بان فيه لا وهو لا صالحان للتعدد ولا حاجة الى اعتبار الحذف
وجواب الى سعيد بان ذلك ليس بمطرد اذ لا يقال رجال كريم لا بعينه هنا لان المرام
المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف لا يستلزم التزامها فى جميع المواضع ويمكن
ان يرجح قول ابن الحاجب ما ذكره ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب من انه لا يحذف
خبر كان وقد كان عن الاغراض غير منع وصف التشبيه لفعيل وحمل عليها وان جاز ذلك
فى الجمع فمقال سواء عرب ولا يقال هذان عرب والوجه الفارق فى ان الجمع لما كان
بالمفرد فيوصف المفرد بالمفرد فيحمل عليه اى جمع عرب ولما اول المثنى بالجمع وهى جوز
ذلك وضعفه اولا مانع من التاويل بالمثنى فتامل قوله نوعنده اى الكلام عند
جعل بريا خبر الوالدى وجعل خبر كان محذوفا قوله فيما قبر معنى البيت وارايت الى سترت

اوله وعافى لقاصم لصوص وما
دعا بها والدى فيما مضى رجلان
رمانى بامره والبيب م
بن لص؛

والمشرع الحاصل فى قولهم تشرع الاماء بالكسر تشرع ترعا اى املاء وامر عدا ابا وو معنى
ابن زايدة السنا كان من اجواد العرب محمود حاسد شعراء زمانه ذكى محمد بن ابى بكر
الوراق فى بنايع الحكم ان شاعرا حضر باب معن ولم يتفق الوصول اليه سبيلا وكان شديد
الحجاب فكتب على عضبة بابه جود معن ناج معنا بالحاصى فلما ابى معن سواك تشفع والقاها
فى الماء الذى يجرى الى داره فلما ابصره معن واخذها وقراء البيت الذى عليها اكثر
ان اعطاه مايه الف درهم ووضع الخبز تحت لباطه وكان كل يوم يجى الخبز
فيكت الباب ويقرا البيت ويعطيه مايه الف درهم حتى استكمل الشاعر بعد ايام درهم
فى بعد ايام ودهب فى اليوم الذى فيه طلبه معن لم يجده فقال كان قد اعطيه
كل يوم مايه الف درهم حتى الان سمى فى الحراسة قوله كقولك كان زيد قايما وعمرو قاعدا
قال الشريف فى بحث الحال المقصيه لتركب المسند من شرح المفتاح فى عطف معمولى
عاملين جملة
فى هذا العطف اشتباه كما نبه الى دفعه الى دقة لان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسندا
اليه لقايما وعطف قاعدا على قايما يوهم كونه مسندا الى زيد وتلك الدقة ان يعتبر
فى عطف عمرو مجرد كونه شاركا لزيد فى كونه اسم كان فى عطف قاعدا مجرد كونه
شاركا لقايما فى كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده معضودا بل ماخوذا مع
عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالاخر الارتباط الذى بين المعطوف عليهما ولو
عمل العطف مهملا على تقدير العامل دون الاسمى لكان الامر اظهر كذا حققه
حواشى شرح المفتاح معى فى مسئلة لصورة المسند التى ذكرها مثال المذكور كتب
او لو ورد بعد صرف العطف كله كان عامله فى عمرو الرفع وهى قاعدا النصب
لم يكن الا شارة عطف الجد على الجد وان لم تقدر كذلك جاز عطف المفرد على المفرد
كقولك ليكون مثالا للمسند اذ ليس فيها حدثان عطف المفردان منها احدهما

على معمولين من الاولى بل جملة واحدة عطف بعض معموداتها على بعض اللائق بحمل
على النظير والتعليل لطلق عطف المفردين على المفردين وان لم يكن المفردان
من جملتين قوله وقولك زيد منطلق وعمرو جوادا لخ في شرح التسهيل المسند
ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفرد ولا يخفى ان الثاني لا
يأتي على مذهب سيبويه لان العامل في المبتدأ والابتداء وفي الخبر المبتدأ عندهم
يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز قوله والقارئ فاذا
قيل المسبب وعن الزيادي انها جواب شرط محذوف وعن الخافش انها زايدة ولا
يرد عليه عدم جواز حذف لما لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوايد صح ورد الى مذهب
في معنى السبب قوله في تكون معمولا به لا ظرفا هذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة
من عدم لزوم الا اذا واما ما ذهب عليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح
فهو ظرف للخبر والمقدر لا معمول به قوله فلا يكون مضافا الى الجملة كما يلزم اعمال
جزء المضاف اليه المضاف قوله لكنه لم يطرد في نحو ضربت فاذا زيد بالباب مطا
الكلام مسوغان الوجهين الاولين من الاعراب مطردين وهذا السقيم في المثال
المذكور واما اذا صدر بان فلا اذ لا يجوزون في نحو ضربت فاذا ان زيدا
في الباب بكسر ان لكونه الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا مع تقدره
متقدما كما لا يخفى انه قد يتعرض لعدم الاطراد الذي ذكره لجواز كون ما بالباب مطا
عنها بالمكان بدل الكل من الكل وقد يجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه
بالمبتدأ غير جايز والظرف الى الاخبار والتغيير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون
بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المحقق مذهب السيرافي ومن تبعه
ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان جميع هذا الجواز ان يكون اذا في نحو
فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان

لا يكون خبرا عن الجثة قوله وان في السفر اذ مضوا مهلا وذى مثلا كان مهلا
اي ان فيهم مثلا واعتبار المعنى وبه روى ان في كتاب سيبويه ان في السفر
ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية اي مضيهم وقوله اذ مضوا الجواز ان يكون حالا
من الضمير في الظرف اي حال مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف تقديره اعني وقت
مضيهم والجواز ان يكون بدلا منه اي ان فيهم مثلا لانهم مضوا مضايا لا رجوع لهم
ولك ان تقول انه ظرف مقدم لمهلا ان جوز تقديم المصدر عليه اذا كان ظرفا و
ان لم يجوز فهو ظرف لمقدر يفسره المذكور يعني ان في السالفين بقدا في زمان
مضيهم وطولا ولكن تجعله خبرا بعد خبر فيه وجهان آخران ذكرهما الشريف اي بعد
قيل المهلا الكثيرة قوله لا رجوع لهم الرجوع مستفاد من المهل تقديره الحام
قوله لم يحس اولم يجز قيل عدم الحس على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير
وجود القرينة وعدم الجواز التقاء ساكنين فيه نظر والظاهر ان كلمة او للتنويع لان
عالم يحس في عرف البلغاء لم يحز عندهم قوله لانها الفاء التي الى قوله حض الطايفة
بعضه اذا ضمه تحت جناحه قوله بعد من لو تملكون تملكون قيل فيه حمل على المعنى
والمعنى وهو غير جايز والصواب ان يقول بتقدير لو تملكون اجيب بانه مبني على قانون
مقدر صار كالمفتاح حتى جعل الفعل الثاني في منله تاكيدا فقال على تقدير لو تملكون تملكون
لاية التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا ورد بان قوله اذا لامتنعتم من الايتان بهذا
الظاهر المقدر باي هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول كلامه مبنيا على تقدير
السكاكي وما كان عرضي عنده عدول في آخر الكلام الى ما هو مختار عنده ويكون
الكلام منزلا منزلة العامل قوله فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المخصوصون بالشيء
المتبالغ فيه كيت وهوان يروز قوله قد اتيم للملوك في صورة المبتدا والخبر
عاقبيس الا ما عرفت انا نفيد اختصاص الملك بالماطبين واما اختصاصهم بالرئيس

المتبادر المستفاد من قوله فعلا لا مسكتم حسنه الاتفاق فلا تعنده البيت المذكور
قطعا لا لانه على المنصف بل لو اعتبر الشرط ملكون فقط لامع انتم بان يكون
التقدير انتم لتكون لطهر الاختصاص بالشيخ وغايته ما قيل ان البلاغي ما ليس
على المقصور عليه لا المقصود وقوله ان الملكي آه ليس بغير القوله على الاختصاص
فاحل معنى الآية والله اعلم انه لو كان ملك الخزان مخصوصا بكم لا مسكتم حسنه الاتفاق
ولا شك انه ليس كذلك فهم مساوون في الشيخ مقصورين عليه لا عدونه الى غيره وان لم
يدل على ان الشيخ المسالم مقصور عليهم ادلا دلالة في الآية الكريمة على ان غيرهم ليس
بهذه المثابة حتى يتم ذلك فتدبر تامل **قوله** ورجح وصف المسند اليه وفيه بحث وهو ان
الوجوه المذكورة لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها انما يتاتى بالنظر الى
المسند المخصوص اعني اجمل او لوصول المسند المحذوف حاصل الى ما يتاتى الا الوجه الاول
والثاني وتقرير حذف المسند اليه اقوى اركان الكلام واعظم الاشياء
اليه فوق الاصباح الى سائر الاجزاء ولاكد كان المسند فاركان الزايد بالنسبة
اليه وحذف ما هو كالزايد اولى وارجح ويعارض بان المسند محط الفايدة فلا يناسبه
الحذف **قوله** وحمل على حذف المسند اموافق لما في المحسب اللفظ الذي حققه وكرره الفاضل
الحسني واما لحسب اللفظ فلان الضمير في كل منهما محكوم به والقرينة مهملة اذ اذا الاصحاب
الاثنان مكروه قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابته
مكروه قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابته المكروه
ما اصرك في هذا امري جميل واذا احتمل الامران فلا يصح احدهما قرينة **قوله** على وجه يكون
المبتدا معروفة اولى قيل هذا معارض بان الاصل في الخبر النكرة المحض تحمل اللام على وجه
يعين الحركة بحصره بان يكون المقدر غير جميل اجمل اولى اللهم الا ان يقال ان الخبر اصل الخبر
النكرة المحض وليس المعنى على هذا الا انه اجمل من الجزع وبث الشكوى فيه كبث اما

قوله

انا ولا غلانه اذا فهم من الكلام لكن الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجمل من
عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريقة البرهان فيه من البلاغة
واما ما يقال ان مثل هذا الحذف لا دلالة في تعدد المبتدا لان المقصد من الكلام العدد الزايد
سواء كان في الاثبات او النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله في فيجيء من قوله امري
فصبر جميل ان امره ليس صبرا غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان مراده ليس الجزع وبث
الشكوى على ان رفع الصبر الجميل مما يسبق بانه الذي لا شكوى عند الى الخلق فيكون معنى قولنا
صبر جميل اجمل ان الصبر الذي لا شكوى فيه الى الخلق اجمل ولا شك ان المفهوم منه اجمل
من الذي فيه بث الشكوى وهو معنى الجزع فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون
الصبر الجميل اجمل من الجزع وبث الشكوى على تامل على الطرح ان كمل جميل في صبر جميل صفة
مادحة لا مخصصة واما ما قال فلان المفهوم كما قوله اجمل من الجزع وجود الجمال في الجزع
ولا كذلك التجريد عن التفصيل لمكان الاقتران بمن اللهم الا ان يحمل حاله على ما
فيه يسلم الصدور **قوله** بناء على الوجود الذهني فان قلت المتبادر فيما
اصبح فيه النفي والقيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت الاصل بخلافه المعنى هو القول
بثبوت الالهة لا القول بالالهة مطلقا حتى في التوحيد قلت ما بعد الآية اعني
قوله قل انتهوا خير لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفي القيد والمقيد
معا **قوله** كقولك لزيد عندك ام عمرو قال الشارح المحقق والدليل ان لا يقول لم الا
جواز ان يكون ام عمرو في هذا المثال معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد بلا تكرير
في المسند المذكور كما في قام زيد ام عمرو ومن جواز ان يجعل على تكرير المسند ساد على العرض
المذكور وجاب الشريف بان الطرف في المثال المذكور مستغل بضمير زيد فلا يصح
جزاءه عمرو كما لا يصح في قولك زيد قام وعمرو كذلك قام فيما ذكره المعترض
من المثال نظر اذ قال على مطلق العدم وليس فيه ما يعترض الظاهر بل قد صفا ومنع جواز

ذلك فقد جوز ان تعد الكلام هكذا زيد حصل او حاصلان في الدار وعمرو فيلزم ان يجوز زيد قام وعمرو وفاده بين هو لما كان صورة الطرف غير متغير بحيث عن الواحد والمتعدد وتستبد الحال على المعرض هذا حاصل ما ذكره في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث لان عمرا اذا حصل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الطرف هو الجزء المحمل المعبر الطرف المذكور جزء زيد لخصوصه بل تحمل ضميرا يعود الى محل زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين كما في قولك زيد او عمرو قائم وقياسه على زيد قام وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو في العطف بام التي هي احد القسمين او الاقسام وقد اشار الى الواو في هذا البحث حيث قال ولو قيل زيد او عمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما جميعا بل احوط وكذا اذا قدم في الدار والمار بسيط فكلا الامتناع وذلك صريح في ان مرادهم في معنى اللبيب بان الجزء في نحو زيد في الدار وعمرو لها ما قال فان قلت لو صح ما ذكرته لصح زيد قام ابجان وعمرو وسعد سريزيد وعمرو قاما بان قلت ان الكلام منوط فليتبع اللفظ وهو منتف وبما لحن لصدده ولكن يشكل الجواز قوله وليست مقولة الرجال ظاهرا في ذلك عمرا لا كرمان وخالدا انتهى قوله حتى ان مستركتان لم تقل مشتركتان كما شيدا احترازا اذ لو لم يوجد الاستدراك اصلا كما في قولنا قام زيد ام قعد عمرو وامثاله لكان منقطعة عند صحب ما في المغنى والايضاح والاندلسي كما صرح به الفاضل الحشي واعترض للاستدراك لان المثال السابق كذلك مع ظهور كلام الكشاف الذي يشير الى ان قولكم عندك عمرو انما كانت منقطعة لوجود الاستدراك بين الجملتين في احداهما وقد نزله المتكلم على القطع مفردا بعد ام فعدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقديم الجزء في احداهما وتاخيره في الاخرى مع امكان الاتفاق كما ارتاده الفاضل الحشي فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه كلام الشيخ ان الدليل الذي ذكره يرجح الانقطاع من

حيث هو وعند الصمام الاختلاف صار الانقطاع مجزوما به فتامل قوله عام منقطع لاستقلال المتصل للسوال عن تعيين ما علم بتبوته على الابهام وبذهنها الاستفهام وان يكون احد المستويين في علم المستفهم بليها والاخر على البدل والمنقطعة قد يكون بمعنى بل والهمزة للاضراب على الكلام السابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق وقد يكون ام للاضراب المحض سواء وقعت على صرف الاستفهام كوام لهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها ام لهم اعين يبصرون بها قال الفراء تقولون بل لك قلنا اقبل ام انت رجل طالم يريدون بل انت وعند البعض لا يسمى ام منقطعة ولا متصلة ثم ان كونها ام منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية جمعا وتقديم الجزء لا اختلاف فيه اذ ليست هي والهمزة داخلتين على الملتبس وبهذا ظهر ما في كلام صاحب الكشاف على ان ام في قولنا اقام زيد ام قعد عمرو انما تعين منقطعة لان المتصل لا يقع فيما ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار قيامه السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انت خبير كما نوا عنه بصراء قوله ام انا حر مسؤول تقول كم يتقررون فلا اختلاف في المعنى حتى لو اول قولهم ام انت بصراء كانت منقطعة كما صرح به سيبويه في الكتاب هذا واما في التصور فالاولى ان يكون منقطعة لما ذكره بقوله لانك تعدرج قوله لان هذا الكلام عند تقرير ثبوت ما وضع له فصل لاحاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات الموضوع في السوال وهي المحققة مذكورة في الاية سوا كان وصف التسوية آلية مفروضا والمتبادر من حمل المحسوال محق وان كان منكرا سائلا صدر عند السوال وتحقق منه الان تركيب المحال المتبادر والنظر الى ما تقتضيه المعنى وذلك ان يحمل تحقق السوال على تحقق ارتكاب الكلام والذكر فيه سوا تحقق وصف السوالية ام لا لان هذا هو حمل السوال محق فاعتبر انصاف الجواب بالجواز بمعنى وبذلك اعتبار انصاف

السوال بالتسوية والمراد بحمل السوال كحمل سوال النداء فافهم والتوجيه هو ما ذكره الى
على ان الظاهر ان الآية حكاية لما يصدر عن الكفار عند سوال النبي صلى وقدر
الكلام لو سالتهم قائلا كذا لقولون كذا فالحذف في الآية التي اورتها لطرق الحكاية
للحذف في المحكي لا لكونه جوابا للسوال فكونه جوابا للسوال بالنظر الى المحكي فافهم
منه تقدير الشرط والجزاء فليتامل قوله ولان القرينة فعلية لان القرينة في
الصقع حمد خلق السموات والارض لانه المستعمل على المسند فهو الذي يدل
على وجوده في الجواب وقولهم السوال قرينة اغلبية اعتبار جزء الذي هو خلق
السموات والارض وحذف المسند المبتداء اكثر من حذف مسند الفاعل فالحمل
اولى قوله كقولنا الله خلقنا ورزقنا مثلا الخ قيل بل يرد ايضا قولنا الله خالقنا
الكلام على حمد لو سئل من ورازقنا فافهم قوله ولا يتاتى الجواب عنه بانا نحمل على اجتنبن لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة و
حمله ع
يمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن النظم هو في حكم الحذف الاستعمال على الزيادة
على ان القرينة تفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل واما النقص
في الجواب المذكور بعدم ترجيح فعل الفاعل على تقدير حرف المبتداء قوله لظهور
ان السوال تعلل للنفي المستفاد من كلمة الحصر في اعابدا ي لا يدل على ان تقدير
الفعل بعد ما او لى لظهور ان السوال ع ونتم قيل الى قوله لتطابق السوال
قال الفاضل المحشي العطار قد حاصله مبني على تقدير الحمل على حذف الفعل المسند الى
الفاعل المذكور لان السوال وهو من خلق وان كان اسمية صورة لكنه فعلية معنى
اذ الاصل في من قام اقام زيد ام عمرو ام خالد لكن الاستفهام بالفعل اولى لانه
وضع كلمة الدار على تلك الذوات المتفصلة اجمالا للاختصار وفيه بحث لما
تقرر في باب الاستفهام ان المسوول عنه بالهمزة ما يليها حلو كان التقدير اقام
زيد ام القيام السكت الفعل ولكن لك ان تقول في الفاعل فوجب ان تقدر اريد قام

ام عمرو فالسوال اسمية لفظا ومعنى ثم انه معوض عما الطبقوا عليه من ان ماذا صنعت
اذا جعل اسمية يجاب بالاسمية البتة وما ذكر في شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور
في من قام لا يتاتى في ماذا صنعت اذا جعلت اسمية وبنيه في الحواشي بان الفعل
فيها مسند الى الخاطب فليس في ماذا صنعت معنى الفاعلية بخلافه في من قام وماذا
عناه المحاسب قوله عنا ه كذا اجمل بحث لان ما ذكره في من قام من ان الاستفهام
بالفعل اولى لا يخص صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره اضربت زيدا
ام ضربت عمرا والجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه جملة اسمية وماذا
عناه حتى يجاب بالاسمية في الاولى والفعلية في الثاني حكم والافلا فرق
فليتامل والجواب ان حمل الكلام الاولى وانه جواب عن سوال المعارض
المذكور بقوله ومنه قيل لا على النظر اذ هو اثبات لمدعى جمهور النحاة بدليل
آخر لا يصح للدليل السابق المنظور فيه وهو ظ قوله وان الواقع عند عدم
الحذف فعلية عورض بانه كما جاء حمد فعليه كذلك جاء حمد اسمية كقولنا
فان يحكم من ظلمات البر والبحر فالله يحكم اجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه
ما فيه من تقدير الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب اما بناء على مذهب صاحب
الكشاف ومن تابعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص
في امثال الصورة المذكورة كما تقدم قوله في مرثيته يريد به المرثية على وزن
محمدة مصدر ريثاه بتشديد الياء خطا تم المذكور في شرح المفتاح للعلامة ان
البيت لحارث بن ظرار النهشلي وفي شرح الرضي انه لحارث بن نهيك والله
اعلم قال بعض المحققين يمكن ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يريد
خلقك اي ليسبك يا يزيد لعقلك ويكون ضمير به هو الفاعل ان كانت الرواية
تخلقك اليسبك او الناءب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ الخلع

مع فتح الياء من لسكن الحان بثبت الرواية بالضم يزيد في هذه الحالة فيكون
منادى والا فالمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون
وذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع ما نيا عن الفاعل لا منادى قوله اى يبكيه ضارع
وقيل اى ليبكيه وهذا اليق بالمقام ما ذكره الى انسب بالسوال المقدر قوله
وان لم يعتمد على نفي لان الجار والمجرور فان قلت بل قد اعتمد على الموصوف
المقدر اى شخص ضارع فيعد تقدير استراط الاعتماد في تعلق الجار بالمحذوف
ايضا قلت ان كفى وجود الاعتماد على الموصوف المقدر لاستصور الالقاء
الاعتماد ح لعدم ح للصريح الذي في شرح المفصل فان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل يلتزم لفظا
او تقديرا تعيينا للذات التي قامت بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان
يلتزم الاعتماد على موصوف مقدر اما يكفي لعدم اقوى المقتضى لتقديره كما في
يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسخ لانصرام اقتضاء حرف النداء والى اقتضاء نفس
تاق مثل م اسم الفاعل لكن عدم تاثيره اعتبار مثل هذا المقتضى في كل موضع محل نظر
ليس بقوي من جهة المعنى لان مطلق الحصول ليس سببا للبكاء بل هي لوصف المقتول
قائم قوله اى يبكي لاجل اهلاك المنايا يريد فيه بحث وهو انه قد سبق ان الارادة
الواحد من الجمع المحلى باللام لا تجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يريد ولا يمكن
الشخص الواحد الامنية واحدة والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا
لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها قوله وهو صلة الخ ايماء الى المقتضى
للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة قوله فنعم ان هناك باكيا هكذا في اكثر النسخ
وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند من ما لك اذا كان معه سعيد
والجمهور منعوا وقوعها جواب لما فما لو قيل ان الجواب محذوف والتقدير
لزم الاجمال فعلم ان هناك باكيا وعلى هذا قوله فقد استند الى معصل فان

فان قلت قوله لسكن مجردا عن المسند الدال على موضوع غير معين سواء
كان معلوما او مجهولا فلم يحصل بكرد الاسناد في صورة البناء للفاعل
ونصب يزيد قلت العبرة كما يفهم من الحمل المستعد والحكم المستفاد كما لا يخفى بما
قوله وباستمالة على ارادة الجمع بين المانعين فان قلت ذلك الايهام موجود
في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل
وذكر الفاعل بعده عدم هذا الغرض قلت ذكر الفاعل في جملة اخرى انما هو
لتسبيب ما مر من الكلام السابق فالمفهوم منه بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة
الاولى ليس بمقصود وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية لا يعدم الغرض المذكور
وقريب منه ما يقال في بناء المفعول ارادة الجمع بين المتنافيين حيث دل اول
الكلام على عموم الامر والمراد آخرا على خصوصيته فانهم قوله كقوله ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله واحد فانه ذكر في احدهما لضعف
المعول على القرينة وعدمه في الآخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب مما لا وجه له
فالصواب ان الذكر هنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف لفظ المخاطب
باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع
اتحاد المخاطب والقرينة حريا على سنن البلغاء في نظمهم قوله ومنه قوله تعالى بل فعله
كبيرهم وههنا بحث وهو ان ما ذكر من التعريض يكون سببا لذكر المسند لكن السوال
ههنا انما هو لفظا ومعنى والجواب فعليه محضة فما الذي في عدم رعاية التطابق
التي اوجبوها فيما ذا صنعت وامثاله ويمكن ان يقال التقدير ههنا ايهام ان الفعل
المذكور مستند عند المتكلم كما مر في وجوه تقديم المسند قوله وحصول التعجب

بدون الذكر ممنوع بحسب ارادة حصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه حاصلا
على وجه ان يستفيد المخاطب * ذلك منه ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المص
قال الايضاح حيث ان التعجب يحصل لتمام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان
مفهوم المسند لكفاءة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وان
كان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه وما قصد
التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في اللفظ فلابد منه نكتة وحينئذ كان
قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا او قصد
التعجب من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن اقوى
من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القرائن فاذا قصد هذا التعجب فلابد من ذكره وقد يقال
ماذكره المص على تعريف سليم وارد عليه في سائر اسباب ذكر المسند لان حصولها
مشروط بوجود القرينة فتحصيل الاغراض بالتدريج والحق انه غلط فاحش التعرض لغفلة
السايل والاستشهاد لبسط الكلام كيف يحصل شئ من القرائن وكذا الكلام في قوله
فلكونه غريبا مع افادة تقوى الحكم اعترض عليه بان الحكم الواقع خبر الشان لو قال مثلا
اصير غريبا لعد تقوى الحكم صدق في ضابط الافراد مع كونه جملة واجيب بانه يعتبر
مع كونه عبارة عن المبتدا والهذا الانتقال الى الخبر كما سبق وان كان جملة صورة
وقد ذكر السائل في المختصر الى جواب اخر حيث قال المراد ان افراد المسند يكون لاجل
هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صوره تحقق هذا المعنى وفيه تامل قوله
اذ لو لم لا يكون فيه وجه قطعا لا يرد عليه لجواز ان يقال ابوه بناء على ان المسند هنا
سببي مع انه ليس كذلك كما توهمه بعض اصحاب الحواشي مما سيجيء من انه ليس بمعدود من
المسند السببي وان كان العكس بعض ذكره وذكر محافظ على الضبط في اضفا
سببية المسند لكونه جملة قوله بالطريق المخصوص وهو تكرير الاسناد مع وجود

وحده الفعل قوله ليشمل صورة التخصيص التي يشمل الاحتراز والاخراج تلك الصور
وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور صريحا قرينة المقام ليس ببعيد في توجيه الكلام واما فوات مقام
افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى بمعناه على ما تعلم ان الحق انه اشمل لان
فيه نفي القصد الى التقوى ونفي افادة التقوى بدون القصد والى اصل العموم
لكن العهد في عد الافراد نظر من جهة التعلق والاحاطة بحيث اضاف النفي الى الامرين
والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو بعض الاعم
قال اشمل من بعض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور هذا
الوجه لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه سهوا من طغيان القلم قوله واحد اصناف المعجب
هذا الجواب ضعيف كما اعترف به ولو قيل مراد السكاكي لم يكن التقوى مقصودا
مطلقا اي لا في هذا المقام ولا في غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب
ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم يكن المقصود من نوع نفس التركيب فلا
محذور اصلا قوله محكوما به بالثبوت قال الفاضل المحشي هذا اعني قوله بالثبوت
بدل اشتمال سكت عن العامل والظاهر ان المحكوم به لفظ مركب وقع في الاصطلاح
موقع المحمول وقوله بالثبوت بيان طريق المحمولية اعني كونه محكوما به كقولنا القائم محمول
طريق الثبوت قوله فظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد فان قلت
اذا لم يحكم بالثبوت له كيف يكون مسندا اسببا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت
الشئ للشئ او نفيه عنه قلت المراد بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد اعم من
الثبوت التحققي والتعلقي والمعتبر في تعريف الفعلي المحكوم به هنا هو
الثبوت التحققي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور قوله فلو اراد ههنا
الثبوت بالفعل صح تقييده بالاسمي ايضا بالفعل لما قابل تخصيصه فليتفهم قوله واذا
كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ما اجيب بان التعريف مسند اليه كذا والمجموع المركب

ايضا بخلاف عدم قصد التقوى فانه لا يدل على نفي التقوى بدون القصد

من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية في زيد منطلق ابوه ليس سنادا صحيحا بل السند
الحقيقي هو الانطلاق في نفس الامر الى الاب ومع قصده به نظرا الى زيد ولهذا يقال
زيد انطلق ابوه بزيد منطلق الاب واما حمل الجد جزافا فمن الاشياعات التي لا يلتفت
معاينا وردبان كلام السكاكي في بيان ضابط افراد المسند وحدده وهو قوله
بانه اذا كان في الكلام مسند يبتغي فمسندك الكلام جملة فكون الجد في زيد ابوه
منطلق مسندا الى زيد عنده مقصد عليه بتقديم الفعل مع جملته ضبطا قاعدة
افراد المسند والحاصل ان ما ذكره المحيي اعتبار لجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ
وما ذكره الباقون جمع اهل العربية اجمعوا على ان المسند في زيد قائم وامثاله هو الجد
رعاية لجانب اللفظ مع ان فيه رعاية لجانب المعنى اضافيا الجد كما هو المناسب للفن
حيث بحث فيه عن خواص الالفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى ورعاية ما يتعلق
لا نزاع في ان الجملة مسند بناء على الظاهر والاصطلاح ولا في انها ليست كذلك بحسب
والمالكان غرض المحيي اصلاح تعريف السكاكي كان له ان يقول مراده حصتي بكون كذا في
الجد ولا يضر كونها مسندا اصطلاحا بناء على الظاهر المذكور قوله ثم امتدت الى المسند
هذا امر عجيب في بعد القول بان المسند هو مطلق بدون ابوه والاستدلال عليه ليس
لحكم فعلية المسند مع انه لم يحكم بثبوت مطلق لزيد بالمعنى المتبادر في الفعل بل الابوة
وهذا خبط لان اللازم مما ذكره ما ذكره الفاضل من ان
لما تقرر ان اسم الفاعل مع فاعله ليس كجملة يعني ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة
العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط وقد ظهر انطباقه دليله على المدعى والحكم
زيد منطلق ابوه لانكون واسطة بين المسند السببي والفعل بل مندرج في الفاعل وليس كما
لما سبق لتحقيقه ان اسم الفاعل مع فاعله اما لا يكون عندهم جملة لعدم استعماله على
اصليه وهذا لا يعني ان يجعل فاعله في حكم العدم واما لكونهم لم يعتبروا استعماله على انه

اصلا وليس كذلك كما لا يخفى قوله والظاهر مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه
ليس بفعل لانه لعل السكاكي ادرجه في تعريف الفعلي بان اراد منه ما يكون مفهومه
من عبارات المفيدة انتسابا حميا محكوما بالثبوت للمسند اليه او انتفاءه عنه
لانا نقول تكلف لا يفهم من العبارة يستعبر لعدم ارادته عدم ايراد مثال من هذا القبيل
واما ما ذكره الاستاذ من ان هذا التعريف يقتضي ان يكون المطلق في زيد انطلق
ابوه عند السكاكي من قبيل المسند السببي وقد جعل من المسند السببي فليس بشئ
لان الحواله بالانتساب الحكمي الانتساب الذي في الجملة لا الانتساب الذي للجد حتى يرد
ما توهم وهو ظاهر قوله فمن الجملة عبارة المصباح اوضح لدخول زيد منطلق ابوه
في ضابط الافراد في عبارة المصباح دون عبارة المفتاح قوله وقال او التقدير
المستتر فيها او حصل وعليه يكون المسند فعلي سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل
جاز التعليل بتعديد الفعل والصفة وذكر ان الجزاء كان فعلا للمبتدأ
مثل زيد قام لم يصح تقديم والجواب عن الاول انه ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل
لم يكن مسندا فعليا بل المكان المتغير في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او انتفاءه
لكن ذلك ظاهر اذ في نحو الدار زيد اراد تقديم ما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا
صحيحا لانه قد يدعي ما هو في الخارج عدمه وعن الثاني بان سبب عدم الجواز الالتباس
بالفاعل ولا التباس هنا لان الظرف غير معتمد ولا يخفى ما في هذا الجواب على المختار قوله كان
المسند في المثالين حمد وحصل المعنوي ان قلت ما معنى عدم افاده زيد قائم للمعنوي
حاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت في الغيبة والخطاب والتكلم سل موصوفي الدار
انت في الدار وانا في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذ التقدير حصل
وحصلت بالفهم وحصلت بالفهم وهذا الكاف في الاخاذة قوله لم يصح التركيب لان
مستقر ان جعل مبتدأ لزوم وقوع المبتدأ نكرة مع انتفاء الجزء وان جعل جزاء لزم

كقولك الخبر للمبتدأ اذليس بمستثنى مقدر واما قال حتى تكون حاله مرفوعا به لانه مزيد
الكون فيه الذى سمى الكلام عليه **قوله** وجميع ذلك ضبط لا بمتناه على ان هذه الاخر
اشد لافراد المسند **قوله** لم يغيره لاشكاله وتعسر ضبطه اراد بالتغيير تغيير المصنف
وهو ذكر مركب تقييدى دال على ماهية الوصف والاقتدر فى المعمول ان
قوله لخوريد ابوه متعلق تعريف بالمائدة فى المعمق **قوله** و يمكن ان يغير بما يحل
علقت ؟ رد عليه الفاضل الحلبى بان هذا التعريف يقتضى ان يعرف اولا الكون المسند
حد حتى يعرف كونه سببيا حتى ان حصل السببية احدى ضابطتى معرفة لكون المسند
حد يقتضى ان يعرف اولا الكون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة لكون المسند
فى الكلام حدا فلا طائل تحت هذا التغيير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بيان
مقتضيات افراد المسند وجعليته ملغى عما اذا اطلق قصد حصل المسند
سببيا او قصد بقوى الحكم لقوى بالمسند جدد الا فيقوى به مفردا فذكر الحد فى تغيير
المسند السببى الذى مقصده حاله مقتضيه لابقاء المسند جدد لا يودى الى محذور هنا
وفيه ان قولك المعمق لجعليه المسند لكون المسند جدد علقت عما هو مال الملغى لا
عن حالة **قوله** سواء ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه ان رجع الضمير الى كون المسند
سببيا فقط وان رجع الى اصل المسند اعنى الى قد يراى فذوان يكون كذا وقوله
مع الحكم عليه يبنى على ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة محكم عليه ضمنا
بما هو له فالمسند مثلا محكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمعمول بانه وقع عليه
الفعل واعلم ان بعض الاشاعرة اذ درجت فى تغيير شيخ الى للسببى جاز عن
تعريف السكاكى له مثل زيد مررت به وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعنى فاعله
عاملا به لسبب ما صح منه الاشارة عن ضابط الحد مع كون المسند فيها جملة وبذلك
بالتزام التقوى بناء على ان الضمير مطلق بعرف الجزء الى المبتدا ثانيا فعكس الحكم فوه

عما يسمى وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة فى هذه الصور لم ينشأ من قصد
التقوى حتى اذا لم تقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن يكون مفردا كما فى اثبت
كما ذكره الفاضل الحلبى فى شرح المفتاح **قوله** او يكون المسند فعلا مستدعى الاسناد
الى ما بعده ؟ جعل الخطاب وحب الخير والمال لبنا ول زيد طاب لابيه المال زيد ابوه
واما صير الى ذلك لان الفرق بين المسند الجعلى الذى جعل احدهما سببيا دون الاخر محكم
ورد بمنع الحكم الفرق من طيب ابيه زيد وطيب زيد ان كان مستفادا من جملته
فان قلت فهم من التفسيرين ان المسند فى زيد طاب ابوه هو المسند السببى مع انه فى
زيد طاب ابوه والفرق محكم لان الذى اسند اليه الفعل فى كل من المثالين نفس زيد فى المال
اضافة الضمير لاحضار الشئ السابق فالاسناد الى ذلك كالاسناد الى ظاهره والتفرقة فى ذلك
لا يابه فتامل قال الفاضل الحلبى واما عرف كل قسم على حدة لما واعترض عليه بانه
لو بدل البناء بالاسناد وقصده بكونه جعليا على نحو ما مر فى تعريف الفعلى لم يحتج الى
ذلك التفصيل والجواب انه كان يرد عليه حينئذ على ما اورده الحلبى على تعريف الشيخ
نعم يرد عليه انه لو بدل البناء والاسناد بالاصالة كما مر عند كون مطلق ابوه لان الاسناد
الاصلى للخبر والفعل واما المشتقات فاسنادها بالتبعية والتبع والضابط على قوله
ولو قيد المسند بكونه فعلا لم يرد لان المحذور فى خروج نحو ابوه مطلق لان المراد
ببيان المقتضى لاحضر المذكور ولذا ترى فى الكتب يريدون فى المقتضيات
وتستفصل **قوله** مستغنى عما قيد بسبب ما اعلم ان التعلق قد يكون بالاضافة
الى ضمير ما كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون بالاضافة الى ضمير ما اضيف الى ضميره صدق
لا لو كان زيد ابوه ضرب غلامه لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا سببيا الى المسند اليه زيد
وانه ممنوع **قوله** فالاول كزيد ابوه منطلق اورد عليه ان المسند فى مثل زيد
اخوه عمرو ليس جملة سببية اذ لا معنى لتعلق ذلك الجامد بالمسند بالتعليق

اثبات اصيب بانه يقول بسبب عمرو فيظهر حكمه بعلمه بزيد او كما يصح زيد منطلق الاب
او منطلق ابوه يصح زيد مسمى الخ بعمرو ومسمى اخوه بعمرو قوله ولا يخفى ان سهو ا
لكان المناسب به قال الفاضل المحشى ايضا لاحتياج فى ضابط افراد المسند الذى
يحكم به كما الطلى لانه المسند هنا ليس فعليا كما لا يخفى وليس الحكم
من تفصيل التركيب بنوعى الكلم فلا بد من اخراج بقيد اخر وسد على ظاهره ان المسند
اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابط الافراد ويقوم فعليا على خلاف الاخراج الى قيد آخر
غاية ما فى الجواب ان السبب فى قوله ليس فعليا منوط الى التقييد اعنى كما لا يخفى
من تقييد ثبوت الاصل اعنى فعليته فحينئذ ان الثناء والفعلية عن المسند المذكور انما
يصح عما لا يخفى واما على رغم المتوهم فهو فعلى لا يشترط فى المسند السببى انتهاء
لا شئ على وجه البناء اعنى على عدم المبنى عليه فانه يقع الذى فقابله ما لس كل هذا
السبب يصدق بالاثنين لا على وجه البناء فيخرج المثال المذكور فى ضابط
الافراد على رغم ويحتاج الى قيد آخر تخريجه قوله ولكن الحق فى قوله هو ان يكون
مضافا محذوفا هو الزمان هذا بناء على ما ذهب اليه بعض النحاة فى مثل آتيك خفوق
النجم من غير نظر الوقت واما على ما ذهب اليه الجمهور من جعل المصدر عين الوقت فلا حذف
ولكلا المذهبين مذكوران فى كتب النحو هذا وقد يقدر لفظ فى قوله ان يكون
بناء على كثرة حذف الجار من ان وان قوله فعلى ان المسند السببى يكون
اذا كان بمعنى ظرف الزمان المضاف الى ما بعده قدر له عامل ضرورة
وجعل المضارع حاليا حتى لم يحتج اذا يكون بناء على ان المضارع بعد اذا هو
الماضى والمضارع قليل ثم ان هذا الخ على تقدير رجوع الضمير الى المسند وقوله
او وحتى يكون المسند بمعنى تقدير رجوعا الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم
ان صنف السعد الشريف هذا التوجيه سوال اذ ليس المذكور فى الكلام

يضارع معه قليل جدا ولهذا لم يقدر المحذور عند ابن مالك الى كان فلا يرد عليه
ان كان ملك كان الاستاد المحشى يقول لو ورد العطف بفتح اللام لم يرد عليه ان طرف زمان
غير ان يكون الشئ ظرفا للشئ او ثبوت زمان افراد الزمان وهذا اغانيم لو لم يكن قبل
ان الظرفية وقد ذكر الفاضل الدوانى فى ان قبل ونحوه من الظروف الغير المتصرفة ان انه
يجوز المجرور عنده فى قوله وجوده بعد ذا الزمان سواء حمل سرقب على الاستقبال كما على
الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب فى الاستقبال يقضى عدم حصول
زمانه المستقبل بعيد زمان التكلم اذ لا وجود للمترقب حال الترقب فلم يخرج
زمانه الذى يحصل عقيب الحال عن ان يكون زمان عدم المتكلم على ما ذكرته
من التقدير وهو المراد المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد ذا الزمان هو الظاهر واما
تفسير الفاضل المحشى حيث قال وكذلك ترقب زمان مستقبل فيلزم
ان يترقب وجود المستقبل فى المستقبل ويلزم احد المحذورين فيرد عليه ان كون
الترقب فى المستقبل لا يستلزم كون المترقب فيه ضرورة احد المحذورين قال الشارح
فى شرح المفتاح هذا لا يخفى فلسفى لا يسطر الا على العرف اللغة على انه يجوز ان يكون هذه
الظرفية بطريق استعمال الكل على الجزء اعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذى قبل
زمانك زمان ماض وقد يقال التغاير الاعتبارى كاف للظرفية فى الجملة قوله والحال هو
اجزاء من اجزاء الماضى والمستقبل بما يقتضى مقدار الحال مفوض الى العرف
بحسب الاقوال والاسمين له مقدار مخصوص فانه يقال رسديا كلى يعيشى صبح ويكتب فى ثوان
الفوان ويعد كل ذلك حالا والاشك واختلاف مقادير هذا المحذور على مذهب
المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان

موجود متصل فالحال عندهم وعندنا الآن عرض حال في الزمان لا فرد منه فالان كما علم
مما لا تهم عرض موجود حال في الزمان موجود ثم ان ما ذكره الشيخ من نقيه الى الاسم
في ابتداء الزمان وانتهائه ولا ما نسبه الى الاصوليين لا يتم الان بقي الوقوع في الاقرار
المذكوره ولو بقي واجب منها وقوع في المال قوله بخلاف الاسم كجوهر فانه قائم بنفسه
مخالف لما اسلفه في تعداد اشتقاق خلاف مقتضى الظاهر ان اسم الفاعل والمفعول
صفة في الحال مجازي الاستقبال اللهم الا ان يعتبر التغليب بالنسبة الى زمن الحال والعلة
اذا ما ملت في بعض ما اسلفه تسامح يطلع عليه التوفيق بحواشي مع افاده التجدد الذي
هو من لوازم الزمان بالمراد ما التجدد والحصول بعد ان لم يكن ثم ان افاده التجدد لازمه
لدخول الزمان في مدلول الفعل اذا لم يقصد بذلك تجدد اقتران الحدث بالزمان بل هو
فيه مذكور افاده التجدد كتحقق المقام لا التقييد للاحتراز كما في شرح المفتاح للسيرين
قوله يقتضي تجدد الكل وعدوله رد على الفاضل المحشي بان هذا انما يدل على تجدد
المجموع المركب من الحدث والزمان واما المقصد تجدد الحدوث المقارن للزمان واجاب عنه
بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصد لان الكلام في الحال المعتبر في المسند لكون
فعلا لا صدرنا مقارنا للزمان وفيه انه لم يرد بالمسند في قوله فلتقييد على ما هو المسند
اعني الحدث على اعتبار الفاضل المحشي في البيان لم يخطر ببال التقييد في محل ولان اصد
الاسمية جزء مدلول الفعل لا يفيد على ان جعل الغرض افاده تقرر الزمان على ما هو
بمعزل عن التحقيق كيف وقوله الى تتوسل الوجوه وبيانها مر ت مرارا ذكر التوهم
سيتا فسيتا ويصدمه النظر الخطر فلحظ يدل على ان المراد افاده تجدد الحدث قال
قوله او كلما وردت عكاظ النهر للتقرير ان قدر المعطوف عليه مستحق وفي
ذ للانكار ان قدر لم يعد فوا والعامل في كلما الوجهين بعدها قوله شيئا فشيئا
يعني بان المراد بالتجدد فيما سبق التقضي والحوالة خارج عن مفهوم الفعل وضعا

واما هم

المسند يا مو المسند اليه

يكون هو

الاظهر

واما فهم من خصوصية الحدث او المقام نعم قد يقصد على من المضارع الاستمرار التجدد
حسب المقام كما سيتطلع اليه وعكس ان يق غرض الشيخ بيان ان البيت يحسب افادة المراد هو
المقام والتجدد المطلق الذي هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصد بالبيت فيهم
من المقتضى فلاعتبار قوله سخلان الى على كل قبيلة جنانة قتيل واغا بعثوا اليه
لانه لا يليهم اظهار مفاخرتهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف والقاضي على كل
مجتهد منيف قوله فلا فاده عدم ها الاظهر ان يقول فلا فاده مطلق البثوت حتى
لا يكون الكلام خاليا عنه افاده المدلول الوضعي للاسم بحيث فان الاسمية لا تفيد
عدم التقييد وعدم افاده التجدد دليل جواز العدم ما دل عليه ما فتامل قوله لا يا لف
الدرهم بما من ابيات الحماسة قائله حويه بن نظر اوله انا اذا اجمعت لوما در ابحنا
قلت الطرق الخيرات نستبق وفي قوله لكن يكرعطف حسن اذ قوله لا يا لف لا
رعايتهم بانه لا يحصل له ضبط الدراهم فارا له قوله بوجبه التوجيه دفع السني بالرفض
كما يرى البقوه ولا قوله اشاره الى انه مستثنى منه هذا الكم فان قلت ظاهر الاستثناء
يقتضي الاندراج وذلك بان يوحد المعتمد اعم من الظاهري والمتقضي فما ذكره الشارح
جواب تسليمي والملايم لكلام المصران يق لا تسلم الاندراج والانتقاض فان المتبادر
من المقصد كون القيد مقصدا غير محتاج اليه في تحصيل اصل الجدوه هو منفوض في باب
افعال الناقصة فالمنبه الى اضبار قلت الظاهر ان مراده بهذا الكم بعد الفعل
بالمفعول وبالاستثناء عدم الدخول فالملايمة على هذا ظاهرة قوله بعد الفاعل
على صفة اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل الشبه او تغيير الفاعل عما اسند اليه
الفعل المعلوم او نسبه قوله غير مصدر ذلك الفعل قال الفاضل المحشي زاد الى
قيد التبعية غير ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من توك موصوف التقرير
ان التقرير تمام الموضوع له فيدل مخالفة ترك الصفة المذكوره وذلك انما هو في

تكميل صح

الافعال الناقصة لا التامة لدخول التصرف في مفهومها وفيه نظر اما اولا فلان
الخ لم يرد هذا القيد على التعريف المشهور بل اورده في تفسير قصد في التعريف
المشهور ساما ما هو المراد منه في الواقع ونحن ان يجاب عنه بانه لو حمل على ذلك
لزم تفسير اللفظ بما لا دلالة عليه وشيء من المعقول سيما في التعريفات فلا يصح ان يحمل
على الزيادة لصحة الاحتراز بالافعال التامة واما ثانيا فلان اللام في قوله لعدم تسرد العامل على
صفة المعمول لا صله للوضع كما زعم المحشي بل عليه قول الى على انها في تلك الصفة
متصفة بمعانيها تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما يتصف بالكون وهو غير
التقرير وايضا قد اعترف المحشي بما بان اللام دلالة على الاستمرار ولصار على
الانتقال والتقدير المذكور لا يشمل على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون مجردة
عن معنى الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على ذلك المتبادر الذي اراده لم يتحقق
التعريف على الناقصة منه وجه اصلا لان الزمان داخل في مفهومها فلا يكون التقييد بالتوبة
تمام الموضوع له فلذا تم عرض الى ترك ذكر الوجهين اثبات كون كان منافيا لجزء
بالنظر الى كل واحد من جزئي معناه اعني الزمان على ما في الوجه الاول والكون المطلق
على ما في الثاني على وجه يصح الحكم بالاستغناء عنها كالاتي قوله وهذا من قولهم
انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا صدقت اضافة الحكم الى المغني بيانية ولما اذا
بجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المغني اعتبر فيما سبق اضافة حرف الى معناها
لا الحكم معناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم قوله او عدم ارادته ان
يطلع الخ مع المراد بالسامع ههنا المخاطب بقرينة قوله او غيره منه الى آخره
فتامل قوله اكرمك ان اكرمتني اكرمك جزاء الشرط عند الكوفيين والايلوح الطلاق
بقوله انت طالق ان دخلت الدار سواء دخلها ام لا ودال على الجزاء عند البصريين
اذ لا يلزم بفضل ما سبق بين الآن من ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم المحذور

الذي ذكره بعض المحققين من ان بعض النحاة شرطوا كون الشرط
ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المعنى
معنى عليه قوله فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية قيل عليه ان الجزاء في قولك ان
جزيتك تقريبي جزيتي ان الجملة الثانية ورد بان حرف الاستفهام داخل في المعنى
الكلامي الجزاء كما صرح به الرضي فليس بخبر قوله في نفسها للصدق والكذب اشارة
بقوله في نفسها الى ان الاحتمال كحب ان يعتبر فيه المتكلم والجزاء قوله
بناء على انه في بحث تعدد المسند الجزئي ولا يجوز ان يكون على اضطر التاويل على ان
يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه اي ان جاءك فانت مامور باكرامه لان
ذكر التاويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب
المتكلمين فلا اذ لا ضرورة داعية اليه قوله لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء
محمول على حذف المضاف لقرينة المقوم اي حكم الانشاء ومعنى تعبير الكلام واحد
معنى فيه تطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب ولا يذهب ان مثل الشرط بدون
الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء قوله ولهذا لا يتقدم ما في حيزه عليه لانها عدت
من الجملة وكان حقها الاستقلال واحدث فيه معنى الشرط وقد تقرر في علم النحو
ان كلا منها يتغير معنى الجملة وكان حقها التصدر فيعلم منه اول الامر ان الكلام من
اي نوع من انواعه قوله فتعسف منه بحمل كلام المفتاح على ما عليه اهل الميزان تخليط
للاصطلاحين فقوله الى وتخليط اه في موقع البيان لوجه التعسف اي انما قول جازم
موضوع للتصديق والتكذيب اي للصدق والكذب الحكميين الايجابيين وهو معنى الايجاب
والتكذيب السلبيين الايجابيين وهو معنى السلب والحاصل انه موضوع للايقاع والانتزاع
ويحتمل ان يكون المراد بمحتمل التصديق والتكذيب في قوله منه قوله لم الجزاء محتمل التصديق
قوله عدم الجزم لوقوع الشرط ولما قولهم ان ما حات افعل كذا مع ان الموت محزوم الوقوع

فقد وجد انه محتمل بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن قول ان عليا قوله
او عمر حرب منه التاويل مثل سوق السلوم مساق المكوك لمكنه يقتضيه وكون الجار
غير لازم فان ان قد يستعمل في شك المخاطب كما يستعمل اما التفصيل المخل الواقع في
ذهنه مجيء تفصيله قوله واصل اذا الجازم ثم قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي واما
المظنونات فانها يستعمل اذا فيها ما عتبار خطابي فيستعمل لتطابق الشرط بينهما من ان قوله
عدم الجزم هو وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي اذا الوجود الجزم بوقوعه قوله
عسى في المثال حيث قال لام لا قوله لنكتة وهي مسامحة تنزيل المخاطب منزلة العالم
لعدم جريه على موجب علمه من مراعات حقه قوله اما هو لوقوع الشرط لا يسلم
الا بان يحمل على حذف المضاف اي لوقوع لبعض الشرط لتعريفه المتقدم قوله نحو
فاذا جاءتهم الحسنة الآية او دار منه كلام الله تعالى تحقيقا او تصيحا لاستعمال اذا
في المقطوع وان حمل في المحتمل والمراد القطع والاتصال بالنظر الى حال المتكلم
في نفسه وفرض الكلام مقولا عن لسان من يجوز عليه الشك والتردد والاضافة
الى علم الله ليس الا لعلم بالوقوع وباللاوقوع قوله وان تصبهم حسنة وليس المراد
فضل من الله المراد بالحسنة في الآية الاولى الخصب والرخاء لان الآية نزلت
في اليهود حين قالوا سوء رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا ما زوى عنا
لقصت ثمارنا وغلت اسعارنا فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل
في الآية الثانية الفتح والغنيمة يدل على ذلك ان وقع في مقابلة قوله فان اصابكم
مصيبة اي قتل وهزيمة شهادة ما قيل اعني يا ايها الذين امنوا خذوا حذركم
فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن الآية وانما استعمل الماضي في
كل اصابكم فضل من الله لان الشرط مع اللام الموطوءة بلين المطرد لفظا لان
الجواب لما كان للتحقيق للمعدوم الدال على الاهتمام به قصدان لا يكون حرف الشرط

قوله
او
على ان لوجوبه

عامل الشرط

عاملا لفظا وايضا الله تعالى ذو الفضل العظيم فهناك سأبه بحق للمنوع الذي يراد
بقوله فضل منه والتنكير فللتعظيم او نحوه كما اشار اليه الفاضل الخبيصي وبهذا
ظهر اندفاع ما قيل انه ليس مما يحتاج الى دفعه الى تكلف كما يشعر به قوله اللام ع
قوله اذ لم يسبق ذكر الحسنة لا لحقا ولا تقديرا ليس بشئ لان ما قبل الآية وبتقدير
احدنا الى فرعون ما يتبين قرينة لما ذكر فيكون عدا فاجيا تقديريا كما اشار اليه
الفاضل الخبيصي فيما سيأتي وقد يقال يكفي في العهد كون المعهود مشهورا بينهم سيما ولا
ريب كيف لا ملتفت ذهنهم الى الغير كما في قولهم ادخل السوق اذا لم يكن في
البلد الا سوق واحد وبهذا الاعتبار جاز في الحسنة اذا التعاهد ثابت بالنسبة
الى المخصب والرخاء فيه ان هذا التعاهد انما هو بالنسبة الى قوم موسى ع لا الى المخاطبين
بالآية وهي المقتضي للعهد الخارجي قوله كثرة وقوع واتساعا لظاهر المكتب
بقوله فيما سبق لكثرته واتساعا ان يكون كثرة وقوع مفعولا لاجله اي قطع بحصولها
لكثرة وقوعها واتساعها فان قيل ليس كثرة الوقوع فعلا للقاطع فكيف ينصب
حذف اللام قلنا جاز ذلك سماويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم
الاستكثار عرفا على ان الحاصل الرضى لم يشترط ذلك قوله وبهذا الطريق فاد
ما قيل ابي جاد كرمه بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور طرفا وما ذكره
الزمخشري فان قوله حتما ان ينكر فيها دليل على ان حمل العهد على مذهب الجمهور
قوله مع جعل السين للتأكيد عن قطعية الحصول لا ينفي ان قلة الحصول السند
مستفادة من تنكيره وان القلة المستفادة من التنكير انما هو قلتها بحسب
ذاتها لا قلتها ما عتبار وقوعها فان القلة باعتبار وقوعها ما يلائم الاول قد يجامع
دوام الوقوع ثم لا ينفي ان القلة بالمعنى المذكور يوكد الوقوع اذ الظن ان الامر
اصرع شيئا فشيئا مراد الدال على عدم قطعية الحصول مريد دلالة على فضل الله

بالنسبة قوله وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة في الظرف عبارة
الى اعتبار المعهود ذهنا الى قوم موسى عليه السلام فيه نظر لان هذا الاعتبار عند السكاكي
بالنسبة الى المخاطب والمخاطب هنا غير قوم موسى عليه السلام بالجملة لام العهد اما يدل
على المخاطب بالمعنى وقوم موسى ليسوا مخاطبين فلا يكون عليهم بالحسنة في العديد وهذا
الاعتراض وارد على العلامة انصافا تامل قوله وبهذا يبطل ما ذكره الشيخ العلامة اي
بما ذكره من ان المقدر ان الحسنة المطلقة او بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور
بطلان ج واما لم يتم كلام العلامة في سلك بطلان كلام الترمذي مع ان وجه الغاء وجها
واحدا لان كلام العلامة طويل الذيل فلو قدمه على السوق كان مانعا من الترديد لابتناء
احد الشقين على الاخر وفي اختيار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى بعد تلك المسافة
يقتضي وانما سكت عن التوجيه المذكور لدى الناظر لكونه معتادا بالابطال على توجيه
هذا الفاضل ايضا على ان لك ان تجعل هذا اشارة الى مجموع ما سبق من رد التفتازاني
الاان بطلان هذا انما هو باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة
وعرف البعض العهد في الحسن المطلق وكذا الترمذي حمل العهد على مذهب الجمهور ظهر لمن تامل في كلامهما قوله هذه العظام
وان الشيخ حمل كلامه على هذا الظاهر من الحسنات الخ باعتبار حرمتها الخصب قوله فيكون اسوأ مدارا الاسود
على ان في الجمل على الجنس لزوم ترك التنكير في المعهود وغيره اذ لا شك انه اسوء
من ترك على المعهود فقط قوله واما من حيث هي فمشتمل يرد عليه ان مراد العلامة
من ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما سبق وحضوره لديهم فيكون
واقعا موجود الخلاف الجنس الذي ليس فيه الا ذكر الا باعتبار فلم يدل على الوقوع ولا
المحكوم عليه وهو معنى قوله من حيث هو اي قطع النظر عن الاعتبار المذكور لا
اعني ما فيه الا في ضمن الجنس من حيث هو لا في ضمن الافراد ولا في ضمن الافراد قوله
ويمكن ان الجواب بان مع كونها معهودة اورد عليه ان الفاضل المحشي ان الحسنة

اذا اريد مطلق الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريفا لجنس
ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة وقد جوزه السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك
اصلا نعم يجوز ان يراد بالحسنة مجردة عن اللام الخصب بهذا المجاز القيام القرينة
ثم تعتبر دخول اللام عليها كما ان اللام قد دخلت على الخصب فكانه قيل هيهات
وان يراد تنزيل جميعه منزلة المعهود الحاضر كما يريد به السكاكي في العهد وان اريد
بها مطلق الخصب يكون تعريفها تعريف جنس وردبان قول الشيخ معهودة انما
عبارة عن حصة معينة صرح في حمل العهد على مذهب الجمهور فيجب ان يراد بالحسنة متكثرة
مطلقة حتى يصح المعروف على العهد الجمهوري وقد يتكلف في الجواب عن الايراد بان
الاطلاق المذكور في عبارة المفتاح اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاحمل
تعريف الحسنة على الجنس تحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس والمراد بالجنس اعم
مما ذكر الى من معنى الاطلاق على العهد يراد العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور
فليتامل قوله ولهذا انكرت ليدل تنكيرها على تقليلها ان اراد تقليل السببية
تقليلها م باعتبار نفسها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا فحينئذ لا كون يكون حج قوله ولهذا انكرت
في حيرته لان مدرة الوقوع لا يكون باعثة لتنكيرها المفتوح في حد ذاتها وان اراد
تقليلها بحسب وقوعها فحينئذ لا يدل عليه الا ان يحمل على النوع المخصص المعين
كما اشار اليه فيما سبق في حوله فاذا تس الناس ضره عاما بكذا في اكثر النسخ وظهر
واذا مس الانسان ج التذييل ضره عاما فاقنا والظاهر الناس مشهور وفي بعض النسخ الافصح بدل
الناس ضمير فيما كتبه قوله فليتامل المتعجب الى لفظ الحسن فاي الفاضل المحشي هذا
شاف لما استشعره في كتب تنكير المسند اليه حيث انه لا دلالة للفظ الشر على التقليل
بل ليدل قوله لم يصلكم فيها اخذ عذاب عظيم واجيب بان المذكور ممنا منقول
عن الانتصاف معقول على الانتصاف وسكت عن ايراده لضعف المنع الكفار يابسون و

بان المتفق فيما سبق دلالة اللفظ المس على ترجيح الارادة لشئ من العذاب في قوله
الى اخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم لا لفظ الآية نه عن القلة والاظهر ما ذكره
الاول اذ الانباء عن القلة اذا كان مستفادا بتلك دلالة لعين هذا اللفظ على الرجح
فليتامل قوله فلان الضمير نحو مسه للانسان الموضوع للمتكلم اي للانسان
المتقدم حيث هو معهود كما مر به في شرحه للمغني والدليل على ان الضمير يراد
به الاعم المطلق باعتبار ان وضع للشيء بحسب موضوع به لان فهم الواضح ان
الله تعالى اذكر فصل هذه الآية لايام الانسان من دعاء الخير وان مسه الشر فيؤس
قنوط فقد اورد لفظ ان مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان فلو كان
الضمير في الآية التي كلامنا فيها راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر نكته في العدول
الى اذا ثم ان الانسان اذا لوحظ بالانسانية لم يكن مس الشر اياه معلوما
واذا ذكر القطع بملاحظة امر آخر كما لا يخفى قوله وناى بجانبه يق ناى بجانبه اي بنفسه
كان الجانب يتجنب والخ بعد بنفسه وذهب بها عنه مجلبا ومتباعدا منها مكبرا او تعظيما
قوله كقولك لمن يكذبك ذكر الواحدي ان كيت في تصريف اذا تقول احدث
فلانا اذا اقلت له صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم
القابل بكذب فلانا كما ذكره حتى يرد على المصنف ان التكذيب يستقر بمان المخاطب
جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان على انه قد يقال كون ان يكون التكذيب
كناية عن عدم التصديق لا يلزم التكذيب وقد يقال لما كان المتكلم جازما بالوقوع
والمخاطب بالاوقوع تعارض الرجحان فتساقطا فبقي التساوي والا يخفى انه
وجه آخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتامل قوله كقولك لمن يؤذي اباه اذكرك ان تقتير
في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعله من اذية اوابيه كانه اوقعه
في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان قوله انهلكني

صرح عنكم الذكر اعلم ان هذه الاستفهام اذا كانت في الجملة المعطوفة بالواو والفاء
او ثم كما اولم يسيروا في الارض او لم ينظروا في ملكوت السموات والارض فعلى الذكر ثم اذا ما وقع وما ذكر في سيبويه
والجمهور على ان الهمزة في الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها
في التصدر واخرا تنبيها على العاطف كما هو القياس نحو فاين تذهبون فاي توفكون
قيل الا القوم الفاسقون وعالوهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري وردوا ان الهمزة
في الصورة المذكورة في موضعها الاصلي والجملة معطوفة على جملة مقدرة تقتضيها واو
العاطف فقول ابي انهلكم صدر عنكم الذكر اسارة الى المذهب وقوله والجمهور
ان الامر لو كان كما قال الزمخشري ومتابعوه لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان
تقدر ما يكون معطوفا عليه ولم يكن لك في الاستعمار بل لابد ان يكون مبنيا على كلام
متقدم ولم ان الزمخشري صرح بمثله الجاجة في مواضع فقال في قوله تعالى ام من اهل
القرى انه عطف على افامن اهل هذه الناس بغتة في قوله تعالى انا لمبعوثون او اوآباؤنا الاولون
حيث قرئ بالاستفهام في الموضعين وان اباءنا عطف على الضمير في مبعوثون اكتفى بالفصل بينهما
بهمزة الاستفهام قوله او للاعراض اسارة الى كونه منزلا منزلة الغافل
قلت الضرب بمعنى الصرف فعلى الله تعالى والصفح عن الاعراض هو فعل الله فلا يتحد العامل
فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت المغني والله اعلم اعسار اخر عنكم فينطبق
على المشهور قوله فيجيء قرار بالكسر واما فيجيء قرارا بالنصب فلحذف اللام فلا يكون مما نحن
فيه فان قلت هذا الشرط فاين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقيل اقبلها دليل
الجزاء قوله ان الحمال في هذا المقام ان يمكن ان يقال ان الاسراف واقع في نفسه ومع
كل ذلك النظر الى الايات القاطعة فرد من افراد كفره وحاله بالنظر الى الايات جعل
في حكم الشك والامكان الصرف ومنه قوله تعالى فان كنت في شك الآية اي ان
مع وثبت برهان نقلي وجه واضح ان يكون له ولد فانا اول من يعظم ذلك ويستنكر

وصف الافعال المنسوبة الى المجرد عن معنى الشرط وعدمه

الى طاعته والانقياد كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم ابيه اى كتعظيم ان يكون للمتوج
الطاء المخاطب بالايه جميع منهم لونين وغيرهم غير المرتاب فالاحسن في النوع
ان يعتبر اولا تغليب المرتاب على غيره لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله
كما ان هذا الدليل لا ان كبرى في غير كان لدلاله صار على الانتقال الذى لا
يستفاد من غيره كذلك الحدث محصوص به كما صرح به الرضى لكن رجا بدعى انه الاكثرى
في كان ايضا لانه كما اعتبرنا الانتقال في صار اعتبر الاستمرار وهو غير سعاد في
جزء قطعا فتامل قوله فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب
قطعا كيف ان يكون النفى في قوله غير مرتاب قطعا راجعا الى القيد اعنى قطعا فيكون
المعنى ان البعض لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم ونعتبر بعينه على تقدير كان منهم
قطعا قيل راجعا الى ما افتاده الذى بعينه لكن الشيء اعتبر العقد للنفى وحمل كلامه
الى توجيه اخر للمقام عن التغليب وهو ايضا محتمل لكنه اعنى تتم الجواب اذا لم يكن هذا
التوجيه غير تام لانكون جوابا عن اشكال الاعتراض بعد تسليم المصلا نريد على ان
المغلب كان عدم ارتيابهم معلوما به ولذا قال في الايضاح لانه كان فيهم
من يعرف الحق وانما ينكر عنادا قوله ولا يخص عن هذا الاشكال اى المنصب
عن الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الا ما ذكر فلا يرد منع الحصر عن الاشارة
اليه سابقا من انه قاعدة عن الايه بوجه اخر قوله ويكون صفة الظالم نعم على تكليف
ما ذكره المصنف هنا على التوجيه المذكور ومخلص ما ذكره تغليب مشكوك الاتصاف
على معلوم عدم بل الاولى تغليب ايشكوكين على المتيقنين المعاندين ثم تغليب الكل
على المنكرين قوله وكانت في الناشئين الظالمين المراد بالقاعدين جميع اهل القرية
من الذكور والاناث كما هو الظاهر فقد تغليب احد الجنسين على الاخر وكذا التغليب الذى ذكره
الفاضل الحلبى لا يتم على رحمه الله بل جميع القائمات وفى الايه وجه اخر

التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للمذكور والاناث مذكر اللفظ كالجمع والفوج
قوله بل لابتداء الغاية فلا تغير التغليب ح اذ لا دليل على ارادة انتهائها قوله
لان الغرض مدحها بانها حصدت لعنى ان الغرض مدحها بالحب لا بالنسب قوله كالعمرين
قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب وبرده انه قيل لعثمان
بالك سيرة العمرين ثم قال فتاده اعنى العمران فمن بينهما من الخلفاء المهات
الاولاد وبهذا المراد عمر وعثمان قوله والقمرين وعليه قول المتنبى استعملت
قمر السما، لوجهها وقمر السما، في وقت معا راد الشمس هو وجهها وقمر السما،
بغير ان وجهها لصيانه يحسن صفا لته الظبيه حصوره الغير حد طالا استعمل كما ينطبق
الصوره في المراة فترى العاشق بروره وجهها الشمس والقمران واحد وقال السروى
محرز ان المراد قمر او قمر الا له لا كما يخفى والقمر انثى وما ذكرناه
اصح والصحيح ان القمران في العرف الشمس والقمر قوله فانه لا تغليب على المذهب اى
وان كان انثقل ووجهه كون القمر انثقل من الشمس كما سبق وسطه قوله ولا يكفى ان يقال
وقرئ وفى بعض النسخ الوان وعمران فالحمل على الجمله فالاول محمول على المكابه
بالهم من قوله ومنه الوان والثانى قوله ولو سلم فلكن مجاز اوليا فما ذكر ان كمل اصح
مسمى للقرا د عام تم ما ول الاسم على المسمى المفهوم بتناول لها صيغى باعتباره
فيكون من الالبوين المحسنين بالاب كما في العلم وقد رد بعضهم هذا التاويل في العلم
بانه قليل الخلاف تثنيه وجمعه والاول ان يقال ان الاعلام للكثرة اسمعا لها ولكن الخلف
مطلوبيه مطلوبه فتثنيه يكفى في تثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم كخلاف
اسما الاجناس قوله وجمع باب التغليب بما لكما قال في شرحه المفتاح و
الحاصل ان مجاز التغليب والعلاقة فيه وانه من اى نوع علم ارادهم قوله
وههنا اشكال وهو ان التغليب مطلق فهو باب بالمجاز كما صح ولا يكفى ان فيه

العقال

التغليب

التعريفي

الشمس ح

علمك

على الاردواج م

بتكلف ح

لكن صرحت لانه كان فيهم من ينكر عنادا او الظن بتاويل الخطاب امام ايضا فلا منع للاقتضاء على تغليب مشكوك الارتياب على معلوم عه

ان ايد الذكور فقط فالاوفق

التغليب

حمعا على الحقيقة والمجاز لان الكل معنى مجازى واد اللفظ لم يوضع له لانا نقول نختار ان
لا يوضع الجمع اصلا لجريان هذه العلة فى كل جمع والجواب ما ذكره السيد الفاضل الشريف
ان ثم ح حاشيته الكشاف ومن الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ ومهنا
اريد به معنى واحد مركب من المعنى الحقيقى والمجازى ولم يستعمل اللفظ فى واحد منهما
بل فى المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك فى جمع المعانى الحقيقة والمجازية لجواز ان لا يكون
هناك اربتاط بحملها معنى واحدا عرضا تقصد باراده واحدة واستعمالات
الالفاظ قوله او لتعودن فى ملتنا عكس الى عاد يجئ بمعنى صار فلا يكون من هذا
فى لانه تغليب ولا باباه قوله بعد اذ نجانا الله منها لان النجاة عن الشئ لا يستلزم
سابقة الحصول فيه كما اشار اليه الشارح فى شرحه للمفتاح وقد يجوز ان يكون
معتقد الكفار ان متبعاءهم كان منهم لكونه عن باطلهم قبل البعثة
فلا تغليب فى التعودن من هذا الوجه وهذا مبنى على ان اعتبار الخواص والمزايا
فى مثله لدى الحكى والحاكاة اعتبار فتامل قوله انا وانت فعلنا
انا وزيد ضربنا اعرض عليه بان جمع باب التغليب مجازا كما سبق وكونه فعلنا وضربنا
مجازا فى هذا المقام لان هذا المتكلم مع غيره كما هو وضعه والجواب انه لما جاز اولا
عن زيد فى قولك انا وزيد ضربنا لمعنى الغائب صار المتعبر عن المتكلم وعنه بطريق
الغيبة بل قبل اسناء ضربنا مراد به المتكلم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظاهر وكذا
التباس فى انا وانت فعلنا قوله فيصح قراءة بناء للخطاب واما قراءته الغيبة فلا لان
تغليب الخاطب غيره عليه انما يعتبر فى كلام البلغاء وتغليب الغائب وان كان
اكثر على الحاضر فلا يعتبر احدهما على المتكلم قوله من المتكلمين وغيرهم الظاهر
الى المقام حيث الآية لبيان احاطة علمه تعالى بكل شئ ان عم لفظ غيرهم لغير الجنس
من العجم بان يحمل من قوله من سواك على الاستغراق العادى كما فى قولك غنم ومنهم
واما

الاقسرائى

القائم

المتكلم فى قولك ضربنا
مطرد والمجاز انما يكون
يعبر عنه او بالعكس

سبقت

فلا يصح الاستدلال على الانسان كما
وقد يقال لان مشاركة الانعام للانسان
فى نعمه الكبث والتكثير

عمى على بعضهم من عمى على اربع والباء على التغليب قوله اذ لا يصح لقوله اعبدوه
لعلكم تتقون اى لاجله متعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا اما العطف فلما ذكره
التى فى شرح الكشاف ردا على نحو نزال القاضى كونه حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا
ربكم راجين التقوى خلوا فى سلك المتعبين الفائزين بالهدى من قوله الذى جعل لكم الارض
فراشا موصول بربكم صفوله او مدحا منصوبا او مرفوعا فيكون ممزلا اعبدوا ربكم
الخالق راعين منه النعوى الرزق فوسيط الحال منه فاعل اعبدوا بين وصفى
المفعول كالوسيط بين العصا والماء مع ان غيره تعلق عنه الاقرب بالابعد
واما معنى قول البلاغة القرآنية يقتضى والله اعلم ان تعتبر من الاول غاية عبادتهم
ما هو لذة لهم اخ الثواب ما يثاب عليهم وهو النعوى وان كان منصبا
الى الثواب على النعوى عباره عنه لانه يجمع المامورات والانتهاء عن جميع
المنهيات وهو معنى العبادة فلو تعلق لعلكم تتقون باعبدوا اصار المعنى اعبدوا
لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره العراقى فالوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون
من قبل استعارة الارادة اعنى جرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم الانتصاب
بالنعوى البتة لامتناع تخلف المراد عن الارادة قوله فنى لفظكم لف ونشر فيل
عليه يلزم اجتماع مجازين فى لفظ واحد وهو ممتنع اتفاقا والجواب ان اللازم
اجتماع جهتى مجازيته فى لفظ واحد لارادة معنيين مجازيين منه والمحذور هو
الثانى دون الاول قوله فالخطاب يختص بهم يستدل عليه بانه لو كان الخطاب المحاورات
بالبعث والتكثير عاما للانعام ايضا لزم مشاركتها للانسان فى نعمه البث والتكثير
لما ثبت فى اصول الامر والنهى ما ذكر لم يناسب اصل الامتنان سواء جعل الخطاب
عاما او خاصا منهم كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كالبذل عليه سوق الاضحية
عطف قوله ومن الانعام على قوله منه انتم المعيد يفيد تقدم عليه اعنى لكم وقد تقدم

ان القيد المقدم على المعطوف عليه هل هو معتبر في المعطوف كالمذكور فيه او لا فيه تفصيل في موقعه ولا يتفاوت ذلك بعموم الخطاب وخصوصه اذ لا فرق في الآية للامتنان على الانسان بجعل محل الخطاب حتى يفوت شركة الانعام اياه في هذه الحيثية حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى فتامل قوله لكم فيها دفء في الصحاح الدفء نتاج الابل والبانها وما ينتفع بها منها والمراد ههنا مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق قوله انسب بنظم الكلام جاز قدره لانه لحكي بعد الانعام خلقها لكم فالمناسب هذه الآية ان يكون قوله تقدم ومن الانعام معطوفا على انفكم ويكون الخطاب بيذر قومكم الانسان فقط فيكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا فلا يكون الآية من قبيل التغليب معا قوله متعلق بعمره على ان يكون ظرفا لغوا لكونه عبارة عن حصول الشرط كما يجعل الضمير الراجع الى ما يصح للعمل عاملا في الظروف ويحتمل ان اليه عنه والوصفية يعود المتعلق ممكن او معرفة هذا وكانه لم يذكر تعلقه بالامر للزوم الوقف على الموصوف وصفته بلا ضرورة وايضا اذا اعتبر الحصول للاستقبال في المعلق دون المعلق عليه لم تعلق الاتي بالحال وصح عقلا قوله ولا كذلك ان تعلق تعليق امر بامر فان التعليق اما تعليق بامرين مبتدا او متعلق لان معناه جعل الشئ متعلقا بغيره فهو لا بالاستقبال لا كذلك ان تعلق بجزاء الاول اعني الجعل لانه حال لكن للمانع من تعلقه بجزاء الثاني اعني التعلق قوله لانه مفروض الحصول فالاستقبال صحيح فيه بحسب الانعقاد الاسمية يدل على التجدد لا الثبوت وهي جزء فعليه كزيد ينعم كما صرح به في اوائل هذا الباب فالتعليل قاصر عن المرام قوله لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا لان فرض الصدق اي التحقق في الاستقبال لا يتصور في الانشاء والعامل ان يقول فح يلزم وقوع الصدق في الملك الغير التام لان اداة الشرط

اخرجته عن كونه كلاما وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يراد كونه كذلك باعتبار الاصل او كان عليه كذا قال الجلبي قوله ان حصلت كلتاهما او احديهما اسمية ظاهره بعض جواز كون الشرطية اسمية وورد في النحو امتناعه وصرح به في شرح اللمع وممكن ان يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا اذا دل عليه دليل ومكن ان يكون المراد احديهما هو الجزاء بخصوصه قوله فاعتد باكرامي اياك اسمي بصيغة الامر على ما جوزه التبع جواز كون الجزاء طلبيا بلا تاويل ولما اشاره الفاضل المحشي بصيغة المضارع المتكلم ولما ذكره في شرح المصباح من انه على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم متعلق كحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الآية الواقعة جزاء الان لولا بالجزم فمبني على مذهب الكسائي من كون الجزاء كلا مستقلا وكون الشرط قيدا له وقوله فيكون طلب الاعتداد الخ يعني ما هو المعلوم من الجملة الشرطية بنظر الى الظاهر والا فالمعلق حقيقة على اصل الكسائي فلا حاجة الى ما ذكره في الشرح تامل وتاويل الجزاء الطلبي الخ وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره عند قوله وكتب ان يتبين الخ ما ذكر هنا جواز مخالفة الظاهر لتكذيب الرائي صونا من جعله وقوع الطلب جزاء لو من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكر ههنا مخالف لما ذكر في شرح الكشاف في تفسير قوله فتلقى ادم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة الاسمية جزاء الشرط محل بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستقبال قوله كما في قول العلم فيا وطني لا البيت بعد فراقه ... ولا انت ما دامت منك بلاقع وفي البيت تصيد مطلعا ... معالي لو من شخصك اليوم اطلال وفي النوم عقلي من ضياعك بعدهم ... خلال وبعد البيت المذكور في الشرح فان استطع فالخير انكن ابرا ... وبيهات لي يوم البتة اشغال قوله فليفعل دال على الجزاء وهو مجزوم اللام بموجبها واستعاره من نعم افتعل بالضم اذا نعم كيلا اي صار لينا والمال العلب

قوله اى على اظهار الرغبة فى حقه تعد مجازا عن لازمه اعنى اظهار الرضا وقيل المراد اظهار الرغبة بنفس المتكلم اولا
المبنى مرغوبا فيه فى نفس الامر لا اظهار الرغبة العارية بالتكلم قوله الاول اللام للتعليل
اى عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر فى العرف من قولك ان ضربتنى
هو الربط فى حالتى الوجود والعدم قوله لانه غلط من اشتراك الخ نقله بعض اصحاب
الحواشى لما سبق من مباحث العقيد من ان الشرط قيد للجزاء قال اذ لا يخفى ان انتفاء
القيد يستلزم انتفاء المقيد فعلى هذا يلزم جواز الاكرام عند انتفاء الشرط ولا يخفى
انه مغلط صريح لان انتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد من حيث انه مقيد لكن لا يستلزم
انتفاء ذاته وهو المحذور ههنا قوله اولان الآية نزلت الخ حاصله ان التعليق بينهما
على تحقق الارادة فى حق الحال فيفيد هذا الوجه ان لا يكون الآية منافيا لجواز الاكرام فى المستقبل
فى الاصول الى الاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال من الآية الكريمة فان قلت حذف المعلق عليه
صريحا بعموم اللفظ لا لخصوص السبب وقد اعترض فى هذا الجواب بخصوصه قلت العموم انما
الى ما استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يختص بخصوص السبب وهو المراد
مما تقرر فى الاصول نعم لم يثبت منه المفهوم الذى لم يظهر فائدة اخرى للشرط على ان الشرط
شائع بغير خصوص السبب فلا يرد عليه السؤال فتامل او للتعريض قيل فى سلوك
التعريض فائدة تامة الاولى هى ان من هو اعلى مرتبة عند الله تعالى عن النبى صلى الله عليه وسلم اذا كان
الاشراك محبطا بعلم محالا فى حال غيره والا فلان المشركين حيث لا يعتقدون
الخطاب واعتبر فى الفائدة الاولى بان المشركين لا يعتقدون نبوة محمد صلى الله
عليه وسلم فلا تتضح تلك الفائدة والجواب ان الفائدة لنا لا لهم لكفار على ان
المشركين مأمورون بمسوة من الذين قبله قوله بان سبب الفعل الماضى والمراد بغيره
ولا بد ان يكون ذلك البعث على وجه يفهم منه ما قصدوا لا فحوى كما فى يزيد مريدا
ابنه ليس من التعريض فى شئ قوله فالخطاب محمد صلى الله عليه وسلم والدليل عليه سوق الآية يدل عليه عموم

الخطاب لان الوحى اليه عليه السلام والى الذين من قبله هو بهذه العبارة اعنى لئن اشركت
فانه لا يكون له الخطاب والمدعى من قبله والجواب ان المراد الخطاب باعتبار كل واحد
فصح ان يكون الخطاب له عليه السلام ولك ان تقول ان الوحى الى الذين من قبله بهذا
النظام لكن بعبارة يليق بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبطن عملك ولئن اشركتم
ليحبطن عملكم والله اعلم قوله ولا يخفى انه لا منع للتعريض لمن لم يصدر منهم الاشراك
رد لما زعمه المخالف من ان التعريض عام لمن صدر منه الاشراك فى الماضى وغيره
وذا لحاصل بصيغة المضارع لئن تشرك ووجه الرد ان من لم يصدر منهم الاشراك
لم يسمع التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعميم ولا طايل تحته قوله وان ذكر
المضارع لا يفيد التعريض لان استفادة التعريض فى الماضى بسبب ان الفعل
الواقع فى الشرط المذكور بلفظ الماضى الدال على وقوع مدلوله حسب الوضع يعنى
مما ذكر
ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل فى الشرط كذا فى شرحه للمفتاح فان قلت
ان رد على المشكوك كما سبق والاشراك الانبياء مجزوم اللا وقوع فهذا يصلح
باعتبار الطلب المكنى به استعمال ان لكن التعريض لا يصلح تكذيبا له واعلم يصلح لو
كان الاشراك بالنسبة الى المعرض له مشكوك الوقوع ولمس كذلك لما لم يعلم ان
التعريض محتمل صدر منهم الاشراك فتامل قوله من الخفاء والضعف اى عند الله
اما الخفاء فظاهر واما الضعف فلما لم يوم من ان ذكر التعريض لا يحصل بصيغة
المضارع وقد عرفت انه قد يجاء عند الشئ واما ما ذكره المحقق التفتازانى من ان اللام
الموطئة يوجب كون الشرط ماضيا لما تقرر فى النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتعقد
الدلالة على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل فى التعريض
لكون الشرط ماضيا وهذا الذى قد وقع عن قد ذكر مرارا منه انه لا ينافى بين المقتضيات

والتزام الماضي

فجاز تعدده بخلاف انه قد يتحقق المقصود من الاتيان باللام والالتزام للماضي في الشرط هو التعريض قوله على وجه يعين قيل هذا اشارة الى ان تقدير في تعيين على وهم ان الوجه الاول هو ترك التصريح والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفس الشرط للتصريح والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفس الشرط بنسبة اليهما فقط فتأمل قوله ولسعي ايضا الاستدراج نفي استدراجه الى كذا اي قربه منه يقال تدرج اليه قوله اي تمنوا ان تتدعى وبكم اشارة الى ان لو هنا حرف مصدري لجعل ما بعدها في تأويل المصدر بتقدير ان الى انها لا ينصب واكثر وقوعها بعد ود وتوده واكثر الفاء لا يتبعها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان في قوله تود لو ان بدنها وبدنه وبعضه اما اقلت الفعل بعده بتقدير تود لو ثبت ان بدنها وبدنه قوله وثانيهما هو المذكور في المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ذهب اليه في شرح المفتاح منا الى آخره كلام السكاكي حيث قال هناك بعد تقدير كلام المفتاح وهذا حاصل كلام ما قال في الكشاف ويمكن ان يقال الحكم بالاتحاد والاختلاف بالنظر الى التعريض انتهى الكلامين يسابق على ما سواه من انهار العداوة وبسط الايدي وعن بعضها سبقا بينا موتى في الكشاف وان الكشفي الدلالة عن ان وداده كعدم المرسنين وهو دي ما في المفتاح ان لزوم وداده كلزوم للشرط المذكور اوضح واقوى فعرفه سابق على ما سواه ملفظ الماضي الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان متغايرين ولو قيل المراد بالقلبية تقرير الكشاف العلمية الترتبة يعني ان لزوم الوداده المذكوره كيف لا يلزمها لزوم الاولى مرتبة ولكنه قبلها ما تقدمين هذا لكن الاظهر التغاير قوله لانا نقول الخ لزوم اللزوم بالنسبة اليهما فان قيل الماضي اذا وقع جزاء دل على تحقق الشرط قوله تحقق اللزوم ووضوح على تقدير وقوع الشرط موقوف على تحقق لزوم قلنا الماضي اذا وضع حرف دل على تحقق مدلوله

المصادفة اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاء ثاني منهما قطعا والالزم الكذب في خبر الله تعالى فلا ملازمة واضحا للزوم والجواب ان الكلام في ترجح احد الاحتمالين على الآخر بالنظر الى مقتضى العادة ولا محذور قوله اذا ملكت فاسجح الاسجاح بالجيم والحاء المهملة حسن العفو قوله واما انتفاء وداده فكزوم جواب عما قال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز انتفاء الوداده المذكوره بانتفاء المشركين ملاءة جملة الى الماضي ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يقع ما في المفتاح ولا يتأتى على كون الجزاء الثالث لازما واحدا للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه له بواسطة الاولين وكان في لزومهما شبهة لم يكن الثالث واضح اللزوم بالنسبة اليهما واما قوله ليكون مجموع الجمل الخ فبالنظر الى الخبرين الاخيرين اذا كانا لازمين للاول كما تا تبين له فيصح حاصل كلام مجموع تلك الجمل الى اللازم واحد ولا يكون كل واحد منهما مستقلا الى اصل ان هذا كلام المفتاح تنبني على اثبات المزوجة المعدوده بالنسبة الى اللزوم الاول اعني الشرطية حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض فغاية ما يوضح كلام المفتاح ان قوله مراده ان الظفر بثمرة العداوة بالواسطة لزوما ضعيفا وبلزمة البسط بلا واسطة الوداوه لزوما ضعيفا ايضا على انه قد يقطع عند تحقق القلق والعداوه وبلزمة الوداده لزوما بسط لكن لزوما قويا بحيث انه قطعي عند تحقق الظفر والعداوة والبسط ملياً تأمل قوله وان كان من الضرب الاول لم يكن في العهد وداوة الكفر يشار الفاضل الحشي الى ان هذا الزام على تقدير كونه من الضرب الثاني ايضا لان العهد وداده الكفر بالشرط المقدر قال عنه الفاضل لانها حاصله بسطوا اليهم ايديهم اولم يبسطوا قوله وعكن ان يجاب بان تدريب الوداوة المصادقة بعد بسط الايدي والالسن محمول على المجاز به والعقل عادة فهو دون ارتدادهم الى دينهم لم يقع العكس

والمحاربة وهذا القدر يكفي للمقصد المذكور في الخطابات قوله لا يتم الآية نزلت في حاصله انه لا احتياج الى حمل الآية على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والوفاة

قوله فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط قوله وفرضا معطوف على المصدرية

ظرف اي حصولا فرضيا او الى ايجاد الحصول وقوله في الماضي للتدريج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهوم ايضا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المقصود بيان تقييد الموصوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموصوف مقيدا ايجادا دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدر له والمراد من الشرط آلة التعلق به كالجملة المثال المذكور لا التعليق كما في الاول ولهذا اتى بالباء قوله فيلزم انتفاء الجزاء فيكبت وهو اشارة الى اول الاجوبة عن الاعتراض المورد على حوله الخ ولا يكفي مواعيتاكم على البناء ان اردتم تخصيصا ان التعليق بالشرط لا يعقل الا في المعلق عند انتفائه وبسط ذلك يحتاج الى بيان له فما معنى توقع انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ههنا اللهم الا ان يحمل احد كلاميه على انه نقل الكلام والاولى ان يقال الربط وجودا وعدما في معنى لو كسب الغنى والعلم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد بالتعليق ههنا التعليق المخصوص اعني التعليق بطرق التوقيف قوله مع وضوح فساد كل منهما اما فساد حمل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فانه يلزم منه ان يصح قولي للجزاء مثل لو جئتني لاكرمتك مع انه غير صحيح واما فساد حمله على الشرط فلانه يلزم ان لا يصح اكرام الاكرام فيه على تقدير المجيء بالجملة الصواب تعليق الممتنع بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع على ما ذكرته ولا كون جعل ما مصدرية ايضا ليكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ما المصدرية حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتسميتها بالاسم

وقد رجح البهائي ما لخص فيه وبينت بقولي من محي مخاطبك قوله لان تعليق الحكم بالجزاء بالحكم دليل على النسبة وهو معنى التعليق المذكور في عبارة المفتاح والوصف هو المجتمع المدلول عليه بما امتنع قوله وهذا من تعليق امتناع لانا اذا قلنا اكرم العالم فمعناه رجوع الاكرام الى علم العالم وان جعل المكرم بحسب الظاهر ذاته سببا وكذا المعلق بالمعتقد فيما لخص فيه نفس الامتناع وان كان بحسب الظاهر ذات المجتمع لسبب امتناعه قوله بعده من تعليق الامتناع بالامتناع القطعي فيدل على ان المراد به كون الامتناعين ظرفي الشرط والجزاء في طريقها الامتناع بل اراد ان الواو لاجل التعليق الى الربط جزما بين الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء لامتناع الشرط للتعليق الشرطي الذي هو مفهوم لو فاندفع اعتراض الفاضل الخبيصي وهذا وان كان نقضا اذ المتبادر بيانه مفهوم لو هو ما الا ان بعض الشراح اهمل ما بعض وانت خبير بان قول المحشي فالاولى اسناده الى احتمال التوجيه قوله والحال واحد فان قلت كلام السكاكي على توجيه الخ يقتضي صحة قولنا ان وجد الجدار وجد البيت ضرورة ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح على تقدير اعتبار تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف يصح وصحة المال قلت الاعتبار التعليق في عبارة السكاكي عين الربط وجودا وعدما على ما لخصه فلا صحة عندهم للمثال المذكور قطعا فتامل قوله والسبب قد يكون اعم من المسبب هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ لكن المذكور في نسخ شرح الرضي نقلا عن صاحب المفتاح والسبب قد يكون اعم من السبب وهو الصواب فتامل قوله اما الاول فلان الشرط اعم من ان يكون سببا والجواب انه لاجابة للشيخ ان الكاتب في تمام اعتراضه على الجمهور دعوى الحصر والشرط في السبب بل امكنه ان الشرط قد يكون سببا والجزاء اعم والسبب الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء المسبب فلا يكون دعوى الكلية

على ما هو المشهور من الجمهور بصادق فرادة ان الاول سبب لبعض الصور والمتناقشة
في نظر العبارة ليس هذا المحقق قوله واستثناء اللازم لوجب انتفاء الملزوم وهو ظ
اللغة لا يجب عكس يا اجاب السيد عبد الله بان ما قالوا في الشرط انما هو بحسب حكم العقل فيه
حتى يصح بلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز
عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو الكبرى فالمعنى على انه ان لم
يقم زيد لم يقم عمرو ولان الاصل فيما علق على شئ ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا لم
عدم جواز القصر في المتعدد عند عدم الحرف في قوله تعالى عليكم جناح ان تقصروا
من الصلوة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك فقد دلت على ان المجيء
للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا
ان كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يجعل هذا على انه اذا لم يكن انسانا
لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظائره وارده على قاعدة المعقول
غير صحيحة حسب اللغة قوله هي انتفاء مضمون الجزاء بانتفاء الشرط فقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا يدل
اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع لانتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا لا يتبين
في صورة كون الشرط معلولا والجزاء علة لخواص العالم كطلوع الشمس وكذا في صورة
كونه علة خاصة بحيث ان يوجد المعلول باخرى نحو لو اصار الدار كطلوع الشمس فان عدم
العلة المعينة ليس علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ما اشرنا اليه من ان امثال هذه
الامثلة وارده على قاعدة ارباب المعقول ولو كانت الدولات كانت كغيرهم البيت
من قصيدة مطلعها لغدان آن ان يثنى الجموح لجام وان يلك الصعب الابي رمام وبيت
ابو عثمان الحرام ناس وانعام البيت والبيض الرقاق نعوام قوله كغيرهم خبر كان وقوله
رعاية لطف المكان وكذا ذكره صدر الافاضل ومعنى البيت كمل ان يكون لو دامت
الدولات كان صنع السلاطين رعاية للاوائل والاقدمين ان صنعه لو دامت الدولات الذي

عن طاعة المخلوق لكانوا متحرطين في سلك عبيده لكن لما لم يقدروا عليها عصوه فاستحقوا صلبهم
قوله لا سيما على ما تقرر في المنطق ومهما قد تبين حيث حصل انتفاء دوام
الدولات على لا انتفاء كونهم رعية فعلم ان ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء الاول
على الثاني قوله للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني على العلم بانتفاء الاول سوف الكلام
ستعلى ان يقول او على ان العلم بوجود الاول على العلم بوجود الثاني لان استثناء
بعض العالي كاستثناء بعض المقدم كذلك استثناء بعض المقدم ينتج عين العالي واما استثناء نقيض
لهذا لان الغرض تعيين العلة والمعلول في صورة الانتفاء لانه المتنازع فيه فيما سبق قوله
لكن قد يستعمل على قاعدتهم لا وجه لحمل الآية على بعضهم او مناهم من حيث كونهم كذلك
بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبة الى اهل اللغة فح لا محذور في حمل الآية على هذا
اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن ولو تخصص المعنى
اكثر ما رباب المعقول لكون اصطلاحهم متصورا عليهم لا النفي كونه معنى لو عند
من عداهم وح لا يبقى في ورود الآية على وضع اهل اللغة حينئذ ايضا قوله وكم من عائب
قولا صحيحا صدر بيت عجزه وافقه منه الفهم السقيم الظاهر ان كم خبرية ويحتمل الاستفهام
وقولا مفعول عائب لاعتماده على حرف الجر عند اللئام المرزوقي وعلى الموصول
المقدر عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل متعلق هذا المقام في اوائل الصوائل المسند
فليذكر قوله في كلمة قوله عليه السلام وقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان
ذكر في الحديث فيظن انه عن النبي صلى الله عليه وآله وقال القاضي بهاء الدين السبكي
في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شئ من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا
عن النبي صلى الله عليه وآله ولا عن عمر بسند التلخيص وقال الدماميني سألت عن ذلك
بعض حفاظ اهل العصر فاخبرني انه بحث في ذلك فلم يقف عليه نعم ذكره في الحلية لابي
نعيم الحافظ مرفوعا عن طريق عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله

نقول ان سلما شدید الحب لله عز وجل لو کان لما خاف الله ما عصاه قوله لان الخوف مع حبه ولان سبب العصیان هو الخوف غیر معقول اما المعقول فسبب عدم العصیان علیه قوله ما فوت کلمات الله تعالی ای کلمات العلم والحکم والمراد متعلقات الله تعالی وهی غیر متناهیه بالاتفاق کذا ذکره الزمخشری قوله فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطریق الاولی ومد یسعیل لو لعوز الجواب فی کل حال من غیر نقض للاولویة کما ولو ردد العاد والمائة عند هذا وامثاله یعرف بثبوته بعلة اخری مستمرة علی التعاند والمقصود فی هذا الحصر ثبوت الثانی واما الامتناع فی الاول فانه وان کان حاصلا لکنه لیس بمقصود قوله ومد یسعیل هذا الخ لولا ایضا کقولک لولا اکرمک لما جاءنی فان قلت فان لولا التی قوله لصلح لولا ان اشق علی امتی لامرتهم بالسواک عند کل صلوة یلیس هذا المعنی ولا ما الخ المذکور من قبل فی قوله لولا علی لهلک عمر اجیب بان ربط امتناع الثانی بوجود الاول والا لانفک عنه اذ الممنوع المشقة والموجود الامر فما معناه قلت التعبیر بلولا لمخالفة ان اشق علی امتی لامرتهم امر اجانب لمدلول ربط امتناع الثانی بوجود الاول وهو مشکلات لولا ایضا فی قوله تعالی ولولا فضل الله علیکم ورحمته لهمت طائفة منهم ان یضلوک وذلک لان القاعدة ان یکون جوابها ممتنعا لامتناع شرطها فیقتضی ان یتقی الهم لوجود الفضل وقد وقع والجواب ان الهم فیه ولولا فضل الله علیک ورحمته لاضلوک اذ هموا وانه غیر مطلع علی صحة الحال قوله ولیس کما قاله وعلی ما قاله یلزم الخ یعنی ان الارتباط بالشرط وان کان لا لما یلزم الجزاء له فی لزوم الجزاء له لکی لا یلزم ان یکون ملاحظا للعقل وقید الجزاء بحال الخ لما یلزمه الشرط قوله وهو نفس الاکرام فیه بحث لان المراد بنفس الاکرام ان کان الاکرام المطلق لزم ان لا یصح قولک لو لا دخلت الدار لاکرمتک ممن قد دعاه فی عمره ومن البین لیس کذلک وان کان الاکرام المخصوص فقد تم الاکرام لان الاکرام نوع لا یتحقق فی ضمن شخص مخصوص مرتبط بالجزاء ولا یلزم التکرار لان الاکرام المخصوص الذی یلزمه الارتباط ولذا اعتبر

مراد القائل

التعیین

عنه بالمرتبط ولا یلزم من التعبیر عنه بالارتباط لان التعبیر یجوز ان یکون لحمات او لمیل الکفة فی البعض ولکن فلتتامل قوله ورفع ان الواجب هو هذه التفرقة المذکورة علی الحد الذی مبنیه علی عدم اعتبار التلفی الضمنی والا فالمطلب منتف ضمنا والمعنی مبنیت ضمنا فتامل قوله کخلاف التلفی فانه یفید العموم قد یقر قوله فیتناقض ای مع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم العصیان لعمومه لکان العصیان ثابتا بناء علی کل تقدیر وحینئذ الجزء یدل علی الغیر ثابت فیما نفی الجزء الذی یفهم من القرینة المعنی الذی فهم من ظرف جواب لو قوله وان لم یعتبر بل اجری علی الاطلاقه قد اشرنا الی انه لا یلزم من عدم اعتبار الارتباط الاطلاق لجواز ان یکون بحیث اذا الانه مناقشة لانتفرلانه یمکن ان تقدر بکذا وان اعتبر المخصوص فی المثبت فلیعتبر فی المنفی وقد یقال مراد ای الواجب ان الارتباط الی اصل عمرته علی ان المطلق فی المثبت انما یحتمل فرد ما فحینئذ فالجزاء فاتفاء فرد لا یاتی بثبوت فرد واقع واما المنفی فالجزاء فیه عدم شئ وعدم الشئ من حیث انه عدم مضاف لیس فی مخصوص وفی مخصوص لا سعد افراد هذا الکلام حق لا یرد علیه اعتراض المتن وانت خبیر بان القول بعدم تعدد افراد التلفی مما لا یلیم فتامل قوله ما استثنائیة بمعنی عدا ای کما ان الاستثناء یخرج ما لولاه لدخل فی المستثنی منه فکذا ههنا فانظر الی الکلام فی نفسه حتی لا تدفع بهما قوله وهذا غلط لا یمکن ان یدعی ان لفظ هذا اشارة الی السوال السابق لان الجواب هذا تغلیط السوال وصور الجواب فلا یرد تشنیع الفاضل المحشی وهذا التوجیه وان کان فیه نوع بعد بالنظر لاسیاق الکلام لکن الکرام یفهم امورا من التزام فاده قوله وارد علی قاعدة اللغویین جواز ان یستعمل علی طریقة قولهم لو کان فیهما الهة الا الله لفسدتا اشارة الی انه لا یجوز فیهم بل الکرام کلاما آخر علی طریقة لو لم یخف الله لم یعصه اعتراض علی المراد من الاسماع ان کان مطلقا یعنی یشترک الکافر والمومن فیلزم ان یکون هو الکافر غیر

فی محل مخصوص

فی کلمات او قد یکون الجزاء نفی الکلی فلا یفید العموم

وان كان اسماع اجابة لا يتصور التولي على فرضه فلا يكون من قبيل لو لم تكن اسماعيل لاجابه
اجيب بان المراد اسماع حقيقة فيجوز ان يوجد التولي في الجماعة المذكورة اغنى من
عبد الدارين قصي عناداً او مكابرة قوله واقول يجوز ان يكون العقول رد بان الاستغفار
التولي لاستغفاره سببه لا مدخل له في زعمهم على المعتمد لكون اسماعهم سببا للموت لهم
المعتمد له في قولك لا اجرنك فخلان لو كان به قوة لقتل المسلمين كون قوته سببا لقتل
المسلمين لا استغفاره لا استغفارا وحمل كلام الحكيم كذا ولو سرس على معنى لا يكون المعنى المستعمل
الذي هو المتبادر بكونه مطمح النظر في لو دخل فيما سيق له الكلام مع وضوح الوجه
الصحيح المفيد لابلغ الانكار على ما سيق الكلام للانكار عليهم لا يليق بهم حمله زيد في
صنعة البلاغة هذا ما ذكره الفاضل الحشي ويمكن ان يجاب بان بيانه كون سبب استغفاره
عدم الاسماع له يدخل في اللزوم دلالة على ان عدم قبولهم ليس من صلاحهم بل هو في
المقصود من الغاء لانهم كيف لو سمعوا لقبلوا واعالم يقبلوا لو العدم سماعهم فتامل
قوله يعني لو جعلنا الرسول ملكاً في صورة رجل والحكي في ذلك واحد اجمال ان الحسن
اهيل وان البشر لا يطيق رؤية الملك وذكر الامام في تفسير الكبير من حمله وجوه الحكم ان النبوة
محض فضل من الله محض بها من يشاء سواء كان بشراً او ملكاً فيه بحيث لا يقدر
كونه حكم ما ذكر وقد يوجه بان هذا المصور الذي قدر كونه نبياً ما استمل على ما ينفي
البشرية صوره والملكية صفة لانه لا يقبل منه ان يكون على ان النبي فعل
من الله يختص به من يشاء من عباده سواء كان ملكاً كهذا المصور فانه كان ملكاً او بشراً كآدم
المصور ايضاً فانه بشر الآن ولا كلفي انه تقلب وعود وكذا من حمله ومعهان الطائفة
الملائكة قوية شديدة على طاعة البشر ولو عالا تقدر ولهم في الاصنام على الخلاص
وفيه اصابحث لانا نختار اذا بدل صيغة ومعصية الملك المقدر تنزله لجعله
البشر وهو مع كونه من القلب الحقيقي خلاف ما يلزم من كيفية التغيير فان المعهود
التفاسير

منها
لجمعية
ل
مما سدل صورته بصورة البشر للاجمعية فتامل قوله ويحتمل ان يكون ع لا لكن
ع المصنف ان سياق الآية للاعلام هذا فتامل قوله نحو اطعت الجهل ولو بالصبين لا كمن
ان الظن حول المصنف على عدم الثبوت والمضي من جملتها لزومها في استعمال الرباعي
ع تاء التفعل وهي الاستغفار حليتها لانه المذكور في المتن وهو الاستيلة التي ذكرها
الى لا استعمالها في الاستعمال على سبيل الندرة وارد ع استعمال الرفظاهر ع
لانها سبب المغفرة وكان الذي اشار ما يراد ع الى جميع الاستغفارات السابقة في الماضي قوله
فيما مضى وقتاً فوقتاً ان الاستغفار ملاحظ ع الوقوع في الماضي وان المضارع
توضع في العرف وقتاً فوقتاً فيلاحظ استغفارها كذلك ويكون المضارع المنفي كالمثبت
في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي قوله بدليل قوله تعالى في كثير من الامر
هذا كلام الكشاف وفيه بحث اذ المعلوم من هذا القيد ان مرادهم الطاعة الرسول
التام في كثير من الامر لا كل مكلف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عين لهم رأى في
امر كان معولا عليه اللهم الا ان يجعل استمرار الطاعة مقابلا للاطاعة في قليل الامر
ويحمل قوله كلما عن لهم على المبالغة قوله وكذه وقتاً بعد وقت قد يقال هذا
الاستمرار نابع من الدوام الذي اعطيه الجد الاسمية لان التعدي اذا اعتادت الصفة
والحب مقارنة ذمة اي مخالف لما في المفتاح ع من ما ذكره صاحب المفتاح غير موجه
بحب المعنى ايضاً فلا خير في عدم السلام مخالفة ذلك لان الامتناع عنهم ليس باستمرار
امتناعه عليه السلام عن طاعتهم حتى لم يستمر على الطاعم في بعض امورهم فوقعوا
في المعصية وانما وقوعهم فيه اذا استمر على النبي عليه السلام على ما هو المعصومون كما هو في
مرادهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان امتناع الوقوع
لا امتناع الاستمرار لا يجوز في استغفاره باستمرار الامتناع ايضاً لجواز تعدد
الاستغفار قوله على اتم وجه واكمل لانها ادعوا احداث الايمان فنفاها مافيها

موكدا فعينه تاكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار والثبوت
لما كان كذلك لانهم ادعوا استمرار الايمان بل صدوره قوله وجواب لو محذوف
اي فضيعا لا كفي ان
اي لو ايت الامر الذي ذكرته قوله لانه كلام منه لا خلاف في ان العدول الى المضارع
الاولى ان يعد الجزاء
يفيد الاستمرار التجددي والكثرة
سمعيا لا منه سبحانه تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عنه لا خلاف في اخباره عن نزول الماضي المعلوم
التنزيل والاعتضاد
محقق وقوعه وايضا لما كانت تلك الامور ماضية تاويلا مضارعة تحقيقا وفي
المذكوران ح
الجانبان معا في لو وصيغة المضارع قوله وان جعل الخطاب للنبي صلى الله عليه
ولا مدخل في ذلك لحصول الخطاب على اي تقدير
له بيانا لما هو الواقع منه ان الحق كون الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم
فاختصاصه عند صدر للمتمني ح
لان المعنى هنا للمخاطب قطعا لاستحالة تمني المتكلم كما قيل ليتك ترى والمعنى للرسول
صلى الله عليه كما كان التوجيه صدر في اعلام لانه تجريع منهم الغصص وجعل الله تعالى اعلام
ان م
تمنى بيرهم على ذلك الصفة الفضيعة لشدتهم في الحق ان الامر عجيب الاستشهاد
فان احتمال كون لو للتمني يرفع الاستشهاد وقال قوله بعد رب ربما يود الذين كفروا
ذهب البصريون الى انها حرف والكوفيون والاخفش الى انها اسم فقيل مرفوع محلا بالابتداء
ولا خبر له وقيل الفعل لها من الاعراب او لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي
لا عمل فيه عامل قوله في احد قولي البصريين والقول الاخر لهم ما ذكره ابو علي في غير
الايضاح او ما ذكره بقوله والما حمل ما ذكره قوله فلا كمن نافيه مبنية العقد وتنزه
النظم اما الاول فلان فيه تعدد الضمائر وهو داعية اليه واما الثاني فلفوات حسن ارتباط
قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كالاتي قوله وكونهم بكسر الميم مستعارة للمتكبر قيل الوداده
المستفاده من صربت في الموصيه المذكوره او لا بالنسبة الى عدم الوداده نظرا الى غلبة الدهشة
عليهم والكثرة المستفاده من هذا التوصيه كثرة الوداده في نفسها فتامل وجه ولا
على التوصيه
ثاني بينهما هذا وفي اعتبار ربت على التقليل بالتوصيه الذي ذكره الشيخ مكتفى
الايماء الى ان معنى التقليل ان كثرة الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبه وبالاولى كان

نادرا فكانه ادعى انه يكفي في مقام الردع عن الكفر والحرص على الاسلام ان الكفار
يتمنون ولو قليلا صانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامره منهيين عن نواهيه عز وجل حين
الدخول في ح
عاينوا انوار الاسلام من النعيم المقيم وسنا مهدوا حفرة الكفر من دركات الجحيم قوله
كما قاله الكسائي سبحانا واحدا علم يحمل ان يكون التعبير بالمضارع لكونه اشاعة السبحان
ستجدده بتجدد الازمان ارسال الرياح وان كانت ماضيه مالسبحان الى زمان تكلمنا
كما اشار اليه السيد المرتضى في محث الفصل والوصل قوله الى حمل الجملة الثانية اسميه
فوقطم
كونها قالوا ولو انهم امنوا الاريه والمعنى مبني على ان الجملة الاسميه جواب لو وليس كذلك
الماضي فلا طباق محقق الفاء على انه لا يكون الا فعليه ماضويه معنى نحو لو لم يخف
الله لم يعصه او لوطا ايضا والما معنى فلان خبريه المتوبه لا سعد باعيانهم والتفاتهم
ولا يبقى لشفاعتهم الحق اذ الم يحمل لو للتمني ان الجواب محذوف وهو لاثيبوا لهم
اسداء الجملة الاسميه على انها جواب لعلم تقدير قوله دلاله على ثبات المتوبه واستمراره
فيه بحيث لان الاسميه انما تدل على ثبات مدلولها وموكده المتوبه خبرا لا على ثبات
المتوبه وما ذكره انما يتم لو قيل لمتوبه لهم وقد سكلف وفق الاصل في الاية
الكريمه لانا بانهم الله متوبه فالجواب ماضويه تقدير انهم عدلوا الى متوبه لهم للدلاله على
ثبوت المتوبه لهم واستمرارهم على تعدير الايمان والتقوى ثم الى متوبه منه عند الله
خير لخبرا لهم على جريانهم الجزء تر غيبا لهم سوابهم في الاعمان والتقوى فاندفع الاعتراضات
التي ستقول لا يخفى عدم التعرض لما ذكروا واما عدم التعرض للعدول عن الماضي
الى المضارع والجزاء فلعدم وجدانه في كلام البلغاء ولا كتفاء بما نبهنا عليه
سال ح
وذكره في جانب الشرط قوله واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعليه واما قول المتنبي
لحن ح
ولو تعلم العيث في شق راشيه الضعف ما غيرت من خطا كاتب فقيل لحن لانه
لا يمكن ان يقال ولو انه قيل ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه

المضاف ولو حصل فيما او لو لا بشئ قدير وي قلما بالنصب فالامر ظاهر اذ العدول وان لم يكن قلما بالنصب هذا وقال الرضى ان شرط لو جاز اسمية الضرورة قال ولا يغرنك ما ذكره الزمخشري في المفصل وغيره ان تقدير الفعل في مثل قوله لقد علموا انهم امسوا ذى لوتحققوا لهم كسوا لوجهين احدهما ذكره الشيخ ان الجملة الاولى لا تقع الا فعلية والثاني ان الشرط جملة وان المعنوية مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد **قوله** فلارادة عدم الحصر والعهد فيه كيف اوقد سبق في الكتب تعقيب السند اليه بضمير الفصل ان لاقصد للحصر والعهد في قولك موالنطق الخ ومع وجوب تعريف المسند والمسند اليه اقول لا مانع الجمل على ما سبق فالاولى ان يزاد قيد كصحة امثاله **قوله** كخوارزم شيا اى ملحق بالبلدة وما فليس بشاهد قول فضلاء العظيم **قوله** ملكوس مزاجها عسل وماؤها المصراع لحسان بن ثابت في قصيدة مدح بها النبي صلى الله عليه وآله وكهو بها سفيان صدره كان سبيئة من بيت راس يبرى كان سلافة وبيت راس قرية بين قرية وتيزة وتلة كشتهرت بجودة الخمر يقال انها مولد الامام الشافعي السبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب والماطرون بلدة فيها كسبيئة بالماء لا غرو ما مرح به الجوهري وتبعه الى في كسر الطاء ووقع في القاموس ان الجوهري وهم في ذلك وليس كذلك والرواية في البيت البهنق والسلافة والصدراق ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر وليس الخمر سلافة وسلافا وقد يروى البيت برفع المزاج ونصب العسل على ما هو الاصل المشهور فارتفاع ماء سعد به وفاعل ماء ويروى بدفعين على اضمار ان وما قول ابن السكان زايدة غلط اذ لا يزاد ملحط المصابيح بقياس ولا ضرورة مدعوا اليه مهنا ثم ان كان قوله بعد البيت المذكور على انيابها اوطم غض من التفاح هصره اجتناه كسبيئة لقيها من خمر ميسة قابل بسل ماء او طعم نضاخ طرقا كس اجتناه من الشجر لكمال نضجه ولطافته **قوله** لانهم يجوزون كون المسند انكرة اسم استفهام مر سبق منا في اوائل الباب الاول

ذكت الفند تفصيل يتعلق بهذا المقام فلنتذكر **قوله** لاستلزام الحكم على الشئ العلم به ان ثبت الحكم على الشئ كما استلزم الحكم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به بعلوم الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الظاهر وكذا المعنى لا يدعى في هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته ورجحانه بناء على وجوب العلم به ولكون المعارف بالجملة اقوب بملاحظة اصالة التنكير في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في عكسهما يثبت مدعاه على زعمهم الدليل المذكور على اصالة تعريف المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم امتناع الفائدة في الاخبار بالمعرفة عن النكرة فلا ورود لما ذكر **قوله** الا ان العلم بحكم من احكام الشئ الخ قيل الظاهر ان يزيد العلم بالحكم على وجه ان كل العلم بذات الحكم لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور لا يستلزم الحكم على حاله الحكم بالفعل اى بتضمن الاداة النفي بالجواز للكفاية في المقصود وفي مهنا الجاب الاول انه لو صح الدليل لا يستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا اذ الاداة تستلزم وجوب تعريف المسند نعم لان الحكم مستند الى العلم بالطرفين على السواء ولا يتاتى الا عند ارادة المذكور مهنا كما لا يخفى والثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع ان لو صح كفى ان لا يعلم الحكم عالم بالخبرية لامتناع الجزم بالمجهول المطلق فلا حاجة الى ملاحظة الامتناع بعد ملاحظة الخبرية الى آخر ما ذكره لا يخفى ان احتمال الجواز على عدم الامتناع مطلقا لا يخلو عن الغرابة ويرتفع قوله على ان قوله جوازا لحكم الخ **قوله** في الفعل ايضا شيوع لان فاعل زيد ايضا صاحب بالمحتمل لا يكون طالب بدلان يكون منحة النفع وغيره انما هو الطالب المستفاد من فاعل وهو اعم طالبا لا مجرد طالب فلا يكون الشيوع في المستند الا بالاعم من الطالب وغيره والا يكون التعليل بما وقع نظرا للاصل المستند للفعل بالمال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من المدح فلا صح تقييده باعتبار مدحه كذلك صح تخصيصه عن تنقض الشيوع بذلك بمعنى بعض

على حاله التركيب وغيره انما هو المحتمل المستفاد من جار بن وهو اعم لا جار بن وكذا المحتمل في ص

تعريف المسند

بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليفهم قوله فخرج باخر الخ اقول ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدم صحتها في الحيوان الناطق صحيح بل لابد من عدم استعمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخر به جزءا وكلا لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق مع التغاير في المفهوم شرط الافادة وشرط لا يجتمعان والطرفين في الوجود الخارجي او في الذات فلا يرد عليه قوله ليكون الكلام مفيدا النقض لتوهم الحجر شيخ لان الافادة بعد الصحة قوله اما الواجب وشرطه يتحرى تمامه قدري ما خص صحيح

لصفة

يتيامن عينيه في حوادي يسري مع العقاريت بارض قفر تقول عم الشر ان ان ان تكسباه

نوارس

فتح النون لتكون مصدرا وحس من الاحساس والعقاريت جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد بهما هنا الخيالات الفاسدة قوله اني فراكس فان يكونوا فراء من صايته ابو فراس كهينة الفرزدق والبراء اما بكسر الباء على جمع بريء مثل كرام وكريم او بفتحها على انه مصدر في الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابوال الضم الكسر كرهال و رباب على ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير ثم لا يخفى انه لجواز ان يكون البيت

سورة المحمد

من قبيل هو البطل الحامي وما ينفي ان يعلم ان الجزاء في البيت محذوف وعليه فاتحة مقامه والمعنى فان يكونوا براء من صايته فيما مضى فكونهم لا ينصرانه الان هو الباني

قوله والمذكور في بعض الكتب لما فيه يجب لانه ان اراد بالمعلوم به المعلوم بطريق من طرق التعريف فتعريف المسند بالاضافة يقتضي معلومية المسند وقد مر ان الحكم المذكور لا يقتضي بالاضافة بل بغيرها والتعريف باللام والموصولية قوله لكن قوله بأمر معلوم الخ هذا نقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام في هذا الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب قوله فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال فقد ارتفع بهذا الوجه الذي لا يخفى بين الايضاح والتلخيص لكن قد يعترض على ما ذكره قال اولا ان تعريف فلا فادة السامع اما حكما على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر اخر

بطريق من طرقه وان اردتم

١٤

وان امكن عالم

معلوم له كذلك والملازم حكما بين امرين كذلك ثم قال لتغيير هذا انه قد يكون للمسمى صفتان من صفات التعريف وعود الكلام الى ان قال اذا كان للمسمى زيد او هو يعرفه بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخوه صح قولك لزيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين مطلقا سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم اخرا بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة

على الاخر

لم يكن كونه معلوما لك مع والجمع بين كلاميه في نفسهما وان لم يكن بالنظر الى منشأ الاول ما نظر الى ما عتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني ما طرء عليها في الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر الكلام الثاني في تفسير الاول فلا يطابق الظرف المتحقق من ان المقول على الجزء في الصورة المذكورة معلوم لذلك والتغيير يوذن بخلافه على ان قول المفتاح ملحوظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع بناء على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهود به خاصة في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى المعرفة وذو اللام والموصول سواسية في الافادة فكلام المفتاح يشعر بان لام العهد ليست مما يوضع

الاصلية بل هي الطارية بحسب الاستعمال فظ كلمات القوم لا يعارض قالصواب ان يضاف الى ما ذكره الفاضل المحشي في وجه التعليق وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره والاضافة يعني ان يكون المسند في قولك اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان لا يعرف ان له اخا اصلا لما ذكر قوله صفتان من صفات التعريف الاضافة لا في ملاء اي صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف كلون الانسان سمي بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه مثار الهما واما لها قوله والهما كان يجب بعهد او ارادة بيانه ان كلمة الحصر على وجه الاستقلال اهتماما والاجنبيان بسبب تقديم احدهما للاستفادة من حوله فانهما كان كيت ذيت فان سمع بعض الجنبيان بتضمن سان سبب ما خر الاخر قوله واذا عرف اخا له والاخر وعلى التعيين الى قوله ولا يصح زيد اخوك لعدم صحة يزيد اخوك ليس بمجرد ان السامع

عارف بان له اخا وان لم يعرف على التعيين فحمل ان تقدم اللفظ الدال عليه كيف و
قد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا الى اخره كما نقل الفاضل يل
لان مراد المتكلم في هذا التصوير بتعيين الاخ عند السامع وهذا المقتضى هو صيرورة ذلك
ومحمد ليتبه عالما بالتعيين كزيد كما ان مراده في زيد اخوك ان يعرفه ان لزيد اخا وهذا
بعضهم حمل اخوك على زيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا لم يرد تقديم اخوك
وتاخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما نقل عنهم من قول المصنف في الايضاح سواء
عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة عرفه السامع وان لم يعرف انه قال وان
عرف ان له اخا ولم يعرف انه قال والان عرف ان له اخا في الجملة واردت ان تعينه عنده قلت
اخوك زيد وهل الا ان تقض **قوله** ولهذا قيل في بيت السقط الخ فيه نظر لانه على هذا يصل سلاما من
باب اللعب ويصل الموخر مبتدا لاقدم عليه بالجر المعروف اعتمادا على قرينة المقام **قوله**
محل نظر لان قوله اولا اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك ناب يدل على انه عرف ان
انسانا ناب فلا معنى ان تقدم اللفظ الدال عليه وقوله الناتب يدعى ما يعضده العاقل
السابق المتبرة في اخوك بيد والجواب عن طرف الوحشي ان في تقييد الانسان بكونه
من اهل بلدك اشارة لطيفة الى غرضه ان ذلك الانسان ممن لتوفر فهم ما ينبغي هم واعيانهم
واسمائهم فقد استوى المسند والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيد الناب المعلوم
بطريق منه طرف التعريف وليس بعضه المستلزم العلم بالانتساب فلك ان تقول الناتب
المعلوم هو زيد او عمرو ثم انه اعتبر منه في الكلام المذكور اعني منه هو مبتدا والضمير
الراجع الى الناتب اعني هو خبر المبتدا على ما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وجعل الجواب
زيد الناتب لدلالة المقام الذي هو ابتداء النظر في تعرف زيد او لمكتوب هم المعلوم **قوله** على
طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان تقول كل رجل وقد تقرر ان كلمة كل اذا
دخلت على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماكول والمراد ههنا

الافراد اي كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام يفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما وقد
الجواب انا نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد قال علت كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل والمراد
الجزئيات لا الاجزاء وقال كل الطلاق واقع الاطلاق المعتدة ثم اذا دخلت كل على ما فيه
اللام واريد الحكم على كل فرد فهل يرفع حرف التعريف مفيد العموم وكل تاكيد لها
او انها للبيان المحققة حتى يكون تاسيسا كالامرين محتمل فيهما الحالات الاول انه على تقدير
استواء القصد على الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر الكتابة على الحيوان
لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا لان ما ذكر في بيان الحصر يؤدي لان على وجوب القصر
في كل معرف بلام الجنس مع انه قوله والثاني وقد نص في حرف النفي الجنس ان اسم جوابا
المصادر موضوعة للاجناس حيث هي ولذا لا يجمع ولا يلحق خصوصا مثل رجلي
وبشري وذكري ونظايره ما ينبغي ان يعد حملها على موضوعها حصرا يحتاج الى تاويل
بواحد وتلك ان يجعل وجه النظر في الوجه الرابع ان ما ذكره الشريف من ان الحمول في
صورة كونه منكرا نحو زيد انسان لو كان ما صدق عليه الفرد وكان غيره لم يكن حمل
حقيقة ليس بشيء لان قيد وصفي الموضوع والمحمول كاف في حقيقة الحمل عند المحمل حتى
اصحاب الفص قائل **قوله** اما هنا واما عارا الماضي الحوامل من النوق ولا واحد لها
من لفظها والعشار بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي انت عليها من يوم ارسل فيها
الفحل عشرة اشهر ويزول عنها اسم الكماض ثم لا يزال ذلك اسمها حتى يضع وبعد ما تضع ايف
قوله ليس معناه انك للعالم في المحبوب بصفة الفرق بين المعنيين ان الاول ادعاء **قوله**
قصر الصفة المحبوبة على الموصوف طيب حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل المحبوب به
وليس معه قصر المحبوبة بالمطلقة لانا نقول هذا الذي صرح به ان المعنى في قصر الجنس ادعاء
كالاستاذ الية المصر فيما سبق قوله او مبالغة لكن فيه ان هذا لا ينافي ان المثال المذكور
يمكن ان يحمل على وصل والادعاء المعهد معه ان اضافة المحبوبة امر ظاهر لا يمكن ان

كلا الامرين

ان اي شخص من ذلك الاشخاص يثبت له هذه الدوبة المعهودة وان تال؟

177

قوله كما في قولك انت المظلوم الخ فيه جواز كون هذا المثال من قبيل انت المتنبي لكن الشائع في الاستعمال والمعتبر عندهم ما ورد كما ذكره الشيخ قوله اذا تبين البكاء على قبيل السبك اولا الا يا خراب ابكيت عيني فقد اضحكتني دهرا طويلا بكيتك في نساء مؤولات وكنت احق منها بدوي العويل وقفت بك الخليل وانت حي فمن ذا يدفع الخطب الخليلا اذا ما الشيء

قوله لان القصر وعدمه المقابل الملحوظ اعتبارا لعموم والملكة اي عدم القصر عما من شأنه ذلك لا ان يقصر كان وجوبه بما قصر بالفعل او في نفسه بل هو ان المعهود كون زان بكر كلما كان اداة الجنس فان اللام فيه للعهد والمعهود بعض ما تحقق الجنس وهو البدرك الكليات ثم قد يشار به الى نفسه لكن لا بد لام العهد عند ارباب المعنى فيكون القصر قصرا لهذا المعهود قوله وردبان المعنى الشخصي الذي له الصفة صاحب الاسم قيل المطلق بعد الوضع صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى قائم بغيره فالمبتدأ هو الاسم او ما في تأويله وهذا موقوف اذ قد يكون المبتدأ المذكور والخبر المقدر كما في قولك زيد قائم ولا يخفى ان الاسم الواقع خبر المبتدأ لكن فيه بحث لان الظاهر ان قولنا بل انتم لا مرحبا بكم انشاء للدعاء على طريق الاخبار على تحقق ضده كذا قولك نعم الرجل زيد انشاء للمدح والاخبار عن اسمائه قرينة للمدح وقد يستدل بما ذكر على ان الاسم الواقع بعد نعم وبئس ليس مبتدأ بل هو فاعل لنعم وبئس والاصل نعم الرجل زيد وقد يجاب ب

الغير ما نوى مؤداه قوله فعلى هذا يختص السعدي الخ سياق الكلام يدل على ان المنفي
ما ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه
الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير وقد دل الدليل على الكلام على ذلك التقييد
كيف وقول السكاكي في زيدا عرفته ان الرفع بتقدير كتسق انك عرفت زيدا يدل على
ان ما ذكره في تعليل السعدي محمول على الاطلاقة وتقول في المثال المذكور زيد صرف
الى نفسه ما يجب وهو وقوع الضرب عليه ثم يضم الجزء القائم الضرب على صحة تحقيق تكراره
انتساب الوقوع اليه ويقوى ما قلنا على تبطلان وبالجملة ان خص السكاكي الضمير المذكور في
التعليل بما استند اليه الفعل أولا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود
السعدي في مثل زيدا ضربته منطلق ورد عليه ان جعل السند السببي الا يراد به السعدي فمما
فافهم قوله كما سبقت الاشارة يعني في قوله والمراد بالسببي كون زيد ابوه منطلق
قوله وهو ان الاسم لا يوتى به معرى عما لا كفى ان الحكم بعد التوطيه والتقدمة يعلم مثل
ان زيدا قائم وما زيد قائم ولكان زيد قائما وامثالها ولعل عرض الشيخ ليس بحصر في المجرد
عن العوامل اللفظية لكل الجائز ان السعدي في عنده في مثل في الدار رجل قوله فلت لزيد
موجود داخل في السعدي فيكتب اما أولا فلان اللام في قوله والسعدي للغرض كما يرد
اليه تخصيص الباعث لكون الجزء جملة وقد سبق ان لا قصد للسعدي في صورة التخصيص
اللهم الا ان يقال ان قصد التبعي بخلاف ما قال به فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال
للسعدي في رجل جاءني في عند الله كما صرح به الشيخ في مباحث تعلق المسند اليه اللام الآتي تحل
ما سبق على ان المصرح في نقل كلام الشيخ لا تذهب المعنى قوله ولعدم تسليم
العرفي لا حاجة الى التاكيد صدا به ان العرفان السلم هو المطلق والموكد هو العرفان
المضاف الى المتكلم او غيره قوله لما مر في لقصد الدوام والثبات في الاسمية والتجدد
والحدوث في الفعلية والاعتبارات المختلفة الكاملة عنها دوات الشرط في التي فيه

في الشرطية قوله لان الاصل في المعلق هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل لافادته
الى غيره والفعل لاستدعائه الفاعل يفيد معناه ومحاوره ما ذكره وعلة ويكون افتقاره
من جهة الاحداث ومن جهة التحقق والمسند في الاسم الا كما ذكر زيد قائم جاعلة منهم ان مالك
على من قدر الفعل نحو قولك اما انا فمكرم وقولك انا في الدار فزيد لان اذا التي يليها الفعل
وانا لا تقع بعد فعل الا مقدرا بالجزء فالشرط نحو فاما ان كان من حيث المعنى فاما عبد ان
هشام بان الفعل يقيد هو خطا قوله ولانه ثبت تعلقها الضمير يعقلها راجع الى الطرف
المعلوم بقرينة ذكر الظرفية وبيان الذهن اليه من لفظ التعلق السابق ظاهرا ويرد على
الدليل المذكور بان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يقضي هذا المعنى بل اذا وقع فيه مقدرا
يأول بالجملة والظرف الخبر واقع موقعا هو المقدر بالاصالة واذا وقعت فيه جملة يأول
بالمقدر فلا يصح ان يقال احد ما معا الدار قوله فكان ينبغي ان يبني يقول اذا الظرف
مقدرا يعقل لما عرف بصحة المتن على هذا القول فليجعل ضميرا في عبارة المصراحا
الى الظروف الدال عليها لفظ الظرفية عما عنه المقام وليس في ذلك كبير تكلف لا يرتكب
لتصحيح الكلام وليس بعبارة الايضاح ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة بطريقة الاستخدام
قوله لانها غول في الصحراء الخ اقتداء اذا اردت منه جست لم يدر وحوله بقة لانها
غول ولا عنها يتزفون اي لا يسكرون منها غائلة الصداع لانه قال في موضع آخر لا يصدعون
عنها وقال ابو عبيدة القول ان يقال عقولهم قوله اي كلاف ضمير الواو في كتب
لان اذا ما تحقق لما مع به في كتب المصاوا ه رد لما مر من زعم ان تقديم الجزء المبتدأ
المنكر يفيد قصر الدار على رجل لان الفيد الاختصاص مع لزوم كون مدلولها عموما وعدم
تسليم له لانه يمكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التاخير كما
مر في كتب العصر وحق الجزء في نحو في الدار رجل التقديم لتحقيق المبتدأ المنكر بلا قصد
الاختصاص وانما يتحقق فيه قصد صحة وقوع النكرة مبتدأ بالوقوع في سياق النفي فكان

حق الجزء التاخير ولسنا افاد لبتدءه الاختصاص لان القول مصدر فصيح وقوعه مبتدا
وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم وبيت ان في الاية تقديم ما حقه التاخير
لان قول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو على ما في الدار والمراد به التعجب بخلاف قولك
فان قلت التنوين في عول التنويع اذ ليس المراد القول المطلق كما ينبغي عليه فهذا القدر
صح وقوعه مبتدا، ملا تقديم الجزء عليه فكان تقديم الجزء عليه تقديما ما حقه التاخير مفيدا للتخصيص
المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ مصح وقوع رجل مبتدا، تقديم الجزء عليه حيث لم يفد
فيه كون التنوين للتنويع والا فلام عدم افادته للحصر ايضا قلت فلا يلزم من
عدم افادته في الدار رجل للتخصيص عدم افادته قوله تعم وكم في الفصائح جيوة اذ قد
صح ان التنوين في الجيوة للتنويع فتدبر النظر الذي اوردته في بحث الحاوا ه

الموصوف على ح قوله من قصر الصفة دون الكس لان الحمل على العكس يتبدى جعل التقديم لقصر المسند على
المسند اليه والقانون ان لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح
الفاضل المحشي ايضا في جواب مولانا يوسف المعين بنا، على ان التقديم قد يفيد قصر المسند
على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت قبل من الثقات قوله وكذا قوله لا دينكم
ولا ديني ما قول قد بين فيما سبق ان القصر في لا ديني ما قول غير صحيح والحق ذكر
همنا لازم ذكرا الباعث الى حمل القصر على غير المتبادر فيما يأتي وجود مثل
قول هم هذا الباعث فيما ايضا سنذكر ما سبق من ان الاختصاص مما ليس على ان دينكم ما مبني
على ان يلزم منه الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يجاوز دين رسول الله صلى الى غيره من الموضوعين
قول هم دون الخ طيبي الى غيرهم عن الكفر وقد سار الشارح الى دفعه بان القصر اضافي بل على معنى
ان المخصص الخ ان العلامة لم يرد بالتخصيص هنا معنى القصر بل قول في التمثيل معنى قائم
زيد ان المخصص بالقيام دون القعود هو يجاه قائم زيد معناه قصر زيد على القيام لا على القعود
بالاختصاص هو التعلق كما في قولهم المحمول هو الاختصاص الناشئ من قصر افراده ان معنى

وما ذكره اجمل الاختصاص على مع القصر قصر الاختصاص بزيد على القيام ح

قائم زيد ان الثابت له القيام دون القعود فيما هذا يندفع عن العلامة الخبط الاتي الذي
ذكره الفاضل المحشي فتامل قول هم لتوهم انه نعت له لاجزاي توهما قويا لتعاضد الامرين في
ذلك مسندا عاما المنكر في مقام الابتداء الوصف وصلاحية الظرف فلا يرد جواز زيد
قائم وكم مع وجود الالتباس بالنعت فلان المدعى التقديم فيما حصل به دفع التباس
فلا يرد جواز ما ذكره لتحقق التباس المبتدا بالخبر على تقدير الخبر كون قوله لا مسهى لكلا رح
صفة للام مدح فما ذكره لان احتمال الوصفية بعد وصف اقرب مكنى لما ذكره والتقديم
الظرف في البيت احتمال اقرب مولا اهمية لكن لا يفرق في التمثيل فافهم قول هم لجواز ان يكون
قائم مبتدا، ورجل بدلا منه اي ويكون الخبر محذوفا كما في الدار ابو فمن ولا كون من
يكون رجل فاعلا له لان الاعتماد شرط لعمل الرفع والنصب عند محققي النحاة ولنوا
ذكر في اللب في توجيه المبتدا، او مسند نعت رافع ظاهرا بعد همزة الاستفهام او ما
النافية فليرجع الى كروه لا يقع قائم لا يصح للابتداء بالنكرة نكرة تخصصه والعدل ليس من
المخصصات لانا نقول بعد التنزل عما ذكره ابن دهان يقدر الخبر محمودا كما هو عندي او في
الدار قائم رجل او يجعل التنوين قائم على الافراد او النوعية بمعنى الخصوص المخصص كما في
ثمرة اهرة ذاب على انه قد جوز جمهور النحاة الابتداء بالنكرة اذا كان موصوفا او
مضافا او موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عاد بعده اي رجل ضعيف عاد فيكون نكرة
يمكن ان يكمل المثال منه فتامل قول هم ولانهم استعملوا مبنيا على قوله فانه يتعين قول هم فلا كلمة النفي في قوله تمر واجل عندي
الا الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة بق عندي ثوب جيد
وفي عندي كسوة وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا اخر واما تقديم في الدار الكوز
للاهتمام واجل عندي تفخيما فشان الساعة فقد تقضى منى الشرط المقتضى
للصدارة قول هم ضرورة ان التفخيم لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يتكلف في الجواب

عن الايراد بان التخصيص لسبب تقديم المحكوم به عليه ام اعتبارى اعتبره المتكلم
فى ذهنه وجعل تقديمه فى الذكر دليلا عليه كيف يعرف السامع ان حكما بالجزء على
مخصوص وليس المراد ان المتكلم حكم اولا على غير مخصص ثم يقصد الحكم عليه مخصصا بالكون
عليه فقد يقال تخصيص تشترى منى مثل متعد او على كونه متعديا بنفسه على ما فى الكشاف
ومهما نكته يلتفى ان بنفسه لها وهى ان اللفظ فى صورة التخصيص مستعمل فى معناه
الحقيقى والمعنى الاخر اراد بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته للملابسة
بلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس
فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن فى لفظ المذكور فكيف
صح له متعلقا اياه قلت ملاكان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره
جعل كانه فى لفظه قوله وهو سهو ايا ما توجه السهو فى التوجيه الاول فنعوان الغرض اضاعة
الدنيا سبب هذه الثلثة او فيه المبالغة المذكورة للجمع وعلى الوجه الاول لا يلزم هذا
المعنى كما لا يخفى واما وجهه فى الكشاف فلان الشرف كما يتعدى بنفسه كذلك صاحب الكشاف
فى قوله تعالى واشرقت الارض بنور ربها فيجوز تقدير صحة المعنى لا اصحاب الى التضمين
على ان المعنى فى العبد الخبار انهم اقتسموا خوف الشر والدناءة شركة بينهم والمشاركة
اشعارهم سواء قصدوا الشركة امام لا وعلى هذا الوجه انهم متغلبون على الشر اقتا و
انارتها والاول اقوى قال الشريف فى شرح المفتاح وعندى الاولى ان كحل متعلق بمحذوف
جزء محذوف اى لمائلة موصوفة بكذا فيكون سمن الضمنى وما عطف عليه بلا او بين
وكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد فيه ضعف لتبادر الذهن الى ان يكون
الغرض الاصلى هو ان شيء ما لا يخفى قوله يقتضى ضبطه واشكال ذكر انه قال به افتى
فلان صاحكا اى ابدى اسنانه وكان تقديره بعين لتضمنه معنى الكشف هذا وعندى
مهما كبت وموانه لا اضلال ولا اشكال فى اصل مدعى السكاكى واما الاشكال فى تفصيله

تفصيل هذا الذى ذكره الشيخ اما ينقض وجها لعدم ايراد المعمم قول السكاكى بتمامه لا لعدم
عده قصد التجدد من مقتضيات تقديم المسند والاظهر ان ترك الحصر لكن ظاهره فانهم
قوله حاصله بقوله فى الدرجة قال الفاضل الحسنى اذا كان اسناد الاول فى هذه الامثلة
هو اسناد الفعل الى المبتدا كان الاسناد فى الدرجة الاولى فكيف يتصور رجوع هذه الامثلة
بهذا القيد الى ما سبق ان يكون مسندا فيه درجة اولى فتضمن على ما ذكر من القاعدة الآتية ان
الفعل يعرم اليه على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى ويجب حمله هو ان القاعدة ليست
كذلك بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل مسندها فعلا وتقدم اليه على ما اسند اليه فى الدرجة
الاولى حتى اذا قدم ما اسند اليه الفعل فى الدرجة الاولى على الفعل كما فى هذه الامثلة لا
تفيد ذلك التجدد وضح الامثلة بهذا القيد وتفق فى توجيه كلام الشريف قول السكاكى
وتقدم اليه على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى بيان لجعل المسند فعلا يعنى اذا جعل المسند
فعلا تقدم اليه على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى بيان لجعل المسند فعلا والحاصل
ان ظاهر كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا على الاطلاق
قوله وتقدم على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند فعلا بقرينة قوله
اليه على ما يسند اليه الذوق السليم والطبع المستقيم ولا غبار على كلام السيد الا من وانت
خبير بان عبارة السكاكى ليست نصا فى ما ذكر بل يرد اعتراض الشريف او نحوه ان يكون
معنى المتبوع وجوب تقديم الفعل على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى وقت ارادة التجدد
لا مطلقا والحق ان كلام الشريف ههنا محل نظر وان اسناد السكاكى الاعتبار المذكور
الى قوله فى الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشيء الى الجزء الاخير من سببه وان كان المحترز
عنه قوله وتقدم على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى قوله ولا طيف خيال بالنصب
معطوف على الضمير المنصوب فى لم يزره وطيف الخيال مجيئه فى النوم والمقصود ان المعرض
لم يقصد السكاكى بعينه ولا بصورته الى اكيده له قوله فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت

وهم القول بما ذكروه ان لم يكن معرضا في كلام الشيخ الا انه ملاذكر ان كلا من الاسناد الحكمي
اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت وما ذكر لا كون النسبة
لزم منه ان كل اسمية تفيده قوله بل انما يفيده اذا لم يكن الخبر جملة ضليه يريد ان ذكر الكلام الفعلي
انما يصدق اذا كان الموضوع مقصدا باذكره اي لعدم كون الخبر جملة فعليه واما اذا كان جملة تم
كذلك يعيد التجدد الآن يتفهم فريضة على الثبوت كما هو دول على النصب فافهم مفهوم
قوله مما لا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الى شئ
واحد لا يكون بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حصة
العرفان فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فكيف عدم فقط
مما لا يلتفت اليه لان اعتبار حصة العرفان في احد الاسنادين وافراده في الآخر
محكم مع ان مخالف لاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق التقرير للمالين قوله كما هو مجرور في
قولنا دخلت على زيد فقام فان زيدا ليس عند اليه اصطلاحا لانعدام الرفع فيه لفظا ومحلا
مع لزوم احدهما فيه قوله لسبق المبتدا او الجزء ومن الفاعل عامله واسناد الفعل
عرفت مثلا الى امامي الاول واسناد عرف الى الضمير المستتر منه التالي لا محذور
عرف الى الضمير المنفصل المقدم اعني انا فليس بشئ من القسمين قوله فلا يرد بهما نقض
زيادة اعتبار ما يلتفت ان الذي لم نعرض لذكر الاعتبار الزايد وحاصل هذا الاعتراض
مورد ان كلامه عجر واف بالمقصد لانا عنينا عراف لدرك حيث قال انا عدل على اولويه
اسناد الفعل الى الضمير قوله واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن زيد عرف حاصلان
وتفهم الاحتراز عن المخرج لا الدخول يعني انه لو قال اليه على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة
الاولى لورد عليه كو زيد عرف فانه مفيد للتجدد مع انه خرج عن الضابط لانه لم يقدم
على ما يسند اليه وصور يزيد فلما قال في الدرجة الاولى علم منه ان هذا المقصد ان افاده التجدد
انما يقتضي وجوب تقديم المسند على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه

مطلقا وموجوده في نحو زيد عرف قوله لان كل فعل مسند اما هو واما الافعال
المكفوفة بما مثل فما لم يكن فلعله لم تلتفت اليها لانها قلما تكون قوله واما ما يفيد يعني
ان اللام لو قال جميع ما ذكر في هذا الباب الذي قبله غير مختص بالباب لزم ان يكون جميع
ما ذكر يعني كل واحد واحد جاريا في كل واحد واحد مما يصدق عليه انه غير هذا الباب والدليل
على ان مراد القايل هذا انه مثل عدم جريان الجميع في غير الباب نحو له كالتعريف في الحال
والتمييز فان التعريف يجري في المفعول به وهو من هذين الباب وكذا الحال والتمييز فعلم
ان الجريان في هذين الباب عند هذا القايل ان يجري في كل واحد واحد من غير هذين
الباب ورد عليه بقوله الخ قوله الباب الرابع في افعال متعلقات الفعل المخصوص
على كسر اللام المتعلق وان جمع الفتح ايضا والمراد بمتعلقات الفعل والمتعارف ان المفعول
متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسر ان المتعلق هو المنصوب والمست بالكسر
هو المحمول الضعيف والفتح هو العامل القوي قوله قد سبقت اسئلة اجمالية
يعني في التنبيه السابق نحو له كذا مما ذكر مختص بهما قوله واراد بالاحوال بعضها تفهيما
للمقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل
الظاهر ان الظرف مهمول عضاف مقدر اي ذكر الفعل مع المفعول كذكر الفعل مع الفاعل
وادخل هنا كلمة مع على التابعين اعني المفعول والفاعل الذين كل منهما مصاحب للفعل
فريدا تجرد المصاحبة فانها قد يستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشي المفتاح
وان كان السابق دخولها على المتبوع دعا لامر عطائي وعنوان الكلام في متعلقات
الفعل من حيث هي هي فاليه وقع المضاف اليه الذي يقدم في الذكر التفصيلي ثم جرى على
الاستعمال السابق من دخولها على المتبوع والوجه هو الاول وان كان الكناية عن امر
امر لفظي يقتضي لوضوح الفهم وهو راجع الاولين من الضمايرالاربعة الى شئ واحد و
كذا الكنايتين وجه الوجاهة التي اقال به على الدامل ما فضله الفاضل المحشي عن تامل

احوال متعلقات الفعل
والمتبوعات

خطائي

ان قول لانم ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول سلم لا يجوز ان يتعلق بالفعل
كما هو المناسب لقوله للفعل مع المفعول وتكون النفي متوجها الى القيد اذا لم يذكر الفعل
مع المفعول بل اذكر وحده ولم يجز ان يرجع تعلقه بالمفعول بقوله المصنف في الاتصاف الذي
هو كالشراح لهذا الكتاب بعد قوله هناك حال الفعل مع المفعول كما له مع الفاعل الى
اخره واذا تقرر هذا فقول المفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول
وبان مطمح النظر والمقصد بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق
بالمفعول صرح فيه عدان وفيما ذكره القايل بخلاف الاستعمال السايع اعني دخول مع على
المتبوع في مواضع وفيما ذكره الى والمحلي مما لغتة في مواضع واحد فلكنه حطا لتفسيره
كما نبهنا كاي تلبس الفعل بكل منهما في الجملة مساواة ليس الغرض منه ذكر كل منهما مع الفعل
افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اي تلبس الفعل عاد كر صوره المقصد واضح قوله
ومنه هذا العلم اي مما ذكره تعلقا عنه الايضاح ومنان يليه بالمفعول منه جهة وقوعه عليه وان
لم يصح بكونه تعلقا عنه وكان الاولى تصريحه في الايضاح بعدم التلبس بالمفعول هو الحق في محل قول

قوله لان يصرح

قوله في كلام المصنف على المفعول به مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بما مر كلامه ذكره

اعتبارهم

المصنفي الايضاح فيه جواز ذا لان سبب عموم الفعل لا دخل له في ترتيب الجزاء المذكور

لجواز ان يقصد التعميم المذكور و يترك الفعل مع ذلك على اصل اللام

اعنى التنزيل منزله اللازم كما لا يخفى تامل قوله ويكون كلاما مع مسامحة له اعطاء غير الذاير
كانه مبني على ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفيه عما عداه بل الخلاف الكثف
مستغن عن بيان في نفي المفعول اولوا بوا التخصيص لقيد من الذاير يعطي بعدم المفعول
وعكن ان يحمل قوله غير الذاير صفة للاعطاء على حذف المضاف اي غير اعطاء الذاير
والغيرية ما عتباران الاعطاء المثبت اعطاء محول المتعلق وكيف ما دار لا اعطاء
معين متعلق بالذاير فيؤول الى ما مر تاييد الفاضل المحشي فتامل قوله لانه من
تتمة ان الموجد منه اعطاء يدل على ان قوله موجد يعطي كلام من نفي الاعطاء ان قلت

فيكون ملقى الى المنكر فاين التاكيد قلت اسمية الجملة هو كذلك ان قلت انها لا تجوز القاء
الاسمية الى خالي الذهن قلت قد سبق قوله به في الباب الاول قوله اما ان يجعل المفعول مطلقا
كن به متعلقا بمفعول مخصوص جعل المطلق كناية عن المتعدي مع انها الانتقال من الملزوم
الى اللازم بناء على مطلق الملزوم ولو بحسب الادعاء كما سيجيء ان اراد الله

بحسب ما في اليماء ص

قوله المدمن عركريم الغير بكلكس الذي يخرج بسهوله لعله تجاربه والحب مع الفتح والكسر
هو الرمل الخداع الجرز بتقول منه ضبت بارجل تخبا كلس الروايا بالفتح لما لا يثبت بالمصدر
الذي هو باك للغير قوله لعلة ايام اي القصد الى اتمام الايام ان المصدر اياما والى جواز

ان يحمل

وجود مرجح لا يجمل على البعض في الواقع واثبات وى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل
عليه قوله اي اذا لم يقم المتكلم القطابي او الفعل المذكور وذكر اي لكونه الغرض بنوبه لقاعله
ما قيل فيه بحث من وجهين الاول ان الظاهر من الثبوت لا كون الغرض ذلك

غرض لم ص

الثاني ان اثر المقام القطابي افاده مجرد التعميم في افراد الفعل التي افادة الجزء الاول وكل
من الامرين وان كان مقتضى افاده التركيب ذلك بوسط المقام القطابي وما ذكره من كون
الغرض كونه جيد متعلقا بمفعول مخصوص جعل متعلقا عند المركب التي يفيده لم ان لم يستعمل فيها وسيذا تبين سقوط
الثالث قوله مقصد هذا الفعل معرف بلام العهد وفي المنكر دلالة على الفرد بقيد الوحدة بظهر

لان المقصد لوس المعهود

ان المصادر العارية عن الدلالة على الفردية ولو فتكر كرجعي وذكري عكن ان يحمل
على المقام القطابي على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وقد تحقق الظرف بدخول
الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن الاستغراق بعموم المقام القطابي من غير حاجة الى تعميم المعرف

ان ص

اعتبارهم

قوله لانه ان افادة التعميم قد يكون عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا لا تقو
في الصورة التنزيل منزلة المحقيقة لكن لا يخفى ان اعتبار هذا لا يسوغ بالمال
التعميم وهذا الاعتبار ليس باعتبار صحة الفعل في جميع افراده الذي اعتبر انتفاءه
بقصد الاطلاق اذ قد فرق بين ان يقصد الحقيقة في ضمن الافراد وبين ان يقصد

يراد م

منه حسب ما للمؤسل به الى افادة التعميم كما مر فان اكتفا بالبعض قوله معترض الغرض والمقصد من نفس الكلام وان كان داخلا في المقصود من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض الفاضل الحلبي وانت خبير بان على ما يرد وعليه وقع الملازم من الكلام : فالاولى ترك قضيا و لو الاكلام قوله لان ما ذكره من الحصر لا يستند به عقل ولا نقل عن الشيخ انه قال بعلم ان المفرد عقلا ونقلا موافقا لما ذكره الحبرين في مثل فلان يعطي على ما ذهب اليه العلامة واما الحصر الاول فحققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح الخ واما الحصر الثاني فلا يصح لان شرط اللام على ما عرف من مذهبه السهى العلامة وارادة قوله واما الحصر فبناء على العدم ح ان افاده العدم للحصر عند السكاكي انما يكون اذا كان المقدم مضمرا او مظهرا منكرا كما سبق وفلان ليس منها مع انه معرفة لكونه علم الجنس كما مر في شرح اللب للسيد وغيره فالحصر الاول ليس عند السكاكي باعتبار تعريف المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من المسند المحمول في المقام المطابق للاستغراق وهو الذي اراده الشارح بقوله واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح قوله فيلزم ان لا يكون غير موجد الاعطاء والا لخرج ذلك الفرد من الاعطاء عن كونه موجد الفضل مع ان المفروض انه موجد كل اعطاء قوله اما انه لا موجد الا الاعطاء فمما لا يساعد عليه العبارة اجاب الفاضل البهرمي بانه على ان الحصر المفهوم من المقام وفرض الكلام على صورة لعدل قرائن المقام او الوقوع في جواب السؤال عليه فاد اظهر خطأ من صنف في مسئلة فقه وعلمت موجل كحوى ليهم منه ان لا يعلم غير النحو كما كان دخل في تحقيق الدقائق او سئل عن مسألة فلان وعما يتعلق به من دقائق الافعال وعلمت يعطي او يكتب او نحو ذلك فهم انه مقصور على ايجاد ما ذكرت في جوابه ورد بان لا يفيد مطلقا ولا قرينة ههنا على التقييد فلا يصح فتامل قوله فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد ما البعض الخفي فانه سلك مسلك الشيخ العلامة قوله ان

ترى مبصر وسمع واع هذا بالحدقة سبب للزن والعصب الكامل لكن جعل جزء عنها غير

مذكورة في شرح القاضي وغيره قوله متعلق بقوله يوم اعلم يجعل متعلقا بالوقع لا لان
قوله اذ لو ذكر اللحم لرعاية وهم حمل ذكره بعده على علمه بالتوهم ولان التعلق بالوقع
يوم يكون الوقع لا في الابتداء اذ هو غير حاصل كما ان التعلق بالتوهم يدل على ان التوهم
في الابتداء واعلم ان بعد ذكر الى العظم عن سمعق مع ان المكنى هي الوقع المطلق اعني الكائن ابتداء
وقارا على ان نفس الوقع يستبعد بالابتداء لان الظاهر ان ما يكون في ثاني الحال هو الوقع
وان جاز استعمال احدهما في مقام الاخر سماعا وقد اشار رابعا الى جواز التعلق بالوقع
في الجملة بقوله والصوت في نفسي في اول الامر قوله وكم ذ دت وقد يروى بصيغة الخطاب
وقد يروى بصيغة المتكلم في بصيغ نزيد بالمثلثة على المحن والرزايا وتعني بكسر الصبر
على الوقائع والبلايا قوله حزين انما قال بلحظ الجمع وان كان راجعا الى السورة لان
لكل يوم منها سورة قوله فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر يجيء فان قلت هذا التوهم
بذكر المفعول بعد قولنا الى العظم ملاحظا الى الحذف قلت مع المفعول للواسطة العدم
المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر اللحم لا ان لغو للاطلاق للحمة على انه لا يلزم الانظراد
ولا الانعكاس في المقتضات هذا وقد ذكر الدت مع قبل الدر لا الحذف كما يتبادر اليه
الذوق السليم من قولهم بلغ العظم قوله على وجه ينبغي اعني الفعل على صريح لفظ سواء كان
الفعل المقصد اتباعه على الفعل المحذوف كما في قولك اضربت زيدا وضربت عمرا
او غيره كما في قول البحتري فان قلت حذف المفعول سوء على ما هو مقتضى الظاهر اذا سيق
عليه فيذكر المظهر مقام المضمر ثانيا كما هو حاصل الكلام ولا محل الى حذف المفعول اولا قلت
الحذف اهون لكثرته في المفعول الذي هو فضلة قوله وعكس ذو الرمة الرسم بضم الراء
نظمه من الجبل بالية والجمع رمم ورمام وبها لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت من قصيدة يمدح بلال
ابن ابي بردة بن ابي موسى الاشعري يصف الشاء فيجعلوا لهم وقد الحرص الطمع في الكل
وبعده ولكن الكرام لهم شمائل والاخرمي اذا ما قيل قالا قوله ان يكون بالالف الثانية

ان يكون اولان يكون واما قال يكون بلحظ المضارع لتصور حال اصابته المال واستحضاره
لكن التامل الذوقي يشهد بان ذكر المفعول في عرياعني وبيدي مريت راعي الحراط
مستهجن فان المتبادر الى الذوق ان المقتضى تعميم الوعوة للكل وتخصيص الداء وهذا
التعميم انما يظهر ظهورا تاما سد ذكر المفعول العام حيث ذكر ان الحذف ليدهب على السامع
كل مذهب وقد فوجر جاني شرح المفتاح عن فاضل الفاضل الحلبي فالمراد بعدم غير الخواص
غير الاكابر الذي ذكره ذكر الفاضل الحلبي في هذا الشرح هذا وقد يورد على الفاضل الحلبي ان ما ذكره
نصرة للمصلا بما سبق يشيل قوله والله يدعوا الى دار السلام لان عموم المفعول قرينة لهم من
قرينة عقلية هي حكم العقل بان دعوة الله بعد غير مختص ببعض الكلام المخلصين اللهم الا ان
يمنع قصر الافهام في كون زمخشر ملك التدريسة وتامل قوله ولا حاجة اليه فيه كيف لجواز ان يكون
الواو عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المفعول المقصد اللحم ممن تحوم المعبر المفعول
المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار مع الحرصة على ارادة هذا المعنى ذكره
عتيبة قوله والمعلم مع الاختصار وعدم دلالة الخط الكتاب على ما ذكرته هي لا تقبل
قوله وقد عرفت هذا الجملة كما زادة الى الاشكال المذكور بقوله وبهنا كبت
اكثر عن قولوا المجرد والاختصار مع امكانه يشعر اتصال هذا القول بالجملة السابق
كالدليل عليه سوق كلامه قوله او لو كان الدعاء عن النداء المتعدي الى المفعول المذموم
من الكشاف ان الدعاء المتعدي الى مفعول والصدد قد يكون عنى الذكر صحت قال في تفسير آية
الآية وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله انك لتفاوت كرا الرحمن وقد اكثر الله
في السور من هذا الاسم فرد ما دعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه وبهم اطلاق ايا ما لو جعل الدعاء عنى النداء
لكان كذلك على ان قد يجعل لعطا او للتخيير ان يدعوا بهذا الاسم تاره وبذاك اخرى كذا
في التبيان واعلم ان جعل الدعاء عنى التسمية المتعدي الى مفعولين يناسب ما يروى

قوله وبهنا كبت
لا ما تنزيل كلا لا في
سد مع هذا الجمع عاشق على حذف مضاف
الانعام ح

ما روى عن ابن عباس في سبب نزول الآية وهو ان اصحاب الفيل سبع رسول الله صلى الله
عليه وآله فقال اللهم يا رحمن فقال له صلى الله عليه وآله نهارا ان يقتد الهيبي وهو يدعو
الهها وقيل انه حمل الاسمين على المسمين فرد بان المراد الاكم لا المسمى وجعل المسمى
المعبود الى معبوديته بسبب ما ذكر من سبب النزول وكلا السببين مذكوران في الكشاف
قوله وان جيء بالواو وباعتبار العطف الا ان علة لم يجز تعاطف الصفات بالواو وهنا
كعطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بسبب الذات والتغاير بسبب المفهوم حاصل في
الموضعين علة اخرى لجواز تعاطف الصفات بالواو لم تقصد بمثنى منها الذات التي هي جهة
الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان مآله الاتحاد مراد بالاول
القوم السيد والهمام كثير الهم والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم موضع القتال
قوله ولما ورد ما مدين الا بر خبر ورد راجع الى موسى عليه السلام ومدين قرية شعيب عليه السلام
والامر اثنان بناءه والزود الطرد قوله حتى لو كانا نائذ وان غير عنهما تكلف
للمتنبين ان قولا الترجي باعتبار ان المتكلم من الامة لاجل انفهم والزود من الملائكة لاجل
انفهما ملاحظة خصوصية المتكلم والمخاطب وتقرير الفعل مبرد اللازم بالنسبة الى المفعول الى الجمع
المبين لانها في عدم التعرض باعتبار المفعول بالواسطة ولا فساد في المعنى على ربانيا كما
زعم الفاضل المحشي بظن هذا ما ادى اليه فكره الفاصر قوله اقر اباكم ربك على ما سبق واجاب
حالا لان الكريم الاضافة بان الوضع كان مع الناس للمشتق ومجرد عدم الاستقلال بالمفهومية
والاستقلال الناس به مع ذكر المضاف ليهما كاف في الجواب الترجي وفيما فيه قوله مكان على
المعنى ان ذكر هل كان الاحسن ان يقول لحكم الشيء اولا لوجوب ذكر القصر الافراد مع قرب
عهد عند وجد الترتي مدعى لصيغة العبادة الماضية اغنى لافادة الاختصاص لاستقبالية على
قصر التعيين ايضا وقصر الافراد ثابت في جواب او لا عند دعوى وجوب ذكر قصر الافراد وفيما
عند دعوى الصيغة ادراج قصر الافراد آت وهذا اجزى لاعتبار عليهم الواقع في اكثر النسخ
كلام ج

ليدخل فيه القصر بانواعها الثلثة وكان تاخير الخبر باعتبار تاويل القصر بالجملة المقصورة
قوله تابع عن تكلف وهو ان بين الآيات مستدرة نسبا جزيه فانظر وفي تعقد
المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فيعتبر مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب اكرام
عمرو وامره او المجموع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم لرد خطاء المخاطب
قوله ومعلوم ان ليس القصر الا تاكيد اعلا تاكيد سيجيء تفصيله في مباحث القصر
في تحقيق المناسبة التي ابدا ها على من عيسى الدمغي بين اتحاد القصر قوله صنعوي
مار دياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لمجرد التقرير للموصوف
دون التاكيد والتقرير والمقدر الاحوز الحمل عليهما والجواب ان المقدر الذي هو
الكون في حكم الملفوظ فهناك تكرير صحيح يفيد تاكيدا ولا يافذ امتناع اجتماع المقدر
والملفوظ جريا قوله انه من باب زيدا ضربته بمعنى ما ذكره من باب الاضمار على شريطة التفسير
وفيه بحث لما تقرر عندهم من ان ما لا يعمل قبله لا يعمل عاملا فذه والفعل المشغول
بالضمير هنا لا يصح ناصبا للاسم السابق على تقدير التسليط لامتناع توسط الفاء
بين الفاعل والفعل اللهم الا ان يحمل على الحكاية انه مثلا في كون الاسم منصوبا
بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب الاشتغال والتفسير والجواب انه منقوض
بمثل وزيدا فكرمه هو كثير في الكلام منه على خلاف في ان المنصوب معمول الفعل
وسيجيء ان الفاء ما الجملة داخلة في اسمية اي مما كان من شانه ان يكون جزاء دخلت
على الفعل ليمنع الاسم في موضع الشرط كما في امازيدا فاضرب كذا في شرح الكشاف
وفيه ان ان تلك اما مقدرة والفاء جوابها اذ فتقدير ان حذف اما مطرد
اذا كان بعدها امر او نهي وان لا تاتي حينئذ جوازا بعدها فليفهم قوله وهو صريح في
الفتح ان الفاء للعطف على المحذوف على تقدير كونه الفاء للعطف لا الطرد كون فاليهم
واما فارهبون او كذا في افادة الاختصاص منها يا كم يعبدون جعل المفسر

معلق بالغير على وجه الاختصاص يعلق الطلاق على ذلك الغير كما ذكره الفاضل
الخبيصي لان العطف معنى التعليق السخيف الاختصاص الموكد قوله لان المولى عليها
ارضي واسعة فان لم يخصوا العباد به وفيه بحث لم يذكره الشيخ وموانه يلزم فيه
عطف الانشاء على الاخبار اذ قد صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط ان الجزاء ان كان
انشاء فالجملة انشائية مع ان قوله ان ارضي واسعة فاياي جملة اخبارية تقبل
في جزاء بعض الافاضل بعد تسليم ان الواو للعطف ان قوله ارضي واسعة في معنى
الانشاء وهو جواب فتستقيم العطف بلا تكلف على انه قد سبق ان الشيخ كوزه
قوله واقيم مقامه ملزوم العيام ومورد ان وقد مر هذا مناف لما تقدم في بحث
الديباجة من ان اما قامت مقام مهما لكن مر شئ اذ قد علم منه تقديره في صدر الكتاب
انشاء واحد موقعها احمد قلت هذا مبني على المرضيين كما فصل ابن الحاجب في الايضاح
قوله واذا العدم على العام من اجزاء الجزاء المعقول والظرف في هذا التقديم انما كون
اذا كان المقدم هو الفاصل بين حرفي الجزاء لانه معلق عقد به اغراض واما اذا
كان الفاصل اخر فيضر فلان متبع اما عند طمانك فاكل وان جاز اما طمانك فزيد اكل
صرح به الفاضل الرضي وغيره وبهذا يظهر ان ما اشار اليه صاحب الكشاف والفاضل
وصاحب المدارك في قوله تعالى واما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول
ربي اكرمني ان الظرف معلق بيقول محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدا
ومعمول الفعل فالصواب ان يعلم ان يجعل الظرف معلقا بمقدر والتقدير فاما
شان الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه الظرف حينئذ تمام الجزاء الواحد المحصور
ولا يقدر اما انسانا كما في قولك اما احسان زيد للفقراء فحسن قوله ويظهر لك من هذا
التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص اي ليس الغرض الاصلي في هذا النوع هو
التخصيص وان افاد في بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول الشيخ واما

ما لم تفد تميم فلا بعد الا التخصيص قوله لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام
والا لم يفد بحث لان هذا مبني على كون التقصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا
بيانا لما خصص به كل واحد منهما الى ما سبق بالعكس الى الاخر لان كون التقصر مبنيا على حال
السامع انما هو في الاضافي كما صرحوا به فحينئذ لا يكون هذا التعليل نافيا للحقيقي اللهم الان
يدعى انه لا يجئ تعديم معلق الفعل عليه الا التقصر الاضافي كما ينبئ عنه ظ قول المصنف سابقا
وتعديم مفعوله ونحوه لورد النظر وان احتمل بناؤه على الاكثر قوله بل لمجرد الاهتمام
اراد بهذا الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم في نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف
اليه كما تحقق ذكره اهم لا سيما وقد قوبل هنا بالترك والاستلذاذ وغيرهما واما الاهتمام
الذي لم يرتض الشيخ الاقتصار عليه ما ذكره في بحث وجه التقديم كما سيجئ فانما هو بالمعنى
الاعم قوله وان عليكم لحافظين ان جعل عليكم صلة لحافظين فالعمل فظ الا اله يبقى
ان لا فرق مذكور فيتمحاج الى تقدير وان جعل خبرا فالاظهر انه بحسب النظر وان التقبل
لان الكلام في اقوال متعلقات الفعل واذا كان تقديم ما حقه التاخير معلقا قد يفيد
التخصيص كما لا يخفى فيه اعتبار التخصيص نفي الجنس لا يصح في العهد ولهذا اعترض صاحب الكشاف
والقاضي في قوله نعم الجيش صلوا على التخصيص ادعاء في مبالغة سرسل ظلمهم غير مم بالنسبة
الى ظلمهم انفسهم عتبر العدم قوله لمراعات حسن النظم التحقيق الصواب بدل لفظ
التحقيق بالفاصلي رعاية للادب قوله لتسرهد ما ذكره امر التغيير والظاهر عباره
العم ان ما ذكره يقع به للاستشهاد والا كان الانسب ان يقول ولهذا قال التغير
وقوله قوله لاهتمام بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا اسلم
هذا المنع قوله ورد التخصيص كما لا يخفى فتدبر قوله لا يتم على قوله لا يتم على المدعى
قوله وفيه نظر وجهه ما نقل عنه واستند اليه فيما سبق انا لا نسلم ان العول لا تعديم
لرعاية القافية والفاصلة خطاء قوله لعدم مع الاختصاص الاهتمام ولانه لو قدر

مقدما العامل على موضوعه بالنقض اذ الحذف يشعر بعدم الاعتداد بالمحذوف والعدم يعني عنه فالجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون قوله لانها اول سوره نزلت قال الزهري اول ما نزلت اقرا الى ما لم يعلم وقيل اول سوره نزلت هي الحمد لله رب وقيل هي الفاتحة واهل الحديث والفقه يقولون اقرا اول ما نزلت مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد فترة الوحي ثم الايات والفاتحة اول ما نزلت من السوره قوله وكان الامر بالقراءة اهم فوجب تخصيصها بالموقف على العلم باصلها وايضا الحق طلب به ما هو السبب لصلح كما هو الاصل في تصوير القراءة بغير اسم ثم حتى تعصد احد وجوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد ومن الغرائب ما اجعل باسم الله حالا اي متبركا باسم الله ثم اذ لا يتصور منه ص البتة بغير اسم ثم واما اذا جعل مفعولا كما توهمه الشيخ من ظاهر عبارة المفتاح فلا اذ لا يتعلق منه تعالى الا الكوني مع ان ايجاده تعالى اسمه ليس بكسبي فيه كما لا يخفى قد يحمل ان اعتبار حال السامع اعني القصر الاضافي فعلى القصر الحقيقي لا محذور للام الا ان معنى الاختصاص الذي اشرنا اليه مبني على عدم تقدم متعلقات الفعل الا الاضافي قوله وهو مبني على انه تعلق باسم ربك اي لا شك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دال على التكلم والدوام امر نادر لا يحوج التنزيل على ذلك فالوجه هنا ما ذكره الفاضل الحسني وان كان فيه صرف عبارة المفتاح عن ظاهرها قوله ثم قرئ ليسير ايا ما اقتضاه الظاهر افحس تتبع الخ الاية على امر نادر فان الحسني عن النحاة منعوه وقد استدل به ابن هشام في اللب الخامس من مغني اللبيب في مواضع اخر قوله والباء للاستعانة او للملابسة ح اذ الكثير في الكلام ذكر الاستعانة وان في الاول اسم الله يجعل آلة لا يفهم مقصوده بالذات فغيره ترك التاديب قوله اي اقرا القرآن حقيق السوره ما كان اول ما نزل لم يناسب هذا المفعول وان لم تكن آخر ما نزلت جاز بان الجمهور على جواز تاخير البيان عن وقت الخطاب وان لم تكن آخر ما نزلت جاز بان الجمهور على جواز التكليف بما لا يطاق

جعل ص

في مواضع لان حرف عباره عن ظاهرها ص

الذي قدر اللام الان يعين الى الروايتين الاخرتين في اول النازل ص

في تقرير المذكور تامل قوله ولا يبعد ان المذهب الصحيح اراد به مذهب الشافعي فان الشافعي في المذهب ثم ان هذا الوجه انما يقرب اذا لم يكن التخصيص ناشيا عن المقام فان حمل على التحقيق على ما ذكرته والا فان حمل التقديم على التخصيص الاضافي فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام كما هو واضح الا انه مع هذا يجامع ما يناسب عنه المقام في ما ذكره الشيخ تضعيف اللف وفضلا عن عدم الاستقلال قوله كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا والاقرار عن نحو ضرب غلامه زيد فان هذا مستفيضا للعدول عن ذلك الاصل قوله والمفعول مضارب يعني عنه اي قد يغني عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي محتاجا اليه تعقلا ووجودا كما حتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل وبهذا القدر منا الفرق يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا قوله فقيل الاصل عدم المفعول المطلق لانه فرد من اصول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي اشد من طلبه لغيره وهو تقديم ما هو مفعول بالواسطة على ما هو مفعول به بظن المفعول فيه الزيادة لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان ثم المفعول له لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى فلانه نظر الى قلة الغائية في المفعول المطلق والاعلم ان ما ذكره المصنف تبعا عن عبد القاهر المعاصيل على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول له والمفعول له ص ان الزجاج اسقطها المفعول معه ثم ان السيرافي اثبتته كما بين في كتب النحو قوله الاصل تقديم اللغت لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون اسرع الى التاكيد لكونه ادخل في التابعية البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه فانه في حكم الملغى والمطروح عنه ولهذا صح صاحب المفتاح او لان البدل ليس موضعا للعطف لعدم ان شرط العطف حكما وهو تقديم المعطوف عليه وبهذا يتبين ان ما ذكره الشيخ والشريف في وجه قوله تاليا ليس واضحا من الانواع الاربعة يعني البدل والوصف والبيان والتاكيد موضعا للعطف بالواو ومن ان التقييد بالواو مبنا على ان يقصد

كذا في ص

لان الاصل في الكلام الحذف لخلاف العلة المقتضية

المفعول له لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم

السراج

اسقطها واستقر المفعول

الانواع الاربعة صالح للعطف بأي على رأيه فيقبل كو انجيني بزيد اي حسنة او بل حسنة
حملي كيت واسكال لان ماذكره السكاكي من فوات شرط العطف حكما وكون تقدير سبب
رد ثوره على تقدير العطف بسلب وثوره قائم في العطف ببل واي قائل الكشاف من
الانواع الاربعة ليس للعطف مطلقا فان قلت مراد الصلوح تأدية كتب اصل المعنى
عند اظهارك فالصواب الاقتصار على ان التقييد ما نواه وبناء على انه الحق بالجيم
هذا واحاد خل او في قوله او البيان منها على ان عطف البيان مع البدل من واد واحد
سق سمي من التوابع حتى تقدم احدهما عليه فكيف يصح تقديم احدهما على ما هو مال المعنى قلت
بل نعم العطف بالحرف التأخر عن الكل نعم ما ذكرته في قوله نم المفعول به الاان يبنى
على الحاكما او تقدير هذا تم ذكر المفعول به فافهم قوله مراد المصنف بالاهمية هنا فيه
نظر لانه قد عطف عليها قوله اولان في التأخير اخلالا ببيان المعنى او المناسب وهذا
العطف ما لك للارادة الاان يقال من فائدة معتد بها في الافراد بالذكر قوله لتقوم
انه من صلة يكم ممكن ان يقال تقديم الصفة الثانية لانها اهم والغاية فيها اكثر لان اعانة
مع كونه حالا فرعون مستبعد فافاد تراخيه قوله وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلق
عبارة السكاكي هكذا والغاية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه لوعان احدهما
ان يكون ع فالمتقدم الى قسمين في عبارته لفن العناية الان الفائدة مهما الى العجمي يستتبع
القيام التقديم لاجلها فلذا قال الى وجعل السكاكي التقديم للعناية ثم ان في قوله احدهما
ان يكون اصل الكلام ع مسامحة لان ماذكر سبب للعناية والتقديم لاقتضائه ومذا لا يصح منها فتدبر
اللام اي احد محالان يكون وقد يحمل على المبالغة في اقتضائه ومذا لا يصح ع الثاني قلت
قلت ما غاية تقديم المسند اليه وذي الحال المعرف باللام قلت الاحتراز عن الحكم الخلي وذلك
لان التقييل بحجج قوله الاصل هو التقديم والاصل في العدول عنه كما دل عليه النظر في المعلوم
فلو كانا نكرتين محضتين لوجد المقتضي للعدول عن التقديم وان كان اصلها التقدم

ايضا كما في قولك في الدار رجل وجاريتي راكبا واعلم ان تعرض النكرة المحضة لان تتخصص
بجعلها في حكم المعرفة قوله نصب عليك بضم النون وفتحها اي منصوبا قد امها
من نصبت الشيء اقمته وجعلته محاذيا عيني بحيث لا يغيب عني كما في انظر اليه وايا قوله
لئن قال لك ما الذي يعمي الاولى ان يذكر الموصول وبقي ما تتمة حتى تكون ما معمول تتمة
يكون السؤال جملة واحدة بطابق الجواب بالفعلية على ما مر به سيبويه فيما اذا صنعت
زيدا على تقدير ذكر الموصول كما مر مبنى الاصول جميعا قوله وتقديم المفعول اما على الاول
في قوله تقدم وجعلوا الله شركاء الا انه على ان الله مفعول به بواسطة قدم على الذي
بلا واسطة اعني شركاء او انه مصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال التقدير وهو جعلوا
شركاء وهذا اختيار السكاكي والقول المنصور على ما حقق في شرح المفتاح ودمت حاشية
منهم صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثاني والله ظرف لغو
متعلق بشركاء او محذوف التمثيل بالاية على راي مولانا وايضا عتبار ان الظرف المتعلق
بشركاء قدم عليه فان قلت هل يصح على تقدير ان يجعل لله مفعولا ثانيا ان يعلل لتقديم
على المفعول الاول اعني شركاء بان الاول منكر بخلاف الثاني قلت هو شريف
وكذا الذي في شرح المفتاح وجعلا من قبيل في الدار رجل لكن لقائل ان يقول لم لا
يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر مخصص على ان اعتبار المبتدأ
والخبرية مطلق في الحال ولذلك قيل قد يقع النكرة المخصصة اسم ان كما سبق اشارة
الى ذلك في قولك ان شيئا ونسيئة البيت قوله تقديم الحال اعني منه قوله على الوصف
اعني الذين كفروا فان قلت كيف يحمل ان يجعل قوله قومه وصفا ايضا اما بتقدير
متعلقة موقوفتان يجعل للحدوث وكون اللام الداخلة عليه حرف تعريف الاسم
الاسم موصولا كما يلزم حذف الموصول مع بعض صلته على ما مرت اشارة
الى مثله او بجعل اللام في الملاء للعهد الذهني فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة

تعين كون ما مبتدأ لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ح

قلت ان عم فانما يصح في اي دون كل لصحة المعنى صح

صح ان بعض الجماعة ميزة من بدل الكل فان قلت لما اتحدا مفهوما ومرادا واحدا ح يرد ح

بالتبوت للام

لايق لواعتبر الملاء في حكم النكرة لم يقع الذين كنوا واصفه له لانا نقول هم اذا لحظ من التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه وسبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقف التوقيت الصاق صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى اصل المعنى اذ لا شك ان المقصد الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الاية الاولى فتقديم الوصف الاصلي على العارض ولما الحكم بان قوله منه قوله حال فبالنظر الى الطالذي لا يعد عند بلا ضرورة سو قوله مسوق الانكار التوبيخ الفرق بينه وبين الانكار الابطالي ان التوبيخي يعني ان ما بعده واقع وان فاعله معلوم على ذلك والابطالي يعني انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا كما ذكر في معنى اللبيب قوله فمتنع ان يكون تعلق جعلوا الخ فرق تعلق الانكار باحدهما باعتبار الاخر لا يأتي ان لاحظ احد المفعولين اصلا ومنهما وان شئت فتامل في قولك اعطيت زيدا دراهم سائلا فان في اعطاء الدينار زيادة مبالاة بمعنى تعديه وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل في ملك المباشرة والحاكم هو الذوق قوله والجواب اذ ليس في كلامه رده بعض شراح الايضاح بان مفعولي جعلوا يحتمل ان يكونا حاضرين في الذهن وقت الانكار لتوقف عليها فيكون كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما كذلك صح ان يكون احدهما نصب العين على التعديه كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم يجب ان يكون مختصة به ونفس العين مشتركة بينهما كما سبقت واقول حمل السكاكي سبب التعدية على المعنى الذي هو نصب العين وكل واحد منهما مفعولي جعلوا حاضرا في الذهن وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين باعتبار تعلق الانكار به وهذا لا ينافي كون المقدم منوطا بكونه نصب العين باعتبار آخر مقتضيا التعديه والسكاكي قد صرح بهذا الا ان بنفسه المعرض عقل عنه او عن فايدته فان قلت الاهتمام الذي هو من كون احد المفعولين

نصب العين في ذلك الوقت

٢ ل ونصبته

غاية ما في الباب ان يكون كل منهما نصب العين صح

نصب العين على المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين فلا محذور اصلا قوله وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور يجيء فيه مناقشة وهي ان الاحتراز المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالموخر فموجب كونهما نصب العين فيلزم ان يتقدم ما اخر عنه الدنيا في الاية الاولى وموسى في الاية الثانية لايق الاحتراز بوجب كون عدم احدهما وتاخر الاخر نصب العين لان قولنا اذا ثبت ان نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون تقدم احدهما وكذا تاخر الاخر مقدما وليس كذلك ان قول الموضح للتعديم هو كون الشئ نصب العين من جهة التعديم فتامل قوله وان كان مناقشة في المثال لكنه صح قد يدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منها نحو ما صحيحا بل قال لفهوم انه من صله الدنيا والتعديم لدفع مثل هذا الفهوم صحيح وانت خبير بان عبارة المفتاح اب عن هذا الدفع حيث قال لاحتمال ان يكون من صله الدنيا والشبهة الامر في العاملين ايهم من قوله ام لا كيف ومثل هذا الاحتمال البعيد المضمحل بادنى تامل لا يخفى سيما لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد لا يجاب طلب الكلام اعم تقدم وتاخر فالقرينة الدالة على ان من قوله ليس صله للدنيا اقوى من كثير من القرائن الدالة المصححة للكلام الجازية قوله وقد اجاب بانه تبع اشارة بلفظ قد الى ضعفه لانه يشعر بان يكون الكلام في تقديم بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة لا يطلع عرف الاغراض لانا نمنع جواب ما يكون جوابا عن قوله وجه الحسب المعنى دون سائر الامثلة من التعديم المستفاد على المجرد وذي الحال والتنظير بما قوله الباب الخامس في مباحث القصر قيل قصرت التوكيد اللام والتوكيد بمعناها الخاصة المخلوبة قوله وفي الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق معهود اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى شيئين صرح به

الشريف في شرحه للمفتاح فحلا معنى القصر قصر صفة اصطلاحيه **قوله** اما ان يكون المثبت
وهو الامر المعنوي مما من شأنه الاتصاف كما صح به فيتناول الادعائي ودخوله لو ورد
ظاهرا وكانه نظر الى ان المعنوي هو الاصلي واريد الشمول واضي للقبيل لان الخصوص كما
بالسبي اما بتغيير جميع ما عداه او عن بعضه وقد يطلق قوله لكب الجميع ونفي الاجزاء جميعا او
كذلك صح ما اراده عا ويتناول التعريف القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه خلاف المتبادر
ثم اذا عبر المعنوي معا بالاضافي دون الجاري مع ان اطلاق التخصيص حقيقي حسب
اللغة كما فصله الفاضل المحشي الاصافي قصر صفة حسب الاصطلاح كما اعترف به هذا
الفاضل في شرحه للمفتاح وحمل بعضهم ارباب الاصطلاح على اعتبار اللغة غير معقول مع ان
المتعارف اطلاق الاضافي على قسيمه دون الجاري ثم ان ارباب الادب استعملوا
الاضافي الحقيقي للقصر او الحصر او التخصيص في مقابل المعنوي وان اهل البيان استعملوا
الاضافي المجازي في مقابل المطلق ولا مشاحة في الاصطلاح وان قلت المعنوي للخاصة
الاصطلاحيه في الحس على ما فهم من شرح المفتاح لفظ العصر لا لفظ التخصيص وكلام الزمخشري
في اطلاق التخصيص الاضافي قلت يأتي هذه التفرقة قوله اغاسي قصرا وتخصيصا؛
قوله لقد حدروا اه لعد حدروى التفريح كانه ساق الكلام على وجه دخل فيه القسمان
فالتفريح بالتقسيم قليل الفائده وقد يكشف قليل الحدوى وفيه وهو نوع من خلل المعنى
وازاله الغفله الاولى كمف اشتبه الى على صاحب الايضاح حسبب على ان ذلك التقسيم
وسيلة الى التنبيه على عدم حريان الانقسام في الافراد والتعيين والتقليب في المعنوي فائدة
عظيمه لها نفع في مواضع وصيل الضمير عبر واه راجع الى الحقيقي والمجاز لم يحتج بالتقسيم
لقد حدروا احد القسمين يعني الحقيقي لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف
على الصفه سكاكيا ومتنع وقسمته وان كان جايزا الا انه غير وارد في الكلام وفيه ان
القصر الحقيقي الادعائي بقسميه كثير في الكلام والقسم الذي يوجد وان كان قليلا

الحقيقي اي فرق الصفه على الموصوف

قليلا بحسب كقولنا لا واحد بالذات الا الله **قوله** وبهذا التقرير سلم للمحقق وغيره
رده عليه ان عبارة السكاكي هكذا وحاصل المعنى راجع الى خصص الموصوف عند
السامع بوصف دون وصف ثان كقولك زيد شاعر لمن اعتقد شاعرا ومجانا
او كقولك زيد قايم لاقاعد لمن يتوهم زيد على احد الوصفين غير رجح فقوله عند
السامع يشعر بان المراد هو القصر الحقيقي كما يشعر الصاقوله بعده شاعرا
او منجما الى قوله من غير رجح فان المعنى لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا
قوله مثل زيد شاعر لا غير اي لا غير زيد وهو على هذا التقدير من قصر الصفه على
الموصوف ويجوز ان تقدر لا غير شاعر فيرجع من قصر الموصوف على الصفه ويستمر
عليك استعمال لا غير في كلا القصرين وعلى هذا فلا يكون القصر صفة اد اعائيا
وان جاز ان يعتبر مقدرا اضافيا وكذا ما بعد من الامثله **قوله** التي هي معنى قايم
بالغير اراد ما يعني مقابل اللفظ كما هو الظاهر لم يصح قوله لصادقتهما على ما فان
النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المباينة ليس الا وان اراد بنفس اللفظ سمعه للدال
بالهيم المدلول على حذف المضاف اي دال على معنى يصح ذلك القول لكن الظاهر ان الطلاق
الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد هنا على نفس اللفظ من قبيل المسامحات
الشايعه **قوله** تابع يدل على ذات ومعنى فيما غير الشمول المراد بالذات ما يقوم به
غيره لا ما يقوم بنفسه والاخرج عنه التعريف المعنى كقولك اعجبني هذا السواد بعد
وما المعنى ما يعلم لغيره ان قلت فيرد البعض بالبول في اعجبني بدنه لانه يصدق عليه
الحسن از ذات حيث يقوم به العرضيه مثلا وانه معنى حيث يقوم به صوفه قلت
لعطفها ما يدل على وجوب التغاير بين الذات والمعنى الحدوليين وقيام الثاني بالاول
فان قلت الحس يدل على الذي فلا شبهة وعلى الذات اذا بدله من محل يقوم به قلت
ما ذكرته دلالة التزاميه غير مقصوده فلا يلزم ما ذكر وان قلت عرض نكس لم يرد الوصف في

جاء في العموم المجتمعون اذ المعنى المدلول به عليه الشمول قلت المراد من الشمول الوحدة
اليه غير في التعريف ما هو المعتبر في باب التأكيد وهو ان لا يستفاد من افراد المتبوع
والاجتماع المدلول عليه بالوصف فيفاد كثرته غير فانه يمنع عدم التفرق وهذا المعنى
انما وان توهم الزجاج والمبرد كونه مدلول التأكيد الثاني قوله ٣ صفحة ١ الملائكة
كلهم اجمعون الآن الرد في كتب التأكيد قوله وكذا بين النعت والصفة المعنوية
التي قال الفاضل الحسني الفرق بين صفتي معنوي المعنوية فالظ هو المباينة الكلية
اذا المعنى الاول هو نفس الامر القائم بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات اتصاف ذلك
الامر اليه كالقائم من هذا الكلام ولك ان تقول ان حمل معنوية المعنوية على ما يتبادر منها
كانت المباينة ظاهرة لما ذكره الفاضل المحشي بل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى
والمعنى الثاني نفس اللفظ وان حمل اول معنى المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسع
كانت النسبة ان على ما ذكر يمكن ان يصار الى الحذف في الموضعين من عبارة المتن
بان تقول المراد ان المعنى الاول هو دال نفس الامر القائم بالغير والمعنى الثاني هو ذات
ذات اتصاف الامر اليه بقي فيه بحث وهو ان لفظ العارض مثلا صدق عليه
انه معنى قايم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصد
فقد تصادق فيه معنيا المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فما وجه الحكم بالمباينة
ولا يخفى ان اعتبار قيد فقط في الاول في معنيي المعنوية يكفي لانصراف اليه بالضرورة
فتامل قوله والاول اسب لان اعتبار المعنى الثاني مثل ماريد الاقيام يقوم او قام
وغير ذلك من صيغ الافعال يحتاج الى ان تقدره الاقيام وان المصور عليه
منوع القايم لنفس القايم ولا يخفى انه تكلف قوله فمن قصر الموصوف على الصفة
على ان التاويل في جانب المقصور عليه هنا هو ان لكونه خبرا وقد يعكس ويعتبر
التاويل في جانب المقصور على معنى ٢ الهوية على ان يكون زيد على الجبك والثابت

على الشيخ فيكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخلو عن تكلف قوله يتعذر احاطة المتكلم
بها لكثرتها حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية وكيفما كان في العرف كما في قولهم الدار
الا زيد على ان الصفات امور خفية خصوصا النفسية فلا يقطع من العاقل المتحري
للصدق اثبات واحدة منها ونفي اسواها مطلقا واما في ليس في الدار الا زيد فالمتبادر
حكم قوله الا ان يراد الصفات الوجودية فيجب لان من الصفات الوجودية
ما يستلزم لعدم احدهما الآخر كحركة الجسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا فليتامل
قوله محمولا في الدار الا زيد ٤ فيجب لان القصر المكون في الدار على زيد اما
يكون بالنسبة الى ما في افراد الانسان ضرورة تحمل الهواء بل الاسطوانة فمرجوع
الى القصر الغير الحقيقي فالظ في التمثيل ان يقال لا واجب بالذات الا الله فان قيل
التقدير في المثال المذكور ما في الدار الا زيد لان الا زيد في الاستثناء
المفرغ من المستثنى منه وهكذا في المكون هذا القصر حقيقيا ادعاء انتفاء الكون في الدار
عن جميع ما سوى زيد من افراد الانسان قلنا فمرجع قصر الموصوف على الصفة
قصر صفتي ما مثلا كما ان هذا الثوب الاسود اذا اريد بهذا الثوب ملونا
الاسود فيكون في المكون القصر حقيقيا ادعاء انتفاء سائر انواع اللون عن هذا الثوب
ولا محذور فيه مع انه قد ادعي سابقا اقتضاء هذا النوع من القصر الى المحال قوله
اي كما ان ارجاع الضمير الى المحشي مطلق كما ذكره الفاضل المحشي كذلك مطلق القصر
اي ومكمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الاضافي اللهم الا ان يقع
مثله في كلام البلغاء وان جاز واراد مجملا قوله متبوع وزاد صفة فرعي اشاره الى
ان دون وقع حالا وذو الى الما المفعول المذكور وهو الامر وانما الفاعل وهو
المحصص فانه مراد بحسب المعنى وهو في قوة الملفوظ واما مكانا فمثل حال كونها مكان
الفرد وفي شرح المفتاح والمشرب انه منصوب على الظرف اي الصفة واقعة في مكان

اخرى واحده كانت او اكثر **قوله** او في مكان منع الشئ الخ متعلق بالاول باعتبار اصل المعنى كما ان ادنى منه وقرب منه لما باعتبار مرتبتي التفصيل وما يلزم استعمال الفعل

التفصيل بالاضافة ونحوه **قوله** ولقائل ان يقول ان قوله لم يمكن ان يجاب بان المراد بهو الشق الثاني فلا كان المحقق معلوما قبل ادراجه مالا يكون على الوجه المعتبر في المحقق اعتمادا على ما ذكره قبله كما يراد ما يراد من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى نهاية له حتى لا يتناول المحقق فلا يتم كون المعنى المقصود بالتعريف كما سنذكره الى الان لم يتأل بهذا المقدار من حرف الكلام عن الخلط **قوله** فان قلت كيف يتم هذا الجواب كما هو ظاهر الشريف ان التفصيل مانع الذي ذكر نفسه غير واقع لا بانتبار على الوجه اعم وفيه كيف لان المعتبر في التعريف عدم جميع الاعتبار الواقعة وغير الواقعة وكذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع المنحصر ذلك الجنس فيه اللهم الا ان يقال ملاك قاعدة المعقول ولا يلزم مواقع القاعدتين هذا وذلك ان تقرير هذا الجواب لو سلم عنه قوله قلت هذا الاعتراض ووذلك بان نقول حول الحكم او يمكن ان يقال بعد قوله دون صفة اخرى بدل على اعتماد المخاطب على الحكم او تجويز الامرين كما سيصرح به الشيخ في النظر الاتي في القصر الثانية فحينئذ دون اخرى بهذه القرينة هو التي وزنحب اعتماد المخاطب ايضا بعد ضم القصر المحقق للعدم وجود التفصيص فيه مطلق بل لعدم التفصيص المعتاد من دون اخرى او مكانا وبهذا الوجه اندفع قول الشيخ قلت هذا الاعتراض وكذا قوله وعلى ان يجاب الخ وبهذا ايضا بحث الفاضل المحشي المدقق بقوله ان ما ذكره في القصر المحقق للاعتماد على ما ذكره فيه لان حال المخاطب قد يعتبر فيه كما سنشير اليه **قوله** قلت هذا الاعتراض مختص بما لا يعتبر فيه حال المخاطب اصلا وهو الاستعمال في الكلام الخالي عن القرائن الحالية والمقالية وهو ما يعتبر فيه حال المخاطب اما بالاستعمال في الكلام المشتمل على القرائن الحالية والمقالية وهو ما يعتبر فيه حال المخاطب اما بالاستعمال في الكلام الخالي عن القرائن الحالية والمقالية وهو ما يعتبر فيه حال المخاطب

لا

المنع ص

فيحتمل الشركة بمعنى ان يقول ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة ح

على خطاء او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما يشير اليه الفاضل المحشي الا ان هذا القسم لقلته لم يعرض له **قوله** وهذا السقيم لا يجري في العقل المدعى عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي جميع اقسامه والاحالة على المذكور اعني قوله او العاقل لا يعتقده لا يدل على عدم جريانه في القصر المحقق الادعائي ادعى اي ادعاء الاعتماد المذكور فنحو الاقسام المذكورة **قوله** بين ذلك الخ بين الاوصاف بجميع الصفات بحيث صفة واحدة وبين الاوصاف تلك الصفة الواحدة **قوله** والمخاطب بالاول كون المخاطب كذلك ليس على معتبر في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال كما سبق العالب **قوله** ولعل الاصح صريح ما ذكرت قال والمخاطب انما امامن يعتقد العكس واما من يتساوى عنده الامران ولو لاعبارة الايضاح لما كان توجيه عبارة التلخيص بان قوله اوتساويا معطوف على ما قبله كما ان قيل المخاطب في القسمين من يعتقد الامر كذلك او تساويا عنده **قوله** وسمي قصر قلب الخ فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان زيدا قائم بجوز له وصفا اخر اما الكتابة والشعر من غير تعيين احدهما قلت ما يريد الا كاتب بعد اقتضاء فيه تعيين احد المتساويين وقطع الشركة ايضا فمعنى اي اقسام القصر هذا قلت الظاهر ان قصر التعيين اذ لو لوحظ الشركة بين الوجه القيام واحد الوصفين لا بينه وبين وصف معين منهما معين **قوله** وهذا لا يرجع له وقد يستقر بعضهم بانه لما كان مبنى المتساوي والمعتبر في قصر المعنى تجويز احد الامرين لا تجويزهما

مكان المناسب ادراج قصر التعيين فيما سيجيء فيه قصر القلب لان قصر التعيين قلب جزم المخاطب احد الامرين وهو ما استعمل له المكان لا فيما يندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل له قصر القلب دون لان المناسب لاعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو ههنا مفقود بل الموجود تجويز احدهما الذي هو الموجود في قصر التعيين **قوله** وغاية ما يمكن في قصر الافراد فيما سبق الى انه يمكن توجيه

عباره التلخيص بما يفيد هذا المعنى بوجه آخر ايضا لكن عباره الايضاح آب عن كلا
الوجهين كما لحقته الان بعبارته مثل هذا التحمل فى عبارته ايضا فتامل قوله وقد يقال
ايضا لما كان اعتبار المكانيه فى قصر التعيين خفيا واعتبار امر دون آخر جليا ذكروا
فى كتب القوم خصوص البيانيه بادخال قصر التعيين فى القسم المشتمل على المكانيه وآخر عن
ذكر الثانى اعتمادا على الوضوح و قوله و شرط قصر الموصوف على الصفة افرادا
من هذا الشرط علم ان شرط الصفة على الموصوف افراد اعدم تنافى الاقتصائين اذ
لو كان الوصف حالا لصح قيامه بعاملين لجهتين اعنى قيد الطلب بموته بموصوفين
ولندرته لم يعرضوا له قوله و قلما يحقق بيانه اما هذا من قبيل العطف على معمولى عاملين
مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاخفش عمره مطلقا قوله وايضا يرجع الى قبيل الاستثناء
بيانى الوصفين فى قصر القلب انما هو الكثرى لا الكلى و قوله لعدم انبائها اياه معناه
ان الاصل فى ذلك ان الاستقراء الصحيح يشهد بوجوده فى الوصفين المتنافيين الكثر
وقيل ايضا الشرط الثانى ليمكن الاستدلال منه احد جزئى القصر وهو وجود الاثبات
من قطع النظر عن جزئه الآخر وهو النفى على انتفاء الصفة الاخرى بقصد صدا ذا كان
القصر بطريق التقديم كقولهم تميمى انا فان النفى فيه خفى والاثبات صريح فيشترط
لثبوت المقصد فى جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اصرح واوكد فان قيل
فما فايدة الجزء الاخر للقصر حصول الموصوف بمجرد الاثبات اجيب بانه للتنبيه
على رد خطاء المخاطب وكل ذلك تعسف لا يخفى قوله بل يابا به لفظ الايضاح حيث قال
فى الشرط الاول لتصورا عتقاد المخاطب اجتماعهما وفى الثانى لكون انبائها اياه
بانتفاء غيره فقد الحق الشرط فى الموضعين وساق الكلام على وتيره واحده مع ان
محل اعتبار هذا شرطا لقصر والآخر شرط لحسن تعسف قوله بان فيه الوصفان
اى فى نفس الامر لا بان يعتقد المخاطب عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافى

فى الاعتقاد اذ لا داعى لهذا الشرط اصلا وبهذا الظهر صحة قوله لانه رد على وسيدفع الضعف
بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد النفى الخاص فتعريف قوله و تعريف المسند اما خص تعريف
المسند بالذكر لخصوصه مع ان تعريف المسند اليه ايضا يفيد القصر توطئة لقوله مع التعرض
بما فيما سبق لان المصنف لم يذكر فيما سبق اقاده تعريف المسند اليه للقصر بل ذكره
الى ملائم ان يقال اما وكر المصنف ذكره ههنا لتعرضه لما فيما سبق قوله فكانهم جعلوا
القصر بحسب الاصطلاح مع هذا الكلام مرتبطا بقوله والمذكور اربعه والمراد ان الاقتضاء
على الاربعة فى الذكر اما لان الكلام فى القصر الاصطلاحى وهو عبارة عن تخصص
بوجه طرق منها هذه الاربعة لا غير واما لانها طرق عامه له قوله لكنها بيان عن المسند اليه
والمسند كالطرق المذكوره ههنا وعلى هذا كان الانسب ان يورد المثال لها مع
غيرها المسند اليه لظهر عمومها عن ان عموم طرق التقديم كان قد علم فى الباب الرابع
قوله لا يصح نكتة لاعاده ذكره والاولى ان يقال ذكره لعهد البيانيه الحكم لغير مذكوره
فيما سبق ثم الظاهر فى العباره ان يقال كالطرق المذكورين ههنا قوله ههنا العطف قدمه
على الطرق المدلة الباقيه لان النفى والاثبات فيه اصرح بخلاف غيره فان المنفى هناك
ضمنى ثم النفى والاستثناء اصرح من اما واو التعديم عن الكل لان دلالته على القصر
دونه لا وضعيه ههنا بحث وهو انه قال فى معنى اللبيب قد يسمع العطف
عن اللفظ وعن الحكم جميعا نحو ما زيد قائما بل قاعدا لان فى العطف عن اللفظ وعلى
الحكم اخلالا ما فى الموجب وفى العطف على الحكم اعتبارا للاستدراك وزوال بدخول
الناسخ قال والصواب الرفع على اضمار مبتدا او قيل مثله ليست معاطفه واما
فى الرفع ابتداء او فلان منى لجعل ما زيد قائما بل قاعدا عن قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف
فيه لا على اللفظ ولا على الحكم نعم او يمكن ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار عطف الحكم
بالمرام العطف على الحكم وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا نظر عند بعض المحققين

لكن او جه

بل فى وجه

1932

ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في اوايل احوال المسند
والمسند اليه مفصلا في مغني اللبيب قوله وقلما يزيد قائم لا قاعد افتصاره على
القصر ربما يوهم عدم جريانه طريق العطف في قصر التعيين لكن المعلوم من دلايل الاعجاز
جريانه فيه فالاقتصار لما سيصرح به الخ قوله فلطريق القصد دلاله على هذا المعنى فيه منع
لجواز ان يستعمل الطريق لقصر التعيين ولا استدراك عكس ج اللهم الا ان يقال طريق
القصر يدل على المخاطب بعد ثبوت المعنى او تمكينه فتأمل وبالجملة يتعين جانب
قوله وقد اجمع النحاة ج كانه يريد اجماع اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر المقدم
اذا كان ظرفا لا يبطل عملها وقال ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرف كان
او غيره قوله اما لان اصله العمل ج اما للتوافق اللفظي العاملة يعني انه لما امتنع تقديم
خبرها اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقدم في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم
يعمل ايضا اما عند الجازمين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا يعمل لمانع مثل تأخر الخبر
بان وغيرها فاجري حكمها في جميع موارده على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب وتأكيدا
بني تميم فلانها وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها للعاملة فمنع التقديم كما منع
منه تلك اللغة قوله فان مثالا واحدا يصلح لهما قد سبق ما فيه انفا سابقا الى ان العباس تبعني
اشتراط السلطين في قصر الصفة افراد او قلبا الا ان عدم الاشتراط للنذرة قوله
كقولك ما زيد الا قائم افرادا لما زيد الا شاعر اعلم ان الشيخ صرح في موضع من دلايل الاعجاز ان قولك
ما زيد الا قائم لقصر القلب لا لقصر الافراد ومن ههنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا
مخصوص عنده بقصر القلب وليس الامر كذلك نعم صرح الشيخ مثل ذلك الكلام لجميع الاقسام
واما نفيه لقصر الافراد في المثال المذكور فمخصوصة ذلك المثال وسيره ان المنفي
فيه غير ما يثبت في القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والاتكاء ونحوهما لا مثل السواد
والكتابة ونحوهما فلم تتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم مباينة الوصفين واني هذا

الذي ذكرته استاذ الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه قوله ومنها
انما الموجب للحصر في انما بالكسر قايم في انما بالفتح فمن قال سبب افادة الحصر بصيغة انما
ما ولا قال بذلك في انما لوجود هذا السبب فيهما ومن قال ان السبب اجتماع حرفي
التاكيد قال به في انما ايضا لذلك ومنهم من صرح للمحشي ان انما بالفتح يفيد الحصر
كانيا وقد اجتمعا في قولهم انما يوفى الى آخره فقال الاولى لقصر الصفة على
الموصوف والثاني بالعكس وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري مردود
بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر ههنا بط لاقتضائه ان لم يوجد الغير البتة موصوفا مردود ايضا
ايضا بانه حصر اضافي ادعي خطاب المخاطبين فالمنفي ما وقع في اوهامهم الزعيمة الا
التوحيد لا الاشراك قوله دون الافراد ذكر تنبيها على ان المراد نفي دلالته عنده
على قصر الافراد لا نفي دلالته على قصر التعيين قوله وذلك لان ان لا يدخل الا على
الاسم ان قلت ما الكافة حرف مكفوف ومنصرف عليها ما هو مذهب الصحيح قلت هي رايته
فلم يدخل في ان العمل الا بعد ما تخفيف الناصبة قال الفاضل الكمي يلزم تجويز
اعمال ان اذا لم تكف عن العمل وان فصل فاصل الخ قلنا ان صح ذلك
فالمانع منه اعمال حرف النفي نحو ما زيد قايم على لغة عربي تميم وفي بعض النسخ
على لغة بني تميم وموسى هو ابن العمل لزاحل الخ ملخصا خلاف وقد تبين عليه المانع فتم
عمل ما انه لمس بداخل على المذكور كما لا يخفى ان هذا بعينه ما ذكره المحشي بقوله
وبدفع هذا ما يحاص النفي معنى الآتي قوله وحرم مبنيا للعامل الظاهر ان بينا
حال من المعطوف عليه اخر المبتداء ويجوز ان يكون مضافا الى حرم لكون هذا
اخر قوله او لو كان موصولا لعموم ان بلا جزء واما الضمير الى حرف كما في ان محلا
وحذف خبر المعطوف العايد الى الموصول وجعل انتصاب المبتدا بتقدير اعني
او على البدلية من اسم ان اي ان الذي حرم مماسة عليك الخمر ثابت ونحو

لايصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح قوله لان ما بينهما موصولة الخ واما جعلها من قبيل ما يسمى انما بان يجعل جملة جرم حرا مقدما ما عبارة ضمير محذوف عايد الى المبتدا والمقدم رتبة وقيمة يكفي سنغني عنه لوضوح الوجه الصحيح قوله نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق ذكر المثالين انطلق زيد واخر في المال قوله لكنك تقول جعلها موصولة لا يتفق في هذا القول اما على الفارسي لكن رسم كتابة ما الموصولة للانفصال ولهذا اختار الرئيس في كتابه الكلمات في كون ما في الايه كافه وانت خبير بان رسم القرآن لا يجري على العادي المقرر في الكتابة بل هو سنة متبعة وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح كما لا يخفى اليه القاضي في بعض اقواله ثم ان وجه الموصولية هو فالحمل عليه اولى قوله ولقول النحاة اغا لا عاملا بتاب الخ لا كفى ان قول النحاة اغا يدل على وجود معنى القصر فيها لا خصوص تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة التي سينقلها الشيخ عن علي بن عيسى الربعي انما هي مناسبة افادتها القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو لتضمنها معنى ما والا فما يدل على وجود الاول يدل على وجود الثاني وكذا ما ذكره من المناسبة لذلك مناسبة لهذا فتامل قوله ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضروره لان كل ما هذا مبني على ما ذهب اليه الاخفش من ان الضروره التشعريه عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الرماني في شرح معاني اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق الضروره دايما او غالبا لان الشعراء قادرون على تعبير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفه فلا تتحقق تركيب متعين لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضروره عندهم ان يقال ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله على ان يكون انما كما قد فان قلت كيف يجوز عطف او مثلي على المستتر في اذا وقع مع انه لا يصح ادا في مثلي قلت كما جوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تقدم اسكن انت وزوجك الجنه

الثاني في استطراد الى المقصود هو الاول فان للمنطق في الجملة

بعتبر

مع انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته انه يعتبر في النواسخ ما لا يعتبر في الاوائل وان شئت فاعتبر قولهم ضربتي امنذ ويزيد مع عدم جواز ضربتي زيد على ان يجعل الفعل وجعل العطف في تقدير قبيل عطف الجد بان يقدر افرض مثلا سلمنا قوله لان قوله انا الرائد دليل على ان الفرض الخ يعني انه يدل على ان المتكلم مخبر عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان خبرا به فلا يستحسن قوله في العدول عن لفظ ما الخ قد يوصد ذلك العدول بان المراد الوصف اي ان قرينة ايقاع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف في آيات سوره الكافرون وغيرها قوله قلنا لا نم ان الفعل غايب لما كان في الجواب المنفي نوع عهد اصله كما نص عليه في المفتاح وقد يجاب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطي حكم الاسماء الظاهره فاسند اليه الفعل الغايب وبان مجموع انا لا ينفهم مع الاخبر صورة اسناد وبدا فع غيبتي اليه كانه قيل ما دافع غيري ولا يخفى بعد هذا ايضا قوله باعمال الصفه الواقعه بعده اذ الاحتمال عما ومما تنبي سوى النفي قوله عن علي بن عيسى الربعي موسى الكابر كان بغداد منسوب الى قبيله ربعه كمن في صيفه قوله وذلك لان قولك زيد ضارب لا عمرو مع ان قلت ما وكر من الاثبات الصريح والنفي انما يظهر في صوره العطف اي تقديم ما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت او لا كما في انا كفيتك همك كذا اي كفيتك همك فانا مبتدا وهذا خبر فالوزن السكاكي حيث يعتبر التحقق بحسب الاصل انا في الاصل تاكيد كما سبق تحقيقه الا ترى بقول علماء المعاني ان تقديم المسند اليه يفيد الحصر عند وان كان من قبيل التقديم فتقييط التقديم بكونه ما حقه التاخير غير مناسب ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب قوله كما ان الاغلب ان يكون حالا كما سيوضحه وسيق هنا اشاره الى هذا الوجه بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في الفقر الاتيه قال الشيخ في شرح المفتاح في هذا المقام

كثيرة الصور اعلم ان طريق العرض والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه
الخطاء لكان كذلك لا طريق التحقق لامتناعه في مثل اما كل بعد واما كل مستقيم وغير
نظر لان المثال المذكور من قبيل العرف المحقق لا العقلي فيه حاكي الملاطف فالاولى في التمثيل
قوله تعالى حكاية عن غيره ما قلت لهم الا ما امرتني فانه قصر قلب اصافي قوله والخطاء
كونه كل منهما على التاويل قال الفاضل الحسني ان كان التجويز عاريا عن تردده
وتشككه فيهما فذلك ليس حكما في نفسه بالصواب او الخطاء بل الشك بما هو الحكم
لا يعصى بجهل احد الطرفين المتساويين لشك وفيه بحث لان مبنى الحكم فيه على الامور
العرفية والصواب والخطاء الاخص من الحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فتبين
الاشارة الى من ليس الشك فيها ظاهرا الاحسان الى الجهل بصواب ومنه قولهم في الكتب
الصواب في العبارة ان يقال كذا صحت الاحكام وقد صرح في بعض كتب الاصول في مباحث
بل بان الاتيان بوصف بالخطاء مع انه لا حكم في الاتيان بالمنع المتبادر ههنا فالاولى
ان يبنى في رد هذا السؤال ان يتردد عند عدم الميل الكمي لاحد الطرفين فضل
لا يوصف بالخطاء بل يبعد ان من الخطاء عدم التردد قوله زيد يعلم النحو لا غير
حكى صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل اذا كان الاخير بعد الين وقولهم
ملكا ها غير انه من الفاظ الجحود ولم يحذف ولا ينافي ورود ذلك مورد السماع وتبقى ذلك
ابن هشام وحكم في مغني اللبيب بان قولهم لا غير لحن والحمار اذ يجوز بعد حكى ان
الى جانب لا غير تبعه على ذلك شارحوا كلامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس غيرها والله
الامام جمال الدين ابي مالك في باب القسم من شرح التسهيل ستشهد انما جوابا
به نحو اعهد قوم من لحن عمر سلفت لا غير تسال وهو ثقة لا يستشهد الا بما
عربي تامل قوله والمسطور في كلام بعض النحاة ارادوا المصنف عدا ما
طرق العطف والمراد ببعض النحاة هو العاصفي الرضي قوله واجيب بان تذكر

قدر على الشيء

النص لا ينافي ما في هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام عن المتبادر وبان السابق الى
الفهم منها صقنا وكرامة الاطناب ترك النص على المثبت والمنفي في طريق العطف
كون العطف موجودا والاصل متروكا لكنه اصون من حمل كلام الساكن على الفساد
فان قلت اي حاجة الى هذا التكلف فليحمل ابو اد المثال المذكور اشارة الى ان تعميم
الحكم بانه قد يترك المتفق عليها في طريق النفي او الاستثناء او بها كراهية الاطناب
وله نظائر كثيرة في المفتاح قلت الكلام من طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرف
الثاني الاخير واعلم ان الكلام غير في ليس غير في محل النصب عند الجمهور على انه خبر ليس واسمها
مضمر لا يظهر وتقديره ليس معلوما مه غير النحو وهي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس
وخبره محذوف والتقدير ليس غير النحو معلوما مه قوله وفي الثانية النفي على المثبت
قط يعني ان الاصل فيها والكثير الراجح هذا وقد يترك الاصل الاول كراهة الاطناب
كما سبق بيانه هذا ايضا في مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذا ملحوظ به قصر النفي
الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فلا ينافي النص على المثبت
قوله لان الحكم المحقق بلا دون بل فيه مساواة لان المنفي ان الحكم لا كبرى في بل لانه غير
محقق بها كما يشعر به العبارة قوله لانها موضوعة لان ينفي بها ما اوجبته للمتبوع فان
قلت هذا المرضوع له لا يتاتى في نحو فوك زيد قائم لاقاعدة لان المثبت هو القيام
والمنفي هو القعود فلم يسد مورد الايجاب والسلب معا لتنافيهما وضع لا العاطفة فكان
هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت
في المثال المذكور للمتبوع اعني قائم هو الاسناد الى زيد هو المنفي عنه قائم قوله
لكان الاحسن ان يصرح بها اذا علت ليس في الدار غير زيد بيتا ودرمنه ان ليس فيها
مما ليس غيره فمعقول المعنى غير بيتا ودرمنه سائر كلمات النفي لكن الاحسن هو
التصريح فافهم هذا وقد مر ما ذكر السريف قوله فتقول بغير ما يعني ان غيرا غير ما ليس راجعا

اي اعاد هو ذكر النحو والمنفي
انما هو غيره

الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيا منفيا قبلها بلا العاطفة الاولى
بل الى لا العاطفة المخصوصة التي اوردت في كلامك وثبت بها شيئا ومعلوما
لا يمكن نفي الشيء بهذه الخصوصية قبل ايراده ثانيا ان يكون الثاني تاكيدا فانه نظر لاذا
كان تاكيدا لم يكن الكلام فيه الا الان بل انه تاكيد للاثبات وعطف على الاول قوله
احسن بن الفاضل المحشي وهو الاحسينه وطهر بما ذكره ضعف قول الرضي في هذا المقام
من شرح المصباح من ان قوله هو ما سكن لاعمرو فيه احتمال التخصيص والعموم على السواء
قوله فبقي اعاما هو على الاعتبار الاول ثم ان قلت قد اجتمع الطريقين او اكثر الى ايهما ينسب
افادة القصر قلت الى الاسبق والاقوى ففي مثل اعاجاءني زيد لاعمرو فالى العاطف
وحده لانه لولاه لكان القصر في مثل زيد اضربت لاعمرو الى التقديم وفي مثل اعا
زيدا ضربت واعا تجيء اما الى التقديم حتى يكون زيدا هو المقصور عليه بمجيء عمرو
لان التقديم اقوى كذا في شرحه للمفتاح وحكم السرنبلي بان القصر انما تفي الطريقان
منه اعاووافق الرضي في الباقي وان شئت فارجع الى شرح المفتاح قوله عز وجل ان
قلت كيف جاز قولك ما جاءني زيد ولا عمرو مع عدم النفي المصرح به قلت الكلام في
لا العاطفة ولا يضاد كونها من المتمات من حروف العطف لا يدخل بعضها
على بعض وقوله وتسمع في اعا اله الا الله واعا احد الا هو لعلول ذلك قد وجد في اكثر
النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني الا اله والا هو وقد خط عليها في النسخة
المصححة منسوبة الى هو الوجه المناسب للسياق اذ الحق ان مفاد الاثبات مستفاد
من اعا حالا مستدرك فتعلقا الان بل جيء بها على سبيل التوكيد ان كان الاستعمال
لا يابا ه عن ان فيه مشاقة ظاهرة وهي ان لو وقع الاحصر حالها لم يحصل النفي
حكم المصرح به في قولنا ضعف زيد زيادة منه ووقوع احدهما محل النفي في حكم المصرح به
في قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود حتى امتنع كما سياتي الان قوله تم ظاهر كلامهم

يا تيني
عند

ستفي جوازها اعا قال ظن كلامهم لجواز ان يكون المراد بالنفي النفي تحقيقا او تاويلا
قوله لعدم الفايدة في ذلك عند الاختصاص مع ذلك بان الاحصر صور الواقع في كلام
العلم به صورة زان يكون المخاطب جاهلا او منكرا وتحصل الفايدة لذلك وعناية ما يتفق انه
لا شك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكر ابتداء اشاكته فيه فيكفي ان يقال اذا كان
الوصف مختصا بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص بلفظ موضوع في الدلالة
عليه كان عاما في افادة الاختصاص ولا فايدة في تفريع النفي بلا العاطفة واما اذا
انتفى احد الامرين ففيه فايدة فافترق ظاهر فاعل قوله الاعمى يسمع ويعقل فيه
استارة الى ان المراد بالسماع في الاية ما يكون موزونا يعقل المسموع فان قلت اذا
كان هذا الحكم معلوما للمخاطب احد فما الفايدة في القاء الجزء القصر الذي يقتضي كون حكم
المخاطب سوبا بالخطاء وبالجملة الاشكال الذي سيورد الشيخ على ما نقله المصنف ولا يحل
الاعجاز وارد ههنا قلت اما القصر فتحقيقي لا يعتني بما ذكر واما نفس الالقاء فلغاية
الترتيل لاعتبارات فظاهيه وحمل الشيخ في جميع موارده على التنزيل بعيد كل البعد ولذا
اول كلام الشيخ بوجه آخر قوله فكان دلالة على القصر اضعف من اعا اعمرو عليه ناء
مما تقدم لما ذكره في شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر اقوى من دلالة اعا عليه
حكم بان المفيد له في قولنا اعا زيد اضربت هو التقديم على ما نقلناه انفا وقد يتفق
بين كلاميه بان في كل منهما ضعفا لكن وجه ازفا لقوة في اعا باعتبار ان دلالة
على القصر لما لم يوضع لخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر يفهم منه بالذوق
السليم ومواقع القول في البلاغة او لعدم احتياجه الى التاويل كما ذكر اعا وانت خبير
بان كلامنا هنا اذا استعمل على ما ذكره وضعف لم يثبت بما ذكره ما اراده اعني ان يكون استفاد
القصر في نحو اعا زيد اضربت في العدم فان قلت قوة التقديم باعتبار ان كان كما ذكرتم
الى ترجيح وجها لترجيح استاده اليه قلت فلا يتم ما ذكره ههنا من قوله ولم يذكروا هذا

لترجيح

الشرط على ان جعل الاستثناء الى الذوق سببا للتوقف تارة والاستناد الى الوضع
اخرى لا يخفى ما فيه تأمل قوله وما انت عليهم بمسيطر في الصحاح السيطرة
المسلط على الشيء المشرف عليه وسعيد احواله ويكتب بعد واصله من السطر قوله
لان الكلام في النفي بلا العاطفة الخ وقد يجاب عنه بان الشيخ حصل الكلام اولا بالنفي بلا
العاطفة ثم عمم ولذا قال ثم ان النفي فيما ذكر الخ فيه ان المعمم صت ذكر الاسم الظاهر ولم يقل ثم
انه مع عدم ذكر النفي بلا العاطفة كما يدل عليه النظر في دلايل الاعجاز قوله فجاهل
الخ طيب ان قلت جهل المخاطب مما لابد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه
الرابع بالطريق الثالث قلت قد فهم قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاحتراز
كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ قوله فكان مراد الشيخ انه كما يعلم من نظري ودلايل الاعجاز يظهر
ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق كلامه على ما ذكره الشارح لا يخلو عن
قوله او قلبا نحو انتم الا بشر مثلنا عكس جعله قصر افراد كما لا يخفى وقصر تعيين بناء
على ادعاء ان الثاني العاقل التردد الا ان الاول اظهر قوله ولا منكرين لذلك يعني
ان يزاد قيد افراد هو ان المتكلمون كانوا عالمين بعدم جهل المخاطبين لان اعتبار التنزيل
انما يصح بعد علمهم بذلك قوله واما انها تطرق القصر فيكون على وفق كلام الحكم
يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية بل انما انتبهت تلك بطريق القصر
وصورته بعد الى مجرد الموافقة الصورية مع كلام الحكم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره
بان يقال الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الملكية وحاصل كلامهم انكم معصومون على
البشرية لا تتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة والتفاوت اللازم
لا يستلزم انتفاء الملزوم والرسل عليهم السلام سلموا كونهم معصومين على البشرية لا
يعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمن على من
يشاء من عباده فتأمل قوله والاول اوفق بجواب الملتين حيث قالوا الا ان الله يمن الخ

الرسالة فان المناسب للتقرير الثاني ان يقال المخاطبين ينكرون ذلك قوله ان
انتم الا بشر مثلنا لعطف ان مهنا وفي قوله فتؤتونا انتم الا بشر قصر قلب سهو من القلم انتهى
فان نظم الآية تصيرون انتم الا بشر مثلنا وفي سورة يس ٥
مترددين فيقبل ان فلان مترددا بين الصدق والكذب عندي اي انا مترددا في صدقه
وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان يخفى ومعنى كلام الشيخ ان غاية امرهم ان يكونوا مترددين
بين الصدق والكذب عند انفسهم كالمتردد بينهما عند الناس معين الذي هو خلاف
المدعى فعلى هذا لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي من لزوم ركاكة المعنى الا ان اخذ
هذا المعنى من العبارة المذكورة اعني كما هو ظاهر لا تكلف فليتأمل قوله والاولى بناء على
ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ما لاحظ ما يستفاد من نظم كلام الشيخ ثم بعلم وتقريره ٥
توجيه مراده واما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله لعلم ذلك وتقريره ما بدا لي
فتنبه قوله مشاركة رناعيه كما مر وجوب كون حكم المخاطب ثبوتا بالجواب او ضمنا
قوله كاشتراك الاخيرين في صحة الجمع معه وكاشتراك الاولين في عدمها قوله انه يحصل
منها الحكمان معا لانتفاء ان هذه المرتبة ليست للتنويع البتة وانه يثبت بما
ثبوتها عند النفي والاستثناء ايضا لان العلة المذكورة مشترك بينه وبين العطف قوله
واحسن موقعها الخ قيل وجه الاحسية ان اعلام السامع في معلوم بعلم المخاطب حكم
ويقرر شيئا ما فهم من كلام الشيخ فلا فايدة اذن في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة
والمنفي التعريض فايدته جديدة فحسن موقع الكلام بكونه حسنا لا لوجود بدونه
قوله ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت الخ مفعول استقريت محذوف
اي اذا استقريت مواقع انما وضربت وجدت انما راجع الى انما واقوى انما مبتدأ خبره
اذا الخ والجملة مفعول ثان لوجدت وما في الموضعين مصدرية وكان تامة
وضمير الفعل الاول يتعلق بالقلب ويجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول

الاول والمفعول الثانى الظرف والجار على الاول وجرت اما وجبت متصفا بما قوى
اكوارنا اذا اريد بالكلام بعد التعريض فعلا الثانى وجرت قوى اكوارنا حاصلا
اذا اريد به التعريض قوله سوى المفعول مواما استثناه لان المفعول مو
لا كى يعد الا لائق لاعتنى الا ترى اقال العاصل الرضى لعلة ذلك لان ما بعد الا كالمستثنى
عما قبلها لمخالفته له نفيا وايجابا قال الاسودن من حيث الجنى سوى الفصال وكرا
الوا وفاستهجن عمل الفعل مع الحرفين موذنين بالفعل ولذا لم يقع من التوابع
بعد الا عطف النسق فلا تقام رند الا عمرو كما يقع الصفة واما وقوع الحال
بعد ها فى نحو ما جاءنى زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد
الواو بل مو مقدر انتهى كلامه هذا ولكن لقائل ان يقول الفرق بين قولنا ما جاءنى زيد الا
مع عمرو وبين قولنا ما جاءنى زيد الا عمرو راكبا حيث جاز الاول دون الثانى ان الواو
فى معمول مو ليست الا لمجرد الخلط لاشتراك الشيئين فى الفعل وليس مو هنا مستقلا
بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بخلاف مع
فانه اسم مستقل معنا بالمفهومية فافهم قوله ومنه قولك ما لى الا ان اذهب الا اى ما
من قبيل بعد بها فى الحقيقة لان ما بعد الا انما هو من قبيل قصر الفاعل مع المفعول او على العكس
وانتصاب ياء على انه مفعول لاستثنى لانه مفعول كاذهب لان لاذهاب الى ياء
يذهب فافهم قوله كان لم ارث حتى سواك يا البيت للاشجع سمع السلمى من قصيدة
اولها مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق و ولا مغرب الا له فيه مادح وبعده
كنت ادرى ما فى الفضل كفء على الناس حتى غيبتك المقابر فاصبح فى لحد من الارض ضيق
ميتا وكانت بوجها تضيق الصوابح تسائلنى عنك الركائب ما فعلت وموحى فان تفعل
منى ما كنن الجوانح وما ان مزحت وان جد جارح ولا البشر بعد موتك فاتر
كان لم ارث حتى سواك لم يقم على احد الا عليك النوائح لعمر حسنت فيك المراثى
وذكرى لو حسنت من قبيل فيك المدايح الصفايح الاحجار العراض التى سقفت
بها قبره والصحاصح جمع صحيح وهو المكان المستوى وكذا الصحصاح والقحصان
والبوائح الاصلاع التى تحت الترائب وهو ما على الصدر كالضلوع مما يلى الظهر
واحدها بائحة والزرد الصيقه قوله لا سيما قصر الصفة قبل تمامها الاقرب ان يجعل
ما حذف المضاف اى لا سيما مستلزمه والا فلا استلزام فى نفس الامر لان الكلام
تام بدونه وان بعد يهما جعلا ما منعه بعض النحاة ثم الاكثرون واختاره ابن
حاجب حيث قال الاسقيم ما ضرب الا عمرا ويد ولا ما ضرب الا زيد عمرا والا نه ان جوز
بعده الاستثناء المفرغ حتى يكون ما ضرب احد الا عمرا وزيد وما ضرب احدا الا زيد
عمرا كان القصر فيهما جميعا والكلام اذا كان القصر فى احدهما فقط وان لم يجز لزم
فيما ضرب الا عمرا وزيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا مرفوع بمضمر شاع على ما صرح به
المفعول منه النحاة ميان الا يمتنع ان يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بما كما يمتنع
ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب الا زيد عمرا وان يكون عمرا منصوبا بمضمر لما
تحققت وبصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول فى شئ واجاب
الشيخ فى شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما فى ضربنى وأكرمت زيدا
ما عمال الباقى او ضمير عايد الى مصدر الفعل وعن الثانى بان المفعول فى مثله التقديم فلا
يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح مهنا مختلفة وقد ذكر فى بعضها الدليل الذى
نقلته منا بان الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر فى النسخ قوله الظرف فى قولك متاع الحوح
الخ هذا التوجيه مو ان الظرف فى الاية معمول لاتبعك فيكون من جملة الصفة المقصورة
على الاذال اى الاتباع المتعلق ببادى الراى فقد قدم المقصور عليه اى ذكر قبل
تمام المقصور الذى مو الاتباع المقيد وكذا القياس فى سايرالامثلة كما مر قوله اى
لا سيما ياب الامير كما يجئ ان المناسب لتقدير قامت فى البيت الثانى ان يقدر

للاشجعى السلمى

198

ان تعذر مهنا انتهى بدون الاسم وكذا وقع في شرحه للمفتاح وان كان المتعذر
للاستثنى ايضا وفيه للعامل قوله والنواح والبيت قد وقع في بعض النسخ بدل
قوله اى قامت النواح هكذا وفيه بحث لان الفعل الاول سقط ملافاعل على اعتبار
المضمر لايخ عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واما المنصوب وهذا المحل
قيل ان عمرو اتى قولنا ماضرب الا زيد عمرا واسقوه بالمضمر كما قيل قوله ففرغ العامل
فيه اشاره الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل وتسمية الاستثناء به مجاز مبنى الاولى
ان يقول ففرغ العامل لمكون المستثنى مشمولا قوله ولا يلزم التخصيص منه عن محصص وهذا
ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى منه عاما محصوصا له ان الاتيان على مخرج
منه مطلقا ونسبته الى جميع المواضع على السوية ولو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص
بلا مخصص فلهذا اندفع مايقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى
مخرجا فيه وقد تقدر اعاما يثبت بالضرورة بقدر تقدره وتلك الضرورة يندفع
بتقدير خاص لم يخ الى تقدير العام قوله ولذلك ترانا اى ولاستلزام الاتيان
في المستثنى منه المقدر كذا في شرح المفتاح وهو المستفاد منه والمحقق ان مسئلة
الحكم بان تانيث الضمير بالنظر الى لفظ مجموع الاحكام الثلثة وكلام المفتاح وشروحه
لايخ عن تعسف ومهما بحث وهو ان تانيث الفعل في الاتيان وفي البيت لا
يتعين ان يكون بالنظر الى لفظ طوائف تقدير المستثنى منه في الكل مع تباين
تقدير في الآيه الاولى فعلة وفي الثانية اشياء وفي البيت اعضاء فتامل قوله
وفي بيت ذي الرمه وما بيت صدر ذي الرمه على ما نقل في شرح المفتاح طوى
التخرق والاجراف ما في عروضها يصف الثوق بالنهزال من السير والهبط طوى
اي اخر وامزل والتخرق بالخاء المعجمة والراء المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب
والحث على السير والاجراف بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة الدخول في الارض

الثوق بالضم
جمع ناقة

الجزو هي الارض التي لانبات فيها وقد يقيد بمفرد الاجراف على انه جمع جرز وهي
الشاة الجدبة والعرض بالفتح والضاد المعجمة على وزن الفلس للرمل كالحرام بالكسر
قوله والصنوع الواسع الاضلاع العظيم القوية والجريع من الابل هو العظيم القوي
قوله وقد اشكل بما احيب بانه سمي علامات التانيث ضمايرعلى سبيل المجاز من باب
اطلاق احد المتلي وربن على الاخر اعتمادا على فهم السامع قوله فكيف يسند الفعل
المبني على هذا الكلام وارد في البدل فان زعم على وجه الموار اسقاض النفي بالا
فهو الداعي على ذلك قوله فعلى مذهبه يكون من قبيل ورد التوجيه في شرح المفتاح
بان قول السكاكي بالنظر الى لفظ الا يابى عنه اذ على تقدير الابدال لايكون الفعل
في الاسناد الى الموصوف المذكور بعد الا بل الى ضمير يوصف بالمذكور بعدها وقد يكلف بعضهم
في دفعه بان معنى الكلام انه اذا اتى الضمير العايد الى ذلك العام بالنظر الى لفظ
المذكور بعده كانه المسند اليه يجب حينئذ تانيثه لان الابدال غير مبني على لفظ قال فقوله
بالنظر الى لفظ اللفظ ما قام الظرف لا مناف واعلم ان هذا البدل في باب الاستثناء كالمن
سايرالابدال من وجه بين الاول عدم احتياجه الى الضمير العايد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل
البعض واتمام كجيء لان الاستثناء المتصل بغيدان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون
الاتصال قايما مقام الضمير العايد المانع للمبدل منه في الاكثر السبب مع وجوب الاتفاق
في غير باب الاستثناء قوله كما تشعر به حال هذه الاحوال الظاهره يدل على ان المالي قبيل
القرائن المعنى وهذا الاستدلال انه يودي الى المحال واجيب بانه من باب التاكيد والمبالغة بجعل
ماسوى المركوب في حكم العدم قوله بل المراد افضى منه ذلك اى من ذلك المستثنى منه بحيث
يصح اطلاقه على المستثنى والى هذا اشار بقوله لابدع ذلك من مناسبة خصوص صيغة المقام اياها
فلايقدر في مايجاري الاريد شيئ ولاجيء ولاجيوان بل يقدر احد وفي ماكسوته الاجنة
تقدر كسوة ملبس وما صليت الا في المسجد تقدر في مكان وموضع وعلى هذا القياس

وقد بنا قنس في هذا بناء على ان التقدير للضرورة كما عرفت بان الضرورة اذا اندفعت بالبعيد فلا عدول الى القريب فان فيه زيادة على الحاجة فلك ان تقول هذا اعا يرد اذا كان في تقدير الحاصل غاية تقدير بسبب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام سنا يؤيد ما ذكرت عندي لما ذكرت في ذوق عليه تدبر المناسب فتامل قوله وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء في الحديث اشكال مشهور مذكور وقد اشار الى ان لا يأس الا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس ومواده لا يأس البتة في تلك الحالة فاورد الشق الحديث واشار الى جواب الاشكال كما يرى هذا ويمكن ان يراد بالحديث النبوي ان يأس الشيطان لا يوجد الا مع الاتيان من قبل هن يعني ان الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتماد حتى لا يقنط كليا قبل ان يأتي الى جهنم واذا اتاهن ولم تقدر على الاضلال من جهتهن ايضا يعصم الله سبحانه حصل له القنوط ايضا وعلى هذا حاجة الى جعل الحال حالا مقدرة ولا الى تقييد الجهة بغير جهة النساء قوله وتذكيه لانه قصد لزوم تعسف اسناد التي الحديث واسناد الجواب الاشكال كما يرى هذا ويمكن ان يراد بالحديث النبوي ان يأس الشيطان لا يوجد الا مع الاتيان من قبله

ان المراد ان كان طلبيا كون المطلوب على ما يدل عليه جملة من اقسام الطلب فلا
ينعكس بحسب علمي وفهمي وان لم يعتبر صدر الجملة اذ الطلب بمعنى علم وفهم لا يحصل
علمي وفهمي ولا يجرد فهم وعلم اداة المطلوبية حصول امر في الذهن مطلقا لا في ذهن الطالب
وبالجملة لو اعتبر التقييد بالمعقول الخصوصي خرج بقيد الطلب اذ لا يصدق على الطلب فيرد
ان لم يعتبر ما يقوله في ذهن الطالب واما ما ذكره انما فضل الكلي من ان الاولى ان يقال
ان كان المطلوب به حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام وفيه نظر لان
الاستفهام وان كان مندرجا في الانائية تنتقض بورود الامر حيث لان المطلوب على هذا
الجواب حصول امر في ذهن المأمور به مع انه ليس كذلك على ما ذكره بعض المحققين
امر آخر فلا ان يكتب في تعريف الامر بالجواب الآخر او يكون مراده من الجواب تفسير سياق الكلام
ح مان في بدل قوله وان كان المطلوب حصول امر في الخارج والا اي وان لم يكن المطلوب به
من حيث حصوله في ذهن الطالب تأمل قوله وان كان المطلوب حصول امر في الخارج اعم في الخارج
او في ذهن الطالب فلا ينتقض بمثل اعلم وانه فان المطلوب بهما واحد ان كان حصول امر في ذهن
الطالب لكنه خارج عن ذهن الطالب بقي فيه بحث وهو ان المطلوب في النهي وكذا في بعض
الاوامر الخارجي لا حصول سواء احد الحصول بمعنى الحصول في نفسه او بمعنى تعقله والحصول
لغيره لان الحصول للغير في الخارج وان لم يقتض حصول الى صل فيه لجواز ثبوت الشيء
للموصوف تارة في الخارج كالقيام لزيد اعني لكنه يقتضي حصول الموصوف فيه يمكن ان يجاب
بان المطلوب في النهي مثلا حصول انتفاء الفعل بمعنى المطلوب منه اعني الكف هو في الخارج
ولا شك انه موجود فليتأمل قوله فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النفي هذا
على مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا واما على مذهب من لا يجعله كذلك فالمطلوب النهي
عنده امر وجودي وهو كف النفس قوله والا فهو امر ما فيه بحث ان الدعاء والالتماس
من اقسام الطلب صدقه والمطلوب بهما حصول امر في الخارج وليس فيهما احدى حدود

تعريف الاستفهام وتصحيحه

يعتبره

النداء مع انهما ليسا من اقسام الامر حقيقة عند المصنف كما سيجيء وان كان امرا عند
النحاة قوله منها التمني قدمه لعمومه وجريانه في الممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرته
مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لما سيتبين في الاحكام قوله وهو طلب حصو
شيء على سبيل الحتمية قيل معنى ان يتقيد الحتمية اي عن القطع احترازا عن الاوامر والنواهي
والدعاء التي وجدت الحتمية فيها وقيل قيد الحتمية المرادة تكفي في اندفاع المعترض بها
قوله والملفوظ الموضوع له ليت قد يتعقب ان اللام للعاية لا صلة للوضع
فان ما وضع له ليست الهيئة المتعلقة بتلك النسبة الخبرية من حيث تعلقها بها
وتلك الهيئة ملحوظة لا قصدا ولا ذات بل من حيث تعلقها وتلك الهيئة ملحوظة كونها
حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا لا اسما هذا على ما نون الفاضل قرر
الحشي لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان لا يختلف مدلوله عن لفظه ومعناه
قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان هذين المتلفظ بليت زيدا قائم
لا يكون كذلك ذا هيئة مذكوره واما اذا كان الموضوع لنفس الطلب الطلبي
شتى لعدم التخلف فتدبر قوله وطاعية موتحفيف الياء على وزن الكراهية مصدر
يقال طلع فيه طلعا وطاعية وطاعة فموطوع وطبع بكسر اللام وضمها قوله والانصار
ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ان كان فيه توقع يستعمل لعل وان كان فيه طمع
يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاولى ابلغ من الثاني ولهذا
اخر الطاعية عن التوقع وفيه بحث لانه انما يصير ترجيا لو سمحق فيه الطالب لا الطلب
فالترجي كما سيصرح به نعم يصير طلبا مقرونا بطاعية وليس فك ترجيا قوله لو تأتي
قرئي بالنصب والتقدير ليت اتيانا منك فحينئذ لا يحتاج لوجه الى الخبر لكونه
عين المعلق ولو رفع الفعل جرح المثال عن الباب وفي بحث لان المعدوم الجزاء
لتعذر الوجود معناه قوله وكما يفرض بلو هذا بيان للمناسبة بين لو وليت حتى يظهر جواب

جواز اسمعيل الاول في موضع الثاني قوله بعد فعل فيه معنى التمني وقد يجيء بخلاف ذلك
كقول امرئ القيس كأن ثبيرا في عرانين وبله كبير أناس في بجاد مزمل و
كبيرا مستغنى اي يسعى بها عند وكر فعل التمني وان كان مقدرا يدل عليه قوله او اي
قوله لو كان بقلب الهاء همزة فيه ضعف لان عادة العرب ان يبدلوا الاضعف
من الاثقل وههنا يلزم ان يكون الامر بالعكس قوله مركبتين مع ما ولا المزيدة بان
اعترض عليه بان هذه الحروف انما افادت مع هل ولو قبل التركيب لا في حال التركيب
اذ لا فرق بينهما عند التركيب فرجع المعنى على ما تقتضيه قوله مركبتين الى ان هلا
ولولا ماخوذة منهلا ولولا ولا يخفى فساده اجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة
لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انها ماخوذة من هل ولو حال كونها مقدرة في التركيب
مع ما ولا المزيدتين قوله لبضعتهما بضعتهما معنى التمني فيلزم المحذور المتقدم قلت وهذا الحق
اعني اللزوم هو المقصد بالتركيب والا فاصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب
والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين تفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز
واذا ركبتا مع ما ولا الزمتا معنى التمني للافادة هل ليتولو منه التقديم في الماضي
والتحضيض في المستقبل قوله على ما كان يحب ان يفعل المخاطب اي من حيث تركه ولو
قال على معنى انه كان يحب ان يفعله المخاطب اي من حيث تركه كان اظهر قوله ان يكون كل منهما في معنى
معوض كل منهما نائبة الضرب باعتبار النوعين اعني هل المركبة ولو المركبة قوله وقد
يتمنى بهل اما قال قد يتمنى نظرا الى ما يتولد والا فالمقام مقام الترجي على ما مر في
قوله لبعد المرجو عن الحصول قوله والاشفاق ارتقاب المكروه اذا عدي
بمن يكون بمعنى الخوف واذا عدي بعلى يكون بمعنى العطف قوله وههنا يطرد ان الترجي
ليس بطلب اي بدخول الاشفاق في الترجي ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب
ما يكرهه قوله لم يقع اريد قايم كما قيل هل يريد قايم قيد بعض شراح الايضاح

اذا قصد به التصديق فانه قد يأتي لو لك عند السبع عبد القاهر والمعنى واما قيد به
دفعا لما سيشير اليه الشارح من انه لا يجوز ان يكون تقديم زيد للاهتمام وهل لطلب
التصديق وفيه نظر لان المثال حينئذ يكون ممتنعا لانتفاء الاهتمام وسيجيء تحقيق فيه قوله (الكلام)
وهذا ظاهر في الجملة واما في ازيد قايم فلا فيجب ويمكن ان يقال تقديم المرفوع
كما يفيد التخصيص يفيد الاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول بان ما ذكر في تقدم المنصوب
ظاهر دون تقديم المرفوع تحكم فان قلت الاختصاص في تقديم المفعول ظاهر دون تقديم
المرفوع قلت سيجيء الذي كون علة الاختصاص على تقديم مثل هل عرفت عمرا و
اللام الا ان يقال قوة الدلالة على الاختصاص في تقديم المنصوب كحبك يحمل
الاهتمام غير محمل له فالوجه في الامتناع ان يحمل على الاضمار والتفسير
كما سيجيء قوله لانتفاء وجه التعسف ان معنى كون السؤال عما يلي الهمزة
كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره كذلك فان السؤال في ااانت ضربت زيدا او ليس ضربه
متعلق بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وقولك
اضربت زيدا على طلب التصديق ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بزيد لان المعنى بالضرب يتعلق ضربه
هل تعلق الضرب بزيد او هل صار زيد متعلقا للضرب قوله ومما يؤيد ذلك
اي كون السؤال عنه بالهمزة كما يليها قوله وهل لطلب الصديق اي لطلب اصل التصديق
والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق في التحقيق كما صرح الفاضل المحشي وانما اصل انهم
اطلقوا التصور على ما يقع نوعا من التصديق والتصديق على سائره فمعنى قولهم
ان هل لطلب التصديق انه لطلب نوع من غير النوع المخصوص فتامل قوله استتبع هل
زيد قايما ام عمرو وقد سبق مثاله في اوايل ابحاث الاسناد الخبري ان ابن مالك استشهد
بقوله هل تزوجت بكرا ام ثيبا على ان يقع هل موقع الهمزة صوتي بها بجعل
والشراح اشاروا الى الجواب بجواز كونه ام في الحديث النبوي منقطعة والمعنى

بل تزوجت ثيبا قوله لان التقديم يستدعي الخ فيه بحث لانا نمنع الاستدعاء كلما بناء على احتمال الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام قليل بعيد فكان غير محتمل قلنا في لاوجه للتصحيح في الحمل على الاضمار والتقدير سوى البعد والقد يلزم قبح وجه الحبيب الخ على انا نمنع بينما سنا ولا قايل به فليفهم قوله وفيه نظر لان لاوجه للتصحيح سوى ان لاوجه على التعليل المذكور فلا يرد جواز كون وجه التصحيح كونا بعض قد على ما سيجي والجواب عن النظر ان وجه التصحيح على ما ذكره هذا القايل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على اختصاص هل بحلف التصديق واستدعاء التقديم حصول اصل التصديق بعد الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم للاختصاص المعتد لذلك ولا يلزم من هذا التصحيح وجه الحسب الخ على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب التصحيح المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويرد على عدم اتجاه هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل زيدا لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضميره او يكون مفعولا للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض اخر لكن ذلك قليل بعيد ولم يمتنع فعل ما ذكرنا ليكون معنى قول العلم لان التقديم يستدعي حصول التصديق بعد الفعل انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد احتمال غير التخصيص لكان المثال المذكور ممتنعا لا صحيحا قوله لاحتمال ان يكون زيد فاعل فعل محذوف لكنه بعيد ستسمع ومهما نظر في ذلك العلة كونها بعيدة قد مر في الاصل كما سيجي الآن وهذا النظر انما يرد اذا لم نكن علة المنع متحدة عند السكاكي فيما ذكره وظ عبارته يفيد الاختصاص قال ولا اختصاصه بالتصديق قبح هل زيدا عرفت الا ان يقال تعديم قوله لاختصاص الا اختصاص بل لغرض آخ قوله هل عرفت الدار بالغين بين الغريان بالنبي المجمة و

منع الص ح

والمعنى ساغل هم

والياء

تشديد الراء المكسورة مما قبرا مالك وعقيل ندبي جدعه بن الابرش قوله وحنت الى الالف المالوف بالتخفيف عني مالت وعطفت عني حنوا وبالتشديد بمعنى استانف عني يحن حنينا قوله اتقرب زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة الصداقة والتاني للاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية حالا موكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما مر في النحو قوله قال الحاسي سأل على السبب القضا اصله الحتم والايجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ عن الشيء وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا لجالبا ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء على الحكم والتقدير والعذاب على العار عني يقتضي استعمال السيف في الاعداء في حال طلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا لجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت على جالبه وبعد البيت المذكور واذيل عن حمار داري واجعل عرضها لعرضي من باتغ المذمة حاجبا قوله ويضعف في عيني تلادي اذ انثنت يعني بادراك الذي كنت طالبا يثير اتراكي اري واجعل عرضها لعرضي وكل على قلبي ذكرها خوفا من فوت العار ويقال في عيني تلادي اي مالي القديم عند انصراف عيني حاينة للخط قوله لما سنذكره في بحث الحال من ان الحال الذي نحن فيه والحال الذي يأتي للاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهم استبشعوا علم الاستقبال في صدر الجملة الحالية للمنافي بحسب الخط وفي الجملة ولو بحسب اللفظ قوله وهو ينادي على خطائه لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية عن تجريد الفعل المقيد بالحال قوله كان لها مزيد اختصاص الخ لان للاستفهام مطلق نوع اختصاص بالفعل كما مر في النحو قوله ما موصولة ويجوز ان يكون موصوفة والجملة صفته قوله او المضارع لان الامر الانشائي يجب ان يكون عاريا عن ان لا اداة دخلت على المضارع يخصصه

اما قال مزيد اختصاص ح

بالاستقبال ولا يلزم منه مرتبة اصفاتها بالمضارع ولا يكون دخولها عليها اكثر
منه دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتوهم ما ذكره ويظهر هذا ان قد يقدر بالماضي
من المال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي مجازا ولا يلزم منه كون دخولها
على الماضي اكثر منه دخولها على المضارع بالاستقبال حتى بالنسبة الى هذا الغرض
مريد خصوصية الفعل والكلام بعد محل تامل قوله والنفي والاثبات اعني تعلقهما
الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات وقد استاثر الفاضل المحشي
الى كعبة هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستعمل بالمفهومية وبالصفات
مقابلها وهي النسب الحكمية وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال تتضمن نسبا
حكمية يصح ان ترد عليها النفي والاثبات ولها انتساب الى الازمنة واحوال
اختصاص بعضها وضعا بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لا يصح الحكم
لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفي الى النسب الصالحة للحكم انما يدل على مزيد اختصاصها
بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجمل الاسمية المشتملة على تلك النسب تامل
قوله ادل على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون صيغة الاستفهام
لامتناعها عن علام الغيوب قوله وهل انتم تشكرون لا يناسب دخوله على الفعل فتدبر
لائق قد سبق في اوائل الاسناد الخبري بروز قولنا لو تعلم لكون خبر ان رجته
ربي في صورة الجملة الاسمية افاد الاختصاص كما يفيد الجملة الاسمية صعقه فلم لا
يكون بروز فهل انتم تشكرون في تلك الصورة وان لم تكن اياها حقيقة مفيدا الاختصاص
ما يستجد في نفس الثابت لان قول صعقه الجملة الاسمية صعقا من ليه اعني فهل
انتم تشكرون لا يفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعليه وكذا ما هو في صورتها
فظهر الفرق على انه لا شك ان ما هو كالصورة والحقيقة مما دل على الخط على ابلغ
بحسب الصورة فقط ثبت ان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل انتم
شاكرون

وغايته ما يكن ان لو مراده ان الواضع
وضعها للاستفهام عن الحاصل لوضع
تخصيط للمضارع ص

يتم

امش

وهو المدعى بقي ههنا بحث آخر وهو ان هل انتم شاكرون بعيد الاستمرار المتجدد
اما بروزه في صورة المبتداء والخبر او كونه اياها في الحقيقة على راي والاستمرار
المتجدد اي الخلي بالمقام من الاستمرار التبوتي للدلالة على طلب استمرار الشكر على سبيل
التجدد الا سوق على النفس المستدعي لزيادة الثواب كما مرت اليه اشارة في قوله
نعم الله بسببه هزؤهم في وجه العدول الى ما تفيده الاستمرار التبوتي ولكن ان تقول
ما ذكر في النظم ادل على كمال عناية الله بعباده حيث رضي منهم عاموا هون عليهم
والله اعلم قوله كقولنا هل الحركة موجودة لا نحو ان الوجود ان كان محمولا كان النسبة
الرابط وجوده للموضوع عين اتصاف الموضوع به فههنا ايضا لنا مثل ما كان المحمول والرابط شيئا واحدا بالنظر الى الظرف عند قولنا الحركة موجودة بسيط
بالنسبة الى قولنا الحركة دايمة قوله وجود شيء لشيء اراد بالشيء الاول غير الوجود
بقرينة المقابلة والا لكان مطلب هل البسيط ايضا وجود شيء هو الوجود لشيء واعلم
ان المفهوم من تحقق الفاضل المحشي ان لا يسئل بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض
الماهية من حيث هي هي موجودة كانت في الخارج او معدومة ولعل ذلك بحسب وضع
اللغة قوله فان الخط وجود الدوام للحركة وفي بعض النسخ او لا وجود لها فعلى
نسخة الاولى يكون بيانا للحال المتمال المذكور في المتن ثم ضمير اليه قوله او لا دايمة وعلى الثانية لها ولما
قوله طالبا ان يشرح هذا الاسم هكذا وقع في بعض النسخ التي رايناها والاظهر ان يقول
ان تطالبين ولعله اراد طالبا كل منهما اه حمل ضمير الجمع على الواحد المفرد وهذا
وان كان شايعا في المتكلم الا انه ينبو عن المقام قوله اي صعقته هائلة التي هو بها شاعر
الحال المراد بالماهية ههنا هو الصعقة اعني عاية الشيء هو هو باعتبار التحقق
لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق فتدبر فكم يتوهم مطلب على البسيط عليه
قوله يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم

في نفسه فيكتب فان المطلوب بالاستدراك للاسم بحسب الاصطلاح تمام ماهيته الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود غير متوقف على تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به الاعم منه ومن المعنى الاصطلاحي لم يكن به من ان يكون المقصود به نوع خصوص من مفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقيل ان يقصد درك المفهوم بخصوصه ليس ان عنى بذلك المفهوم بخصوصه ام لا تم بعد العلم بوجوده تتصور بخصوصه وبالحد لابد منه لتصور المفهوم قيل طلبه بما للاسم للاسم على اي معنى حمل فلم يكن هذا التصور في طلب وجوده لايق ما ذكره من الاقتضاء بناء على ما هو الاولى لا ما نقول قد صرح الفاضل الحشي بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاول واجب في نظر الواضع البلغاء، فجعله مقابلا لما هو الاولى فتامل **قوله** لا معنى له ولا جعله كان اللائق عطف بغير لسابقه **قوله** والمعدوم لا هوية له اي لا وجود فان الهوية كما تطلق على الحقيقة الخارجية تطلق على الوجود الخارجي وخلاصة الكلام ان المراد بالمعنى ما يقابل الشيء بالمعنى المتعارف اعني الموجود هو والمعدوم لا وجود فلا معنى ايضا والمعنى المراد ههنا **قوله** صار تلك الحدود بعينها حدودا للذات والحقيقة اما اذا قصد الواضع صفة الشيئية وعين الاسم بازائها فظاهر واما اذا قصد بعض عوارضها وعينا الاسم بازائه فالتعريف انما يكون حدا لاسميا بالنظر الى ذلك الشيء وهو حسن قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعم الفاضل الحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول واما اذا اريد بالحد المعنى المطلق فالامر اظهر **قوله** وعلى العارض المشخص لدى العلم يقل لدى العقل ليتناول الباري عز اسمه كما هو ركيك واعلم ان السائل بهم وغيره حاما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم يتصور خصوصية زيدا وعمرو وتقتضي هذا السؤال كان مطلوبه اما ماهو

يسأل

معادل للاول

تلك العبارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس الحقيقة فلا

بمن

ونحوه

تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شيء لذلك الخصوص حتى تابعا له ولذا حكموا بان هذا الكلمات لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شيء شيء بينه فانظر وتسعى وبهذا خلاصة ما حققه الفاضل الحشي وامعن فيه بالتامل وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من تحقق ان ما سالا يكون لطلب التصور ولا يلزم ان لا يكون لطلب التصديق فلا استقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور **قوله** اي اي جنس الاشياء عندك لم قلت في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما عين مطلب اي وحق الجواب ان السؤال جوابا في السؤال عن الفصل وهو ط البطلان وقد يجاب بان السؤال اي الجنس الاشياء عندك لان السؤال عما عين جنس ما مجهول عند المسئول طب فان السائل اذا طلب ما جنس هذا المركب طلبا بالضرورة ليعين هذا الجنس من بين الاجناس فلهذا صح ان تذكر اي يعني اللازم لبيان الاول يعني الملزوم فلا يلزم المحذور **قوله** فقد سوى اما من الافراد او التوزيع على الروايتين ومعناه الجاعلون المعلوم فردا ممتازا عن غيره بمكرة الطاء والاسعبال مذكر الله تعالى والجاعلون المعلوم فردا في الذكر بان لا يذكر معه غيره واعلم ان قولهم في السؤال عن المفرد والمركب ما هو الطلان مرادهم السؤال عن صفة المفردين وهي ليست من ذوي العلوم قال بعض الفضلاء جوابه عن قول الذاكرين ان من باب الاسلوب الحكيم دعوى سوى الكل هذا لان من الافراد ظاهر يعني ان السؤال عن اوصاف المفردين **قوله** وفيه نظر اذ لا مانع من ورود مثله في اللم السؤال عن الجنس وقد يستدل فيها بذلك بيت الكتاب **قوله** انوار ناري فعلت فنون انتم فقالوا الجن علمت عموما خلافا فان الجواب بل عما ان السؤال عن الجن وفيه بحث اذ الشاعر ظنهم انسا سمى فسالهم عن تخصصهم فرد واعليه بانا من الجن لا من الانس الذين ظننتاهم **قوله** فساده بظهر من جواب موسى عما لعونه عما فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب موسى عليه السلام بيان انه لا مجانسة له فقد مع غيره لانه خالق كل شيء وهو كذا

فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في الدار ام عمرو و لطلب التصور

ورودهم

الطان ح

ظننتاهم

اي

فليس كذلك شئ وبالجملة كون ان يكون من باب الاسلوب الحكيم كانه قال ادع السوال عن المبتدئ فانه معلوم بطلانه لان ذاته كذا لا يدخل تحت جنس بل اللائق بجنابه ان يسال

قوله من صفاته الكاملة عما غير احد المتاركين هو على صيغة التثنية اخذا بالاقل والا فقد ذكر السوال عما غير احد المتاركات وقوله بعدها زيادة تاكيد والا فالامر المتاركة فيه ليس الا كذلك قوله كقولنا ايهم يفضل كذا ان قلت لو قال اى مولا يفضل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه يعاد كما في المثال ضمير الايهم استارة قلت لم اقل اذا اضيف الى اسم الاستارة بل قال الى ما اضيف اليه وهذا الاضافة صحيحة كما لا يخفى على المتامل ويعاد كذا لان هم عبارة عن الاشخاص الا ان يقال التقدير شارانا ان يراد بها الاستارة حسية تامل قوله فجوابه اسم مفعول للاستارة الحسية اى الصحيح الجواب بالموصوف بلام العهد وما في حكم الموصول ايضا وتعميم الاستارة الحسية بعيد قوله فاذا اضيف الى كلي فجواب كلي رد عليه ما مر سابقا بقولنا اى رجل صديقك فجواب بهذا او يزيد فالاولى ما اضيف اليه اى يكون كليا دارا لعقلا للاشتراك في ام عام للتاركين فتصاعدا واما الجواب فقد يكون جزئيا اذا اريد بالعهد التعيني المتخفي وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك قوله والغرض من ذكر السوال التنويع لاصيغة استفهام الرسول عما منهم عن كمية المجوبات لان المقام يابا عنه فلو ذكر متالا كانت كم فيه على اصلها كم درهما لك في كم جلد رايت الكلام اولى واتم امثال

قوله كم ما اراد المجاز للان يقع الحقيقة فالمقع الموضوع له لخوظ هنا لكنه كما مر في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية ان الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب بخلاف المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب عالم به المتكلم واما المعدود فمجهول في كليهما فلذا اضيف الى الخبر المبين للمعدود ولا يكتفي الا بالجمل وان اللام مع الخبرية تحمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستلزم مجابا له جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في متنى

اصح

متصرف

في معنى الليب وغيره قوله واقول سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة رد عليه ذلك بوجهين الفاصل الرضي وقوله بينة امام موضوع على الجزئية مبتداه ما قبله من النظم بتاويل هذه الآية اما مجرور على انه من نعته الآية واقول بمعنى اقرا وكان الآية لوضوحها في هذا الموضع حقيقة بان تقرا كما في قبيه وعد يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان الرضي كذا ركه كما في الآية استفهامية كما حوزه الزمخشري ان مراده المنثور على جزئية اذا لم يفصل بفعل متعد وقد دل عليه سياق كلامه حيث قال اولا اذا كان الفصل بين كم الخبرية وميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لسلا يلتبس الميز بمفعول ذلك المتعدي كقولك كم تزكوا من عبيد اكم املكتا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور ميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ادرج في هذا العموم وجوب اتيان من اذا فصل بينها بفعل متعد ثم قال ويدخل من في ميز ما في الجرية فتقول كم من ملك استخلفت وكم من قرية واما ميز كم الاستفهامية فلم اعثر له وانت خبير بان عبارة ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية المجرور ميزها مع الفصل لا يلائم ما ذكر من الادراج ثم قبل وحال كم الاستفهامية ومجرورها في ما نقله هذا العجيب لكان الادراج واضحا والحق انه قوله وحال كم الاستفهامية المجرور ميزها مع الفصل يؤيد الجواب بان مراده عدم المنثور على جزئية بعد اذا لم يفصل فتامل

قوله وبايان عن الزمان المستقبل قيل اصل ايان اي اوان حذف احد اليائين من اي والهمزة من اوان فصارا ايان فاعلت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار ايان وردبان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يابى ان يكون اصل ذلك لانه تثقيل في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق ان كون الاسم غير متمكن يابى التعرف المذكور قوله مثل ايان يوم القيمة المضاف محذوف اى وقوع يوم القيمة فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث قوله بعد ان يكون الحاقي موضع الجزء او بعد القبول دون الوبر وفي الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امراته

منه دبر ما قبلها كان الولو اصول قوله وبعضها مختص بطلب التصور كسا الاسماء الاستفهام فان قلت قد صرح ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة لطلب التصديق فقط وكلام الشيخ يشعر باختصاصها بطلب التصور قلت مراد الشيخ تفصيل الكلمات المذكورة ههنا ولهذا قال فخلهن كلمات الاستفهام اي اظهر مما ذكرنا اول الباب الى ههنا وام لم يذكر ههنا فالها مسكوت عنها على ان كونها من كلمات الاستفهام محل نظر اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيجب مشاركتها قبلها في كونه مستفهما عنه ليصح العطف كما في ازيد قائم ام عمرو واما المنقطعة فلانها ان الاستفهام جزء معناها ولا احد هيئة لها مثل الهيئة المقتضاة الهمزة المقدرة قوله ولهذا يجوز ان تقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة اي لعراقة الهمزة في الاستفهام لم يجز وقوعها بعدها لاقتضاء كمال التقدير كما مر به في معنى اللبيب

اوبالفاء ح

قوله ام كيف يمنع ما يعطى به العلوق به اجيب بان الغذاء ما ضم قوة الذين هذا البيت يشهد لمن يعبر بالجيل فلا يغفل الا نظر فلبه على ضده وقد اتى به الكاتب في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع زيان فرد عليه الاصمعي فقال انه ينصب فقال الكاتب اسكت انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجه ان الرفع على الابدال من ماء والنصب بتعطى والخفض على الابدال من الماء وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي قال لان فتحة زيان للبناء فلها موضع فاياه لا تعطيه لها غيره فاذا رفع لم سق لها عطية في البيت الا على رفعه افلا يعطى من معمول العطا او لعدم ورا وفيما ذكر

اعطاوه ح

ان السنجي نظر لجواز ان يقرء طرف الكاتب الى الماء فانه زايدة في المفعول والبعد بما

وح يكون ح

يعطيه العلوق او تضمين يعطى معنى يكون العطية بسبب الريحان كما في صورة النضد او يقال تنزل يعطى منزلة اللازم كما في يكسع فيجعل احدهما مفعولي قوله واما هنا عن بل ليست منفصلة

فيها ز شكاه

لروم بين ح

للسبب في

المناسب للمعنى من السببية وجعلها للاستفهام عن السبب عن الجهل

والمعلم بوقوعه والجهل بسببه يستلزم الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم ح

دلا سقطه كما صرح به في حاشيته الكاتب قوله فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها قد يجاب بان التاء تاكيد للا والالف الذي بين مسلم في المغني قوله ما لم يجر احد حوله قد تصدى الفاضل المحشي لذكر ما يتضح به وجه الجواز في الكل لكن فيه كبعد لانه لم نر على سبب ان بين اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا يخفى على العارف بقانون البلاغة الكلي في بعض العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر في جميع انواعه فالحق ان العلاقة في البعض علاقة السببية فهي الاستنطاء مثلا استعمل ما وضع السبب بوسايط وفي التنبيه على الضلال بالعكس كما ذكر بالتامل الصادق فيما ذكره وذلك ان فضل في لحصول اللزوم واما ما ذكره في صورة التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب عدم رويه الهدهد مستلزم الجهل به والجهل به ليس بسبب عن التعجب على العكس استعمال ما وضع للسبب ولا عكس بل مشترك بين الامرين على ان الاظهر في بيانه اللزوم ههنا ان يقال لما كان عدم رويه الهدهد امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم التعجب لزم التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية العلاقة قوله الام وفيم يعتلنار كاب ح لعلم في قوله الام محذوفة منه ما الاستفهامية فانه كثر حذف الفها اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها وقد قابل الاستفهام والجزم بما تبعت الفتحة الالف في الحذف وليكن المليم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكاشف في سورة الاسرا حيث تكلم على قوله تعالى فيما اغويتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم ان اثبات الالف اداء فعل عليها حرف الجر دليل سماع ورد بذلك حمل ما في الآية المذكورة على الاستفهامية كما يقتضيه سياق كلامه وهذا هو القول الحق اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة على الوجه الشاذ الذي بلا ضرورة لكنه حور في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى عما عرفني ان يكون استفهامية قال الا ان تولك ثم عثرني بحذف الالف اجود وان كان اثباتها جايزا فالمعارض بين كلاميه لا يكشف

والوجه ما في سورة الاعراف قوله والنحي بالي الا ارى العهد هذا حاصل على النحي
وقد تقرر ان الحمل على المجاز فيما يعذر فيه الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى
لاستفهام العاقل عن حال نفسه قوله وهو الذي تقتضيه الحكمة يدل على ذلك لفظ
به اذ لو حمل على المعنى الاول يتم بالملاء المقدر قوله واصيب عذر بانه يدل على ما قبله
ترده بعض شراح الايضاح بانه لا دلالة لنبي ما ذكر على علمهم قطعا ويقينا كيف
وقوله نعم حكاية علمهم من فعل هذا بالتهتاج في السؤال عن الكاسر حتى قيل لهم تعمدا
فمتى يذكرهم والسؤال عن الكاسر دليل عدم العلم وانت خبير بان كونه قولهم من افعل
هذا سؤالا عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم عدم قولهم انت معلت قوله لان هذا
القول بعد ما قال بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال ابراهيم وانظر كيف العلم بعدما
سمعوا هذا مع ما صدر منه من الحلف على ان اصل التغيير ذكروا في قوله بل فاعلوا
الديزنون اي سيرعون ان بعضهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام فاسرعوا اليه يعنفون
كما ذكره الخ قوله والانكار بالجر عطف على التقرير وقوله كذلك اي الانكار حال
اي حال كون الانكار مثل التقرير في حديث الايلاء قوله واما غيرها وان صح مجيئه
الطان فاجواب اما محذوف مع الجواب وانه جايز في السعة والتقدير
واما غيرها فليس كالهمزة لانه وان في وقد سبق في اوايل الكتاب بيان شيوع مثل
هذا التركيب وفي بعض النسخ واما غيرها وان صح مجيئها للانكار ملا كرى فيه هذا
التفصيل ولا الاشكال قوله ومن ان يرى ما تقرر ان رد مصراع بيت صدره
ولقبوا الى رند الحمى وعراره وقيل خليلي ان الحب ما يعرفانه فلا ينكران الكمين
من الوجد احرق وللاقضاء بالغور جنادا دكرت اوطانها بربا فجد لحمل ان
يكون ما حي ما يعرفانه فيه وكمل ان يكون موصوله والاقضاء جمع مقضو وهو
المهزول والغور موضع باليمامة وهو في الاصل المطمئن من الارض والنجد المرتفع

منها والرند الوراء المهملة شجر طيب الرايحة وتصبوا اي تميل قوله وفي قوله القتلى
والمشرفي مضاجعي المصراع اثبت لامرئ القيس آخره ومسنونة زرق كانياب
اغوال المشرفي سيف قال ابو عبيدة نسب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب
مدوانه الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال سيف مشارفي كان الجمع لا ينسب اليه
اذا كان جمعا او لان كل ارض في الصحاح وقيل المشرفي منسوب الى المشرف وهو قين كان
يعمل السيوف كذا في مزهر السقط المسنونة المحددة ورق سن السيف اذا حددته
وصفها بالزرقة لان النصال يعلوها صدأ وكونها مسنونة قوله فالمنكر مراعاة الانه اياه
الى الفرق بينه وبين قوله نعم اعز الله اتخذ وليا واشار الى دفع اعتراض بتوهم وهو
ان المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فصح ان يقع اصنامنا متخذ الهة على نمط
قوله نعم اعز الله اتخذ وليا وتوضيح الدفع ان المنكر في الاية الاولى احد المفعولين حتى
لو اسقط ذلك المنكر صح ان تقام مقامه ما هو غير المنكر وح كتب تقديم ذلك المفعول و
المنكر في الاية الثانية كلا المفعولين حتى لو لم يمكن مثل الاستفاط السابق فلا كذلك تقديم
احدهما على الفعل ولهذا لم يقل اصنامنا متخذ الهة ولا الهة يتخذ اصنامنا تامل قوله
كانه لعقد قدرته على ذلك مذا مبني على ان قوله ان كانت تكلم وان كانت تسمع
للانكار والقدرة على الاكراه والاسماع على معنى ان كانت تقدر على اكراه الناس ان كانت
تقدر على اسماع الخ لم للانكار نفس الاكراه والاسماع كما هو المستفاد من ظاهر الاية والا
فلا تعرض لحمل شفعه كما عقدا والقدرة قوله مراده بقوته حكم الانكار لم تقل انكار
التقرير مع ان الظاهر الان التفي داخل على الحلم يفيد التقرير على ما سبق كتبه في كتب
لوحت بوجه حمل قوله نعم لو تيقنكم في كثير من الامر على استمرار الانتفاء مع ان الاصل
في الاستمرار قوله حكاية لبعض هذا على مذهب القوم واعتذر ايضا بانه اراد ان في
الاية ما لا اثر له سوى ما تقدم وبيان قوله في النص الثالث في باب تقديم المسند والمسند اليه

كور ردعرف ورجل عرف فلسا من قبيل هو عرف فى اقسام الاعتبارين كما السنوابل
قوّا لمعرف حد على وجه يقوى الحكم وفق المذكر حد على وجه التخصيص بشيرالى ان زيد عرف
لتحمل اعتبار التخصيص مرجوحا كما يشيراليه ما سبق **قوله** فعلم ان التعريف ما فيه ايماء
الخان شرط الحد فيما سبق الاول والمقدوبه للهمزة ليس كما ينبغى **قوله** هل الذكر يوهم
ام الانثيين الهمزة للانكار والمراد بالذكرين الذكر من الضان والذكر من المعزه
بالانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرّمون ذكور الانعام تارة واناثها اخرى واولادها
تارة كيف ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرّمها الله
فانكر ذلك عليهم والمعنى لو وجد التحريم كان المحرّم اما هذا او اما ذاك ولا وجه فى شئ
منها فلا وجه لهما **قوله** ما كان ينبغى ان يكون ولكن الامر الذى كان لعطف كان الصيغة
الماضى تشعر بان هذا معنى الانكار التوبيخى فى الماضى ولا شك ان قوله اولا ينبغى ان
يكون معنى الانكار التوبيخى فى المستقبل لا يدل عليه قوله ردا لك فى المستقبل فيبقى معنى
الانكار التوبيخى فى الحال مسكوتا عنه فحمله على الماضى ويمكن ان يقال المراد
بقوله كان انكار ذلك فى الحال او فى الماضى **قوله** اوقف البدر يوضع لها وصراحيت
لابى العلاء المعرّى عامه ام الجوزاء تحت يدى وساد الاستفهام للتقرير وتم المطلع
قرّر او لا ادّعاء وافتخارا ان فراشه فوق البدر ثم اخر عن ذلك وترقى الى جعل
الجوزاء عرسا له لان الجوزاء فى زعمهم فى الفلك الخامس والبدر فى الفلك الاول
قوله وحوالى اربع مئة الخ عدّ ابيات لابى العلاء من قصيدة مطلعها
يرومك والجوزاء دون مرامك وهى عدة ابياتها اربعون وتمامه
العدو بالمضماء والحال حالها ان الجوزاء قبل مرامه لا يصل الملك الا بعد
اليه لانك تدّخر عزيمة وهمة لا يصل اليه فكيف بالملك وهذا العدو
فى غيبة اليك كعيبة البدر عند تمامه **قوله** والافكل معطوف عليه اى لو لم يكن المراد

النوع بل كان الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سؤال عن خصوص هيئة الوبال بقرينة على
على ولا وبال فيه بل كل مصلى فيه مثله **قوله** منه فرعون بتقديم الميم فرفع فرعون على انه
مبتدء ومنه الاستعماء جزء ولنا بلكم على اختلاف التراتيب ولعل المراد صحة الاستفهام
او لا معنى له وهو ظ بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة هوّل بذلك
قوله منه فرعون اى اهل تيقرون منه موسى فرط عتوه وشدة شكيمته فاظنكم بعذاب
يكون المعذب به مثله **قوله** انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اول
الآية فارتقب يوم تاتى السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف
عنا العذاب انا مؤمنون انى لهم الذكرى الآخر روى ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان
قال الدخان الذى علا بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن
فيصيبه كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنه ودبره وفمه
الآية والله اعلم كيف يذكرون ويتعظون وقد جاءهم ما هو اعظم واجل فى وجوب الاذكار عند
كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم واجل فى وجوب الاذكار عند كشف
الدخان وكظهور محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات والكتاب المعجز
وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه **قوله** ولا يخفى المقبولات فيما ذكره المصنف
فى تقويل اطهار معاندة المخاطب كقوله لعنه ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظهار
تفهيم الضان كقوله تزعم تتبأ لون وغيره **قوله** على جهة الاستهزاء واما قوله تعالى
عن فرعون ماذا تامرون فمحمول عن ما يتشيرون وقد يقال انه اقتضع فنزل
نفسه منزلة الاجنبى قيل ينبغى ان يزاد فى التعريف بعد اخره وهو طلب الفعل على جهة الاستعلاء
ما لم يكن فانه ليس مرعندهم ولو عرّفوا للامر بانه طلب فعل هو مدلول جوهر الصيغة
التى وقع الطلب بها لم يرد شئ **قوله** وفيه نظر لانه يخرج منه نحو اكفف عن القتل
اطلب الخ عند القائل بان المراد بالفعل ما اشتقت منه صيغة الاقتضاء

وتردد عليه نحو اكفف عنا الكفر اللهم الان يراد عنع كف عنا المشتق صنعة حيث انه يشتق
اكفف اوليق ليصل الى الكف عنا الكفر بعض الكف بل المجموع كما يظهر قوله رويدا كرر او كرر
الدال للتاء الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصغر ما مور به لان تصغير الامر
من اراد وهو مصدر اراد ومعنى رويد عمرا اراد عمرا اي امهله ورويد قد يكون
صفة كسار واسير اريدا او قد يكون حالا نحو صار القوم رويدا او قد يكون مصدرا
نحو رويد عمرا بالاضافة كقوله عز وجل فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف كقولك رويدك
عمرا فهو اسم فعل بمعنى امهل لا غير قوله ولم تختص الفاعل على غير المخاطب بهذا الاضافي لحسب
غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا في امر المخاطب كما ذكر في كتب الصرف قوله وفيه نظر
لان كلام الامر في عبارته العلم في الايضاح وكذا وفيه نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره
هنا اجود ما قيل وجه النظر وما قيل فيه ان الاضافة لا تقبل فيما كون اللفظ صفة
في الطلب المذكور لانها تقتضي تاويل ملابسة ويجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشبهه بالصيد
فيه مع كونها صفة في غيرها ايضا قوله بدليل انهم يستعملون ذلك مع الماضي
هو الاضافة والمضارع فدليل الاصل وان يرجع في مثل هذه الاضافة الى المدلول المعنوي كالاضافة الا
وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الافعال واسماء الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك لان
الوضع احق النسب التي بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الخاصة الوضع تشبيهها واما و
نظائرها من حروف التنبيه اولى من تشبيهها كحروف الاستفتاح لانتفائها صدر الكلام
وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر مناسك هو المعنى اللغوي
الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف في الامر اد على ان كونه اضافة اللام
بعيد جدا قوله وقد تستعمل لغيره كالاباحة بعدم عد الحرم الذنب مع الاخبار
شارح ح يشعر بان الطلب على حقيقته الاستعلاء للذنب عنده وان الاظهر عنده كون القيد
موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب وان كان مخالفا لرأي الجمهور حيث

كونها موضوعة للوجوب فقط عندهم فلا يرد اعتراض الفاضل الخبيصي بانه حيث اعتبر
القدر المشترك بين الوجوب والندب للطلب على سبيل الاستقلال لا مطلق الطلب
والدلالة كلام المفتاح على ما فهمه الاستراباذي كما لا يخفى على ان الساكاكي من علماء المعاني لا الاصول
والكلام انما هو مسوق لبيان اقوالهم قوله لانه ابلغ مع نحو يا قوم ان كنتم في ريب مما نزلنا
نحو بين ما ابلغ قوله نحو فاتوا بسورة من مثله صدر الآية وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا فاتوا بسوره من مثله المراد من الامر التعجيز لا طلب الاتيان بسورة من مثله لكونه
قوله او بسورة من مثله متعلق بقوله فاتوا والضمير المجرور لعبدنا للموصول وما نزلنا لانه
يفضي الى ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز
انما يكون عن الماتي به فكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن الاتيان بما توا منه بسورة
او صفة لسورة والضمير فيه لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا التقدير
لان المعجز عنه هو السورة الموصوفة بما عبدنا وانتفاء الوصف واما التعجيز باعتبار
اتيانها منه فاحتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا سائغ له في استعمال البلغاء
فلا عتد به قوله خاسئين في الصحاح خسأت الكلب خسأ طردته وخسأ الكلب
فخسا متعدي ولا يتعدى قوله والنهي نحو قولنا امرا القيس عند النهي من القسم الاول هو
الطلب بصيغة افعل الطلب كما مر بناء على ان الطلب المبني في القسم الاول هو الطلب
من الطالب بريشك اليه ان قال فليس الغرض طلب الاكلا لانه لا يقدر على ذلك
وقال السكاكي والاجابة ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم
على ذلك بل اجابة الى ما ذكره الفاضل الخبيصي والجواب عنه باعتبار امكان المطلوب قوله
من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق تباريح الشوق توهجها والجوى الحرقة والحزن
الوجد عشق وحزن واللواعج جمع لاعجة يقال لعجه الغرب اي المه واحرق جلده
الشوق كعلم لحرقة الفؤاد من الحب قوله صفة الغور المراد من الغور وجوب تعميل

تعمل المامور به فی اول اوقات الامکان وهذا التراخی جواز تاخیر لا عدم وجوب حتی لو اتی به فیه لاعتد به اولا قابل به فالقابل باعتبار القیدین جمیعا قوله والتکرار المفروض بین الامر والنهی فی ذلک ان الامر یدل علی الطلب الماهیة مطلقا کما هو مذهب الجمهور و ماهیة الفعل تتحقق بمرة واحدة والمتعلق بالنهی انتفاء ماهیة الفعل والعبار رمز ذلک انتفاؤه فی جمیع الاوقات قوله وان کان راجعا الی انتفاء الواقع فالکف لا یکون الا باستمرار المراد منه الاستمرار موافقة المکلف طلب عدم الفعل او الترک ما دامت قدرته موجودة وانتفاء الواقع اعم منه فلا یکون فحوی الکلام ایاهما اذا افاد الاستمرار فالکف لا یکون الا باستمرار حتی یکون تکرارا کما ظنه الکاتبی فی شرحه قوله کف النفس عن الفعل اعاذ بهیوا الی ان لان عدم الفعل مستمر من الازل فلا یکون مقدورا للمکلف طلب فکیف یتصور طلبه منه اجاب الفرقة الثانیة بان هذا العدم المستمر وان لم یکن مقدورا باعتبار ازلیته فصیل لکنه مقدور باعتبار انقائه علی ما کان بان لا یشتغل بالفعل وباعتبار ازلیته عما کان علیه بان یشتغل ویدل علی استمراره قوله اللهم لا تسمت بی اعدائی الشماتة الفرح ببلیة العدو وقد سمت به بالکسر یشمت شماتة وبابه طلب بلیة السوات ای بلیة تشمت السوات قوله لطلب الدوام والثبات لعلم اراد بالدوام ابقاء الفعل الصادر منه وبالاستمرار حدوث فعل مره بعد اخری فبینهما فرق ولهذا لم ینظم هذا الاستعمال فی قاعدة الاستمرار المتابعة فمن حمل الامر فی الآیة علی طلب الثبات انما یحتاج الیه اذا اراد بالصراط المستقیم ملة الاسلام واما اذا اراد بها طریق الحق علی ما هو الحال کیف یفید کمال النفس بحسب قوتیها فالطلب علی حقیقته قوله والطلب لا یسند الی سبب حاصل الخ لیست هذه الشبهة بسبب طلق الطلب بل بحسب خصوصیات الطلب المتعلق بامور مخصوصة فیفهم منه بسببیة ذلک الامر المخصوص وبهذا التوجیه یندفع اعتراض الفاضل المحشی فلیتامل قوله لان العلة الغائیة الخ لان العلة الغائیة

مما عبارة عن السبب الی مل فلا یلزم ان یکون لوجود ع معلوله لان السبب الی مل نوعان احدهما غایة یقصد حصولها کوضربت تادیبا وتانیهما سبب لوجود ما هو مبنی نحو قعدت عن الحرب جبنا قوله مفهوم ما مر ذکر الطلب لا یخفی ان المفهوم من ذکر الطلب وجود السبب الی مل واما کونه سببا عند ذکر الطلب فی الی ع فلیس مفهوما منه نعم یدل علیه ما حتیه وهی ما قوله لان العلة الغائیة الخ لکن من المقدمة مشهورة مقررة فکما ذکر الطلب فهم ذلک والمراد بالسبب فی قوله ودل علیه ذکر السبب هو الاستیاء والمجزومة وضمیر یصلح راجع الی السبب وضمیر علیه الی الطلب قوله واما قوله تعالی لعبادی الذین الآیة جواب سوال مقدر وهو ان اقامة الصلوة لا یکون مسببة عن القول اذ کثیرا ما یکون متخلفا عنه فالمذکور بعد الامر اعنی یقیموا الاصلح جزاء له وکیف الجزم وزعم الفراء فی الآیة الی ان الجزم باضمار اللام الجازمة والتقدیر قل للذین امنوا لیقیموا الصلوة ورد بان اضمار الجازم فی الافعال کما ضار الجار فی الاسماء وهو ضعیف لا یحمل علیه نظم القرآن وان وقع فی الاشعار نحو محمد تفد نفسک کل نفس اذا ما خفت شیئا ارتیالا وقد یجاب ایضا بان الجزم علی تشبیه الجواب بالشرط کما قیل فی قوله تعالی فیغفر لمن یشاء ویعذب من یشاء بالنصب والجزم علی تشبیه الجواب بالشرط المجزوم کما یدل علیه کلام السکاکی حیث قال اذا قلت لمن تراه لم یزل الا تنزل فتصیب خیرا امتنع ان یکون المطلوب الا تصیب المصدق بل نزوله صاحبک لکونه حاصلا وتوجه بعضهم قرینة الحال الی کون الا تصیب مع محبتنا ایاه قوله یجب ان یکون من جنسها الطلان الجنسیة تعم الجامدة فی الذوات فی خصوص الفعل وان خلاف الکسائی اعنی وجوب الاول فصدر صاحب الکشاف فی قوله تعالی والموافقة لا تصیبن الذین ظلموا منکم خاصة علی تقدیر کون لا تصیبن جواب الامر ان اصابتکم لا تصیب الظالمین خاصة بخلاف ما لو دخلت النون علی تقدیر جوابه ان تتقوا لا تصیب الظلم خاصة ولیس بمستقیم قوله ولا یکون

الا ما لوا والحالية نقضه بعض اصحاب الحواشي بقوله اي تمام اما ولت ارشادي تعقل
مرشدي بها ام اشتمت تاديبي فقد ري مودتي وجوابه ان مراده الى عدم حسن مثل
قوله اقترب زيدا نهوا فوك على ان يكون الفاء تعليلا للنفي المفهوم والمعنى
هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح ولا تعقل لو كر بقول الكوراني
ان يكون الفاء فصيحة تعليلا للمقدر اي لا اجابة لي الى ارشادك لان عقلي مرشدي كما ذكر
مثله في قوله تعالى ربنا له سواء عملة فراه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث قالوا
التقدير لا احد اهدى للتحير وقوله فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا وقد علل
الشريف في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله لعوام اخذوا من دون الله
ليس هم اولياء فانه هو الولي بتعليل للنفي المضمن بان قوله فانه هو الولي على المعنى المتقدم
ان يعلل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في هذا التعليل استمراره الدوام ضمنا فتدبر
التي هي صفة مشبهة معمولة المقام لمعمول الماضي على ان العدسة قاله بان مصيبت لا تنال
بعقل لكنها ذو خبرة اصله ولبامن غير تقييد بالزمان فتدبر قوله واي لهم ضرب للعذب وبقل
ابن الحنبازي هم شيخه انه للمتوسط واما الذي للترتيب بالواو وبهذا فرق الاجماع النحاة وبل يعتبر اجماعهم في
الامور اللغوية تردد فيه بعض العلماء قوله اسكان نعمان الاراك الست نعمان الاراك
بفتح النون وادٍ في طريق الطايف كجبل الى عرفات والاراك جمع اراكة وهي شجرة طيبة الرائحة
يستعمل منها السواك والربع المنزل قوله واما يقبل الاول قول الاول الى الى الخاص
والثاني قول الزمخشري والاول اقرب لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء وقد
المجازي احد معانيها خلاف الاصل فان قلت لم ذكر الشيخ ما هو موضوع لنداء المتوسط
وكذا اكثر النحاة ولكانه لم يوضع له حرف من حروف النداء مع انه صحيح طاعش الحاجة الى
التعبير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد خلاف القريب المعنى الاعم يستغنى
عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحوه لخصوص الدواعي والعلوم التي اكتفى في التعبير عنها بالقرائن

كرامي

كرامي لك قوله اما الاستغاثة الداعي نفسه استعانه عن مرتبة المدعو كيا الله
هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقول في دعائه ما عن بعد
وربما قال ما ليس هو اقرب الينا من حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور فالظاهر
هنا قول ابن الحاجب على ما اشير اليه قوله لكن عمرو في محل النصب على الحكاية رد عليه
ابن السعيد السيرافي صحت قال ايها الرجل مسند ارجزه محذوف اي مراد وبالعكس
اي المراد الرجل قوله اقري الناس اي اكرم قبري وهو الضيافة قوله نحو انا معاشر
الانبياء اشار الى جواب ما معاشر الانبياء فيما يأتي اي قبل الكلام او الى قوله عوكش
معاشر الانصار لا نورث ما تركناه صدقة قوله يكسف الضباب بالعين جمع ضبابة وهي
سحابة تغشى الارض كالرداء ان يقول منه اضبت يضبت قوله قال ابن الحاجب الحرف ليس
مقولا الخ قال الفاضل الرضي الاولى ان يقول الجمع مقول عن النداء وانتصابه بانتصاب المنادى
ادراه لباب الاختصاص حري واحد اتم تقول لكن جوز وا النصب وجوز اللام في نحو نحن العرب
لانا نحن منادى حقيقة ولا يطرد في باب الاختصاص حرف النداء المكروه محاذفته مع اللام
قوله في قوله انا بني نهشل الخ اسماء بن حرثان النهشلي من قصيدة اولها انا محمود
يا سلمى فحييني وان عجلت كرام الناس فاسقينا وان دعوت الى جلي ومكرمة يوما سراة
كرام الناس فادعينا انا بني نهشل لا ندعي لاب عنه ولا هو بالابناء يشرينا تقول انا
مقبلون عليك ايتها المراة معاطينا بمثله وان صدقت الكرام وسقيتهم فاجزبنا فجزاهم
ثانيا وجلي تانيث الاجل وسراة كل شي ظهره ووسط الحي والسرب وسراة الناس صاديهم
وادعي فلان عني بني فلان اي عزل بنسبه عنهم وادعي فيهم اذا انتسب اليهم والشراء يجيء
بمعنى البيع ومعنى الشراء هو من الاضداد والمراد هنا البيع قوله وما استعمل فيه الشراء
لاستلزامه لزوم تاخر اللام ومنها البعض يجوز بالمجاز وقد تقرر في كتب النحو ان اللام الجارة
للاخر عند المستغاث له والمتعجب منه لمناسبة معناها وهو الاختصاص بكلتا هما احتمالان

والمراد المصايب والامور الفظيعة

شرح اللب للسيد وكذا خرج اسناد اسم الفاعل والمفعول لان عملها انما هو بمعنى الفعل
ولهذا شرط اقترانه معنا بحال او استقبال ليتم شبهه بها وكذا خرج اسناد الصفة
المشبهة لانها انما تعمل لشبهها باسم الفاعل الجاري على الفعل وهذا كله مفصل في كتب النحو
واعا اشرنا اشارة خفية تذكيرا قوله فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها
كلاما مراده ان الصفة المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات ليست كلاما تاما
لما عرفت ص
الاسناد الاصلي منعدم استتما عليه فلا بد واقيام الزيدان لان اسناد الصفة فيه
باعتبار تاويلها بالفعل كذا ذكره الفاضل المحشي لكن في كونها جارية لا باعتبار المذكور
وعدم كون المصدر بقيد جريه اصلا مع انه انما دل بان مع الفعل على اللام الا
ان بين فرق بين التاويل بالفعل كما في الصفة بين كونه في حكمه ومقدرا كما في المصدر
الان قولهم بامتناع تقدم معمول المصدر عليه مطلقا لكونه تاما ولا بان مع الفعل
المصدر
يقوح في هذا التوجيه قوله فانه اذا قصد تشريكه عدد ٢ واما ازالم يكن
الخبر بعد الصفة وقوعها
التشريك فلا يعطف وان وجدت الشركة في نفس الامر كما في الصفة والخبر بعد الصفة وقوعها
قوله الاولى واقعه موقع الحذف اي احق هو وما يكون الاصل وقوع الحذف فيه وان لم
يكن منه الجملة الخالية عن الضمير كهو كاتب اخوك والجيش قادم اذ قد تقدر ان الاصل في كل من الخبر
تاويل المفرد فلا يرد النقض
بالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشان
ولا بالجملة الى التيه ح
المال الافراد قوله معنونا بالواو وتخو اي كخواتها وما يكون مدلوله الجمع المطلق كالواو
الفاصلة التي عنى الواو والفاصلة وثم الواقعة بعد الجملة كما تقدم في اول الكتاب عن الامام
المرزوقي وغيرهما من حروف العطف المشتركة في معنى ٤ المستعمل في مجرد التشريك
مجازا فتسقط بهذا ما اورده المحرر بقوله وهذا فاسد قوله فلا بين الكتابة والشعر
من التناسب باعتبار ان كلا منهما تشتمل على التاليف كما ذكرناه في اوايل الكتاب قوله
لان الكل من القارئ وحتى فيشعر بوقوع حتى في عطف الجمل كما يشعر به قول ابن الحاجب
في كتب العطف ولا في حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتقى

في الحال حتى صار الملك من جنودي وسطح الآن في التفصيل الآتي ما ان حتى لا تقع في عطف
الجمل الا ان على اختلاف القولين لكن المحتار على ما قيل في ذكرها في التفصيل لان شرط العطف
بحتى المقرر في كتب النحو لا تحقق في الجمل قوله بخلاف الواو يعني حاصل الفرق ان الكلام في
حروف العطف سوى الواو ومعنى معينا مقصودا من نفس مستدعى ذلك المعنى بحيث لو
ابى محصوله استحق ذلك الشيء على مابادة العطف كونه معقولا لعدم توقف القبول
فيما عداه على امر غير محصل معاينا واما الواو فانما تدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع
اي معنى من المعاني عدا اتصال المقارنة والتعقيب والمهلة والجمل الثلاثة كما في التحقيق مما لا يكاد
يخفى واكثر ٤ غير مناسبة كيف اذ انعاطف عدت من قبيل النزل والودعت كتب
الصناعة ولا يخفى ما في خصوصيه قوله ولهذا اجيب على اي تمام في قوله
لاه الذي هو عالم ان النوى ٤ الصبر بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا يكون ٤
الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عنه العيب بان كرم ابي الحسين سبب لرفع مرارة
النوى فكانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان كرم ابي الحسين
حلوة النوى مرتضيهما فتامل ولا يخفى ان تعسف والاقرب ان الجملة الحالية معنا
كذا ان يكون ضمير فيه بان يكون ابو تمام ممن كان في ضيافة هذان الامران مراده النوى
وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو
الانتقال مما هو فيه من الكلام من تشبيب وغيره الى المقصد اعني المديح بلا ملابسة كان
لا عادة متاخرهما التخلص وهو الانتقال مع رعاية الملابسة كما سيجيء البديع اشار
كما ابو تمام اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى لتقارنهما
في ضيافة ممدوحه قوله رعمت هو اي على النداء ٤ هو اكد على مفعولا زعمت والنداء
فرق تبعي اي اندرس وتغير ابان يتوجب الاندراس وعبر عنها للاعتبار وهو حال
من طلال اقدم عليه على خلاف المتوقع طلل قديم وطلال فاعل عفا الخ والنوى
مبتدا
لعزة ٤

عامه
عفاه كل أشهم مستديم
اسحم

اسم موضوع والعاذفيه عمومي ورسوم عطف عم طفيل والسنن الطريقة لا غدرت الا لاضارت وقوله على الغى ما لوف متعلق تجوم اى تطوف وتدور وهو جزء غدرت وجر لانه بيان لما مكم اراد بالبيان المعنى اللغوى وهو الايضاح وهو موجود فى العاطف والمعطوف سواء حمل التاكيد او على الاستيناف او البدل كما فصله المحشى اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلما سبق فى احوال المسند فى بحث الابدال منه من ظهر ان الذى ذكره البيانى لعمومه فان ملت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام والابهام فى انما مكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الايهام المتصور بناء على احتمال ان يتوهم ان منداه انما مكم كما ذكر مثل ذلك فى قوله تعالى الا بعدا عادا قوم هود قوله واو واما فيه للفرق بين او واما الاولى لعدم الخط ويشترط ايضا ان تتقدم قبل ما عطف عليها والاخرى ولا خلاف فى ان اما الاولى ليست عاطفة لاختصاص بين العامل والمعمول وبين احد معمولى العامل ونقل ان العصور الاجماع على ان اما الثانية عرفا عطفه ايضا للازمتها الواو والعاطفة مع انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان الاجماع والاكثر على انها عاطفة وفى الايضاح المفصل ان العاطف مثل جاءنى اما زيد واما عمر وهو مجموع الواو واما قال لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلا حرفا فى موضع وبعض حرف فى اخر كما فى اياك ونحوه ان اما عطف الاسم على الاسم والواو وعطفت اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين او واما فقد وضع ام للعلم باحد الامرين واذا لست كذلك فانت فى اريد عندك ام عمرو عالم بان احدهما عندك مستفهم عن التعيين ولهذا يكون الجواب بالتعيين والاستفهام نعم وفى اريد عندك ام عمرو مستفهم عن احدهما عندك ام لا ولهذا كان جوابه بنعم او لا مستقيما قوله مائة الف او نزيد بدون اضافة الى الفاء فى هذه الآية خالفا لقراءة ابن عامر بل كما ذكر الشيخ وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن الشجرى عن سيبويه انها للتخيير اى اذا رايتم الرائى مخيرا ان تقولوا هم مائة

الف او تقولوا هم اكثر ورده ابى حيان بانه لا يلتئم التخيير بين الشيئين الواقع احدهما فيه يجب او يحتمل ما قيل عن سيبويه انه كوزان لا يكون عدهم فى حسن الاسترسال يقتضى المطلوب كوزان يكون عددا كثيرا جدا بحيث اذا رآهم الرائى كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم ازيد من ذلك بمائة الف ولا كذب فى شئ منها او ليس التقسيم كذلك قوله لا يزيد ولا ينقص اما المراد المبالغة قوله وحكم لكن وعرفت فيما عرفت فيما سبق اى فى بحث العطف على المسند اليه قوله وقد تقدم كون المذكور بعد ما قال الفاضل الرضى بعد ذكر هذا الكلام وقد يجئ العاء العاطفة للمذكور بعض الى عما حكاه الزجاج من انه يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بعض ما بين زبالة الى الثعلبية قوله نحو نادى نوح ربه فقال فى الاعراف وجاز وهو انه اريد بالنداء ارادة النداء قوله فجاءه باسنا بيانا او هم قائلون بيانا حال والبيات حصد عن البيتوته والقائلون من القيلولة وهى النوم فى الظهيرة ولن يقبل قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على بيانا كانه قيل فجاءها بيانا او قائلين او قائلين واما حمض هذين الوجهين لانحاء وقتا الفقد والراحة فيكون نزول العذاب ليلة واقعا قوله فان الاخضرار منتهى نزول المطر فان قلت الاخضرار لا يسمى عيبا بعد نزول المطر قلت ذكر الشئ فى معرض الاستعارة ان الفاء موضوعة لما يعد فى العادة متراخيا عن ما قبلها فهذا مختلف باختلاف العادات قد تتعقب الزنا ولادة ويعتبر اعتبار المهملة وقد يكون بالعكس والآية من قبيل الثانى قوله ثم انتم تمترون فعل الذين كفروا بربهم يعدلون حوز فى الكاف ان تعطف على الحمد لله على معنى ان الله حقق بالحمد على ما خلق لانه ما خلق مما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم بعد ذلك يعدلون به ما لا يقدر على شئ منه والحاصل ان يعدلون على الوجه الاول من الوجهين المحتملين قبل وبربهم صلة كفروا او على الثانى العدول عن التسوية وتقديم الصلة للاهتمام قوله ثم انتم

وكونهم الذين كفروا مع مكتوب في

كالاخفش واعالم الجمل على التراقي ح

مكدره ح

والاستدت ح

ر

غالفاً ح

لم قيل ح

ماهو

ان م

قبل ح

حذف

خلق آخر المراد بالخلق الآخر نفخ الروح في الجسم فكانه استبعد مرسيهما الفصور الذي فيه كمال الانسان من الاطوار المتعددة كالاخفش او اعالم الجمل على التراقي وهذا التفسير من غير مخصص لتاتي التعدد بين كل من الوجهين لعدم طباقه المقام اما على الوجه الاول فلان اتحاد المحدث للجد امر مستمر يوجد قبل المعطوف وبعده وهو معنى قبل المعطوف مهنا متراخيا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا بد من معتدا بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل توضيح الواضح وهذا مما لا حاجة اليه **قوله** فلا اتجه للمغني الآية اعترض عليه بان لا لا تدخل على الماضي الا مكررا نحو فلا صدق ولا صلى فلا مكرر في الآية اجاب الرضي ابو على الفارسي بان لا مهنا عن لم فلا تكرير غير واجب كما لا يجب معه وان جاز كما في الآية المذكورة واخرون بان لا مهنا تعد بذلا الآية قال السعد وما ادراك العقبة مكرة قبله والطعام في يوم ذي مسغبة فسره بفك الرقبة والاطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة لا اكرر قبله ولا اطعام مسكينا ووجه بعد المتزلين الايمان وفك الرقبة فان الايمان هو السابق المتقدم على غيره ولا يثبت محل صالح لغيره الآية **قوله** لمجرد الترتيب اي بيان الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه بان يكون احدهما سببا على الاخر في الرتبة ومثل له بمثالين ليعلم ان التدرج اي الدخول في درج الارتقاء امامن الاعلى الى الاسفل كما في البيت فان سيادة نفسه متقدمة على سيادة ابيه وسيادة ابيه متقدم على سيادة جده او بالعكس كما في الآية فانه اذا قيل اولا ادراك فهم منه اعتبار واهتمام واذا قيل ثانيا فادراك فهم منه زيادة اعتناء فالمعنى انهم مع العمى والعطم ما ذكرا ولا موفرق في الرتبة والاعتبار بين ما ذكر فلا يلزم ان يكون ما ذكر اولا اهم مما ذكر ثانيا **قوله** كقوله سيادة ثم سيادة ابوه البيت اجاب ابو عصفور بان ثم على ظاهرها والبيت من هذا القبيل لان الاب كما قال ابن الدوى قالوا ابو القصفر من شيبان فتت لهم كلا فقر كما كنى

من شيبان كم من اب قد علا بابن ذرى حسب كما علا برسول الله صعدنان وقد ردوا عليه بان قوله الا تراه قبله وذلك تصريح بما في هذا المغني وذلك لان مفهوم الكلام على ما اجاب به ان سودوا لاب سابق على سودوه الجد كان سودوا الابن سابق على سودوا الاب وقوله قبل ذلك تصريح بان سودوا الجد متقدم على سودوا الاب وهذا خلاف المتبادر من سوا واجعل قبل ذلك متعلق بسادا وحالا من جده قدمت عليه لما على الاول فاظهر واما على الثاني فلانه اذا جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان يتصف الجد بالقبلية وقت اضافة السيادة لانه مبتدا لهذا العامل حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية للاب قبل ان يجامعه الاب في الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الى المعية وقد يجاب عنه ذلك بان دعوى الشارح ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن استدت الى اول وجود الجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليه باعتبار استنادها واستنادها الى اول وجود الاب الجد فلا يكون قول الشارح قبل ذلك يخالف المعنى الذي قال ابو عصفور فتامل **قوله** اضمار ان يكون قولك ينفع رجوعا عما يكون يضر منذا انما يكون اذا لم تكن الجد الاولى لازمة للثانية اولم يوجد دليل قرينة عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله فتامل المراد بالابطال ليس الاصعد في حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافيه **قوله** تكيف في العبارات كناية عما لا اشكال بحيث اذا لم يعرفه الطالب يبكي لعوزه **قوله** وبوان فذلهم على خوله فذلان اذا تركك عونه ونصرته وخذلان عدم اعطائه اياهم على فذلانه والتسويل التزيين ثم نقل امرا اي زينته له وستدرجا حال من ضمير الفاعل في فذلهم بتقدير الى كذا واستدرجه اي ادناه منه على التدريج وفي الكلام اجاء الى ان صيغة الاستفهام لا يتصور منه تعالى لانه عبث او جهل **قوله** وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية الجزاء فلا يرد المشهور ان اذا الشرطية

مضافة الى شرطها فالعامل هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافته ليكون فيصير ان يعمل شرطها كما عمل متى اتفاقا فان جعل اذا في قولنا اذا اطلعت فراءته القرآن متلاطرفيه محردة كانت او مضافة الى بعده ومعموله لقوله صلى الله عليه وسلم استعاذوا من التقديم وان جعلت شرطية معمول للجزاء اعني قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما في قولك ان فدوت قرارت وجاز ان يعتبر التقديم عوضا عن التعليق في افادة الحصر اعتبارا لان الشرط معمول الجزاء وحق المعمول التاخير ولهذا لا يجاب في التقديم كتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى وان جعلت معموله للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستفادا بالافادة اذ ليس اذا حينئذ معمولا للجزاء مؤخرته عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها

قوله ولو سلم اي لو سلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص فلا يلزم ان هذا التقديم حاصل ههنا لجواز ان العطف على مقيدا وقوله اذ الشرط هنا اشارة الى دفع ما ذكره ثانيا اولا ولا شك في اشارة الى دفع ما ذكره ثانيا وقوله ثم التقييد اشارة الى دفع ما ذكره ثالثا قوله سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط يعني كما ذهب اليه بعض لا يظر بالنظر الى المقصد الاصلي وهو حصول الاختصاص المانع من العطف واما قولنا فيما سبق كما من التقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فانما هو بالنظر الغالب من كونه اذا ظرفه قوله نعم انه ليس بقطعي قد سبق منا في اوائل الكتاب ما يؤكد في شرح الكشاف في قوله تم وعلى الذين يقولون من حالهم من سبي الآية ان القاعدة الكلية حكم الاستعمال لا حكم الاستعمال بخلافه وان الشيخ ايضا اثبت القول بذلك بحث في دلائل الاعجاز قوله فنحو اضربن يهما ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الثاني نحو ان عاد ابني من السفر ضربت وتوضأت ووقوع مثله في كلام البلغاء قوله فلم لا يجوز ان يكون عطف الله ستهزؤ وهم من هذا القبيل فيجب لان الظاهر المتبادر بالقيد بالشيء المعتد به لدى المتكلم

فيلزم ان لا يتقدم الاستهزاء المقيد بالقول المعتد به الى القول بذلك فالمحذور بحاله

قوله لا على اخباريهم على القسم بدليل انهم فيجب لان لام ان الجزاء ههنا ليس مبتدا على محرد الاخبار بكونهم معهم الان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن علم الغيب بدليل ذكره صاحب الكشاف في جدوى التاكيد في قوله تعالى ان معكم حبت قال واما مخاطبة اضوائهم في الاخبار عن القسم بالثبات على اليهود به فهم فيه على الصدق وعدم النفاق وهو اخ عن قسم مشتمل منهم وكان مظنة للتحقيق والتحقق ان الاستهزاء المذكور فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل من القرب الثاني لتوهم بريت الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم معهم ففصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت بذا اعا يتوهم ذو نظر قاصر غافل عن غاية التاكيد في انا معكم ورفع توهم لا يكون معصيا المفصل على وجه الوجوب فالوجه الاستئنافية قوله فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ابهام او كمال الاتصال فيجب وهو انه على اعتبار الابهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوضوح هو العطف ايضا فلم لم يعتبر ولم يعترض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا اذا سئلت هل ضرب فحرا علمت لا ركبت شره بكون فوك تركت شره تاكيد اللنفي السابق ولو لم يات بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما في فوك لا ايدك الله ويمكن ان يجاب بانه لم يعتبر ههنا وقوع الابهام كما اعتبر في كمال الانقطاع اذ لا يتصور عطف احد المتضادين على الاخر حتى يعطف لدفع الابهام فلسامل قوله اما الاول والثالث فلعدم الملابسة اي عدم الابهام واما ذكره لدلالة التوقف عليه والاعدم الملابسة ايضا موجود في الى مس مع وجود الوصل قوله فلعدم المغايرة المعتبرة الى الربط فيه بحث وهو ان المعنى جامع الحمد والمجد فيلزم ان لا يصح اولا يحسن العطف التفسيري بالواو وفي المجد مع ان تتابع حمى الهم الان بحسنه لم

عند البلغاء وشيوعه في عبارة المصنفين لا في كلامهم قوله وكل حتف امرء يجري بمقدار الله فقال الكل على الحتف اما هو باعتبار الاسباب التي تكون بالمرض و بالسيف وبالريح وغيرها والا فالحتف المضاف الى المرء امر واحد واما عالم بعلل مختلف كل امرء مع مقدار الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب حيث ذكر في قوله اسباب الموت من السيف والريح وغيرهما كل جانب ان قلت قوله الى ثانيا يوهم ان كل نفس يجري بمقدار الله لا جل ايام عرض الشاعر وان كان مطابقا للواقع فليس في الشم الاشارة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه اعني امرء كما اعتبر صريحا في المضاف ايضا وهو الحتف لان الحتف على قول الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه وقد اعتبر تقرير فيما سبق ان النكرة في الاثبات قد تعم بواسطة المقام وانما المؤثر في بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر في المضاف ظهوره فقول الشارح ايام عرض الشاعر اي

قوله اذا احبسها بالمرساة الا ارساء وهي الحديدة التي يلقى في البحر لتقف السفينة وتق لها بالقاريسكر قوله والضمير للريح فانها مونث سماعي وقد وقعت مسندة ضميرها في قال الخليل تصغر بحريب لانها ترد عن العرب وقال المبرد الحرب وزن يكره وحيل الضم للسكينة وهي الجيش قوله وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال مقدم القوم للقائمين حين ارسوا الى السفينة ولا تجروا لكن نعالجها قوله والعدة ما ذكرنا وهو لا يرجع الى الحرب لان المصراع الثاني يابى عنه قوله واما على القولين الاخيرين فيصح الى تكلف وهو ان يق لهم عجلوا النجو اي من السفينة لخوفهم منها الغرق والهلاك فيعجلوا ولم يعبد يتوقفوا لمعالجة السفينة ولا للاشتغال بسبب الخوف قوله لان العوق تعليل الامر فيه بحيث لان المراد له ليست علة خارجية للامر بالارساء بل غايته وهو يلزم ايضا يفيد هذا المعنى اعني كون الثاني غاية الاول ولا ينافي كون الاول علة خارجية للثاني الا ترى ان الاسلام علة خارجية لدخول الجنة والدخول غايته ولا يخفى ان

والمقصد

فتخصيص منه لوجود الفصل في الحكي لا توضيح لمثال المصنف ومراده ح

ان يق لو جزم لكان المعنى على التعليق اي ان تتحولوا تتحولوا والمراد ليس الا التخييري اقول الاسفينة البتة على تحصيل هذا المهم فليتامل قوله علت لما ذكر انه قد يكون قال ان بتمام في معنى التسبيب لا حاجة الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها من الاعراب اما الكلام الحاكي فلانها جزء من الحكي اذا الحكي اما مجموع الجملتين وذو المحل هو الحكي لا جزؤه واما في كلام الحكي عنه فظهر وكان هذا اما حكي ان يصار اليه ههنا لولا عدة المصنف مما سبق قوله انه حكم تمام له محل من الاعراب والحاصل ان خلاصة مراد الشارح في هذا المقام واسعا لما لسلف ان يقول ههنا امران الاول كان الانقطاعي والثاني وجوب الفصل عنده مما لا محل له من الاعراب والمثل مثل الامر الاول وان لم يعترض لكنا اذا فهم لم يرد في المثال الا المصراع وليس فيه الفصل بين ما لا محل لها كالانقطاعي وقول الفاضل المحشي الكمال الانقطاعي كما توهمه الى تتوهم محصل لبس في كلامه ما يفيده فتصفح ولا ما اشرنا اليه من ان تمثيل المصنف مجرد كمال الانقطاعي لان ترك العطف لاجله لو كان وبيانه محل من الاعراب والمقول الذي فيما سبق لما كان ارسوا انشاء لغطا ومعنى وسياق كلامه كما هو بين ذا وعليه مشى كان له سمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض الاول من اعتراضات ذكر الفاضل المحشي والثاني قوله لانه لا جامع بينهما هذا على تسليم اتفاق المجلسين في الخبرية والانشائية لان العدم الجامع بينهما اما يصير سببا للانقطاعي على تقدير هذا الاتفاق لا فاختلاف سبب مستقل للكمال الانقطاعي كيف اذا جاز معه عدم الجامع لم يعتد به ولا يق اصح هناك للانقطاع بسبان قوله لكونه للاول او بدلا عنها او بيانا قبيل اراه بجمل ولخصه من الامور ما يفيد فائدة الواحد كما يظهر من التقرير في موضع محل منها لا معنا فالاصطلاحي لان كل واحد من التوابع والتوابع هو التابع اعراب متبوعه فلا بد ان يكون للمجموع اعراب لعطفي الاول او محلي من ان الكلام يشمل الجمل التي لا محل لها من الاعراب وكذا قوله

المراد من قولهم هو اتباع باعراب بقية كونه تأكيدا فيما لسابقة اعراب او انه بالوان سابقيفيا وانيا تا وان كان خلاف اللفظ والحق ان يجيء التوابع ما يتلو السابق في احوال اكثر على الاكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به في اللب وشرح السيد ويويده الدماميني صرح في شرح المغني بان قوله تعالى امنتم بالقيام وبنيين بدل الاضطراب من قوله فقد امنتم عالمون مع انه لا محل لها من الاعراب كما يعقد قوله واما النعت فلا يخبر عنه عطف البيان واما عن التاكيد وعن البدل فيخبر بان المقصود من التاكيد التقرير ودفع توهم غلط او نحوه ومن البدل توفية المراد كما سبق وكثيرا العقد الى الجملة الثانية وليس شيء من ذلك يعقد من النعت وهو قوله وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل قال الفاضل المحشي لان كون التابع واقعا بعض احوال المتبوع مما لا تحقق في الجمل والا لكان الجمل محكوما عليها به لكن المحل من حيث هي لا تتبع لذلك هذا كلامه والمتبادر من كلامه ان ضمير راجع الى كون التابع والا في اصل كلامه ان الجملة التابعة لا يجري مجرى النعت والا لزم ان يكون محكوما عليها بكونها تابعا على احوال متبوعها لما ان بطلان اللازم ظاهر فيجب ان يكون ما يعد من احوال المتبوع مما لا يعقد منه الجملة ليصح ان يكون محكوما عليها بكونها تابعا على احوال متبوعها وفيه ما فيه ذلك فتدبر فيه نظرا ما او لا حلان هذا التعليل منقوض بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان مثلا تقول لو كانت الجملة عطف بيان للزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وبكذا تقول في البدل واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معتبرا عنه بمجرد لفظها على ما قيل لا عن نفسها ولزومها ايام واما ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة صفة للمعرفة ايضا وقد صرحوا بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض الافاضل ان ضمير راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة التابعة بمنزلة النعت من الجملة الاولى لم ان تدل الجملة على بعض احوال الاولى فيلزم ان يكون الاول محكوما عليها بالتابعة

لا يجوز حمل بعض احوال الشيء عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثاني الاظهر في عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكره في شرح الفوائد الغياثية وذكره الشريف ايضا في حواشي المفتاح وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا اي مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك كما استند به الوجدان ولكن هذا الايخ عنها بشكال اذ قد يسئول بان المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة مشبهة بالنعت ونحوه ولا مانع في ان تصور الذوق السليم بين الجملتين تصورات امتزجت بحسب اقتضاء آت معينة نشاء عنها اعتبارات متفاوتة فتارة تصير الجملة بمنزلة الصفة للاولى وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا قد ذكر الشيخ في مواضع منه لا بل الاعجاز الاشارة الى هذا من جملتها انه قال في موضع ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وذلك ان قوله ان هذا الا ملك كريم مشارك لقوله ما هذا بشرا وداخل في حكمه من ثلثة اوجه وجهان هو فيهما مشبه بالتاكيد ووجه هو فيه مشبه بالصفة قال بعد ذكر وجهي الشبه بالتاكيد واما الوجه الثالث وهو الذي فيه شبه بالصفة فهو انه اذا نفى ان يكون البشر افقد اثبت له جنسا سواه اذ يحيل الحال ان يخرج من جنس البشر الا بان يصير في جنس آخر واذا كان الامر كذلك كان اثباته ملكا وتنبيها وتعيينا لذلك الجنس الذي ارد اده فاله فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط كعين ولو حمل على المعنى الاصطلاحي لم يجز ان يكون جملة عطف بيان لجملة اذ عدد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ما لا يتعلق لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات وايده بنقل عن ابي مالك محمد بن السيد فليرجع اليه قوله ان يكون الم مجموعة مستقلا او ملحوظا من حروف المعجم مستقلا الاول على عدد ان يكون الم اسم السورة او القرآن والثاني على ان يقدر ما ملحوظ منه هذه الحروف ثم في العبارة لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلا لا يعارل كونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتدا او محذوف

الجزاء بالعكس والتعبير على الاول بالم بدل من والتنا امنه الم تم المعجم اسم مفعول صفة محذوف اى حرف اللفظ الذى وقع عليه الاعجام و هو النقط او مصدر كالاعجام وعليها فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشنى فى شرح الكتاب ان تكون صفة الاعجام ازالة العجمة بالنقط وبهذا الاعتبار اجعل كونه الاصح للتبادر متعينا او مسموعا فى هذه الكلمة قوله وههنا وجوه اخر غائرة عن الفهم مثل ان يكون لاريب خبر الم او ذلك الكتاب او اعتراضا او حالا او غير ذلك مما هو مذكور فى الكشاف وتفسير القاضى وغيرهما قوله وان الذى يستدل به الصنى بوق فلان اهل لكذا ولائق مستدل والظاهر ان يقول لكن العلامة الزمخشرى قد صحح هذه العبارة فى الاساس قوله ما يروى برفع الجزاء الجزاء بالكسر مصدر جازف مجازفة اى اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية فارسى معرب كذا فى المجانفة التكلم بغير جزة وتثبت ونسبته على المصدر اى يرمى به رمى جزاف اى رميا بطريق الجزاف قوله فوزانه وذان لفظ الوزان مصدر فوزك وازن الشئ كسمى اى ساواه فى الوزن وقد يطلق على نفس الوزن وقد يطلق على مرتبة الشئ او اقوى فى امر من الامور وهو المراد ههنا قوله اى موهبى اشاره الى ان هدى خبر مبتدا محذوف واعلم ان هدى مصدر اى محذوف الخبر على قصد المبالغة المطلوبة قوله فوزان زيد الثانية عرض عليه الفاضل الحسنى بان الانسب عطف هدى للمتبادى بحسب الرتبة لاستلزامها التاكيد لذلك الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن يتبين منه وجه عدم العطف فى قوله ثم فسجد الملائكة كلهم اجمعون مع انه كلام واحد لان اجمعون فى التاكيد للملائكة فليتامل قوله ولكن ذكر الشيخ يعنى ان كلام الشيخ يدل على ان الاريب فيه غير التاكيد اللفظى ويمكن ما قال عليه المعترض بتعين كونه غير التاكيد المعنوى قوله اى القسم الثانى كالاتصال لان كونه كما قال فى شرح الفوائد العنايية وفى

كون الفصل بدل من باب الاتحاد نظرا لانه ليس للاتحاد بل لانه فى حكم الجملة العارية عن المعطوف عليه الا ان يقال حكم اى كونه المبدل منه فى حكم المطروح فى المرور والسواح الحنفية بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى كلامه قوله لانه لا تتميز التاكيد واما عطف البيان فمتميز بان البدل المتوقف تمام المراد وعطف البيان للايضاح و ازالة الخفاء قوله وهذا اجمالى لا يخفى له فى الجمل لا سيما التى لا محل لها من الاعراب اى التى مجموع الامرين المذكورين لا يكون فى الصحيح لا سيما التى لا محل لها من الاعراب فانه لا يجرى فيه التعبير بشئ من هذا وعدت ر الفاضل الحسنى الى المتعمد ما يفيد ما يفيد من هذا الكلام بوجه عندى ان ردود على ان عدم تحقق كونه انشاء مقصودا بالنسبة يعم جميع الجمل سواء كانت ذوات محل ام لا مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربه اوكمن ضرب زيدا حرفا تقصد بالسبه اليه تم معنى بدل الكل بلا مرية هذا وفى الفوائد العنايية ما يدل على جواز جعل الجملة بدل الكل من الكل بلا مرية هذا زاعما ان التاكيد بالاعتبار التاسيس قال فى محرر قولنا فتعنا بالاصوب فتعنا بالواو والتجيران كان المقصد ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة لها كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصد ذكر الاولى و ذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى او تاكيدا لها قوله نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين حان قلت الكلام فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب فى قوله تعالى امدكم بما تعلمون فى محل النصب لان اول الايه والقوا الذى امدكم بما تعلمون قلت لكم ان الكلام فى ذلك فلا يلزم ان الجملة الاولى ههنا مما لها محل من الاعراب بخلاف الاعراب لجميع الموصول والصلة على ما اشار اليه الشريف فى واخر الحاشية المتضمنة لعدم المسند من شرح المفتاح او للموصول وحده والصلة لا محل لها منه كما ذكره ابن هشام فى الباب الثانى من كتاب المغنى قوله وهذا لانه عليه بالالتزام دون المطابقة لان الفاصل الحسنى يمكن ان يجاب عنه بانا مبنى على مذهب من لا يعرف بين الطلب والارادة فتقول طلب

الفعل من الغير ارادة منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة
وفيه كبت لان معنى عدم الفرق بين الطلب والارادة ليس مدلول النهي الذي هو
اقتضاء الطلب بالاخلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل وايا ما كان فالكراهة
لازمة لمدلول النهي لا نفسه قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى وفيه بحث لان
هذا ممنوع لانطباق المشتق وهو اذا المفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون سببا لهذه
الدلالة على ان يكون استفادة الكلام في لا تفعلن من النون والمفهوم من قولك افعل
في تاديه المراد دلالته عليه بالمطابقة وهو التاكيد بالنون سببا لوصف الدلالة
اذ النظر ان التاكيد كالمطابقة وهو كونه او في لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال
مراد الشيخ الكمال في قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ الى
درجات الكمال متفاوتة ولما لم يبلغ الكمال البالغ عين وجه كونه اوفى بتاديه
يتحد مع دلالتي الكلامين فتدبر قوله وفيه بحث هذا ما لفق ولا يخفى ان التاكيد والمعاقبة
في هذا الوجه القريب وجه لكون اللفظ اوفى بتاديه المراد كما لا يخفى فظاهر الوجه الاول فالاقرب
اقرب لغرض الشيخ وتقريبه ثم انه قد بين الفاضل وجه الكون بيان اللفظ اذا اتم منه
قصد او صريحا منه الموضوع له فاما كونه حقيقة فيه او مجازا مشهورا او ان لم يصل
الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان العقد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ
في غير الموضوع له وكانت القرينة في غاية الوضوح حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن
اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا ولكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء مقتض للنهي
عن ضده عينا او جزءه كما وجب ايضا حمل وصرح بهذا الشارح في شرح المختصر فلا يرد
عليه ما اورده البعض من ان معنى تضمن الامر بالشيء النهي عن ضده اقتضاؤه واستلزامه
عقلا ان هذا النهي جزء ذلك الامر لم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه اما هو دلالة
ارجل على اظهار الكراهة ضمنا وليس بمقصود بل المقصد دلالته على كان ذلك الاظهار والوقوف

واضح واعلم ان مجرد كون الامر بالشيء متضمنا للنهي عن ضده لا يكفي في كونه المتضمن المذكور
اصطلاحيا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول الشيء هو الكراهة وهو ظاهر قوله ثم ان
قوله واظهار كراهة اقول صدقه لا يتوقف على ما عرفت الان بحمل على حذف المضاف اليه هو
كما لا يخفى قوله وان التسوق لا يلائمه فتامل قوله وزان حسنها في عجبي الدار حسنها
زيد انما في حكم بدل الاشتمال وهذا ظاهر على تقدير ما واما على قول من يقول الامر بالشيء
مقتض النهي عن ضده ما لمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض من الكل لان عدم الافتعال
معنى للامر تحال اراد المعاني ذاتا ومفهوما والذات وان لم يتحقق في الجملة الا
انه اعتبر حاصل المعنى فتامل سنرها فلا يرد ان المعاني بحسب المفهوم لا يضاف
اليه الناف بدل الكل بل هي شرط قوله لكنها كثيرة الواقعة لم ترد لغير الوافية
مثالا ومثاله قوله تعالى قالوا سلما قال الاولون قالوا اجدامتنا وكنا ترابا
وعظاما انا لمبعوثون وان الكلام الاول غير واف بالمقصد قوله من المقصود
لانه ذال المقدمة المتاخرة الخفية يعني قوله والافكل في السر والجهر سلما قوله
مشوش اليه الشيطان الآله عدو الوسوسة بالي المتضمنة معنى الانتهاء والالقاء
واضافة الشجرة الى الذم باد عاء ان الاكل منها سبب لخلوط كل ومعنى ذلك
الاجلي لا يتطرق اليه فتصدق فضلا عن الزوال قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر فضيه على ما ذكره العلامة في المقامات ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال
ان اهل عبيد والي على ثغرة نراه مجحفا وتقيا وكسجله مطعنا كاذبا فما تحمله
فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وعدل ويقول وهو عيسى صلف
بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسته من نقب ولا دبر اعفر له اللهم ان كان
عمر ظلم مستقبل منا على الوادي فجهل اذا قال اعفر له اللهم ان كان عمر قال اللهم
عمر فحتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عنك رحلك موضع كذا وهي تقبار

العجف

فجعاء محمد على بعيره وزوّده وكساه وفي بعض الروايات ما ان بها بأس
ماسها الدبر جراحة الظهر والحف الهزال والنقبة بالضم اول ما يبدأ من الجرب
قطعا مفرقة قوله لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل الخ قد كنت وهو
انه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لآدم عليه السلام مبنيا بقول نحصيه
وهو الفعل المتعلق بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يعتبر الفعل المتعلق بالمفعول
مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المفسر تمام قلت المفسر بعد اعتبار
الفاعل اعني وسوسة الشيطان لآدم عليه السلام فتامل قوله يسومونكم
سوء العذاب يتق سمّته خسفا اى اوليتها اياه اوردته عليه قوله
محث طرح الواو والهمزة بكون في الكلام الخ وجه تخصيص الآية الاولى بترك
الواو والثانية بايرادها ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه تقدمه من سورة ابراهيم
قوله ونذكرهم بايام الله اى بنعمائه وبلائه كما قيل فناسب العطف على سوء
العذاب ليدل على انه نوع آخر ويكون فيه تعداد انواع النعم والمحن التي اشير اليها
بقوله ونذكرهم بايام الله وكاكد كذلك السياق في سورة البقرة كما لا يخفى وذلك
ان قول آية البقرة من كلامه تعالى لهم فلهم تعداد المحن وآية ابراهيم من كلام
موسى فقد ذكر وتحتمل انه لما تقدم ههنا ذكر النعم جعل تذكيرهم بيانا لبلوغهم
وفي ابراهيم عطف تعديد النوع من تعديد النعم ليناسب قوله واذكروا نعمة
عليكم فتامل قوله فان بين غرائب اليوم الكبير الخ وفي الآية وجه آخر وهو جعل الى الله مرجعا
صفة لليوم بتقدير العايد اى فيه قوله وشبهه هذا اشكال الانقطاع انه يشتمل على
مانع من العطف بمعنى ان يراد وتق مع المفايرة الكلية والا فالمانع من العطف
موجود في كمال الاتصال ايضا قوله ويسمى الفصل لذلك قطعا اما لكونه قاطعا
للموصوم اولان كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق قوله اذا ما في

نعم قال العاضل الكاشي اذا ما فعل مجهول من اذا يؤذى لكن يستعمل بمعنى الفعل
المعروف وصفوة ذلك ان اذى يتعدى طورا متعديا الى مفعول واحد تارة الى مفعولين فاذا اذى تصير متعديا
الى مفعولين وتكون زيدا ذى خالدا لحمرا وفاضلا ان زيدا اهمل خالدا ظانا لحمرا
فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن زيد عمرا فاضلا فهم كما مر يستعملون اذى في معنى الزمه
قوله بين تام على وجهه بهم بيانا وبيانا وهب مخيرا من العتق وغيره قوله فان بين
الجملتين مناسبة ظاهرة فيه بحث لان هذا ينافي ما ذكره سابقا عيب ذكر الاقسام
الستة بقوله اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلك تصريح بان الجملتين
في تلك الامثلة ليس بينهما مناسبة وما ذكره ههنا صريح في خلافه نعم لو قال هناك اما في الاول الانقطاع ج
فلعدم المناسبة واما في الثالث للمانع السابق الاول على المانع مع المغايرة
العامة لم يرد هذا الايراد مراده هناك لعدم المناسبة عدم الوجه للعطف للمانع
سواء كان المانع خاصا بالام لا قلت المانع موجود في الثاني والرابع ايضا فلا وجه
لجعلها قسما للاول والثالث قوله لئلا يتوهم انه عطف على موجب اقول فيه بحث لان
في القطع احتمال كون المقطوع جزاء بجزم واحتمال كونه تاكيدا للاتي وبيانا له اورد بدلا
منه فعلى كل منه الفصل والوصل ايهام خلاف المقصد فلا اتي بعدم الفصل بايهام الوصل
خلافه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال
المذكور بالتامل في السياق وايضا الاستيناف اظهر في الجمل لانها مستقلة بمبناها واما
عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على الاصطلاح كالنص في الواو فاحتمال خلاف القرب ج
المقصد في العطف اقرب منه في تركه فلهذا اختير الفصل قوله لا للوجوب كما زعم الكاشي
لانه لم يبين وجه الفاضل المحشي زعم الكاشي وبين وجه عدم ذلك البيان الآن
كلامه الماخر الحال عدم عطفه الله يستهزئ بهم قالوا مع انه اذا وجدت قرينة
على عدم الاشتراك القيد جاز اعتبار العطف على الجزاء المقيد بدون لزوم الاشتراك

بين المعطوفين في القيد السابق لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس
المقيد اعني قالوا بدون الاشتراك في القيد وهو المنوط ظهوره في قوله ثم اذا
جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وانت خبير بان عدم الاعتماد على
القرينة الضعيفة بعين الاحتياط فلا يدل ما ذكر على وجوب الفصل قوله لانا نقول
الاول ثم قال عطف الشرطية قيل رعاية المناسبة واجبة في الكلام البليغ فالاولى
عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية لتحقق المشاكلة بينهما ايضا حيث لزوم الشك
للشرطية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
ان الشك لا يستلزم ولا يلزم عدم القطع فالاولى ان يقال ان سبب بينهما من حيث ان كلا منهما جملة معطوفة برها واما ما اورده من
المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدا والشرطية خبره
فلا تكون المعطوف شرطية واما الثاني فلا يجوز ان يعطف ولا يستقدمون على لا
يستاخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغييره على عطف قوله ثم لا ترى
ولا بأس الا في كتاب سيبويه وقولهم كلمة فارسية على سود او لا بياض بدليل
انه على تعلق قوله لظهور المناسبة فان قلت لا تعويل لهذا الاستدلال فانه
انما يتم لو وجد الجامع بين جملة الجواب وبين الجملة الشرطية قلت الجملتان
من اجزاء الشرطية فالجامع فيها جامع فيما بينهم قوله فلا يكون جوابا بالسوال المصدر الاول
صرح التفتازاني في ذيل الاعجاز بوجوب العطف في هذه الصورة وهو المفهوم من شرح المفتاح
واما الخلاف في سبب العطف فمنهم من قال التنافي بين الانقطاع والاتصال
طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطا
ذاتيا ومنهم من يعلله بان حقهما ان يكونا كلامين مستقلين شخصيين فلا مجال للعطف اذ
لا وجه لعطف التعليلين هنا وربما يتوجه بالواو بتوهم انه من جملة السوال وعلى
كل حال هو منصوص بوصل قوله بعد وما كان استغفار ابراهيم لابيه الآية فان صدر

الآية وهو قوله تعالى ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم مستقل لسوال وقع قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم الآية جوابا لهذا ولهذا ترك الواو واستيناف لا عاطف فلا اشكال
وقد يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد في حال المسؤول عنه بان حالة كذا ام لا والغرض من السوال المعتبر في الآية الكريمة ونظائرها النفي فليس من صورة الاستيناف والفرق واضح فان المط في الاول بناء على اجمل فتعبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني فرع اورد فكان كل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السوال والجواب في طرف وكان المقام مقام وصل لتنفي المناسبة بينه وبين المقابلة من آخر وفيه انه على العطع وهي الوجوه الثلثة التي ذكرته فيما سبق جارية في هذه الصورة فالاولى ان يقال انه على القطع الا ان يقدر السوال في الآية الكريمة لاستبعاد حضوره في الاذهان وعدم الجواب عن البين وح لم تعتبر الاتصال بين الجملتين بل يلاحظ كل منهما بحيالها آخر لكنه مناسب بالجملة الاولى فكان المقام مقام هذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى اولا بالنظر الى هذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم بالصواب قوله كالمذكور للسوال قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح هو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام لسبب كونه متضمنا للسوال كانه تورده والمعنى بالمعنوي زيادة توضيح انتهى ولك ان تقول ان لفظ اسم المفعول والمعنى ان الكلام لواسطة دلالة المعنوي على السوال كالكلام الذي اتى به للدلالة على السوال وبخروج ذلك قال الفاضل المحشي مثل تنبه المتكلم على كمال فطانته وادراكه ان الكلام السابق معرض للسوال او على بلاده السامع وعدم تنبهه لذلك لا يعد ايرادا للجواب وفيه بحث لان البلاده يكون الكلام السابق معرضا للسوال اذا كان لسؤال الفطانة كما لو كان عبيا او كلامه لا يكون عدم التنبه له بلاده فالاولى الاعتبار لكنا اللهم الا ان يجعل الاعم فردا في كمال فطانته بيانيه او يراد بالبلاده عدم

كحال العطانه قوله بخلاف ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لانه من باب المقابل لان المحكوم عليه في احدهما بالمحكوم عليه في الاخر وكذا المحكوم به بخلاف جملة الاولى لوضوح ان المحكوم عليه بالحبس فيها الكتاب وليس في مقابله الكفار وكذا المحكوم به قوله وانه مبني على تعدد السوال لانه لما حض المتقون بان الكتاب هدى لهم خاصة اتجه السوال بان لق ما بال المتقين خصوا بذلك موقع الذي يصح ان يجاب لهذا السوال وفي قوله على تعدد السوال اي الاشارة الى ان الجواب متصل بما هو مستانف للسوال من غير احتياج الى تعدد السوال بسبب بالسوال وبمنزلة منزلته لا بجعل الاوجه في حكم المتعين مترتبا ومبنيا على السوال الناس عما قبله قوله اي ما بالك عليلا قال في الصحاح ما بالك اي ما حالك والسوال عن الحال لقصد العلم بكونه مرجيا يكون عن سببه لمعناه اجازة تشغل بك ام رطوبة تقلبك حال كونك عليلا قوله لانها من اعداد اسباب المرض اي سبب بعيد كسب الوقوع لا انه سبب السبب قوله وعدم التاكيد الخ مشعر بذلك فان اذا الاولى الكلام على منتفى الظ ولما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السوال عن سبب خاص وذكر التاكيد بناء على ان كونه سبب علة العاشق سهرا وحزنا امر متبين لا ينبغي ان يذكره العاقل او بناء على ان سوق الكلام يدل على ان السوال عن السبب الخاص وهذا ايضا مبني على سوق الكلام ساق مقتضى الظاهر المتبادر والا فالتاكيد معان غير دفع الانكار كما سبق وليس في بنية منحصرة فيها حتى لو كان السوال عن مطلق السبب لكان سوالا عن تصوره الذي لا يتصور فيه شك ولا تردد حتى لو كرر في الجواب كما اوصى الفاضل المحشي قوله فهو بالنظر لمطلق السبب قلت فكيف يترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه على علت مرجيه ان ذكر المسبب بعض ذكر سببه قوله وهذا ابلغ الوصلين واقواهما لانه ادعى فيه ان ذلك بلغ في حاله الى حيث لا يحتاج الى صرف عن الوصل وقد نبهت فيما ان كلا من هذه الاقسام

الخ م

ام سعد

اصل الظ

امر يتعلق بالمقام وكل منهما ابلغ في مقامه من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل بكون موكلا فالعباده حق لم ابلغ من فوكك العباده حق له فكيف بحكم عليه بانه ابلغ الموصلين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل فان هذا التركيب ابلغ تاديه من تقابل اللفظ وتكثير المعنى قوله فتقاوت هذه الثلثة يجب المقامات قال الشيخ في شرح المفتاح اذا قلت اعبد ربك فان كان المخاطب منكرا لا يسجد في العبادة او متردد افيه او خالي الذهن مع امارة انكار او سوال كان فوكك ان العباده حق له جيدا في الغايه بمقتضى المقام والعباده حق له رديا لخلوه عن ذلك فالعباده حق له متوسطا لاشتماله على بناية تاكيد واستعار بالسببه لان كان خاليا الذهن عن امارة انكار او تردد او منكرا او مترددا فهو اعتبار

جيدا في الغاية وان العباده حق له رديا وفي العباده حق له

ما ينزل الانكار والتردد كان فوكك العباده حق له متوسطا بقدر بعض الكلام الابتدائي وان كان محتاجا لانا سبب الاصول الكلام عاقبا بحرف ظاهر دال على التسبيه كان في العبادة حق له جيدا في العباده والعبادة حق له رديا وان العباده حق له متوسطا لان يعني غناء الفاء في الجمله وان كان محتاجا لانا سبب الوصل الخ فكان الاجود العباده حق له نحو قولنا سلاما قال سلام يحتمل ان يكون نعاه لهم بلغة يعتبر فيها صل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا على ما قيل عالمين باللغة العربية ثم شيوع هذه اللغة انما كان منذ اسمعيل ع قوله رغم العواذل ع الرغم الكره كنيا ما فيه يستعمل في الباطل ولهذا قيل رغما مغنه الكذب فلا يناسب المقام ولو قيل رغم لعم لكان احسن قوله جمع عاذله يعني انه ليس جمع عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل وقد مر في الكلام في شرح الديباجه فليذكر والماكون عاذله صفة جاريه على الطلل الذي لا يعدل عنه الا الصادر اذ القول بانه يجوز ان يكون جمع عاذله مجرى على عاذله ع الله للعالم مما لا يليق به لانه ليس بقياسي قوله

ام م

عنه

اى اوقع عليه الاستيناف يشير الى ان الفعل فى كلام المصنف عنى استوفى مستفاد من مصدره بالتاويل المذكور كما فى قوله و قد حيل بى العير والنزوان وكذا ان قوله سؤله

امام ح

الى الطرف بعده كما يشعر به قوله كما اذا عقبت الستانف عنه ؟ والوجهان مطردان فى نظمه قوله اى اعاده ذكر ذلك الشئ الخ الاظهر ان فى قوله باعاده صفه تنبه بان الكلام على حذف قولهم اتفع شيا بحك ظهرى الى صبة وتخصيصه بالحكى فى البديع انشاء والله تعالى والمراد به ذكر الصفه و تعريف المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع الصفات فاذا ذكر الصفه المذكوره بالتبع فاذا ذكرت بعده وقعت الاعاده فمحصل الدلاله قوله قلت وجهه انه اذا اثبت لشئ حكم اورد عليه النقض الحسى ان سوال المخاطب غيره عن سبب الصواب لا وجه اذ هو اعلم بالاسباب الحامله على افعاله الاختياريه تم ما بين هو الصواب بتفصيل فان قلت ليس فى كلام الشارح ما يدل على ان السوال المقدر من جانب المخاطب حتى يجاوبه بل قوله لما اذا احسن يصلح ان يكون سوالا ماضيا دون لماذا احسنت يدل على ان السائل غير المخاطب قلت قول المتكلم فى الجواب صادق بالخطاب بدل على اعتبار السوال من المخاطب فالحمل على خلافه تعسف ظاهر فان قلت رد الفضل الحسى انما يتوجه لو كان كلام الشارح فى المثال المخصوص بالسابق وليس كذلك بل هو عين قوله فان قلت ان كان السوال الاستيناف عن السبب مثلا ان يكون ؟ يدل على ان كلامه ليس فى خصوص المثال ولزم ان يقال فان قلت ان كان السوال فيما يسبق من المثال فيمكن ان يصور الحال والجواب بمثال يحكى ان يقدر قوله السوال عن

السوال وح

يعول

السبب مثلا ان يكون احسن يدل على عمر وصدقوا القديم لعل له عمرا ثم يدل على تقدير السوال عن السبب فى كل مثال كيف وقد سبق منه كونه مقدرا السوال عن الاستيناف يقصد الاشاره الى الجواب بالنسبه الى تقدير واحد فيما يحكى فى تلك التقدير و انما الجواب بالنسبه الى تقدير اخر الى المعامله قلت هذا لا يفيد لان قوله السوال المقدر فيما

عن سبب ح

ماذا احسن نص فى جواز اعتبار السوال قوله فان قلت ان كان السوال فى الاستيناف وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه بيانا وله قطعا فيرد اعتراضه اللهم الا ان فى لفظ اوفى قوله الشئ اوميل هو صحيح للاضراب عن كل منهما الاضطراب لبطلان تقدير السوال المذكور ردا على من زعم ان المقدر هو و اعلم ان الواو الخفى منبئ عن ان احسنت فى المثال على صيغه الخطاب كما نص عليه الشئ واما اذا كان على صيغه الحكايه ولا يخفى ان صداقه المخاطب قد يكون سببا لاحسان المتكلم فلا يراد كما لا يخفى على الفطن تبقى فى كلام الشريف بحثان الاول ان قوله يعم يتصور ذلك اذ النسى واراد ان يعمى غيره لم يعرف ذلك ام لا لكنها عما نحن فيه بمعزل آخر محل منع لان الاصل اعنى قولها احسنت

الكلام فى ح

نظرف المخاطب ليس الا لافاده لازم فايدة الجزو صحته اعلم ان احسانك الماريد ولا يخفى ان الانسب ان يقدر السوال والجواب مناسبا للاصل فلو قيل معنى السوال المقدر هل تعلم لماذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق للصداقه القديمه لم يبعد اجمالا فضلا عن ان يكون اصل الكلام ان السوال اذا كان على موصوف بالاحسان احسن التاكيد فى الجواب لكونه جديرا بان يعلله السائل المتردد وذكر موجب الاستحقاق الذى هو التاكيد انما هو فى القسم الثانى والاول خال عنه فيكون المثال ح مستحقا ومنتظما وهذا هو الذى حمل الشئ على تقدير السوال عن السبب فقوله السوال المقدر لما ذا احسن او على موصوف بالاحسان لفف ونشر مرتب قائل قوله وليس يخرى فى نسيا بصوره الاستيناف

هذا ح

تقابل لما ليس يخرى كون الجواب باحد الامرين اعنى باعاده الاسم تاره واعاده الصفه تاره كما هو مصور الاستيناف بل المحوج ان تقع جواب عن السوال عن السبب الى غيره بدون اعاده الاسم او صفه انما امر بالتامل لعله يتوهم من قوله منه ما مايتى باعاده الاسم ومنه ما يتى بالصفه ان المفيد لذلك اما والما دون منه ومنه قوله بالغدو والاصال الغدو فى الاصل بمعنى الروح والمراد ههنا الغدوات فعبر بالمصدر عن الوقت

كما ان اتيك طلوع الشمس وقت طلوعها واما جمع اعتبارا للاتصال لان المصدر
لا يثنى ولا يجمع والاصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وجمع على
اُصُل واصايل كانه جمع اصيلة وجمع على اُصلان مثل بعير وبعران قوله كما قيل مر في
الشرح صرح في دلايل الاعجاز بان السوال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا كون
حذف الفعل في الجواب انه قلت ما قوله في الآية قلت له ان تقدر من السوال
لم قيل رجال اي هم رجال مصدر الاستيناف هو الاسم لا الفعل قوله لهم الخ
ليس لكم الا الف مصدر الف بالف اذا سكن اليه واصبه والالاف مصدر الفه والالف
مصدر الفه يولفه قوله فحذف هذا الاستيناف اي قيل يجوز ان يكون الاستيناف في
هذا البيت مذكورا الا محذوفا ووجهه انه لو قال زعيم حرك الى معين اي كان الكلام
او يقولوا لم ينكر ذلك فاجاب بقولهم لهم الف اي والدليل على انكار المنكر لذلك
لان استعمال الزعم في الكذب اكثر قوله موكدا للجواب او بيانا له لان المراد بكذبهم
انهم فخالفون لهم في مقتضى اللغوه
فحاصل معنى قوله لهم الف وليس
كلم الا وعلى معنى قوله كذبتم
منه واوات الاعتراض على قصد المدح او الطلاح قوله وقد توهم بعضهم في قولهم الزور
ووجه كونه ضعيفا انه يحتاج كما اعرف نقل الى تقدير اصل الكلام هكذا واما الوصل
فما مالدفع الابهام واما للتوسط بين تقدير محذوف ليس كهذه نظير ملاحظ وره داجعة
اليه قوله لان لا تعبدوا اخبارا عن معنى لان الا تعبدوا الخ اقتداء الميثاق في
الامر والنهي والمعنى على تقدير القول اي قائلين لا تعبدوا واقتصل اخذ الميثاق في
قوة القسم ولا تعبدوا اجواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لان لا تعبدوا مقدر
بان المصدرية لان اخذ الميثاق فيما حذف ان عاد الفعل الى المعنى فعلى هذا لا تكون
قوله اصلة ولا تكون الآية مما نحن فيه بل يكون من عطف الجمل المعود على المعود لان الامر
مؤول بالمصدر معطوف على الجار والمجرور قوله لانه يعني امنوا الخ تدبر

اولف

لا تعبدون

لان اتخاذه المنجه وتعليم لها والتعارف في التعليم هو الامر والنهي دون الخبر قوله الا ترى
المصرح بالنداء الخ قد يجاب لان التصريح في مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة والحق في تغاير
الى طلبين اذا لوحدت لحسن العطف ملا تصريح كرف النداء الآتي قوله نقل يوسف كما ج
اعرض عنه هذا واستغفري لذنبك والا يكفي ان افراد احد المعطيين وجمع الاخر
في الآية قرينة على اختلاف المخاطب فلا تبس قوله فلا يصح عطف بشر عليه باب
صاحب لكتب بانه لا مانع للعطف على جواب السوال بالا يكون جوابا اذا نا سبه
يكون جوابا وزيادة كانهم قالوا ولنا يارب فعل امنوا يكن لكم كذا وكذا ولبشرهم
بعد بشوته لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين امنوا عام للنبي صلعم والمومنين
والقارئ المدلوله عامه الفضا لكها في ش ز على نوع البشير وفي شانهم نوع الايجاز
المذكور وصح ان يقع يومنون مع بشر بيانا للكلا نوعيها فتدبر قوله لان المعتمد
العطف هو الامر الخ اراد انه ليس المعتمد العطف الامر حتى صح هو امر اي الجملة
لان البية النحوية حتى صح انها وصف ثواب المومنين واراد بالجملة في قوله واما
المعتمد العطف هو جملة وصف ثواب اريد بها في قولهم وبالجملة وقولهم وجملة الامر و
اشارة هو الامر الاجمالي الى الحاصل كما يشير اليه قوله بل يوخذ عطف الى الحاصل من مضمون
قوله المعتمد بالعطف حاصل الكلام الذي هو وصف ثواب المومنين اي المنظور في
المعتمد ذلك لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هي كذلك حتى يطلب لها مسائل واما
ما اصل الكشاف ودلكان يقول هو معطوف على قالوا الخ فهو مبني على عطف الجملة
من حيث خصوصها لان بشر منفردا غير فاعله معطوف على قوله فالتوا كذلك
قوله الحاصل الحملي وبهذا التوجيه تبين ان الاعتبار على كلام الشي وانه فرع اخر الخ
قوله الحملي واما اعتبار عطف القصة على الوجه الذي ذكره هذا الفاضل فهو
قوله الشي ايضا في شرح الكشاف لكنه لا يخ عن تعسف لان الانسب بالتصريح

خصوصها بالجملة من حيث ج

على الخصوص

بتلك الجمل لانها مناط الجواز وهذا غير خفي على من له تدرب في اساليب الكلام فاذكره
انتم في هذا الكتاب لتوجيه آخر للكلام الكت ف على ما ذكره في شرح الكت قوله لكن
حاشية مشترط العاقد الجملتين بالواو ونحوها في معنى اللبيب عطف الانشاء على الاخبار وما لكن
منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وذي عصفور
الصفار في شرح الايضاح ونقل عن الاكثرين واجازه العضداء وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر
الذين امنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال ابو حيان
واجاز سيبويه جاء زيد وعمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر
محذوف تم اورد عدة ابيات مستشهداً بها على جوازه فيما محل له من الاعراب والجار
عن الكل فقول الفاضل المحشي استراط اتفاق الجملتين جراء انشاء في عطف الكل
الى الجمل لها في الاعراب مما لا نراع فيه محل نظر اللهم الا ان تقرا مراده انه لا تاتي الخبر
من المخالفين من علماء البيان واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فقد رجح ابن هشام
الخالدي بانه غلط واما قال سيبويه واعلم انه لا يحوز ان تقول مررت بزيد وبعمرو العاقلين
رفعت او نصبت لانك لا تثني الا على ما تبنيه علمه ولا يحوز ان تخلط من لا تعلم
حاله لا تعلم فتجعلهما على امر واحدة وقال الصفار لما منعه سيبويه من صحة النعت على
ان رجل النعت يصححها صرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم عجيب ولا وجه لما ذكره
الصفار اذ قد يكون المثنى مختلفان والمعطوف على كل واحد منهما لا نه الذي اقتضاه المقام
واعلم ان الشيخ بهاء الدين السبكي حاول التوفيق بين كلام النحاة وكلام البيانيين في
هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان متفقون على ما منعوه وما
كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفرق لانه عند من جوزه يجوز لفظاً ولا
يجوز بلاغة كما تقدم قوله فلانهم فلانه امر النبي ص بان يودي من هذا الكلام في نظائره
اياه الى توجيه آخر وهو ان امر النبي ص ان يلقى الكلام على سبيل الحكاية اي قل

لهم قولي هذا بعينه عاطفة مقالة فرارة منه فرار قل للذين كفروا ان ينتهوا الآية بياء الغيبة
كما رجح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكر الفاضل الترمذي في شرحه قوله من القوى
مدركة او معينة في الادراك المدركة القوى التي يكمل بها الادراك سواء كانت العقل او لا قوله وهي الحاكمة بين
المحسوسات الظ كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الخلو فيحكم لان النسبة التي بين الطرفين
في المثال المذكور معنى جزئي وهو مدرك بالقوة الوهمية عند المبتدئين بالقوى الباطنة
والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين
والنسبة حتى يمكن منه الحكم وبهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يكون ان يكون الحكم في المثال
المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات
فوجب ان يكون هناك قوة يرتسم فيها صورة الكل فالحس المشترك في المثال المذكور
آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم
الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يمكن ان يكون
الا بالاجتماع في قوة واحدة لا بل ربما يكفيه الارتسام في آلات متعددة كالحواس الظاهرة
فلا يثبت الحس المشترك بالدليل الذي اقامه على ان الاولى ان الحكم في المثال المذكور
للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند منتهيها كالمرايا المتقابلة يمكن الى كل منها
ما ارتسم في الاخرى والوهم هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها
تسلط على مدركات العاقلة متازعها فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها قوله
فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة اما استعمالها في المحسوسات
مطلقا بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما مر صوابه فان قلت كيف يستعملها
في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة ليست مدركة للوهم
للنفس فانتهت عليه القائمة ان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل قوله
ان استعملها بواسطة القوة العاقلة اشاره الى مغايرة العقل للنفس الناطقة

فان النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل مفقود فيه وبعضهم يزعم الاتحاد
بينهما كما بين في موضعه قوله مثل الامتحان والخبرة عنه التمثيل بالخبرة والخبر
يدل المسند والمسند اليه بناء على انه قانون الخبر قوله وكذا حكم بان هذا اللون وغيره
الطعم مخالف لما سبق منه ان الحاكم هو الحس المشترك كما اشرت اليه مع ما له وما عليه قوله وفيه نظر لان التضاد
لا يمكن ان فرض العلامة ان الاقلية والاكثرية قد يكونان محسوسين وذلك عند
كون معروضهما محسوسين لا عند ما نهما المحسوسان بالذات بل عند ما نهما المحسوسان
بالعرض كالحركة واما لها بانه على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بثلثة امور الامور
المحسوسة مسلا انها اكثر من اثنين في ضمنها وبهذا الخلاف لكون الشيء من الامور المحسوسة
على ما عليه يبتني فانه لا يدرك بمجرد الاحساس قوله او بمعنى بان يكون بل تصور بها
بسبة تامل قال الفاضل الخبيصي في شرح ملاكان العقل يميز بين الاشياء المتباينة بينة
البة الامور بصحيح المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاثنين والثلثة والتضايف
سببا في نفسه للاجتماع بسبب الجمع بها الى العقل ولما كان الموهوم مما يشتبه عليه الامر
عما يناسبه وكان نسبة التقابل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المتضيفة
في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا للتقارن صور المحسوسات
التي منها منزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور عليه
كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب
التقارن في خزانة الصور اولا فالاول مود الخيال والثاني اما ان يكون لوساطة امر
يناسب الجمع ومقتضيه بحسب نفس الامر وهو العقلي والا فهو الوهمي قوله نوع واحد بانه
في احدهما عارض اراد به الصفرة او السواد فكان الوهم يدعي ان الصفرة عارضة
زيد فيبقى ليسير لا يخرجه عن حقيقته وكذا السواد خضرة زيد فيه شيء ليسير فهما

التمائل

بجوان بهذه الثلثة لنوع تسبب استركها في اشراف الدنيا بينهما نها اشتركا بالاول
والثاني وعقليا كالتلازم فانه نوع تسبب استركها في اشراف الدنيا بينهما نها اشتركا بالاول
والثاني وعقليا كالتلازم فانه نوع قوله او تضاد وهو
التقابل بين امرين وجودين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف وضع بقوله
وجودين تقابل التضاد والايجاب والتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد
التضاد بين الجواهر اعني الصور النوعية والعناصر ومنه يثبت التضاد بينهما اعتبر
الموضوع بدل المحل وعاد كر باطهران المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار
الاول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي
فبهذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خاصا من مطلق التقابل يسمى
بالتضاد وبهذا القيد يشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا
مشهورا ويحصر التقابل في الاربعة على ما بحث وهو ان تعريفه للتضاد الحقيقي
الذي عليه غاية الخلاف لا يناسب الملاكي اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة
التضاد وليس بينهما غاية الخلاف بل غايتها الخلاف اعاموا بين الحلاوة والمرارة اذ لا تحقق
على التعريف ان تعاند الحلاوة والحموضة ليس اشد من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا
بان ضد الواحد اذا كان ضدا بالكبر الاواحد انم ليشعر بان مراد الملاكي هو
التضاد الحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين لان عدما من قبيل سبة التقابل
لعل هذا هو الباعث له على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا يتمكن
من الجواب الاول عن الاعتراض على عد الملاكي الاول والثاني من شبه التضاد لانه
قال الفاضل المحشي قوله لكنها لا يتوارد ان على المحل لكونهما من الاجسام دون
الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو في الاعراض ودون نظر
لا عرفت من ان المحل اعم من الموضوع والمخصص بالاعراض هو الثاني لا الاول
تامل قوله ولكن اصفت الصورة اي لاختلاف اسباب التقارن وقوله

تربيا اى اجتماعا على هيئة مخصوصة تميز من تلك الصور التى تضاف الى فاعله وهو قولهم من صور لا الصاقه
اضافة الى اختلاف الصور فى الترتيب وقوله وكم من صور لا تغيب اضافة الى اختلاف
فى الوضوح واختلاف الصور وان كان تبعضه اختلافها وضوحا لكنه قصد التنبيه
عليه اصالة قوله وظ ان لا يكون جملة صورة مرتسمة فى الخيال قيل هذا انما يتم اذا
يجعل تقارن الصور عين الصور المتقارنة ولا يمكن انه تعسف لا عبارة السكاكى
السكاكى فان عبارته عبارتها هكذا — والخيال موان يكون بين تصور بها تقارن
فى الخيال قوله للعطف بامتناع العطف فى كونهم الامير المجد لا رد عليه السيد هناك فى
المفتاح حوله قلت لانهم ذكر الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم
الجمعة جاز العطف لان المتصل الاصلى موجدا القيد فاذا قصد بيانها وقوع تلك الامور
فى الواقع وصل يوم الجمعة صدرا تابعا العطف لانه ليس حينما بحاجز لانه جامع غير ملتفت
اليه كما صرح به فى ضيق فتدبر قلت فعلى هذا يكون حالة ثالثة مستفيضة لكمال التوضيح
الانقطاع هى ان لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يعرض السكاكى وغيره اللهم الا ان
يقال مراده بعدم الجامع المذكور فى الحالة المقتضية لكمال الانقطاع علم
الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او بانتفاء الالتفات
فافهم قوله والحمد لله الغياث بجانبه ومرارة الاريب محدثه هذا اقل بالمنع وعبارة
السكاكى هكذا الحمد لله مرارة الاريب وسوء الاخلاص والرحمة البصر بالصدع
ودين المحبوس والغياث بجانبه كلها محدثة بلفظ كلما دليل قطعى على ان المثال الذى قبيل
عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل لحذف الجزء الاولين فظهر ان جزم المتن
يكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكى قوله تفوض الى قائل
هذا الكلام وما بعده وصحة الماضى المحكى بعد اللام وما بعده ثم اورد عليها
فى كل منهما كما فى الحمد الاول بحث بعيد لان التاخير الذكرى لا يمنع التقدم

ى الله

وانما المثال على الوجه المذكور الذى
اورده السيد والمحشى قلس يتعين
كونه من عطف المفرد وهو

قال جمال الدين في شرحه المراد بالجملتين الاوليين الجملتان لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين لعطف احديهما على الاخرى ولانه مدار صحة السكاكي للفظ الجملتين فتوجيهه على كلام المولف عليه والام يصح النقل قوله ولعمري انه كلام في غاية السقوط انا اذا حملنا على مذهب البصريين فلا امتناع لتقديم الفاعل حال كونه فاعلا ما تقدم انا اذا حملنا على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارته صدرت عن السكاكي بمذهب ضعيف لا تقول به مع الغناء عنه بوجه حسن وغاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان ما يستحي لصحة خبر الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان قيام التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفي في الفصل قوله ولا لحصل المناسبة بان في الثانية فعليه صرفه كورنيد قايم وقعد عمرو والاتسب بسياق الكلام ان تقول اسمية صرفه كورنيد وعمرو قاعد وهو ظاهر قوله وهذا مبني على ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور عليه في وضعه قوله الظاهر ان امر البناء بالعكس اعني ان ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور قوله والذي يشهد به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث قال في الايضاح المفصل واما الموضع الذي لسوى فيه الامران فان يكون الجزء الاولي ذات وجهين مستعملة على السواء اسمية وفعلية فيكون الوضع عليها وبل الاسمية والنصب على ما وبل الفعلية وفي هذه الحالة تكلفان احديهما في مقابلة الاخرى على السواء لان الاسمية تشتمل على الشمول والثبات في معنى الدوام بالاسمية فان الاسمية صريحة فيها والتاويل اللام الا ان تقوم قرينة على الخلاف قوله تذنيب هل الفرق بين التذنيب والتذييب مع اشتراكهما في ان كلا منهما تعقيب المباحث المتقدمة الى ما ذكر في حيز التذييب كحيث لو تامل المتامل في المباحث المتقدمة لوجدها منها بخلاف التذنيب فانه موصل الشيء وتابعه في الصحاح الذنابة بالكسر عقب كل شيء وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا الذنابة بالضم والذانب التابع

بالكسر قوله عن تكلف متعلق بقوله اجابي شيء مفيد للتعليل ان قلت فاي حاجة الى الخبر فلت قيل

قال جمال الدين في شرحه المراد بالجملتين الاوليين الجملتان لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين لعطف احديهما على الاخرى ولانه مدار صحة السكاكي للفظ الجملتين فتوجيهه على كلام المولف عليه والام يصح النقل قوله ولعمري انه كلام في غاية السقوط انا اذا حملنا على مذهب البصريين فلا امتناع لتقديم الفاعل حال كونه فاعلا ما تقدم انا اذا حملنا على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارته صدرت عن السكاكي بمذهب ضعيف لا تقول به مع الغناء عنه بوجه حسن وغاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان ما يستحي لصحة خبر الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان قيام التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفي في الفصل قوله ولا لحصل المناسبة بان في الثانية فعليه صرفه كورنيد قايم وقعد عمرو والاتسب بسياق الكلام ان تقول اسمية صرفه كورنيد وعمرو قاعد وهو ظاهر قوله وهذا مبني على ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور عليه في وضعه قوله الظاهر ان امر البناء بالعكس اعني ان ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور قوله والذي يشهد به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث قال في الايضاح المفصل واما الموضع الذي لسوى فيه الامران فان يكون الجزء الاولي ذات وجهين مستعملة على السواء اسمية وفعلية فيكون الوضع عليها وبل الاسمية والنصب على ما وبل الفعلية وفي هذه الحالة تكلفان احديهما في مقابلة الاخرى على السواء لان الاسمية تشتمل على الشمول والثبات في معنى الدوام بالاسمية فان الاسمية صريحة فيها والتاويل اللام الا ان تقوم قرينة على الخلاف قوله تذنيب هل الفرق بين التذنيب والتذييب مع اشتراكهما في ان كلا منهما تعقيب المباحث المتقدمة الى ما ذكر في حيز التذييب كحيث لو تامل المتامل في المباحث المتقدمة لوجدها منها بخلاف التذنيب فانه موصل الشيء وتابعه في الصحاح الذنابة بالكسر عقب كل شيء وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا الذنابة بالضم والذانب التابع

بالكسر قوله عن تكلف متعلق بقوله اجابي شيء مفيد للتعليل ان قلت فاي حاجة الى الخبر فلت قيل

على ذي هيا في الآية الاولى في بناء عدم التقديم على كون ذي الحال في حكم الموصوف
ولك ان تفرق بان الاتباع فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال تتبين
الهيئة والوصف الذات والتنكير الى بيان الذات اصح منها الى بيان الهيئة فالحمل على
الوصف ارجح واما اذا وصف مرة فقد حصل بيان الذات وتاسس لبيان الهيئة بعده
فالحمل على الحال ارجح تتمة ان قيل اذا كفى مطلق تخصص ذي الحال في رفض وجوب تقديم
الحال عليه لم يجب ذلك التقديم في مثل جاءني راكبا رجل بل لم يتصور رفض تنكير ذي الحال
لتخصصه بعدم الحكم عليه وهذا خلاف ما مر جوابه ولا يرد هذا واما اورد تخصيص
الفاعل في مثل جاءني رجل بتقديم الحكم من ان التخصص لما كان بالحكم كان التخصص
حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على غير المخصص وفيه تامل والاوجه عندي ان علة جواز
الحال في الآية بلا تقديم ذيها عليه بما ذكرت اليه من كون الواو رافعا للالتباس كما اشار
اليه الى في آخر هذا الباب فح لا يرد قوله بعد وانما فهم كلهم فتدبر قوله كما هو مذهب
صاحب الكشاف سهوا لم يثبت واو بهذا المعنى قوله ولا مكره محضه يلزمه ان يجيء
بعد تقدم الحال اذ حضور وقوع الكذب المحضة اذا قدم عليه الحال كقولك ما لقيني
راكبا رجل عالما هو المشهور اللهم الا ان يقال الحالية الخالية عن الضمير الحالية بالواو
لا تحضر تقديمها على ذيها بدعاية للاصل الواو الذي هو العطف لكن يرفض ان اصبح على
جوازه عند الجمهور وان منعه المحققون تقدم الدماميني تامل قوله اولى بالنظر لان
الكلام السابق قوله لذلك الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام اولى بالنظر لان
لذلك الكلام لا لغو متعلق بالنظر حتى يرد باذكره الفاضل المحشي من ان الصحيح ان
يقال بالاستلزام وبهذا الوجه وان كان لا يرفع غرضه بناء على ان المفهوم منطوق
هذا الشرط المذكور اولى بالنظر من كونه اولى بالانتصاف واللزوم كونه اولى
السابق لا يتصف به بخلاف كذا يحيح الكلام عن حضيض الغلط وههنا وجه آخر

في التوجيه احدهما ان اللزوم مصدر من الفعل المبني للمفعول ومعناه الكون ملزوما
وبتغيير التعقيد فيما سبق بكون الكلام معقدا وثانيهما ان قوله الكلام السابق
مرفوع لقوله اولا على التفضيل وذلك لاستنادة الى الضد وثالثهما انه مرفوع
باللزوم لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير قوله اكرمه وان تشتهي والطيبوا العلم
ولو بالصين اعلم ان كلمة لو وان في المثال هذا المقام ليست للانتفاء الشيء لانتفاء
غيره ولا للوصل والاقصد التعلق والاستبعال بل كل منهما مستعمل في الحكم الذي يلوح
بدي العوام تقولون انها للتاكيد قوله فانت طلاق والطلاق البتة او انها المراد
من شبكا الطوامث الآبد العيس والنبا كل الحبايل والطوامث الحيض من طمث المراة
اي حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء كلام واحد كما هو الظاهر من كلامه نوع
خفاء اذ الظاهر ان قوله بها والمراد كلام مستقل وقبل ان المراجع المذكور ذلنا ومن
يخرق اعق واظلم لكن الرواية في هذا البيت عزم كلهم البتة ولعل فيه رواية اخرى
لم اطلع عليه قوله يرى كل من بها وحاشاك فانيا المراجع الى الطيب المبني في مع
الخافور الاخشيدي صدره وكحقر الدنيا اختقار جوب ويروى في اكثر الكتب
ما بدا لي من قوله اي لا تقطع حال كونك لقمة ما تقطعه كثيرا مذا على احد الوجهين في مراوة الرفع
في تستكثره والوجه الآخر فيه ان يحذف ان ويبطل عملها واما اذا اقر بالجزم على انه بدل
من تمنن منه المعنى اي لا تمنن لا تستكثر فليس مما نحن فيه وفي الآية وجوه اخر مذكورة
في التفاسير قوله ممتنع دخول الواو كما صنع في المعدة اما عدل عن عبارة الايضاح
حيث قال ويوجب ان يكون الضمير وجوده كالحال المعدة لانه يرد عليه انه لم يذكر دليلا على
كون الوصف المذكور في الحال المعدة موجبا لوجوب الاقتضاء فيها على الضمير صح كلامه
او ترك عدم الواو على ما ذكر ههنا سهوا ان ليس الملحوظ اصالة الحاق المضارع المثبت
بالحال المعدة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاقه بها في امتناع دخول الواو وعدم دخول

تاكيدهم

على القول ح

سياق كلامه على امتناع دخول الواو في الحال المفردة حيث استدل اولا على ان
اصل الحال مطلقا ان لا تكون مع الواو وثانيا سنه على الجزو النعت ثم بين وجه مخالفة
الاصل في الجملتين بقاء المفردة على الاصل واما ما اورد عليه ايضا من ان هذا قياس
في اللغة وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قبيل الحمل على النظير لا قياس
فعلى هو مقبول اذ قد صرح في ايضاح المفصل وغيره من ان التعليلات المذكورة في امثال
هذه المباحث ليست قياسات والاقاويل الدليل هو الاستعمال قوله اما على ان يكون
مشتركا بينهما او حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال اعلم ان ذكر المدة في الثالث وهو ان
جعله في الاستقبال مجازا في الحال لا بعيد عن افادة مطلوبه وهو دلالة المضارع على
المقارنة عند تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة
على معانيها وبانه وضع للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ
المضارع فلو لم يكن هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من امهات
المقاصد لم يوضع له لفظ فلزم القول بالاشتراك وعند الفريق الثاني المتبادر
من المضارع الحال ورفع الاستقبال يحتاج الى قرينة فان المناسب ان يكون للحال صيغة
كالماضي نحو مرب وللمستقبل نحو اضرب وعند الثالث ما ان وجود الحال في حيز
كثير من الحكاية الى انه غير موجود والفصل للمتقدم كما لا يخفى قوله وههنا نظر لان الحال
جواب النظر ما سيحققه الفاضل الخلخالي من وجوب تقدير الماضي الواقع حالا بقد
واضمك وجهه الصك الضرب قال الله تعالى فصككت وجهها اي ضربت قوله فلما ضحكت
اظافير هم البيت الاظافير جمع اظفار وهي جمع ظفر واراد به الشوكة والقوة
وقيل المراد بالاظافير الاصلحة وما لك رهم رجل قال ثعلب الرواة كلهم على ان هذا مضارع وحاصل من
على ان ارمته بمعنى رميته الا الاصمعي فانه رواه وارمهم على انه مضارع وحاصل
البيت لما ضحكت منهم ضربت وجهها وصفقت وجعلت ما لكا مرميا عندهم ومنبوذا

ولهم قوله ومثله قولهم تزوج ونتنى الاية في متن التلخيص عبد الله ان وجود الاقتصار
على الضمير في المضارع المثبت اذا لم يكن مصدرا بعد واما اذا كان مصدرا بعد فدخل
الواو كقولك تقدم لم تزوج ونتنى وقد يقولون اني رسول الله اليكم وما ذكر الشيخ اظهر
قوله ومعناه ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي هو اي يفعل هذا في الفعل
الماضي المستقبل كان ذكره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما تقول رايت الاسد اخذ
السيف فاتقه ثم ان قوله جعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذي وقع الكلام
فيه لان مطلق حكاية الحال الماضية هذا او قد يكون التعبير عنه الماضي بلفظ اسم الفاعل نحو
قتيل الكماة كما صرح به في قوله تقم وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد ولذا عمل باسط
في المفعول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او الاستقبال وما حكاية الحال
ليس هي حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما تلفظ به كما
سيأتي وفي هذين عثرات على ما عرفه الفاضل الخبيصي في حواشي شرح المفتاح على المعنى حكاية
الطيع هذا او ذكر الانه ليس المعنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك
الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان لكن ما ذكره الشيخ ماخوذ من كلام صاحب
المفتاح حيث قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الماضي واقع في حال التكلم كما في
قوله تعالى ويقول الذين امنوا لولا نزلت سورة محكمة الفاضل الرضي قوله دون النهي
لثبوت النون التي هي علامة الرفع هكذا اشار قال ابو البقاء في العراة بالتخفيف
ويجوز امران احدهما انه نهى اليهود وحذف النون الاولى من الثقيلة كتخفيفها والحذف الثاني
انما لم وحذفت لدخوله متحركة فاحتاج الى تحريكها لسكنه وحذف الساكنة اولى
تغيير الثاني ان الفعل مجزوم مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي كما
سيأتي انه لا تعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير ما تستقيما غير متبعين
هذا ولم يجوز ان لا يكون للاتباع نهيا لحذف نون التاكيد الخفيفة على مذهب يونس

232

فكسرت للتاء الساكنين مع ايضا يتفقان الشاء ونحو العطف فطهران الاول لا يصلح
للاستئناف ولا دليل للتعليل قوله والمعنى ما تقنع حال كونك مستاقا الى الجنان العامل في
الى ما في اللام من معنى الفعل قوله خلوا عن حرف الاستقبال كالسين وسوف قد تقدم كلام
القوم في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقدرا بمرمان التكلم فمعنى البيت هناك
عن حرف الاستقبال وفيما عداه طرد الباب فلا حاجة الى التوجيه المستشنع الذي
ذكره الشيخ قوله لتنافي الحال والاستقبال في الجملة فيجب وهو ان التناقض في الجملة لا
يوجب ثبوت بين الحال والاستقبال على ما ذهب اليه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم لم يستثنوا
قصد الحدوث الحالي ليعلم المضي مثلا ولما علل بدفع اللغو فان قلت صاغة
المضارع المقصود بعلم الاستقبال من حيث صيغة الاستقبال وعلاماته ومناقاة
المضارع بعلم المضي من حيث المضي الذي لا يلائم قد تقدم ان كانت صيغته صيغة
مجازا في الحال مع الاستقبال كيف ولو ثبت التنافي بين نفس صيغة المضارع والحال لالتزموا في المضارع
الواقع حالا ما قدرته الى الحال كما التزموا في الماضي الواقع حالا لفظ قد قبل الجواب الحق
ما سير د عليك في وجه دلالة الماضي على المقارنة من ان ذلك لا يستغرق الازمنة وغيرها لانها
متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء فحصل المقارنة للحال ولا مناقاة بهذا الاعتبار
فافهم قوله اقاد وامنه دمي البيت اوله بقاني مصعب ونعوا ابنه فاين احيد عنهم لا اصيد
بقاني مصعب بنوا ابيه اي طلبني مصعب بن الزبير واخوته والاستفهام في اين احيد اي
اميل واعدل للانكار فلا احيد تاكيد له واقاد وامنه اقاد الامير اي حكمه من القود و
المفعول في البيت محذوف والمعنى كمنوا ولي القتيل مني دمي وبنهنهني من نهنهت
الرجل عن الشيء فتنهنه اي كففته وزجرته فكف وانزجر والاصل في نهنهت
سكت كاسكت واعاد ابن لوامنه الهاء الوسطى لغة للعرب بين فعل وفعل واعاد وا
النون من بني سايد الحروف لان في الكلمة لغة قوله ان كان تامة ذكر صاحب الكشف

في قوله كنا

في قوله ان كان عشرة الآية ان كان التامة حقها ان يدخل على الاحداث والمعاني
تدخل الذوات اذا وجد فيها نكتة معنوية كما بين الفاضل المحشي ولذا ذكر في
سر
مع الملك للسيد وغيره ان كان في الآية تامة ايضا قوله ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل
لو اوصلية لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة في البيت اللهم
الا ان يثبت وجوب دخول كان التامة على الاحداث وقد مر منا عدمه قوله
اني تكون لي غلام وقد بلغني الكبر فان قلت الكلام في الحال المستقبل على ما سبق و
الكبر بعد حلوله غير مستقبل فكيف اورده هنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما يحتمل
يحتمل قوله ولم يعسسني شر فان قلت لم يشمل عدم مساس الشر اياها حكم بعد
من الاحوال المستقبلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتفاله بخلاف قولك زيد
ابوك عطوفا وهذا القدر يكفي في عده من الاحوال المستقبلة قوله شرطا في الماضي المثبت
ان يكون مع قد ظاهرا كلامه مسندا بانه علم لكن مذهب البصريين ان قد اما تحب في الماضي
المثبت الواقع حالا اذا لم يمكن بعد الاخبار كالتقاء بالضمير وحده من دون قد والواو
الكثير كما في العتبية الاكرمني لانه ساويل الاكرم لان الاغلب في الآتي ان يدخل على
الاسم ولعل قد لا يدخل عليه وقد سبق في آخر الباب الخامس من ان نبذ من الكلام فيه
طلبة ذكر قوله او مقدرا كما في قولهم اوجاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وضاقت
وفر خلاف سيبويه فانه لم يجز حذف قد من الماضي المثبت وذهب الى ان حصرت
هنا خبر ثان موصوف موصوف محذوف فان حذفهم قد مما حصرت صدورهم ورد
ان الوصوف المذكور اذا قدر بمنزلة الموطئة وصف الواقع حالا موطئة وصف الواقع حالا ايضا ان كان
ماضيا كما سيصرح به بعد لاسيما اذا حذف الموصوف فانه يكثر في صورة الحال
القايمة مقامه قوله لان قد تقرب الماضي من الحال فيجب لان قد تفيد المقاربة
بالباء لا المقاربة بالنون والخطب في الحال هو الثاني لا الاول وقد اشار

الحديثي الى وفد حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان العرب تستعمل احداهما في موضع الاخرى
الحق الآن على الزمان بالقريب من الحال وفي بعض نسخ شرح اللب بالبعيد لفظ مد يقرب
الماضي منه ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخلو عن شوب
لان الطرفين المحدثين الى حقيقة المقارنة لما هو في حكم واحد فاذا قال الفاضل الحسني
اذا قلت جاءني زيد راكبا كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء المحكوم عليه
فلا يحصل مقارنة الحال للعامل واذا دخلت عليه قد قربت من الحال فيفهم المقارنة بنفسها واذا
كان ابتداء الركوب متقدما على المجيء لكن مقارنة كيف ولو كان المقارنة هي الحال لم يجز
مثل قولك جاءني زيد راكبا اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون
الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فلم يفهم المقارنة حتى جعلوه قيدا
للعامل ولا فرق في الكلين وجود قد وعدمها كما مر وقيد الكون فضول نعم لو اطرد
الاستعمال وعلم ان يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لامكن ابتداء المتكلم
بان المقاربة هي جاء زيد قد ركب بينهم من قد وصل الحال قيد العامل وهي جاء زيد ركب
من الكل لا غير فرد وهي قوة الدلالة عليها لكن وقوعها بدون ذكر قد كثير في الكلام جائز
حاجة الى التقدير فتامل قوله كقول الى العلاء اصدقه الخ مرة البت من فصلة توديع
فيها العداء مطلوبا بني من الغربان ليس شرعي شرع يجز بان التشوف الى الصدع اراد
بالبين الخبر والغربان جمع غراب والشرع الطرق المسلوكة والتجر الاصابر والنعوب
جمع نعب صوت الغراب وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفريق وهذا مبني على عادة العرب
من التطير بالغراب وفي المثل شام من غراب البين اصدقه منه مرتين اي اصدق هذا الذي
حال كوني في شك مما اخبر به لاستيلاء خوف الفراق علي مع ان خبره غير صحيح بالعادة
وعلى ان لق اصدقه استفهام انكاري على حذف الهمزة والاصل بفتح الهمزة والاخفش يفتحها في الاخبار
عند اللبس والاول اظهر والمراد بالايات التسع ما اشير اليه في قوله تعالى في تسع ايات

الى فرعون

الى فرعون وملائه هي اليد والعصا والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم
والسنة وهي انقلاب اموالهم الى الجباية بدعاء موسى عليهم ربنا اطمس على اموالهم و
الجدب في بواديهم وحولها الايمان الاحريان وهما الغلق والنقصان في مزارعهم
مالا والى لم يسبقك بها احد الى فرعون والثانية منه قبيل الجدب في المزارع وبعد الفتح
اعترض الكشف على الآية السابقة بان الايات احد عشر قوله فحصل به الدلالة
عليها فيه نظر اذ قد سبق ان المميز الدلالة السابقة ولبداقيل السين من الضارع لابدال على
الفصول وكشفها فيما نحن فيه قوله اذا استمرار الفعل اصعب بيانا من استمرار النفي والعكس
اعني حصول الاستغراق في الاثبات والاكتفاء في النفي بالانتفاء في الجملة قوله وكان
نفي النفي اثباتا مثل مازال وما انفك ونحوذ لك لاحتفاء في ان الافعال الدالة على
النفي مثل زال وانفك ونحوهما دل لحب الوضع على التجدد واصل التجدد كالافعال
الدالة على الاثبات مثل وجد وكفى ولهذا كان مازال ونحوه اثباتا دائما والاثبات
في الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشي ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد ورود النفي
عليه على انه حر يقتضي على الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل بانه لا يبقى على عمومه المطلقة لانه
اذا قلت في جواب مازال زيد غنيا ردا على من يدعي دوام الغنى لا يكون النفي المورد
لمزيل الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكره في الجملة من قبيل ورود النفي
على الاثبات فتامل قوله وقد عرفت ما فيه من ان المطوي الحال بمنزلة حصول مضمونها
فتقديرها الحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لانه زمان التكلم فاين هذا
من ذلك قوله من رفع عوده وفوه على الابتداء الرفع رواية سيبويه و
قرئ عليه الشيخ عبد القاهر ايضا فاعترض الفاضل الترمذي على السكاكي بان وجه الرفع
ليس بثبت وانه مخالف لاصل المحول والمعزل عن العقول وفي كنز المفتاح وقد يرد
عوده على ان انه مصدر الاسم الذي هو صدر الجملة الحالية تنبيها من اول الامر

والملازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة من زمان التكلم

على انه حال وهو فى المعنى من نصب المبتدا للقطع بان المال هى الجلد ولو زال بكر
نصب عوده على الطريقة الى رجع فى عوده على بدائه اى ذهب فى طريقه الذى جاء منه
وان يكون على المفعولية حال رجع وهو لهى متعديا كما فى قوله تعالى رجعك امك الى
طائفة منهم وذكر ابو البقاء فى الاسرار ان عوده من المصاد والتى الصف منهم
المال لكونه سببا للعوارض فى معلة جلدك فى طائفة قوله على عدم الثبوت اى فاذا
اسمى الدلالة كانت دلالة المال المعهود من هذا البيت مع ظهور الاستيناف ملكا
دخول الواو اولى قوله مع ظهور الاستيناف علل فى الايضاح ظهور الاستيناف فى
الاسمية باستقلالها بالفائدة وبهذا تمت وبوان الاستدلال على اولوية دخول الواو
على الجملة الاسمية تركبها اما بكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف
او لمجموعهما لا سبيل الى الاول اذ كل منها التعليلين لمطح اما الاول فلانه احد شقى الدليل
الدال على جواز الامرين وفى مقابلة الشق الآخر وهو دلالته على الملازمة فلا يستدل
به على اولوية دخول الواو مع وجود معارضته واما الثانى فلان ظهور الاستيناف فى الاسمية
كظهوره فى الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفائدة اللهم الا ان يشار
فى الاسمية ظهر منه فى الفعلية ولا سبيل الى الثانى ايضا والا لكان مجىء المضارع المثبت وكذا
الماضى منتبا او منفيا بالواو اولى لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود هيئة مخالفتها
للحال المعهودة كامر قوله اى وانتم منزلون المعهود وانتم تعلمون ما هيئة الاول على تنزيل
المتعدى منزلة اللازم والثانى على حذف المفعول وهو لهى ذهب حريب فى المثل وذر
وان دخولها اولى وفيه خلاف ابن مالك عندى الاكثر بالضمير افيس من الاكتفاء
بالواو وشبهها بالخبر والنعت وروده فى كلام رب العزة اكثر نحو اهبطوا بعضكم
لبعض عدو قوله تعالى لا معقب لحكمه وفى النظم كقوله ما بال عينك دمعها لا يرقا وقد
حكى عن سيبويه الاستغناء عن الواو وبنية الخبر اذا كان مفردا نحو بيع التمر مثنوان بدرهم

ما لفتها
ما بينة منها

اى منه قوله حتى تدخل فى فصله الى الفصل المراد منه الدخول فى فصله العامل ان يجعل قيدا من قيوده
تعالى فى الآيات وعدم جعله انباتا مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوى الذى
ذكره عكسه قوله قرب فى المعنى من قولك جدته حافره اى يريدان مجموع الجلد فى البيت
لا ظهر تاويله بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما ينبغى الذوق السليم لكن
بسبب تقديم الخبر على المبتداء الذى هو فاعل فى المعنى صار كانه مسند الى الظ ومفرد
فى التقديم هذا هو التوجيه الذى ذكره الشيخ اعا يحتاج اليه اذا جعل الوجدان بمعنى المصادفة
والنيل متعديا الى مفعول واحد كما يساعده جزالة المعنى اما اذا جعل منه افعال القلوب
والمعنى وجدته متصفا بعموم الجلد فلا وجه لتجوز ان يكون المفرد والمكرم حاملا على الحاصر
والوقوف الالف لبيان حال الفاعل وهو مفرد عمل فى الظ لاعتماده على ذى الحال فلا حاجة الى
تكلف هذا وجه وجيه اذا جعل الوقوف الالف فى مثل مقيما او مسمعو عافيه قوله
والذى يلوح منه اى كانه اعترض على الحد كما اشار اليه الفاضل المحشى هذا والذى
نقله الشيخ عن بابا قوله وقال فى موضع آخر انك اذا قلت يلوح منه ان امر الاولوية
بالعكس والذى يلوح منه مجموع كلامى الشيخ ان محل قوله عمرك فى الموضعين على السبب
والتشابه قوله حذف الواو اى الحال كما دل عليه سياق كلام الكشاف فى الآية
المذكورة وكلام السائل فانه اورد كلام الكشاف دليلا على ان مجرد الجملة الاسمية
من غير واو الحال لا تصلح عند النحاة للحالية قوله والذى ينبغى ذكر اى كون حال
زيد موصوفا برأس خيشا قوله اذ انكر تنى بلدته اى على حذف المضاف اى اهل بلده
وفى الاسناد المجازى وانكر وفكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت
الرجل نكرا ونكورا اذا استنكر هيئته والبازى بسيلوزن الياء الطاير معروف وجمعه بزاة
وبازات لغة فى البازى وجمعه ابزاز وبزان قوله وان امرأ اسرى اليك ودونه
موضع الاستشهاد قوله ودونه موماة والاسراء السير الليل لا فى بعضه كما

يق اسري بنفسه واسراه غيره سعدى ولا يتعدى واسرى به كما يق اخذت الخطام
واخذت بالخطام والمواه واحة الحوامى وهى المفازة قال الى السراح المواه
اصلها مَوْمُوَةٌ على فعلة وهى مضاعف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
من المخاوفة المهالك يومى بعض سالكها الى البعض ولا يقدر على رفع صوته
حذرا عن خوف الهلاك بهم والبيداء المفازة من باد يبيد اى هلك وتسميتها بالمفازة
من باب تسمية الضد بالضد ان ناهلا والدبع سيما والسملق القاع الصفصف هى
المستوى من الارض لا نبات فيها وجمعها سماليق والسملق بمعناه وجمعه السلاملق
كفنق وفلفل قوله فالواجب ان يذكر ما سيبقى اختيار الافراد فى المال على
المخصوص دون الجر والنعت كما يدل عليه قول الشيخ ان تقدر هنا وفيه بحث لان
هذا انما يرد اذا جعل مخصوصا احترازا عن الجر والنعت واما اذا جعل احترازا
عن الطرف الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلا تامل قوله والفقان كوعلى
كتف بسيف لا يخفى عليك ان هذا ليس توجيها لكلام الشيخ فانه لم يتعين من هذا وجه
اختيار الافراد فى المال على المخصوص بل انما يتم المقام لو جه لا بد عدد معين قوله
نقلت عن ان تصرفتى كانه خاطب امراة عند اتيه على اعتبار انسان بنيه فقال
وحوله هو قعدد والوصوص حوله وجوه اليه والاقاصيه بكسر اللام كذا فى الصحاح قوله
بدد اك لتعظيم وتجليل اى مستمدان عليك العظيم والمستحق للتجليل استغال
البرد على صاحبه قوله ودون بعضهم مواد الارض نقله عن الفاضل الرضى قوله نصف
النهار اما غامرة وهى تامة ورضيعة بالعين المهملة والراء والباء الموحدة وسليب بن عنبى نصف
غوائصا طال مكثه فى الماء وعداه الى الكيت وهو الطعم فى كتاب الصحاح
باصلاح المنطق والنهار يروى بالنصب على ان نصف من قولك نصف النهار
بلغت نصفه فاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد الى الغائص وعلى هذا لا يكون فى

ذكر صدر الاثر فضل فى صرام السفعاء ان كسر المفازة بالمواة بدل على ما ذكرناه

الصفصف

الايجاز والاطناب

الباب الثامن

فى ان ثبت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مستقلة على صحة ذى الحال وهو كاف
فى الربط وقد يروى بالرفع من نصف النهار عنى انتصف فالجملة الى الديح حالية عن الضمير
يحتاج اما الى تقدير الواو او الى تقدير ضمير يعود الى النهار اى غامرة فيه فليس فيه
شاهد على جواز حذف الواو والى هذا التقدير اشار بقوله كما يسعد كلام الفاضل الحسنى
فى شرح المفتاح نعم الارجح تقدير الواو ليكون واردا على الاصل الباب الثامن
فى الايجاز والاطناب والمساواة وقدم الايجاز تنبيها على انه بيان سبب التقديم فى
الكلام وارد فيه بالاطناب لكونه مقابلا له قوله اما الايجاز والاطناب فلم يتعرض
للمساواة مع انها نسبية ايضا لانه لا فضيلة للكلام الاوساط فما يصدر عن البليغ
مساواة لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا فى شرح الشريف للمفتاح وفيه بحث لان
عدم الاعتداد انما يكون اذا كان مقصد البليغ التجرد عن المكث وليس بمتعين لجواز ان
يكون فى المقام معتبرات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن
شانه ان يراعيها ويشير الجامع كون المقام مقتضيا لبسط الكلام
قوله جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام تاما والمتعارف الاوساط
مع براءته اللهم الا ان فى مراده انه ليس بلازم حينئذ انه مساو لمتعارفهم ان
قلت فكذا فى الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه اقل
من متعارف الاوساط من حيث استعماله بخواص قلت كونه اقل من متعارفهم غير
موجود فيه بخلاف المساواة فتامل قوله الى الكلام ازيد منه يشير الى انه لا فائدة
فى كون الكلام موجزا كونه زايدا على كلام اخر وكذا الكلام فى كونه ناقصا وقد يجعلان
من قبيل الشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل قوله ولا عى وفى نسخة
لا عى بالعين المهملة واحد فى الصحاح العى خلاف البيان وقد عى من منطقه وعى بامره نحو عى
وعى فعل وفى المثل اعيى من باقل والفهه والفهاهة العى ورجل فه وامراة فهة

قوله عرفه النعق صوت الراعي في غنمه وقد نعق الراعي بغنمه بالكسر نعيقا و
نعاقا و نعقانا اي صاح بها وزجرها وحكى ابن كيسان نعق الغراب ايضا بعين غير معجمة
قوله من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف وكلامه ؟ والاضافة بيانية
قوله والاطناب اي المبالغة ماكر منها الاطناب على اصطلاح السكاكي يعم المساواة كما
سيجيء وهذا التفسير لا يلائمها اللهم الا ان يقال هذا على اصطلاح اخر قوله اي الى كون عبارة
المتعارف اكثر منه طبعا اي الى كونه اقل منه عبارة المتعارف مع ايراد المذكور
بما سبق لان هذا اصرح معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار الى ما
ضمنه حريت التسبيق فيتبين لان هذا المعنى لم يسبق وهذا الكلام في قوله واخرى الى آخره
الكلام حلية باسط محاذ كرفافهم قوله ولئن سلم الخ اي المقام حلية باسط من متعارف
لا معنى لان نقول مرجع كون هذا الكلام موجزا ان المقام حلية باسط من متعارف
الاوساط الان بملاحظة ان هذا الكلام على متعارفهم فيقال بعد هذا الكلام الى
ما ذكره الشم واما ما ذكر في وجه الرد من لزوم التكرار سلما فانه لان هذا هو المعنى
الاول بعينه ملاوجه له اذ الكلام يسلم اذا كان مساويا لمتعارف الاوساط لكي يكون الكلام
حليفا باسط من هذا المتعارف قوله لكنه يجاز بالنسبة الى ما يعد حلية المقام فان
قلت اذا كان المقام حليفا باسط كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون
بليغا قلت مقتضى الظاهر الابسط لكن عدل عنه لغرض كالمنبه على قصور العبارة
عن وصف عرض الشباب والمقام المشيب قوله فعلم ان الاكثار في هذا ضد ما ذكر
الاجازة عند السكاكي وهو المعتمد الترمذي وغيره منه انه لا فرق بين الايجاز والاختصار ؟ اذ هي وفوره
بعم لو قيل الايجاز اخص في بيان المعاني اليه لم يبعد قوله نحو حذف حرف النداء وياء
الاضافة كلامه يشعر بان حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد
سبق منا الاشارة الى ان الياء المحذوفة منه عبارة المتعارف فاما ان يكون للاختصار

عبارة تان او يراد ان وجه الاقلية حذف مجموع الامرين لاكل منهما بالاستقلال قوله
اذ قال الخليس نعم صدره لا يبعد الله الحليب في الغارات النهب بهما التشمير و
التهيؤ والخميس الجيش الذي له خمسة اركان قدام وخلف وعين ويسار وقلب والمعنى
لا يبعد الله التشمير للنهب والاغارة اذا قال اهل الجيش نعم صدقوا بعض هذا نعم فاغزوا قوله
والنسبة بين الاطناب بهذا المعنى ايضا عموم من وجه وقد بين الفاضل المحشي مادة الاجتماع
وما في الافتراق الان اعتبار المناسب الخمسة الصور بين اللتين ذكرهما تحكم
بضروري في اداء المقصود وانما اخترنا لتبين الفرق في صورة بلاغة الكلام قوله
وجوابه ان المراد بعدم تيسير تعميمه وقوفنا في ان قول السكاكي فلكون احدهما بسببين
لا يتيسر الكلام مهما يدل على انه ليتدل على مدعاه عطف النتيجة ولا شك ان مطلق
النتيجة لا يعطف ولكن كما ذكر قوله اي الى ابن الحمزة اليشكري الحمزة بكسر
الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاء المعجمة المفتوحة قوله فيه نظر لانه قد اشتهر
قبل هذا النظر لان مدرج الاقتلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان لا يكون العيش في
ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الناعم يلائم الشاق كناية عن عيش العقلاء فلكون
معناه العيش الناعم خير من عيش الشاق وليس هذا مقصود الرئيل مقصوده ان العيش
الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع
فضيلة العلم والعقل والافتقار ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى فتامل قوله
وبنيه على فك لحظ الظلال الخ اي بحسب العرف مان النوك شيء خطير يلجي الى ظلاله
ويطيب ظلال الملجي اليه وهذا ظاهر قوله كحو قول عدي بن الابرش البرش في الاصل لمكث
قصدي شعر الجسم الوسخ كالجرب ونحوه يلف سايره لونه والابرش اسم رجل كان به برص
فكنوا به عنه قوله مذكر غراب الزباء يجذع الابرش الزباء اسم ملكة وجذيمة اسم
ملك كان قد قتل اباها وقتل زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوع استولت زباء
على مملكة المقتول فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان تتزوجني فنهض

ملكى الى ملكك فتستريح وتستشار اهل الرأى منك ثقاته وهو عند بنفسه من سواحل
الفرات فاجمعوا ان الحصن ان تسير اليها وهاجم فحين سعد وقال الحصن
ان كنت اليها وتطلبها فى الدور والبساتين وتستخلف على ملكه عمرس عدى فلما قرب
قال لبقيم الرأى قال بنفسه خلفت الرأى ثم دخل بعد التستيا والتى على خزانة وخارت
به فاقعد على نطع وجى بطشت من ذهب وشد عضداه بالادوية كما بعد الفصد
فقطعت راسه فلما ضعفت يداه من سيلان الدم سقطتا فقطر بعض الدم
خارج الطشت فقالت لا تضيعوا دم ملك فقال جذيمة دعوا ما ضيعه اهله فلما امتلأ
الطشت فيما قصته فى شرحها طول قوله كذا بالواو وميز زعم بعضهم ان الرواية كذا بلا
فلا تطويل قوله ولا فائدة فى الجمع بينهما فيه نظر لان هذا من عطف احد المترادفين على
الآخر وفائدته تقرير المعنى فى الذهن لا ان الثانى للتوكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا يتم
اخلاله بالبلاغة قوله اسم للبنية من الشعبة وهى الفرقة سميت المدينة بشعوب لانها
تفرقة وهى معرفة لابد فيها من الالف واللام منه سناتها الاهلاك فان قلت الاهلاك
لا يتصور على تقدير عدم الموت فى حين قوله من سناتها قلت لا يلزم من انتفاء
الاهلاك عن شئ انتفاء العمل ان لا يكون من سناته الاهلاك قوله وبذا بعينه معنى الشجاعة
لا يخفى ان بذل النفس اعم من الشجاعة لان من يختار هلاكه فى رضى محبوبه لا تدعى شجاعا
لغة بل من يثبت جبنه بالدلايل القاطعة قد يختار هلاكه جبنا ووهما ولو سلم الاعتبار
فهذا اعتبار اذا كان غرض القايل بصحيح كلام الى الطيب بالكلية واما اذا كان المقصود
اخراجه عن رتبة الحسنى المعتد فلا اذ غاية ما لزم من كلام الشر كونه من الطويل قوله
فاعلم علم اليوم البيت من قصيدة لطلوحا امين ام اوفى دمنة لم تكلم كتوطية
الدراج فاعمل وبدد ودار لها بالرقمتين كانها مراجيع وشم فى نواشر معصم
وقد مر فى شرح المطالع فى شرح الابيات والرقمة جانب الوادى قال الاصمعى

سقعه

قوله الاهلاك

فالمشلم

الرقتين

الرقتان احداهما قرب المدينة والاخرى قرب البصرة ومعناه بلغها والمراجيع
جمع مرجوع من رجعه رجعا بمعنى ارجع وكرر ليفيد رجع فلان رجع صوته اى كرره والوشم
ان توشم اليد اذا غرز فيها بابرة ثم ذر عليه النور وهو النيل والمعصم موضع السوار
من اليد وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اى اعلم علما متعلقا بهذين اليومين
او يجعل معمولا به بان يقال بمعنى احصل وقوله عم القتيل اى جاهل قوله بمعناه انه قول
لا يقتضيه بل يريد ان قوله باجوامع لتاديه اصل المعنى للتاكيد وهبوط قوله
قد مر لنا ان الاصل والمقيس عليه قيل الاولى ان يذكر وجه تقديمها فى الضبط الاجمالى
اى بقى اعنى قوله والاقرب ان يقال خاز المعنى لبيانه فايدة العدول عن اسلوب
قوله ما لا يجاز والاطناب الخ واه واما التقديم مما لحق به فمع فوع التقديم فى الضبط
الاجمالى قوله ولا لحق المكر الذى لا يماثله حاق به الشئ اى احاط به ووصف المكر
بالشئ اياء الى ان بعض المكر ليس سيئا كما فى قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء
السيئة وقوله الشئ ليس بشئ قوله عنك واسع المشهور ان اسم عنك المكان لا يعمل الا
فى الظروف ولا فى غيرها فى ظرف يتعلق بالجار اعنى واسع على تضمين معنى البعد ونحوه
المعنى عملت فى الظرف بناء على التوسع فيما فاز عليه ان يتعلق بالمشتاق قوله اعتمار
ذكر ابن لعظى بانا قلت لو سلم ذكر فى الآية فلا يتم فى البيت اذ السرة تنتقل الى الجزار
البتة فان كان مذكورا والا فمن وقوع كحد تقديره اذ لولاه لاضل اصل المعنى فتعدره
ليس لاجل كون لعظى بل لتدنى اصل المراد علت معنى الجزار لهم من المصدرية الاول لا يصلح
ان يعود لكسب ما به المراد قوله ما قضاء عن اصل المراد لهم هذا الخ مبنى على جعل السوال
المذكور معارضة كما هو الظاهر من لعبر الشم واما اذا جعل منعا وسندا فلا وجه له قوله
فى لو ذكر للكان تطويلا الاحسن ان يقول حسنوا لان الزايد منعين قوله
الرجحان فى قوله ولكن فى الوقف صوبه الاحسن ان يقول حسنوا لان اى رجحان فى

وقوله المعصم عروقه الواضحة تاشر
شبه اثار الكى فى الدار بعد الدار
الوشم وبروى دار لها بالرقمتين

العصاص صوره كما لا يخفى قوله والمعتبر الحروف الملفوظ ولهذا لم تعتبر الالف الموقوف عليها في مع انهما موجودان في الكتابة قوله والنص على الخط يعارضه كون سلوك سبيل البرهان فناشئ البلاغة قوله والنوعية بيان لنوعية عرضية التعظيم وان كانت الجمعية العظيم نوعا ولذاتها قوله فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر اصيب عشر بان المعتبر في مطلق رد العجز على الصدر كما هو في ما هو من المحسنات منه ما يكون في الكلام الذي يكون ما في الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع وههنا ليس في البين الا كلمة واحدة قوله فلما حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز على الصدر مع جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى ركاكته واحسن بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحي وبالثاني اللغوي قوله ورجح ايضا عائدة من الجواب بمعارض بان قولهم مشتمل على نوع عزة حمل الشيء على ما يليق به لكن يجب الاطلاع عليه قوله وسلسلة عن توالي الاسباب المختلفة بان يجمع حرفان ثانيهما ساكن يحركهما قبل قوله في موضع واحد هو لام العقل الاول والف التي قوله وعند نظر لان قديم الخبر قد سبق مثاني اواخر احوال المسند جواب هذا النظر بان حمل تنوين جميع على التنويع اوجب نوع تخصيص صحيح بان يقع مبتدأ افيد بتعريم ماهية الطير المفيد للتخصيص كما ان قولك الدار رحل صح ان تحمل على التنويع افاد الاختصاص صدر كذا قوله وقيل ان الصفة اذا كانت جملة فالعائد الفاصل الرضي والحذف في غير ما ذكر كقولهم مالك عندنا غير ساهم وجزر وغير كبد اء سنية الوجه ترعى بكثب كان مزاري البيض يكبي رصل والكبداء قوس عملا متقبضها الكف وقوله ترى صعر كمدا قوله بلغت اخواني بني يزيد ظلما علينا لهم فزيد بنيت من التثنية بعد ان تثنية معاعيل بعد الاول ضمير المتكلم اعم مقام فاعله واخواني معمول لا آتا وبني يزيد بدل من اخواني او عطف بيان له او صفة يزيد محكي بالضم غير بني يزيد قولهم المال بين يزيد لا بين يزيد علا بعد حاله في المواقع الثلثة وقولهم قد رأى فيما في موضع المفرد اي قادرين مفعول

ثالث لبثت وقوله ظلما مفعول له والعامل فيه معنى قوله لهم فقد رأى يصيخون لاجل ظلم وعليا متعلق بظلما او بقديه على تضمينه معنى الجور وكون ظلما معمولا ثالثا لبثت عن ظالمين وما بعده كالتفسير قوله كما مر في آخر باب الالف اراد به قوله وجاء الاربعة بحذف الالف قوله وكذا اذا قال المتبع المتبع بالياء من المهملتين الذي في صوته بحة وهي حالة تعتريه بكلال الحلق وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الهاء المهملة بمعنى النوح يقال نجح بالشيء بالكسر ونجح بالفتح وهو لغة ضعيفة ونجحا بتجحا اي فرصة تنفرج وعلى الوجهين يلتئم ان كحيل اذا بمعنى الماضي كما في قوله تعالى اذا بلغ بين الشدين ومنه قولهم حتى اذا حاذاها وفتحت ابوابها فصلها عما قبلها لان بعض التاء حوز لكون فتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زائدة لتاكيد الصوق كما مر نظيره قوله كوجاني يزيد لسن لا العدد في المثال الاول ليس الا واحد الا زيد وفي الثالث والرابع ثماني وياعلاي وفي الخامس لعدد بن بدليل قوله الم تر الى قوله نقتسم عليكم ركبا سوطا عذاب وفي السادس كان ماكان ومعنى قله للتحسير حرعة على شقة موقع اصر الجبينين على الارض والجبين ما بين العين الجبهة وسميا بها والتقدير في المثال الاول وهو عجزت للحقة زد في صدره ما مفرد آخر اعراضا اعتراضا بجملة فذهب المبرد ومن تبعه الى ان المزوف هو المضاف اليه للاول والتقدير بين ذراعي الاسد صوف الكتفان بدلا ما هنف الجبهة الذي هو مذهب سيبويه الى ان هنة الكتفان والاسد المذكور في الآخر هو ما اضيف اليه ذراعي او آخر يكون كالعوض من المضاف اليه الا ان العموم معناه والحمار مذهب سيبويه المجرد لان مدهب سيبويه يشتمل على كثرة الاضمار مع عدم الاضطرار العارض للسماع بخلاف الاعم والاشهر مصادر لم يكن للفعل مصاف اليه في الاصل والخبر محذوف

يا قوم وهو استفهامية ويحتمل ان يكون موصولة وهي المنادى حذف حرف النداء
المحذوف اراد به الكلام التام الذي لا يكون جزءا من كلام آخر ولهذا لم تعد كلام الشرط
والجزاء جملة قوله فان حربت فقد نفوت قال ابن هشام في مغني اللبيب يجوز
الرفع في فعل بعد ان يكون فاء وهو نحو فان حربت فقد نفوت
ويرده ان ذلك يصلح لعدم الانتفاء عند الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اي
من قبل الان قيل المراد عند تكلمنا بتربت الانتفاء عند ضربك انتهى كلامه وفيه نظر
لان معنى ما ذكر في الاستئناف الاعتراض دفع الاعتراض شيء آخر فان معنى
كلامه ان الماضي بعد لحقق معنى لا يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن
ان يجاب عنه السؤال بان حرف الشرط اذا دخل نصت الماضي الداخل عليه
قد التحقيقية للاستقبال فاذا قيد بها صح ان يكون جوابا للشرط فيصح الحمل على
الماضي بل الاولى في قوله ان يسرق فقد سرق اي لزمه قبل الان مجرد وقوع الجزاء ماضيا قبله
بل لان السرقة المنسوبة الى اخوة كانت متقدمة على الاخبار عنها المنسوب الى يوسف عليه السلام
كما دل عليه لفظ قبل هذا ان لم نقدر ممكنا قبل قدر والمعنى ان حربت فممكنا ما
قد نفوت وكذا في الآية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بعد قدير قوله
وظاهر كلام الكشاف متعلقة ان تسميتها مصيبة عبارة الكشاف في سورة البقرة هكذا
الفاء التي في فاذا نفوت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفوت او ان ضربت فانفوت
كما ذكرناه في قوله فتاب عليكم وهي على هذا فصيحة فصلتم حرفا قوله على هذا الاولى اسقاطه
الى التقدير الاقرب وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى التقدير بتعلق بمحذوف
المقتاح وذكر صاحب الفاء في فانفوت جاء مصيبة ثم قدر حرف فضرب فانفوت وليس بمقتض للقدير
اقرب منهم من قال ان يكون الفاء الفصيحة انما هو على عكس ما نسبناه من كلام
الكشاف والصواب خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة البيت المذكور في شرح

اي قوله فان لو احرسان الخ وهو معدود الشرط وفاقا وانما اقتضى السكاكي على اعتبار
اختيار العطف لعلة التعديد فيه ولان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المصرف
الامع لفظ قد واضمار ضعيف واعلم ان المختار في وجه تسمية هذه الفاء فصيحة
كونها منبئة عنه ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن توقفها
على ذكر المعبر عنه قوله فان لو احرسان اقصى ما يراد منها ليست للعباس بل الاصعب
وكان الرشيد بالغة فلما خرج الى خراسان استصحبه وطال مقامه هناك فخرج الى الرسم
ومعه العباس فاستأذن الى بغداد فعارض الرشيد في طريقه والسكرة فقال لو احرسان
اصعب يريد بها دينار العقول فقد جئنا خراسان ما اقدر والله ان يزني على
شحط سكان وجدنه سكان بجيما ثم تاء يكون الذي ارجوه املا آتا الذي كنت
اخشاه فقد كان عين الزمان اصابتنا ولا نظرت وغربت بصرف الغراب الوانا
ويروى بدله لغلبنا الهياج المكسور اصابنا فقال الرشيد قد انصفت يا عباس
واذن له بالعود وامره ان يملي على الف درهم العقول الرجوع وقوله ما اقدر الله يعني من
ملكا كان قدرته ويدل منه الادنا من الدنو وهو القرب واثبت الياء ساكنة مع تعذر
النصب ضرورة وهو قليل والشحط بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحين البعد واصله
ساكنة العين لانه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما وانما حركت للضرورة او يكون الشحط
بالتسكين مصدرا وبالتحريك اسما قوله ومنه بيت السقط طرين لصوت الضبع
قطرين راجع الى الابل والباء في ببغداد في متعلق به وبغداد بالدال المهملة والذال
المعجمة وبالنون اضبط كذا في الصحاح وكان الاصمعي يسميها مدينة السلام وسمي بها ان
في بغداد لانه سمع في الحديث اسم صنم وداد بالفارسية عطيه فكان معناه عطية الصنم
والوسن نحو نصف الليل والتثاؤب على الظرفية وما في الموضعين للتعجب والحاصل

البيت تقول منه ولم يقل ونحو لاحتمال ان يكون المعنى المذكور معنى مالهن ومالهم
ح لم يكون البيت من الجمع بين الحقيقة والمجاز في شيء قوله فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية
الخ المسئلة اصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره الشارح هو مذهب المعتزلة
والعراقيين من اهل السنة واما عند جمهور اهل السنة فتعلقها بالاعيان
حقيقة يراد بتحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما قوله هو شغفها حبا الى الصحاح
الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اذا بلغ شغافه
قوله والعادة دلت على الثاني فان قلت الموافق لغرضنا هنا تقرير الطيب لانه لما
لم يكن ذلك فيها لتعودها العشق معلومة الهوى ارادت ان يظهر لهن ان لو هن اتيا
لم تقع موقعا لانه مخالف للعادة فكارثا قالت فذلك الذي يلتمسني في حقه لوما
مخالفا للعادة قلت لا شك ان المقدر يجب ان يكون ما وقع به اللوم في نفس الامر
والا لكان كذبا والعادة تدل على ان لوم المنسوه انما كان في المراودة لا في نفس
الحب الذي لا اختيار فيه انما ذكرت الى جميل قول امراة العزيز تراودفتاها عن
نفسه قد شغفها حبا انا لنراها في ضلال مبين للاصل اللوم على نفس الحب فلا
جواز التقدير في جبناء على ما تقتضيه العادة من انها تلومنا فيه في اصل الامر قوله
اي مكانا تصلح للقتال اي انكم قاتلون في موضع لا يصلح للقتال ويحتمل ان يكون منه قول
ه عليه انهم اشاروا الى رسول الله ﷺ ان لا يخرج من المدينة وان الحزم القتال فيها والقعد
في غزوة الاحد مشهورة قوله كقولهم للعدو الرماء والمس هذا دعاء الى ما يلجئ
يحتزون بالبيض عن الذبات وقد ورد النهي عنه قوله او مقارنة الى طيبا للعطرين
وتليينه دل على ذلك هكذا في بعض النسخ وهو لا مناسب للسياق ولم يوجد في اكثر النسخ فلعله
تركه اكتفاء بقوله سابقا او الحاقا بالاغلب قوله فوق زوات الثوب اروادوه
اذا اصلحه مادة منه قد اشرنا في مفتتح الباب الثالث الى ان القطب ردى شيا

الكشاف امثال هذا التركيب بان المناسب ان يقال مثلا تقول رقاط الثوب بدل
يق او يق اي اصلحت بدل اذا اصلحت واشرنا هناك الى ان ما ذكره انما يرد اذا قرا ع
الفعل بعد يق على صيغة الحكاية واما اذا قرا على صيغة الخطاب فلا لكن هذا الجواب لا يتاتى
فيما نحن فيه الا بتعسف لان المناسب لو قرات على صيغة الخطاب ترفا ثم لا افاده
وناظر فلا بد ان يعتبر ههنا وفي امثاله كون القائل هو المخاطب ومع ذكر سي عبارة
فقد كاح به الى في حواشي الكشاف قوله ومما يوافي ذلك ما في قوله نعم هل يطرون الا
ان يأتيهم وجه الموافاة ان في كليهما حصول شيء عجيب مايا وفيه هو اقوى تاثيرا
في النفس فان اللذة عجيب الالم اكمل واقوى فكارثا لذات لذة الوجدان ولذة الخلاص
عن الالم فكذا اتيان العذاب من مظنة الرحمة فان فيه الحميم الم العذاب والم اليأس من الرحمة
والظل جمع ظلة كقلة وقلل وهي ما اطلك قال القاضي في تفسيره هل يطرون استفهام
في معنى النفي ولذلك جاء بعده الا ان يأتيهم الله اي ما ينتظرون الا اتيانهم امرهم او باسه كقوله تعالى
او ياتي امر ربك فجاءهم باسنا او بياتا هم الله بباسه فحذف المأتي به للدلالة عليه بقوله
الا ان الله عزيز حكيم وقد وقع حكيم فاعلموا ان الله عزيز وقد وقع في هذا السهو اتباعا
لصاحب الكشاف والعجب انه اورد الاية الكريمة في المتن قبل هذا بسطور على ما هي
عليه فكيف غفل عنه ههنا قوله لان السراة اجاز صحت لا لجنب كان اعزو
من الجنس الخ كان اعم من النفي والاول اسنب بقوله في جانب الخير كان انشر للناس للبطن
من الجنس الخ قوله بحمل الكون للاغراض الثلثة يعني ان هذا التركيب من شانه ان
يفيد الاغراض الثلثة وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الاية فان المخاطب
هو الله تعالى فلا يتصور حمله الغرض الاخران والحق ان القران نزل على اسلوب
العرب فلا بد ان يكون في نحو كيف لفيد ما الوصف به بديع ما افاده مع قطع النظر
عن خصوص المخاطب وقد مر مثله غير مره قوله كقولك تاديت فضينا اليه ذلك الامر

وكانت هي

وجوابه هي

ان دابر مولا مقطوع مصححين فى الكشاف عدى قضينا الى لانه ضمن معنى اوحينا كانه قيل واوحينا اليه مقضيا منبوتا وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع وفى ابهام وتفسيره تعظيم ذلك الامر وتفخيم لهذا وادل لقوم اخرم مصبحين اى حال دخولهم فى الصبح والمراد الغداة يسلم بهلاكهم بالمرة قوله اى من الايضاح بعد الابهام لم يجز الاطناب للايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق اختصارا قوله وقيل الاجمال والمفصل اشار بالفاء اليل انه لا يخ عن ضعف لان الاجمال والتفسير عين الابهام والايضاح فهذا التفسير لا يلايم قول المصنف سوى ما ذكره لكن لان قول المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من الغرابة المستطرفة وغيرها باعتبار الامور الثلثة فلا محذور قوله كنوشب اعنى ادم لم نقل كحوت لان متن الحديث على ما ذكره جامع الاصول وغيره يدل على ان ادم وينبت منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وفى رواية يكبر ابن ادم ويكبر منه اثنتان حب المال وطول العمر فكان قوله فى الايضاح الخ اما فى الحديث ينسب ابن ادم لا بناء على انه نقل بالمعنى قوله يشيب بالكسر من شب الغلام قوله عزل اللف الخ فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى عزل اللف وتفسيره باسمين معاطفين عزل الندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ندف القطن بعد اللف قلت لا شك ان اللف المتصف فى العطف متأخر عن ندفه ثم ان المثنى يحمد كسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المندوف ولتعيين المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون الموشيح من صقل اللف بعد الندف ولا اضيح الى اعتبار القيد وغيره قوله وهى صلوة العصر على قول الاكثرين اختلف السلف فيها وذهب الى كل الا سوى صلوة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن احد من السلف انها صلوة الفجر وذكر بعض المتأخرين لانها من صلوتين لا تقصران وقال البعض فى احدى الصلوات الخمس لا يعرف بعينها قصران

قريبا

ترغيبا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما فعل فى ليلة القدر وساعة الجمعة قوله لان المصابرة باب من الصبر المصابرة الصبر فى مقابلة العدو قوله والايقاظ سنة الغفلة مجرور معطوف على التنبيه او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف فى تكرير النداء زيادة تنبيههم والايقاظ من سنة الغفلة وفيه انهم قوم وعشيرة وهم فيما يولم ويوليم ويرضاهم ويسخطهم ويعجبهم عليه واجب وهو يحزن نجمهم ويحالت تيلطف بهم ويستدعى بذلك ان لا تيأسوه فان سرورهم سروره وغمهم غمه وينزلوا على نصيحتهم كما كرر ابراهيم عن فى نصيحة ابيه يا ابت قوله وكما فى قول الى علم الى المانون البيت لسحبان بن زفر بن اياس بن عبد شمس من موالى يضرب المثل فى الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الافاق فلما رأوه حيروا عند العلم بقصوره عنه فقال لعبد علم الى المانون ؟ فقال له معاوية اخطب فقال الظروا الى عصى تقيم او دى فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال ما ضيع بها موسى وهو يخاطب ربه فاخذها وتكلم ما الظهر الى ان قرب غروب الشمس فصلوا العصر فقام يخ ولا توقف ولا ابتداء فى معنى مخرج منه وقد بقيت عليه بقية فيه ولا مال عم الجنس الحاضر فقال معاوية انت اخطب العرب وحدك ما خطب الجن فقالت كذلك الخيل الصهيل الصاهل يجمع يمنى كما سبق فى بحث تعريف المسند اليه بالاضافة كون البيت من قبيل النكرة تكرير العدو على رواية اى بالفتح واما على روايته بالكسر فلا يكون منه لان حرف الاغراء الى م لجواز وقوع المكسورة جزاء الحروف الستة كذا فى شرح التباب قوله وبه يندفع بطلان ما قيل وبه التبين ان عيون الظباء حال صيونها سود فلا تشبه الخرز البيض الذى يمكن ان يقال المراد بالحال الاستمرار فانها بغير لون المغمور وجوههم يكون وجوههم مستبشرة من اثر السجود لا الابتهاج لترتيع لوم خلاف المقصود وفى حزام السقط المال هو المختال وفى به ههنا الملك المتكبر وحقيقة ان المال بمعنى الكبر يقال رجل ذو مال اى كبر فاطلق على

المكبر بالوكونهم رجل عدل شبه فاعل في النظم والاستدارة بالكاس الاان الكاس لكونه
ابدا منفرجه الفم غير ضيقه فتدارك ذلك بان شبه فاعل مره بانيه بالتمام لكي الخاتم اما يكون
سببا لايتاء بالثغر فتلافى ذلك بان جعل الخاتم من الدر لعم الكاس في العالب مشتد تحيث
يكرع فيها اهل المجلس كل احد حتى كانه يقبلها فتدارك ذلك بصيغه العلم لعلم ملك من
عظيم الشان فكيف بخمره قوله ودفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك كبير اه قال قلت
اذا كان المقصد دفع توهم غير المقصد كان البدت من التكميل فلا معنى لايراده في الافعال
فلت ان بين الافعال والتكميل عموما من وجه فان الافعال اعم باعتبار الفايده ويجوز ان
يكون الفايدة فيه غير دفع توهم خلاف المقصد واخص باعتبار الموقع لوجوب كونه في اثر
الكلام وليس هذا الاقسام اقساما مستقله متنابنه فان التدرج بان بين المدسل والافعال
عموما من وجه فلا محذور في ايراد ما هو من قبيل التكميل قوله وبل سعادى ذلك الخ اه
المخصوص المراد بالخواص المخصوص بالمومنين بالغ في العناد والكفر قوله واحرزه عن القوة الى قوله
في الاربعة ثالث وهو ان يقال المراد بالكفور في قوله وبل يجادي الا الكفور العامل لكنه
عبر عنه بالكفور ليشمل كل قوله بما كفروا الخطاب وعلى هذا الوجه يكون الاية من الضرب الثاني
قوله وكل من هذا قد يتمثل على قبيل المثال ورد من هذا الكلام ان قوله الى قوله الموت تاكيد
لتاكيد وتذييل للمدسل ويحتمل ان يقدر كلا مما مر صلة قوله وما جعلنا لبشر من قبلك
الخلد قوله ولو لاقوله لايصلح للنوم اه قيل القول بان ايصلح مدة على ان النعيم يعطى للمدسل
بحكم لادليل عليه بل الاسنفيد له الذوق السليم اذ لوارجع ضمير هو الى الضرب الثاني الخاص المعنى
الضرب الثاني سعيم الى قسمين كان مطلق المدسل سعيما الى قسمين وهذا ممنوع بل لابد
ان يقال لعل ايصلح بعد ذكر الضمير يدل على ان التعميم للضرب الثاني والاوجب ان يقدم
على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم قوله ولست بمستبق اخا عن غير الخطاب انشد قال
لجماعاى منشر ايكم القايل ولست بمستبق اخا عن غير الخطاب انشد قال هو المنتصر

في الاتيان بلفظ ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر فايدة ان بان ذلك الجزاء المخصوص

الشعراء قوله او عن ضمير قلت لاوجه للتخصيص الصريح لست بكونه ذا حال يجوز ان
يكون لكل الاعنة الضمير في مسبق اللهم الا ان يقال الكلام على الاتحاد الذاتي بين
الضميرين قوله يعني انك لا تقدر على استيفاء مودة الخ يشير الى ان قوله اخا على حذف
المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كما في قوله نعم ما سئل الدره والعدد ست عسى
مودة الخ قوله لان نزول المطر قد يكون سببا فيه يكتب اذ لا حاجة الى ان يقال في ابهام خلاف
المقصد مجرد الاحتمال لكسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والانزم ان يكون اكثر صور
التتميم داخلا في التكميل بل لا بد من نوع سبق الى الذهن ولا يسبق من السبق الا الاصطلاح
ليشيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه على وجه الاصطلاح ولذا ترى البلغاء يكتفون
في مقام الدعاء بذكر السقي فعلوم ان الدت من قبيل التكميل محل تامل قال قلت تبادر
كونه سببا لخراب الديار مهدا لسد يخرد ذكر السقي بل باعتبار دوام المطر الستاقي
قال الدوام معتبر في مفهوم الديمة قال في الصحاح الدعاء المطر الدايم الذي ليس فيه رعد
ولا برق فلت لتقدم قوله غير معتد على قوله ودية يهمي يدفع هذا التوجيه كما لا يخفى قوله
ولهذا اعدى الذل بعلى والا فهو يعدى باللام بقي ذل له قوله ويجوز ان يكون
التعدية بتضمين الغرف بين الدنو والميل بين ان الاول باعتبار المضمن والثاني باعتبار
ان الدليل لكونه من العالي الى السافل يدل على حصول من العلو في المتذلل فلا حاجة
الى التضمين كذا قال في شرح الايضاح قوله وفيه نظر لما لا يخفى قال بعض الفضلاء
الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه ليس يحلم
عباده من الهبابة البتة وفيه نظر لان من هابه الملك انما يتبادر عند وصفه بعدم الحلم
بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدايهم وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك
كما يشهد به الذوق السليم وبهذا اندفع ما قيل نصرة للمحشي ما قال الخ باعتبار
ان العقل والظن يكفي في مقام الخطابة والاقناع فتامل قوله فنفي ذلك التوهم

بقوله مع العلم بما قدمناه فضلا عن حال البأساء والتواضع بدعب مهابة الشخص
ولو كان جبارا متعنتا مع ان سياق المطلق على ان العلم بوجود حالة تظهر اذ يحتمل
ان يكون معناه مهيب في عين العدو وغيرهم في وقت مصادفته اياهم مع ان ار
حلما ولو اضعاف مع الاصحاء وجوابه ظاهر مما ذكره الشارح ادعامي ولو ناب
البأساء مهابة الشخص باعتبار الغالب والاتربه ذي سلطان عنيف مع من يخالطه
ويتلطف به ومع هذا لا يرفع اليه الحي طرف رأسه منه مهابة وهذا مما لا يخفى على المنصف
وعدم دلالة تطرق القطع على ما ذكره لا يضره اذ جواز حمله عليه كاف في مثل هذا المقام
مع اعتبار البأساء وطلاقة الوجه بالنسبة الى الاعداء كما يعضيه كلام الشارح الآخر كما ذكر
قوله بعضه لعله اراد بالبعضية المفعول او الحال ونحوها مما ليس محله مستقلا
ولا ركنا كلام لا تتم اصل المعنى بدونه كما دل عليه النظر الى الامثلة التي ذكرها المصنف في
الايضاح قوله او كمعلل الخ في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا الاية هذا
ماخوذ من كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفاده من التنكير هي البعضية
في الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد منه قوله ليلا ان الاسراء كان في بعض
من الاجزاء الليلة اجاب صاحب الكشاف بان ما ذكره ماخوذ من قولهم سرت ليلا وسريت
الليل فانه يعضي الاسعتاب والاول يصح على التقديرين وذلك لان بعض محدود ا
والليل مدخول حرف التعريف عليه ان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم الذي منكره بعض
على البعض والكل محمول على المتعارف والاسراء في الغالب لا يكون الا في بعض وقد
يجاب عنه ايضا عما ذكره الامام المرزوقي من انه كما جاز ان يراد بذكر ليل منكر توسط
الليل والدجى في معظم قطعه فلان ليلا او بليل اي في معظم ظلمه فيستفاد البعضية
بهذا الوجه فلا اشكال والاصح ان قيد التنوين على التقليل يكون الكلام
في قوة اسرى لبعض عبده ليلا قليلا ومثله يستفاد من التذكيب الاجزاء على ما يليق

موارد الاستعمال بقي مما بحثت وهو انه يتبين مما ذكر ان المقصد ان وقوع
الاسراء المذكور في بعض الليل فانه ادل على كمال قدرته ولو اكتفى بذكر الاسراء
لتوهم خلاف المقصد فلا يكون من فصل المبهم للمبهم الا ان يقال لابد في الابهام المتبادر
الى الذهن في المجرد كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل
قال قوله ان العامين وملحقهما واصوحيت سمعي الى سرحان الرحمان على وزن
الزعفران وقد تدحمان بضم الجيم وكذا ان تفتح التاء بضم الجيم وقد ترجم كلامه اي فسره
بلسان اخر كذا في الصراح والكلمة راجعة وغلط الجوهري في جعل التاء زايده وذكره
الكلبي في فصل الجيم ومعنى البيت ان تمايني التي اسهى النعاسة احدثت في سمعه
نعاسا كفى معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم سلعه اياه ويكرره عليه مرة بعد اخرى
فاورد الكل مسموعا الى ان يعاوده الكلام بصوت جهير الاعادة عذرة التعبير بلسان اخر
ما طلق عليه الترجمان قبل الدعاء للممدوح بسلوع التمايني فيه تاكيد لمعنى مقالة النابغة
اذ اوابع التمايني صدقه في احتياج سمعه الى ترجمان واعترض عليه بانه يوهم الدعاء
عليه بالصيرورة الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان قوله الا هل اتاها والحوادث
ترقاه مان امرء القيس تملك سعوا الضبي اتاها راجع الى ام امرء القيس في تملك اسمها
بالقرائن فعل ماض معتل لفاء في الحفر والالف للاشباع والباقي بان زايدة قوله والفرق
بينه وبين استار اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل وغيره الاخر رضيه
من الالية للاشباع وقيام المدة مقامها وجواز اقترانها بالعاوان والسين ولن حرفي
نفي صح ان تركبا ظليه والى اليه تمايل الاعتراضيه بالواو مع تصويرها بالمضارع
المثبت وقد سبق انه تمتنع في الى اليه جمع بين الفروق اللفظيه واما الفرق المعنوي
فما استار اليه صاحب الكشاف من ان الى اليه قيد لعامل الحال ووصف له فهي للعطف
الاعتراضيه فان لها تعلقا عاقبليا لكن ليست بهذه المرتبه قوله وضمير الشان

محذوف على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف ضمير مخاطب للمامور بالعلم اى
اترك سوف تاسك كل ما قدر كما جوزه سيبويه ومجاهد فى قوله تعالى ان ابراهيم قد
صدقت الرؤيا قوله فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض بالكبرى
جملة اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكى بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان
الجملتين معدودتان فى الاولى والاولى فى حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبر ان
وقوله يحب المتطهرين معطوف عليه الجزء فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين و
لك ان تقول عطف الثانية على الجزء ان ليس بمتعين لجواز كونها جزء مبتدا محذوف
والجملة عطف على الجملة الاولى المستانفة محتمل ان يكون التعليل وقع على هذا الوجه المحتمل
والا نسب مثال لا دليل قوله وخفوق البدن الخفقان اضطراب القلب وهو مرتين
معطوف على فاعل فعل فى البيت السابق واللابس ما التهب من النار والمراد
تلهب ما فى قلبه من حرارة الوجد وشدة الاشتياق قوله ومامات مناسبة
البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثى وصل لسمؤل بن عادياء اليهودى ومطلع
القصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه فكل رداء يرتديه جميل وبعده اذا المرء
لم يحمل على النفس ضيمها فليس الى حسن الثناء سبيل تعزيا ان قليل عديدنا اعلت بها
ان الكرام قليل وما ضرنا ان قليل وجارنا عزيز وجار الاكثرين ذليل لنا صيل كخلة
مشيخ يزيد الطرف وهو كليل رسا اصله تحت الثرى وسما به الى النجم فرع لا ينال
طويل قال ابو تراب كل ممدوح وطلله الله واطاله اهدره ولا يق طل وهدر بالفتح والضم
والكلابى يقول لا يرضاه وحاصل معنى البيت لم ملك منار مؤسس الاقى الحرب ولا ابطال دم
قتيل مثلى اى موضع كان وعلى يدى من اتقى والغرض التفاخر بالشجاعة ومعنى تحمله
ويترك بخيره اى يرفعه فى حوارنا وحفظها منيع اى ممتنع على طالبه لا يستطاع ان يرد
الطرف اى هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر اليه وسوق الابيات مدل على

ان المراد

منه الجمل جبل العز والتسمؤل كما ذكره المرزوقى فى شرح الحماسة لا الجمل الخفى كما ذكره
شارحو المفتاح فليتامل قوله فيشمل بعض صور التتميم وكذلك بعض صور التذييل
لكن لا كان اصل العنصر ملاءة ايضا وكان الغرض مهما ذكرنا بعض تغيير البعض
لم يتعرض له قوله ويدل كلامه على ما ذكرنا ظاهر حيث اقتصر على قوله وهو يكون واقعا
فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل له من الاعراب
جملا كان او اكثر كما زاده المصنف ورد عليه الاشكال قوله فنهو لان ما هو اقل
من الجملة وهو سكلم وتال قوله جملا كانت او اكثر تردد لما كان واقعا فى اثناء
الموصلين بعد استراط ما وقع او اكان جملة مما لا محل لها من الاعراب وليس
تردد المثال لما لا محل له من الاعراب فالمعنى فيشمل ما التكميل ما كان واقعا فى
احد الموصلين سواء كان الواقع جملا او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملا حال
من ضمير وخبر كان محذوف ويجوز حذفه وان لم يجز تجعل هذا الخبر كان و
تقدير اخرى حالا مما ذكروه التقدير ولا محل له من الاعراب حال كونه جملا كان
الواقع ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله لان اباهم لا ينكره من بيت والصحيح
وعلمهم المستفاد ان من قوله تعالى يسجون بحمد ربهم يدلان على ايمانهم به تعالى قوله
وحسن ذكره اظهار شرف الايمان باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هذا الوصف فى
مثنائهم مدحالهم سمى ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به الحمد العدس ومن
قوله هذا ابلغ ترغيبا لهذا وتحمل ان يكون قوله تعالى ويؤمنون به ايضا على مذهب
من يشترط فيه البيت كما مر قوله وفيه نظر لان هذا داخل فى التتميم اجيب بان
مراد المصنف ان هذا الكلام قد تم وامر عظيم شانه وعند عظم المنظور تتم رائيته
يعنى عند عظم القول تقال قالة يفشه وهذا الاطناب عند ان يكون للتاكيد كما قيل
المقام وفيه ما فيه قوله ولست بنظار الى عابر العمى الخ وما بعده والى لصبار

على ما ينوبني وصبك الله الذي على الصبر قوله وقول الحاسي وتنكران شتما الخ
هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرام بدا نفس من اللوم عرضه وقيده وحن كما الغزال
ما في سحابا جهام ولا فيها بعد كيل وبعده اذا سيد منا خلا قام سيد الخ قول
عما قال الكرام فعول الجام السحاب الذي لا ماء فيه العون التاء للعلم الجان
الاول الى ان المراد من العلم المقابل للالفاظ او المضاف محذوف من الاول او
الثاني فليتذكر قوله وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد اورد على هذا التعريف
انه يقتضي ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اي معنى كان في طرق مختلفة
في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لازم بين بالمعنى الاخص اذ اللازم واللفظ
والجواب ان مثل هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاك تصور احدهما عن
اصطلاح المعقول ويستفيض ان المراد انه من شأنه وجوده ليس له لوازم بالمعنى
الاعم قوله فلم يتناول علم بالقواعد اذ ليس المراد بالعلم الادراك الاضافي بل
بعد المتعلق ملاحظة داعية الى التعبير ولبيك ان يقول ترجح هذا البعد بدلا
على ان الادراك هو المعنى الاصلي لانه في المعنى الاخر اما صفة عرضية او اصطلاحية
او مجاز مشهور وكل منها ان لم يرجح عند اهل العرف على الحقيقة اللغوية خلا اقل من
ان لا يرجح عليه ثم ان خروج علم ارباب الصليقة على بعد رجل العلم على الاصول والقواعد
او الادراك المتعلق بملاحظتهم لا يهم لا يعلمون القواعد صفة قصد وان كانوا يعتبرون
مقتضياتها في المواد السليقية وما على بعد رجله على الملكة خلاف الملكة على ما تحقق
من صرح الشيء اما كحصول صناعة ادراك القواعد وممارستها الا ان خروج علم الله يعلم علم
جرسل من التعريف على بعد رجل العلم على الاوجب ادراك الاول غير ظاهر فتامل قوله
وان اراد بالمعنى المعنى الواحد على ما هو كذا قوم فقال الفاضل المحشي شيخ المعقول بعد المعنى
الواحد معنى الصدام كبارو عن هيئة معضض الجمال اما باعتبار التركيب كما مر

ان لم تكن تلك الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور
كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان يتعرض فيه علم المعاني
لانه يبحث على وجه كلي عن كيفية افاده التركيب بخواصها التي يبحث في المعاني عن احوالها
بالحمل عليه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعي السلب انما في افاده المعنى الحقيقي الوضعي
والمراد انما هنا هو المجازي وايضا انما في الموضوع الشخصي لا النوعي والافالمركبات
موضوعة نوعا ايضا قوله على ايراد كل معنى مدخل في قصد المتكلم قيل لفظ ان يقول
على معنى ايراد دلان الايراد انما وقع في التعريف فاعرف وانت خبير بان ما ذكره لا ينافي
تفسيره باللازم لان معرفة الايراد يستلزم الاقتدار عليه فان قلت المعاني التي يقصد
البيان غير متناهية عرفا وان تناهى عقلا وكان الاحاطة بها لا يتناهى عملا كما
الاحاطة بها لا يتناهى اجمالا كما في سائر العلوم قوله ايراد معنى قولنا زيد جواد اي لا
وحده بل مع كل ما يلاحظ ويقصد اليه كيلا يلزم استغراق المعنى قوله لم يكن عالما بالعلم
لان سياق كلامه يدل على ان من كان له هذه الملكة لو عرف الايراد المذكور كان عالما
بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور علم البيان حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان
واجيب بان الباء في بعلم البيان سببية لاصلة والمعنى ليس عالما بالايراد بواسطة
علم البيان بل باعتبار ان معرفة الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان فتامل
قوله لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قدر على
ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق آخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان
مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا في نهاية مراتب
الوضوح قلت القدر على ما ذكر مدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين
النهايتين غير متسلم فلا استكمال ولو سلم فلانا نمنع ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء
ولا في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة العقلية لا عن وضوع ما وكذا لا

عرفا وما للاصباح الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي قوله ان بعضها وضع
الدلالة على الوضع صفة المدلول وصف به الدلالة بتعا وقيل صفة لا ضطلاحها
بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة قوله فلا حاجة الى ذكر المتفاوت
بلا وجه لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة اولا وبالذات
قوله بحيث الملكة الاقتدار على التعبير اي بحيث الملكة المذكورة عكورنا مشمولة
لعلم البيان وحرونه مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا تصدق عليه الحد
بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الواضحة تحت القصد والارادة
من جملتها المعاني التركيبية قوله او في تعريفه تعمد وايراد المعنى الواحد لان السامع
نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل به يعرف ايراده ووجه صحة ذكر التعريف ان يحمل
على التجوز بذكر المسبب وجميع المعرفة وايراد السبب وهو الاصول والقواعد الملكة
المسببة من ملكة الاصول وتعريف الحد قال عنه هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية
قوله ودلالة الالتزام على الاولوية اقتصاره في تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من مطلقة
اشارة الخضاري في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل الخبيصي في حاشيته على المطالع
والمتاخرين عن عامة من بعد الكشاف والمحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة
الوضعية في غير اللفظية لصادق اخذ المستمع للنغمات الطيبة في الرقص على
وزانها مدلولا على تاثير ملك النغمات في نفوس ذلك المدلس وعلى ان طبعه بعضهم ان يتحرك
بتلك الحركات اذا تاثر من تلك الاحوال وملائمة الاصوات وصنف على ذلك عروض
بعض الاوضاع بوجه التعالم وحاجة عند بسطه الى قوله اما ان يكون الوضع مدلولا عليها
اولا قد يجتمع الدلالة الوضعية والعقلية للفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد
لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار انا اني بحسب معنى الطبع اي طبع
اللافظ او طبع السامع كما صنعه الفاضل الخبيصي في شرح المطالع قوله كدلالة على

الوضع قيل هو بسيط الهمزة وضمها وسكون الياء المشددة يدل على التحير والما
الذي يدل على الوضع بفتح الواو وضمها بالضم لا غير قوله وعرفوا الدلالة الوضعية اللفظية بانها فهم
المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال الفاضل الخبيصي في حاشيته
شرح المطالع مستظهرا اياها نقلا شارحه من عباراته الشائعة طرق العلم باللفظ هو السمع
وعمل ارتسامه الخيال وطرق العلم بالمعنى اللفظ وعمل ارتسامه هو النقل وفيه بحث من وجوه
اما اولا فلان حصر طرق العلم باللفظ في السمع كما الفاظ ذكر سابقا من ان نوعي الكتابة
دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع ان كان جزئيا وعمل ارتسامه الخيال
لكن اللفظ الذي يدل عليه ليس كذلك بل لعدم اقتضاء شخص مخصوص عمل ارتسامه
النفس في اطلاق القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على الحصار طرق العلم
في السمع وقد عرفت انفيه واما ثالثا فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات المحسوسة ويكون
محل الخيال والحق ان الشيخ مبني كلامه على الاكثر قوله لعدم توقفها على العلم بالوضع
لا كفى على المنصف ان المتبادر بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحر وان القيود التي
ذكرت في التعاريف كحيث ان يحمل على المتبادر منها ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور
عن الوضعية والعقلية فلا يتجه ما قيل من ان التوقف وان كان منتفيا عنهما الوضعية والعقلية
الا انهما لا بيان العلم بالوضع بل كل منهما متحققة سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد
وكيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد قوله واعترض بان الدلالة عرفا عند الفاضل الخبيصي
الاعتراض بان الحكم المذكور مشهور ونقل جواب الرازي في شرح المطالع موضح وتحقيق
فصله ان تعريف الدلالة بالقياس الى المعنى وفيه بحث لانه لا زم غير معمول والمشهور
منع جواز التعريف به فلا بد من تاويل اخر حتى انه اذا التجا الى ان تفسيره بالملازم
الغير المعمول فلا حاجة الى ارتكاب التوجيه المذكور فتامل قوله الفهم عما هو المتبادر من كونه مصدرا ميميا للمفاعلة
فان الفهم السامع ايضا لازم لملك الاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة

اللهم الان بقي اعتبار ما هو مدرج في الدلالة كما للزوم ولهذا عدل عما هو الاكمل المذكور
في شرح المطالع ان الوصف الثاني من الدلالة اذا فيت الى الملفوظ منقسمها عند كون الملفوظ
الاطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل المحشي اولا انه كون اللفظ بحيث يفهم من
اللفظ والوقف ظ فتامل قوله وجوابه ان لام الامر ليس صيغة للعطاء ورد الفاضل
المحشي هذا الجواب بتفصيل حاصله ان فهم السامع من اللفظ ليس صيغة له لكن صرح
في مباحث التقابل من حواشي شرح التجريد بان عدم اللازم عن الحمل صيغة للحمل وقاعدة صحيحة
كلامي في كتابه تتاف صرح الان بقي ما ذكره في جواب شرح التجريد نقل الكلام القوم
لا انه مختاره قوله لان دلالته عليها اما من جهة ان العقل يحكم اي من جهة
مث الكون العقل حاكما صحح التعليل وسقطا قيل ان التعليل غير واضح اذ لو
لاحظ العقل قطعا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم فضلا عن الحكم
بالاستلزام للان امر الدلالة محاله فالصواب ان قوله التعليل ان دلالته عليها
من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين قوله واريد به الكل واعتبر دلالته اما اعتبر
الارادة مع انه مستدرك في بيان الاقتضاء فيكون بقي اذا كان اللفظ مشتركا بين
الجزء والكل وعلى الجزء بالتضمن يصدق عليها اما ليتفع الكلية والجزئية وما يتفرع عليها بارادة
الدلالات
الايضاح لفظ الاعتبار في قوله واعتبر واو دلالته اما فليتفهم قوله ومع بعض يعرف بعض
بعضها ببعض اي بعض تعريف بعض الدلالات لا بعض بعضها او العالم بعضها
لاستلزام كل واحد من التضمن والالتزام بالاخر لعدم الانفكاك عن امثال مع ما يكفي تصوره
فيما اذا كان اللفظ موضوعا للكل والجزء من اللازم والملزوم ونحوها كما فصله
في شرح الرسالة قوله فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات اذ يعلم انه لم قصد التعريف
لم يكن يضر بالشرح ترك قيد الجبيئية لشهرته وانسياق الذهن اليه كما ذكره في تعريف
المصنف والمجاز حلا انتقاض اصلا قوله فاللفظ اما الاول الا مع واحد قيل

وعلم الفهم

لا فايدة لهذه المقدمة الا على امكان احتياج الدلالات الى انتقاض تعريفها ويجوز ان
يكون انتفاء ابدا مستصقبا باحدى هذه الدلالات مع انها يصدق عندها التعريف
الدلالة الاخرى وانت خبير بان هذا راجع الى ما ذكره الفاضل المحشي فليتامل قوله
الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون التضمن بين الفهم قلت هذا من قبيل قولهم
للاعم المعنى من اللفظ ع ومر سبق من الشارح المحشي توجيهه فلا وجه للاعادة
وانه اذا قصد الى قوله لانتضمنا والتزاما قال الفاضل المحشي هذا ضابط وبيان وجه البطلان
بسيط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول ان التضمن لما كان فهم الجزء في
ضمن الكل لم يكن الفهم آلة وهو فهم يلتفتا ويخطر بالبال مقصد ابو بسط العربية الدالة
على ان المراد تضمنا او لبسيط ضمن الكل وهو ان صح ان قول ما هو مطابقة فان قلت يلزم
ح ان تعود الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح لانتضمنا فالمراد بقوله صارت
الدلالة مطابقة لا تضمنا فقط وذكر القول في الالتزام وما بعده لا سكت في كون الفهم
آلة لانه وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة الكلية
وانه ليس تضمنا لما ذكره ولا التزاما اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع له تعين كونه
مطابقة الثاني ان ما ذكره من ان القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بما فهم بل بارادته
ما هو الاشهر مبهم في الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة في المشترك تعين الحقيقة
التي هي المجاز لفهم المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه واما فلوا المشترك
وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة لا ينفك كخلاف المشترك على ما سيجيء في بحث المعنى
والمجاز الثالث ان قوله ما ذكره الخ مبني على ما صرحوا به من ان الدلالة على الجزء واللازم
مطابقة لانتضمنا والتزاما مبنيين على معدوم بين اصرحوا به من ان اللفظ موضوع بازاء
المعنى الحقيقي ووضع نوعيا العلامة اذا دل على معنى ما بمطابقة او تضمن
او التزام لم يدل عليه في تلك الحالة باحدى الدلالات الثلاث محل نظر لان مساق الكلام سيدل

لدفعهم

حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان
يكون موضوعا فاراد المعنى المجازي

على ان نفي التضمن لعدم القيام الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يفترق بين الفهم والقصد وكان القصد لا في ضمنه كان الفهم ايضا لا في ضمنه بالضرورة لا يكون تضمنا بنعم عدم التوقف بط كما صرح الفاضل المحشي ويكون المعنى الثانية مبنيا على ما ذكره الشيخ ثم اللام للبيان فتوهم ارادة المحشي ان مبنى ما ذكره على ان متن المعدة تبين في نفس الامر في كلام القوم لا يخفى

معالقيم م تضمن قال الفاضل المحشي قد بينا انها ما ذكره الشيخ قوله لا يظهر انها مطابقة ولا لزوم ان يكون تضمنا فينتقض بما حققه

وكذا الحال في اللازم والطائفة اعترض على الشيخ فقيل كيف اما اولا فلان هذا القابل صرح بصحة الدلالة التضمنية للدلالة على الجزء المراد وصحة الدلالة الالتزامية للدلالة على اللازم المراد وقد حكم بانتفاء لزوم المطابقة فمقتضى التفريع الاول لكون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاما ومقتضى الحكم الثاني كونهما مطابقة فلا يصح قول المصنف بين الدلالتين متكافئة بالبناء على ما جعل المجيب المذكور الارادة مدارا للدلالة لم تتصور ان العين احد هما في الصورة المذكورة ولهذا قال الشيخ لا يظهر انها مطابقة ام تضمنية وهذا اذا جاز واما اذا قلنا بان كون الدلالة فيما ذكر من الصورتين مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن الالتزام بانتفاء كل منهما فيما سبق صح ذكر التضمن ولا الالتزام لاستلزامهما الدلالة المطابقة على الكل او الملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة وما يلزم من امتناع احدهما امتناع الاخر بعينه وبالجملة الكلام هنا مبني على التنزيل فلا وجه للاعتراض تقويم وغير ذلك مما جرى مجرى عرف خاص كما مر من التخيل والجود في التعليم والتفهيم قوله وكلام من الى اخره في اصول معتبرة عبارته هكذا ودلالته اللفظية في كمال معناه دلالة المطابقة وفي جزئه دلالة التضمنية وغير اللفظية التزام وقيل اذا كان ذهنيا قوله بحيث كثر من استعمال المجازات والكنايات حتى صار ان من شرط الكلية في الدلالة لم تجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني الدال عليها عنده هو المجموع المركب فيبني تحديدها الحالية او المتبادرة من بينها

لم يرد

وصلاحية الانظهار انها مطابقة لعدم تضمنه مبني على تسليم حتى ما ذكره من توقف الدلالة التبعية على الارادة

التلخيص

استعارة

على ان يشترط ذلك حصل الدال نفس تلك المجازات والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي واعترض عليه المعترض بان الدال على المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في رابيت اسدا في الحمام مجازا في المفرد بل الموجود مجاز فيه وهو خلاف ما حرر به واجيب بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة انما في لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما دخل فيه المجاز الذي هو المجموع المركب من القرينة وذي القرينة والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزء من الدال على المعنى ان يكون المجاز المذكور هو المجموع المركب بل هو المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار والقرينة فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا على ما توهم ما ذكره في مثال الاسد في الحمام ملزم انه يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد وانما يتم ما ذكر في العرابين اللفظية لا العقلية وان جعلنا القرينة العقلية كحكم لفظ يعتبر في المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس باللفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون مجازا في المفرد وفيه ان لا يوجد مجاز في المفرد قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء المعنى لم يكن القرينة تعلق بهم لفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انعدام المجاز في المفرد مطلقا فتدبر قوله بل لم يكن دلالة الالتزام بمرة الفاضل المحشي بان ملازم الصحيح الذي لا ارتياب في شيء لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازمه لازمه وكون صحة عامة عليه لكن قد يحب لانه انما يتم اذا كان لازم لازم الشيء لازما يصح به وليس للازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم او الاخص لما في اول خط اذ كان له ان تصور الا وتصورت في الجزم بالملزوم عليها وكفاية تصورت في الجزم تصور

بالملزوم بنفسها لكن تصورت وتصور حق في الجزم بالملزوم بين بح وح لا يستلزم
كون تصور آ وتصور حق في الجزم بالملزوم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار
لزوم بب لآ لزوم ح اب واما في الثاني فلان تصور الشيء قد يكون تصورا على يستلزم تصور
لازمه بنحو غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم
الاول مقصودا ملحوظا في نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم تصوره ولو بنحو غير
ملتفت اليه قصدا تصور لازمه في بعض الموارد ولو لم يكن كذلك فتامل قوله لا بالوضع
بالوضع فان قلت التعبير او وضع دلالة على المقصود من التعبير مع اشتراكهما في
الدلالة الوضعية قلت التعبير والمعبر عنه كما يمكن ان يكون احدهما الاعم بالنسبة
الى الآخر يمكن ان يكونا متساويين بالنسبة اليه فلا اختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة
قوله ولا يلزم كون كل واحد من الاربع الاشكال الاربعة الوضع والخط معتبرا ان بالنسبة الى
السامع وكذا الدلالة المراد منهما اعني الاثر والمعبر بالنسبة اليه فلا يرد ان تعريف الدلالة
معتبر بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم منه اتحاد او هو على الوضع
اتحاد الدلالة قوله مع ان كلا منها اي من جنس كلمات الكلام السابق قوله ما يرادفها
اي يرادف تلك الكلمة لا الكل كلمة اذ ليس لها ما يرادف كل كلمة قوله ويحتمل ان يكون بعضا
منها والا فان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد صدقه
عليه اعني قوله وعلى التقديرين فيقيد احتمال كون البعض دالا على كل من التقديرين
مع انه لا دلالة لشيء منها على احد التقديرين وسوان لا يكون عالما بوضع شيء منهما
قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والى صدقه لوحظ التعميم
من الطرفين اولا نعم العطف فيكون القيد جزء من اجزاء المعطوف عليه لاحكما فقط فيلزم
المعطوف فيه ما يلزم لو كان المعطوف عليه متعدد القيد سابق والحق فتدبر
فافهم قوله وقريب منه سابق في الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول التغاير

الكلام

ومنه الى كثرة الاكل ومنه الى كثرة الفصلان ص

حد الاطلاق والتعدد وفي انتا التغاير كسابقه قوله تكرر اللفظ على الحيثيات
والمعنى على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف
بالوضع والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا يدخل تحت قاعدة تكرر المعنى على العقل
والوجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على
انتفاء الاختلاف بالوضع بالنسبة الى مدلول وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة
الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ
آخر على مدلول آخر وضعي لهذا السؤال على الدليل على انه كما ان يراد بقاعدة تكرر المعنى
على العقل قاعدة تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى لم فلو كلام كان الكلام في دالين على
معنى واحد وضعي لكان ذكر قاعدة تكرر المعنى على العقل ايضا في محله قوله فيمكن تأدية المعنى
الملزوم بالالفاظ الموضوعة له فيه مناقشة ويمكن دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع
للملزوم على اللازم ودلالة اللازم من حيث هو لازم من حيث هو ملزوم فيأدية الملزوم
بالالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطرق الدلالة الالتزامية اللهم
ان يراد بالملزوم المتبوعة وباللازم التابع بالاصطلاح كما منها الملزوم منه
والمعنى المعتبر في دلالة الالتزام عند اهل الغرض قوله مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب
وهزول الفصيل مثل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب بحيث القدر ومنه
الى كثرة الطبائخ ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعني
كونه بخيلا مثل من هزال الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى المقصود
ومثل من هزال الفصيل الى تحريمه لاجل الضيف ومنه الى المقصد كما مثل عليه قول ابن
سيرين لا امنع العود بالفصال ح ولا بتاج الآخرين الاجل قوله فان قيل سلمنا ان
الامر بالعكس وقد فهم منا الكلام السابق ان دلالة الشيء على جزئه اوضح من دلالة على جزئه
الانسان عليه كما توهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء كنسبة جزء الجزء الى
الجزء ومنه الى كثرة الوارد ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود

الكل فغاية الامر ان يجرى فى مرتبة الوضوح لا ان يكون دلالة الكل على جزء جزء والى هذا الطف نبه كلام الفاضل المحشى حاشيته فتامل قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله فكانه بنوا ذلك رد الفاضل المحشى هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن فى كلامه مكانان الاول ان قوله يحتمل ان يقول نعم يجوز ان يكون مراد الشيخ بالعلم اهل البيان لا الميزانيين وما ذكره الشريف مبناه على ما ذهب اليه الميزانيون فى هذا المقام غاية الامر يخالف الاصطلاح ولا باس به وجوابه اعادة ذكر اصطلاح جديد لا لعلة عليه اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع الاستشهاد بقول الرئيس الى سفاه ما يصرح بان المراد من القوم المنطقيون الثانى ما ذكره فى الجواب المطابق لقواعد القوم من الاختلاف الذى يوجد فى التضمن باعتبار فهم الجزء اجمالا حاجة البدء فى بيان تحقق الاختلاف فى دلالة التضمن وضوحا وخفاء اذ قد سبق منه فى بيان تاثير الوضوح والخفاء فى دلالة الالتزام على مذهب ارباب المعقول بان تردد الملاحظة ولو بالذات يفيد تفاوت الترتب فى الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اضعف من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الموجود فى التضمن ليس باعتبار فهم الجزء فى ضمن اراده الكل كما فصلنا قوله ومعنى النوع بالبال يعنى بالاجمال لا بالتفصيل والا فحصوله بالبال مفصلا مدلول حصول الجنس فى الى هذا اشار بقوله ولم يراع النسبة بينهما فى هذه المثال اى نسبة انه جنس لجزء حقيقة والمراد عدم اعتبار التفصيل قوله وهو بعد موضع نظر وجه النظر قد اورده الفاضل المحشى على البعض الذى نقله من الشيخ الآن فى المثالات التى اوردها عند ايجابه الاول الآن قوله فى توجيه مراد الشيخ اقول فى تصور اختلاف فى المطابقة الى قوله فلا استعارة فى التعريف بهذا القيد يدل على ان الاختلاف المذكور ليس فى الدلالة وليس مراد الشيخ ما ذكر من ان الاختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم

ليس ح

الا انه يلزم حاذكر ان يلتفت الذهن عند اراده الجزء الى جميع الاجزاء واحدا بعد واحد وفيه ضيق سيما عند الوضوح الذى ح

بالوضع اختلاف بالنظر البها ان يختلف بسبب الدلالة فمختلف الدلالة انما يحسبه المذكور فى الالتزام كيف ولو كان مراد الشيخ ما افاده لما احتاج الى اعتبار كفاية الظن فى الوضع اذ حينئذ التفاوت سابقا على وجه يوجد فى العلم الجازم البتى ان قوله ورب ما تجاوز لا يتصور فى المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف فى العلم بالوضع حتى عليه منع الحصر اذ كون ملكة الاختلاف بحسب كثرة الممارسة ونحوه كما سبق مما لا يشار اليه فان قلت هذا راجع الى تذكر الوضع فيعود الى العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار مما لكى ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف الى هو واللغة الى صيرورة عدم الانضباط غير سلم وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم عجز المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن الجلى والخفى وما دونه بدلالة المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد فى الكيف بعينه الثالث ان منع قوله رب ما تجاوز ح انه بقى فى مكان عدم تاتى الاراد المذكور فى الدلالات الوضعية لان منع المنافسة المذكورة فيما نقل عن الشيخ قوله اما اولا كما طنز اقد صرح فى هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف فى العلم بالوضع فلا يدفع المنافسة المذكورة الا ان يتكلف الرابع ان قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا ح كالف ماذكره فى شرح المفتاح من ان لا تفاوت هناك فى نفس الدلالة فى هناك فهم حاصل فى بعض المقرعنه وجوابه ان منع ما ذكر فى المفتاح انه لا تفاوت فى نفس سير الدلالة كما صرح به ومنع ما ذهب هناك الى ان ما ذكر فى التعريف استعارة بذلك التصريح وجود التفاوت فى المشترك بالنظر الى القرائن الى آخر ما قوله ايضا ولو سلم ما ذكروه وذلك ح قد اجاب فى شرح المفتاح بان التراكيب التى تدل على معانيها الوضعية لفظ غير اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وضعا ولا مع غيرها قوله

تراجع عما تاخ فى دفعه الى قوله

الدلالة كما صرح به

نظر هذا الكلام بدل ح اعما قال ط هذا الكلام لانه بصدد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد

منه في الكلام انه لابد في كل مجاز من ان يذكر الملزوم و يراد اللازم وليس كذلك
نضاف في هذا الان قوله لان قوله ثم اللفظ المراد لازم لما وضع له ينقض مجاز
هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل مجاز قوله و هذا لا يصح اعاما فظ لان
اللزوم وان كانت تذكر في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات
هو اللزوم والحق ان هذا الكلام واه قوله وانت خبير بما فيه من الاضطراب
وتبين الفاصل الخفي وجه الاضطراب الان في كلامه نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي
ان قوله وله مراتب في الوضوح والخفاء يمع ان دلالته مطابقته ليوجه للكلام بناء
على ما اختاره الشيخ في شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات وضعية لا عقلية
كيف وقد رده في شرحه للمفتاح حيث قال وما يليق من ان المقصد في التشبيهات
هو المعنى الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجهه كالبدر مثلا لا يريد به ما هو موضوع
وصف بل يريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن وشاركه اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي
ارادة الوضعي وقد رشار اليه ههنا بما نقله من كلام كمال الدين ميثم البحراني وعنوه
بان به فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في كتابه ولا تعرض عليه بان اللازم
التي تنقلنا عنه بعض الافاضل بعد ذكره ما ذكره اولا كما توهم فيه البعض هي في وجه الشبه
الذي ذكره وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره اعني كون الوجه في غاية الحسن
ليس مشابها لما هو موضوع له اعني المشابهة بين الوجه والبدر فكيف يحمل كون العلاقة
مشابهة متسما للتشبيه والاستعارة وحوابه ما ذكره بعينه في حواشي شرح المفتاح
من ان ارادة المعنى متفرعة عن تلك المشابهة فتسمى ان العلاقة هي المشابهة
قوله وظهر التغيير من قولنا قبل ليس مراده الاعتراض على قدماء اهل
اللغوي لشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي وعبارتنا ذيلها وانما
في تعريف التشبيه اللغوي ليس بجيد ورسل يلتزم وانما مراده التنبيه على الاعتراض على

تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام المصنف كما يشير اليه بقوله ومعنى
ان مراده ثم ورد الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي موقوف على ان هذه الامثلة
ليست منه وان قصده به المشاركة التي هي لازم معناه وقد منع ذلك بناء على
انهم عدوا قوله معا لتخذ الله خليلا من قبيل التشبيه وكذا قولهم الطيب فان بعضهم
الامام فان منهم فان الملك يعصوم النزال وسموا امثالها تشبيها مضمرا فتط فافظ
من ان مثل قاتل زيد عمرا اذا قصد التشبيه الاصطلاحي الضمني قوله ومعنى ان يراد
فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة معنى غير مفيد لان وجه الاستعارة هو تامل قوله
لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية مراده بذكر المستعار له
ههنا ذكره على وجه ينبغي عن التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة في اخر اصول الاسناد المجازي قوله
صافيا لان يراد به المنقول عنه او المنقول اليه لولا دلة المال او محوى الكلام اراد به الاول
المال الغوية الحالية وبقضي الكلام العربية المتعالية ثم الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه
في المشبه به حتى كانه من افراده يصح له لفظ كما يصح لافراده الحقيقية واشتراط تلقي القرينة
انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد ان كون اللفظ صالحا للارادة المنقول اليه هو المعنى
المجازي عند الورود انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب
بان عدم القرينة توجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد يقرر
ان كل صنف يحمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل وهذا لا يناني
افادة المعطوف المعطوف بكسر الطا كما تقرر في الاصول تحال الفاضل المحشي في حواشي الكشاف
الطاء الجمهور شرطا ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة بشرط ارادة المنقول عنه ولو قدم
المنقول اليه ثم ذكر لاصاب كل مشروط بشرط اصح اشتمل قوله واطلاق لفظ الاول كان في
موضع خروجها عن التشبيه الاصطلاحي الذي هو نفس الدلالة فان قلت في التعريف امور
زائدة غير الاربعة قلت الكلام في المقصد بالبحث لا في كل ما افاد في التعريف لكنه قد استمر

في العرف ان يق ابصرت الورد وشممت العنبر فيكيف ادلا يخفى ان ليس المراد نسبة الكلمة
التي هي رائحة النم بنوعيه العنبر الذي هو مشموم عرفي على براءته فلا يكون التشبيه بالعرف
في دفع السامع بالكلية عن هذا المثال يق شممت بالكسر شتم بالفتح الشم تا فهم قوله لانه عدم
الحمة عما من شانه اعم من ان يقل عدم الحمة عما يتصف بها مع انه الظاهر والمذكور في عامة
الكتب لا يقاضيه بقوله لعدمه وكنتم امواتا فاحياكم والاصل الحقيقة واما انتقاض المنفي
بقولهم لا نحيى ببلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز باتفاق اهل اللغة قوله واذا كان المحسوس
اصلا للمعقول فمنشبهه به يكون جعل المنزع اصلا والاصل فرعا وهو غير جايز وقد يتوهم
ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى فيه
العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو محسوس فخصوص منشبه محسوس اخر ليس
باصل له ولا بواضح منه وضوح بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اي معقول
كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اي محسوس كان فصلا عن ان يكون اقوى منه فلا صحة
لشبه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل وهو واقع عند المنصف قد سبر
قوله وفي نفسي الخيالي لكن ان يق انما جعلوا الخيالي من قبيل الحسيات لانها تتكرر
في ادراك غيرها ان الحس يدركها بحضور المادة والخيال يدركها بدونها قوله وهو المعدوم الذي
فرض مجتمعا اعم من هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي
هو خزانة الحس المشترك الذي يتادي اليه جميع المدركات قوله ولكنه يحيث
لو ادرك لكان مدركا بها اعترض عليه مولانا حيدر بان المراد بالادراك المذكور
في الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا
بدون الحواس وان كان المراد الادراك بالحواس لم يحد الشرط والجزاء وهو ان
المراد منه الادراك حال كونه موجودا والادراك ينفك عن الوجود في الصورة فلا غناء في قوله
بخلاف اللذة والالم العقليين محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية

ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك ما يتعلق بالحواس واما العقلية فما
يكون المدرك به العقل والمدرك منه المعقولات كالادراكات وقس على هذا الفرق
بين الالمين قوله وحقق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك
كمال وخير من حيث هو كذلك بحسب هذا التعريف ذكرته في حواشي المواقف فليطلب
منه واعلم ان المصنف لما اقتفى اثر السكاكي في التقسيم واراد الاستدلال على اصل العلاقة
عرف الى الاستدلال على اخر فوقع في الجهة في ايراد امثال هذه التحقيقات عليها لا على
انه قوله وكادراك القوة العقيدية والشهوية القوة الغضبية هي مبداء الافعال
على الاموال والنفوس في التسلط والترفع والقوة الشهوية هي مبداء جذب المنافع
وطلب الملاذ من المآكل والمشارب وغيرها من المشتهيات قوله لتكيف الذايقة
مثال المذوق وكمال عند القوة الشهوية لادراكه كالتوم من طاهره قوله
وهو ادراكها المجردات اليقينية الجردات مفعول الادراك واليقينية بالرفع صفة
ادراكها قوله فالمراد المعنى الذي يعقل عن الكلمات هذا اذا كان داخلا او عاما بانه
الشيء فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد اعني زيادة الاختصاص قوله والضمير للمثالي
او النجم اراد بالمثالي المستفاد من ضرب الوالد على التكثير والتعدد المذكوره في
البيت السابق والاضافة في دهاه على تقدير ارجاع الضمير الى النجم لادنى ملابسة
وهو كون النجم بينهما هذا وراينا في نسخة صحيحة من نسخ معتبرة على ان بعد قوله او النجم
هكذا والرواية الصحيحة دهاه والضمير للميل في قوله رب ليل قطعته بصدقة وفراق
بالكاف فيه وداع قوله موضع كالتعليل تقرئ به العين وتابى صدينه الاسماع
القصد الاعراض والباء فيه للملابسة وضمير فيه لليل والفراق وبمعنى وجود الوداع
فيه مع مساق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الاكياس بناء
على ان وجود الوداع يستدعي سابقة التلاقي فيه فعدمه المنتفي لعدم ذلك

وهذا شبه امر اخر جيدا ما ذا كان

التلاى عم اصله مورث زيادة الملال وموحش بالجرا ى صورت وحاصله
ليل كالثقيل اى كارهل الثقيل يقذى به العين اى يكون ذا وسخ قوله يحمد ويذم
وما اى يمنع ولا يقبل الاسماع حدسه الصادر عنه قوله ولزم بطريق العكس فى هذا
او لى من اعتبار كل من الشبهين اصلا على حدة كما فعله السكاكى لما فيه من تعليل الاصول
ومن جعل تسمية النور اصلا وتفريع تسمية البدعة بالظلم اصل والعقول تنكر
عليه قوله بين الدواصفة للنحوى لاطرف الاشتراك واعاطرفه قوله فى كونه قوله واعلم
ان قوله سنن لاح منهن اسداع من باب القلب لاتبعين القلب فى هذا المطلع بل الاصل
ان يكون فى المطلع الاول والمطلع كان النجوم بنهما دحاها وكان رسم بركوه لان النكتة انما
تظهر فى هذا القلب آتاكا بينه قوله حتى كان البدعة هى التى تلمع من بينها لا كما فى ما لا كناه
الذى نسبه الى البدعة التى هى كالظلم سالركاكه وقيل لا يظر عنه فى الطرفين الى مع الاكوة
بل الى مجرد الظهور واعلم ان جعل الاتباع مبتدا خبره بينهن والجملة صفة للسنن لان الظ
ح لاحت قوله وذلك مما يعب الكلام مثل ان يكون فى الكلام وجوه مما لا اعراب بعضها
مودية الى المعنى المراد وبعضها غير مودية فان حمل على الوجه المودى كان تعليلا
للنحو مصلى وان حمل على سوء الجمع كان تكذيبا لمفتد قوله فى كونها كراكب
اوثوبا او قطنا وفيه نظر على ترتيب اللف وقد يعترض على كونه من العطف بصلا
بارليس مما والكلام ان اريد صدق على ما لا ينبغى بعد واجيب بعد التسليم بان الفصل
كون ان يكون اعم من النوع اذا كان فصلا بعيدا قوله حصول الطعم فى مكان الصفوا
ان يقول حصول العين فى حيز بعد حصوله فى اخر للا جوهر الفرد متحرك عندهم
وليس بممكن والخبر محموم فالنفى المعلم المذكور اللهم الا ان يريد بعد ان حركة الجسم مطلقا
قوله بطل ان المقدار اذا ملت فلمعطف على الكيفيات حتى لا يلزم كونها منها
ملت سوق الكلام على تفصيل الكيفيات المدارك بالحواس لو غاب فصل بالوهم
او بالسمع او بالى خروج شئ من المذكورات فى خلال التفصيل عن ملك الانواع قوله
وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخل كت الكل الاستقامة
والانحناء بعمان غير الخط يحب العرف حيث يقال مستقيم القامة ومنحنيها
والمتحدب والمتقعر سمى بحسب الخط متعاريفان المقعر الجوفه سطى متقعرا وبحسبا
يعم الخط فيها بالفعل لعدم تناهى سطحه وضعا كما فى اوطار الاغان فى الاصل جمع
اغنية بمعنى التغنى وهى بحسب متعارف اهل الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون
وكونها والمزامير ذوات النفخ كالبوق ونحوه قوله واصولها تسعة الحرارة والمرارة
العظم لانه من فاعل وهو الحراره والبروده او الكيفيه المتوسطه ومن قابل وهو الكثيف
او اللطيف او المتوسط بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل فى اقسام القابل حصل
اقسام تسعة سمى الطعوم بحسبها فالحراره ان فعلت فى اللطيف حدثت الحراقد
وفى الكثيف حدثت المرارة وفى المعتدل حدثت الملوحه والبروده ان فعلت
فى اللطيف حدثت الحموضه وفى المعتدل حدثت القبض والكيفيه المتوسطه من الحراره
والبروده ان فعلت فى اللطيف حدثت الدسومه وفى الكثيف حدثت الحلاوه
وفى المعتدل حدثت التفاهه هذا خلاصه ما ذكروا والحق ان مباحث الطعوم دعاوى
خاليه عن الدلايل كيف والافيون مرتبار والعسل حلو حار والزيت دسم حار ونوشه
قرلا يحصى تحكم المقام وكما قوله والعضوضه والقبض الفرق بينهما ان القابض يقبض
ظاهر اللسان والعضوض يقبض ظاهرا وباطنه فالاصلاف بينهما بالشده والضعف ولهذا
اعرض عليه بان الاصلاف النوعى فالانواع غير منحصره فى التسعه وان لم يتحقق فلا منع
لقولهما نوعين وقوله والتفاهه قد تقال للتفاهه لعدم الطعم وسمى جمعه وقد
تقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكنا قد اجزنا له فلا تحليل منها ما لى لطلا الرطوبه
اللعابيه فالاولى ان يقال فى تحليله انه من بطعم والمعدود من الطعوم هو التى

على ما هو المختار قوله منه شأنها تفريق المختلفات وجمع المتكلمات كلمات اما ان تفرق المتصلات
فلان فيها قوة مفرقة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء مختلفة بالكثافة واللطافة
ولم يكن الالتيام بين اجزائها شديدا في الغالب يحصل التفريق اللطيف منه فتبادر الى
الصعود اللطيف فالالطف دون الكثيف فيلزم بسببه تفريق المتصل واما انها
تجمع المتفرقات كلمات بمعنى كونها موجودة بعد تفرقها وتجمع بالطبع فان
الجنسية عند العلم والحرارة موجبة لذلك الاجتماع فنسب اليها كما نسب الافعال الى موجداتها
قوله والبرودة من شأنها تفريق المتصلات وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء ان
البرودة تجمع بين المتفرقات كلمات وغير المتكلمات كلمات وهذا هو الظاهر فتامل قوله وكون
هذه الاربعة من الملموسات هذا مذهب بعض الحكماء واما عندهم فالملموسات اثنا عشر اي وضع
الاجزاء والخشونة عدمية فليسا الا من العوارض النسبية والصلابة هي الاستعداد الشديد
نحو الانفعال وهي من الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما شأنه ذلك قوله
كالبلة والجفاف قال الفاضل الحسني البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف تقابلها
وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبلل
جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب بان البلة وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية
المستفيدة بسهولة الاتصاف ايضا وهذا هو المراد وهاذا كره الحسني ههنا والمذكور
في تلك الحواشي بمعنى يرده تصريحه في حواشي الطوالع بان الوصف بالبلة يمنع عدم الحمل
على الكيفية قوله والالطافة والكثافة المشهورتان الالطافة التي تقدمت من الملموسات بمعنى
رقة القوام والكثافة التي تقدمت مقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة ههنا بهذا المعنى
عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة قوله على استعمار موصوعات ما اراد به
بالموضوعات الآلات يتصرف بها سواء كانت خارجة كالخياط او داخلة كالانسان
قوله وهو حركة تنفش مبدأها ارادة الاستقام هذا بظاهره لا يلائم قوله في تعريف

لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس لا محركة لها فاما ان ينبغي تفسير الغضب على التهيج والمراد انه التوجه حركة النفس مبدأ ذلك الحال الارادة الانتقام او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وعند ذلك يحل تقدير كون الغضب بمعنى الحركة المراد ان الحكم الطبيعيان للنفس كيف اذا وجدت فيها حركة تسمى الغضب لا تحملها محركة لحركة اخرى قوله كالصور الوهمية المنسوبة الى الجسم المذموم من ظاهره حمل الاعتباري الواقع في المتن على الاعتباري المحض والنسبي على الاعتباري فيكون تقدير قوله وبين اعتباري نسبي وقال الفاضل الحسني وبين المتن اعتباري محض واعتباري نسبي ما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات بالذات لا وجود لها في الخارج عند هم عطف النسبي على الاعتباري عطف تفسير بناء على ان المعطوف غير المعطوف عليه قوله كاتصاف الشيء بكونه مشط الوجود او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية المطلب وصفا مقررا في ذات المطلوب هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطالب القائم بالنفس قوله كاتصافه بشيء تصورته وهي محض مثال للنسبي لا اعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين قوله وهذا البعض لفظ المفتاح اي العموم ما هو عمدته الواحد للجهة الملتئمة من امور مختلفة وللهيئة المنتزعة منها عدة امور مختلفة بعض لفظ المفتاح حيث قال ووجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه امرا جهة ملتئمة واما اوصافا قوله وفيه نظر كما ستعرفه اي في هذا التعميم المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي وحاصله ان الجهة الملتئمة كما لا تنافيه مثلا من قبيل الواحد دون الطرفين منزلة ووجه ارادة ان المراد من الجهة الملتئمة جمعه للطرفين ملتئم مركزه الثبات كما في اعصار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصده الى المجموع من حيث يصير تلك الكثرة بالاخرة كثرة واحدة وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا منه

كتبه احمد

منه مجموعها الى هيئته واحد قوله والمعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد الحسي اما حسي او عقلي او مختلف الذي لعيقتضيه النظر الصائب انه لا محال لتركيب المعقل من الحسي والعقلي نعم قد ينبني الامر على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادي فالاصلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي بالمعنى الذي تومأ اليه قوله والحسي فاه حتى يكون لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جار في البسيط ايضا فان كل جزء منه فيها والحسي لا يعقل في المعقل ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس بوجه فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسي ولا على المجموع لانه وجه عقلي فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا سواء تمام حسيا او متعدد امختلفا فمعنى قوله والحسي وجه الشبه الحسي سواء كان معتبرا كلا او جزءا فدخل فيه جزء المتعدد والمركب ليس بوجه شبه فلا يدخل فيه قائم قوله الاجسام او قائما في الامكنة والمجردات فالعرض قائم في الجوهر العرد قوله ولذا يقال الشبه بالوجه العقلي اعم من الشبه بالوجه الحسي فان قوله بالوجه العقلي اعم وقوله بالوجه الحسي لورد السؤال ع ويرد بان لورد السوال انما يتم لو كان المراد بالوجه العقلي المنتج مركبا من قضيتين او لهما من الشكل الاول مؤلفا من موضوعين كليتين منتج موضوعه كلية وثانيهما من الشكل الثالث المركب من موجبة كلية صغرى وهي منتج القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هي الحط وهو ان لا شيء من وجه الشبه الحسي بالذي هو ان يكون عرضا عقليا اظهار الضمير اعني هو لرفع توهم رجوعه الى المعقول قوله لكن وجوب كونه طرفي الحسي حسي سقط انتى عشر ضعفا فيكون وجه الشبه واحدا حسيا سقط بذلك كون الطرفين معقولين وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه وبكونه مركبا حسيا سقط بذلك قوله اخرى وفيه تامل ع لانه

المركب من الحسي والعقلي وان لم يدرج في قوله الحسي طرفاه حسيان واما الجريان فلان يحصل وجه الشبه في الطرفين فتدبر ص

في موضع قال والعامل فيها الحكم اي الشبه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي ص

ويكون المعدد حسيا سقط بذلك اخرى ص

اكتفاء

فقه وليس بمجموع بل المجموع هو الفقيه وجوابه ان المراد بالفقه ههنا ما يقابل العلم المجرد فيكون مجموعا ملكة فلا اشكال فيه نعم الشكل موجود في طب البرايحه ولذه الطعم لان المجموع هو الرايحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لا لذته قوله والجراة هي على وزن الجرعة وقد يترك همزته فيقال جرة مثل كرة كما قالوا للمراة مرة قوله وفي جزء الرجل في بعض النسخ بلا واو والصواب بالواو والاقبال وجزء للنظر الارتباط قوله مختصة بذوات الانفس الناطقة بقرينة آخر كلامه والا فلا اسد نفس صبوابه ع قوله واذا قلت للرجل الجليل ما مثل العالم العجمي جميع ع انه مصدر ميمي بمعنى العلي بالفتح وهو النفع قوله فما العلم يوصل الى الحق ع اذ نفع بهذا يقبل الظاهر العلم ليس بضروري الايصال فالمناسب ان يفسر الهداية فيما مر بالدلالة على ما يوصل لكن يحمل مشترا بالدلالة الموصلة مبالغة في مدح شان العلم ووجه الاضراب ان العلم ليس بضروري الايصال الى الحق والمعرفة والعرق بينه وبين الظاهر ظاهر والالم يكن على فاعل قوله وفي وجوه بعض الامثلة تسامح ع جوابه انهم يقصدون في شيء من ملكة الامثلة الى مسمه مشتركا منه عدة معان حتى يتاتى الوجوه المختلفة المراد منها بل يقصد في كل شيء منها الى معنى واحد لكنه مبهم عند آخر جعل الجامع بين المعاني المتعددة والتركيب فتامل قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة فعدم منافاة قول المصنف انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالحيوة الاصول والقواعد ان يجوز ان يراد الادراك فليتذكر وتقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك قوله عني ان لا يكون قيل عليه عدم الشيء مشترك بين عدة اشياء ومنها طرفاه وهذا مدفوع بما سيجيء للفاضل الحسني الذي اشار في كتب الاستعارة التمثيلية ويستدل عليه حين ان انتزاع من عدة اشياء ملكة استلزم تركيب المشبه وان الشرح هو بذلك حمل نظر هذا هو النظر

الى العمل ملا لكنه حرفي الاتصال

هي بهاده لو اجزاء الاتفاق انتزاعه من عدة اشياء

الذى اشار اليه فى مفتتح تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستقف على وجهه
اشرنا الى جواب ذلك فى الحاصل ان الهيئة المركبة منتهان صنع منها الاشياء المختلفة
وقسم صنع منها الاوصاف المختلفة بشئ واحد كما ذكره الشارح صاحب المفتاح فى الاول
بقوله اما صفة بسيطة والى الثانى بقوله واما اوصافا ولا فساد فيه فليتأمل اجيب بان
لفظ اجمع بجامين مهملتين معطوفتين بينهما ياء ساكنة والباء بهم مضمومة ولام مشددة
وحاء مهملة قوله وقد لاح فى الطبع كما ترى الكاف فى مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل
لمجرد التقييد والمراد بالمضاف الثريا عاد الضمير المنصوب اعنى جلى لاخفاء فيه ولو كان
قوله كما ترى متأخرا عن قوله لعنقود ملاحيته لكان اظهر فى افادة هذا المعنى فى الجملة
كما ترى وجوه اقيد بها انها فى موقع المصدر اى ظهر ظهورا كما ترى قوله وهو جار
ضرورة قال شارح التلخيص اليعقوبى وليس بفصيح قوله اى يغتر نوره بنوء النون الزائدة
قوله فكانه اراد بعقد الثريا مخصوص مجموع مقدار الثريا لما ذكره الشيخ الملا يلبغى
ذكر الكف فيه واراد بمجموع مقدار الثريا والعنقود طولها وعرضها لا مجموع مقدار
الثريا وبمقدار العنقود قوله وسيجئ ان الموزد قد تكون مقيدا بالعرض ايضا فدفع ما يتوهم
من ان المشبه به هو عنقود ملاحيته صين كان كذا مركبا مركبا كالعنقود قوله
النفع من اضافة الصفة الى الموصوف اى المشار قوله فتدخل بكلمة من اللطائف
المراد من اللطائف ما سنذكره المتألفة وسيأتى خلاف الماضى بهذا ان تلك المقارنة
اما بتوهم اجعل المشبه به الليل المقارن للثريا وهى حال كونه مقارنا له وبهذه المقارنة
اما بتقدير فى صيغة المضارع الدالة على المضى واما اذا جعل ماضيا فالمبادر
ح هو التشبيه بليل اتصف بالثريا وهى حال كونه فى الزمان الماضى بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه
وبهذا ظهر ان تغير الفاصلة الخ فى شرح المفتاح وتساوى كواكبه بقوله اى تساقطت

الصبح الزناء

منها الزهر مبتدأ اى هذا الشطاط ظهور المحسوس الذى شاهد للاضاءة صبح ومساء اى فى الليل فى حكم المنكر الثريا محمد فى حكم المعرف او محمل الصفة فى حكم المعرف اى الدرية كالثريا الذى تشرع كوكبته فى الوصف وضوء

المشار يضم الميم اسم مفعول واضافته الى النفع ح

النفع

التشبيه ار

قوله

اى ثبت والاول اظهر اطهر واصدام الحرب ح اى يعقبها المغاربة والمصاحبة لانه يسبب عليه حكم الاثارة ح

اعنى احدهما

اى م

لس كما سبق فانه يشير الى جعل بناء ما ضيا كالاول بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء واما بضم الهاء فهو على صيغة المضارع قوله منه جابت قيل قوله منه جابت متعلق بكل واحد من النفع والليل ولو قال تشبيه النفع الذى هو من جابت بالليل الذى هو من جابت لكان اظهر وانت ضربان قوله من جابت متعلق بقوله تشبيه اى ليس مقصودا الثانى اعتبار هذا التشبيه من جابت اعتبارا ذكر التشبيه من جابت وليس المراد جابت المشبه والمشبه به فتأمل قوله فى حكم الصلة للمصدر اقحم لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشاره الى ان صريح الصلة لا اسم المفعول لكنها صلة للفعل المحقق الذى فى ضمنه اعنى المصدر حكما تعلم لتعقد العجاجة النفع وسل السيف اى اخرج والاغماد جمع غمد غلاف السيف وترسب رسب الشئ فى الماء رسوبا اى نزل وجعله من رسب السيف المضى فى الضريبة لا يلائم قوله تعلو والارتفاع والانخفاض وفى بعض النسخ ترسو مرسا اقدامهم فى الحرب استداد اى بقال اشتد الشئ اشتدادا اهتدم الشئ بعنى النهب واهتدم فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر قوله هل هو مما يتعلق به معنى الاثارة كما ذكر فى المثال المذكور حكم الضرب قوله ما لحى فى البيانات ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه الشبه يحيى فى الهيئة لا نفسها مع انه المراد كما صرح الله ودل عليه بيانه المعنى الموصول فى الموضعين بالهيئة فلا بد ان يؤخذ من هذا قبيل اعتبار العام فى الخاص كالحيوان يحيى فى الحيوان الناطق اى يحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تفسير عبارة الشيخ فانها تفيد ان حال الشبه وضع يحيى فيها عايد الى الشبه الاول وجهة صفة من الوجه المبهم ووجه الشبه بالاسانيد يتسع قوله احدهما يحتمل ان يعتبر بالجر كما هو غير ظاهر الكتب ويحتمل الى التقدير ادلا عايد فى الجملة الخبرية الى المبتدأ لان فاعل يقترن هو غير ذى ضمير عايد الى المبتدأ اعنى احدهما فلا بد ان يقدر لفظ فيه اى لا يقترن فيه بالجر كما هو غير او يجعل اللام فى بالجر كما هو عوض عن المضاف اليه بجر كما تحصيل

الربط ملا احتياج والى تقدير فيه نعم يحتاج الى ان يجعل الاضافة لادنى ملابسة وهذا لم
اعلم من تفسير عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عايد الى المبتداء ملا احتياج الى تكلف تغيير
الرابط لكن لا دلالة تقيد المصدر الغير الصريح المتولد من المصدر به مع الفعل في
قول الشيخ ان يقترن لغير لجواز جاسم الفاعل ليصح حمله على المبتداء الذي هو عبارة عن هو
الشبه والى تقدير مضاف في عبارة المصنف اي ذو ان يقترن على ان الاضافة لادنى
التباس لكن لزوم التاويل في الموضعين اما اهون اذا جعلنا قوله على وجهين عينيا له على
نوعين وان كلا منها هو تقسيم من الجنس باعتبار انواعه واما اذا قلنا معناه انه مشتمل على صنفين
فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد كما في عبارة الشيخ وكذا اقتران الغير بحرفها
او تجرد حرفها عن الغير كما في عبارة المصنف صفة للشبه ولا حاجة الجنا الى اعتبار الربط
في كلام المصنف رحمه الله فتامل قوله اعلم ان مما يزاد به الشبه دقة وشحذا ان الحق في
المهملات بالحظ ما في قوله مما يزاد ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في
عبارة المصنف بل عبارة عن الاحوال اي من الاحوال التي يزاد بها الشبه دقة وهذه
الحال وهي المجيء المذكور والتاء ان تجرد هيئة الحركة اعاده لفظ الهيئة الى عين ذكر غير
عايد الى المبتداء الا اتحاد مع المبتداء قوله والسين كما في آجرة في كف الاسكاف لم يزد بالكسر
المفلوج على المرتعش اذ في كفه تودي المراة الهيئة المفهمة قوله مع تموج الاسكاف
من وضع الظاهر موضع المضمر اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه وهو حال من الحركة اي
كائنة زمان تموجه قوله مع بداله اذ انعدام ومصدره ممدود يقال بدا له بداء وقوله
والمعنى ظهر له راى غير الاول بسبب ارة الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الراى المعلوم من المقام
المقام قوله فان الشمس اذا احد النظر الخ تعليل لمعنى الكلام اي سبب تشبيه بالمراة فيما ذكر
من الهيئة لان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ينبثق ضوءها قوله لخذف الهمزة اي
فارئ حلبت الاهمزة يا ثم فعل به ما فعل بقاض قوله فانظبا قامره والقفا

تغيير

والضمام

تلبث اعاد

قوله

ليعلم

الفاء

اذا للشبه كانه جواب للسائل عن وجه الشبه من البرق والمصحف وقيل يعني
ان التعليل كما صرح به الشيخ في دلائل الاعجاز ثم الانطباق والالتفاق المعنى للسحاب الذي
يرى منه البرق لانه سحاب صحيح البرق ثم يطبق فيلتئم اجزاؤه ولعل اعماء البرق ظهوره
من خلال السحاب منتشرا صنوره والتفافه ان ثم اجزاء بحيث يعمى عن الابصار
بالكلية قوله ومنه لطايف ذلك اي الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو راح يخمر
حفت اي احيطت راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة والقيان
جمع قينة وهي الجارية مغنية كانت ام لا بعض الناس بظن الغنية المغنية وليس كذلك
وقوله ملحفت اي تغطت حال من القيان او وصف له ان جعلت اللام فيه للعهد الذهني
وفي اثبار ملحفت على تلبثت اومى اخضرار السرو وتمامه فان اللحاف ما يستر المراة
مزاحمها الى قدميها وخضر الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف في نصبه بخذف الى ر
الصال الفعل اي يخضر الحرير وقوله على قوام في موضع الحال من ضمير ملحفت وقوام الرجل
مع الخاف قامته وحسن طوله والفارهي صفة للقينة والترتيب بين اداة حصل
شبه السرو بالقيان فشبه للشبه البان والراوتي والريح جار عليها للحال
وتكرير جاء مع ان الريح صوت سماعي قال الله تعالى الريح فيها عذاب اليم تقدم كل شيء
اليم فيها باء على تاويلها بالمذكر كالهواء الهبات وعليها قال من ضمير جار بخفيفة
لغة الصيرورة الخجل بمعنى الجيم مصدرا ما بالكسر فنوصفة شبهه لانها سبب المقام
المعتدل وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروي يلزم رعايتها او
بوجه لطائفة ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لان راعى الحركتين حركة التبوء
للدنو والعناق وحركة الرجوع الى الاصل للافتراق واذى ما يكون في الدابة
من عرعرة زايدة مادية لطيفة لان حركة الشيخ المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها
اسرع لانها لاجل حركتها في حال فروجها عن مكانها الى الاعتدال وكذلك حركة من

او جبر جاوه

والقفا

سركه المحلى فيبرد ع اسرع من حركه من يرتم بالدنو لان ازعاج الخوف ابدا اقوى من الرجاء كذا فى الايضاح قوله منبه لعائشه لانه جدل الانسان اشاره الى دفع اعتراض الظاهرى بان قوله محمد وله وقوله لم يجدل قوله قول الشاعر فى صفه مصلوب كانه عاشق لم البيت للاخطل والصفح الجانب والمراد هنا اليد وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب والعباس استعدم النوم من الفتور فان النوم ريح تقوم من اخشبه الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصل الى القلب نام واللوثه الاسترخاء والبطء والتمطى التمدد وفى تشبيه المصلوب الذى لا اثر للحيوه فيه بالمحب الذى يركل حبيبه وهو عد صحيح لاجل مرديه لطافه لايخانه الى ان المحب فى هذه الحاله فى حكم الاموات بل

ان موانع الحيوه اكثر حيث جعل مشبها به قوله ثم لم يحلوا اى لم يحلوا عاميا فذكر العمل بلفظ الحل على طريق التهكم اولانهم لما لم يحلوا ابدا كانهم لم يحلوا فجعل جهلهم كلا جهل لعدم علمهم بالعلم قوله وان الحمار جاهل عاميا وكذا فى جانب المشبه اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لانه يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنتفى فى جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع ما يقال ان الذين حملوا التوريه عاملون عاميا فكيف يسلم قوله وكذا فى جانب المشبه وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله وكذا فى جانب المشبه انه روعيت فيه امور ملتزمه بناء على سبب هذه الامور لا ازانها عينها واجيب ايضا بانه لا يلزم وجود وجه الشبه فى الطرفين كجعد ماعل لجواز التمثيل والتخييل قال فى الحال هنا بالنسبه الى الحمل والجهل نظرا الى الذين حملوا التوريه كذلك فلا اشكال قوله نقل الدين الخ ذكر جمال الدين فى شرح الايضاح انه يقال ابرق الغيم وما اى ظهر لهم برق فان اراد استعمال هذا بالطريقه الحذف والايصال فلا بد من النقل عن اللغات وان اراد الاستعمال سلك الطريقه الاولى ما ذكره الشيخ ولا نزاع فيه قوله فاما رأوا لما اقشعت الريح السحاب فاقشعت اى صارت قشع كما يقال كبته فاكبت

والهمزه هنا للصيرورة لا للوجود وعد اذا لم يحل فعل مطاوع فعل مطاوع قشع وكبه اتقشع واكب كما صرح به الزمخشرى فى تفسير سوره الملك قوله زياده ترح الترح ضد الفرح قوله فالباء اى فى قوله بالبطال لان البطال الذى يدخل فى الشىء به اى بسبب الباء اصله للشبه بل للآله كما فى كتبت بالقلم قوله فان قيل هذا يعصى الخ حاصل السؤال انه يلزم مما ذكره فى البيت ان يكون بعض التشبيهات المجمله التى من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين الشبه المذكور على سبيل التوضيح وبين ما اراد بالواحد فى قوله تشبيها واحدا مقابل المتعدد فيصدق على ما هو مركب الواحد قوله ازيد يصفو ويكدر اكثر ضد الصفو وبانه طريف سهل قوله وليس فى قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين وانما ان احدهما تؤدم على ما ذكر فى السؤال فانما يستفاد من تناقى الوصفين لا من نفس الكلام وبهذا التقرير يندفع اعتراض كمال الدين فى شرح الايضاح بانه مما اعتبرى قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احدى الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من احدهما الى الاخرى كان ذلك ايذانا على الجمع بينهما لان الانتقال من احدهما الى الاخر امر وراء ثبوتهما قوله ولا يخفى ان قولنا يصفو ويكدر من التشبيه المصطلح قال جمال الدين فى شرح الايضاح بعد نقل كلام الشيخ والجواب عنه ان صيغه التشبيه حاصل فيها وانما يتم فى الاصطلاح تشبيها مركبا يريد بالتمثيل ما صيغه التشبيه فلا يرد ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس غرض الشيخ الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب ذلك فمرحبا بالوفاق البيت منثور اى معدوم من سعد ما نه صارت منذ فعه بما اجاب قوله اذ هما اى التركيب فيهما ترتيب الظرف كلامه وجوب الترتيب فى كل تشبيه مركب وفيه نظر لان يقال حاصل الفرق الاول ان التشبيه المتعدد لا يجب فيه الترتيب اصلا

فى البيت وبين التشبيه المتعدد فى المثال المذكور ص

والمؤلف ص

وفي التركيب قد يكون هذا الفرق بالنظر الى بعض المواد والله اعلم قوله فاذا قلت
رد كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه الشبه في المثال مع انه مذكور في الاصل
وهو الباس في الاول والجود في الثاني والمضاء في الثالث لظهوره قوله اي تزاد
الذكر على الاثنى حيث ان العراب يخفيه قيل ليس الامر كذلك وفي كلام علي عليه السلام
وجهه ان صح ما نقل انه لا استفاد في الطاووس على الغراب من مطاعم العراب قوله
من حيث التضاد لاشتراك الضدين فيه خلاصة الكلام ان شبه الحيوان بالاسد
يوخذ منه تضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان بين الوصفين تشاركا
في ان كلا منهما ضد للاخر فمنه المناسبة تشتد على ان بين الوصفين متمدان عشيه
احد موصوفيهما بالاخر مرة واخرى فقولي فقوله ثم نزل منزله التناسب اشارة الى حصول
احد الوصفين عين الاخر حتى يحصل مناك معنى واحد مشترك بين الموصوفين وهو
الاشتراك الضدين فيه يوخذ بهذا التعريل ولعطم للتراخي بخلاف التعليح كذا في شرحه
للمعتاح وبالجملة التعليح بالنظر الى حال ما مع مطلق والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه
فليتدبر قوله وان قولهم حاتم مثال للتعليح دون التهكم ليس في شرح العلامة سوى انه
رد على من جوز كونه مثالا للاسد بالاسد للتعليح وليس محل التصريح بان مثال حاتم انما هو
للتعليح فقط لان السكاكي لما اورد مثالين بعد ذكر ان الشبه قد ينزع عن
نفس التضاد بواسطة تعليح او تهكم وهما اشبه بالاسد للحيان والحاتم بان للتعليل
ورد العلامة على كونه المثال الاول للتعليح فهم منه انه يجوز كونه المثال الثاني له
ان قلت فلا فهم من تعليله كون المثال الاول للتهكم فما معنى قوله لان التهكم قط كما في المثال الاول
قوله قال الامام المرزوقي في نقل مقالته اشارة الى ان قول المصنف بواسطة تعليح او تهكم
ملفوظ او ليس لامتناع الجمع لجواز الجمع بين الافراد قوله اتاني مزاي الناس وعيد
السيب للتشفي بن سيبك الاسدي سئل عن ازنته المجهول اي اذاب والغيظ

النضب الكاف منه وفي بعض النسخ لغير الضحاك قيل على ازنته المعلوم يعني اذاب اسم والضحاك
ابن قيس علم جاهلي مزدا قوله كان للشيب اي الناس كشبه اسمها الخ قوله
ان الامام المرزوقي وصف الضحاك بملك سلك سبيل الاكاسرة صفة افريدون الملك اطلق على ابي النجم
لان الفرق في المعنى هو المشبه اي لان الجزء الواقع موقع المشبه به يعني المشبه للذوم
تشبيهه بنفسه والحق انه قد يستعمل عند الظرف كما قال الكوفيون والزجاجي كان في
العنق ايضا والشد واعليه قوله فاصبح بطن مكة معشرا كان الارض ليس بها بواسم
اي لان الارض ولا الجوزان يكون شبيها لانه ليس في الارض صفة والتعليل انما جاء
باعتبار انها جواب عن السوال عن العلة واصبهان المراد بالظرفية الكون وبطنها الكون
في ظهره والمعنى انه كان كان ينبغي ان لا تعرطن مكة مع دفء مسلم فيه لانه لها
كالغيث وبانه يحتمل ان بسطاما قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت قوله اي في
الكاف ونحوه يريد ان الكلام على طريق الكناية كما تقرر في قولك سلاة لا تحل الا ان
في الكلام مقدرا قوله اي حاله وقصته العجيبة الشان المثل في الاصل بمعنى المثل و
هو النظير وكذا المثل كشبه وشبه وشبه ثم نقل الى القول السائر المثل لتضربه بموارده
فاستعير للقصة اي الى اي او الصفة اذا كان لها شان وخبر غرابة واما صح من غراب
وما بعده الاستعارة لانهم لم يفرقوا امثلا ولا زاده اهلا للشبه الاطيه قولا فيه
غرابة من بعض الوجوه قوله او كصيب من السماء الصيب فعيل من صاب يصوب
اي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا قوله ولا بعد اذ هو بتحمل لتقدير مثل
ان تقدر كمثل ماء او يقدر كبنات ما ذكر الا يصح لان المثال بمعنى الصفة وصفه
الصيب الدينا لا بشبه بذات البنات قوله من الصدى الى الله الا الصدا جمع نصير
كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب وصحب على قياس راكب وركب
وجمع صحيح اصحاب كفرخ وافراخ قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح مع الصدى
الى الله من صدى منوجها الى القرة الله فالاضافة في الصدى من اضافة احد المتاركين

في الرتبة قوله بواسطة تعليح او تهكم التهكم
يكون ملاحظة حال المشبه ص

قوله

قلت معناه لا التهكم ص

احد المتشاركين الى الآخر كانه جعل منه الانصار الذى يختصون به ويكونون معه فى نصرة الله
ولو كان معناه من ينصرنى مع الله لم يطابق الجواب اعنى نحن انصار الله اى نحن الذين
ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف اى نحن انصار دين الله امرنى كلامه جاز فلت
يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المتشاركين فى النصرة الى الآخر و
معناه نحن جند الله ينصرك معه فاى حاجة الى تصحيح التوجيه فى الاضافة الاولى واى وجه للحصر
فى قولهم اللهم الا ان يقدر مضاف قلت اما وجه الترجيح فهو ان ما ذكرته يقتضى صرف
الكلام عن ظاهره فى موضعين الاول فى قوله يعد يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله
حتى يلائم التشبيه المقصود عنه سوق الآية الكريمة مع انه صرف صيغة الامر وتعلق الكاف وما
تعلق من انصار الله وفيما ذكره ذلك الفاضل صرف واحد بعد الفرورة الداعية واما وجه
الحصر فهو الحمل على الاضافى اعنى بالتشبيه الى البقاء الكلام على ظاهره وعدم التاويل بوجه ما
فتامل قوله والزكام مقدر اى اينك تخوف النجم هذا مذهب جمهور النحاة وعند الى على
الفارسى ان المصادر يقع فى الازمان فيجعل لسعة الكلام زمانا لا على طريق حذف
المضاف والمخوف الغيوبة قوله بان الآية لا يكون نظيرا اذ المشبه به يكون مذكورا
لا مقدرا قوله ويسلمه قولهم نحن انصار الله المراد بالاستسلام الانقياد
منه ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستسلام العقلى قوله اذ هو اى الرجل صعصعة
خلصانة الحوارى من الحور وهو البياض الى نص وصل كان الصباب عيسى عليه السلام
يحورون الثياب اى يبيضونها ويقال خلصان لهم خلصانى اى خالصانى يستوى فيه
الواحد والجمع والمخلص كالخلصان قوله واضرب لهم مثلا الحيوة الدنيا الى
بين لهم وصفا ما يشبه الحيوة الدنيا فى نضرتها وسرعة زوالها وصفتها العجيبة
قوله فلا معنى ان يقع عليه تحرج وفلان على المنزل تعريجا اذا جلس مطيه عليه
والتعريج على الشئ الاقامة عليه قوله قال صاحب الكشاف لو لاطلب منه الصباب

كالحذون

رجعا

رجعا الى آخره فلت وجه ان الصورة المنتزعة عن العيب وما بعده لا يصح ان يكون
مشبها بها بل المشبه بها الصورة المنتزعة عن وى العيب فتقدير ذوى ضرورى
ويمكنه دفعه فتدبر قوله وما هو بين فى هذا قول لبيد اى اخى الخ على الكاف ليس مشبها به و
انما كان بينا فى هذا المعنى لان تشبيه الماس بالحديد بارز جدا لا يصح اصلا بخلاف
تشبيه الحيوة بالماء وايضا يقدر هناك مضاف اى مثل ما يعرف ذكره فى
المشبه به والواو فى قوله وآهلا مبتداء وبها خبره ويوم حلوه ظرف لهذا الخبر
ويلبقع خبر مبتدا محذوف اى وهى بلقع قيع بلقع او بلقعه وهى الارض القفر
التى لا شئ بها وفى الحديث اليمين الفاجرة تدر الديار بلقع وعذو اظرف للبلقع
لما فيها من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا له لامتناع الخبر بالظرف عن غير المبتدا
ومنه الجملة الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اى يشبهون
الديار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور وما الماء وما الاخوان الا وديعه
فلا بد يوما ان ترد الودايع • وما القوم الا كالشهاب وضوءه • يحول رمادا بعد
اذ هو ساطع قوله وفى كون الفعل منبئا عن الشبه نظر اى على ان يقال المقصد الحمل
من الفعل انبأ ذلك الفعل عن المشبه اليه لان كون زيد واسد منصوبين لا يوجب
الحمل كما فى علمت زيدا اسدا فتامل قوله ولو قيل انه مبنى عن حال المشبه من القرب
والبعد لكان الصوب ان قلت فليحمل كلام المصنف على حذف المضاف اى عن حاله قلت
لا يتم التقريب حينئذ بل يكون المناسب ان يذكر من الكلام فى بحث احوال المشبه اضاعل
قوله والغرض منه فى الاغلب يعود الى المشبه لما كان المشبه بمنزلة المكان فى ابتنا
شئ على آخر كان الوجدان يكون الغرض منه عايدا الى المشبه الذى هو المقيد ولما كان
ضميره اليه اغلب وكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام فى كل حكم لبيان حكم
المحكوم عليه قوله فلا استبعاد فى ذلك لان المسك بعض مغرم الغزال وفيه اشارة

بها حالية والجملة
والبلاقع م

والاهلون م

مبنى م

الى ان جواب الشرط محذوف اى ان تسيء مسيئا فمسيء مجازاة او مقدر اى اذا علم مقدار ما تسيء به
دون المسيء فاعانا ترك لظهوره مما ذكر اولا قوله مرفوع معطوف على بيان المكان
لا محرور معطوف على لفظ المكان
او لا معنى له قوله ونعوته سانه الضمير في سانه راجع الى المسيء وان كان معنى المآل
فحوله نعوته سانه عنى نعوته حاله قوله من لا يحصل بين سبعة على طايل الطايل الفايدة
يقال ما له لا طايل فيه اى لا غناء ولا فخر به وعلى يحتمل ان يكون رايه كما في قوله ان
الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل فطايل فاعل يحصل ويحتمل ان الباء
زايدة ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظاهر ويتضمن يحصل معنى يطلع فولد
لعدم الحسبان وفرط الغفلة ان النفس في مبداء الفطرة خالية عن العلوم
ثم بعد اتصافها بالخربيات بواسطة الآت وشهواتها ما بينها من المشاركات و
المناسبات اجمالا يحصل علوم كلية هي العقلية قوله ما يجده في قوله ويوم كطل الورع
البيت لشربه بن طفيل ولابيه الطربه وبعده قوله للان عنده حتى ارفق وتحتي
او رباعا الطف عوج الحناجر المراد بدم الزق صادرا عنا او لغو متعلق بقصر والمزامر جمع مزمر وهو العود الذي
يضرب به وتقالا بالفارسية چارپاره واستكاكها ضرب بعضها ببعض في الصحاح اصطفاق
بدل اصطكاك وهو الضرب الذي يسمع له صوت والعذوه ما بين حلوة الغداة و
طلوع الشمس فان لم يتون يكون معروفا كسحر واذا نون يكون نكرة والدوايا بعض
العدو والصميم بمعناه جمع صاحب مثل غرة وفاره والشم جمع اشم وهو ارتفاع في
قصبة الانف مع استواء اعلاه والمناخر جمع منخر وهو في الاصل ثقب الانف وشم
الانف كناية عن الرفعة والرياسة والشمول على وزن القبول الخمر والاوزبكي بضم
الواو وتشديد الزاء المعجمة البط وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا اوزون مثلثا
والعلاسي موضع بناحية الكوفة والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة وهو المقدم و
الطفد

عصاة على الناهين شم المناخر
كان اباريق الشمول عشية
فتح الباء
مع المسبه
بالمجهول

المنجرد نسبة اوافي الخمور وعد فرغت والمليت الطيور ماء اجتمعت عشية بالعطف
موجة الخابر قوله فللنا عند باب الى نعيم فللنا عنى دخلنا في النهار والسالفة ناحية
عدم العنق قوله من اناد قولهم اداهم التي من عنيه عزمه اى البيت لسعد بن
ناشب ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله لعمرك ما غال الفتى مثل سيفه
على العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وبعده ولم يستشر في رايه غير نفسه ولم يرض الا قائم
السيف صاحبا المراد بالقوم المعزوم عليه وبكت تحمى بتكب اى الحرف والصقاب
جانبا اما على الظرفية اى في جانب او على الى اليه اى منحنيا قوله اعرف واسهر لا على
الاطلاق بل كما ان يكون كذلك بالنسبة الى الات مع فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم
والعادات وقلما توصد وصف يعم امر استهدى كل الناس قوله بعلا الامتناع وقوع
المسبه به قوله بعلا مفعول المسبه محم اولا براز ه وقوله لامتناع مفعول لبعلا
واللام وعامه ليستطرف تعليل لبعل الامتناع قوله عند حضور المسبه فيه يجب لان
الاستطراف الناشي من ندرة حضور المشبه به كما في الحديث التبغيض لا تقل حبه لصورة
النادر الى كثرة الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره قوله
اى المستطرف استطراف النوادر رده الفاضل المحشي في شرح المفتاح بانه ليس بحسب
لفظ المفتاح في قوله للمستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق
لفظا فالتعبير عن استطراف الندره بانه مثل لما ذكر من الاستطراف لا حاجة اليه
وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يكون تعبيره بلفظ المثل متحما ويحمل الاشارة الى ان
المستطرف واما التفصيل الذي ذكره فمال الامر قوله وقد قيل معناه المثل ما ذكر
بالمجهول قوله تعريف المجهول فيه حذف مضاف اى من امتناع تعريف المجهول ولفظ المثل في هذا
التوجيه متحم بلا شبهة كما صرح به الشريف في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه باستدلاله
ان يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اما اعرف بوجه او اقوى فيه
المشبه

وكيف يلتزم ذلك مع ان المشبه كلما كان اندر حصولا في الذهن كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان الجواد المذكور ليس اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفحل فيه فحل موقد وانت خبير بان اللزوم المذكور لا يختلف باختلاف تفسيري المعرض قوله لمثل ما ذكر لان قوله او معرض الاستطراف داخل في حيز قوله لم يصح الوقوع جزاء الامتناء كون المشبه به اعرف واقوى كذا ذكره الفاضل الحلبي في شرح المفتاح قوله لا بعدان يكون بمعنى لما لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف من المشبه واقوى حالا كثيرا لانه لا يكون الا فيما يكون المشبه به زيادة التقرير لا بعدان يكون مراد السكاكي هذا شيئا سواء وهو ان المفهوم المتبادر من قولنا نعم لا بد فيما يكون للتزيين او المتشوه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح لا هو قوله وح لا بعد ح ان يكون المراد بحق المشبه به وهي الغرض منه هو الاستحسان مثلا ان الغرض في التزيين مثلا والفرق ظاهر قوله وقد محمد ورسلوجامع المجد ورا عليه اثار المجد ري والسحاب البراز قوله تغرتها اي نقبتها بالمنقار والدكة بكسر الدال وضم الياء جمع ديك قوله لعظم قدر الشعار بان اثر النقر باق في السحاب بعد لانه يزول بالبان واما الشعر فيقر به لانه التقرب قوله ولا زورديه الواو بمعنى رب ولا زورد بالزاء المعجمة الى الصدر لان التي اشربت صورة الشين الاسيعلى في كلام العرب قوله لجوزان يريد بها بجعل ان كل البواقيت على صفتها وح يكون الاضافة لامية كما في الاول قوله ضعف على ضعف تلك القامات من حملها والخبث بسبب نقلها فالضمير للازورديه قوله لما بعدتها عنا فالعناء بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة قوله غض برف الغض الطري وبرف بالفاء من برف لونه اي برق وتلألأ قال الشاعر بيك ريا قبل الصبح او قبلت فاه هل رقت عليك قدود مائلة رقت

الفحل

مع ح

حقيقتها

رفيق

وفيق الاصحاب في نداه كان ميل النفوس قبل هو من وضع الظ موضع المضمر اذ الظاهر ان يوفي الخبر راجع الى الطبايع قوله كنسبة الى بايع قال حكى ان قاضي سجستان دخل على الصاحب بن عباد فوصفه الصاحب منقبتنا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالحرى واشار الى ندمائه بان يقوموا فيستطرف كل منهم حتى اتى النوبة الى الشريف في البيت فقال كيف السبيل الى النفس من الجمر فاجابه الصاحب بان يقدم له مايدة قوله وبهذا الكلام حل نظر من يكلف ويتعاطى المرادبالناقص الناقص في الجملة ولو في الاعرفية والاتمية لا الناقص في وجه الشبه فقط نعم يرد ان في بيان الاهتمام غرض عايد الى المشبه به مرا والاحاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال صفة وموطن فمثل ما في الناس عيني شكك فان قلت فمثل يدل على المشبه وقولنا به على التشبيه قلت لم نقصد بقولنا فمثل المشبه به كما لا يخفى على المتامل قوله ام عربي كنت اشرب قيل قد تقرر عندهم ان العطف بام تقتضي العلم باحد المتساويين وان طلب التعيين فترتيب قوله فوالله ما ادري على البيت السابق يقتضي ان يكون المطلوب تعيين ان المسيل به اما الخمر او العبرة او تعيين ان المشروب اما العبرة او الخمر فحظ البيت لا يفيد فالوجه ان يؤول المصراع الاول اي ام الخمر التي اسبلت بالحزن فقول ام عربي اشرب او المصراع الثاني ام سبلت بعبرتي اشربت والاقرب ان المعادل باعتبار اقامة اللازم مقام الملزوم اذ الاظهر ان عبرته كان المسيل به الضا وبالنظر قوله الله افلا تبصرون ام انا خير فان الاصل ام تبصرون فاقيم السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انت خير كانوا بصراء حيث به بسببه قوله لوجب صون الغيرة شبهها والصحيح شبهابه قال بعض الافاضل الظاهر ان مراده كما يدل عليه ما تقدم كلام الشيخ انه يجعل الغيرة مشبها والصحيح مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ الاتي في قول الشيخ لانه ازيد في ذلك فان قلت كيف ذلك وقد

بالسنجري

بشوت احد ر

حسن

الحي م

الم مشوه

محور العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام الاتم فيه قلت مراده لا يستقيم العكس
على الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة لا ادعاء فان اريد المبالغة وايهام
والاستقيم الاصل ج الاتمية والحاق الناقص بالكامل ادعاء يتعين العكس فتنبه لذلك فانه قد وقع
التشريف بهذا فهول انتهى وقد يوجه حمل التشريف كلام السبع على ما ذكره ان صاحب
كلامه على الاشارة الى الحكم الذي التشبيه والتشبيه الحاق بالبليغ مطلقا فالمناسب ان يتعرض
التاسع ج لنوعي التشبيه لان مدار الفرق بين التشبيه موان للمبالغة في وصف معين في الثاني
دون الاول فليس مقتضى التشبيه به تفضل المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذا قصدت
المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تفضيله بما حضرته وانت خبير بان نقل كلام السبع ليوجه
ما ذكره الفاضل الحشي حوله قال السبع في اسرار البلاغة حمل القول بهذا انما يوجد في بعض
النسخ اتمام ما ذكر الشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه منع حمله ما لولى فيه التشبيه
لانه اقل الاغراض المذكورة وجود الكل اشارة الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان
التقصد حوله وجمع وصفين على وصف قبل الظاهر انه عطف على التصوره وقوله على وجه
المقصد متعلق بالجمع الى آخره ويحتمل ان يكون معطوفا على الجمع الى آخره ويكون اشارة الى
الحكم بالتشبيه بين النهيئين وقيل الجمع الاول اشارة الى ما هو احسن على ما ذكر التشبيه
الى الحكم بالتشبيه والثاني ما هو غير الاحسن فتوله على وجه متعلق بالجمع الثاني والثالث الى
اى يستقيم فالتشبيه الواقع حال من غير وجه الراجع الى الوجه حوله فان العكس يستقيم في التشبيه الواقع مهاب
التشبيه اى منع عمران بعد تسليمها مقبولا والظاهر ان التعليل المذكور لا يلائم منع
الشرط المذكور يعني ان الاقتصار على الجمع المذكور اذا لم يقصد المبالغة او الحاق
الناقص بالكامل لا ادوار يسئ من ذلك لم يتصور على الحكم بالتشبيه لتنافي الازمنة حالان
الثاني صحة جواز العكس من غير ان يعد تسليمها مقبولا والاول يمنع عدم الجواز وفيه
بحث وهو ان الاقتصار للمبالغة في بيان الامكان والحال والمقدار يدل في الجملة
في التوضيح
والتسهيل ج

والتشبيه الضمني غير مستقيم العكس حوله قال السبع وهو الشمس غير مقيد قال
قلت المشبه هو الشمس لا مطلق قال حال حركتها فيكون مقيدا قلنا الحركة انما تلاحظ في
وجه الشبه فلا يعتبر عند التشبيه فتدبر حوله موصلة صفوة في اديم السماء ج المؤتلفة
المتلالاة واديم السماء وجهها وازرقتها الصافية نصب على المصدرية حوله والمشتري
قد امر جملة اسمية وقعت حالا والعامل معنى كان وهي تاخ الرفعة اى محل عال الرفعة
حوصل جد جبه حال من المستتر في قد امر الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد رفعته
في المنظر فان يكونا متلاقيا النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب الى المشرق والا
فالمريخ في العلك الاسكس والمشتري في الخامس وقد امر ص صعد المصدر قال
الفراء اكثر كلام العرب في شعره وشمع في كلام المولدين والاصل الفتح حوله فانه لو قيل المريخ
فالمصدر ج يعني ان لفظ المشتري بالشمعة المرجوان صح ما عسار الهيئة الثانية من
حصول بني احمر اللون خلف الشق ابيض اللون مثلا لان بينهما فرقا بينا الان
تشبيه المريخ بالمنصرف من وجوه لا يصح حوله وهو العول المخجل والحدث الجزل اراد
بالفحل القوي وبالجزل العزوم لانه يعني عبر المركب حوله وكذا تشبيه الشاة الجميلة في اللغة ص
اهل الجبلية لان التاء للوحدة للتاء بينت والتابنت وكذا التذكر انما يستفاد
من الصفة حوله امر الرعي جمع الترعوة وهي ما ارتفع من الارض والطامن قوله فيعصف
الهجير اى يحمل الزمهرير على النبات المجاز امر سلا او استعارة حوله ولاح هذا اعلى ساع
ان قوله سعد بريل نعم لا صحيح به فقيه تقدم وحسنه تركيب قد يجاب عنه بان الوصف
بالاضافة لا يمنع الافراد وما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة
اشياء والمشبه به ههنا لا يتعين ان يكون كذلك حوله والضمير اخر للتشبيه
المراد بتشبيه المتعدد بالمتعدد قسما مقابلا لما سبق من الاقسام السابقة بان ان قلت والمشبه
متعدد والمشبه به لا متعدد بالموزد بالموزد حصة فلا معنى لجعله قسيما له حوله ربطا بعضها

وباب بعضنا لاحتمال ان رطبا ويابسا حالان من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد
من كان فان مجيء الحال بكان يكون مطابقا لصاحبها في التذكير والتانيث وقد اكثرت
ههنا حيث لم تقل رطبة ويابسة فاستدل به تقول رطبا بعضها ويابسا بعضها الى
دفعه لكن ظ بعضي لزوم حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريون والاخفش
الكوفي اللهم الا ان يريد ان بعضي الحال العطايا يستدعي تفصيل صاحبها معنى
وهو كونه بريا تارة فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة الى اخر والاظهر ان يقال
التقدير قسما رطبا وقسما يابسا قوله اي قول المرقش الخ قيس الذي بين
وفي سبي عرفا بهذا البيت واسمه عوف بن سعد من بني سعد وسدوس والمرقش
الاصغر لقوله من بني سعد قوله فشبه السوء سمي به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا
في المشبه وان كان المشبه بهما على التفاوت قوله اعند مجدول فمكان الوشاح
الغيد النعومة يقال امرأة غيداء وغادة ايضا اي ناعمة والغيد والاغيد الوسنان
العاقل العنق والوشاح منسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تشد المراة بين عاتقها
وكشحها يقال وشاح ووشاح ومتوشح واتشح واشتح بالكسر والضم واراد بالوشاح
بحكاية الصدر وقيل الخاصرة قوله كانما ينبسم عن لؤلؤ الخ شبه في تكشف
بعض قوله يعتم تخ لؤلؤ رطب يانع جمر اقترع اسنانه اذا تكسرت اظهر
اسنانه واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج من الصدف والطلع منابت الكافور وهو نور ابيض
ينشق عنه الكفرى وحب الماء النقاحات التي تعلو قوله انتبى بالامس
ابيات علة بالتي لفظا كما يعلل الصبي التي من الطعام والروح بالضم نسيم
الريح والروح الراحة ايضا وبرد الشباب عنفوانه قبل ان يعلم الماء اي الشباب
المشبه بالبرد وهو الثوب في الطراوة والنضارة وقيل هو سمع الباعي العدم
فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيوخ والاول اظهر والامان الامن وفي بعض
النسخ الافان جمع افنية جمع فنا الدار وهو اما امتداد جوانبها والاول اسب
الامان وهو جمع امنية وعهد الصبا وزمانه ولدان جمع ولد ان وصفوه بخالصها
والقنان جمع قنية وهي الامة كما سبق قوله عرصتي اي عرصتي احسانا ولا تفعلا
قوله ولا يقال ان صحة تمثيلا فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف متحقق
حسا في التمثيل اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل قوله فمنه ما هو
ظ وجه مبني للمشبه ولم يرد ان فاعل ظ محذوف اذ قد سبق في بيت امرء القيس
كان قلوب الطير الخ ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان
اسناد الظهور الى المحل مجازي واما المراد وجهه فما ذكره مال المعنى لا توجيه التركيب
فتدبر قوله مصممة الجوانب الخ الذي لا جوف له قوله بينهما الكلام قال صاحب
الكشف ان جعل منه الاسماء القابا كان قوله الكلة تغليبيا ان كانت صفات
ملائكة وفيه نظر لان كونه قابلا ليا في اتصافهم بالكمال محل الكلام على
التغليب ولعله اراد منه احتمال التغليب وان كان ظ عبارته يابا ه ونقل بعضهم
ان كلام ابن الحاجب في الامالي صريح في ابا القاب قوله وهم ربيع الكامل الخ قد
الشيخ الكامل الوهاب بالرفع على انها صفتان لما سبقهما والخافظ النوارس
بالجر على الاضافة لانهما لا تصلان للوصفية لعدم جواز حملها على نفسها قوله
تكلفهم ان كنت الخ اعلم ان تكلفهم على صيغة الحكاية والنكتة فقد ان المراد ولد
قوله اي من المحل فان قلت ذكر الوصف وعدم تسمل المحل والمفصل فلو وجه
التخصيص قلت بل لوجه اذ لا مدخل للوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو
الوصف المشترك بوجه الشبه على ما رجح به وليس بذلك اذ ذكر الطرفين المشعر
باعتبار المشبه كانه قيل وصف احد الطرفين المشبه به من حيث هو كذلك والمفصل
ايضا ما ذكر به وجه الشبه فلو ذكر الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستبعد في النظر

قوله ظ هو المتن وقوله وجهه ص

سابقها ار

حتى ص

قيل ال

البلغاء، قوله لان الفاضل للاشعر بالشجاعة اى لا يدل عليها بخصوصها او دلالة للعام على الخاص قوله فان وصف الحلم يكون بها مفرغ النظر ان فيه نظرا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله لا يرى اين فرقا ولا دخل فى ذلك للتفرع على ما قيد للشبه به لان وصع الشبه به وراء ليس المشبه به هو الحلم المطلوب بل الحلم المفرغ كما لا يخفى قتدبر قوله ستصبح الخيل عندى الليل بين الهملج والعنق والليل معطوف عليه والباء فى بالليل للتعدية ومعنى اصبحنا اتينا والعيس والليل عند الغنى ايضا اياه اليه وقت الصباح قوله كقولك فلان كريم اياديه لدى فى اساءة كلامه يشعر بان قولك كريم اياديه صفة لفلان وحده لان فلان معرفة لكونه علما شخصيا كما صرح به فى شرح اللب للسيد وغيره وكيف تقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا توصف بها المعرفة اللهم الا ان يقال ان ثم حذف الموصول اى فلان الذى كريم اياديه على ما جوزه الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن بشرط فى بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر قد ذكر قبل اعلام الاجناس اعلام لتقدير به صحوا ان يعامل معاملة النكرات فى الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف بلام العهد الذهنى بذلك قوله قال الكاك وهذا السابع لا يكون الخ ولعل فى اختصاص السابع بذلك ان وجه الشبه هاهنا لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه ما هو موجود ستتبعه قوله فجعلوا وجه الشبه هاهنا هو الحلاوة مثلا وهو لم يرض فيجب الجواز ان يريد الحلاوة الكلية لا الجزئية قوله وفاوه بين لان جعلهم ممكن ان يقع فى حول النبى العلامة هو الحلاوة مثلا بيراد لفظ وضع لهذا المعنى لان عرضان الساعة امثال هذا التابع قولهم الخد تشبه الورد فى الحمرة المحسوسة فى الامثال فليتامل قوله والذى يخطر بالبال ان منشأ كلام الكاك الخ واما قال تشبه لاحتمال انهم لم يشبهوا للمحقق الذى ذكره فتبصر الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة

سقيم

نظر

مثلام

والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بينها موجزئى محسوس وما هو كلى معقول وبهما بحث وهو ان الكاك جزم بان التابع المذكور لا يكون الا صيت يكون التابع فى هذا من قبيل التابع المذكور لانه المراد بالاعسارى ما لا يكون موجودا فى الخارج والحمرة الكلية كذلك اذ المحقق عدم وجود الكلى الطبعى فى الخارج لانا نقول فلا يكون لقول الكاك وهذا التابع لا يكون الا صيت الخ فائدة معتدبها لان كل وجه شبه اعتبارى اللهم الا ان يريد بقوله وهذا التابع لا يكون الخ الاتيان بحرم بطرق القطع لا يكون الا فى ذلك فتدبر قوله مستعل فيه من المشبه الى المشبه به يعنى اذا لوحظ المشبه وقتش عن المشبه به فانه ينتقل اليه كما اذا سئل بان هذا الشئ يحاذى الشمس قوله ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء اذ ربما تستحسن بها القبيح وتستقبح بها الحسن قوله فلان لم يمعن النظر الخ ولم يتعمق اى معن الذهن اذا تباعد فى الغور فالاعان مجاز فى النظر الدقيق والوجه عرضى واما العم فلا يعان كثيرا والمناسب ههنا ما ذكره الجوهرى انه يقال اعم كذا اى زاد قوله مع علة حصول المشبه اعترض عليه بان حصول المشبه به فى المشبه ليس علة لظهور وجه الشبه فيه بل المشبه به علة لظهور وجه الشبه فيه وقد يجاب بان المشبه به علة لظهور وجه الشبه فيه من حيث انه منسوب الى التصديق بان ذلك مشبه بهذا الشئ فيكون ظهور وجه الشبه علة لهذا التصديق وغلبة نفس حصول المشبه به على الوجه المذكور علة لظهور وجه الشبه فلا تدافع وفيه بحث لان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور كذلك هو علة لنفس حصول المشبه به اذ لا يمكن التصديق به دونه والاقرب ان يقال العلة المذكورة هى حصول الظهور ابتداء والظهور علة لعلة الحضور بتا، كما فى العقل المستفاد مع العقل بالملكة والكلام بعد محل تامل قوله ربما يتفق الرجل جمرة

والشبه اعتبارا والحمرة الكلية ليست اعتبارية اذ ليست ممثلة غير متصورة فكيف يكون ح

مع علة حصول المشبه وجعل بانيا غلبة حصول المشبه به عند حصول المشبه علة لظهور وجه الشبه ح

اى عضيه لان قضيت الامراى نفذته قوله لانه فرع الطرفين ومنهما سعل
كما علاوه بندو حصور المشبه به ص
اليدان قلت فلم يعل لواعدم ظهور وجه الشبه بدور حصول المشبه به قلت
لان المشبه عرضية السمه الحاصل من الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه انما
تسمى المشبه بيد ار
يسند اليه لا الى المشبه قوله حملت رُدَيْنِيًّا البيت قال الجوهري الاردن
بالضم والتشديد نهر وكور باعلى الشام والقناة الرديني والرمح والرعوا
والرمح الردسي اسد لا الكلام اى
انه منسوب الى امراه سمي بردينه وكانا يعوّمان القنا بخط هجر والطا
وفق العصاء الردسه
قوله والعصاء الردسه قوله ونحو انه منسوب اى بيان معنى الردسي فهم
من فهم سنان معنى الردسي رمح منسوب الى الاردن فعدوهم يدل على ما ذكر بالقول
ورعوا انه اى كالاعمى على منواله ذوق سليم فتامل قوله او لعشر الجمع كما مر من شبه
الرياح فان قلت جميع اوصاف الشيئ ظهرًا وباطنًا لا يطلع عليها احد حتى يتاتى ان
اعتبار جميع الاوصاف
يعتبر في المشبه وقلت لعل المراد باعتبار جميع الاوصاف الموجوده في المشبه
بحيث لا يشذ منها شئ بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه الشبه
من حيث الوجود والاثبات وبذا الاعتبار يتحقق فيما اذا اعتبر بلته اوصاف من حيث
الوجود واراده بذا غير خفي على عامة الادنى سكر سيما اذ الوحظ المتبادر بقوله
ان ياخذ بعضا ويدع بعضا قوله اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة قوله
الكلام
التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل او عطف بيان وقوله عبارة
جران ولا كوزان يكون التفصيل رفعا على الابتداء وعبارة خبره والجملة
البيانية لقولنا لان قوله معناه ان معك وصفين الخ لا يلايمه وبذا ظهر فان
قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من
الكل او عطف بيان ولا اتحاد في الذات قلت يجب اللغة يتناول المفردات
بل قيل انه يتناول المهملات ايضا الا انه بحسب العرف العام اختص بما عدا هما والما

التخصيص

ولا يشنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي هذا الكلام
ذكره السكاكي وضعفه المحشي ايضا في شرح المفتاح ولم يعرض للابطال حيث قال اي
لكان يمتنع ان يقال ذلك اللفظ عند سماعه الذاتي الى معنى اخر بحيث لا يفهم ذلك المسمى
اصلا سواء كان ثمة نصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز والما بوضعه له كما في العلم
المنقول وفيه بحث لان الدلالة الماشية من ذات اللفظ عند القايل بذلك مهم المعنى
منه لانهم كونه مراد المتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل
فيه الى ما هو ملزوم لوجه ما الى اللازم المراد فلا يمكن جعل اللفظ بواسطة القرينة
علة الحاني لا بحيث لا يبدل على المعنى الحقيقي اصلا فان قلت مناط الاستدلال ودلالة
اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي لا عدم دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى قولهم انه يعتبر
دون المعنى الحقيقي متجاوزا عنه المعنى الحقيقي لا يمكن عدم الدلالة عليه كما هو الحق بل عدم
الدلالة على المعنى المجازي ايضا قلت قول لان عما بالذات لا ينزل بالغير يدفع الحمل
على هذا الوجه ولو سلم فنقول بذا ايضا لا يتم لان مدعى القايل بذا بداية دلالة اللفظ وابتداء
دلالته على المعنى الحقيقي لا تحقق دلالته قال قوله لا سلم ان يكون المفهوم من قولنا
موتا مل وجوز اتصافه بالمتباينين فيكتب لان من جمع اللفظ المشترك بين المتباينين
اعمل منه نهاية الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا وقد سمعت ان
الدلالة الماشية من ذات اللفظ عند القايل بذلك هي فهم المعنى منه لانهم كونه مراد المتكلم
كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلماء الواضعين ثابتة على المذهب المختار
ايضا للاتفاق فما هو الجواب فهو الجواب هناك قدس سره قوله على ما علمته ائمة
على الاستحقاق والتعريف هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق للامتياز
بوضوع كل منهما عن موضوع الاخر بالسببية المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التعريف
يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها ومهيآتها وعلم الاستحقاق

عنا من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كما في شرح المفتاح للسيد المحقق
وفيه بحث اما اولا فلان تعليم علم الصرف في صدر كتابه لا يستلزم كون علم الاشتقاق قطعا
وكذا سياق كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على جزئه فليس ببديع ونظيره قوله
ملا كان تمام علم النحو يعلم الجدل والاستدلال مع ان العلم المجموع المركب من مباحث الصرف
والنحو لا يعلم الاستدلال عنده واما ثانيا فلانتقاضه بالكلمات المطوية عن
اصلها بالابدال نحو كاد يقال والاصلة قول لكن هذا من علم الصرف مع ان واو البيت
عن انتسابها بعضها الى الاخر بالاصالة والفرعية فان وقع باشتراطهما ان يكون كل من
الاصل والفرع مستعملا في الكلام وان لا يستعمل لقول سنمار اعا والنقض بالبيت
عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين اهليت واهلت الواقع في علم الصرف فان
الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله من قليل جمل الذي عليه الحق والملخص ان المراد بالتناسب
الاصالة والفرعية المخصوصتان اعني الاصالة والفرعية بين اللغط والمعنى لا الوجدان بين اهلت واهلت
لاتحاد معناهما لخلاف المصدر جلس مر قوله كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط
بينهما وغير ذلك التنفس الخارج هو وطبقه حرف ان تكيف كلا يكتنفه الصوت حتى يحصل
صوت نحوي كان الجهر الحرف محصورا وان تعي بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموسا
والشدة ان ينحصر صوت الحرف عند امساكنا في مخرجها انحصارا تاما بحيث لا يجري معه
ان يجري الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار والجري واستمر الكل
قد مر في بحث الفصاحة قوله لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة لا يخفى عليك
ان اعتبار التناسب بين اللغط والمعنى يحسم اصل الحروف والتركيبات بتاتا
في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره في جميع الكلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر
بما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات قوله كالنزوان ضراب الفحل والحيدى
صفة مشبهة من حاد اي مال نحو حمار حيدى اي مايل عن ظله لنشاطه ومثلهما

الحيوان

الحق

الحيدى النزوان ص

الحيوان والخفقان والجولان قوله لان افعال الطبيعة اللازمة وجه لمناسبة ان هذه
الافعال من اقوى الافعال لانها لا تحتاج في حصولها الى العمل كالافعال التي منها قوى المركبات لانها
كالمضمر الى صاحبها قوله والجار والمفعول به الاصل منه جاز المكان يريد انه مصدر ميمي اما
على اسم الفاعل اي الى يزاوله المفعول اي المجوز بها قوله وزعم المصنف ان الطاء اشارة الى الوجه
الاول عرظاهر ولذا قال المصنف في الايضاح بعد نقله وفيه نظر لوجوه وجه ان جعل المصدر على اسم
الفاعل والمفعول اضلاف الاصل لانه مجاز واما المشاركة التي ذكرها الاقسراني في صحة التفسير
المذكور فالمصدر الميمي صحته غير بان المسموع منه غير خروج المصاد ر ولا يلزم من صحة التفسير
صحة ما يفسر به لان المعتبر صحة التفسير وجود العلاقة وسماع نوع منها من المفسر لا سماع صحتها
وتبعه في الوجه الذي ذكره وزعم انه هو الظاهر انه لا يلايم ما ذكره في التسمية بالجنسية لغوات التقابل
فان التسمية بالجنسية ملاكان ما عتبارا مجازا وما كان في لفظ الزعم اشارة الى هذا قوله
واعتبار التناسب في تسمية شيء بما مع كانه وضع كسوال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان تسمى المعتقة
بالمجاز لجنسانها ايضا طرق الى تصور معناه ووجه الفرق قوله ولهذا استطابوا لفظ المعتق
دون الوصف ودون التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كانه اراد بالوصف اطلاق الصفة
لا وضع الاسم كما يتبادر من العبارة ومناظر مساق الكلام قوله ولا عكس جمعا في تعريف
واحدا على نحو يحصل تمام معرفة صنف كل منها بالخصوص صها والا صح ترجح الانسان والفرس
على تعريف واحد الحيوان بانه الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة قوله مر تجلا كان او مفعولا
او غيرهما المراد بقبول المفعول لما بالسببية والمفعول لما بالمباشرة قوله
علاقة الحلول علاقة الحب المخصوص وكونها من المكان والكسر علاقة السيف
او السوط وكونها من الحسيات قبل وعكسه الموجود واما قوله ثم لا يرى فيها عوجا ولا امتا
فضرب من التاويل ثم المراد من قوله علاقة ما ذكر لا من ملاحظة العلاقة واعتبارها
وهو ظ قوله وقد يكون مر تجلا المذكور ايضا نحو اقام الحصن لان الاسعال الصحيح في غير

المفعول

لما كانت باعتبار صور الكلمات
سلكان الاصل لم يجز معاملتها ان
تكون التسمية بالجنس جائزة

علاقة دليل وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سالما
حسب حال المعمول في غيره وصف له من الصفة سواء كان اوصف له او غيرها او اجمالا
بهذا ما اقسام المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار قوله
والمعمول منه ما غلب في معنى مجازي اي معنى مجازي غير مردد للموضوع له الاول لتوسر العلاقة
والا فالمردد منه حسب خصوصه معنى مجازي للكلي واطلاق الكلي على عدم حسب خصوصه يعد الى كثير
كما سيصرح كذا في الرد قوله وفي الاصطلاح المعمول منه صفة للاصطلاح
اي الاصطلاح الذي وقع العمل به ذلك الاصطلاح قوله واما حسب العرف فهي موضوعة
لما اسند اي في شرح العضدي والكلي قوله ان الدار بحسب العرف تطلق على النقل ايضا قوله
بخلاف الحقيقة وكخلاف الحقيقة اذا اراد الحقيقة اللغوية الطارية عن النقل والى زال المطلق المستعمل
في غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلها متقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من اخر قوله
اذا استعمل في المخاطب بعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس بما يتفاوت بحسب عرف
ودون عرف حتى لو استعمل اللغوي او الشرعي لم يكون الا مرسلا عند المستعمل اللغوي بناء على ان
اطلاق الصفة اللغوية عليه انما هو بوسيلة الحيثية اي باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة وانت تعلم ان
يكون احرازا عن اعتقاد اصطلاح ما قرينة لوجه الخطاب باعتباره وان لم تخصص بعد فتامل
قوله وفعل للفظ والحدث اعتبر فيه ما اعتبر في غيره مما ذكر الكتاب صرح به الحلبي اضافت
هذا الجاز لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل ونحوه واما المراد الغرب مسلا فتدبر
قوله فاذكر بلفظ النكرة كان المراد بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة في قوله
وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ اتى به في صورة النكرة موضوعة او
المراد منها اسد وصلح وفعل ودابة الفاظها وهي اعلام جنسية عند السكاكي بمعنى كونها موضوعة
للفاظ معينة فتامل قوله والمراد رسول الله العلاقة غير المشابهة اما سمي مرسلا لان الارسال
في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من

للكل

حد المرسل

هذا القسم

هذا القسم قوله فلا فاستعارة الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل

عبر فيه لان الاصطلاحيين كيلا تقع في الغلط اذ ارادات مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة

قوله اي قصد رضا وتقبل الى المتوجه بها الضمير منها راجع الى اليد وفي بها الى المنوه به

الشيخ في شرح المصباح اي الوفي بعهد ما للمنعم وهو المنعم عليه فالقائم مقام فاعل الحق هو

الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم الموصول الواقع عليه قوله ومع هذا فلا بد من الاشارة الى

المنعم لئلا يخلو ما سيقال الذي منه المذموم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي

المخل بالفصاحة هذا وقد ذكر شارح اوائل شرح الوسيلة مقصلا متعلق باسعال اليد

وان الاياد في صنعوعرفية المنعم منظور منه هنا ان الاحتياج الى ذكر المنعم فليتذكر قوله

واما اليد في قوله عليه السلام تفصيل الخجل في ذهابك مع ومعنى تيكا فوادها هم تماثل في

القصاص من الكفو وهو المثل الافضل الشريف على وضيع والذمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم

ادناهم اي احقرهم وقيل الادنى العبد والمراد اذا اعطى امانا ليس للباقين نقضه ووجه كون الحديث

من باب التشبيه لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة هي المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر

الطرفين قوله يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وعكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف اي ذي

وجوه الرسل وطرقه وبذا ابو الطيب الاصفاح قوله فني العداوة بساع فان قلت

المجاز مصدر سمي فعل للجاز وكان التسمية كذلك بساع قلت الموصوف بالمرسل

هو المجاز بالمعنى المصطلح ونوصف العبدري به تعسف بل نفسير الجمل على الطبي المصدري

طريق الاستخدام بعسف يدبو عليه ارتكاب التسامح كما لا يخفى على المنصف قوله وهي

الشخص الرصف والثاء المثلثة في الصحاح رثيات القوم رباؤا وارتباؤهم كاربقتهم

والربيئة الطليعة والجمع الربايا قوله والاغلة حرز من الاصابع الاغلة بالغين واحدة الانامل

وهي رؤس الاصابع قوله فلا يولهم فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر محا طبها امراته

الكلت دما ان لم ارتكب بقرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر عاكفا على بعض ما يكل الدم

مهوى القرط

وهو الدية ان لم يتروح عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد ببعيدة مهوى القرط طويلة القدّ وطويلة العنق **قوله** فظاهره سهو لانه من تسمية الشيء قد يكاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب وانما قوله اى الدية التي هي مسببة عن الدم فاشارة الى وجود مجاز ما عبتبار آخر ولا يخفى على الذوق السليم بعده وقد تقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن الكل الذي هو سبب للكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار فتامل **قوله** لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي لا اب له يقال يتم الصبي بالكسر يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتم في بني آدم من قبل الاب وفي البهائم من قبل الام **قوله** او محله كوحلة مسجد غادية وكحل ان يكون الاذن من قبيل المجاز بالمعنى عن حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسئل القرية لكنه لا يخلو بالتمثيل **قوله** قلت بعبارة جميعها اللزوم بوجه ما فلا حاجة ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك عن الجانبين او الخارج بل الاتصال في الجملة بحيث ينتقل السمع من احدهما الى الآخر وهذا متحقق في جميع انواع المجاز **قوله** واما في غرة فيظهر الغرة في غرة راجع الى الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ **قوله** فاما ان يكون ذلك الغير مما تتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فيظهر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم في المجاز باعتبار ما يؤول اليه يكفي نوم الاتصاف كما في عصرت خمرا فان رقت في المآل فانه مجاز باعتبار ما يؤول مع عدم حصول صفة الخمر للمسمى بالفعل اصلا **قوله** في زمن سابق او لاحق اي زمن سابق على حال اعتبار الحكم وسوق زمن وقوع التسمية ولاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيهما اعني في الحال باعتبار الكون والاول السبق بالنسبة الى زمن الحكم واللحوق بالنسبة اليه للقطع بان الاسم في مثل قتلت قتيلا او عصرت خمرا مجاز وان صار المسمى في زمان الاخبار قتيلا وخمرا حقيقة لان قلت هو لك عللت هذا الذي اسس مجازا ما عتبار كان ما به الحصول الجميئة لك زيد ليس بسابق على زمان اعتبار الحكم اعني زمان التقبل بل هي حاصلة له فيه قلت الحكم الذي لعتبر

وجوه

باعتبار ص

هنا سبق حصول الجميئة في الزمان هو المحكوم المدلول عليه باسم الاشارة وهو اشير الى هذا الذي في ذلك المجاز في هذا الحكم او لو قلت مشيرا الى ضيل صلت هذا اسم لم يكن مجازا قائل **قوله** فان الاذن لا لوجد بدونها فان قلت هذا دليل على استلزام الكل للجزء والدعوى عكسه فلا تقريب لان عدم وجود الاذن بدونها دليل على ان كلا منها ملزوم واصل تغير اليه الاذن وتبعه في الوجود هذا اصلاحه ما ذكره المحشي وقد ذكره الشريف في المطول ايضا وههنا بحث وهو انه لو حمل اللزوم في قوله مجموع ذلك يشتمل على لزوم على التبعية يلزم ان يكون الانتقال الى جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا يخفى ان ادعاء مثل هذا تقدير صفة تعسف محض لا يقول به المحقون ولو حمل على اصطلاح جمهور ارباب التحقيق كان المراد باستلزام الجزء للكل المعنى المصطلح ايضا والا يلزم التعريب وبهذا يسقط فرع لا يلزم الجواب المذكور فتامل **قوله** فانه لا يكون اطلاقا على الاذن اذ حينئذ ان واما اطلاقا عليه بعد صدور معظم الافعال منه في موضع بنا بسبب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الرقبة على العين ولهذا جوز الزمخشري في قوله تعالى ثبت يدا ابي لهب ان يراد باليد النفس **قوله** فالنقط الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد لا يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا بمعنى ان اللفظ الواحد اذا اطلق على معنى واحد كما اذا قلت رايت مشفرا في اذا رايت مشفرا لا يجوز ان يكون ذكر الاطلاق طريق الاستعارة وان يكون طريق المجاز المرسل فلا يرد ان قيد المعنى المنتظر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم النقطة واستعارة بالنسبة الى خصوصية نقطة الاذن والاشكال تغاير المعنيين وتعددهما **قوله** اي قول زهير لان سلمى ابو سلمى هو السيد والد زهير ان عنى العرب لوسلمى غرة واسم ربيعة بن رياح من بني مازن **قوله** عند المحاذاة الحمل على العسل بان يشبه الجوع في التاثير بذي الباس قاصد للتاثير مطلق فيه فيخترع لوح صورة كالباس يطبق عليه اسم الموضوع له او موهمة **قوله** من اتساع اللون وزنانة الهيئة

علت الجواب ما لاستلزام المذكور الاستتباع وليم التعريب ص

الاذن مبني على صحة الجواب المذكور ص

الاشتراك تغير اللون من خزن او فرح والاشتياع فشوه وهو الجود والرئاسة البداءة يقال
فلان رب المبداى شيئا قوله صوم كونه تشبيها اى كونه من قبيل تحلية الماء قوله فيه اى هذا
لا يتنا ول قولنا هذا تفريع على التفريع واستارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه
اطلاقا او حملا على حذف الاداة وليس بتفريع على قوله والمراد بمعناه ما عنى باللفظ حتى يتوهم
ركاكة قوله لانه على انه لو اراد ذلك المراد لتناول ذلك القول اللفظ المستعمل فيما وضع
له مع عدم التناول فطعا على كل حال قوله بل هو مستعمل في المشبه ع فيكون مجازا لا حقيقة لجواز
مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا حتى يحمل هو سنة على الحمل
لا دلالة الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له وعدم الارادة لا نقول نعم لكن في القرينة
ما هو الطاهر صيانة الكلام البليغ عما لا يليق به واعلم ان ليس المراد بكون المشبه في صورة
الدنيئة من حيث وجودها وحصولها في الذهن لانه لا يصح تشبيه بالاسد فطعا مع انه معتبر في
كل الذات المفهم المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا ما عتبار انه اذا يطلق على ذلك
الذات ماخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقي الكلام في ان قولك زيد
اسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد اما ولاثبات ان زيدا هو ذلك الذات المشبهة بالاسد
فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في الاسد كما ادعاه الخفاجي وان كان الثاني فهو استعارة
على ما صفه الشيخ بقي ولا فرق بين قولك رند اسد واسد زيد وبين قولك زيد شير است وشيرات
زيد في احتمال الامرين فانه كما يحتمل ان يراد تشبيه زيد المرصوف بمردي مجبون كثير فضول الخشي ولا
شك انا لو قلنا اسد رند عمر است يتبادر منه ان زيدا شير است وشير است زيد صلوح ان يكون سياق الكلام فيه
لتشبيه زيد فيكون اسد مستعملا في معناه الحقيقي لا ينفي التعليل ثم ان قوله فهنا ثلث
مراتب الاول ادعاء عين الشبه به مادة التشبيه لعطا او تقديرا الخ زيد كالاسد وزيد الاسد
الى قوله شبها اتفاقا محل كلب اذ ليس فيه ما مر من دعوى الاتفاق على ان زيدا الاسد تشبيه وهو
كيف وقد مر ان المشبه اذا كان مذكورا او مقدرا وكان اسم المشبه به خبرا عنه صفته او حكما عنه
مع ان المولى رند بينه نعم يلزم حينئذ اسناد الذوات المعلوم بالاسد لسند الذوات المخصوصة
لكنه غير مجدى لتشبيه زيد الخ

البعض ليس تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق بدى الطرف والمذكر على ان قول الشيخ فان
ابيت الان ان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول اداة التشبيه تلاحسن اطلاق
عليه ذلك بان يكون اسم المشبه به مصروفا كزيد الاسد ينبغي ان المعروف داخل في القسم المختلف فيه
اللهم الا ان يكون مراد المحشي من قوله الاتفاق على ان زيدا الاسد تشبيه على العدول ان يراد منه
ادعاء الاتحاد بعد تعذر اداة التشبيه لا ان حال المثال مطلقا ولا يخفى انه تعسف قوله
الا ان الملازمة ممنوعة لجواز ان لا يطلق زيد اسد ولا اسد الا للاسد عليه المثال المذكور
اعني رايت اسدا يرمى ونظايره مثل رايت احمدا في الحمام او لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصه
زيد فاندفع ما توهم من ان الملازمة الممنوعة في جانب المجاز هي المطابقة المجد وكذا المراد بالدلالة
على المنع الخ زيي الدلالة في الجد ولعل الحكم المذكور والقرائن وهذا المنع مما يمكن ان يوجد عين
هذا الاسد مخصوصة بزيد فلا حاجة الى قوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله ودل عليه ما ذكرنا
قال المحشي لمنع تعلق الجار دلالة على كونها استعارة بل لو حصل دليلا على كونه حصة لكان اولى
لان فهم المنع الذي تعلق به الجار على هذا التقدير ظاهر وقد يكتب لان وصف التشبيه الى الاستعارة مثلا
حصلت الدلالة اذ لا انتقال الى المنع المراد الا للملازمة بخلاف ما لو بقي على صفته فانها
ملاحظة المنع الحقيقي كثيرا لكنه عن ملاحظة او صافه الخارجة ظهر ان تعلق الجار بالسبب بالاستعارة
وان صح على الصفة الصادقة باطل عما قوله كقولك اسد على في الحروب نعامة المرعى لعمر
انطلاق معنى الخوارج وزائدة وتمامها فتى انفرت من صفير الصافر والقنافر الشرشر الجماعين
من القنفر وهو اللئيم يقال عقاب قنفر اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من
والمراد من قوله انفرت من صفير الصافر انها بمنزلة من مجرد القصد او بعد البيت المذكور بلا بررت
الى الخراق الوغى بل كان قلبك في جناحي طائر عذاله امراه شبيب الخارجي وكان يضرب المثل
بشجاعته انتقل انها محمد الكوفي في تلك من قلب وضيا ملؤن الف مقاتل فضلت صلوته بالصبح
وقرات فيها سورة البقرة ثم مر الحجاج ومعه جموعه الوغى الحرب قوله وكقولك الطير اغدر عليه

بعض هيئت لافي العلي الموى في قصيدة برئي بها الشريف الطاهر الموسوى معلوما اوذى فليت
الحادثات كفاف مال المسيف وعنبر السيال وغام الطراء المتراكبة في الشرح والطير الغزر
عليه باسرح من السراة وساكنات لصاف اوذي اهلك وغاله مال المسيف وكفاف اسم موضع
مثل قطام لكفر الاذى واسياف الرمل اذا ذهب ماله والاسياف النشم والغضا بالغين المعجمة نبت
مرتفع في السماء يعمل السبن المهمل جبال باليمن يكون بها نبل وغيره وبفتح السين المعجمة جبال بالشام
ولصاف جبل على طريق من كل الطيور على القرن على المرفى مثل الاغربة الباكية عليه قوله
وان كثيرا ما يكون كثيب الاسين دخول اداة التشبيه عليه ليس بقيد لانه يصح كما اذا اقترن به لولا صحة المشبه
عنه كما في هو الاسد ليس بادمي او مدني في التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اذ لا معنى لان يقال هو
لا يشبه الاسد بل الاسد صرح بهذا الشيخ في اوائل الايجاز قيل هذا دليل لطيف على ان تحقق الاسد استعارة
لانه يعقل عند المتأخرين وفيه نظر اما اولا فلان الحق في المثال المذكور وغيره كحب العاصل
رد مفردا من افراد الاسد كما هو الحق في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح في جيش الاذى عنه
وبهذا الا يأتي كون المثال من قبيل التشبيه بنفس الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل لو دل على
ان المثال المذكور ليس باستعارة الصاكيف لا وعد اعترف هذا القائل نفسه بان معيار الفرق
بين الاستعارة والتشبيه هو ان يجعل صرف المشبه به واقامة المشبه مقامه بحيث لا يفوت الا
المبالغة فاستعارة وهو الا فتشبيه ولا يخفى ان استدلاله قولنا رجل سخي وليس بادمي اقوى من
استعارة نحو لك محاسد وليس بادمي مماثل قوله ولاح من بروح البدر بعد ارتوح البدر هي
التي يقتار بها في سيره وهي اثنا عشر اولها الحلي واخرها الحدث وبعد النصب على التمييز والمها
جمع مهاة وهي البقرة الوحشية والبرح اظهار المرأة زينتها وهي سنها للرجال قيل معنى
برحها اكتنانها من محذورات لا يبرزن منه الخدر وبهذا يفارق المهاة لان المها متبرجة
بخلاف فمن قال برحين استتار فكان برحين قوله كبيه بهم ضرب وضع وفيه نظر لان هو لا تحت
لاحلام هذا الطعن على الوجهين لان وجه كون برحين اكتنانا ان الناظر لا يستطيع اصلا نها

ولیس بادمی
فان الاسد صار عاما في الاسد
لاكون التي تسبيها بالاسد

لا برخ صعقا ويحتمل ان يكون المعنى انهن لكثرة ما يسرعن في الاكتنان عند البرح صرن كان برحين
بين اكتنانهن وحيل وههنا معنى آخره ان يراد بالبرح الدخول في البرح كما هو المناسب للسير
والمعنى انهن اذا زال عنهن الكمون والستر لم يكنهن حصن في برح اذ لا يقيها فيه من الكمان
قوله والنط ان هذا من باب التشبيه المقلوب الى قوله كما في قولنا رايت اسدا في شجاعة فان قوله
في شجاعة يعين لوجه الشبه اي رايت رجلا مثل الاسد في الشجاعة ولا يصح ان يقدر المشبه والمشبه به
الى الاستعارة اذ لا يصح ان يقدر المشبه ووقوع اسم المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل رايت رجلا
شجاعا في شجاعة كان لغوا من الكلام قوله لان سان الخيط الابيض بالفجر حمل عليه هذا التبيين
لا بل على التشبيه بل على الاستعارة لانه يريد بجعل ان المراد بالخيط الابيض مثلا هو الفجر
فيكون ذلك اللفظ مستعملا فيما شبه بجعله وقد يكلف في الجواب بان ليس المراد ان يكون الفجر
بيانا للخيط ان يبين له باعتبار ذاته يعني ان بين ان اي شئ اريد بهذا اللفظ بل بيان له
باعتبار ما يتعلق به يعني ان بين ان الخيط الابيض وان كان في اللفظ فاعل تبين ليس
فاعلا في المعنى بل الفاعل منه الفجر سارا للخيط الابيض في اللفظ وبيانا لذلك الامر في المعنى
فلساط فان قيل علاقة التشبيه ولم يعتبر في الاستعارة التي هي ابلغ واوضح في الغرض
اجيب بان في هذه الاستعارة نوع خفاء لاحتمال ان يوهم القصد الى المعنى وان كان مرجوحا
بل واحتيج الى زيادة بيان في حكم من الاحكام التي تحتاج اليها كل واحد قوله والعدد ذلك
اي ان تركن صيا المشبه والى وجه التشبيه لشبهها كون الاثنين من قبيل التشبيه على
ما ذكره صاحب الكشف ووجه الابعد ان المشبه يقدر بغير كلا من الاثنين ومعنى
ضرب الدهر مثلا وصف وبين والمثل الاول مضروب للشرك والثاني للموحد وقوله رجلا
بدل من مثلا ويحتمل ان يكون معمولا لاستقصين ضرب معنى جربه وفيه صدمة كاء والثاكس
الثكلان وهو معنى سلمان ما عنه السرقاء والغيرات الذي يكسر العشق والتلاع الشواب
الذي يسهل مدخله في الحلق والاجاج صفة موكدة كما في سبل الدابر او غير بعد جزر والغوض

كما هو الحاصل للبيدر

وهو يأتي الاستعارة ردم

في المعنى الامر المتعلق بالخيط الابيض
والمشبه به وذلك الامر هو الفجر
فيكون قوله صح

ايضا التأكيد نقال ماء اجاج اى ملح وقداج الماء يوج اجوجا قوله على ما نطهر بالتأمل
ولكن لا يخفى وقوع الكاف موقع الرصل الاول ولا الموقع موقع الرصل اصلا اذ لا يناسب
ضرب المثل فان المتحقق ضربه الانتقال من حال شتى الى حال شتى اخر هو المحق وهذا
مفقود على ذلك التقدير كما لا يخفى قوله لان قوله يمر كما يكون طماطما يا وسخ خون حليه
مبنى على ان مصدر التشبيه لا الاستعارة اعرض عليه بجواز ان يكون خبر لمبتدا محذوف
الا به ترشيحا للاستعارة او ابتداء كلام واجيب بان جميع سوق الآية ليبين ان لبس الحاصل
اصلا وهذا اعلم مما ذا اجعل الكلام تشبيها عثر له كالجاية او رشحه قسوة كما رصل الكافر
كالبحر اجاج بل لمس مسلم فيه هذه المنافع المذكورة وهى الكافر لا نفع اصلا واذا فعل
تر يخيلا لما يتيسر هذا المعنى اذا لمستعار رمنى الاستعارة المكنية مو المشبه به موصوفا بالصفة التى
يقع لها الترشيح مثلا اذا قلت رايت اسدا فى الحمام نفرس اقرانه كان المستعار منه الاسد الموصوف
بهذه الصفة ملكون المشبه به فى مثال البحر الموصوف بهذه المنافع فلزم ان يكون للكافر المشبه
البها نفع وهو خلاف سوق الكلام واعلم ان صاحب الكشف صرح بان اللؤلؤ والمرجان
بعد ما نفيه قوله تعالى ومن كل ما تكلون تطرا لان كلا منهما والمسبوق ان اللؤلؤ لا يخرج من الملح
حتى قال نفسه وقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فان قلت لم قال منهما واما يخرج من الملح
قلت لما التغليب وصار كالشئ الواحد جاز ان يقع كخرج منهما كما قال تعالى يخرج منهما اللؤلؤ
والمرجان من مجموع البحر ولكن بعضهم قال وقيل لا يخرج الا من ملتقى الملح والعذب وفى تفسير
الحدادى اللؤلؤ فى سورة فاطر مبنى على القول الاخر الذى نقله فى سورة الرحمن لان الخارج
من المجموع خرج من العذب ومن الملح خرج فليتامل قوله ولا يخفى ضعفه شامل
لفظا لكن قال صاحب الكشف فى قوله تعالى او كصيب من السماء الاية فان قلت
هذا المشبه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات قلت كما جاز ان يجئ هى فقوله اصطلاحا مطويا ذكره
على سنن الاستعارة كقوله تعالى ومن يبتغ الخ ان هذا غريب فرات سائغ شرابه وهذا

على اجاج ضرب له مثلا رخلافه مثركا مثل الكسوز رحلا كسلما لرجل ولا يخفى ان قوله تعالى
للمشبه المطوى فيه ذكر المشبه به على سنن الاستعارة لا تمثيل لعدم الاستعارة كما توهمه الطيبى
وصاحب الكشف فان الاول اصرح الى التمثيل فى هذا المقام من الثانى قوله وهذا الكلام صريح الى
حيث استدل به على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للشبه والا لم يحتج بدول
على انه لو كان موضوعا لم يلزم ان يكون مجازا لغويا قوله وقد سبق فى بحث التعريف
بالاعلام اشارة الى التحقيق حيث قال هناك وتحصل انه موضوع للحصة المتحدة فى الذهن واطلق
على الفرد لصحة الحمل وجودها عتبارا ان الحصة موجودة فيه فجاز التعدد باعتبار الوجود
لا باعتبار الوضع ثم ان التعرف فى امر عقلى استدل بهذا البيت الى ان المراد بالمجاز العقلى
هنا غير ما هو المراد فيما سبق عند قوله المجاز الحكمى وهو طائر فان المراد وهو طائر بالمجاز
هنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد والكلام قوله لكن الاعلام المنقولة كيزيد والكر
استعارة ولو فرق بان لا وضع فى الاستعارة وقد اعتبر فيها العلاقة تشبيها لكونه موجود الوصف اصطلاح
لا يعابه على الاستعارة وهكذا قيل وفيه بحث لان الوضع يحصل بالنقل للمشبه به ايضا
فلا يصح وصف الاستعارة بنحو ما لزم ان يكون مجازا الى آخر الكلام استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ
يكون مجرد اصطلاح لكن فى بطلان اللازم بحث قوله او لما سالفة فى اطلاق الاسم المحدود فيه
بحث لان طريق الاطلاق اذا كان قوة المشابهة بحيث يجوز التشبيه يستفاد منه المبالغة
فتكون الاستعارة ابلغ قوله ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد به زيدا انه
جعل اسدا فيه انه يحتمل ان يراد به انه جعله تشبيها بالاسد بدليل ما قيل يجئ شئ
هذا الوجه ان قولهم جعل اسدا يجرى فى زيد اسدا مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور
يحتمل ان يكون لبيانا فى نحو سقيا لك ويكون المعنى على ارادة المشبه بما سبق تحقيقا بل جعله فردا
ثم ارادة الاسد ادعاء ليس باستعارة اصطلاحا لان المشبه فى الكلام كما سبق فان قلت
ذلك الادعاء يحتاج فى التعرف الى زيد الاسد بل على المعنى على تقدير ارادة المشبه

مع انه يقال لمن قال ايضا جعل زيد اسدا ظننت ان بنت قولهم بدلك في الصورة المذكورة
وان المعنى على الامر الاداه يكون المراد به الامر بجعل شبيها بالاسد **قوله** وزرزار داره على
القمر وسبق في بحث المجاز العقلي ان هجو مطلق ذكر المشبه لا يأتي في الاستعارة بل اذا كان على
وجه يبنى على المشبه وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر **قوله** وهذا ينقض ما
اي بيان ان القرينة ما فوق عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين عن المتعارف بينقض ما ووجه
الانتقاض ان الاحراز على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا
عن الارادة المعنى المتعارف فلا ما فاة **قوله** واما النعجب والنهي عنه فللبناء على تأتي المشبه
فتأمل وفي المبالغة فكيف لان محصل الدليل تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الامتناع
بناء وضع له وصحة النعجب وكذا النهي عند امتناعه بترتب على نفس الادعاء كما شهد به الوجدان كلام القائل في
الى الاعتذار بانها مبنيان على تناسي المشبه فتأمل وفي المبالغة **قوله** والاستعارة بالعكس
الكذب اي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال ان الاستعارة
في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق **قوله** ورعم صاحب المفتاح
اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها لا يعتقد مطابقتها اذ
لا يتصور ترجيح من صاحبها فتأويل فصلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على
ظاهره واراد بالكذب ما لا تطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب
ملك القرينة لكن ان ذلك المدعى لا يصير الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعى فالفرق
عن فصلا تأويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا فرق في مقصوده بهذا فتأمل
التأويل بل نصب القرينة واحتضر في الدعوى على الدعوى وذكر التبرك عن التأويل لانه اذا انتبه عن القائل
كان عن نصب القرينة اشد تبرأ فظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبرك ونفي نصب القرينة
وكذا في شرح المفتاح للشريف المحقق ليس مراده تغيير مطلق الكذب حتى يقال ان فيما ذكره مصادرة
الى مذهب السكاكي الذي لا يحظ وعد ولا عن نصب القرينة بل يقين مراد السكاكي من لفظ

الكذب

الكذب وحاصله ان اراد ما الكذب ههنا احد قسميه عني ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد
نعم انه سمي قسم الآخر وهو ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة
قوله ولا تكون الاستعارة على الاضافة وان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من
اطلاق العلم **قوله** وكذا ما ورد في النقل وسبحان في الفضاد وباقل في الغفلة قد
سبق شرح فصاد سبحان وخطبة عند معاوية واما ما ورد فانه رجل من هلال بن عامر
صعصعة قيل سمي ماوردا لانه سبق الى الماء ما حوض على فوغ الابل تقوى استفل الحوض
ما زفيل فسمي فيه ومدر الحوض بالخلاء من ان يسبق من حوضه واما باقل فصواسم رجل
من العرب وكان اشترى طيبا باحدى عشرة درهما فقيل له بكم اشتريته فنفخ كفيه وفرق
اصابعه واوجز لسانه ليشير بذلك الى احدى عشر فانقلب ظبي فضرب به المثل في الغي قال
حميد الارقط يهجو ضيفا له انا نا وما واناه سبحان وايل بيانا وعيا بالذي هو قائل
فاذا زال عنه اللثم حتى كانه من العي لما ان المحكم لكم ابن باقل واعلم انك اذا اعتبرت
تشبيه زيد بالبحر في الكرم والبحيرة وقصدت المبالغة في المشبه وادعيت انه عين
عمرو لكمال تشبهه به ومن ههنا قيل للقوم انما تفرضون للجنس على سبيل الاستعارة بناء على
ان اكثر الاستعارات في الاجناس لا الاشخاص ولهذا اعل الحبشي في شرح المفتاح
عدم جريان الاستعارة في الاعلام بانه مبني الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بدعوى
اتحاد المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس
مشهورة باوصاف لما هي ان اسماءها تتنبئ اوصافا انباء تاما واما الاشخاص
فقلما يشتهر باوصاف كذلك والقول بانه يمكن ان يجعل لبعض عمرو موضوعا لذات
ما الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا لذات معين له شكل مخصوص حتى
حال اعتبار الجنس تعسف لا اصل له والمتبع ما نعد ول عنه المشبه الى الاستعارة
هو المبالغة في حال المشبه اعني وجه الشبه حتى كانه ذاتي المشبه به فيه وذلك يحصل

بذر

بذر

فقلت رايت عوا ما لط انا استقا
يكون علامة الميت به ص

اذا جعل المشبه من افراد المشبه به داخلا في جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه ان كان شخصا ولا يشترط ان ادخاله في جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فتامل والله الموفق قوله فان تعاوا من عوف لعوف كعلم بعلم واصله تعاونون سقط النون بالجازم فالتقى ساكنان الرجل بهامه وشبرا اى كبرمه قوله لدلالته على ان جواب هذا الشرط اما ربون وتلحاون فان قلت لم لا يجوز ان يريد باليمان صنعتها مان يقصد تحويفهم بالاحراق فلت القابل يدعى الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كافر العدل والايمان واما عدم حمل اليمان على الرماح فلتعاهد العرف وغلبة الاستعمال في السيوف قوله من نصد اى نفصل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى الملبس قوله على اروس الاقران حتى سحايب الارواح جمع قرن وهو الكفو في الحرب وحتى سحايب فاعل سكنى والعهد البيت المذكور بكاد الذى منه يفيض على العدى مع الستيف في شتى قناه قواضب السنى واحد اشناء السنى اى تضاعيفه والقناح قناة وهى الرمح والقواضب القواطع قوله اى انامله الخ يحتمل ان يريد بالانامل وهو رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقى مبالغة قوله والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة تؤول الملمع الممدوح ولك ان تحمله على انه جمع قلة بالنظر الى قلة اكفاء في الحرب وقلة امثاله ممكنا ولا يخفى ما في هذا التكلف قوله وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية بمعنى قوله في الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء الا الحيوة و انما قال اولى ولم يحكم بكونه كلام المصنف حفظا لاحتمال ان يكون مراده ايضاح الاستعارة بمن لا ترى الهداية والاحياء المذكورة فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبنى للمفعول وهو الاهتداء قوله مع ان كلام المرسن والطران مخصوص بحلف لبس الالف و اليمد ود واما المرسن فكونه انفا مسنونا واما في الطران فقطع المسافة بسرعة في الهواء قوله فانهم عدوها في الاستعارات الضمنى عدوها راجع الى وضع المرسن

في موضع الالف وكذا ذلك اى الى الجماعة ولهذا انث او لكونه تانيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الالف استعاره على الاطلاق المذكور قوله الى مجانس للمرسن والالف فان كلا منهما غير مخصوص بموطن الشم وانما الاختلاف بالاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعاره على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعاره لان نقل الاسم من المجانس الى المجانس مشابه لنقل الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة والمشابهة واحد قوله وفى كون استعاره الطران للعدو من هذا القبيل نظر اذ يجب بان الطران عباره عن قطع المسافه بسرعة كجمع التخطى على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغه قوله وهو جمع خليف الدارع الملقب بعبد الحارث جمع حلقة بالتسكين شاع غير القياس وقال الاصمعى الجمع بالكسر الى كهذره وبدر وقصعه وقصع وحكى يونس عنه الى عشرين العلاجلقى الواحد تانيث الجمع حلق وحلقات قال ثعلب كلام كجبره على صعفه قوله على ان الاسد موضوع للسبع اى السبع لا للرجل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله لا المجموع المركب منهما اعترض عليه بان القول بكون المستعار له هو المعنى المجموع قوله يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى الذى استعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقى وقيد المعنى المجازى لا نفسه جوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقى ونفس المعنى المجازى كذلك بينه وبين المقيد لا ينتقل من المعنى الحسى الى السبعى فقد ومنه الى الرجل السبع كما صنعه المحشى هذا العدول عن اللزوم قوله واو الاصمى حرفوه لقرتوس بسبع الواو ولا تخفف الالف الاولان فعلولا ما در ليات غير صعفوص وهو ما سم العجل غير منصرف للعلمه والعجمه واما خروب لبعض الطير موضع بيد اوى رضعيف والفصيح الفم وكذا سحنون وهو اول الدرج قوله الاحسن ما ذكرناه اولا ربما يقال لسد الاجتباء الى القرتوس مما يويد الوجه الاخير

لانه جعل العروس كالشخص بحيث يكون الراس منه مستعارة واجزائه ولاشك ان الاصل
منه الشخص هاهنا الظاهر المجسم وضع الثوب في اسفل الركبتين فيمتد الى حاشيتها
فلساطر مستطيل فتامل قوله ولم يطر الغادي الذي هو راح النظر اذا استعمل بلا صله فهو كمن
الانتظار والغادي هو السايرمن الصباح الى الظهر والرايح هو السايرمن الظهر الى المغرب
قوله سيرا حثيثا اى مسرعا تعال ولى حثيثا مسرعا حريصا قوله والسبية بها طاهر
بما في وجه السبية قطع الماء بسرعة ولين وسلاسة قوله ويتبين امر هاهنا للهوادي
الهوادي جمع هادية وهي العنق تعال اقتبلت هوادي الخيل اذا بدت اعناقها قوله
كما في قول امرا القيس فقلت له لما تمطى بصلبه مطيع العصيدة قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى وقبل البيت المذكور في الشرح وليل كموج البحر ارخى سدوله
على بانواع الهموم ليبتلي وقوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت المذكور
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل التدول جمع سدل
او سدبل وهو ما سيل على الهودج والتمطي التمدد والباء في بصلبه للتعدية والادواف
الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو موخر الشئ يذكر ويونث وهو للرجل
والمراة جميعا والعجز للمراة خاصة والمعنوم من يريد الشر حيث ان نا كلها اصليه وزنه
فعل تعال نا ينو نوا اى تنهض بالجد ومشقة وكمل الكوثر من نأى نعمى بعد فوزة
فلع كما صح به في الكافيه والكلكل والكلكال الصدر وعاجا في السوق مشددا
قوله والظاهر هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الليل بالانسان المتمطي
في الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهو الصلب والتمطي والكلكل والاعجاز واغاقال
والظاهر اشارة الى ما شرح البيان من ان المجموع استعارة تمثيلية وقوله كالبد للشمال
اشارة الى ما سياتي من قول البيد وغداة ريح قد كشفت وقره قد اصبحت بيد الشمال
زمامها قوله من حلى العنبا الحلى بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع الباء الموحدة جمع حلي

بضم الحاء وسكون اللام كقذى وقذى وقد يكسر فاء الجمع كلمكان اليابس مثل عصى وعصى والعنبا اهل مصر
قوله فان كلامه في المطرح لانه في ذكر الاقسام التي هي اقسام الاستعارة التي هي قسم المجاز
كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب والاستعارة التي هي قسم المجاز هي المطرح بينهما
فان الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل
في معناه الوضعي قوله لسوط الدار السوط اللهب الذي لا نصل له الذي لا دخان فيه قوله
والثاني تشبيه الشيب في الشعر باشتعال النار فيكتب لان هذا الكلام من المطالع السقيم
على قانون نقد الكون قوله استعمل استعارة تخييلية وهي عنده حسنة ولا تحسن قيد الشيب
هكذا اعتبر الاستعارة على مذهب الخبر وغيره ولفظ الزعم لايخ عن الاشارة الى البيت
المذكور قوله وهما حسنان فان قلت كل هذا الكشف اعرض على قلت لو سلم
فالمراد الهيئة المحسوسة عندهما وهما بشيران اليها قوله اي حصول امر عجيب امر دايما
او غالبا هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتيب حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام
قوله ان المستعار له ظهور النار لا على الانسب اظهار النهار وهو قوله يحمل
عبارتها على القلب السكاكي لاشتراط التكنة في القلب بل تقبلها معا على مذهب السكاكي ايضا
ذكك علامة طيبي هذا القلب ظاهر لزوما ليقبوله عند الخصم قوله وبان الظهور هنا غير
الزوال اعترض عليه بان قوله المستعار وهو ظهور المسلوخ من جلدته يابا له لان المسلوخ
لا يزول مع ان استعمال ظهر بمعنى زال يكون مع عن لا مع من وقد تستار الشيء الى الدفاع
الثاني لقوله فاقام من مقام عن واما جواب الاول فان يقال لما ان المسلوخ لا يزول
من جلدته بل اوازال الجلده عنه فقد زال هو ايضا عن الجلده قوله وذكر عبا بان
الرقم طائر يشبه الحمام من ابيات الحماسة صدره اعير نعا ابانا ولومها وقبل انصبي
وفاعلي عنك اذا نت مسلم وقد سال من ذل عليك فقرقر ونسوتكم في الروع باد وجوهها
يعلمن اباه الاماء حر اشتغل الاستفهام للانكار وسلم على صيغة المفعول اى نجى من السلمة

اى ظلمت بعده وبين منيريه النكاية وقراقر اسم واد اى اشتد لسيل الذى لحوكى ضال عليك
قراقر والروع الخوف يخيل يظن ملك السوء اما الكوفة مكسوة فالوجوه والمال الذى جرابر
فى معنى الامر والاستغناء شاغيرتنا ايضا للانكار اى ما تغيرنا البان الابل والحومة ما تقيا
الابل صلح والاشفاع للحوماء البانا جايزى الدين والعقل وتقرعينا فى المحتاجين الميا الكل
وذكر عار ظاهرا اى زايل قوله وذكر شكاه السكاه مع الشين المعجمة السكاية قوله وذكر العلامة
كلام العلامة كما لف كلام الشيخ حيث ان الفعل هو الاصل والمفروغ منه والنور طارئ عليها وظرف
فان الظلام على تعبير العلامة ان يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا قوله فقد يطول الزمان والفاء
فى متصل لا يخفى انه تكلف بل يصح ما اعتاده من التاويل والتحسين للتعاليف بلاغة
الترسل ان يق اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من المشرق والمرافق
بكسر الفاء للتغليب المجموعى نظرا الى انتهاء النهار وسيتم معنا المفاجاه نظرا الى
ابتداء اظهور النهار ولا يخفى على المنصف ما فى اعتبار المفاجاه بالنظر الى ابتداء ظهور النهار بالنظر الى
الذى هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على ان الاية مجرد اخراج النور من الظلمة واما خصوصية
النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلامر ان لها وفلا فى المقصد فتامل
قوله لا يخفى ان المفاجاه انما يصح لو كان الاذا المفاجاه فتامل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بحسب المقام فتدبر
لانه المفاجاه عن المصنف اذا الترتيب على السبق فى الحال اصل الاطلاق لا دوامه واستمراره
وفيه نظر لان المفاجاه ما عتبار ان المفاجاه انما تصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل
بغتة كما ذكره الشريف فى حواشى شرح المفتاح فتامل الاسمية على الدوام لا يفيد فيما
فيما نحن فيه قوله واقول نعوذ بالله كيف يكون الاية كما ينبادر من نظم الاية صلح الفلك
كمية يحاذيه الظلام والاشكال ان الحكم على ما ينطبق هذا الترسل بعدم
فى الحال وبمرتب عليه الظلام وقوله وهو اية لكان العقود اية والمعهود التى ذكر ما فى نصب
انما يطرد لو كان الاية نفس مفاجاة الظلام فتامل قوله ومهما تكن فقد قال طائفة ان الوقف دون

(الوقع)

الوقوع فى الحس وشكر الشدة عند حصول عدم ظهور الفعل الذى هو لازم اشهر واقوى
مما هو الموت وانت خبير بان افاده كره الوقوع للقوة على نظر وان كان افادتها للشهرية
مما لا شك فيه وقد يقال ما ذكره انما يرد لو لم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب ولا
يخفى انه لا نكتة يعتد بها فى اعتبار التشبيه المقلوب قوله وفيه نظر لان البعث
لا اختصاص له بالموت فلم لا يجوز ان يق البعث المطلق فى صدد ذكر القيمة واحوالها انما هو
البعث الذى هو الموت فيصح الكون قرينة للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى ان كون البعث بمعنى
ترغيبه فى البعث من الموت والمعنى ان الامر انما لا ينجى اى ادرق من الحق والباطل
بحيث لا يتم احدهما ما لم يحز كما لا يتم الزجاج المكسوره قوله والجامع الاحاطة والتزود
وهما عقليان فان قلت كان ضرب القبة على الشخص محسوس كذلك احاطة القبة محسوسة
فلم عده عقليا قلت المعدود منه الجامع العقلى هو الاحاطة المعنوية المحققة فى الذات بسبب
اليوم كما انها متحققة فى القبة بالنسبة الى الشخص كذلك الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى انها عقلية
قوله وهو دليل على ان الذات مراد هم بالذات فى هذا المقام ما يستقل بالمفهومية
وفى تفسير اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد به مهنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك سئل
للصفات المشتقة واسماء الزمان والمكان والاله وما ذكر مهنا لا يقتضى لها
قوله من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان العقل
وصفه مع ما ذكر كيف وسياق الكلام يدل على تغاير الذات والوصف وكذا
ما يكون متا ولا اسم الجنس كالعلم لا شبهة فى ان اسم الجنس بالتفسير الذى ذكره لا
يتناول العلم الشخصى اذ ليس مدلوله ذاتا صالحة لان تصدق على كثرين والاشكال
كليا واذا تفتح مفهومه نوع وصيغة لم يصر كليا ايضا بل اشتهر ذاته الشخصية بوصف
من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافا الى رجوع الدلالات
الاصلية لاشكال شائع بخلاف الاسماء المشتقة فان اشتقاق المصدرية المعتبرة فيها

من الاوصاف التى من غير اعتبار وصف

وصيغته

داخلة في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس دون الصفات
والى هذا ان اسم الجنس دال على ذات صالحة للموصوفية مشتهرة بمعنى يصلح ان يكون وجه
الشبه وكذلك العلم اذا استشهر بمعنى فالاستعارة فيها اصلية والافعال والحروف
لا تصلح للموصوفية وكذا الصفات المشتقة قوله والافتقيه القوم انما عدوها
للاستعارة التبعية المصرحة والظاهر كتفي للاستعارة التبعية المكنية كما انجلى اذا قلت صارت
دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغاء قوله الا ترى ان الكلام مشاركة
لكلمة في وجه الشبه اعاد كر لفظا او استارة الى انه لا فرق بين التعبير بن في الدلالة
على الملحقة قوله واعا تصلح للموصوفية الحقايق اى الامور المتقررة الثابتة بهذا التغير
ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات الثابتة المتقررة كالجسم
والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها متجددة غير مستقرة لان قولنا الزمان
في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها بتبعية الشيء
عليه ص
همنا ظرفه للرد على ما استار بقوله بعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه ان كلام
الحركة والزمان مع انها ليست من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشيخ في نفس
في شرح المفتاح بما دفع بهذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلامة والحق
اعتبار ان الحدث هي المشبه باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا خطاء
في ان القيام والحركة كذلك بخلاف القاعد والمتحرك واما ما ذكره المحشي حواشي السيالكوتي
الشيخ رد من المنع المذكور حيث قال في رد هذا المراد بالحقايق المعاني المستقلة بالمفهومية
لا ما تومئ من الامور المتقررة الثابتة فيجب ان يتقل بعد الاعتراض عن
ان مطمح نظره الرد على العلامة واعلم ان الشيخ يعني السيالكوتي
عرضه بوجه كلام المحشي على وجه لا يأبى ما ذكره نفسي ايضا والذي كالشيخ في هذا الكتاب
وكلامه هناك اب عن هذا التفسير لانه بكذا لان الاستعارة تعتمد التشبيه بعينه
والتشبيه ص

كون المشبه به موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقايق كاني قولك جسم ابيض او بياض
صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها والحروف اهى كلا ولا يمكن ان
يراد بالحقايق ههنا ما ذكره المحشي لعدم صحة مقابلته على هذا التفسير بالصفات ولهذا
اسقط المحشي من البين في السياق ترويجا للكلام حيث قال اولا وبما قررناه
كل ظهر ان ما ذكره القوم ان الاستعارة في الافعال والحروف بتبعية الى ان قال
واعا تصلح للموصوفية الحقايق دون معاني الحروف والافعال وما يأبى حكما من الحركة
والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف قوله دون معاني
الافعال والصفات كانه اشار بالتمام لفظ المتن الى ان مرجع البحث الذي اورده
نفسي شرح المفتاح وهو ان الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو
لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظ لا يقدح
في الصناعة بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق
والصناعة بالمشاركة وان لم يصلح لفظا للموصوفية ووجه الاندفاع عما
ذكره في ذلك الشرح ان المعتبر في هذا المنع مفهوم اللفظ حتى اذا قيل ليست
صاغ الخبر كان المستعار منه مفهوم الصوم بتبعا لمفهوم الصوم لا ذواتهما فتعتبر في
موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقايق ام من التي لا يقوم العقل
قوله او عروضها لها فيه بحث لان العروض ان منع جريان المشبه بمعنى ان لا يحرى
في المصادر ايضا لان عروض الزمان لها صفة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات
يشمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف مفهوم المصادر ومما يلاحظ بسبه الغرب
المنسوب الى شيء لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتامل او يقال المراد بعروض الزمان
للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطاري على اصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل
فقط ولا كذلك لفظ المصدر وقد مر منا المحشي في توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال

ولهذا عرض الزمان للصفات بخلاف المصادر ص

يحتاج بتحريك الى ما ذكرته فارجع اليه قوله دون الحروف وهو ظاهر لان الحروف روابط و
الات للملاحظات فلا تكون موصوفة اصلا كما حققه الخبيصي ومناسبات وهو ان معنى الحروف
لا يصح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز المرسل ايضا اصالة فلم يتعرضوا
لقسم المبني في المرسل ايضا اللهم الا ان يقال ما وجد المجاز في الحرف بحيث لا يكون علاقته
السببية فلذا لم تكثروا الاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية للكثرتها لكون هذا الاتفاق
في الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها فتامل قوله واما الموصوف في كو شجاع باسل
الباسل هو الشجاع الكامل والفياض الوهاب الهباتو والنحرير العالم المتقن فالوصف
الثاني هو الاسد البليغ وازيد في المعنى منه الوصف الاول فلذا كان امتنع تقدمه عليه فقول
منه ان الثاني وصف الاول وبهذا الذي ذكرت ظهر ان الصفات لا تصح للموصوف فيه ظهر ضعف
ما ذكره القاضي في قوله تعالى بقرة لا ذلول تثير الارض ولا تسقي الحرث ان لا ذلول صفة
البقرة والفعلان صفتان للمؤنث لان لا ذلول لا تؤنث صيغ الصفة وتاويل كلامه بعمل بالاول
قولهم شجاع باسل باباه ساق كلامه فتامل قوله وكم مقام واسع ومجلس فسيح المراد
بالنعت الذي سبب تبوئه ليوافق الحقايق هو الوصف المعنوي لا النعت النحوي كما مر
وفي قوله واما الموصوف في كو شجاع كل اي لتضمنه الوصف المعنوي قوله صح ان يكون الاسناد
فيها اصليه لا تبعيه فيجب لان غايته ان لزم ان كون فيه الاستعارة فان اعتبر الاصلية والتبعية
يجب الاعتبارين اللهم الا ان يريد صحة ان لو جرد الاستعارة فيها فالمعنى كونها اصلية لا تبعية
فقط قوله فالسببية في الاولين لمعنى المصدر قال الخبيصي فان قلت هل يجري في نسب الافعال
الاستعارة بتبعية قياسا على الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح
ان يكون وجه الشبه في الاستعارة كحروف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال
احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه متعلقية الافعال ليس مطلق النسبة
بل النسبة على وجه الغيام ولها خواص واوصاف تصح لها الاستعارة فاذا اسند الضرب

الى الموصوف دلالة على نسبته اليه وبتعدد نسبته اليه باعتبار التعرض بنسبة الى من نسب اليه
على جهة القيام وحلت حرب فلان لم يبعد عن الصواب وما لجد على الاستعارة في الافعال
باعتبار نسبتها بان يشبه عامر جمع ينضمها اليه بنوع استدراك كمطلق الاتصاف والقيام
مثلا مرجع اليه نسبة اخرى كذلك كمطلق الاتيه مثلا وقال قتلني السوط او السيف
فالتبعية في الافعال لا كمن باعتبار المصادر على ما هو المشهور فما بينهم قد برجانه
وبقي قول قال صاحب المفتاح والمراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عند تفسير
معانيها الغير المرجع بها عاد الى ما والتاء ليت لكون ما عباره عن المتعلقات هي المعنى وهي عنها
راجع الى معاني وفي معانيها الى الحروف وهي قوله عند تفسير معانيها وضع لفظ المظهر
موضع المضمر اذا لفظ عند تفسير واعلم ان لفظ بها غير موجودة في عبارة المفتاح بل عبارته
هكذا واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد ان لكل المتعلقات معبر عنها لا يعبر
بها مع ان خلاف الواقع فكانه اشار ههنا باقام لفظ بها الى توجيه عباره المفتاح بان
العايد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد بما حاصل المعنى لان هي العبارة
تقدير انظر الى ان الالفاظ المذكوره عند التغيير لفظ الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات
فهي بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه الخبيصي في شرح المفتاح وفي عبارة المفتاح اضمار آخر
وهو ان يجعل يعبر عن صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل المعبر به معبرا مجازا لكن لا يخفى
ان الكلام ظاهر وفي بعض النسخ الرواية قوله مثل قولنا من عباده ابتداء الغاية والمراد
بالغاية المادة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر
ضعف قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشيخ في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشيء ما
ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بجزئه الذي ضمنه فكيف يكون جزأ منه بل انما
يطلق على آخر جزء منه مجازا وتوجيه وبعض النهاية ولكل لا نقول غاية ما في الباب ان يكون
الغاية في المادة مجازا في المرتبتين ومتى غير غريب والتوجيه الخالي عن شايبة التكلف

ان تقال الغاية تستعمل فى معناه المحقق وهو جنس الابتداء والانتهاء فردان له لكن اضافتها اليها اضافة العدد الى الجنس ولا محذور فيه اذ لا يلزم منه اتصاف النهاية وانما يلزم ان لو كان اضافتها اليها اضافة الاجزاء الى الكل **قوله** والا لما كانت وقتا بل اسماء قال فى شرح المفتاح وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه كما ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع اللفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر عنى ان يكون مشروطا حكم الواضع فى دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر فلا معنى لكون الكاف الاسمية والفيه هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبنى على مذهب السيد وقد ابطله المحشى وحق معنى الحرف لو لم يزد عليه فظهر به ضعف التضعيف فليتنظر فيه **قوله** غير صحيح كما سيشير اليه عدول كلام المصنف الى حذف المضاف اى متعلق المجرور فى قولنا زيد فى نعم هو التلبس المخصوص والتمثل للمتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوى وتوضيحه ان معنى قولك زيد فى نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليس كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته تحمل على الاستعارة بان شبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع السبب اولا فى الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التى هى معنى فى فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه الضمنى وهو الظرفية **قوله** للدلالة بالمطابقة على وجه الشبه الضمنى وايصاله الى فهم المخصوص فى المشبه اعنى تلبس يزيد فالتلبس مستعار والظرفية مستعار منه ولفظ فى مستعار فلا خلل فى هذا الكلام وما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلائم سياق كلام المصنف انا عتبر السبب فى لام التعليل فى نفس المجرور كما لا يخفى **قوله** فلا مانع مرسل باعتبار استعمال المقيد فيه يجب لانا لا نلام ان استعمال المشبه فى وضعه الانسان استعمال المقيد فى المطلق او استعمال المعدد بعدد فى المعدد بقيد آخر ويمكن ان يدفع بان المراد بالمطلق عند استعمال القيد المعتبر فى وضع اللفظ

فان هذا هو المعتبر فى كون اللفظ منه قبيل اطلاق المقيد على المطلق وذلك لان ما فى التقييد بعدد آخر فلستامل **قوله** باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم قد اشير فى اول هذا الفن الى ان اللزوم امر لازم فى جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفى فى بيان العلاقة بل لا بد من بيان انها من اى نوع من انواعها **قوله** للعداوة اى بقدر سبب العداوة فيه نوع تعسف لان موجب كلامه السابق ان يقدر سبب الطرفية فى مجرورانها وعلى هذا سياق شرح المفتاح حيث قال فيما بعد بقاء الاستعارة فى المجرور ولا سبيل الى المجرورية فى الاية كونه عدوا لا لفعل العداوة والمشبه به على هذا كونه محبا وابنا لا لفعل المحبة والتبنى نعم هذا صحيح فى المعنى الى العداوة والتبنى لكن الاستعارة فى المنظوف فالتفرع بها اولى خصوصا اذا كان الكلام مهما يوهم بخلاف ما هو المراد **قوله** كالمحبة والتبنى وكذلك اذا ترتب على الالتقاط اراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى ع واراد اثرها والا فمحبة الملتقط وموال فرعون على الالتقاط بترتب عدة متعددة عليه **قوله** انه يشبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب على عليه الغرض الجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى انه اشهر فى ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا ظهور فيما ذكر من التشبيه **قوله** ومدار قرينتها فى الاولين اعنى قال فى الاولين لما سمعت من ان قرينة التبعية فى الحروف غير مضبوط **قوله** جمع الفق لنا فى امام البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى واستوزر استاذه وكان واحد عصره فى الكرم والفضل وقد ادركته حرفة الادب فاصطر بامره ولم يكن خلافته الا ثلث ساعات النهار **قوله** لم يلق قومها هم شر ظرف اى متعلق بتبر والعشيرة ما من المرء والعت والمراد بهما مطلق الوقت وهى اما مضافة الى الجملة بعدها او الجملة بعدها صفة لهما مقدرين فيما فتحتا على الوجهين

على الظرفية وانتفاء التنوين على الوجه الثاني لكونها غير منصرفة للتانيث والعلمية لانه علم جنس
كما يدري النحو والوادي فاعل يجري على طريق الاسناد المجازي والمراد مجرياه الوادي
فيها الدم ظهور الغير وكثرة الفتن قوله يقتريهم من قرب الضيف يقري ويقرأ اذا احسنت
اليه اذا كسرت القاف واذا فتحت مددت والجامع بين القري والعطف ايصال الشئ
الى الباطن قوله كقول الحريري واقري الجامع البيت من قصيدة ذكرها الحريري
في المقامة الباسلية والتنوين مطلعها البيت لكل زمان لبوسا ولا بست حرفية تقمي
وبؤسا وتعند الرواة ادير الكلام وبين السقاة اديرا لكوسا وطورا بوعظي
اسيل الدموع وطورا بلهوي اثير النفوسا واقري المسامع الى آخر حرف الدال حرفا بانه
والغين بضم الذين والقصر التعمية واذا فتحت الذين ومددت وبؤسى بضم الباء مصدر قولك
بئس الرجل يبأس بؤسا وبيسا اي اشتدت حاجته فهو بائس والجامع جمع مسكين
اليتم الاولى بحذف الاذن وان شرطية وما زايده وجواب الشرط محذوف دل عليه المعلل
السابق او هو السابق نفسه على اختلاف المصرية والكوفية والحرون الفرس الذي
يقف في اثنا الجري والشموس الذي يستصعب الركوب عليه قوله او الى الجميع الى
مهنا على ما لا يخفى على الفطن وبنظيره في محمد محيي الى معنى على قوله عليه الصلوة والسلام
من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا او عيالا فالي قوله تقري الرياح يا نافي الحزن من
مزهرة الحزن ملاد العرب وهي في الاصل ما غلظ من الارض وصعر وجهه مال منه الرياض
مقال ازهر البنت اذا ظهر نوره واذا سري ظرف للبقري قوله فغير صحيح لان المجرور
وقيل المراد بالجميع الاكثر ذكر الشئ بعض والمحتبى سرحيها للمفاخ ولا يخفى بعده وقد
يوجه بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور ارتباطه به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به كذلك
الفعل اما بواسطة حرف الظرف كما في الآية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاقحاف
مفعول به ليقري بذلك الاعتبار اذ ليس المراد اقحاف الحيوان كما توهمه بل المراد بها اقحاف

بهام

قصرت ص

حدثانه

نزل تقارب ص

مارك ص

الرياض وهي الزهر الشبيه بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى
الرياض وسراة النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى بعض
ويقري الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اطرافها واعطار النظارة والظراوة
لياها فانه لما جعل الاقحاف مفعولا ثانيا يقري والرياض مفعولا اولا له فظاهر ان
الاعاصير لا يكون تلك الايام بتعين ان يراد بالاعاصير الساري فيها النوم اجفان الرياض
فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على ان يقري استعارة على ما يفهم ايهى كلام الموجز و
هذا معنى واضح الان المعنوم من البيت قري الايقاظ وقت النوم واجتماعهما في وقت
واحد لا سائر ما ذكر اللهم الان يقال الزمان مغتنم الاتحاد واشار اليه ابو الفتح في
المحتسب قوله مطلعه وهي ما لم يقترن بصدره ولا تقع مثل المحسني في شيع المفتاح
للاستعارة المطلع قوله نسبت اطراف المدينة وفيه نظر لان نسبت ترشيح فانه
من نسبت السني بالكسر نسوبا اي علق فيه فهو علام للعقار منه والاولى ان يقال
انكحت بدل نسبت اللهم الان يجعل نسبت ترشيح التخييلية على مذهب السكاكي ويقرن
الاطلاق الى المكنية هكذا قيل والحق ان نسبت من تتمة القرينة اذ لو قلت الغدت
اطفار ما كان الامر على الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في لطائف يا ارض
ابلعي الا ان الخطاب في قالي ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار
الوصف الضمني بالجملة تعسف لا يصار اليه وكان تخصيص التصفير والتفريع بالذكر
بناء على الاغلب لا الحصر فتامل قوله يعني اذا تبسم غلق رقاب اموالهم في ايدي الناس حاصل
المعنى ان السائلين ياخذون مال الممدوح من غير علمه ويكفون الى حضرته فيتبسم لاخذهم
منهم فيتملكون قوله كانه قيل واصابها بليل اسم الجمع فان ذلت فعدة فانت النكتة السابقة
من استدراك الذوق للمحسن قلت لا فوت بل يكفي فيها كونه كذلك بحسب الوضع الاصلي
قوله والاخرى ارنبة كسبة فيكون فان الاستعارة بالكناية لا بد ان يذكر

بها المشبه ومثلث له شئ من لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا فالظاهر ان اذا ق ههنا
تبعيه تصريحيه فالجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظ الحقيقي وفي الآيه وجه آخر ذكره
المؤذني في شرح المفتاح حيث قال ويقبل المضاف الناس متحم كما في قوله تعالى واما خاف
مقام ربه لم يبعد ولا يخفى بعد قوله من طعم المر في الصحاح الطعم بالفتح ما يوديه الذوق
يقال طعم مر والطعم ايضا ما يشتهى منه تعالى ليس لطعم وما فلان بذي طعم اذا كان
غثا والطعم بالضم الطعام قوله فلا يكون ترشيحا قيل الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا لان
مساق الكلام على التجريد للاستعارة المرصحة لا للاستعارة المكنية الى ذكره ولما
التوهم ان يكون ترشيحا لها لكونه ملايما للمستعار منه في هذه الاستعارة بالكنايه
وهو طعم المر فدفع هذا التوهم واعلم ان لا يكون ترشيحا لان قرينة الاستعارة بالكنايه
لا يسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة منه تتمتها قوله
حاورت اليوم بحرا زاخرا استلام الامواج حاورت بالباء المهمله من المحاوره بمعنى المخاطبه
فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة حاليه لكان حاورت بحرا لكان زاخرا
مستلم الامواج ترشيح لقوله بحرا زاخرا اى ممتد مرتفع جدا وتستلم الامواج ضرب
بعضها بعضا قوله وهذا تجريد لانه وصف مبني على ان قرينة الاستعارة حاليه
اذ في البيت السابق والآتي كذلك قرينة للاستعارة لا تجريد قوله حتى لفظ
الجهول اللام في لفظ لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير قد ويروى يلفظ و
حص هذا اللفظ بالجهول مبالغة واياما الى ان الجهول الذي يخفى عليه حاله فمظن ان له حاله
في السماء واما عزه فلوجيم ان الله اغناه عما سواه وجعله مصمدا تصمد اليه الكلات
فلا حاجة له في شئ اصلا قوله وما ذكرناه صرح في الاستعارة ايضا قال فاذا جاز
البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه الخ قوله ويدل عليه لفظ المتنبي وهو قوله
او لو كان المراد بالاصل المشبه لكان تعديد اللئام واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف

بالشبه ولا يخفى ركاكته قوله وكقوله هي الشمس مسكنها فان قلت الاستشهاد على ما
ذكره بهذا البيت لا يصح لجواز ان يحمل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة قلت قوله
فوا لغوا وعزة أحمد يدل على ان الضمير راجع الى المشبه وايضا شرط ضمير القصة
ان يكون ما بعده في الشأن المذكور كما في الحديث حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الخ في
السماء جلي لكل واحد قوله الى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى قال الشيخ بهذا
في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل المخطوه لان المتردد الذي يقدم
رجلا لا يوخر اخرى بل تلك الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف
وفيه بحث اما اولا فلان المراد بالاقدام قدام الشخص وكون المخلف الواقع في مقابلته
خلفه ايضا وهو ممنوع وان سلم فليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقديم
في الخطوة لا يخرجه عن التكلف وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لا انها حاصله
بمورة تقدم تارة وتوخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتخاذ متعلق
التقديم والتاخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشيخ بعض لا يكونان واقعين
على شئ واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتوخر تارة
تارة اخرى فيصير متعلق التقديم والتاخير قوله فخصر المجاز المركب في الاستعارة
وقد يقع عاذكر عدول عن الصواب الخصر مسندا وهو تعريف المبتدا بالام في قوله
واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل الخ وحينئذ بانهم لم يتعرضوا للقسم الاخير
من المجاز المركب اعني ليس باستعارة تمثيلية لقلته وقله لطائفه قوله لان الاستعاره
حسب ان يكون لفظ المشبه به هذا اولى من تغليط صاحب الكشف عدم التعبير بان
الامثال التاليه لا يكون الا اقوالا فيها غرابة من بعض الوجوه فحوظ على تلك الغرابة
وحيث لا لحاظ عن التغيير وذلك لان انظار فيح التاهي قوله كالسيف ضيعت اللبن الخ اى
لا يغير غرابة كانت عند الكشف قوله بالسيف ضيعت اللبن الخ اى بالسيف

عني في كافي فوالله حبست بالمسجد فقال الميداني وروى في الصيف مكان الصيف
مكان الباء وفي مقبول رواية ودراية قوله لان المثل قد ورد في امرأة وهي
وحشوس بن دحوس بنت لقيط بن زراره كانت تحت عمرو بن عدس بن عدي وكان بني فسالته الطلاق
فطلقها فتزوجت عمر بن سعد بن زراره وكان سنانا فقيرا فلما استتوا اي وطئوا
في الشتاء ارسلت الى السنح تستسقيه لبنا فقال ذلك فلما رجع الرسول واخبرها
بما قال عمر ضربت يدها على منكب زوجها وقالت هذا ومذقة خير عمن هذا الساب الجميل
مع اللبن القليل المذوق اي المزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير واما خص الصيف
لان سواها الطلاق كان في الصيف قوله واما الاستعارة فمجردة لتسمية غاية
استعارة ثم عن المناسبة قد تقع اما سمي بها او على انه سمي الاستعارة في صفة وهي ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به قوله واذا المنية انشبت اظفارها اذا الشرطية وانشبت
مفسر لفعل مضمر دل عليه اذا المقدرة والفيت اي وجدت جزاء الشرط والمنية
في الاصل مبنى الشيء اي قدر سمي الموت بها لانه مقدر قوله محمل معاذه الطاءة
والتعويذ والعوذة كل ما يعيذ وهي شيء يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين
او الجن على زعمهم قوله تجلدي للشامتين اي تجلدا اظهار الجلادة والجراءة والشماتة
الفرح بمصيبة العدو وريب الدهر حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب قوله
ولا تبقيا على دني فضيلة النفي اسم ما بقيت على فلان اذا رحمته قوله ان قلت
ما وجه القول الملفق بمعنى فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا
يصح الحكم بانهما مستلزمان قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني انا لا نسلم صحة هذا المثال
لانه مثال مخترع لم يصدر عن العلماء وبهذا المنع المختار اليه ظهر وجه الحاجة الى الكلام
في بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله انياب المنية الشبهة بالسبع وجود
التخييلية بدون المكنية الخ اذ الفصل حيث ذكر مسك وجود بدون المكنية في قول

اني عام لا استقي بماء الملام فانثنيت قد استعذبت ما بكفي وذلك لان المثال
الثابت لما كان من مخترعات السكاكي في نفس الامر بعيدا به كخلاف ما ذكره في اخر
الفصل في قول اني عام فرفع ايراد الفاضل الحلبي مشكل حيث قال يخدش هذا الوجه ان عدم
صحة وجود التخييلية بدون المكنية وقد علم مما سبق من كونها انياب المنية الشبهة بالسبع
فلا فايدة في ذكر الحواله قوله شاع استعمال البعض في ابطال العهد من حيث ان بعضهم
العهد بالجمل ومنه قول ابن التيهان في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين
القوم حبالا وانا قاطعوها فعسيت ان الله اعزك واظهرك ان ترجع الى قومك قوله
ان تسكتوا لعل ذكر التي المستعار ان تسكتوا بدل من هذا اي سكوتهم عن التي المستعار
من اسرار البلاغة قوله وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية والفرق ان التخييلية
على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون معارنا للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون معارنا
للتشبيه ولا كذلك على ما ذكره المص قوله وغداة ريح قد وقره الواو للحال كشفت ثم
المستعار للكثرة ومفعول كشفت محذوف اي اذلت ودفعت بروده عنه
الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقر بكسر القاف وتشديد الراء
معطوف على غداة اي ريح وقد سرى مع القاف يقال يوم قر وليلة قرة اي باردة واذ
ظرف لكشفت وصحت تامة فاعلم ما مها والتانيث باعتبار المضاف اليه والضمير
المستتر فيها العايد الى القرة او للغداة والجملة اعني بعد الشمال زمانها حال من الفاعل
وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها والجملة اعني بعد الشمال زمانها خبرها والشمال بالفتح
ريح تعاكل الجنوب مشهورة بشدة البرد قوله اي سلامة الستو وهو زوال العشق
والحزن قوله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع بالطاء عنه وتركه كما ذكره فيه كيف لان المذكور
في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر مشروطا مكون فاعله ذا قدرة واختيار
قال في الصحاح اقصرت عنه اي كففت ونزعت مع القدرة عليه فان حذفت عنه

قلت قصرت بلالف والباطل ليس في اقدرة واختيار فهذا القدر يكفي للحمل على القيد
اللهم الا ان يريد انه لاحاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقتصار معناه
الجاري وهو مطلق الامتناع **قوله** وكذا الضمير في معاودته اي هو ايضا راجع الى ما كان
يرتكبه **قوله** كذا في الصحاح بفتح الصاد واسم مفرد يعني الصحيح بفتح الصاد وهو صحيح وصحاح
والجاري على السنة الاكثرين بكسر الصاد على انه جمع صحيح وصحاح وبعضهم ينكره بالنسبة
الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يقال انه ثبت رواية عن مصنفه انه سماه الصحاح
بالفتح وبعض الادباء في استعاره هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء هو لاي انا
واجيت طالبا ملك الصحاح فلبيت فاك بحنكر البحر انت وهل يلام فتى سقى اللجي كي ملى
صحاح الجوهر **قوله** وهو مركب كون الكلام قلقا اي مضطربا وجه الاضطراب وضع الفصل
على اصح القولين والمعلق بين المتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبي الذي يتوهم قبل التامل على القبيح كونه هو المتعلق
وهو قوله صح
وبين المعطوف عليه وهو تعدد المعطوف وهو لا يسيهما هنه وعكن ان يوجه كلام
السكاكي بوجه يكون خاليا عن الاضطراب وهو ان يقال الاحتراز بالقيد الاخير عن
الاستعارة
يقتضي سابقية الدخول فقوله في الاستعارة الى آخره اشارة الى ان الدخول تحقق
فان الاستعارة فيها استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الصحيح الذي مبنى الاحتراز عليه وعلى
هذا الاعتبار في كلامه فليتامل **قوله** وهو ان يكون لازا بينا او يحمل على حذف المضاف دون عن
اي احترز... لما لحق او تعلق الخ في يعني الحاصل ان الجامع هو القدر المشترك اي الى الحاصل منه فقوله
احترازان لان الاستعارة عن المجاز لا يحصل الا بالاستعارة منه المجاز ويكون قسما منه فتامل
قوله لعط الغايط في فضلات الانسان الغايط في الاصل المطمئن من الارض الواسع
والجمع غوط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضي حاجته اتى الغائط فصار يقضي حاجته
فقيل لكل من قضى حاجته قد اتى الغايط ثم كني به عن العذرة **قوله** وصاحب العرف لفظ الدابة
في الحمار بناء على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل **قوله** فلان منها

منه حذف مضاف اي الاحتراز عن خروج ما اذا اتفق فيكتب اذ لا حاجة للاحتراز عن خروج
ما اذا اتفق بالقيد لان مثل الغايط اذا استعمل لغة في معناه المتفاد بالاطلاق
يكون مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد آخر
ثم لزم ان يدخل في حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الخيبة فالاولى ان يحترز بهذا
القيد عن دخول مثل الغائط اذا استعمل اهل العرف في المعنى المذكور والجواب ان
هذا عندهم عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله غير ما هي موضوعة له بعد اعتباره وهو الحق لا
الاشكال **قوله** لان تعيين اللفظ في الاستعارة تستعمل فيما وضعت له بدعى كونها
مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بامارة على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة
كقرينة المشترك بطريق الادعاء في انها هي لدفع مزاحمة المعنى الآخر لتحصيل اصل الدلالة
وهي ثابتة وهو ان الوضع كما يستلزم الدلالة بنفسه الدلالة الظاهرة ايضا في الاستعارة
دلالة ظاهرة ادعاء ايضا فلا يخل الاستعارة عن الحالتين الذي ذكره السكاكي للحقيقة
وهو الكلام المستعمل فيما دل عليه بنفسه دلالة ظاهرة واخذ بعض القيود كما سيعرف
وبعضها يكاد الادعاء تعسف فتامل **قوله** ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق
الى الكامل حقيقة يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التاويلي الادعائي والوجه المذكور
قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم توجد الدلالة والادعاء المذكور تعسف وقيد
اجاب الشيخ في مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد انه ان مطلق الوضع
المعنى المذكور الذي ذكره يتناول الوضع التاويلي بل مراده انه عرض للفظ الوضع
الاستراكي من المعنى المذكور وبين الوضع بالتاويل كافيا للاستعارة فمقيدنا
بالتحقيق ليكون قرينة عدم ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل
فيه احيانا وهو الوضع بالتاويل **قوله** لزم الدور اراد به توقف الشيء على نفسه سواء كان
بواسطة ام لا وكيف ان نقول لو قطعنا النظر عن لزوم الدور لا معنى لقولنا الى النوع

حصقته لان الكلام المذكوره عين الحصقه وجعل الاضافه بيانيه استدراك للفظ
الحصقه ومنه مهنا يظهر انه لو فسر بالبتره الى نوعها الصحيح منع عن لزوم دور واستدراك
فليتامل قوله بل الجواب ان تعلق الحكم بالوصف اراده قيد المبدئيه في تعاريف الامور
التي تختلف بالاضافه كما في الاضافه البيانيه وبهذا الاراده تجري في الواحد المنطقه ايضا
كما ذكروا الكافي تعاريف الكليات الخ وغيره هذا اعتداد عا ذكره جمال الدين في شرح الاضاح
من ان التقييد بالجنسيه للالتفات اليه لا انه من انسياق الذهن اليه واما قوله على تقدير انسياق
الذهن اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قوله من حيث هي موضوعه يتعلق بالاستعمال
اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذي هو وضع المخاطب لكن حاجة الى
التقييد بالجنسيه وان اريد اي وضع كان كان استعمال لفظ الصلوة في الدعاء اذا
استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه استعمالها هو موضوع له بوضع ما فيه حيث انه موضوع
هذا اعتداد به ايضا لان المخاطب بعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف
في استعمال الالفاظ فمن استعمل لفظ الصلوة في الدعاء وكيف يكون مخاطبا بعرف
الشرع ولو سلم ان مخاطب بعرف الشرع فلا نم ان استعمالها فيه حيث انه موضوع له
قوله وهذا غلط لان استارته فيجب لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينه معناه مع
نصب قرينه ولهذا قال اذ لا ينصب في الغلط والنصب فعل اختياري يسبوق
بالقصد والاراده ولا قصد للغالط الى ان ينصب استارته قرينه بدل على عدم اراده
معنى الفرس على ان ثبوت قرينه في ماده لا يستلزم ثبوتها في جميع الموادالغلط
الذي لا وصف فيه قرينه داخل في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده تامل ثم
ان اللفظ اذا استعمل في معنى غير ما وضع له ونصب القرينه لكن لا بعتبر العلاقه بل لامر اخر
فانه لم يرد ذلك فتقضي عدم التعريف ولا يندفع ما اجيب وقد قال في الجواب عن الايراد
بالغلط المراد به الغير الملعق والاضافه للتقدير ستدرك الى ذلك كثره الاستعمال

لفظ عرفا وضع له في المتعارف وتبادره عند الاطلاق فخرج هذا الدفع الاعتراض بالغلط
سواء كان بقرينه او بدونها وظهر ايضا ضعف قوله كما سبق وثانيا انه لو ترك الى قوله
الراجع الى معنى الكلام المتضمن لبقيه القيد الاول اعني الى معنى الكلام احتراز عنه الراجع الى الحكم
الكلام كما في قوله تعالى وجاء ربك والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو
الجر واما الرفع فمجاز ومداره ان يكتفي اللفظ حركه الاصل حذف كلمه لا بد من معناها والاصل
اثبات كلمه مستغنى عنها استغنا، واعني كما للطاف في قوله ليس كمثله شئ والقيد الاتا اعني المتضمن
للفائده اقرارا على استعمال المقيد في المطلق كالمدرسي في الفلانين قوله فجاز كذلك
يعني اي السبع كذلك يعني وهو ان يكون لا طفار ولفظ كذلك حال المستتر في يعني
قوله وكلامه في مناسبة التسمي الى آخره كلامه في وجه التسمي وهو الذي ذكره في مفتتح
الفصل الثالث وقد اورد الشيخ هناك صلاته بقوله لصوله والمينه قد برزت مع الاظفار
ولا يخفى وجه استعاره بان المستعار هو الاظفار قوله وسيجي في كلامه ما ياتي جميع ذلك هو
قوله في القسم الرابع الاستعاره بالكنايه كما عرفت ان يذكر المشبه ويريد المشبه به دالا
على ذلك بنصب قرينه تنفيها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المينه وسيجي توضيح
الشيخ ضد بين اقوله ان والله تعالى قوله في الامثله استعاره وصف احد الصورتين
منتزعتين من امور لوصف صوره اخرى غير يجب لان المستعار انما هو اللفظ الدال
على الصوره المشبه بها لا وصفها كما دل عليه العباره وان تاول ذلك بان المراد بالوصف
اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكتب الجيم صلاتيا في هذا التاويل في قوله لوصف الاخرى
لان المستعار له يكون نفس المشبه به اللفظ اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه
قال استعاره لفظ الصوره الاولى لبيان الصوره الاخرى فتكون اللام في قوله لوصف الاخرى داخلا على الوصف لا على الوصف لاصله
الاستعاره قوله ولا يلزم من تسمه المجاز المفرد به حاصلان قسم الشئ قد يكون اعم منه وجه
وهذا الكلام ظاهري والتحقيق ان قسم الشئ اخص منه مطلقا فاذا قلت الحيوان اما ناهق

والبيض فالمراد اما حيوان ابيض او حيوان اسود هذا وقد رد ذلك جمال الدين الحواشي
المذكور بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذي لايراد به الحصر كما في المثال المذكور
والتقسيم الذي يذكر في مشروع ابواب الكتب وفصولها يراد بها استيفاء جملة الاقسام فلا يخرج
منه ذلك التقسيم الذي لايراد به الحصر وقولهم ليس شئ في الخارج الا العقل والمجاز الراجع الى حكم العقل
داخل في المجاز الموجود المعروف بالكلية ليس دليلا على صحة كلام التسكاني بل هو دليل على ضعفه
اصرح وقع منه هذا الكلام وفيه بحث لان ارادة الحصر الذي اوجبه في مشروع ابواب الكتب حصر المقسم
في الاقسام بمعنى انه لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء
جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اريد به حصر القسم المقسم
على معنى ان لا يخلو القسم الاحيث يحتمل المقسم ملام وجوبه في ذلك المشروع كيف والكتب
مشحونة بالتقاسيم التي لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بديهي او
كسبي فكل منهما اعم من التصديق قوله الثالث ان لام التعريف تستلزم التركيب لم يحم عليه
كلام طويل الذيل لكن تحقيقه في آخر البحث عبارة الشيخ نص في مشروع الكتب في قوله وان
مبنى التمثيل على تشبيه الحال بالحال لا على وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة
اخرى بان لفظ الوصف مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة
المنتزعة لا وصفها ظاهرة الا دفاع اذ اجعل الوصف في عبارة الشارح معطوفا
على الحال وليس كذلك على ان المشبه والمراد بالوصف الاول الملفوظ الحصري وبالثاني الوصف
المعنوي التي هي وجه الشبه فلا يخفى الاستدراك الذي ذكره اصلا فتامل قوله فيه نظر لان
لو سلمت ان مثل هذا المشبه الى آخره يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت حريان التمثيل
في المفردات الاربع في صحة المقسم المذكور اد تمثيل المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه انه مثل
التمثيل المراد في المقسم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل سبق
فان صح هذا من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بان

التمثيل بالتمثيل

التشبيه الى الاستعارة مثل التمثيل المركب على عادته الجارية في كلياب عن تعميم مباحثه وايراد
النظائر حيث غرز ذلك الباب دفعا للتوهم اختصاص التمثيل بالمركب والمقطع بان لفظ المقدم يشعر
وريبا قيل مع ان هذا الكلام مستعمل في المتردد بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه لعدم الرجحان
وتاخره ضعف فالحق ان الجزء كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه تشبيه
ارتفاع الخواطر نحو الفعل بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل وانقباض النفس عنه تارة اخرى بالتاخير
فاطلق الالفاظ المشيرة بها على المشبهات باستعارته وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة
بهذا المثال والاهم الممكن ان اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم قوله واما قول ابي
تمام لا تسقني ماء الملام فانني صببت قد استعذبت ماء بكائي
الصبابة رقة الشوق وحراره بقال رجل صب اذا عاشق مشتاق واستعذاب الشئ عده عذبا
عذبا ومعنى البيت لا تلمني ايها اللائم على كثره بكائي فاني مستعذب عندي الا يوثر فيه لومك
او لا تسقني ايها اللائم ماء الملام فاني رضيت بماء البكاء لا التفت الى ملامك واعلم ان
قوله واحقق وصحح ايضا جناح الذل ليس قبل البيت المذكور كما توهم الطيبي فصببت بعل
ان بعض ظرفا لما يعد اذ يقال رعيت اليه فاروره وقال ابعث الينا من ماء الملام فقال في جوابه ابعث
الينا رشيما من جناح الذل حتى اجعلك سقاء الملام وذلك لان الطائر عند استفاقه ويعطفه
على اولاده يخفض صاحبه ويلصقه على الارض وكذا عند تقبيه ووهنه والانسان عند تواضعه
يطأطئ من راسه ويخفض من يديه فشبه ذلته وتواضعه بما جرى حالتي الطائر على طريق
الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملائمة للحالة المشبهة
بها على انه يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية قوله او يكون قد يكون شبه الملام
بالماء المكروه ووجه الشبه ان اللوم يكسر حرارة الغرام كما ان الماء يكسر غليل الاوام
كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس مناسب المقام فان الشاعر يسوي ان يدعي
ههنا ان حرارة غرامه لا تسكن اصلا لا بالملام ولا بشئ غيره فكيف يجعل وجها للشبه
ما ذكره

ومدرك بالمعنى الذى ذكرته منه قال دم درك الله ملائما بارزيناره كاين دعا شنيدى علامت
قوله ستود وقريب من قوله احد الملامة فى هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمنى اللوم على ان
تسكين بحسب اللوائم لا يلائم وصف المشبه به بالمكروه ويخالف تفسيره التخييلية بتفسيره
لها اجيب بان السكاكى فى هذا الفن خصوصا فى مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد
لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان تقييد تفسير العبر بعصار وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة
بدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد بها قال جلال الدين السيوطى فى شرح الايضاح يشكل
على قول السكاكى ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به فى الاستعارة بالكناية كقول اطفار المنية
والسبع نشبت بسبلان اطفار المنية مجاز عنده واطفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز واما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاطفار حقيقة واما التجوز
فى اثباتها للمنية واضافتها اليها انتهى كلامه والجواب ان السكاكى ان يقدر فى مثل اطفار المنية
يقول التشبيه بان اطفار المنية وكذا اطفار السبع كما تقدم فى نظائره قوله ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
لا اضلاف فى ان اليد استعارة اراد بالبد ههنا اليد من حيث اضافتها الى السمال يؤيد
قولهم انك لا تستطيع ان تزعم ان آخر اراد باليد نعمة اليد لاخر بملك هذه المنية فلا يبد
ان قول الشيخ جيء بحديد له لان لفظ استعارة ينافى كونه حقيقة لغوية قوله
لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة حاصل الجواب اختيار الشق الثانى ومنع ضرورة
النزاع لفظيا قوله وفى الترشيح بغير شرط الكلام فى ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح
قد يتعين بلفظ المشبه كما فى قولك فى الحمام المنية تنشب بالسبع فان المنية ترشيح
للاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سذكره الان قوله وجوابه
ان الامر الذى هو من خواص المشبه به غير كيت وبيان هذا الجواب معوض على اثبات الترشيح
بالعقل فان المراد بالاثبات الجعلى التحقيقى كما اشار اليه السكاكى كما مر آنفا فصدق انى مع اقترانه
بلفظ المشبه على انه مبنى على ان الترشيح فى الاستعارة بالكناية ولعدم تجويزه فيها كما هو الحق

فالامر مشكل لان الترشيح فيما يعرف بلفظ المشبه كما فى قلب المنية ينشب بسبلان فافترسته اللهم
الا ان يقال التخييلية بكسر صورة الاستعداد فلا يحتاج الى اختراع صوره وهيئة اخرى او نقول
الترشيح فى مثل يعتبر بالنسبة الى التخييل فتامل هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصية المشبه به
عند السكاكى فى التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه به عند السكاكى ما لابث الاحتياج
الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء الاصقه والى اصله
السبع المعنى عند الاصباح اليه على انه مجرد اقتران اللازم فى التخييلية بلوط بالايلام بحسب الظن فى
الترشيح بلفظ يلائم بحسب الكف له فى ما ذهب اليه قوله هذا المعنى مع لوازمه لا يخفى ان هذا المعنى
ما يبعد فى الترشيح عند ما كان بطريق تفريع كلام كما فى قوله قم فحاربت بجارتهم قوله
حالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس المحقق فيه كيت هو ان هذا التوجيه وان صح فى
المثال الذى اورده اعنى رايت اسدا يفترس اقرانه لكن لا مساغ له فى قوله تمم اعتصامها
بحبل الله المعطى بان اعتصامها طلب شئ متعلق بالعهد لا طلب الاعتصام المحقق المتعلق
بالمعطى حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما شبه به الذوق السليم وعلى هذا القياس
نظائر ما مر وارد القائل ان فضل الحسى الجواب المذكور بانه يجوز ان يكون ذلك الوصف
من خواص المشبه فلا يكون هو ذكر قوته للمبالغة المستفادة من المشبه به ولا مبنيا على
تناسيه كما يوهمه كلام الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف فى نفس
الامر بالصفة المذكورة لا ان الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالمقام خروج
الوصف عن مدلول المستعار منه كاف فى كونه ذكر قوته للمبالغة الى اصله فى التشبيه مبنيا
على تناسيه ولا يخفى ان توقف تمام المشبه على ملاحظته فان تعلق الرؤية بمثل هذه الذات
المجردة لس متعلقا بالجسم المقيد بحيث يتلاطم الامواج فى غاية المبالغة المطلوبة ثم ان قول
الشيخ ايضا معنى زيادته الى اخر جواب تسليم حاصله ان الحق الفرق بين الاستعارة
المجردة كما فى المدرس واستعارة المجموع كما فى التخييلية ولو سلم عدم الفرق لامكن

صحيح روح الرشيق بان المراد منه حروجه بالنظر الى تمام اصل المقصد وبدونه وهو ادعاء العينية اللازمة بالاستعارة المطلقة وان لم يتم كما لا الحاصل بالاستعارة المذكورة فتامل

قوله فقد ذكر المشبه اعني المينة فيما هذا المستعار له وهو السبع والمستعار منه هو الموت و المستعار لفظ المينة وهذا ما وعد الشيخ ان فيما سبق بعونه وسيجيء ما فيه فتدبر جميع ذلك

قوله ما لحصر المتقضى به وجه الشقص اذا اجعل مراد في السبع كان كاستعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال لفظ السبع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف للوصف لكن كان ادعاء كون التعريف في افراد الاسد للوصف كلفظ الاسد جميعه قوله ولا اعترف بعضهم الشيء الكل اعترافا مفعول فعل محذوف اي لا تجد اعترافا وقوله الكل معمولا ان لتوله تجد ونحوه ان يكون اعترافا اسم لا ويكون نصبه لشبهه بالمضاف كما في لا خيرا من زيد ويكون الكل حالا منه قوله مراد في الغلط السبع وفيه بحث لان المينة اسم للجزء الغير المتعارف وليذلك صح مع الادخال والسبع اسم للجزء المطلق فهما كرومي ان تم فكلف تحميل ادعاء الترادف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم الا ان يراد بالترادف التصادق فانه كاف في المقصد لان المينة لما صدق عليه موضوعها السبع كان موضوعها السبع بالموت مع التصريح بلفظ المينة قوله تم رد مبتدا على سبيل التفصيل اي سبيل الاتفاق في الحال لا سبيل التحقيق قوله وعلى هذا يندفع ما قد يجب وهو ان هذا القول عين ما توهم من مقالة السكاكي وتقصيا عن اشكال المصنف فلا وجه لايراده مقابلا للكلام السابق ويمكن ان يقال الغرض هو ان تعريف المفهوم هو ان المينة ترادف السبع واستعمال السبع في الموت يستعمال في الغير بالتحقيق وكذا ما يراد فيه عدم الاعتراف بانه الغير ادعاء كما قيل والكلام بعيد

تامل قوله فما وضع لادعاء مفعول يجب وهو ان مفتضى دعوى ترادف الاسم دعوى ان الموت جميع صفة الحيوان المعتبرة في المخصوص فاستعماله في الموت استعمال في غير ما وضع له ادعاء ايضا فلا يصح الجواز بهذا الوجه مصلا عن التعيين قوله وفيه ما فيه وجهه على ما تعلم رحمه الله ان ما ذكر على تعريف تسليمه لا يفيد لانعدام كون لفظ المينة صفة بناء على انتفاء قيد الحيثية ولا وجب كونه مجازا

لان الترادف فيما سبق ادعائي وكذا ما بين عليه فتامل 2

ولا اعترافا

تنبيه

ان لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يكون مجازا وذلك لان مراد السكاكي بطلب ان تعريف المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مرية فيه نعم عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن المعرف به قوله ويندفع الاشكال بجوازه اي الجميع قال في الصحاح حذافير الشيء اعاليه وقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اي باسرها والواصر حذافا

قوله وبما ذكرنا جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجوز ان يكون استعارة بالكناية فيكون لان هذا لا يتاتى في قولك تعلم لتعلم ان القرينة ههنا استعمال الترجي عليه تم وكذا في قوله ربما جود الذين كفروا الان القرينة ههنا سبب حالهم لكثرة الوداده قال المحشي في شرح المفتاح توجيه ما ارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الامثلة المذكورة بان جعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو وجعل لعل قرينة لها وجعل الوداده الكثرة استعارة بالكناية عن العلية كما بالكفر وجعل كفروا قرينة لها وفيه ما فيه لان مدلول يتقون الاتقاء الذي هو عين الماخوذ من حيث المينة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية ويستعمل على توجيه السكاكي في المرجو الخاص فهذه الاستعارة بالكناية لا يدوان يكون بتبعية كما لا يخفى فلا يقصد السكاكي في رفع التبعية من التبين وكذا الكلام في ربما جود الذين الاية والاوجه ان يقال طرفة الدهر ههنا ان يقال الخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة لفظ التعوي المرجو البهم بذكر لعل وتعون وكذا الحال في ربما جود فتامل قوله ورد الاوضح في طرق الرد ان يقال ان قدرت التبعية استعارة مصرحة فعدم جوده والا لم يكن تخييلية صفة كما يمكن عنها تخييلية وانه باطل قوله فتكون استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان كون العلاقة من المحسنات في المشبه ضمير الفصل وتعريف الجزءين باللام يدلان على حصر العلاقة في المشبه ولا خفاء في ان هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بانه اذا جعل الكل

استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح به الجرجاني في شرح المفتاح فصح قوله استعارة لانه لا يجوز ان يكون مجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يكون مما نحن فيه من هذا القبيل على انه لو سلم كفى علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا المنع لان التخييلية عند السكاكي عبارة عن ان يوجد صورة وهمية محضة شبه بصورة محققة حسا او عقلا فتستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحققة فالقول بتحقق الاستعارة التخييلية في هذه الصورة يستدعي القول بتحقق التبعية وهو باطل حالا ينفي ان يلتفت اليه لانه بعد تسليمه لا يضر سيما اذا عاد الفساد المذكور عند اختيار مجازية التبعية وهو موجود الاستعارة بالكناية بمرون التخييلية قوله فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه رده جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس لمخرق اجماعهم كما بين في علم الاصول والجواب لا يدفع خرق اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر وهو ممنوع كما اشار اليه الدماميني وغيره اولا سلم ان المنفي حسن رد ابن هشام على ابن هنا نعم يمكن ان الالف المقصورة الاستفهامية للتوسط وان الذي للقرب بان فيه خرق اجماع النحاة قوله وان لا يضم اركيزة لفظا اعم اقاربه لفظا لان المبني المشبه قطعا والظاهر ان ذكر استعمام الرائحة عن القلة لانه لو ورد عليه بان يتبين مثلا المشبه المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كالخيط الابيض والاسود حيث بين الاول بالفجر الثاني ضمنا بالليل للدلالة البينة عليه وبان يذكر وجه الشبه كما في ابيات صريحا بقوله من الفجر والثاني ضمنا بالليل للدلالة البينة عليه وبان يذكر وجه الشبه كما في ابيات اسدا في الشجاعة لم يصح هناك استعارة اصلا لكن ان يعد مثل ذلك تشبيها للاستعارة غير حسن وعلى هذا فمثال استعمام رائحة التشبيه قوله فدر ترا زاره على القمر فان فيه ذلك الاستعمام يحسن الاستعارة فيه وان لم يكن الجانب المشبه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يصير معه استعارا

بكونه شبيها به بل فيه رائحة الاستعارة بذلك قوله ولهذا قلنا بان تجويز ايراد اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة تأييد لظاهر قوله السيد في شرح المفتاح في مثال الاستعمام رائحة التشبيه فيه انه يفهم منه ان هذا المثال من قبيل الاستعارة الغير الحسنة لان انتفاء الاستعمام شرط حسن الاستعارة لا شرط اصلها ولم يقل به احد اللهم الا ان يقال ان مراده اي ولا يبعد ان استعمام رائحة التشبيه يخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال التجاوزه عن مرتبة استعمام الرائحة الى المصرح لوجود التشبيه او نقول انتفاء حسن الاستعارة لبعض انتفاء اصلها عند البلغاء لان ما لا يحسن لم يصح عندهم فيشترط حسنها شرط اصلها تأمل قوله وذلك لان استعمام اللفظ ذلك اشارة الى ان حكم عدم استعمام الرائحة من شرائط حسن الاستعارة ثم الظاهر المتبادر من كلامه ان استعمام الرائحة المذكورة فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة فيه فظرا فيخرج الكلام عن الاستعارة والمدعى انتفاء حسن الاستعارة في صورة استعمام الرائحة المقتضي ثبوت اصلها ولو على قبح اللهم ان يصار الى ما ذكرته الآن من ان ما ليس بحسن ليس بجائز عند البلغاء او الى حذف المضاف اي كمال الغرض قوله اعني اداء الغرض وكماله بان لا تحقق في اللفظ استعارة بل يكون المستعار منه قوة في وجه الشبه اللازم من ذلك الاستعمام قوله لئلا يصير كل منهما الفاظ يعني ان وجه الشبه اذا لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ ولم يتم رائحة منه يصير كل من المجموعة والتخييلية الغازا وتعمية واعترض بان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن المشبه كما سبق ومن جملتها ان يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلاء في الاستعارة ينافي ذلك واجيب بان الجلاء والخفاء ما تقبل الشدة والضعف بحيث لا يكون من الجلاء بحيث لا يصير مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغازا قال المحشي في شرح المفتاح واما خص بهذه التوصية الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد مولمشبه كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين العموم ظهر قصد المشبه وادراك ان المراد مولمشبه والا لم يظهر ولم يدرك

وانما ما يسقط من طول السر

قوله ولهذا قلنا الخ

يبطل

فاذا

واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه واثبت له شئ من خواص المشبه به دال على المشبه به فلا ضير في حفاء وجه التشبه هناك هذا كلامه وفيه بحث ذ ك ص
لان ظهور قصد التشبه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة لا بالظهور ووجه الشبه فانا اذا قلنا حاوزت ابلاما به لاحد مهيارا علة تظهر قصد التشبه ظهورا تاما والا فاظفار المنية كذلك فلا فرق بين الاستعارة المصرحة والمكنية وذلك لان اللام الا ان للتشبيه تعال حفاء ووجه التشبه بكسر سورة كجعلها موؤله واما المكنية فقد يتبها لازم لم يدخل في وجه القرينة ويكا د ص
التشبيه فلما دلالة عليها قتامل قوله في محل النصب على الحال وكان الجعله صفة اذ لا توجيب في الابل الماربل الصلام فيها للعهد الذهني كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني قوله اي ان كل يا ول ص
ما يأتي منه فيجب لان هذا التقرير مناف لما يتصل به اللام الا ان يكون ما يتصل به بمعنى اشير اليه ولو اعتبر في ما يأتي العموم على قوله وليس كل ما يأتي الى آخره لم يحم الى المكلف قوله صلى الله
اي حق كائنا ما كان اذا كان الكلام محمولا على المبالغة قوله ولعل الاستعارة لعدم ارادتها يتعين اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم الحسن لان القرينة لاستعارة الشبيه لا يخ الشبه
كيف وقد صرح سابقا ان كل ما يأتي فيه الاستعارة مناف لعدم التشبيه فلا مناقاة بينه وبين قول الشيخ فيما سبق اي ان كل ما يأتي الى آخره قوله لانها لا تكون الا تابعة منه كتب
لان التحسين عند المصابات اللائم وفي اللوازم ومرابتها كثرة وتفاوت فلم لا يكون ان الحسن يحب قرب اللازم وقوة اختصاصه بملزومه وعزذلك اللام الا ان يق المراد حسنا بالحسن التبيع
تابع لحسن متبوع عما لا ان حسنا مطلقا تابع له فليتامل قوله وقد يحسن الحسن التبيع عرتابعه لهما بالعقد دون النفي لانه قد يحسن الحسن المنع عما قد اذا لم يكن تابعا لملكيته كما قال الطغرائي المنية
الشبيه بالتبيع ونظايره بيان التحسين في هذه الامثلة حسنا كاملا وان لم يكن من الاشكلة واردة في كلامهم كذا في شرح السريف للمفتاح وهو كذلك قوله ولقائل ان يقول قد يجاب بان
التحسين في غالب الاستعمار ما يكون للكنية مخ مبنى حال التشبيه حينما عن اجراء الصورة التوهمية

على التشبيه المعبر في المكنية والتابع لا يكون لها حكم نفسها والا لما كان تابعا ولذا لم يحل التسلسل
بان حسن التحسين برعاية جهات حسن المشبه وان كانت التحسنية عند استعارة مصرحة مبنية
على المشبه به والاقرب في الجواب ان قال العالم متفاوت ووجه الشبه في التمثيلات كثير
تفاوت لكون الجميع تشبيه صورة الشئ المتخيلة بنفسه بالعتبر ذلك الشرط قوله وظ عبارة المفتاح
حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجواء الرجوع فجاز
وصرح ايضا بان النصب في القرينة في قوله تعالى والجر في مثله مجاز وانما فاك
الكلام في النصب والجر وص ظ عبارة المفتاح والاحكام تاويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وبهذا ان يق المراد
ان الرفع حكم مجازي الكلمة ربك بمنزلة المعنى الحقيقي كما ان الجر حكم اصلي لها بقوله
المعنى الحقيقي هناك ويدل على التاويل سياق كلام السكاكي كما نظهر ملن ينظر فيه وفي شروحه وسياقه ص
وجه ان حول التي تقرع بهذا ظاهر في الحذف بقرينة بان وصف الاعراب بالجائز في الحذف مثل ص
معللا والاشكال وصفه به في سؤال القرية بخرط اللام الا ان يق هذا الجر هو الجر الذي
كان في المضاف المحذوف لا جره الاصلي ولا يخفى انه تعسف قوله للقطع بان المراد سوال
اهل القرية لم الملفت الى قول القائل بان القرية تطلق على الاهل والجدران جميعا على
وجه الاشتراك لا لانه المعلوم لان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا
اطلقت على الاهل لم يطلق الا لقيام قرينة تدل على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن
كذلك قوله فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس فان قلت اذا كان مثله خبر ليس
والاشكال انه يستلزم ان يكون ما هو في موضع المبتدا مكن وما وقع في موقع الخبر معرفة
وهو بالعكس كما سلف في الوجه الاول قلت كم مثل لغاية توغلها في الابهام لا سوء
ولا محذور قوله والاحسن ان لا يجعل الكاف زايدة فيجب ادلوم لجعل الكاف زايدة
لزم انتقاده تعالى عن ذلك علوا كبيرا وذكر له عزوجل مثل والمقدح انتفاء مثل
المثل لا يقال لا يصدق ان الله تعالى مثل مثله وانما يصدق لو كان مثله موجودا لانا

نعم صدق القضية لا سوقف الا على وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر
وهما متحققان ههنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجه
ان الكاف زايدة اللام الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق المحمول اعني مسئلة الكلام لعدم صدق وصف المحمول
عليه وفيه ما فيه فتامل هذا ان ريد ما قاله المحقق من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي
ان يكون لملفظ مثل سواء بتقدير الاضافة اي كما ان المفهوم من قول المتكلم ان وصل داري احد
فكذا احد هما سوى المتكلم وانصاف لانه لغو وجدله مثل الكاف هو مثله لان وجود المثل
محال والحق جواز ان يستعمل مجازا في الآخر وقيل الصفدي انه يقال بعضهم الكاف ليست بزايدة
بل مثل ومثيل بمعنى واحد كما ان مثلا ومثيلا بمعنى واحد وصحيح فتامل قوله ويكون من باب الكناية وفيه ما فيه
قيل اتحاد الوجهين في المآل ويكون كل منهما كناية في النفس لانتقال عند هما وجهين نظرا الى
الجهات والاعتبارات المختلفة والاولى اعتراض الفاضل المحشي وانت خبير بان ما ذكره الشارح
في شرح المفتاح يؤيد اعتراض المحشي حيث قال انه وقد ابى الجوزان يكون نفيا للمثل بنفي لازمه
فانك اذا نفيت ان يكون المثل الله كان مثل الزم على مثل الله لو كان له مثل كان مثل الله اذ المقدر
انه موجود او يكون نفيا للمثل على طريق الكناية فقد جعل الوجه الاول قسيما الكناية وههنا وجه
آخر وهو ان يراد نفي مثل مثله الذي هو المثل في المماثلة على ما مضى قانون التسوية فضلا
عن المثل وقيل المراد من الآية نفي مثل مثله تعالى وتقدس اذ لو كان له مثل لكان له مثل مثل
فان اشتهر على ما اسمع بين بعض المتاخرين قوله احد هما يمكن توجيهه بوجهين احد هما ان
المثل ملزوم لنفي المثل فذكر الملزوم واريد اللازم والاول اصوب بحسب مذهب السكاكي في الكناية
وهو الانتقال فيها من اللازم الى الملزوم قوله لانفع لازائدة وملفعا قراءة الاكثر
ما ارتفع من الارض والنفع العلم ارتفع صوتا فع ولا يقال موقع وهو من النوادر و
لذات الرصن اقراء اعني اقرانه في السن جمع لدة والهاء عوض عن الواو والدا هية

ساوله لانه من الولادة ومحالدات وقد جمع على لدون والاتراب جمع ترب بكسر التاء
المثناة من فوق وقد اشير الى معناه قوله ولكن يستعمل تحيلة لنفي مثل ومثل لا مثل فان قلت
كيف يستعمل هذا الغير ليس كمثله شئ فنفيه مثل ومثيل منفي للمثل قلت معنى كلامه في من
يتصور له مثل ومثيل لا يتصور له ولك على ان استعمال النفي للمثل ادعاء لا بيانا في سورة حم سجدة
قوله اعني ذكر اللازم واراده الملزوم الانسب لسياق كلام المصنف ان يقول اعني ذكر
الملزوم واراده وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي قوله لفظ اريد لازم معناه فيحتمل
لان العلم العالمة منه الكناية كناية في الاسناد فكان المجاز في الاسناد غير الحاصل في اللفظ فكذلك
معنى ان يكون الكناية فيه غير الكناية في اللفظ وان شئت تامل في قوله ان التسامح والمروءة
والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج هل تجد فيه لفظا اريد به المعنى ومعنى الخ قوله
واراده المعنى عاينة لا واجبة المراد بجواز اراده المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية
من حيث انها كناية لا بيانا في ذلك كالمجاز بيانا فيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة
خصوص المادة كما في الآية على العرش استوى وقد ذكرناه في مباحث اخراج الكلام لا
على مقتضى الظاهر فلتستفد منه قوله لان الكناية كثيرا ما يكون اعتبار اراده المعنى الحقيقي واما
اورده في اللوح من انه لابد في الكناية من ان يقصد بتصور طرفي الاصلي في ذهن السامع
لينتقل عنه الى الملزم عند كون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصور دون
التصديق فليس بشئ اذ لابد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي ليتم المعنى المجازي المشتمل
على المشبه المعنى للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا بالقصد الاصلي في الكناية دون
المجاز تحكم قوله ولا يقال جاء الامير مع حاصله ان لفظ مع لا تدخل الا على المتبوع وهذا
باعتبار الغالب كما حققناه في الفن الاول قوله ان معنى قوله من جهة اراده المعنى
من حيث جواز اراده المعنى كان الظاهر ان يجعل الكلام على حذف المضاف فلا حاجة اليه لانه
اذا كان العارف جواز اراده المعنى كان جهة العارف مستفادة من اراده المعنى

فلا اشكال ويمكن ان يمنع عن طريقة المصنف

واما على طريقة السكاكي المذكور فلا يتوجه على طريق المصنف ايضا

كان جهة الفارق مستعارة منها لارادة المعنى قوله وفيه انه يعني ان بنى عناية بعيد لا يفهم منه اللفظ واعلم ان الاشكال المذكور انما يتوجه على طريقة المصنف ايضا بان يراد باللازم التابع والرديف كطول النجاد فانه من توابع طول القامة ولوازمه فتامل قوله والكناية ان يذكر من الملازمين ههنا لمعنى اللزوم والمراد ان يذكر ما يفهم انه لازم قوله اختصاص موصوف معين عارض المراد بالاختصاص عالم الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا وصار كالملاتا مافيها بحيث لا يعد عصيانا غيره وانما وصف الاختصاص بالعروض على ما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هي صفة مثلا لا يدل بحسب اصل الوضع على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بالموصوف ايضا كذلك خارجة عن مفهومها فيكون عارضا قوله لكل ابيض مخدم الا يمين السيف والجمع بين بعض المفهوم منها ممكن عنه فلا بد من الاختصاص بحسب الجملة حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى ما في حيزه بخلاف ما اذا كان الاختصاص بحسب الجملة حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى ما في حيزه بخلاف ما اذا كان الاختصاص بحسب الجملة لان الاختصاص بحسب الجملة لا يستلزم الاختصاص بحسب البعض المعين قوله لعدم الانتقال من العام الى ما في حيزه على ان الكناية بين المذكورتين عامان بحسب المفهوم منها الممكن عنه فلا بد من الاختصاص بحسب البعض حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى ما في حيزه بخلاف ما اذا كان الاختصاص بحسب الجملة لان الاختصاص بحسب الجملة لا يستلزم الاختصاص بحسب البعض المعين كما علم من العبارة قوله الى غير السبب مع انها في الجملة عبارة عن السبب اطلاق المسبب على الذات والسبب على النبي والمنفي المثبت والمراد من السبب المتعلق بالنفي والسبب المتعلق بالكل كما ذكر بعد هذا سبب من ذاك اي متعلق به قوله كوريد احسن الوجه اصله حسن وجهه فنقلوا الضمير الذي اضيف اليه الوجه الى الصفة ايما ما الى ان الحسن شائع في جميع اجزاء ما فاضيف الحسن الى الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه بدلالة لا يرتفع بفعل واحد وما في معناه اعني سواء كان ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضوع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل ريد حسن الوجه وعلى هذا زيد طويل النجاد اي حمايل السيف ونظائره قوله قلت للقطع بانها على انك اذا جمعت فالمسند الى الضمير موطويل النجاد ظاهر الطويل كذا في شرح المفتاح وعلل القطع هناك بضعف ما سيأتيه منه قوله وعظم الرأس بالافراط

مما استدل به على بلاهة الرجل انما قال بالافراط لان عظم الرأس وان سواه مما لم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت نبت مالهم النبي صلى الله عليه وسلم بانه كان عظيم الهامة فان قلت الاستدلال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بواسطة بل يستدل به الاطباء عليها قلت الواسطة انما يدل على كثرة الرطوبة المستدعة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قوله والجواب بانه لا امتناع رده جمال الدين في شرح الايضاح ان القرب والبعد بالنسبة الى المطلوب والواسطة ليست بطلوبة والا كانت كثرة الرماد كناية عن قرينة عن كثرة احراق الحطب والقائل به والجواب ان كون الشيء بطلوبة او غير مطلوبة انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز ان يكون قصده الى جعل عرض القفا عبارة كناية عن عريض القفا ومثل هذا لا يحتاج الى الاستماع قوله لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف مما توقفي فيه بعض الاشياخ كقولنا نعم كثير الرماد فجاء عصيا فانه يرد عند سؤال سائل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا اي هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس مما يحتاج عند التصريح باثبات الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال ولا كفى ان الموصوف فيما يكون مذكورا لفظا او تقديرا او الموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا وحكما قوله وفيه نظر وجهه ما سبق من ان العموم لا ينافي الانتقام لجواز ان يكون من القبيل المتقدم عموم منه وجه كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب انه قال وتتفاوت لان هذه الاقسام متداخل وتختلف لاعتبار الاضافة من الوضوح والخفاء وقلة الوسايط وكثرتها قوله اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور الظاهر ان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موقع التقييد للعرضية ولهذا قال الفاضل في شرح المفتاح عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور

اتم

لجواز ان يساق الكناية للاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت
الموصى هو جعفر المودي واردت نفي الاعيان عن المودي مطلقا من غير قصد تعريض بموت
معين قوله ومنه المعاريض في الكلام وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة اى سعة عن
الكذب قوله ومعنى التورية بالشيء عن الشيء وريت الخبر توريته اى سترته واظهرت غيره كانه
ماخوذ من وراء الانسان كانه يخبيه وراه حيث لا يظهر قوله فيختص بالمعنى المركب لان
الدلالة على المعنى المعرض به لما لم تكن من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين ان يكون بالسياق
فتطرد ذلك لاختصاص قوله فان قلت الوسايط مع قفاه في اللزوم كعدد يعني القفا وغرضي
قلة ص الوسادة ان قلت الوسايط يدل على وجود الواسط في الجملة وورد المثال الاول فيما
سبق مما الاسقال فيه بلا واسطة وسبق منا كلمة معين كلاميه قلت لا شك ان
الكناية الغير العرضية اذا انعدمت فيها الواسطة فان ضم فيها اللزوم تسمى التعريض وان لم
يخف نحو الاحياء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان ما ينفي الواسطة راسا
او لوجود مع قلة وقد صرح ابو علي التنوخي بان قل قد يستعمل في النفي الصرف لكن يمكن ان
ان يحمل ههنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين قوله كقولك اذا سمعت مسعوف وانت تريد اثنا
مع المخاطب ثم يرد عائد كقوله ان كنت تريد بتاء المخاطب في ادعى مسعوف غير مخاطب
وصدقت فيكون مجازا ويريد به اخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره
لزوم يعتبر في الكناية والمجاز بل ارادة ان الكلام المذكور يراد به غرض على تهديد المخاطب بسبب
الايذاء او يلزمه ما عدا ذلك من تهديد المودي مطلقا فان اريد به تهديد المخاطب مع تهديد مودي
آخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا قوله اذ لا يتصور فيه انتقال
من الملزوم الى اللازم لما بينهما من التغاير اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او
المجاز قوله ان الاسكناره ابلغ من التشبيه اى اكثر مبالغة مما ذكر من المبالغة في الابلغية
وكانه مبني على ما نقل عن المبرد والاخفش من جواز بناء افعل من جميع الالوان المذمومة

والعقد اللفظي وليس كذلك فالصواب
ان يقال بعد رعاية البلاغة فتامل
لانه داخل فيما يجب ان يتفوق في هذا المجال فتامل
ان مرتبة العلمين بعد مرتبة سائر اهل
البلاغة فما يعتبر بعد ما هو بعد ليس
الا الوجوه الدقيقة قوله ضربان معنوي
اصل المراد ما المعنوي ما يصلح في الشعر
العربي ولا يتوقف على ما يتوقف عليه اللفظي فتامل ص

كما فعله استفعل وكما قيل في امثال هذه التاء قوله ابلغ وتاره تقول
اشد مبالغة قوله واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه فان قلت لا فضل في الاعتراض
لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لان التشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف
التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل والاصل في وجه الشبه قلت قوله اصلها
التشبيه يفيد حصر التشبيه في الاصل كما في زيد الامير والمراد انه لا تشبيه فيها بالفعل انما التشبيه
اصلها فظهر وجه ذكره ولكن اورد ما اورد والجواب في كعنق مما صدر عم البيان والمستعان و
عليه التكلان الفن الثالث في البديع قوله المطابقة قال صاحب المفتاح ماخوذه من طابق
النعل اى وضع رجله على مكان يده وكورنه وجه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه
قوله بين مصداقين هذا اخذ بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
قال ابن الحاجب ما معناه ان الاية عجاز زيادة لطف من الله تعالى في شان عباده حيث جعلهم
على الترقي كيف ما وقع ولا يخفى بعدهم على النشر الاعدل الاعتدال والتصرف قوله تردى ثياب الموت
الدم الموت ردى اي جديدا واسود الشعر سنن وهو مارقم من الديباج وحمر مرفوع خبر
بعد جزا بحور رصعه مسير من العوالي في عجل الفم فان ما قبله عدا غدوة والحمد لله رد ائه
فراجع سعوف الآكفانه الاجر وما بعده كان بني بنهان بعد وفاة يكوم سعاة فترضى منها العدا
قوله فعلها الحر بري هذا غير العيس الاصفر كيف عنه ومع في المعاني هذا بعد قوله ازور المحبوب
الاصفر خضره العيش كناية عن نعومته وطيبه فان كل غصن طري يوصف بالخضرة والازدهار
الاعراف والقود جانب الراس رقي الى اي رق قلبه والازرق الخالص العداوة الشديدة قيل
انما وصفا لعدو السدد العداوة بالزرقة لان منا عدا الاوايل اهل الروم والزرقة
غالبة عليهم ثم سمي به كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح للجبال العين
للشانية والموت الاحمر الشديد يعني احمر الباس اى الشدة وقيل المراد الموت بالموت
الثاني او

الاعم العقل قوله مثل السبب والملزوم قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل
في تغريف لان مناف اللازم مناف للملزوم ضمن المذكور به تناف في الجملة فيكون طباقا لا
ملحقا به وقد يجاب عنه بان موضع قوله في الجملة نصب على الحال وجه التقابل الاربعة وهذا الاربعة ليس
كذلك اذ المقابل الذي فيه ليس مقابلا لاحد عينيها كل من احدهما وملزوم الآخر فيكون ملحقا
بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب لا يدفع الاعتراض عن المصنف واما ما ذكره الشارح
فلان له عم المقابل في الجملة عنى الاربعة فليتامل قوله ومقابل الاربعة بالاربعة فيكون
فانه وقعت في الآية قسم الرابع لان لعطا فسيتيسره مكررت في الآيتين ولم تختلف فما
مقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل ان يكون فسيتيسره في معنى فنصنعه لانه اذا تيسر تهيئه
كان معسرا لكن ذلك غير صريح واما مقابلة الواقعة بين نفل ليسرى والعسرى فيقدح
فيه باستثقاله بالايضاح واما مقابلة الحجة بالحجة فقال الواحدي منها قول المتنبي ورهم
وسواد الليل يشفع لي الشيب وبياض الصبح يغري بي فيه نظر لان لي وفي صلتان
ليشفع ويغري فهما من تمام معنى الكلام وعلى فوله نقلها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
واما مقابلة الحاكم بن المستعين كذا في شرح الايضاح واما مقابلة السرياني فقد قول
غيره عطاء راس عبد تاجر عزيز مية وفي رجل حر قيد ذليل مية قال القصفدي في شرح
اللامية هذا ابلغ ما يمكن ان ينظم في هذا المعنى قوله وصدق بالحسنى الآية اي المصلة
الحسنى وهي الايمان او بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام والمثوبة الحسنى فسنيسره اي
سنهيئه يقال يسر الفرس للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه قولهم كل ميسر لما خلق له قوله
والعسرى الفوز بحساب اي بحساب معلوم يجري بان في بره وجهاده سارتها قول التجري في صفة
الابل وفيل هيف الرماح حالا نحائا عطف الظعن وحال اسقامتها ملا انحناء اصلا
وفي حالها ما سلان الوتر بنعطف يستقيم قوله كالقوس المعطفات القوس جمع قوس
واصله قوسي بوزن قولهم قوس الشيخ واستقوس اي انحنى ورجل مقوس اي معوج ومنه قسم

وبمكن ان يقال

هذا وقد ذكر الواحدي مقابلة الحجة بالحجة هو الحق

ع امر وما يكسبه لا بالقضاء وقيل فيه نظر لانه نفى المناسب بالتوافق داخلا مع ان الجمع بين المتوافقين ليس بمرعاه في المتضمن في شيء فلذلك كان السكاكي على عباره عن الجمع بين الشيء بهات ص

من الكثافة وهو ليس مراد هنا وانما المراد اللطيف المشفق ج

اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فقصر قسوو فقلبت الواو الطرفة
ياء فصار قسوي فصمت الواو وما قبلها والاولى ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم
كسرت السين لتناسب الياء فصارت قسيًّا ولما ثقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قلبوا
ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسي موزنه فليع قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت
قسوي لانه فلوع مغير فعول فتردها اليه وقال بعضهم ردت التاء على الواو في قوس
تفاؤلا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على احداهما الجمع فحين نونت على قسي كما مر قوله
اسمعيل الوعد وفي بعض النسخ يوسعي الموعود روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
ان اسمعيل وعد صاحبا له ان ينتظره في مكان فانتظره سنة ووعد عليه السلام اباه
ابراهيم عليه بالصبر على الذبح ووفاؤه بذلك الوعد معروف وخص شعيبا بالوصف لقوله تعالى
حكايه وانا نوصي الا بابنه والاحاديث خلفي نبينا عليه السلام فحسبك فيه قوله لهم وانك لعلى
خلق عظيم وفي شرح العلامة زيادة وهي ابو ابيهم الجود فمع هذا لكون منه قبيل الجمع من الخمسة
قوله كقول ابي زشيق بالذي العطا والمانور المروي منه اثرت الحديث اذا ذكرته
او غيرك والحيا بالقصر للمطر والعنعنة الراوية اخذه من قول الراوي عن فلان عن فلان عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله على ما تقرر اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين
قوله على ما سياتي ابتداء في المعنى لو قال انما سبب بالفعل لكان اولى لان قوله لا تدركه الابصار اخ هذا
الذي سياتي للطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رئيس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي
سياتي للخبير ليس ابتداء الكلام قوله فان اللطيف يناسبه كونه غير مدرك للابصار فيه تامل اذ الملائم
لهو اللطيف المشفق ثم اللطف على الرافة فلا يظهر مناسبته له الا ان يقال اللطيف هنا بمعنى
منهج بل الكثيف لما لا يدرك الحاسة ولا يطمع فيها وهذا الغرض يكفي في المناسبة قوله فتى ذكر
الحرف والنون ابهام بل هو ذكر لترسم العينا حيث لو هم الكتابة قوله اي افعال المتعدين
اعرض عليه بان الظاهر ان ابرّ بمعنى اصح والسابق اعطاء القوس باريها واجيب بان الموت قد يكون

ثم قال لها نانا ولبلى السيف فنا ولمة فادا مولا يقدّ أبانا منها أم تامر الخير لو استطيعه
وقد حصل من العير والنزوان قوله أصاخت الى الواشي الخ قيل الصواب رواية ودراية
اصاح بالدكير لان ماقبله كان الزبا علقت في جيدة وفي ذخره الشعري وفي هذه الثم
وفي شرح البيان الغابي في قوله فبلي بها النهوى وفي قوله فبلي بها البهر قلبا لان اللجاج من العاشق
في العشق لاجل العشوق فيه ومن المعشوق في البهر لاجل البهر الحاصل بها في العشوق قوله اذا الاحبة
يوما بالاثر الجرب والصرف احربت ودعائها الى الغرسات المذكورة في البيت
السابق قوله لعطله معناه فصل اراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر
او الاقرب انه احد ما لاول كما بينا فيما سبق مثله قوله او العزا الخ طول المدى حرف والعزا منصوب
معطوف على اسم كان في البيت السابق وهو قوله كان كانون اموى من ملاسية لشهور
مكسور انواعا من الجبل قيل الكانون التنور وقيل اسم من اسماء شهور الشتاء
وهذا اشبه والمدى الزمان قوله اعني الرسا الرسا على فعل كالصبور ولد الظبية
الذي قد تحرك ومشى قوله كنبب السقط اذا صدق الكنبب من صفة معنا اللوى من
تحمك الموم الطل وفي النوم معنى من ذاك محلال وقيل هذا البيت سيطلبني رزقي
الذي لو طلبته لما زاد والدنيا حظوظ واقبال قوله وبالجال الجميل الجميل الكثير
والتحي للشعر من تحيق العطن والعطن المناخ حول الموردون ذلك لمحى ان قال المراد
النعم الدنيوية والنعم الاخروية قوله وهو ان يراد بلفظ واحد معنيان المراد من المعنى
الجمع المعنوي والجاري قوله وهو ذكر متعدد الضمير راجع الى المفرد النسر لانها اسما
نوع واحد من الحسنا العنود قوله وسرحة حصل لكم الليل والنهار اي فان قيل قد يقتضي
الضمير الجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل ولا يكون الا بعد قبل اللف والنشر اجاب
سبق منه اشتراط عدم التعيين فيه قلت النص المنفي فيما سبق انما هو التعيين
بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح

لانهم لا يفعلون ذلك للطيالسة قوله سعد اسد الواجع شد ق وهو خاتب الوم قوله
اول لها اذا جشأت جشأت اى اضطربت وجاشت اى جاءت وفى الصحاح جاشت
نفسى اى غثت فان اردت انها ارتفعت عن حزن او فزع قلت جشأت مالك اى الم
مالك كذا فى النسخة او تستوى منه الام الدنيا بالنفس قوله ووقع هريرة اسم امراة
ولهذا استدراك اى المكرر خير الكلام ما بلغ عاب المنابة على حسان بوجوه مذكورة
فى الشرح ومنها وجوه الاستدراك انه قال يلعن واللعنة ما فيه قليل وكان الواجب ان يقول
مرفض ولعن النجدة الشجاعة فان قلت قد صرح الشيخ رض فى قول ان عرعرا اروس من
الافراد خمس سحائب ان صيغ جمع القلة تستعمل لجمع الكثرة بالعكس فما وجه استدراك
الغابة على حسان وباستعمال جمع القلة فى موضعين قلت يمكن فى الاستدراك ان يقال
ظاهر صيغة جمع القلة والموصوفين قلت منه المقصود فى المبالغة قوله عبر مشاة فيه اى
غير مانع فيه المبالغة قوله فى طبق واحد التعلق بمعنى العين السقوط تعاد عدوس طلقا او طلقين
اى سقوطا او سقوطين قوله فاعراق من قولهم اعرق الماء فى القوس اى استوفى منزعها
قوله وتتبعه الكرام حيث ما لا يقتل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد من الكرام التردد
ويمكن ان يتردد الرجل جارة كلا بوجه الى جنة وهو بئس عند الاكتساء واهى السبب المروة
وما قيل ان الكرام هى الركبة ليس شئ اذ البرك اعم هو للقادم لا للذاهب وانت خبير
بان فى لفظ تتبعه هو الذى يعند الاعراق فاعلم قوله وعليه يلب السقط
شجار كبار خمر شجا اى احزن راجع الى البرق فى البيت السابق وهو بوله يسرى
برق المروة بعد وهن قيام براقه يصف الكلا الوهن طائفة من الليل والمدة معوة
النعاز وهى بلد بالشام وراقه موضع معين والرحال بالجار المجرور متعلق قوله
عقدت سمالكيا جمع سنبك وهو الطرف الحافر والعشير بكسر العين العشاء كما ذكره ولا
نفع فيه العين قوله ومنها ما فرح محزح الهزل والملاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام

الذى لا مراد به الا المطايبة والضحك وليس فيه غرض صحيح والملاعة الشطارة يقال فلان
خليع العذار اى يفعل كل ما يريد وليس له مانع منه غير الصدق والصواب ما خوذ من قول الولى
عند البترى من المجنون حلفت عذاره ان جنى اطلب وان جنى عليه لم اطلب قوله
فتنكر المعنى من ذكر اى المعرف لعالى نكر فتنكر اى غيره فتغير قوله ومنجع المحل المنزل الذى
فى طلب الكلا والجحه بالضم طلب الكلا اى موضوعه والمراد هنا طلب المعروف قوله اى الاعادة
امون واسهل عليه من البدء لان المعدوم استفاد بالوجود حق الاول الذى كان قد تصف
به بملكه الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك الاعادة بالاعادة الى القدرة الحادثة التى تعاودت
مقدورا لها مثل ما كانت عليه اولا واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا معنى
هنا لكن تفاوت بالاهونية والعيد الاشارة بقوله لكنا وله المثل الاعلى قال الزجاج اى
قوله هو اهون عليه فخرجه لكم مثلا مما تصعب وتسهل وقيل الهاء فى عليه الى الخلق و
صل موزعنى مبنى قوله وقد وجد بيتا قاريسيا هذا المعنى فتحمحم قد صحح بنى
الايضاح والمعنى الفارسى المشار اليه كرسيودى غرم جوز اخوتش كس نبودى
برميناو اكد قوله وفيه نظر لان المفهوم من الكلام اى اجب عنى ذلك بيان الانطباق المذكور
ليس صفة ثابتة بل هى صفة يمكن الوقوع او الجواب وليس مما ينطبق بل وضعوا بالنسبة
الى الكواكب التى حولها شبيه الانطباق لانه مراد ات عرفوه الحالة الشبيهة بالانطباق
لا صفة الانطباق لا ما نقول لانم ذلك بل مراده الانطباق المحقق بالادعاء كما هو مذهب
السكاكى فى قوله واذا طلبته انشبت اظفارها الى ليست فيلزم من صحة البترى بطلانه وهو ممنوع
وقوع فليتامل قوله وهو مفعول ربى شعفت اى الترى جمع ربوه وقيل التل المرتفع
من الارض شعفت ان كانت الرواية على صيغة المبنى للمفعول فهو من الشعف بمعنى الضم
وان كان على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر انه من الشعاف بمعناها المتقارب والغيم يطلق
على نفس البرج ويطلق على ما يحويه لانه مصدر فى الاصل وهو المراد ههنا والمزن جمع مزنة

قوله يعني ساقت الربح بيان لما صل وهي المستحب لا بعض الضرب في جماد للمزجي والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في المتن لا بيانه كما توهم شارح ص قوله ظللان طال عليهما الامد الطلل رسم الدار والاطلال مثلها سبق والدروس الامحاء والعفاء العلامة والتقصد بالتي بمعنى الحجارة ونوس بعضها فوق بعض والنضد الصياتاع البيت المنضود فوق بعض والسرير الذي ينضد عليه المتاع قوله الا ان حدري الخ الغراب الصبر والبلقعة الارض القفر التي لا شيء بها قوله ومنه التقريع بالعين المهملة وهو في اللغة جعل الشيء فرعا ليزه ودوري بالعين المعجمة وهو الاقاصة والصقب بوجه شبيه هذا العمم بزلك على هذه الرواية سوال المتكلم فدفع الحكم اي صب المتعلق الاول الى المتبع قوله وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب والهاء راكب الضاربان مهور راجع الى قوله الى وجه لشيء فالوجه ان يجتزر عما ذكره عن نحو غلام زيد راكب والبوه راكب كما وقع في اكثر النسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت لاحد المتعلقين التركيب والاخر الراصلية قوله اعلاهم لسقام الجهل البيت الاستقام بفتح التين المرض وما في كما وما وكم زائدة لا يمنع الجار من العمل كما في قوله انما فجار بما قلت لهم اي مجرحة وتكون الدعاء هنا محرورا بالكاف وما بعدها في تاويل المكلب في موضع النصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره قوله ولاه واوله الخ جمع من ترب بهم المكلك اي الفع واكرا تاثيرا بعال بخ بخ للمدح والرضا اي افعل وافعل ليشرط الاصبع بمرضل البيري فيوضع قطرة على عقرة ويطلع لها المقصود فيجد الشفا باذن الله تعالى قوله واساة كالاساء جمع اسي من الاسى بالقصر والقصر هو الداواة والعلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم قوله فقد فرع على وصفهم بهتفا اعلاهم الخ اراد بالمفرع التعقيب الصوري والتبعية في الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف الاول شفا الدعاء منه الكلب متفرع في الواقع على شفا واعلاهم لسقام الجهل اذ لا يفرع شيء في نفس الامر اصلا فلا يرد ان كاف التشبيه في قوله كما داواكم بدل على ان امر التفريع على عكس

مستدرا لنفي ما عداه الا انه يوهم سدّه وكذا بالذوق السليم في كلام البلغاء وقيل وفي البيت قبح
آخر سمّاه المدح وهو انه لم يكن ما ذهب اليه الاعمار ولم يلتفت الى العمر الذي هو اعز الاشياء فتأمّل

قوله في الدنيا مخلدا وفيه دلالة على كمال الشجاعة ورباطة الجراءة قال الواحدي هذا المديح احسن ما مدح به
ملك قوله فقد سهى لان الشكاية مصرح بها فقد يجاب بان المقصود الشاعر بالذات مدح الوزير
هو منصوب بمضمار جعل بدل علم ستوهبنيه بالوزارة فهذا الاعتبار يكون شكوى الزمن فيه مدحا بالوزير وفيه تعسف قوله

ولا بد له من صاحب في وصاله يبدان وصاله لا يتيسر الا بترك الوقار وقد اراه رقيقة وملازمه
والموصوف بالاوصاف الحميدة والرضا بالظرد والشتم وغيرها مما هو من افعال الجهلاء والخل بالكمل قوله وهو اراد
الكلام محتملا لوجهين مختلفين اى اهتماله على سواء ولا يتفاوتان الا بهام قوله حاظ لى خرج
قبالت عينيه سواد المصراع الجبار تمامه قلت ستعرف بيس يدرى اديح ام هجاء وروى
ان بشارا قال له حظ لى توبا لا يدرى انه جيد ام قبا افل فيك ستعرف لا يدرى انه مديح ام هجاء

ومقابل الاحسان قال قلت لعل مراد الشاعر بقوله المدح لانه بازاء ضباطة وهو الاحسان يكون جسما فلم تستو الاحتمالان فلا استقر عند من التوجيه قلت المراد بستوا والاحتمالين بالنظر الى
الكلام وان صح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام ستعرف على قوله ونقارنه باعتبار
اخر هو انه يجامع اعسارا خر ايضا وهو ان المعنيين في المتباينات ليسا متضادين
يكون احدهما مدحا والاخر ذما ونحو في التوجيه لا يدان يكونا متضادين قوله ومنه
المنزل الذي مراده الجد حاصلا ان يذكر الشيء على سبيل التوجيه والمعاياة بحسب اللفظ والغرض
امر صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح وترجمته تتعين عن تفسيره قوله ومنه نحو قال العارف قلت
وكذا السكاكي في تنكير المسند اليه الذي لا لاستغراقه على نكتة بهيئة والى سحر البلاغة وما لكه
ملا يكون من المحسنات البديعية لانها من اللوازم ولا يعد البلاغة قلت هو من البديع من وجه
ومن علم البلاغة من وجه اخر كما نبهنا عليه في المقدمة قوله ايا شجر الخ نور مالك سورقا الخ
للبلاغة طرف ترى اخاها وكان قد قتل يزيد سورق قال منه اللحاف في لكن العامل معنى

الفصل كانه قيل ما وقع لك حال كونك سورقا قوله وسوف اذا قلت لك سوف ترى الهمزة على لغة من يكسر
حرف المضارعة اى لمن قال للجوهري الكسر افصح من الفتح لغة بني اسد خاصة هو الذي اعتمد عليه
وعلل صحح السلم او يكتشف العمى ما وفي بعض النسخ او يدفع البكاء يرجع هذا الرجع والتسليم
مفعوله وتلك الاشافي وهي الصفرات التي تمحو ولو وضع عليها العذر فاعل قوله وكالعويص
في قوله لقد وانا اذا ما لم تعلى مدى اوفي ضلال مبين قال في الايضاح وفي هذا اللفظ
على هذا الابهام فائدة وهو انه بعث المشركين على التفكر في حال انفسهم وحال النبي عليه السلام
والمؤمنين واذا فكروا اتهموا عليه اغارات بعضهم على بعض وسبي ذراريهم واموالهم
وقطع الارحام وايتاء الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر الحرام
التي مدمنها العقول وتحسين ارتكاب الفواحش وذكره ايضا النبي عليه السلام والمؤمنون عليه
من صلة الارحام واجتناب الحرام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المسكين وبر
الوالدين والمواظبة على عباده الله تعالى علموا ان النبي عليه السلام والمؤمنين على الهدى
وانهم على الضلال فيعترفهم على ذلك على الاسلام وهذه فائدة عظيمة قوله كقول قلت
تقلت الخ ومن هذا الباب قول ابن دويره المغربي في هزاته يخاطب بها رصلاء او دع بعض
القضاة ما لاح في العاضي ضياعه ان قال قد ضاعت فيصدق انها ضاعت ولكن منك سعي لو
يقطع او قال قد وقعت فيصدق انها وقعت ولكن من احسن موقع وما اليق بحال
هذا القاضي قول من قال وما لان توليت القضاء فانما فاض الحرام منك فيك فيضا وكبت غير مكترث
وما قتل قضاة رمانا صاروا الصوصا ثم ما في القضاء بأس وقول المغنم الوالي قاضي
كانهم تلوهما نصوصا وخفيا منهم لوصا فخوفا لستلوا من خوانة الغصوصا قوله مغير
مكلف في السبك المراد من المكلف في السبك ان يقع الفصل بين الاشياء بلفظ غير دال
على نسب كقولك رايت زيدا الفاضل عمرو بن بكر والتحرير النزول والانتجام من المسجم
المطر والدمع اى سال او تقعصعت طاهم اى اتضعت قوله او في محرد الوزن

كوضرب ومثل فان حلت التثنية بهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف ايضا قلت
المحرم المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة الى التثنية المنفي فيهما فلا محذور قوله ويوم
تقوم الساعة الالف واللام زائدة لا تعتبر ولا كذلك الميم في مساق تأمل قوله
وذي ذمام اي الواو بمعنى رب واسناد الوفاء الى الذمة مجاز قوله ويقول الى العلا مطلقا
مطلقا اي من قصيدة مطلعها لمحمد كسرى في الضياء وتبع لربيعك الارضي كحد اربع كسرى
لقب ملوك الفرس وهو معرب خسرو وبيع وكان تبع ملك اليمن وكان ملكا صالحا و
الاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب في ربيعك للحبيب وحاصل المعنى ان سر لك عند كل بعض
ان اجبي ربيعك بتحية الملوك الارضي ما يفيده المجموع من تحية اربع وانا المطوالد والمنا القدر
والمنازل اما منازل الحبيبة وضمير عنها للخطايا بما الالتفات منا الخطاب الى الغيبة او للمنازل
والوجد على الوجهين بمعنى الحزن وحاصل نظره من كلام الفاضل الحبشي قوله ولا تذمه بدل كل من كل
وابكه البيت من قصيدة مطلعها كفكفي ما بغى المعافى ولا البغي اذا سكن المشتري الشعري
وثوابه فحوى من مرضي الله بالمال راضيا بما يغني اجره ونوابه وبادر به صرف الزمان
قام بعهد الاستقي بقول وبابه وبعد البيت المذكور في الشرح وان قصاري مسكن
الذي سيزلها مستنزلا عن قبابه فوداعا لعيد ساءه سوء فعله وادى التلاق فصل الاعلاق
بابه لعرك كلكم ضم المنافي المنازل والمشتري صاحب المال الكثير والزبى التراب وقوى
به اي اقام بلده بعد الظفر للامان ويقول لمعنى يملك والناب عظم الانسان ووانا
كلكم تجب وتلافي الامر تداركه يريد به التوبة قبل ان يغلق باب التلافي لعدم القدرة
عليه قوله كقولهم الخ تركب السوء بمنزلة اداة الهلاك حبال الصياد قوله او زائدة على
مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من في الاثبات خلافا للجمهور قوله من عصاه جريه
بالسيف وصل من العصيان اي عاصيته لاعدائهم عاصمة لاحد قائم قوله كلفظي بصر

وبكل اي اورد بكل مثلا بتنبيها على ان الحرف المتفق بهما اما في الاول او في الوسط او
في الاخر قوله وموتلدة لان الحرف الاصلي في لاشك ان لفظا موجود في كلام المصنف راجع الى
الحرف الذي في قوله ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ وظن كلام الشيخ يدل على انه
راجع الى المصاريع ولا يخفى ما في الفتح اللام الاولى من قوله لام الشيخ بيانية حاصل المعنى
وان اختلف مرجع الضمير في البيانية والمبين فليتأمل قوله وبني وبس كبني الا ان البيت
والاساس لبيد والنظائر من بس بس وبس بالضم والكسر والطاسل الاثر لا يبتنى ضمير
اثر يهتدى به اقل ضياء اي خفاء قوله لان في عدم تقارب الفاء والميم التنافر بين نظائره
عاب عند نحاة المراد من تقارب المخرج ههنا قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين
وليس بين مخرجي الفاء والميم تقارب لان الميم من طائر الشفتين والفاء من باطن
الشفة السفلى واطراف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب مؤول على عدم اتحاد مخرجها
لا على طول المسافة بينهما تأمل قوله وكقولهم فتركه غرك الخ قيل هذه الكلمات مما كتبه على
عليه السلام الى معوية حين حاصروا ذكر ذلك ابن ابي الحديد وعلى هذا في اصل قوله كقولهم في مسعود ومن
يعود في كلا من الاسئلة المتعددة بصحيفة جان في مسعود بلدة بين سنات بعد الالف والميم وكذا
في متى معود وان كانت منفصلة فيه وفي المستظهر خمس سنات بعد حرف التوقف والميم و
كذا في المستنصر بدله وفي المستعصم بدله في بغداد بناها المستنصر بالله من الخلفاء العباسيين
وفي المستنصرية خمس سنات بعد الالف كما في ايس بصحيفة وايت بصحيفة وكل من
البلدة الاخرة بصحيفة الآخر قوله وهو دون اذا ما قلبنا الالف في قلبا لعل الحمد
قوله اذ لا صدارة لمشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول تقدم باب لوكان
لمشو المصراع الاول صدارة ما بالنسبة اليه للكان لمشو المصراع الثاني ايضا صدارة
اليه فتأمل قوله كقوله سريع الى ابن العم الخ وبعده صريعين على الديباج مضيع لونه ولين
ملاقى بنته بمضيع قوله اقول الصاحي والعيس الابل بكسر العين والسين للهملة الابل التي

لاشوكة كان خصلى قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة عن الشتوى شجر يسمو طلح الدين ولكن له ثمر اصلح من العنب والمنضود الذى نضد بالحمل من اسفله الى اعلاه فليست له سياق بارزه وفى الصحاح نضد متاع بعضه على بعض ووضع بعضه فوق بعض وظل ممدود اى ممتد لا تتخلله الشمس قوله لكونه تقع واذا اذقنا الانسان نظم الاية هكذا ولئن اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عنى انه لفرح فخور والمراد بالانسان الجنس والمراد بالنزع ازالة النعمة وبالرحمة ما يعمها وغيرها وبالنعماء ما يخصها وبالضراء ما يعمها وغيرها وبالسيئات ما يخصها وبالفرح ما يعمها وغيرها والمراد بالانسان ما يتناول الكافر والعاصى والمراد بالمسلم ما يتناول المؤمن والمطيع والمراد بالمذاق ما يتناول الاحساس بالنعمة والمحنة والمراد بالذهاب الزوال والمراد بالسيئات ما يتناول الكفر والمعاصى والمراد بالفرح ما يتناول الفرح بالنعمة والمحنة والمراد بالفخر ما يتناول الفخر بالنعمة والمحنة والمراد بالاستثناء ما يتناول الاستثناء من الكفر والمعاصى والمراد بالصبر ما يتناول الصبر على المحنة والصبر على النعمة والمراد بالعمل الصالح ما يتناول العمل الصالح فى المحنة والعمل الصالح فى النعمة والمراد بالمغفرة ما يتناول المغفرة بالنعمة والمغفرة بالمحنة والمراد بالاجر ما يتناول الاجر بالنعمة والاجر بالمحنة وهذا تفصيل ما اجمله الشارح بقوله اى جنس الانسان الخ

قوله اى سيئات او اثار المذاق الخ وقيل المراد بالسيئات الذنوب ما يتناول له بالعارية ورسيتى وهو اوجب ص

قوله نوى فى الدرى اى نوى اى اقام والغم الاول بمعنى الستر والثانى بمعنى الكثير والهائل العطا قوله قول الحرسى فلا يلغى الخ اجرى الغمام الى اخره اى ظهر السبب يلوم الكافرى العمان الى موضع فيه الاهو فيه والا قوله ومصطلع سلحفى اسم المصطلع بالسين القوى عليه

مفتعل من الضلاعة وهى القوة وشده الاضلاع وبقى مطلع لهذا الامر بمعنى مصطلع لكن الاطلاع اغلب فى العلوم منه فى الامور اطلعت على الغيب اى علوته انا اى كهو عال للانسان ومالك له وهو لعل الحرسى قصد تضمين القصد فلذلك استعمل بالى

قوله وهو صعار العروض الخ قال الصفاقسى التصريع بتقية العروض للضرب قافيه ووزنا واعلا لا على هذا فلا تصريع فى قول الحارث بن حلزه اذ نبتنا بها اسماء الرباب ثم حل منها الثواء الخ العروض مقصور والضرب حاذف فلا فرع التعريف الذى ذكره الشارح والصحيح لزوم ص

مبارزته للاسد والضبع فاجم واقدم للاسد قوله والجواب ان لفظ القاموس مستدرك
لان القافية لا تكون الا في البيت فيلزم تحققها السدقة من الوزن قوله فهذه الابيات
كلها من الطويل بكذا وقع في بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل فعولن مفاعيلن ثمانى
اسبع مرات ومن البين ان الابيات ليست على هذا الاسلوب والصواب من الكامل فان الكامل
لان اصل الكامل مستفعلن ست مرات وانه متى يعتبر على الاصل تارة وعلى البديع مرة اخرى
ووجد في الاصل ايضا كما في محرره الذي هو سيد سند الذي عرضه سالمة وضرره بقطعه عما والابيات المذكوره على القافية
قوله وادا افتقرت الى الذخائر الخ الخائنة من هذا القبيل المشهور الاول كذلك لا يلفى قوله جودي على واحرها التاني في قوله لم يجد ذخرا يكون كصالي الاعراب
الذي اجراه الاربعة مسالة الابيات على القافية فلان مشتهر بالعراب اي موليه ما ابيالا
الاولى كذلك لا يلفى قوله ما قيل فيه الضحك العاشق والموتى على وزن فعيل من الجوى وانه هو الحرقة وسئل الوصل
منه عشق ابو حزرة اول من وضع الرصل بالكسر فهو جوه مثل زنة ومعنى والشجي على
وزن فعيل ايضا من الشجي وهو الحزن وهذه الابيات على قوافي عدية الاولى والثانية
في المشهور والمتكلم والتاكيد بائية في الصدع الغلب الثالثة باشة في الهوى والشجي
وعلى هذا القياس قوله والاعتاب من العتب وهو الوقوع في امر شاق وقد عتبت
الرجل واعتبته غيره قوله وهو الذي مبني عليه القصيدة ونسب اليه يرد عليه ان هذا المعنى
دوري ضرورة لو قف معرفة الروي ج على ما افاده في تعريفه وهو نسبة القصيدة اليه
وتوقف النسبة على امور فيه الدوري او لا ينسب القصيدة الى حرف حتى يعرف ان حرف
روي بها فالصحيح في حرف الدوري ما ذكرناه تعالى عن ان يجاري قوله او من الدوري فيه وجوه اخر
ذكرنا منها سابقا قوله منها ما ذكر محرر الابيات محمد بن سعيد الكاتب عبد الاسدي
عرو بن سعيد دخل عليه فرآه كئيبا حزينا متغير فانه تحته ضيعت اليه عشرة الاف
درهم فقال فيه الابيات حان في قوله وان بي جلبت للوصل اي لم تحن وان كانت
ملك النعم جليلة في نفس الامر نفيس وصل كمثل الايكون نادرا معطوفة على لم تحن اي ولم يكن جليلة

عند عمرو وان كانت ستة كذلك في نفس الامر قوله وجعل الايادي بدل الاشتمال من عمر فينبغي
ان تقدر الرابطة اي ايادي له لوجوبه في بدل الاشتمال والبعض وان لم يجب في
بدل الكل كعموم وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدا، وقد جوز الفاضل المحشي في شرح
المفتاح كون ايادي مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر سبق في شرح الديباجة وهو انه
مخالف للصريح احد اللغويين حيث جوز الجر مع المفعول واحد اللام الا ان يبنى
على التسامح قوله فقال في الكتاب عن نزول الستة الكلام على تسديد المشوط الترتبي
الذي هو الفقر بالسقوط المشتمل على جامع ملال القلب وانكسار البال وقد كور ان
لكثرة في قبيل اطلاق المشترك على شقه الانسان قوله وارغد قال عيشه رغد ورغدا
اي واسع طيبه قوله وما اشتار العسل منه اختار العسل يقال شرت العسل
واشتريتها اي اجتنيتها والمشور وعود يكون مع مستشار العسل قوله قلت
يحتمل ان يريد حمل اغاستيم هذا لوم منع قوله مالا يلزم في المشبع على مذهب فانه يدل
على ان الالتزام المذكور اما هو في السجع وانت خبير بانه حمل قوله ساسا مالا يلزم
في السجع على ما يلزم في مذهب المشبع فاندفع هذا التوهم قوله او لعدم رجوعه الى
تحسين الكلام فيه بحث وسيوان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة
لعدم دخوله في فن البلاغة لا تصيره ولهذا اجعل في الايضاح ما يرجع الى التحسين
في الخط وما لا اثر له في التحسين اصلا قسمين مما لا يدخل في فن البلاغة
ولم يذكر في المختصر لاعدم الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب في العبارة
ان تقول لعدم الرجوع اه وعلى ان يوجه بان لفظ اوسار الى التخيير في
التعبير عنه وهو يوجب ترك التعرض وسيل سابع في عبارة المفتاح
قوله فيشتفي بفتح التاء اي صير في مجنونا ومواسم امراة والتجني ان يدعي عليك
ذنبا لم تفعله يقال تجنى عليه اي ينوع عب بحن او بعد بحن قوله من يلبق يوما على

علامه ح ای علی کل حال وهرم بکسر الراء اسم رجل وهو هرم بن سنان
بن الحارث المحاربی صاحب زهیر الذی یقول فیه ان البخیل لوم حیث کان
علامه ص ولکن الجواد علی علّاته هرم ولما الهرم غیر الراء فلو کبر السن قوله
صعر الانزل الاذان ساصغیها ح الظاهر انه تصحیف دیار الکن فی بعض النسخ
دیوانه صهباء فهو تصحیف خمرا کما یدل علیه البیت الثانی وهو قوله فی کف
ذات حرقی ذی ذکر لها محبان لو طلّ یوزنا ح قوله ومثل التعدیل ح
قال العلامه فی شرح المفتاح فان روعی فی ذلک ازدواج او تخلیص
او مطابقة او نحو ذلک فذلک الغایة فی الحسن کقولهم وصفتانی
بدیه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهی والاثبات
والنفی والبسط والقبض والایرام والهدم والبناء والمنع والاعطاء
ومن ذلک قول المتنبی فالخیل والیل والبید تعرفنی والضرب والطعن
والقرطاس والقلم قوله ومثل ما یسمی تشبیه الصفات ح مثاله
من القرآن المجید قوله تعالی هو الله الذی لا اله الا هو الملک القدوس
السلام المؤمن المهیمن العزیز الجبار المتکبر ومن الحدیث النبوی
علیه الصلوة والسلام الا اخبرکم باحبکم الی واقربکم
منی مجالس یوم القیامة احسنکم اخلاقا الموطئون
اکنافا الذین یالفون ویؤلفون الا اخبرکم بابغضکم
الی واعدکم منی مجالس یوم القیامة اسوئکم اخلاقا الثرثارون المتفیهقون ومن النظم
قول عباس بن عبد المطلب فی مدح النبی صلی الله علیه وآله والبیض تستسقی الغمام بوجهه
ثمال الیتامی عصمة للارامل قوله وعلم بدا لک الی آخره ح قد سبق منا فی کتب المقدمة تحقیق
فلیتطلب قوله ما تهیل ای البث شدة والسرور قوله مرحل ای یبعد ما زال المحل

والنقض والابرام
فاعلمل
والسیف والرمح

نا الضمون

والهاء المهملة قوله عارها اقتضاء مضمت الشیء ای کسرته وتقال لمضغه حقه واتقضه اذا ظلم
وکسر علیه حقه قوله فانشد قصیدته التی والها لعمرک ما ادری ح السند تتعدی الی مفعولین
تقال السند فی شعر اقصر المفعول الاول ههنا محذوف ای السنده واوجل ح وهو الخوف وموضع
علی انه نصب لانه مفعول لاجله والی لاوجل اعتراض وتقدد والعین الحمراء للصحیح
واول مبنی علی الضم لقطعه عن الاضافة تقدیرا کما فی قبل وبعد ای اول کل ذی حاصل
المعنی ولقاوک یا اعلم ایانا یکون اقدم منا الاخری غد والموت علیه والی الف متعب
قوله وع المکارم ح هذا البیت عامی به الخطیئة الزبرقان بن بدر وکان سید قومه
والمجاهد مدم شرفه وصعصعة جده وسعد بن عمر بن الخطاب والسعود
فقال لا ادری موضع جاء حسان الی الیوم سأله فقال امیر المؤمنین البیت فی ان
یلحقنی بالحقه ولی حمر النعم یحسن الحطیئة فکتب الیه بجملة عدة ابیات منها جملتها البیت
کالمسک فی بعض مطلع فاغفر علیک سلام الله یا عمر ح وانت الامام الذی من بعد صاحبه
الفت البدو سقایة الهی البشر ح لم یلق روکا بها اذ قد مروک بها لکن لافتهم کانت بک
الائر فمکاوعفاعنه قوله وع المکارم جمع مکرمة بمعنی الکرامة والبغیة الحاصة قوله
وهو خبرها صحیح ایاها ح وقوفا جمع واقف من الوقف بمعنی الحبس لان الموقوف علیه البیت
لانه لازم والمذکور فی مستعد معموله مطلعهم وانتصابه علی الحالیة من فاعل بنک ای وقفا
بنک حال وصف اصحابی من رکبهم علی قالبین لانهلک لحی سألوا ای فرط الحزن وشدة
الجزع وتحلی ای اصبر صبرا جمیلا قوله ثم الاسم الاسوف ح جمع الاسم من السم وهو ارتفاع فی
قصبة الانف مع استواء فی اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد منها
الجود والشرف الاکبر النمط الاول فی الجود والشرف قوله وسمی اغاره وسمی الاغارة
فی اللغة نهب المال والمسح تحول القشوة ووجه التسمیة ظاهر قوله لتعلم

البیت ح

والاسی الحزن قول المصنف علی ان الاسی اذا اضیفت علیه مال الکوفیون نصبه
اسناء علی المصدریة لان قوله لا یهلک اسی بمعنی لا اتاسی اسی ولا
البصریون نصبه لانه مصدر وضع موضع الحال والتقدیر لا اتهلک اسیا ای حزینا قوله وتحلی ای
اصبر صبرا جمیلا فان قلت الصبر

والله

بسمله

على غلط قوله تعالى افترى على الله كذبا والاستفهام انكاري والقبيل منه الانام وهي الاعطار
قوله قال الشيخ في مسائل الكتاب قد كان بان المراد بجعل الزمان عدم تجويز وجود شيء
فاذا لم يتصور من الزمان تجويز وجود شيء فكيف يتصور من الانسان ان يكون حاصل
يكفي في التصوير بالاستفهاء من ظهره المنع ان الزمان لا يأبى بذاته لانه لا يجوز فصلا عن ان يأبى فاذا ثبت ان الزمان لا يأبى بذاته
وجعل على المجاز مع عدم ظهور العلاقة يتعلق به النهي كان قدر مضاف اي لتحويز مثله لعدم منه جواز وجود مثله في نفس
والعدسة لانه فعله كما مر اعداء

الامر وعدم تجويز الزمان لتحقق حاصل المقصود كما قوله اعدا الزمان سماه الاعداء ان
سماه والتي من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفي الحديث لا عدوى اي لا تعدي
شيئا شيئا قوله لان المنع في الحقيقي والمراد لقد كان فان قلت المنع وان كان على الحقيقي
الا انه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار وحكاية الحال الماضية كما تقرر في اسماء قلت
اعداء ص
ما لم يبق بعد الزمان فجعل اسمها ايا ما لم يحقق بعد فجعل المضارع على الاستمرار ولا على حاله
الحال تأمل قوله قال ابن جني اي تعلم الزمان فاعلمت على ما ذكره ابن جني من الغلو واضعف
اهل السر كي حتى انه يخص لتحاذق النطق التي لم تكلف قوله وعيل نائم الى لهاه وهي اللهاة
المطبقة في اقصى سقف الفم وقد يجيء على لهوات مثل غلبات قوله وكذا قول القاضي
الارجاني ان كان الرواية في استرعى صيغة المعلوم فهو دعى بكسر الدال لا غير فاعل وان
قوله
روى على صيغة المجهول فهو اعلم مسند الى الجار والمجرور فهو دعى بفتح الدال على انه مصدر او اسم
زمان اي وقت لو دعيي والسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمد مع بكسر الميم الاولى ايضا
موضع العين قوله وقائله اي رب جماعة قائله وسمطين سمع بطين حال من ضمير بستا ظلها
والسمط الخيط ما دام فيه الخرز والا فهو سلك حشاها اي ملأ بها قيل قول الرجز هي
افضل لان فيه صيغة المراجعة وهي السؤال الجواب كقوله قال لي يوما سليمان وبعض
القول اشبع قال اصف عندي عليا اينا اتبع او دع قلت في ان اقل ما حكي فيها ان
تخرج قال فلا قلت مهلا قال ظل قلت فاسمع قال اصف قلت يقطى قال

صفي قلت تمنع واصيبان كون المراجعة من الحاشية المذيلة محل نزاع ولو لم تذكرها
المصنف ولو سلم فهي انما تعتبر في السوال المكرر والجواب المعاد قوله متيم الظهر اي انا
متيم الظهر اي واراد بالظهر محمد وهو القلب والاماني جمع امنية والقلق الاضطراب والجوى
العطش قوله وقول ابي الطيب واني عنك بالفؤاد البراح وقتا ما امتد من جوابها محمك
اي ثابت محبتك قوله والمجلس الفاضي اي العلمي الجليلي اي العلمي قوله من رحب الباع اي رحب الوسع
والباع قدر مد اليدين قوله مدى جعفر اي الغاية التي يبلغ اليها جعفر قوله وقول ابي تمام
بعده يا فيه لان بيت ابي تمام ليشتمل على الاستعارة المكنية التخييلية حيث شبه الصبر
بالملبس والبث شيئا من لوازم المشبه به اعني الملبوس به وتبين تسمية الجزع جازعا و
ذلك لستلزم كون الجزع محمودا او الصبر مذموما حاضر اللازم لينتقل الى ملزومه والبحث
الاول لا يتم على هذه اللطائف فليكن هذا من قبيل العلم ان الث لان على العلم الاول قوله
وان يكون اصله البيتين ستشبيا بقال ان الاستعارة ما لم يراد به ينسب بالكبر شيئا الى السبب
واختلسته
بها قوله الحاجي المتلمس ثل فعلت الشيء واختلسته استلبته قوله سلبوا على صيغة
المجهول قوله وهذا استلهام وغرم وقع بعد في بعض النسخ روي انه ما بلغ هرون الرشيد كره
افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت الى التشكر له والامر
كما يكتب اليه ابو نواس منه الابيات قوله الهرون امام الهدى عند احتمال المجلس الاسد
اتفق على ما بك من قوله قلت مثل الفضل ما لواجد ليس على الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد
قاهر يرون باطلاقه وجمع عليه الاحتمال الاجتماع والى المسئلة الجامع قوله واذا اجعلتها العطف
رجحت الحالية لما في العطف من ايهام كونه لم عدم محبته مع محبته للملائمة فيه قوله وتمتعه
معترض اي فعله مبتدأ اصلي خبره وجزاؤه اي اعطاه مفعول معتبق بمعنى سائل قوله وقد
ظللت عقبان اعلامه ضحى العقبان جمع عقاب الراية وهي العلم الضخم شبه بالعقبان
في كبر الجثة كذا في الصحاح وقال الخفاجي المراد بعقبان الاعلام هو الصور المعمولة
بالكناية والاستعارة التحصيلية والتخ
الدارم

من الذئب وغيره وسمى الاعلام والعقبان التى جمع عقبان الطير وهو الطائر المعروف
الذى يضرب لاربه قوله موضع الغريسة اى العريسة ما افترسته السباع والطير والطعام
قوله علم بالتثنية اى امكن ان يعلم قوله حتى كانا منه الجيش اللام بمعنى فى قوله اى عين فارنها
اعاينكن كونها من الجيش اذا كانت قريبة منهم محيطة بهم قوله كما يكى عن ابيه اذا سماه
اسم امرأة والتهلل طلاقة الوجه كما مر والاهتزاز التحرك والمهند السيف المطبوع من حديد
الهند والخطية اسم سنان عربى به لقتره وقيل لاسمه قوله واستعفى فاعفنى يقال اعفنى
من الخروج معكم اى دعنى منه واستعفاه منه الخروج معه اى سأله الاعفاء منه قوله فكانه
قال لا استعمل ولكن السيف الاظلم وان ظلم اى العصمة وذكر كلان وذكر السيف سلم لكن صادا
صالحا للضرب كان ضرب المقتول به تعديا له وزيادة ايلام له وكان الضرب بمثله ظلما على
المقتول يقال ضربه السيف اذا لم يعمل فى الضربة والرجب النوف والدهش الحيرة والقصما
والصمصامة السيف الصارم لاينثنى واغماد السيف جعله فى غمده اى غلافه وان
فى ماء يهاب زايدة صبا اى مال الى الجهل والفتوة كما عرفته فيما سبق وكيا مبنى
زل رمح غير ام جرير لتهابه الاخطل تعريضا بانها يتمرغ عليها الرجال والمغارم جمع مغرم
على القياس او جمع غرم على خلافه كما سمن جمع سمان مما يلزم اداؤه كالدين سلاوكذا
الغرامة وفيه زيادة مدح لهم لان وقت حمل المغارم وقت الاصباح فاذا كان حالهم
وقت الاصباح هكذا فاظنك بها فى غيره كذا قيل وبذا اعاينكم اذا نهم الفك مجاز عن
ظبة السيف طرفه وساط التميمة من العوذة التى تعلق على الانسان فى العنق وكليب اسم
قبيلة وحارم اسم رجل قوله واغرب بكا اى ابكى غريب بديع قوله ان كنت اى وقت
قيل ازنت سعدى بنفسى تعالى اذا سمعت الامر ولا يقال ازنت على الامر بخلاف العدم
عاز بسعدى بعلى وقيل بسعدى بنفسه وبعلى كما حكمه وا جمعت عليه والاول مذهب الكسائى
والثانى مذهب الفراء ما فى بخارجم زايده قوله وهى الحاملة الحاقدة قوله اذا ضاق

قوله
صدرى اى التنبيه فى البيت الكون من شعر الغير قوله اشتملت بثنا كانت بالمثلثة اسم سكره
فى الصحاح ثم نقل عن ابن السيد انها سكرة وهو ملحق بالخماسى بالف فى آخره واما صارت
الالف ياء بالكسرة ما قبلها والنون زايدة لكن قد اورده فى باب وحقه ان يذكر فى فصل
باب سمها الهمزة موعسى اسم فعل امر فاعفنى المذكور والفاء فيه زايدة تان للالحاق بحسبه والشبه
الشبات والصحو خلاف الكدر والسيرة الطريقة والجمل الاناث من الابل قوله كانه كان مطويا
الاحسن جمع حسنة وهى الحقد اذا سهلوا اى صاروا فى السهل وهى الارض اللينة والدخول
فيها كناية عن الوصول الى العيش الناعم قوله وتمامه لعوم كريمة وسداد ثغر وبعده كان
كلامه اكى فيهم وسيطا ولم يكن نسبتى فى آل غزية قوله قد قلت لما اطلقت الوجيفات جمع
وجيف وهى ما ارتفع من الحزن والسقيف وراحر والغضى بالمعجمتين الطرى والمراد به ضد
المبيسة وروضة انف معقول الطعت والانف ورد اخضر كذا فى شرح الايضاح للجلال الدوانى
والمراد بالسوابت الثابت على جمده والهمزة فى أعذاره للاصلاح وعذار الرمل سفوة النابت
فى موضع العذار واراد انه ارى بالنصب على انه ضعف لعذاره الا انه سكنه للضروره و
توقفا امر من توقف بتوقف اصله توقفن فحذفت النون الخفيفة الفا قوله كما عارس
فى يوس فكابده اراد بالامس الزمان الغريب لاشتماله على البوس الشدة والمكابدة المقاساة
وقذا العين الخشب الذى يقع فيها حاله الجمع قوله كحى البناء العوالى جمع عالية الرمح وهى ما دخل
الاصابع منه والسنان الى الثلثة والسوابق الخيل قوله اقول المعشر هو من جلا الى ابن رجل
اوضح امره والشهب وطلاع الثنايا اى دكاك الامور الصعاب وهذا كله تهكم بالشاما
جمع ثنية وهى طريق العقبة الملس بالذى استنفرضت فى انلمى اعطى والباقى مالذى للبيل
اى بدل الذى استنفضته والمعشر الجماعة وصيرا شاهدا راجع الى الاستعراض
المذكور اولا عليه يا استنفرضت اوالى الذى فى بالذى وقوله عنت اى خضعت فى ثبت
محله معرضة بين اسم ان وخبرها قوله واثق المثبتات اراد بالمثبتات بسكون الثاء

حرف ينادى به القريب ونقل ابن
الخباز عن شيخه انه للمتوسط وان
الذى للقريب يأ وموخرف
لا حاجة عام صح

محرر تموالينا ٢ ه

الاكتساء بحر

الجوه بكسر الباء الموحدة الشبة التي للتعرف عليها وجمعها قوله كقول بعض المعاصرين الصحيح
مغربي والثاني الجمع عوض عن ياء النسب قوله على اصاغره يعني بالصوم والفجر المحرر عايد
الى الاثنين والاضافة لادنى ملابسة والمراد باصاغرهم الذي يكونون تحت يده صح
منها جبن اليه ومن زعم ان قوله على اصاغره حال مما يخفر صح بعيد صرفا ما يخفر بقلبه من
حتى اليوم كابنا على اصاغر القوم قد ركب سنطيطا قوله فقدما فراح وقد قضى الهوى
حوم وطيار صوم الهوى قلوبا اي جعلها دائرة حول الحبيب وخطر القلوب بالتخاليج فيما من الخواطر
والوقع بالسنبد جمع واقع كركع جمع راكع اي والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد
بالسنبد الاول السمي الجعثن او عاء والرائم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو
نفض وطي عن خلوص التراب وذلة الليل لحي السمي والخدر الهودج والصبيح اللون والمراد بالظعن الثوب
المجتمع خفا الكواكب والاعلام جمع علم بالضم وهو ما يراه الناس من بعيد قوله والبارعطف
على الارتضا او معطوف على عرو وما ذكره في المختصر فيكون الواو قد جرا الهما معا قوله وغوه هو
جشمني من مره فيه سهولان عمرا مو عمرو بن الحارث وحشمني هو حشمني بن مرة بكسر
احد هما الآخر وقد ذكرني صح يجمع الامثال ان حبسا ركب فرسه واخذ رمحه فانتهى
فدق نحر عمرو الى ريث فلم يدركه حتى طعن كليبا فقتله صلبه ثم وقف عليه فقال يا حبسا حتى
تسربه ماء فقال حبس هيهات لما وراك والصرف عنه فلهوه عمرو فقال يا عمرو اعتني
بتسربه ماء فنزل عمرو اليه والجهز عليه وهذا صريح فيما قلته قوله وهي ان البسوس البسوس
اسم امرأة وهي بسوس بنت منقذ التميمية وكليب اسم شخص والعالية فوق نجد الى الارض
الهلا نظارة والى ما وراء مكة وهي الحجاز نسبة الى العالية وقيل ايضا علوي على غير قياسي والمصادر
والاصهار الى قوم التزوج فيهم والاظهار اهل آبيت اللعن هو بالكسر اي لم يعد وما يشتهب اي يسيل
لما ضيعوا سعدو هو جار لابناتي قوله فصاح البسوس واذلاه واغياه واضياعاه تقول لعمرك لو اصبحت في دار
وكلمي اصبحي في دار عزة صح منقذ متى يعد فيها الذئب يعد على شاه والعمر قتل الابل والخلي ذكر الابل هو اي
منعدا ر

الهجر ضد الوصل والشبة التي للتعرف عليها وجمعها قوله كقول بعض المعاصرين صح
مغربي والثاني الجمع عوض عن ياء النسب قوله على اصاغره يعني بالصوم والفجر المحرر وغايه
الى الاثنين والاضافة لادنى ملابسة والمراد باصاغرهم الذي يكونون تحت يده صح
منها جبن اليه ومن زعم ان قوله على اصاغره حال مما يخفر صح بعيد صرفا ما يخفر بقلبه من
حتى اليوم كابنا على اصاغر القوم قد ركب سنطيطا قوله فقدما فراح وقد قضى الهوى
حوم الهوى قلوبا اي جعلها دائرة حول الحبيب وخطر القلوب بالتخاليج فيما من الخواطر
والوقع بالسنبد جمع واقع كركع جمع راكع اي والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد
بالسنبد الاول السمي الجعثن او عاء والرائم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو
التراب وذلة الليل لحي السمي والخدر الهودج والصبيح اللون والمراد بالظعن الثوب
المجتمع خفا الكواكب والاعلام جمع علم بالضم وهو ما يراه الناس من بعيد قوله والبارعطف
على الارتضا او معطوف على عرو وما ذكره في المختصر فيكون الواو قد جرا الهما معا قوله وغوه هو
جشمني من مره فيه سهولان عمرا مو عمرو بن الحارث وحشمني هو حشمني بن مرة بكسر
احد هما الآخر وقد ذكرني صح يجمع الامثال ان حبسا ركب فرسه واخذ رمحه فانتهى
عمرا الى ريث فلم يدركه حتى طعن كليبا فقتله صلبه ثم وقف عليه فقال يا حبسا حتى
تسربه ماء فقال حبس هيهات لما وراك والصرف عنه فلهوه عمرو فقال يا عمرو اعتني
بتسربه ماء فنزل عمرو اليه والجهز عليه وهذا صريح فيما قلته قوله وهي ان البسوس البسوس
اسم امرأة وهي بسوس بنت منقذ التميمية وكليب اسم شخص والعالية فوق نجد الى الارض
الهلا نظارة والى ما وراء مكة وهي الحجاز نسبة الى العالية وقيل ايضا علوي على غير قياسي والمصادر
والاصهار الى قوم التزوج فيهم والاظهار اهل آبيت اللعن هو بالكسر اي لم يعد وما يشتهب اي يسيل
لما ضيعوا سعدو هو جار لابناتي قوله فصاح البسوس واذلاه واغياه واضياعاه تقول لعمرك لو اصبحت في دار
وكلمي اصبحي في دار عزة صح منقذ متى يعد فيها الذئب يعد على شاه والعمر قتل الابل والخلي ذكر الابل هو اي
منعدا ر

الى الدنيا تشبيل بثوب نسك لعلل وقعت قومي على غلوتهم بالشرف او بالجمال و
الفسك الضيق قوله السيف اصدق انبا من الكتب يعني المراد بالكتب
كتب النجوم وهذا السيف جانبه الذي يباشر الضربة والة الكاتب الحاجز وقوله بعض
الصفاح سمر اوجزه جملة يستوعبهن جلاة والصفاح جمع صفيحة وهي السيف العريض
والمراد بسمو الصحايف كتب وبالملعب الريب والشك قول المجبين المشهور
لا نفتح قوله ممن عرض له شكاة عظيم لعرض الشكاة امر يشتكى منه وبعد البيت
المذكور ولكنهم اهل الحفاظ والذي فهم الملطات الدين خصوم قوله فان بات
فيها فيهم وعك علة فيها جراح منهم وكلوم والحفاظ جمع الحفيظة وهي الغضب
والحمية وطلعات الرمان مصاعد الثنايا والوعك شدة الحمى قوله لو تجمع والبين
البين الفراق والفليق الشق والجمع فلائق قوله وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام
الشعراء الطبقات الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين
ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمقدمون من ائمة الاسلام كالفرزدق
وجرير وذي الرمة وبشار لانهم يستشهدون بكلامهم والمحدثون من ائمة الاسلام الذين
نشأوا في الصدر الاول من المسلمين كابن المعتز وابي الطيب وقد استشهد بكلامهم
الان كجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الحمل وان صدر عن صاحب اكثر
في ابيات تفسير قوله تعالى اصنافا لهم مشوا فيه واذا اظلم عليهم قاموا الان مبني
الرواية على الوثوق والضبط وعني الوثوق الدراية والاحاطة والاتقان
في الاول يستلزم الاتفاق في الكل والقول بان ما يقوله ممن لا يحل الرواية بالمعنى
ليس بسديد بل هو تحمل الرواة كلهم ومن لا يوجب السماع قوله كقوله لوالي ايذرني
والسبب جزاء قد تعلق لا ينفعن لكن هذا من الاقتضاب لان اول الكلام يدل
السبب وكمل ان يكون ابو سعد مشيا جليلا مناسبا لاول الكلام واعرض

على المصنف بان كلامه يدل على ان اباتمام من المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية واجب
بان مراد المصنف الاقتضاب حذو مذهب العرب والمخضرمين ومذا لا ينافي ان يسلكه الاسلاميون
ويتبعونهم في ذلك ولذا اورد بيت ابي تمام قوله بقيت بقاء الدهر الخ وسلة في
في الفارسي طول وعرضي جرسلم نامه را مصلت نامه شكستم خانة واعلم ان المصنف
يتعرض لذكر حسن المطلب وهو ابيات مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ وغرضه بان
يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع في الكلام البليغ بتعديم وسيد موصله اليه كقوله اياك
نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة لانه اسرع
الى الظفر به كما يفضل ذكر عبد المضور الى الملوك والكبار قوله لانك اذا نظرت فواتح
السور علمت انك اذا نظرت الى فواتح السور علمت ما يرد تارات من الاطناب والتفنين
والايجاز الاشارة ما بقصر عن كنه وصفه العبارة كالتحميدات المشتمل عليها اوايل السور والكلام ابتداء
بالنداء في مثل يا ايها الناس ويا ايها الذين آمنوا فان مثل هذا الابتداء يوقظ السامع للاصغاء اليه
وكذا الابتداء بحرف التنبيه كالهم فانه ما بعث ويحرض على الاستماع اليه لما فيه من
السجع المشعر بالقرب والمراد بالسور فواتح السور في عايته الحين الاترى الى الدعاء الذي ختم به البقرة والوصايا
التي ختم بها خاتمة آل عمران والفرائض التي ختم بها خاتمة سورة النساء والتهديد والتهويل والتعظيم الذي في خاتمة
المايدة والوعد والوعيد الذي في خاتمة سورة الانعام وغيرذلك قوله وقد اجز مصاقع
الخطباء اخرس سحبان وقس الفصاحة لان خطيب مصقع اي بليغ فجز بخطبة اما من صقع الديك
اذا صاح واما من الصقع بمعنى الجانب لانه ياخذ في جانب من الكلام واما من صقعه اذا ضرب
صوقعدي وسيد راسه والسقاسق جمع سقسقة وهي شدة يخرجها الفحل عند
سكرة الفحيل بصول الفحل في تلك الحالة فيقال جمل مسقسق وخطيب دو سقسقه
والتذكير للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان امام سوق للمدح لكونه خارجا
عن حد البلاغة والحمد لله على التوفيق بمنه الهداية الى سواء الطريق والصلوة على محمد خير البرية
وآله واصحابه ذوي النفوس الزكية وسلم تسليما كثيرا كثيرا

اتفق الفراغ من تعليقه لعصر اليه وهو ابو حنيفه
2 تاريخ شهر رمضان المبارك سنة الف
ووثمين وخمس من الهجرة النبوية

اعلم ان محصل التوحيد اثبات وجود فرد واحد للواجب وامتناع فرد آخر منه ولذا اورد واكلمة لا الا الله ان قرا الفقرة
فيها اما موجود او تكن فعلى الاول اغاير الكلمة الطيبة على عدم فرد آخر لا على امتناعه وعلى الثاني اغاير
على امكان فرد واحد له وامتناع غيره لا على وجوده وعلى التقديرين لا يدل على التوحيد بوصف واقول
يمكن ان يجاب عنه اما اولا فباختيار الشق الاول قوله اغاير الكلمة الطيبة ح على عدم فرد آخر
لا على امتناعه قلت واذا عدم فرد آخر يلزم امتناعه وذلك لان الواجب بالذات
يلزمه الوجود بلا مدخلية الغير فح تقول اذا لم يكن الا الآله الآخر موجودا على ما دل عليه الكلمة الطيبة يلزم
امتناعه لانه اذا لم يوجد يلزم ان لا يكون واجب الوجود لذاته والا امتنع تخلف الوجود
عنه مع انه تخلف على ما دل عليه الكلمة الطيبة فاسئل الا يشئ بوصف الوجوب الذاتي وهو غلط
واما ثانيا فباختيار الشق الثاني قوله فالملازم ح الكلمة الطيبة امكان فرد واحد للواجب لا وجوده
قلت الوجوب الذاتي لا يمكن الشئ بحيث يلزمه الوجود لذاته بلا مدخلية الغير فلا يلزم ان يكون
وجود الواجب ووجوبه عين ذاته على ما تقرر عند المحققين وبين في محله فح تقول اذا امكن ما هو واجب
الوجود لذاته فامكان ان لا يكون وجوده بالفعل لا امكان وهو غلط اذ الوجوب الذاتي لا يمكن ان يكون وصفا
زائدا على ذات الواجب كما اشير اليه فلا يتصور ذلك فيه واما لعدم شرط او وجود مانع وعلى التقديرين
يلزم ان يخرج في وجوده الى الغير فلا يكون واجبا لذاته هف فاذا امكن وجوده يلزم ان يكون موجودا بالفعل
وهو غلط وههنا بحث يمكن ان يقال لشيخ الجوابي لا يسعه فح الايراد اذ لزوم المقدمة الممنوعة للامكان
على ما ذكرته في الجواب الثاني ولزوم الامتناع للعدم على ما في الجواب الاول ليس بنافع غير بين فتحتاج الى الوسط
فلا يدل الكلمة الطيبة عليهما الا بالالتزام اذ الدلالة الالتزامية بمشروطة بالملزوم البين بالمعنى الاخص
ولا شئ من الدلالة في الفرد الاقرين وهو ظن العوام في صدر الاسلام كلما قالوا لهذه الكلمة الطيبة
اراد وا بها مدلولها لا بهذا المعنى النزر لا تحصل الا بسر ما نه دقيق فيلزم ان لا يصح الحكم باسلامهم هف
ويمكن الجواب عنه بان الفاضل الجواب بهذه الكلمة الشريفة معترفون بتحقق مدلولها بلا ريبة
وتحقق مدلولها انما تصور على الوجه المقرر بيناه لا غير فيلزم من كلامهم الاعتراف بما هو مقصود التوحيد
على الاجمال وبهذا القدر كاف واما دلالة كلامهم عليه فذلك باحد الدلالات الثلث وظهور ذلك
على الكافة امر معين فما لا يحتاج اليه للحكم باسلامهم بل ظهوره عند الشارح كاف ولعل

والعارفين بنبيها على ان العوام لسوء تكلفهم بالعلم بتفاصيل تلك المطالب مما يشق عليهم
ولا يتيسر لهم بل ربما يعتقد بعضهم انهم كانوا غافلين عن تفاصيلها وبعضه فيه اشارة
الى ما قال الله تبارك وتعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها والى ما قال النبي صلعم حيث
سهلة سمحة بيضاء والله الموفق والمعين فراغات المحقق
الدواني

م

ويهو ما لا يكون خارجا الا في الظرف الذاكرة او حقيقي

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان تحقق الشيء اما ان يكون في العقل او في الخارج
العقل اولم يوجد وهو الذي يقبل الاشارة العقلية نفس الامر والمحقق اما بالنظر الى نفسها او بالنسبة الى الخارج
فالمحقق بالنظر الى نفسها وهو المسمى بالخارج فنفس الامر في الخارج هو الفرد الذاكر فهو اعم من الخارج والخارج اعم من الذهن
لكن بعض الاكثر وهو ان ما يوجد في الذهن يصدق في الخارج انه موجود في الخارج وكذا بالنسبة الى
ما يكون بحسب نفس الامر بين وان كان نفس الامر اعم من الخارج فقد يصدق في الخارج صدق
في نفس الامر فمثلا اذا صدق ان الحجر مركب في الخارج صدق انه مركب في نفس الامر وما اذا
صدق في نفس الامر بمعنى انه في نفسه كذلك فلا يصدق بحسب الخارج اذ لم يكن موجودا قط
لان حالا يكون في الخارج لا يكون موصوفا بصفة في الخارج كما جاز ان يكون كذلك بالنظر الى
نفسه اذ يصدق ان السواد المعدوم في الخارج لو وجد في الخارج كان عرضا في الحال والماضي
السلبي نفس الامر فيصدق ان السواد ليس بحال في الخارج ولا يصدق في نفس الامر
بحسب الخارج خبر عكس كما اذا صدق ان السواد ليس بعرض في الخارج عند عدمه فيه لا يصدق
بحسب نفس الامر وهذا ما خوف ان نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص واحوال
ذوات الاشياء من الحاجة والاستغناء والاستلزام والاقتضاء والعوارض
والذاتيات والحقيقيات والاعتباريات اما تعرف وتحقق بحسب انفسها
واكثر الاغلاط نشأ من التباس حكم الخارج او الذهن من نفس الامر فيجب
عليه الاطلاع على الحقائق والدقائق بل الحقيقة هو ان العلوم العقلية بدون معرفة كما
المقدار مضمونا كتب تحقيق نفس الامر والفرق بينه وبين الخارج والذهن في الرسالة

المسمى بالمستبد السند الفارقة

بيان نفس الامر الخارج والذهن

م

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه وبعد فان نظرة المرآت ربما
كان منوطا بالصورة المرتسمة فيها ومشتغلا بها باحثا عن احوالها بحيث يغفل عن المرآت
واحوالها من حيث هي هي واستواء اجزائها وعوارضها فقد جعلت المرآت آلة لملاحظة
تلك الصورة وصفاتها واستواء اجزائها وعوارضها من حيث هي هي ونبه بنظرها وتنبه بها
بهو جعل المرآت آلة الصورة المنطبقة لا الآلة المتوسطة اذ الالتفات اليها وكذلك لا يتمكن
التمكن من تعرف حالها واجراء الحكم عليها وربما جعل المرآة ملحوظة بذاتها مقصودة بالنظر
غير ملتفت الى ما عداها مما ينتقش فيها فيتعرف جودة صيقلها وصفاء جوهرها وذلك
مما لا شك فيه وهو يتضح به الفرق بين العلم بالوجه وبين العلم بالشيء بذلك الوجه فان البصير
ربما توجهت الى مفهوم قاصرة اليه متمكنة من تعرف احواله وتعرف احوال جزئياته وربما جعلته آلة
لملاحظة تلك الجزئيات ومرآة لتلك الجزئيات مما لا فتمكنت بذلك من معرفة احكامها مثال
الاول قولنا مفهوم الشيء واجب العلم ومثال الثاني كل شيء فهو كذا فان العقل قد لاحظ
في الاول مفهوم الشيء وجعله مرآة فقد فلا يتمكن في الاول بهذه الملاحظة اجراء الحكم على
جزئياته اصلا وفي الثاني قد جعل ذلك المفهوم آلة ومرآة لملاحظة الجزئيات فيتمكن به
من ملاحظة آحادها والحكم عليها فالمعلوم في الاول هو المفهوم الذي هو وجه الجزئيات
والمعلوم في الثاني هو الجزئيات اجمالا من ذلك الوجه بهذا حقق حقيقة المقال ودفع
عنك ما قيل او قال واستوضح به جواب ما يورد هناك من الاشكال وهو ان الصورة الذهنية
على تقدير العلم بالوجه هو صورة الوجه وعلى تقدير العلم بالشيء من ذلك الوجه ان كان الحاصل
منه صورة ايضا فالمعلوم هو الوجه فلا فرق اصلا وان كان صورة اخرى لذلك الشيء فلا يكون
العلم به من ذلك الوجه وان كان الحاصل صورة الذهن صورتها صورة الوجه وصورة الشيء فالصورة
الاولى علم بالوجه والثانية علم بالشيء من ذلك الوجه فان قلت ان كان العلم بالشيء من ذلك الوجه
عبارة عن كون الشيء بحيث لو تلك توقف العلم بالشيء من وجه على العلم بحقيقة وهو حق واما توقف على العلم
بوجه آخر فليس او يدور وهما محالان وان صحت الدائرة بصورة الوجه بشرط انضمام الحالة الوجه
الصورة الاخرى للشيء قلت هذا علم بالشيء مع العلم بالوجه فههنا كذلك معلوما لانه علم بالشيء

305

بهذا الوجه ويلزم ايضا ان لا يمكن علم الشيء من وجه الا متضمنا لعلم بحقيقته او بوجه
فيستحيل ان يعلم الشيء من وجه واحد منفردا عن علم آخر
وهو باطل باتفاق بالضرورة

УНИВЕРЗИТЕТСКА БИБЛИОТЕКА
СВЕТОЗАР МАРКОВИЋ — БЕОГРАД
II. Бр: 43561